

A0415

* (الجزء الثاني) *
من كتاب الميزان للعارف الصمداني والقطب الرباني
سيدى عبدالوهاب الشعراني رحمه الله
تعالى ونفع بعلمه المسلمين
بجاء النبي الامين
آمين

وبه امته باقى كتاب رجمة الامة في اختلاف الائمة تأليف العلامة
الشيخ محمد بن عبدالرحمن الدمشقي العثماني الشافعي
رحمه الله تعالى

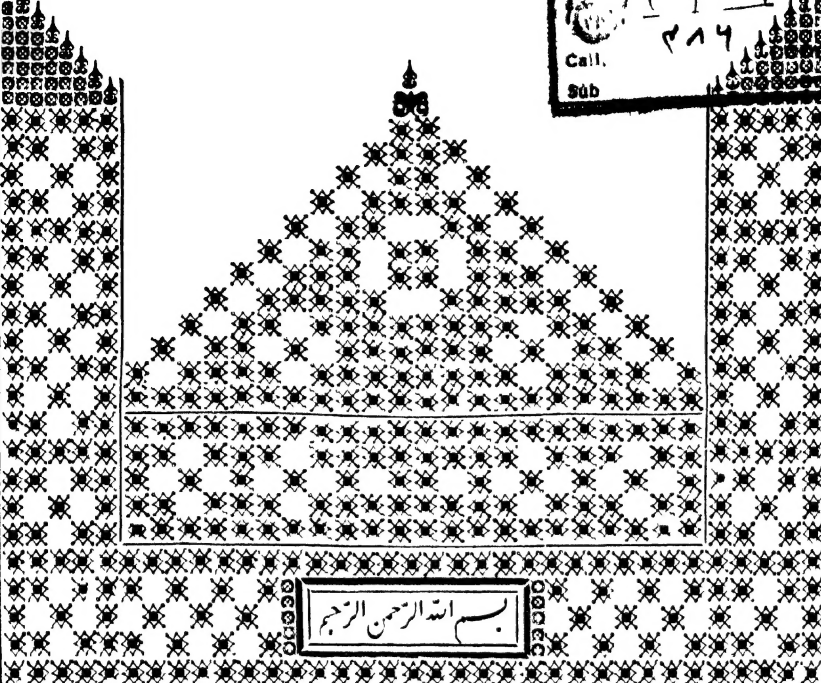
27 x 20 سم
194 سنة 1415

٩٢٢,٩٤
شع ١

Call.
Sub

* (فصل) * والمالك التصرف

في ملكه تصرفه لا يضرب بجوارحه
واختلافه وان تصرف بغير
فأجازه أبو حنيفة والشافعي
ومنه مالك وأحمد وذلك
مثل أن يبنى جساماً أو معصرة
أو مراحضاً أو بحراً بشرأ
بجواره لئلا يشركه فيمنع
ماؤها لذلك أو يفتح بحانه
شباباً كاشرف على جاره فلا
يمنع من ذلك التصرف في ملكه
واقفوا على أن لا مسلم أن
يعلى بناءه في ملكه لكن
لا يحل له أن يطلع على عورات
جيرانه فإن كان سطحه أعلى
من سطح غيره قال مالك
وأحمد يلزمه بناء ستره تمنعه
من الاشراف على جاره وقال
أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه
ذلك وهكذا اختلافهم فيما
إذا كان بين جدارين جدار
فدسقا فطالب أحدهما
الآخر بينائهما فممنوع وكذلك
إذا كان بينهما دواب أو قنطرة
أو نهر أو بئر فممنوع فقال أبو
حنيفة بالاجبار في النهر
والدواب والقفار والبحار في
الجدار بل عدم الاجبار في
الجدار متفق عليه فيقال
لا آخر ان شئت فبين
وامنعه من الانتفاع حتى
يعطيك قيمة البناء وواقفه
مالك على الاجبار في الدواب
والقنطرة والنهر والبئر
واختلاف قوله في الجدار
المشترك فنهروا به بالاجبار
والآخر يهدمه



بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب الزكاة) *

أجمع العلماء على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلى أن وجوبها في أربعة أصناف أموال وهي جنس الثمن
وعروض التجارة والمكبل والمدخر من الثمار والزرع وبصاف مقصودة وأجعوها على وجوب الزكاة على
الحرة المسلم البالغ العاقل واجهوا على أن الحول شرط في وجوب الزكاة لا ما حكى عن ابن مسعود وابن عباس
من قولهم أبو جهم ابن حنبل ثم أزال الحول وجبت وكان ابن مسعود إذا أخذ عطاء من كاه في الحال
وأجعه وأعلى أن أخرج الزكاة لا يصح إلا بيمينه وقال الأوزاعي لا يقتصر إخراج الزكاة إلى نية وعلى أن من امتنع
من إخراج الزكاة بخلاف أخذت منه قهر أو عزر وعلى أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والشافعي إذا
حصد الزرع وجب عليه أن ياتي شيئاً من السنابل للمساكين وكذلك إذا أخذ النخل يجب عليه أن ياتي شيئاً
للفقراء من الثمار هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة
يجب على المكتتب العشر في زرع لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة مع قول أبي ثور
يجب عليه الزكاة مطلقاً فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
وجه الاول أن المكتاتب لم يطلب الخراج من عبودية سيده استحق التشديد عليه في وجوب إخراج العشر
من زرع كالعقوبة له وإن كان هو في الرق ما بقي عليه درهم وجه الثاني نقص ملكه الشرعي فصدق الخراج
تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه ليصرف ذلك في فكك رقبته من رق العبد إلى الرق الخالص
الذي هو رقيق الله العلي العظيم فإنه هو المالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى أن يشاركه أحد
من العبيد في مسمى الملك وجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من أهل
التواضع لله لرضى أن يكون عبداً لعبيد الله تعالى تواضعاً لله عز وجل فلا ذلك أوجب الله عليه
الزكاة زيادة على مال الكتابة تغليظاً عليه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسقط عن المرتد
ما وجب عليه من الزكاة حال إسلامه مع قول أبي حنيفة أنها تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع

* (كتاب الحوالة) *

الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعلقها بما له حال التزامه الاحكام الشرعية قبل خروجه من أصل الدين فكما حبط الأصل كذلك حبطت فروعه فان عاد الى الاسلام بنى على كل شيء مقتضاه فيصم دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى قل لا الذين كفروا ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فكان وجوبه عليه من باب التغليظ ووجه الثاني انهما اطهر للروح والمال أو جهبا لله تعالى في مال عبده المؤمن بحجة فيه وشقة عليه وعلى ماله أن يدخلها ما خبث فكان لا يثبت بحال المرتد عدم إيجابها عليه اعراضا من الشارع عنه وغضبا عليه فانه أسوأ حالا من الكافر الأصلي لرفضه الاسلام وأيضا فان الزكاة تابعة للأصل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالهما وبه قال جماعة من الصحابة مع قول أبي حنيفة رضي الله عنه لازكافة في مالهما ويجب العشر في زرعهما ومع قول الأوزاعي والثوري بوجوب الزكاة في المال لمن كان لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثالث الاحاط بالاحتياط والعمل بقاعدة أن كل من وجب عليه شيء ويجز عن مباشرته جاز الاستئابة فيه باذنه أو باذن الحاكيم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير اخراجها عند الاو راعي والثوري الى البلوغ أو الافاقة أولى ليخرج جهبا بطب نفس بخلاف العشر في الزرع لسماحة النفوس به غالبا * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه لو ملك انصابا ثم باع في أثناء الحول أو بآدله ولو بغير جنسه انقطع الحول مع قول أبي حنيفة انه لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في الماشية ومع قول مالك انه ان بآدله يجنسه لم ينقطع والا فروايتان فالاول مخفف من جهة عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجهه وتخفيف من وجهه والثالث مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن من بآدله أو باع لم يصدق عليه انه حال على انصابه الحول فلا زكاة ووجه قول أبي حنيفة أن من بآدله أو باع لم يصدق عليه انه حال على انصابه الحول بخلاف الماشية ووجه قول مالك يعرف بمسارفرانه فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصاب أو أنفاه قبل تمام الحول انقطع الحول مع قول مالك وأجدانه ان قصد بائنا لقه الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول ويجب اخراجها عند ذلك آخر الحول فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في أحد شقي التخصيص فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في الجديد الرجوع وأجد في إحدى روايته ان المال المغصوب والصال والمجود اذا عذر عن الماشية مع قول أبي حنيفة وصاحبه والشافعي في القديم انه يستأنف الحول من عود ولا زكاة فيما مضى وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك ان عليه اذا عذر زكاة حول واحدة لاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل مذهب وجهه ومن ذلك قول الشافعي في أطهر الرأيا بان الدين المستغرق للنصاب أوله لا يمنع وجوب الزكاة مع قول أبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي انه يمنع فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ههنا الاقوال كلها طاهر * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الزكاة تجب في عين المال في الذمة مع قول أبي حنيفة انها تتعلق بالعين كتحقق الجنابة بالرقبة ولا يزول ما سكت عنه شيء من المال الا بالدفع الى المستحق وهو إحدى الروايتين عن أحمد في الاموال الفاضلة ومع قول مالك انها تتعلق بالذمة ويكون جزء من المال مرتبة لها وله أن يؤدي الزكاة من غيرهما فالاول مشدد من حيث وجوبه في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلقها بالعين وتشديد من حيث تعلقها بالذمة بحاسب عليها يوم القيامة وكذلك الثالث فيه التشديد من جهة كون جزء منه مرتبة لها حتى يؤديه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ههنا الاقوال طاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي انه لا يجوز تقديم النية على الاخراج مع قول أجدانه يستحب مقارنة النية للاخراج فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال لم يجز كالمطهارة والصلاة والحج وفي رواية عن أبي حنيفة انه لا بد من نية مقارنة الاداء أو امر لا قدر

اتفق الأئمة على انه اذا كان لانيان على آخر حق فأحاله على من له عليه حق لم يجب على الحال قبول الحوالة وقال داود يازمه القبول وليس اجعل عليه أن يمنع من قبول الحوالة عليه ولا يعتبر رضاه عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك ان كان الحال عدوا للمحال عليه لم يازمه قروا وقال الاصطعري من أئمة الشافعية لا يازم الحال عليه القبول مطلقا عدوا كان الحال أم لا ويحكي ذلك عن داود فاذا قبل صاحب الحق الحوالة على من فقد يرى المحيل على كل وجه وبه قال الفقهاء أجمع الزفر فقال لا يبرأ * (فصل) * واختلف الأئمة في رجوع المحيل على المحيل اذا لم يصل الى حقه من جهة المحال عليه فمذهب مالك انه ان غره المحيل بفلس يعلم من المحال عليه أو عدمه فان المحال يرجع على المحيل ولا يرجع في غير ذلك ومذهب الشافعي وأجدانه لا يرجع بوجه من الوجوه سواء غره بفلس أو تجددت الفلس أو أنكر المحال عليه أو جدد له قصيره بعدم البحث والتفتيش فصار كانه قبض العوض وعن أبي حنيفة انه يرجع عند الانكار

* (كتاب الصمان) *

اتفق الأئمة على جواز الصمان وانه لا ينتقل الحق

هن المضمون عنه الحلى بنفسه
الضمان بل الدين باقى في ذمة
المضمون عنه لا يسقط عن
ذمته الا بالاداء وقال ابن ابي
ليسلى وابن شبرمة وأبو ثور
وداود يسقط وهل تبرأ ذمة
الميت من الدين المضمون
عنه بنفس الضمان الاثمة
الثلاثة لا كالحلى وعن أحد
روايان * (فصل) * وضمان
المجهول جازر عند أبي حنيفة
ومالك وأحمد مثله أما ضمان
لك ما على زيد وهو لا يعرف
قدره وكذلك يجوز عندهم
ضمان ما لم يحب مثله دأين
زيد فما حصل لك عليه
فهو على أوفأنا ضمان له
والمشهور من مذهب
الشافعى أن ذلك لا يجوز
ولا الإبراء من المجهول وإذا
مات إنسان وعليه دين ولم
يخلف وفاء فهل يصح ضمان
الدين عنه أم لا مذهب مالك
والشافعى وأحمد وأبي
يوسف ومحمد أنه يجوز وقال
أبو حنيفة إذا لم يخلف وفاء لم
يجز الضمان عنه * (فصل) *
وبصح الضمان من غير
قبول الطالب عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة لا يصح الا فى
موضع واحد وهو أن يقول
المريض لبعض ورتته
أضمن عني ديني فيضمنه
والغرماء غيب فيجوز وان
لم يسم الدين فإن كان فى
العصة لم يلزم الكفء لئنى
* (فصل) * وكفالة البدن
صحبة عن كل من وجب
عليه الحضور الى مجلس

الواجب فالاول مشدد وكذلك الثالث والثانى فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكاف العبد بوجوب النية فى سائر العمل فلا يكفي فى جزء منه ولو
كثر ذلك الجزر وبذلك عرف توجيه الرواية عن أبي حنيفة ووجه جواز تقديمها زمان يسير أن ما قارب
الشيء أعطى حكمه وابطاح ذلك كما ان النية هى الاخلاص فتى فارتقت النية العمل لم يحصل اخلاص وإذا لم
يحصل اخلاص فلا تقبل منه الزكاة * ومن ذلك قول مالك والشافعى ان من وجبت عليه زكاة وقدر على
اخراجها لم يجزله تأخيرها فان أخرضه من ولا تسقط عنه بتلف المال مع قول أبي حنيفة تسقط بثلثه ولا تصير
مضمونة عليه ومع قول أحمد ان لمكان الاداء ليس بشرط لا فى الوجوب ولا فى الضمان وإذا تلف المال بعد
الحول استقرت الزكاة فى ذمته سواء أمكنه الاداء أم لا فالاول مشدد والثانى مخفف والثالث أخف من الاول
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من
وجبت عليه زكاة ومات قبل اداها أخذت من تركته مع قول أبي حنيفة انها تسقط بالموت فالاول مشدد
والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المساعدة الى براءة ذمة الميت بكال اخراج
زكاته التى ترتبت فى ذمته * ووجه الثانى تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء لأن يشاء اخراجها
وهم بمن يعتبر بذاته لكونهم ألق بآيات وارتهم قهرى بخلاف الفقراء ويصح حمل الاول على حال الميت
المتورع اذا كان ورتته كذلك وحمل الثانى على ما اذا كان بالضامن ذلك والله أعلم * ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعى ان من قصد الفراء من الزكاة كأن وهب من ماله شيئاً أو باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت
عنه الزكاة وان كان مسبباً عما يصامع قول مالك وأحمد لا تسقط فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حمله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل ازالة العين ووجه الثانى حمله
على استصحابهم الخادعة لله عز وجل * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة أن تجب الزكاة جازر قبل الحول اذا
وجد النصاب مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الثانى جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلوة تمام الحول كدخول الوقت ووجه الاول أنه فعل خير
واعتبار كمال الحول انما جعل توسعة لاداب المال فاذا اختار اخراجها قبل كمال الحول فلا يمنع بخلاف تقديم
الصلوة عن وقتها لا يجوز ولا شرائط الوقت فى صحتها كما هو مقرر فى كتب الفقه ولا يكون الا يتعدى للفقراء
نفعها بخلاف الزكاة والله تعالى أعلم

* (باب زكاة الحيوان) *

أجمعوا على وجوب الزكاة فى النعم وهى الابل والبقر والعنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكال الحول
وكون المالك حراماً مسلماً وأجمعوا على أن النصاب الاول فى الابل خمس وفيه شاة وفى عشر شاتان وفى خمسة عشر
ثلاث شياه وفى العشرين أربع شياه فاذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها
بنت لبون فاذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى وستين الى آخر ما صرح به الاحاديث
الصحيحة وجب اخراج ما وجب بخلاف فى شئ منها بين العلماء وأجمعوا على أن البخاني والعرب والذكور
والاناث فى ذلك سواء واتفقوا على أنه لا شئ فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب انه يجب فى كل
خمس من البقر شاة الى الثلاثين وفى الابل وكذلك اتفقوا على أن النصاب الاول فى البقر ثلاثون وفيها تبعة
فاذا بلغت أربعين ففيها مسنة وأجمعوا على أن نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شئ فيما زاد حتى تبلغ مائة
واحدى وعشرين ففيها شاتان وفى مائتين واحدة ثلاث شياه الى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم يستقر فى كل
مائة شاة والاضأن والمعرسواء واتفقوا على أن الخيل اذا كانت معدة للتجارة وفى قيمتها الزكاة اذا بلغت نصاباً
وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة فى البغال والخيول اذا كانت معدة للتجارة وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعى اذا كان عنده خمس من الابل فأخرج

الحكم بالانسان لاطلاق

واحدة منها انجز به مع قول مالك و احمد انهم لا تجز به واذا باغت ابله خمس وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك تلزمه مع قول الشافعي واحمد انه يخير بين شراء واحدة منهما وقال ابو حنيفة تلزمه بنت مخاض او قيمتها فالعلماء في هذه الاقوال ما بين تخفف ومشددوا سكن لا يخفى أن من وقف على حد ما ورد اولي ممن يخرج غيرهما من الحيوان او القبحة ولو كان الحيوان المخرج اعلى قيمة مما قاله الشارع نظير ما قاله العلماء فيمن زاد في التسبيح عقب الصلاة على العدد الوارد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انهما اذا ملكا نكاحا باواحد او خالطاه لم تجب الزكاة على واحد منهما مع قول الشافعي ان عليه ما الزكاة حتى لو كانت اربعون شاة بين مائة وجبت الزكاة فلا ولا تخفف والشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وبقيت مسائل الباب قد بطلت على الناس بما اذا نطيل الباب بذكرها والله تعالى اعلم

* (باب زكاة النابت) *

اتفقوا على أن النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر ان شرب بالمطر أو من نهر وان شرب بنضح أو دولاب أو بماء اشتراه نصف العشر والنصاب في الثمار والزروع الاعتدائي حنيفة فانه لا يعتبر به بل يجب العشر عند في القليل والكثير قال ابي حنيفة عبد الوهاب وقال انه خاف الاجماع في ذلك واتفقوا على أنه لا زكاة في القطن وقال ابو يوسف وجوه ما فيه وعلى أنه اذا أخرج العشر من الثمر أو من الحب وبقي عنده بعد ذلك سنين لا يجب فيه شيء آخر وقال الحسن البصري كلما حال عليه الحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة في كل ما أخرجت الارض من الثمار والزروع العشر سواء سقى بالسما أو بالنضح الا الحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة مع قول مالك والشافعي انه يجب في كل ما دخر واقتبت كالخنطة والشعير والارز وغير الخنط والكرم ومع قول احمد يجب في كل ما ياكل ويدخر من الثمار والزروع حتى أو جهاني للوز واسعة طما في الجوز وفائدة الخلاف عند مالك والشافعي واحمد ان عند احمد تجب في السمسم واللوز والقستق ويزر الكنان والكمون والسكر او يار الخردل وعندهما لا تجب وفائدة الخلاف عند ابي حنيفة أنه لو جب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لازكاتها الاول فيه تشديد والشافعي فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد وردت الاحاديث شاهدة لكل مذهب فلا يحتاج الى توجيهه * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في أشهر وايته وأحد قول الشافعي انه تجب الزكاة في الزيتون مع قول احمد في أشهر وايته ومالك في احدى وايته والشافعي في ارجع قوله بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه أدم فاشبهه بالقوت ووجه الثاني كونه غير قوت ولا تشد حاجة الناس اليه مثل الثمر والزبيب فاعلم ذلك * ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان في العسل العشر مع قول مالك والشافعي في الجديد الرابع انه لا زكاة فيه ثم اختلف ابو حنيفة واحمد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض خراجية فلا عشر فيه وقال احمد فيه العشر مطاوعا ونصابه عند احمد ثلثمائة وستون ومالا بالبغدادى وعند ابي حنيفة يجب العشر في القليل والكثير فالاول مشدد والثاني تخفف وقول ابي حنيفة بعدم وجوب ذلك في ارض الخراج تخفف وقول احمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مشدد وقول ابي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الخنط يرى مما يخرج من الارض فكان كالخبز التي يخرج من الزرع والثمار ووجه الثاني ما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه توبة على الامة وجوب الزكاة خاصة بالاكابر وعدم وجوبها خاص بالاصاغر وكذلك قول ابي حنيفة انهم لا تجب في قليل وكثير خاص بالاكابر لا طلاق اخراج العشر من العسل في بعض الاحاديث وقول احمد خاص بالاصاغر * ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس

الناس عليها وسميس الحاجة اليها وتصح كذالة البدن عن ادعى عليه الاعتدائي حنيفة وتصح بيد من ميت ليحضره لاداء الشهادة ويخرج السكفيل عن العهدة وتسليمه في المكان الذي شرطه أراد المستحق أو بأية الاتفاق الا أن يكون دونه يد عادية مانعة فلا يكون تسليمه ذلومات السكفيل بطلت كذالة الا عند مالك وان تغيب المكفول أو هرب قال ابو حنيفة والشافعي ليس عليه غير احضاره ولا يارزماله وإذا تعذر عليه احضاره لغيبة أمهل عند ابي حنيفة مقدمة السير والرجوع بكفيل الى أن يأتي به فان لم يأتي به حبس حتى يأتي به وقال مالك واحمد ان لم يحضره غرم المال وأما الشافعي فلا يغرّم المال عنده مطلقا ولو لم مكانه لم يطالب بالاتفاق ولو قال ان لم أحضر به غدا فانا ضامن لماعليه فلم يحضر أو مات المطالب ضمن ماعليه الاعتدال الشافعي ومالك ولو ادعى رجل على رجل آخر مائة درهم فقال رجل ان لم يواف بها غدا فعلى المائنة فلم يوافها الزمه المائنة الاعتدال والشافعي ومحمد بن الحسن وضمان الدرك في البيع جائز صحح عند ابي حنيفة ومالك وأحمد وهو الراجع من قول الشافعي بعدم قبض الثمن لاطلاق

جميع الجنس الى جنس آخر مع قول مالك ان الشعيير يضم الى الحنطة في اكل النصاب و يضم بعض القطنية الى بعض واختلاف الروايات عن احمد في ذلك فالاول مخفف واشاني مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان الاجناس كلها قوت فكأنها شيء واحد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسخر خرص الثماران بدلا صلاحها على ماله كما ان فقره بالفقراء وتخليصا للثمة معه قول أبي حنيفة ان الخرص لا يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه تخمين فديتخاف في الاخلاص فيه الخارص ولا الفقراء ولا المالك ويصح حمل الاول على حال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منيع الناس اليوم زكاة الثمر والعنب مطاوعا كهمو مشاهد في مصر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الراجح من مذهبه انه يجب العشر في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشر في غاتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا يجتمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان الزرع لواحد والارض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف وأما وجه وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والارض لآخر فهو متوسط بين الامرين لان صاحب الارض قد استأجر من الارض كاستئجاره من صاحب الزرع فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مالك الارض اذا أخرجها فعشر زرعها على الزارع مع قول أبي حنيفة انه على صاحب الارض في كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر وتوجيهها كوجهيهما كوجهيهما تقدم آنفا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا كان المأتم أرض لخراج عليه اقباعها من ذي فلاحخراج عليه ولا عشر في زرعها مع قول أبي حنيفة يجب عليه الخراج ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشران ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يصح بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والاربع فيه تخفيف والخامس مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استحباب حكم الارض الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يتحدث الى الذي خراج بقصد اضاف وشو كنه ووجه الثاني مراعاة حال الذي في احداث الصغار عليه والذل على ملكه الارض المشد كورقونه يعرف توجيهه قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك ان في بيع الارض المذ كورقانة لا كفارة على التقوى علينا تلك الارض واعزاز كلهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فانه تحت حكم المسلمين وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الانصار فرأى فيها سكة حرث فقل ما دخل هذا دار قوم الا دخل عليهم المذل أي لاجل الخراج الذي على أرض الحرث فلو كانت الارض مالا لكان الانسان ما دخل داره ذل لانه يزرع في ملك نفسه بالخراج والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب زكاة الذهب والفضة) *

أجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كاللؤلؤ والزمرذولاني المسك والعنبر عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخس في العنبر وعن أبي يوسف في اللؤلؤ والجواهر والياقوت والعنبر الخس لانه معدن فاشبهه الركاك وعن العنبري وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر وأجمعوا على ان أول النصاب في الذهب عشر من مثقال وفي الفضة ما يتأخرهم سواء كانا ضررين أم مكسورين أم تبرأ من نفرة فاذا بلغت ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالا وأجمعوا على تحريم اتخاذوا في الذهب والفضة واقتنائها وعلى وجوب الزكاة فيها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزكاة تجب فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول أبي حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم أو عشرين مثقالا حتى تبلغ لزكاة أربعة عشرين

جميع الجنس الى جنس آخر مع قول مالك ان الشعيير يضم الى الحنطة في اكل النصاب و يضم بعض القطنية الى بعض واختلاف الروايات عن احمد في ذلك فالاول مخفف واشاني مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان الاجناس كلها قوت فكأنها شيء واحد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسخر خرص الثماران بدلا صلاحها على ماله كما ان فقره بالفقراء وتخليصا للثمة معه قول أبي حنيفة ان الخرص لا يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه تخمين فديتخاف في الاخلاص فيه الخارص ولا الفقراء ولا المالك ويصح حمل الاول على حال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منيع الناس اليوم زكاة الثمر والعنب مطاوعا كهمو مشاهد في مصر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الراجح من مذهبه انه يجب العشر في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشر في غاتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا يجتمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان الزرع لواحد والارض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف وأما وجه وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والارض لآخر فهو متوسط بين الامرين لان صاحب الارض قد استأجر من الارض كاستئجاره من صاحب الزرع فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مالك الارض اذا أخرجها فعشر زرعها على الزارع مع قول أبي حنيفة انه على صاحب الارض في كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر وتوجيهها كوجهيهما كوجهيهما تقدم آنفا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا كان المأتم أرض لخراج عليه اقباعها من ذي فلاحخراج عليه ولا عشر في زرعها مع قول أبي حنيفة يجب عليه الخراج ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشران ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يصح بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والاربع فيه تخفيف والخامس مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استحباب حكم الارض الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يتحدث الى الذي خراج بقصد اضاف وشو كنه ووجه الثاني مراعاة حال الذي في احداث الصغار عليه والذل على ملكه الارض المشد كورقونه يعرف توجيهه قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك ان في بيع الارض المذ كورقانة لا كفارة على التقوى علينا تلك الارض واعزاز كلهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فانه تحت حكم المسلمين وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الانصار فرأى فيها سكة حرث فقل ما دخل هذا دار قوم الا دخل عليهم المذل أي لاجل الخراج الذي على أرض الحرث فلو كانت الارض مالا لكان الانسان ما دخل داره ذل لانه يزرع في ملك نفسه بالخراج والله سبحانه وتعالى أعلم

درهما أو أربعة دنانير فيكون في الاربعين درهما درهم ثم كذلك في كل أربعين درهما درهم وفي الاربعين
 دنانير قيراطان فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع وكون
 الزكاة لا تجب على فقير وانما تجب على الغني فلولان الانسان يصير غنيا بالعشرين من مثقال من الذهب
 او بالمائتين من الفضة لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول أخذ بالاحتياط للفقراء فجعل فيما
 زاد على النصاب الزكاة من غير عقوب عن الوقص وقول أبي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب الى الاربعين وبه
 قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق في وجوب الزكاة على من ملك النصاب بين أن
 يكون من العوام أو من أهل الكسب لا فاما قاله بعض الصوفية من أنه لا تجب الزكاة لا على من يرى له
 ملكا مع الله تعالى أو من لا يرى له ملكا مع الله تعالى كشافا وقينا فلا زكاة عليه انتهى والحق انها تجب
 على الاثنياء فضلا عن غيرهم لان في كل انسان جزأ يدعى الملك من حيث انه مستخلف في الارض ولولا ذلك
 ما صلح عتق ولا بيع ولا شراء ولا غير ذلك فان هذه الامور ما صحت من العبد الا بالنسبة الى الله تعالى
 والاعطاش والسطح عن ظاهر الشريعة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه ان الذهب
 يضم الى الفضة في تكميل النصاب مع قول من قال انه لا يضم فالاول مشدد في وجوب الزكاة بالضم المذكور
 والثاني مخفف فيه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه كما مال واحد وان اختلف جنسه ووجه
 الثاني الوقوف على حد ما ورد من انه لا تجب الزكاة في ذهب أو فضة الا ان كان كل منهما نصابا ثم اختلفا من
 قال بالضم هل يضم الذهب الى الورق ويكمل النصاب بالآخر أو بالقيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى
 روايتيه يضم بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال
 مالك لا يكمل نصابا لا بجنسه فلا يجب عليه زكاة اذا اكمل بغير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر في فهمه مما سبق
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد من له دين لازم على مقرملى عبادل لا يجب عليه الاخراج الا بعد قبض
 الدين مع قول الشافعي في القول الجديد انه يلزمه اخراج زكاته كل سنة وان لم يقبضه ومع قول مالك لا زكاة
 عليه فيه وان أقام سنين حتى يقبضه فيزكاه لسنة واحدة وان كان غن قرض أو غن مبيع وقال جماعة لا زكاة
 في الدين حتى يقبضه فيزكاه ويستأنف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم وأبو
 يوسف فالاول والثالث وما وافقهما مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 أن الدين كالمال الضائع فلا يدرى صاحبه هل يصل اليه أم لا فندبح حال بينه وبينه ولو كان على مقرملى عكائن
 ينزل عليه لص فيأخذ جميع ماله وهذا خاص بالاصغر الذين في قبضتهم ضعف بخلاف قول الشافعي فانه خاص
 بقوى الاعيان واليقين الذي جافي الحق تعالى أن لا يقطع به بل يحازيه على ذلك أضعافا مضاعفة وكذلك
 قول مالك خاص بالاصغر وأما زكته سنة واحدة اذا قبضه فلا نه لم يكن في قبضه وتصرفه حقيقة فبأن
 يقبضه لعدم وصوله الى التصرف فيه بالبيع والشراء مثلا فكانه كان معدوما عندده وهذا لم يحفظ عائشة
 وغيره في اخراج كل الماضى بعد القبض كما تقدم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في اظهر
 روايتيه أنه يكره للانسان أن يشتري صدقة وأنه ان اشتراها صم مع قول مالك وأصحاب أحمد بطلان البيع
 فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد فيها ووجه الكراهة في القول الاول الفرار
 من صورة الرجوع في الصدقة بعد أن أخر جهان ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بقية الاصناف
 الثمانية وهذا خاص بمقام الاصغر كما أن بطلان الشراء خاص بمقام الاكبر فراجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول الامتة الثلاثة انه اذا كان لرب المال دين على أحد من أهل الزكاة قدر زكاته لم يجز له
 مقاصصته عن الزكاة وانما يدفع اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عن دينه فانما دفعه قول مالك انه
 تجوز المقاصصة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاصغر الذين
 يخاف من مجودهم ومراقبتهم الى الحكام وحلفهم أن المدين لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص بالاكبر الذين

يدونه وان لم يجدها ومذهب

الشافعي وأحمد أن هذه

الشركة باطلة * (فصل)

وشركة الابدان جائزة عند

مالك وأحمد في الصنائع اذا

اشتركا في صنعة واحدة وعملوا

في موضع واحد وقال أبو

حنيفة يباح وازهاوان

اختلفت صناعتهم واختلف

موضعاهما وجوزها أحمد

في كل شيء ومذهب الشافعي

أنها باطلة * (فصل)

وشركة الوجوه جائزة عند

أبي حنيفة وأحمد وصورتها

أب لا يكون لهما رأس مال

ويقول أحمد هما لا لا سخر

اشتركا على أن ما اشترى

كل واحد منهما في الذمة كان

شركة والربح بينهما ومذهب

مالك والشافعي أنها باطلة

* (فصل) ولا يصح عند

الشافعي الاشركة العتقان

بشرط أن يكون رأس مالهما

نوعا واحدا ويخطأ كل حتى

لا يميز بين أحدهما من

عين الآخر ولا تعرف ولا

بشرط تساوي قدر المالين

واذا كان رأس مالهما

متساويا واشترط أحدهما

أن يكون له من الربح أكثر

مما صاحبه فاشركة فاسدة

عند مالك والشافعي وقال

أبو حنيفة يصح ذلك وان

كان المشترط لذلك أحدث

في التجارة وأكثر عملا

* (كتاب الوكالة)

الوكالة من العقود الجائزة

في الجملة بالاجماع وكل

لما جازت النسابة فيسه من
الحقوق جازت لوكالة فيه
كالبيع والشراء والاجارة
وقضاء الدين والخصومة في
المطالبة بالحقوق والتزويج
والطلاق وغير ذلك واتفق
الاثمة على أن اقرار الوكيل
على موكلة في غيـر مجلس
الحكم لا يقبل بحال فلو اقر
عليه بمجلس الحكم قال أبو
حنيفة يصح الا ان شرط
عليه أن لا يعرف عليه وقال
الثلاثة لا يصح واتفقوا على
أن اقراره عليه بالحدود
والقصاص غير مقبول سواء
كان بمجلس الحكم أو غيره
* (فصل) * ووكالة الحاضر
صححة عند مالك والشافعي
وأحمد وإن لم يرض خصمه
بذلك إذ لم يكن الوكيل عدوا
لخصمه وقال أبو حنيفة
لا تصح وكالة الحاضر الإبرضا
الخصم إلا أن يكون الموكل
مرضا أو مسافرا على ثلاثة
أيام فيجوز حينئذ وإذا وكل
شخصا في استيفاء حقوقه
فإن وكله بحضرة الحاكم جاز
ذلك ولا يحتاج فيه إلى بينة
وسواء وكله في استيفاء الحق
من رجل بعينه أو جماعة
وليس حضور من يستوفى
منه الحق شرطا في صحة توكيله
وإن وكل في غير مجلس الحكم
فيثبت وكالته بالبينة عند
الحاكم ثم يدعى على من
يطالبه بمجلس الحكم هذا
مذهب مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة إن

لا يخاف منهم ذلك وهذا نظير قول مالك بعهدة البيع بالمعاطة من غـير لفظ يدل على البيع كإيا في فانه خاص
بالا كما يرخ لاف قول الشافعي انه لا يصح الا بلفظ لانه خاص بالاصغر وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون
أول شترين ثم يشكرون ويخافون وقد قال تعالى وأشهدوا بانبيائهم بالولا لفظ ما صح لنا شهادة بالبيع
فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في أصح القولين وأحده انه لا تجب الزكاة في الحلي المباح المصوغ من الذهب
والفضة إذ كان مما يلبس ويعار مع قول الشافعي في القول الآخر انه لا تجب فيه الزكاة فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أشهره وابينه انه لو كان لرجل
حلي معد للاجارة للنساء فلا زكاة فيه مع قول بعض أصحاب مالك بالوجوب به قال الزهري من أثمة الشافعية
بناء على قوله انه لا يجوز زنتخاذا الحلي للاجارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الاثمة انه لا يجوز تزويجه السقوف بالذهب أو الفضة مع قول بعض أصحاب
أبي حنيفة بجواز ذلك ولما دخل الشافعي دار محمد بن الحسن وجد سقوفها كلها موهة بالذهب فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه اضاعه مال الأن يفسد ذلك باجتهاد
ولعل ما فله محمد بن الحسن كان كذلك ووجه الثاني انه يزيد الاجرة لاسيما اذا كان موقفا على الأرامل
والايتام والعلمين والله تعالى أعلم

(باب زكاة التجارة) *

أجمعوا على أن الزكاة واجبة في عرض التجارة وعن داود انها تجب في عرض القنية وكذلك أجمعوا على
أن لو اجب في عرض التجارة ربح العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا اشترى عبد للتجارة وحبث عليه فطرته وزكاة التجارة عند تمام الحول مع قول
أبي حنيفة أن زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
أن الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين فلا مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني أن العبد محسوب
من جهة مال التجارة ولا يجمع على مالك العبد كاتان لكن أن أخرجه المالك متبرعا فلا يمنع * ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن العرض للتجارة اذا كانت مترجاة للشراء ويترتب بصم الاتفاق والاسواق
تتقوم عند كل حول وركبها على قيمته مع قول مالك انه لا يركبها كل حول ولا يركبها ولودامت سنين حتى
يبيعها بذهب أو فضة فتركي لسنة واحدة الآن يعرف حول ما يشترى أو يبيع فيجعل لنفسه شهرا من
السنة فيقوم فيه ما عنده من كيه مع الناض أن كاله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الامر من ظاهر عدم دور ودنص بكيفية لأخراج * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد
أقواله انه اذا اشترى عرضا للتجارة بمادون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول مع قول مالك والشافعي
باعتبار كل النصاب في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في أنثائه به عدم وجوب الزكاة
وتشديد على المستحقين من حيث عدم اخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين أيضا عدم اخراج الزكاة
لعدم تمام النصاب في جميع الحول وفيه تخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا نقص النصاب
في أنثائه الحول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاعتبار بوقتي الانعقاد والوجوب فلا
يتقدمها الحكم ووجه الثاني مبنى على قاعدة اطلاق التصرف وعدم انقباض الامر ودوام الربح توسعة
على الناس وليس في ذلك نص في تعيين أحد الامرين * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن زكاة التجارة تتعاقب
بالقيمة مع قول الشافعي في أحد أقواله انها تتعاقب بالمال تتعلق اشركة وفي قول تتعلق الرهن وفي قول
بالثمة ووجه كل من الأقوال ظاهر والله أعلم

(باب زكاة المعدن) *

اتفقوا على انه لا يشترط الحول في زكاة المعدن الا في قول الشافعي وأجمعوا على انه يعتد بالحول في الركا

كان الخصم الذي وكل عليه واحد اكان حضوره شرطاً في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور ٩ واحد منهم شرطاً في صحة الوكالة * (فصل) *

والوكيل عزل نفسه متى شاء
بحضرة الموكل وبغير حضرته
عند مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة ليس له فسخ
الوكالة إلا بحضور الموكل
وللموكل أن يعزل الوكيل
عن الوكالة فينزل لئلا لم
يعلم بذلك على الراجح عند
مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة لا يعزل إلا بعد العلم
بذلك وعن أحمد وإمامان
* (فصل) * وإذا وكله
في بيع مطلقاً فذهب مالك
والشافعي وأحمد وأبي يوسف
وحنبل ذلك يقتضي البيع
بشئ المثل نقداً بقدر الباد
فإن باعه بما لا يتغابن الناس
بشئ له أو نساء أو غير نقد
البدل يجوز الأرض الموكل
وقال أبو حنيفة يجوز أن
يباع كيف شاء نقداً أو
نساء وبدون ثمن المثل وبما
لا يتغابن الناس بثله وينقد
الباد وغيره نقداً وأما في
الشراء فاتفقوا أنه لا يجوز
للموكل أن يشتري بأكثر من
ثمن المثل ولا إلى أجل وقول
الوكيل في تلف المال مقول
بينة بالاتفاق وهل يقبل
قوله في الرد الراجح من مذهب
الشافعي أنه يقبل وبه قال
أحمد سواء كان يجعل أو
بغيره ومن كان عليه حق
لشخص في ذمته أو له عذره
عين كعارية أو ودعة فبإيه
انسان وقال وكلي صاحب

واتفقوا على أنه يعتبر النصاب في المعدن إلا بأحنية فإنه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليله وكثيره الخمس
واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في الركا لا عند الشافعي فإنه جعله شرطاً للوجوب هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما أن قدر الواجب في
المعدن ربع العشر مع قول أبي حنيفة وأحمد أن الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن رزق كالمعدن تختص بالذهب والفضة فلو استخرج
من معدن غيره ما من الجوهر لم يجب فيه شيء مع قول أبي حنيفة أن حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من
الأرض مما يطبع بالنار كالخديد والرصاص والبالغير وزج ونحوه ومع قول أحمد يتعلق بالنطبع وغيره
كالسكك فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول
صفاء جوهر النعدين وكثرة واجههما فكأنهما ساندان مضر وباز ووجه الثاني إطلاق المعدن على كل نطبع
ووجه الثالث مطاق الانتفاع ولكل من الاقوال وجهه وتقدير مصرف ذلك راجع إلى رأي الإمام فله أن يضع
على أصح المعدن ما يراه أحسن آييت المال خوفاً أن يكثر ملأ يحجب المعدن فيطالبوا الساطنة وينفقوا على
العساكر فيحصل بذلك الفساد والجد لله رب العالمين والله تعالى أعلم

* (باب زكاة الفطر) *

زكاة الفطر واجبة باتفاق الأئمة الأربعة وقال الأصمعي بن عاتبة هي مستحبة واتفقوا على أن كل من لم يمت
زكاة الفطر لزمته زكاة أولاده الصغار ومساكينه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي
ابن أبي طالب أنهم اتجيب على كل من أطاق الصلوة والصوم وعن سعيد بن المسيب أنهم اتجيبوا على من صام
وصلى واتفقوا على أنه يجوز تجبيل الفطر قبل العيد بمين ووجه اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب زكاة
الفطر كونها طهرة للصائم من الرث وغيره مما وقع في الصوم تعظيماً لصفة الصبرانية التي تخلق للصائم بها
ووجه قول الأصم وغيره أنها مستحبة كون العبد لا تسلم له عبادته من النقص سواء لا كبر والأصغر ما عدا
الانبياء عليهم الصلوة والسلام فلذلك كانت مستحبة ويصح تعجيل الوجوب بتعجيل المستحب فتكون واجبة
في حق من يقع الخلل في عبادتهم ومستحبة في حق الانبياء ومن ورثهم في المقام فافهم ووجه من قال أنها تجب
على الكبير والصغير كون الشارع صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلوة والصوم
وذلك بالتميز والقدرة على الجوع ووجه حواز تجبيل الزكاة المذكورة قبل العيد بمين فقط قرب ذلك
من يوم العيد وما قرب الشيء أعطى حكمه فكان يوم العيد كالممكن من ميعات الصلوة والوقت فافهم واتفقوا
على أنها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير ديناً حتى تؤدي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
بين الأئمة الأربعة * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي والجوهر أن زكاة الفطر فرض واجب
بناء على أن الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة أنها واجبة وليست بفرض لأن الفرض آكد عنده
من الواجب فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الاول تعظيم السنة
المحمدية كتعظيم القرآن من حيث أن ما أمرت به في مرتبة ما أمر به القرآن في وجوب الفطر ووجه الثاني
الفرق بين ما أمر به الحق تعالى في كتابه وبين ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح
من الإمام أبي حنيفة فإن نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يحده على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على
عبده وإن كان لا يتطابق عن الهوى فهو نظير تخصيص الانبياء في الدعاء لهم بالصلوة لأن كانت في اللغة هي
الرحمة تعظيم الشأنهم وتقر يقابن لفظ الترحم على الأولياء والترحم على الانبياء عليهم الصلوة والسلام
فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنها تجب على الشرير يكتفي في العبد المشترك وفي ولاية أحدان
كلام الشرير يكتفي يؤدي عن حصته صاعاً كاملاً مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب على الشرير يكتفي عنه فالاول فيه
تشديد واحد والرايتين عن أحمد مشدد والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول

عبد الوهاب لست أعرفها منصوبة لنا ١٠ والصحيح عندنا أنه لا يجوز على تسليم ذلك إلى الوكيل وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة

الاخذ بنوع من الاحتياط ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العبد في الحديث الى من ملكه واحده فقط وان كان المعنى يشمل المشترك فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يلزم السيد كعبد الكافر مع قول الائمة الثلاثة انه لا تجب عليه الا في عبده المسلم فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول اطلاق العبد في بعض الاحاديث فشمّل الكافر ووجه الثاني ان الزكاة مطهرة والكافر ليس من أهل التطهر مع تصريح الشارع بذلك في الاحاديث فعمل أصحاب هذا القول المطابق على المقيد وهذا أحوط من حيث الادب مع الشارع والاول أحوط من حيث براءة الذمة وعليه أهل السكال من العارفين فيعلمون بالمطابق في محله والمقيد في محله هو وبمن التشرع مع الشارع * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب على الزوج فطرته ووجهه كما يجب عليه نفقة تامة قول أبي حنيفة انه لا يجب على الزوج فطرته ووجهه فطرته ووجهه مخفف عنه مشدد على الزوجة فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان ذلك من كمال المواساة للزوجة ولا يترك بحسن الاخلاق ان يكافر زوجته بذل مال في تطهيرها من الرجز الظاهر والباطن ووجه الثاني ان المطالب بهذه الزكاة انما هي المرأة لعدم صلاحية ذلك عليها في دينها وان كان الاول من الزوج اخرجهما عنهما كما دلالة المعنى على اعانته على غض طرفه في رضائهما عما هو عليه من نفسه برؤيتهما فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من بعضه حر وبعضه رقيق مثالا لفطرة عليه ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي وأحمد انه يلزمه نصف الفطرة بغيره ومع قول مالك في احدي روايتيه ان على السيد نصف ولشيء على العبد ومع قول أبي ثور يجب على كل واحد منهما ماله فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور والثالث مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كاملا والزوج كانه موضوعا ان تكون عن جهة الانسان لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد ان يترك عن العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج منه عن نفسه ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يعتبر في جواز زكاة الفطر ان يكون المخرج مالك نصابا من الفضة وهو ما تادروهم بل قالوا ان كل من فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليتمة شيء قدر زكاة الفطر وجبت عليه مع قول أبي حنيفة انه لا تجب الا على من ملك نصابا كاملا فاضلا عن مسكته وعبده وفرسه وسلاحه فالاول مشدد والثاني مخفف فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول كون القدر المخرج في زكاة الفطر أمرا يسيرا فلا يشترط أن يملك صاحبه نصابا بخلاف ربع العشر في الفضة لان النفوس ربما يخلت به ووجه الثاني الخاف زكاة الفطر بانحواتها من زكاة النقود وغيرها في اعتبار ملك النصاب ولكن ان أخرجهما من ذلك دون النصاب فلا بأس * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا تجب بطولوع فجر أول يوم من سؤال مع قول أحمد انه لا تجب بغيره وبشمس ليلة العيد ومع قول مالك والشافعي انه لا تجب ليلة العيد على الراجح من قوليهما ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك اتفاقهم على انه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والنخعي انه يجوز تأخيرها عن يوم العيد قال أحمد وأرجو أن لا يكون به بأس فالاول مشدد والثاني مخفف فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب تخصيص اليوم عند الغائب بذلك وأما خبر أغنؤهم عن الطواف في هذا اليوم فهو مجمل عندنا على الاستحباب * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز اخراجها من خمسة أصناف من البر والشعير والتمر والزبيب والاقط اذا كان قولنا مع قول أبي حنيفة انها لا تجزى في الاقط أصلا بنفسه وتجزى بغيره وقال الشافعي كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لخراج زكاة الفطر منه كالارز والذرة والدخن ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزى دقيق ولا سويق مع قول أبي حنيفة انها ما يجزى ان أصلا بانفسهما وبه قال الاطماع من أئمة الشافعية وجوز أبو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة فالاول مشدد على

وصاحبها انه يجب على تسليم ما في ذمته واما الممنوع قال مجزى يجب على تسليمها كما قال فيماني الله واختلافوا هل تسمع البينة على الوكالة من غير حضور الخصم قال أبو حنيفة لا تسمع الا بحضوره وقال الثلاثة تسمع من غير حضوره وتصح الوكالة في استيفاء القصاص عند مالك والشافعي على الأصح من قوليه وعلى أظهر الروايتين عن أحمد وقال أبو حنيفة لا تصح الا بحضوره واختلافوا في شره الوكيل من نفسه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يصح ذلك على الاطلاق وقال مالك أنه يباح من نفسه بنفسه بزيادة في الثمن وعن أحمد روايتان أظهرهما انه لا يجوز بحال واختلافوا في توكيل المميز المراهق فقال أبو حنيفة وأحمد يصح وقال القاضي عبد الوهاب لا أعرف فيه نصابا مالك الا أنه لا يصح وعند الشافعي انه لا يصح والوكيل في الخصومة لا يكون وكيل في القبض الا عند أبي حنيفة وحده

* (كتاب الاقترار)

اتفق الائمة على ان الحر الباسخ اذا أقر بحق لغير وارث لزمه اقتراره ولم يكن له الرجوع فيه والاقترار بالدين في الصحة والمرض سواء يكون للمقر لهم جميعا على قدر حقوقهم وان وف

التركة بذلك اجسا عاوان لم ينف فعند مالك والشافعي وأحمد ينحاصون في الموحد على قدر ثلثهم وقال أبو حنيفة غريم المخرج

الصحة يقدم على غريم المرض فيبدأ باستيفاء دينه فان فضل شيء صرف الى غريم المرض وان لم ١١ بفضل شيء فلا شيء له ولو اقر في مرض موته

لوارث فعد أدنى حنيفة وأجدا ليقبل اقرار المريض لوارث أصلا وقال مالك ان كان لا يتهم ثبت والا فلا مثاله أن يكون له بنت وابن أخ فان أقر لابن أخيه لم يتهم وان أقر لابنته اتهم والراجح من قول الشافعي ان الاقرار للوارث صحيح مقبول ولو مات رجل عن ابنين وأقر أحدهما بثلث وأنكر الآخر لم يثبت نسبته بالانفاق ولكنه يشارك في القدر فيما في يده منصفة عند أبي حنيفة وقال مالك وأحمد يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قدر ما يصيبه من الارث لو أقر به الاخ الآخر أو قامت بذلك بينة وقال الشافعي لا يصح الاقرار أصلا ولا يأخذ شيئا من الميراث لعدم ثبوت نسبه ولو أقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه الباقيون فقال أبو حنيفة يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين وقال مالك وأحمد يلزم من الدين بقدر حصته من ميراثه وهو أشهر قول الشافعي والقول الآخر كذهب أبي حنيفة

(فصل) * ومن أقر لانسان بمال ولم يذكر مبلغه قال بعض أصحاب مالك يقال له سم ما شئت مما يتعول فان قال قيراط أو حجة قبل منه وحلف انه لا يستحق أكثر من ذلك وهذا قول أبي

الخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني أن الدقيق والسويق أسهل على الفقراء من الحب وذلك أن يوم العيد يوم سرور فلا غنى في سرور يوم العيد ينسب لاسم تغناهم م عن تهنئة ميا كاون ذلك اليوم بخدامهم فلا يحو جوعهم الى التعب في تحصيل قوتهم المنقص لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا أخذوا الحب يحتاجون الى غري بلته وتفتيته وطعمه ويحزنه وعادة ذلك ينقص عليهم السرور وفي يوم العيد الاول يقول لماءلم الشارع هذا المعنى قسم التعب بين الاغنياء والفقراء فيكون على الفقراء شطرا التعب وعلى الاغنياء الشطر الآخر قياما بالعدل ولكن ان أخرج الاغنياء للفقراء الطعام المهيأ لكل بلاتعب كان أقرب الى تحصيل سرورهم أعنى الفقراء وأما من جوز اخراج القيمة فوجهه أن الفقراء يصبرون بالخيار بين أن يشترى أحدهم حيا أو طعاما مهيأ لا كل من السوق فهو يخفف من هذا الوجه على الاغنياء والفقراء فانه يوم أكل وشرب وبالعز وكرهه عز وجل فالطعام يسر أجسام الناس وذكرا لله يسر أرواحهم فيحصل بذلك السرور والكمال للارواح والاجسام وقد ذكنا ذلك مرة في ليلة الجمعة فصرنا أنا كل ونذ كر في كل اناس سرور لا يعادله سرور ومن شك فاجرب لكن بعد جلاء قلبه من الرغوات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة اخراج الحب والدقيق ونحوه * ومعت سبدي عليه الطواصر وجهه الله تعالى يقول المطلوب من الاغنياء يوم العيد زيادة البر والاکرام للفقراء والمساكين ولذلك أوجب الشارع على اوالدا اخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ الطاعة على الصوم توسعة على المساكين والافشاء هناك صوم يكون معلقا بين السماء والارض حتى يؤمر الصبي بالاخراج انتهى والله أعلم * ومن ذلك قول مالك وأحمد ان اخرج التمر أفضل من البرز كذا القطر مع قول الشافعي ان البرز أفضل ومع قول أبي حنيفة ان أفضل ذلك أكثره ثمنًا فالاول تخفيف محمول على حال من كان التمر عندهم أكثر وأهنا من البرز والتمني محمول على من كان البرز عندهم أكثر وأهنا من التمر ووجه الثالث مراعاة اكثر قيمة فانه مؤذن بأنه ألذ طعاما اذا غلغلا الثمن دائر مع شدة الالذ وكثرة النفع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الواجب صاع صاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخسة أجناس السابقة مع قول أبي حنيفة انه يجزئ من البرز نصف صاع فالاول كاشدود الثاني كالتخفيف ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن أصحابه فان معاوية وجاعة به الواصف الصاع من الخطا فيعدل صاعين من الشعير لولا انهم رأوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا به اذ هم أكثر الناس بعدا عن الرأي في الدين ومن قال ان معاوية من أهل الاجتهاد قال يحتمل أن يكون فعل ذلك باجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وجهه وراحه ان مصرف الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كفي الزكاة مع قول الاصطخري يجوز مصرفها الى ثلثتها من الفقراء والمساكين بشرط أن يكون المزك هو المخرج فان دفعها الى الامام ازمه تعميم الاصناف اكثر ثمرها في يده فلا ينفذ عليه النعم مع قول مالك وأي حنيفة وأحمد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط فالواحد يجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختاره ابن المنذر وأبو اسحق الشيرازي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر المعنى * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمه الا من أول شهر رمضان ومع قول مالك وأحمد انه لا يجوز والتقدم ديم عن وقت الوجوب فالاول تخفيف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن من قدم فقد عمل للفقراء بالفضل فلا ينفع منه وقد سكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كسكت عن بيان وقت انتهائها فجاءت تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن أول شهر رمضان وقبله ووجه الثاني الاحذبالا احتياط فقد يكون يوم العيد شرط في صحة اخراج كاو فان الصلوات الخمس اذ لم يجمع والحمد لله رب العالمين

حنيفة والشافعي لان الجبة مال وقال بعض أصحاب مالك يلزمه ما تدرهم ان كان من أهل الورق وعشر ومن متفلا ان كان من أهل الذهب وهو

(باب قسم الصدقات)

اتفق الأئمة الأربعة على أنه يجوز إخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكة من بيت وأجمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب وأجمعوا على أن الغارمين هم المديون وعلى أن ابن السبيل هو المسافر وهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما الاختلاف فبني آية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي إلى صنف واحد من الاصناف الثمانية المذكورين في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي أنه لا بد من استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا فاقسمه على سبعة فان فقد بعض الاصناف قيمت الصدقات على الموجودين منهم وكذلك يستوعب المالك الاصناف ان انحصر المستحقون في البادر وفيهم المال والافتيجب اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد وجب العقل أو بعضهم رد على الباقيين فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن المراد من الآية الجنس ووجه الثاني أن المراد بهم الاستيعاب وهو أحوط * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حكم المؤلفة قلوبهم من منسوخ وهو احدى الروايتين عن أحد المشهورين من مذهب مالك انه لم يبق للمؤلفة قلوبهم سهم لغنى المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اذا احتج اليهم في بلد أو غر استأنف الامام لوجود العلة مع قول الشافعي في اظهر الاقوال انهم يعملون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن أحد فالاول والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفة وقول الشافعي تخفيف عليهم فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول وما وافقه حل من أسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم الاكرام فلا يحتاج ان يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني اطلاق المؤلفة قلوبهم فلم يقيد ذلك بعصر النبي صلى الله عليه وسلم فبعض على كل من أسلم في أي عصر كان لأنه ضعف القلب ناذص على كل حال لا يكاد يلحق بقلب من ولد في الاسلام فانهم * وقد أسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلقه اليه المسلمون بالبرقة الى أن ماتت على اسلامي فافى معيل واليه ودجفوني والمسلمون لم يلقوه الى فلولا اني كتبت له شخص من العمال يكتب عنده بالقوت اصرح بالردة * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان ما بدأ أحده العامل من الصدقات هو من الزكاة لان عمله مع قول غيرهما انه عن عمله فالاول فيه تخفيف على الاصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهيره من أحد أو اساخ الناس فيما أخذوا فيه أجره لاصدقة فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز أن يكون عامل الصدقات عبدا ولا من ذوى القربى ولا كافرا مع قول أحد انه يجوز فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان العامل أجبر فلا يشترط فيه التكامل بالحرية والاسلام قال وانما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدعه العباس أن يكون عاملا وقال لم أكن لاستعمالك على غسله ذنوب الناس تشريفا له على وجه التذلل والوجوب ووجه الاول ان العبد يكتفي بنفقة سيده عليه وذوى القربى أشرف فيمنعون من أن يكون أحدهم عاملا تشريفا لهم كما يمنعون من قبول الزكاة المفروضة والكافر لا يصلح أن يكون له حكم على المسلمين ولذلك أفتى العلماء بتحريم جعل الكافر جابيا لله ظالم أو للخراج أو كاتبا أو حاسبا * ومن ذلك قول الأئمة ان الرقاب هم المسكيتون في دفع اليهم سهمهم ليؤدوه في الكتابة مع قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفع سهمهم من الصدقات اليهم وانما يشترى من الزكاة رقبة كاملة فتعتق وهي رواية عن أحد فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ولسكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله الغزاة مع قول أحد في اظهر روايته ان منه الحج فالاول مشدد لاحذ به الاحتياط لانصراف الذهب إلى الغزاة يبادئ الرأي والثاني تخفيف يجوز صرف مال الزكاة للحجاج فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ولسكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصرف للعارض مع الغنى ثمن مال الزكاة مع قول

فثلاثة نذر أهم ولو قال له على مال عظيم أو صغير قال ابن هبيرة في الافصاح لم يوجد عن أبي حنيفة نص مقطوع به في هذه المسئلة الا ان صاحبها فلا يلزمه ما ثلثا درهم ان كان من أهل الورق أو عشرون دينارا ان كان من أهل الذهب وقال الشافعي وأحد يقبل تفسيره بما قل وما يتهمل حتى يفسر واحد ولا فرق عندهما بين قوله على مال أو مال عظيم وقال القاضي عبد الوهاب وليس للمالك نص في المسئلة أيضا وكان الأبهري يقول بقول الشافعي والذي يقوى في نفسي قول أبي حنيفة ولو قال له على دراهم كثيرة فقال الشافعي وأحد يلزمه ثلاثة دراهم وبه قال مجرب بن عبد الحكم المالكي اذ انصحه فهو للمالك وقال ابو حنيفة يلزمه عشرة دراهم وقال صاحباه يلزمه ما ثلثا درهم واختاره القاضي عبد الوهاب المالكي * (فصل) * ولو قال له على ألف ودرهم قبل نفسه لا يف بغير الدراهم حتى لو قال أردت ألف جوزه قبل وكذا لو قال له ألف وكرهت ألف أو ألف وجوزه أو ألف ويضه لم يكن في جميع هذا العطف تفسير له معطوف عليه عند مالك والشافعي وأحمد وسواء كان العطف من

الجمع طوف عليه المجلد والادنى لزمه عنده في قوله في الدرهم ألف درهم ودرهم وفي الجوز ١٣ ألف جوزة وجوزة في الخطه ألف

كروكر * (فصل - ل) *

والاستثناء جائز في الاقرار

لانه في الكتاب والسنة

موجود وفي الكلام مفهوم

معهود فيصح وهو من الجنس

جائز باتفاق الاثني وأما من

غير الجنس فاختلافه فيه

فقال أبو حنيفة ان كان

استثناء مما يثبت في الذمة

كمكيل وموزون ومعدود

كقوله له على ألف درهم

الا كحفظه صح وان كان

مما لا يثبت في الذمة فلا

قيمة ككوب وعبه ولم يصح

استثناءه وقال مالك والشافعي

يصح الاستثناء من غير الجنس

على الاطلاق وظاهر كلام

أحمد انه لا يصح وكذلك

بالاتفاق استثناءه الاقل من

الاكثر واختلافه في عكسه

فعند الثلاثة يصح وعند أحمد

لا يصح * (فصل) * واذا قال

له عندى ألف درهم في كيس

أو عشرة رطل تمر في جراب

أو ثوب في منديل فهو اقرار

بالدراهم والتمر والثوب

دون الاوعية عند مالك

والشافعي وأحمد وقال أهل

العراق يكون الجبيع له

* (فصل) * واذا اقر العبد

النبي هو غير مأذون له في

التجارة باقراره على عبودية

في بدنه كالقتل العمد والزنا

والسرقة والغضب وشرب

الخمر قبل اقراره وأقيم عليه

حكما أقرب به عند أبي حنيفة

ومالك والشافعي وقال أحمد

الشافعي انه يصرف له مع الغنى فالاول مشدد على الغارم من ماله والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والحديث والقرائن فأنهم تعطلوا ان القادر على وفاء المعارم من ماله
ليس يحتاج الى المساعدة وموضوع الزكاة انما لتصرف الالاحتاج ووجه الثاني ان الشارع اطلق الغارم
في مصالح المسلمين فيعطي من مال الزكاة تشجيعا له والغنى على بذل المال في مصالح المسلمين في المسئلة تقبل
فان من شأن غالب البشر ان يسهل غرامته لانه لا يحسن ان يذبح بينه وبينه ثم قرابة ولا نسب
لا سيما ان لم يشكره على ذلك أو ذموه بل ربما قال ثبت الى الله تعالى ان عدت أعمال خيرا أي مع من لا يستحقه
وفي كلام الشافعي رحمه الله أصل كل عداوة اصطناع المعروف الى اللئام والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك ان ابن السبيل هو المجتاز دون منشي السفر وبه قال أحمد وأيضاً في أظهر روايته مع قول
الشافعي انه كلاهما أي هو منشي سفر أو مجتاز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان المجتاز هو المحتاج حقيقة فالصرف اليه أحوط بخلاف منشي السفر فقد يدا السفر ثم يتركه
لما سبق فيحتاج الى استرجاعه ليصرف على المحتاج اليه من بقية الاصناف الثمانية ويحجب عن القائل بالاول
ان الغالب على من يدا السفر أن يضي في سفره * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ويجوز لشخص أن يعطى
زكاته كله الواحد اذا لم يخرج منه الى الغنى أو من اعتاقه بذلك مع قول الشافعي أقل ما يعطى من كل صنف
ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد بصفة جمع الفقراء
في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين الجنس فكل من كان فقيراً أعطى الزكاة ولو كان واحداً ووجه الثاني
الاخذ بالاحتياط لاحتمال أن يكون المراد بالمساكين والعامين وما به في الآية جماعة من كل صنف منهم
دون الواحد * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أظهر قوليه وأحمد في أظهر روايته انه لا يجوز نقل الزكاة
الى باد آخر واستثنى مالك ما اذا وقع بأهل بلد حاجة فيحتاجها الامام اليه - م على سبيل النظر والاجتهاد وشرط
أحمد في تحريم العقل ان يكون الى بلد تقتصر فيه الصلوة مع عدم وجود المستحقين في البلد المنقول منه وقال
أبو حنيفة يكره نقل الزكاة الا أن ينقلها الى قرية محتاجة أو قوم هم أمس حاجة من أهل بلده فلا يكره فالاول فيه
تشديد بشرطه المذكور وفيه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وجود كسر
خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من أهل بلده اذا خرج زكاته عنهم مع تطلع نفوسهم اليها طول عامهم
ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر من ذكره الى سبيل الفضل لا الوجوب ان المراد دفعه الى الاصناف
التي في الآية وقوله في الحديث صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم يشهد للقولين لان قوله فترد على
فقرائهم يشمل فقراء بلد الزكاة وفقراء غيرها فترد من فقرائها المسلمين بلا شك * ومن ذلك قول الاثني اربعة
وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تجويز الزهري وابن شبرمة دفعها الى أهل الذمة ومع تجويز
مذهب أبي حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذي فالاول مشدد ومقابلته تخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول كونها طهارة وشرافاً فلا يليق بذلك الا المحل الذي هو محل رضا الله تعالى لا الكفرة
الذين هم محل خطفه في الحالة الزاهنة وان احتمل حسن الخاتمة ثم لتأيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم صدقة
تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم - م وأدل الذمة لبسوا من فقرائهم حيث اختلاف الدين ووجه
كلام الزهري وابن شبرمة ان الزكاة مخرج المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار لما نسبهم الى الوسخ ومن هنا كره
بعض المتأخرين - م ان كل من أموال الجوارح الى وقال انما أوصاخ الكفار ومن كسبهم لها بالمرء والعمالة - م
الفاصلة وقال لم يكن السلف الصالح باكون منها وانما كانوا يصرفونهم في علف الدواب ونفقة الخدام ثمزها
عنها على وجه الذم والكره لادلى الوجوب والتحريم انتهى وعلى ما قررناه في مذهب أبي حنيفة فيكون
المراد بفقرائهم في الحديث فقراء بني آدم أو فقراء اهل المذكم من مسلم وكافر وقد يكون من جوز دفعها الى
الكافر انما قال ذلك باجتهاد فاهمهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة رضي الله عنه في الغنى الذي لا يجوز دفع الزكاة

لا يقبل اقراره في قتل العمد وقال المزني ومحمد بن الحسن ودارد لا يقبل اقراره بذلك كالا يقبل في المال الا في الزنا والعمره فقط فانه يقبل فيها

والمأذون له اذا أقر بحقوق تعلق ١٤ بالتجارة كقولها داينت فلا ناله على ألف درهم ثم مبيع أو مائة درهم ارش عيب أو فرض

فانه يقبل اقراره عند مالك
والشافعي وأحمد وما كان
من دين ليس من متضمن
التجارة فانه في ذمته لا يؤخذ
من المال الذي في يده كالأول
أثر بغضب وقال أبو حنيفة
يؤخذ من المال الذي في
يده كالأول من متضمن
التجارة * (فصل) * ولو
أقر يوم السبت بمائة يوم
الاحد بمائة فثلاثة واحدة
عند مالك والشافعي وأحمد
ومحمد وأبي يوسف ولا فرق
عندهم بين الجاس الواحد
والجباس وقال أبو حنيفة
ان كان في جاس واحد كان
اقراره بمائة واحدة أو في
مجالس كان اقراره مستأنفا
* (فصل) * ولو أقر بدين
موجب ولأن المكر المقر له
الاجل فقال أبو حنيفة ومالك
القول قول المقر له مع عينه
انه حال وقال أحمد القول
قول المقر مع عينه وللشافعي
قولان كالذهبين وأصحهما
ان القول قول المقر مع عينه
* (فصل) * ولو شهد شاهد
لزيد على عمرو بألف درهم
وشهد له آخر بالفين ثبت
له الألف بشهادتهما ان
يخلف مع الشاهد الذي زاد
ألفا آخره ذامذهب
مالك والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة لا يثبت له بيمانه
الشهادة شئ أصلا فانه
لا يقضي بالشاهد واليمين
* (كتاب لوديعه) *

البسه انه هو الذي عاك نصابا من أي مال كان مع قول مالك في المشهور ان الغني من ملك أو بعين درهم ما وقال
القاضي عبد الوهاب لم يحد مالك ذلك حد فانه قال يعطى من له المسكن والحادم والديانة التي لا غنى له عنها وقال
يعطى من له أو بعين درهم ما وقال للعالم أن يأخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب الشافعي أن الاعتبار
بالكفاية فله أن يأخذ مع عدمه ما هو ان كان له أو بعين درهم ما أو أكثر وليس له أن يأخذ مع وجودها ولو قل
مامعه كجهوم مقر في كتب مذهبهم قال أحمد الغني هو من ملك خمسين درهما أو قهها ذهابا أو رواية أخرى عنه
ان الغني هو من شئ يكفيه على الدوام من تجارة أو أجرة عقار أو صناعه أو غيره ذلك فالاول مخفف على
الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفضل والرابع أشد تخفيفا على الاغنياء فراجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول القياس على معظم أبواب الكفاية الغني فيها كلها هو من ملك النصاب سواء المواتي
أو الجيوب أو التبريد أو لولم يكن غنيا بذلك لكان كالفقر لا تارز له الزكوة وجه الثاني ان الاربعين درهما يصير
بها الانسان ذامال كسيرا اعتبارا شرعا لها في واضح كقولنا من صلى عليه أو بعين شخص لا يشركون بالله
شبه أخفله فجعل ذلك من حد الكثرة في الشفعة والاربعون هم المراد بالعبرة أولى العقوبة في سورة القصص
ومن ذلك اعتبر ربح الجار وانه أو بعين دار من كل جانب ووجه الثالث ان الكفاية هي المراد من الغني
فكل من كان له شئ يكفيه عن سؤال الناس فهو غني ووجه الرابع ان الخمسين درهما هي التي تكف
صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الأقوال وجه لان كل شئ لم ينص الشارع فيه على أمر معين فالعلماء فيه
بحسب نظارهم ومداركهم وذكر الاربعين والخمسين جرى على الغالب من أحوال السلف فلا يكاد أحدهم
يعالج من الدين في يده أكثر من هذا القدر والاقدم لا يكفي صاحب المال الا ان المائة درهم في طريق
تجارته أو نفقته فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز دفع الزكاة الى من يقدر على الكسب لصحته
وقوته مع قول الشافعي وأحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول أن من لا مال له فهو الى الفقراء أقرب وان كان قادرا على الكسب ويؤيده قوله تعالى يا أيها
الناس أنتم الفقراء الى الله أي الى فضله فلا يستغنى أحد عن حاجته الى الله تعالى وانما علقنا الفقير في الآية
بفضل الله لا بالثبوت حقيقة لان الحق تعالى لا يستغنى به من حيث ذاته وانما يستغنى بما منه لابه فافهم فان هذا هو
الادب مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله في إزالة ضرورته دله على الرغيف فنادف الغني عن الجوع
البارئ غني وحاصل ذلك ان الله تعالى عاق الوجوه ببعض ويبعض وسخره لبعضه بعضا ورزقه بعضه بعضا وان
كان الكل عنه وبأمره وتكون به فافهم ووجه الثاني أن من قدر على الكسب فلا يحل له أخذ أو ساءخ الناس
تزيهها عنها وهذا خاص بالا كرا أصحاب الهمم والاول خاص بالاصغر ممن قلت مروا نه * ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحمد في أحد روي روايته ان من دفع زكاته الى رجل شتمه علم انه غني أجزأه ذلك مع قول مالك
والشافعي في أظهر قوليه انه لا يجوز وهو قول أحمد في الرواية الاخرى فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاكتفاء بغلبة الظن بأنه فقير ووجه الثاني انه لا يكفي الا العلم ولا عينة
بافطن البين خطأه * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على انه لا يجوز دفع الزكاة للوالدين وعلاو المولودين
وان سواهم مع قول مالك لا يجوز دفعها الى الجد والجدة وبني البنين لسقوط نفقتهم عنده فالاول مشدد والثاني
مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشريف الوالدين والمولودين عن دفع أو ساءخ الناس
اليهم قيا ساعلى بنى هاشم وبني المطالب فان الزكاة انما حرمت عليهم تشريفا لهم وتقديس لذواتهم وآر واحهم
والاول احتاجوا الى ذلك صرف الهمم منها كما أفتى به الامام السبكي وجماعة قال بعضهم يحمل جواز الاعطاء
الهم عند الحاجة ما اذ لم يستغنوا بغير الزكاة منه وهدية ونحوهما القول بحدهم صلى الله عليه وسلم في
الزكاة انهم لا يتحل لمحمد ولا لآل محمد لكن يؤيما أفتى به السبكي مفهوم حديث ان لكم في خمس الخمس
ما يكتفونكم وايضا فان نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الاغنياء منهم من باب البر والاحسان وهم

انفق لائمة غنى ان اوديعه من التبر المندوب اليهم وان في حقه فلو ابا انهم امانة محضة وان الضمان لا يجب على المودع مستغنون

الابا التبعدي وان القول قوله في انتفاء الرد على الاطلاق مع عينه واخذنا فوافيها اذا كان قبضها ١٥ بيينة فالكـ الثلاثة على انه يقبل قوله في الرد

بلايينه وقال مالك لا يقبل
الابينة * (فصل) * وإذا
استودع ذنابيرا ودرهما ثم
أنفقها أو ألتفها غير مثلهما
إلى مكان الوديعة ثم تلف
المردود بغير فعله فلا ضمان
عليه عند مالك فإن عنده
لو خاطب دراهم الوديعة أو
ذنابيرا والخطبة مثلهما حتى
لا يتميز لم يكن عليه ضمانا
للتلف وقال أبو حنيفة إن
ردده بعينه لم يضمن تلفه وإن
رد مثله لم يسقط عنه الضمان
وقال الشافعي وأحمد وجو
ضامن على كل حال بنفس
إخراجها لتعديده ولا يسقط
عنه الضمان سواء رده بعينه
إلى حرزه أو رد مثله * (فصل) *
وإذا استودع غريرة نكتوب
أداة فتعدي بالاستعمال
ثم رده إلى موضع حرزا خزا
قال القاضي عبد الوهاب
قال مالك في الدابة إذا ركبها
ثم ردها فضاحيها المودع
بالخيار بين أن يضمنه قيمتها
وبين أن يأخذ منه أجرها
لم يبين حكمه ها هنا تلفت بعد
ردها إلى موضع الوديعة
ولكن يجيء على قوله أن
يأخذ الكراء إن تكون
من ضمان المودع وإن أخذ
القيمة أن تكون من
ضمان المودع ولم يقل في
الثوب كيف يعمل إذا لبسه
ولم يبين له ثم رده إلى حرزه ثم
تلف قال والذي يقوى في
نفسه أن الشيء إذا كان مما

مسـتعذون بذلك عن أوساخ الناس مع عدم المتعلمين من أولادهم غالباً كما سار إليه حديث أنت ومالك لا يليك ووجه الثاني أن من كان ساقط النفقة لبعده ووجهه بالآخر بين حكمه حكم غير القريب فيعطى من الزكاة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحد في إحدى روايته أنه لا يمنع من دفع زكاة إلى من يرتفع من الأخوة والأعمام وبينهم مع قول أحد في أظهر روايته أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تأكد الأمر بالاتفاق عليهم كالأصول والأفروع فربما أدخل قريتهم الغني بالأحسان إليهم فيكونون كالجانِب فيعطون من الزكاة ووجه الثاني أن ترغيب الشارع في الاتفاق على القرابة لا يجوز القريب إلى الأجنبي من الزكاة قالوا لا يجوز لأن على طالب في أغناء قرابته عن سؤال الناس بأنفاقه عليه فلا يحل له أخذ الزكاة من لم يغنه قرابته عن سؤال الناس بعدم انفاقهم عليه حل له أخذ الزكاة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للرجل دفع زكاة إلى عبده مع قول أبي حنيفة أنه يجوز دفعها إلى عبده غيره إذا كان عبده فقيراً فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكنتهم ما عن الزكاة ووجه الثاني أن نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الغالب على التجار وغيرهم من الجلاء مع دناءة الرق في الغالب وعدم تنزهه عن الكسب أو سواخ الناس فكانت الزكاة في حقه كجزء الحرام يعلف منها الفاضل ويطلع منها العبيد والاماء * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في أظهر روايته أنه لا يجوز زكاة وجه الغني يدفع زكاته الزوجهما مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك أن كان يستعين بما أخذ من زكاته على نفقة قهراً لم يجوز وإن كان يستعين به في غير نفقتها كالأولاد الفقراء من غيرها أو نحوهم جاز فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مقصود فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحد في أظهر روايته أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى بني عبد المطلب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها إليهم فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول في موالى بني هاشم حرماً أبو حنيفة وأحد وهو الأصح من مذهب مالك والشافعي وهو يرجع إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قياس بني عبد المطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم عليهم لضعف وصاتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانوا لم يفارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جاهلية ولا إسلام ووجه تحريمها على الموالى التشریف المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم مولى الأمة ومنهم أئوان لم يطوبهم ووجه الثاني أن الموالى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم كوصلة ساداتهم على أن تحريم الصدقة عليهم إنما يحلله غناهم بما يعطونه من خمس الخمس فإن منعوا منه جاز لهم أخذ الزكاة لأن كان هناك من يكفيهم من نوع الهدايا وأصدقات النفل على بر * وسعت سدي علمنا أطوار وجه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب تحريم تغافلهم وتشریف وتنزيه لهم عن أخذ أوساخ الناس لأنهم عليهم لو أخذوها انتهت وفي ذلك انفراد فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من أخذها بتحريم تكليف فيأخون به والله تعالى أعلم

* (كتاب الصيام) *

أجمعوا على أن صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وأنه أحد أركان الإسلام واتفق الأئمة الأربعة على أنه
يختص بصومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى أن الحائض والنفساء يحرم عليهما
الصوم ولو أنهما أصابتهما مصح ويزنهما قضاءه وعلى أنه يباح للعمل والمرضع الفطرا إذا خافا على أنفسهما
ووالدتهما السكن لو صامتا صح واتفقوا على أن المسافر والمرضى الذي يرجى برؤه يباح لهما الفطر فان صامتا
صح وإن تضررا كره وقال بعض أهل الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الأوزاعي الفطر أفضل مطلقا
أي لأن الشارع غنى البرقي صوم السفر بقوله ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على أن الصبي الذي
لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جزؤه غدير محتاطين به لكن يؤمر به الصبي أسبوع ويضرب عليه لعشر
واتفقوا على أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال أو بأكمال شعبان ثلاثين يوما واتفق الأئمة على أنه لا يثبت

لا وزن ولا يكال للدولاب والذباب فاستعمله فنتاب كان الا لزمن رجته لامثله فانه يكون متعديا باسنعه حازجاء عن الامانة فردة الى مرضه ولا يستعمل

أنه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردّها مع الإمكان والاضمن وعـلى أنه إذا طلبه فقال ما أودعني ثم قال بعد ذلك ضاعت أنه يضمن بخروجه عن حد الأمانة فلو قال ما يستحق عندي شيأ ثم قال ضاعت كان القول قوله واختلّفوا فيه إذا سلم الوديعة لى عبده في داره فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إذا أودعها عندهم تلزمه نفقة ولو لم يغيره عذر لم يضمن وقال الشافعي إذا أودعها عند غيره من غيره عذر ضمن (كتاب العارية) * اتفق الاثثة على أن العارية قريبة مندوب المأوى ثاب عليها واختلّفوا في ضمانها فذهب الشافعي وأحمدان العارية مضمونة على المستعير مطلقاً تعدى أولم يتعدى ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنها أمانة على كل وجه لا تضمن الابتداء وقبل قوله في تأفها وهو قول الحسن البصري والخفي والأوزاعي والثوري ومذهب مالك أنه إذا ثبت هـلاك العارية لا يضمنها المستعير سواء كان حياً أو ميتاً أو حياً

هلال شعبان بواحد وقال أبو ثور يعقل واتفقوا على أنه إذا روى الهلال في بادقاصية أنه يجب الصوم على سائر أهل الدنيا إلا أن أصحاب الشافعي صحّوا أنه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد واتفق الاثثة الاربعة على أنه لا اعتبار بعمر في الحساب والمآزل الا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالحساب واتفق الاثثة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وأنه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر لا يفترق صوم رمضان الى نية وأجمعوا على صحة صوم من أصبح جنبه السكن يستحب له الاعتسال قبل طوع الفجر خلافاً لابن هريرة وسالم بن عبد الله في قولهما بإبطالان الصوم وأنه يملك ويقضى وقال عرو والحسن أن آخر الغسل لعذر لم يبطال صومه أو بغير عذر بطل وقال الخفي أن كان في الفرض يقضى واتفقوا على أن الغيبة والكذب مكروهان للصائم كراهة شديدة وإن صح الصوم في الحكم وقال الأوزاعي يبطال الصوم واتفقوا على أن من أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت أو أن الفجر لم يطلع ثم بان الأمر بخلاف ذلك أنه يجب عليه القضاء وأجمعوا على أن من ذرعه النقي لم يفطر خلافاً للحسن البصري وأجمعوا على أن من وطئ وهو صائم في رمضان عامداً من غير عذر كان عاصياً وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاعطاهم سـتين مسكيناً وقال مالك هي على التخيير وأجمعوا على أن الكفارة لا تجب في غير أداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قضائه واتفقوا على أن من تعمد الاكل أو الشرب صحح صومه في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار واتفقوا على أن من أفسد صوم يوم من رمضان بالاكل عامداً يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال ربيعة لا يحصل الا بالثبوت عشر يوماً وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهر أو قال الخفي لا يقضى الا بصوم ألف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم صحة صوم من أعنى عليه طول نهاره وعلى أنه لو جامع جميع النهار صح صومه خلافاً للاصطخري من الشافعية واتفقوا على أن من فاته شيء من رمضان فمات قبل إمكان القضاء فلا تدارك له ولا اثم وقال طاوس وقتادة يجب الاطعام عن كل يوم مسكيناً واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلاثة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق وسـبأ في توجيه أقوال من خاف اتفاق الاثثة الاربعة في الباب ان شاء الله تعالى * وأما ما اختلّفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي في أربع قوليه وأحمدان الحامل والمرضع إذا أفطرا تخوفاً على الولد لزمهما ما القضاء والكفارة عن كل يوم مدمع قول أبي حنيفة أنه لا كفارة عليهما ومع قول ابن عمر وابن عباس أنه تجب الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فطر ارتقوبه الولد مع أمه ووجه الثاني أن الكفارة موضوعها ارتكاب الاثم لا المأمورات الشرعية والمباح ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما تحمل المشقة وعدم الفطر لاحتمال أن الصوم لا يضر الولد فذلك كان عليهما الكفارة دون القضاء لاسقاط الصوم عنهما بترجيح الفطر فافهم * ومن ذلك قول الاثثة الثلاثة ان من أصبح صائماً ثم فطر لم يجز له الفطر مع قول أحمد انه يجوز له الفطر واختاره المزني فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول تغليب الحضر ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان المسافر إذا قدم فطرا أو برئ المريض أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض في أثناء النهار لزمهم امساك بقية النهار مع قول مالك والشافعي في الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول زوال العذر المبيح للفطر يلزمه الصوم وإن لم يحسب له حكمة رمضان وكذلك القول في بقية المسائل السابقة ووجه الثاني أن الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض لا يصح فكان اللائق بالمساك الغدب لا لوجوب فافهم * ومن ذلك قول الاثثة الثلاثة ان المرتد إذا أسلم وجب عليه قضاء ما فاته من الصوم حال رده مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول التقاط عليه لانه

يأذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل وقال أحد لا يجوز الا باذن المالك ١٧ وليس للشافعي فيها نص ولا حكاية وجهان

أصحهما عدم الجواز

* (فصل) * واختلافوا هل

للمعير أن يرجع فيما أعاره

فقال أبو حنيفة والشافعي

وأحد للمعير أن يرجع في

العارية متى شاء ولو بعد

القبض وان لم ينتفع بها

المستعير وقال مالك ان كانت

الى أجل لم يكن للمعير

الرجوع فيها الى انقضاء

الأجل ولا يملك المعير استعارة

العارية قبل انقضاء المستعير

بها واذا أعار أرض البناء أو

غراس قال مالك ليس له أن

يرجع فيها اذ انبنى أو غرس

بل للمعير أن يعطيه قيمة

ذلك مقلوعا أو بأمره بقاؤه

ان كان ينتفع بمقلوعه فان

كانت له مدة فليس له أن

يرجع قبل انقضائها فاذا

انقضت فاختيار للمعير كما

تقدم وقال أبو حنيفة ان

وقت له وقتا فله أن يجبره على

القلع والادليس له الاجبار

قبل انقضائه وقال الشافعي

وأحد ان شرط عليه القلع

فله أن يجبره عليه أي وقت

اختار وان لم يشرط فان

اختار المستعير القلع فلع

وان لم يختتر فله معيار الجبار

بين أن يتم له ملكه بقيمة أو

يقاع ويضمن أرض النقص

فان لم يختتر المعير لم يقاع ان

بذل المسمومة ميراثا

* (كتاب الغصب) *

الاجماع متفق على تحريم

الغصب وتأنيب الغاصب

وانه يجبر رد المغصوب ان

ارتد بعد أن ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال ردته للكفر وقد قال تعالى قل
للمؤمنين كفروا وان يستوا بغفرهم فاذهب عنهم ما قد سلف فاذهبهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح صوم الصبي مع
قول أبي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدود في الصوم من حيث خطابه به على وجه الذنب من باب فمن تطوع
خيرا فهو خير له والثاني يخفف عنه لعدم حجته منه من حيث انه صفة صمدانية لا يطبق التلبس بها
ولا القيام باذاتهم إعادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له قوة تعينه على القيام بأدائها ومما يؤيد
قول أبي حنيفة أن الصوم عن الاكل والشرب ما شرع الا لكسر مشقة النفس الحاصلة بتكرار
الاكل جميع السنة والصبي الذي عمر سبع سنين مثلا بعد من آثاره مشقة النفس الحاصلة بتكرار
صومه بالعبث اقرب بخلاف المراهق فرحم الله الامام أبا حنيفة فما كان أدق مداركه ورضي
الله تعالى عن بقية الائمة أجمعين فخرج الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي ان المجنون اذا أفلق لا يجب عليه قضاء ما فاته مع قول مالك انه يجب وهو احدى الروايتين عن أحد
فالاول يخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ما ظهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وهو الاصح من مذهب الشافعي ان المريض الذي لا يرجي برؤه والشيخ الكبير لا صوم عليه ما لو انما يجب
عليهما الفدية فقط مع قول مالك انه لا صوم عليه ما لو لا فدية وهو قول للشافعي ثم ان الفدية عند أبي حنيفة
وأحد نصف صاع عن كل يوم من برأوتر وعند الشافعي مد عن كل يوم فالاول يمه تشديدي في المشكلتين والثاني
يخفف فيهما فخرج الامر الى مرتبة الميزان * ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وهو
احدى الروايتين عن أحد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطالع الهلال غيم أو قتر في ليلة الاثنين من شعبان مع
قول أحد في الظهور وايات عند أصحابه انه يجب عليه الصوم قالوا ويعين عليه أن ينويه من رمضان فالاول
يخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فخرج الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول أن قاعدة
الوجوب لا تكون الا بدليل واضح أو بينة أو مشاهدة ولم يوجد من ذلك وجه الثاني الاخذ
بالاحتياط وهو خلاص بأهل الكشف الذين ينكرون الهلال من تحت ذلك الغيم أو القتر كما يشهد لذلك قول
أصحاب أحد انه يعين على الصائم أن ينوي ذلك من رمضان اذ الجزم بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا
القدم سديد على الخواص وزوجه كناية كشفاً ما تحت الغمام والقتر وينفان الشياطين وهم
يصعدون ويرومون في الآبار والجزر فصحبان صائمين وغالب أهل مصر مفطرون ومعلوم أن الشياطين
لا تصد الا ليله رمضان وقال المخالف قد تصد الشياطين آخر ليلة من شعبان ليدخل رمضان وهم كلهم
مصعدون كما ان ابليس نوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يعون فيها في رمضان فاذهبهم * ومن ذلك قول
أبي حنيفة انه لا يشب هلال رمضان اذا كانت السماء مصحبة بالمشاهدة جميع كثير يقع العلم بخبرهم وأما الغيم
فيثبت بعدل واحد جلا كان أو امر آخر كان أو بعدد مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الاعلان ومع قول
الشافعي وأحد في الظهور ويتيمم به ما يشب بعدل واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه
تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن السماء اذا كانت مصحبة فلا يخفى الهلال على جميع
كثير من الناس بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيكتفي الواحد كما قال به الشافعي وأحد في الظهور ولو هما
ووجه قول مالك زيادة التثبت في العدلين لان ذلك عنده من باب الشهادة لا من باب الرواية عكس قول الشافعي
وأحد في الرجوع من قوله ما فرغ أبو حنيفة والله شأن الصوم رمضان على شأن الصلاة تعظيما للشهر رمضان
فانه يكتفي في دخول وقت الصلاة بما اخبار عدل واحد ومن شرف رمضان انه يسجد بحار الشيطان من
جسد ابن آدم ان لم يختره بغية ونحوهما ما رده ان يختر الصوم بخلاف الصلاة لا يرد لانه اجنبة أي
ترس يتقي بها الشيطان كما ورد في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العام الى العام فاذهبهم
* ومن ذلك قول الائمة الاربع ان من رأى الهلال وحده صام ثم ان رأى الهلال شوال أفطر سراع مع قول الحسن

(٣ - ميزان في) وانه يجبر رد المغصوب ان كانت عينه باقية ولم يخف من نزعه ان تلف نفس واتفق الائمة على ان العروض

والحيوان وكل ما كان غير مكمل ١٨ ولا موزون اذا غصب وتأف يضمن بقيمته وأن المكمل والموزون يضمن مثله اذا وجدته الا في رواية

عن أحمد * (فصل) * ومن جنى على متاع انسان فأثاف عليه غرضه المقصود منه فالشهور عن مالك انه يلزمه قيمته لصاحبه ويأخذ الجاني ذلك الشيء المتعدى عليه ولا فرق في ذلك بين المركوب وغيره ولا بين أن يقطع ذنب جمار القاضى أو أذنه أو غيره مما يعلم أن مثله لا يركب مثل ذلك اذا جنى عليه وسواء كان جارا أو بغلا أو فرسا هذا هو المشهور عنده وعن رواية أخرى ان على الجاني ما نقص وقال أبو حنيفة ان حنى على ثوب حتى أثاف أكثر منافع لم يضمن قيمته ويسلم الثوب اليه فان أذهب نصف قيمته أو دونها فله أرض ما نقص وان جنى على حيوان ينتفع به فهو وظهره كبير وغيره فانه اذا قلع احدى عينيه لم يضمن قيمته وفي العيون جميع القيمة ويزد على الجاني بعينه ان كان مالكة فاضا أو عدلا وقال في غير هذا الجنس ما نقص وقال الشافعي وأجنى جميع ذلك ما نقص * (فصل) * ومن جنى على ثوب غصبه بعد غصبه حنابة لم يملكه عند مالك أخذه مع ما نقصه الغاصب أو يدفعه الى الغاصب ويلزمه بقيمته يوم الغصب والشافعي يقول لصاحبه أرض ما نقص وهو قول أحمد * (فصل) * ومن جنى على عبد غيره فقطع يده أو رجلاه فان كان أبطل غرض سيده منه فلا سيده والجنب

وان سب من انه لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده فالاول تخفف على الصائم مشدد في الثبوت والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان المراد من اشتراط العدول أو العدلين أو العدل حصول العلم وقد حصل له العلم برؤيته وهو وان لم يقبل الناس ذلك منه ووجه الثاني أن الحس قدي غلط تبع الله على الحاكم عليه كصاحب المزة الصغرى بعد طعم العسل مرافقه صحيح وحكمه باطل فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة لا يصح صوم يوم الشك مع قول أجدانه ان كانت السماء مصحبة كره أو مغيمه واجب فالاول مشدد في الاحتياط خوفاً أن يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني تخفف بعدم مشربة الصوم فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكن قول أحمد أولى بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس الامر ويغفر التردد في النية للضرر وروى بضربا صوم يوم زائد * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الهلال اذار رؤى بالهاتف وليلة المستقبل مع قول أجدانه ان رؤى قبل الزوال ليلة الماضية أو بعد الزوال فريتان فالاول تخفف بعدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في وجوب قضاءه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه اظاهر وكذلك القول في رؤى أحمد في رؤيته بعد الزوال * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد من التعيين في النية مع قول أبي حنيفة انه لا يشترط التعيين بل ان نوى صوما مطلقا أو نفلا جازا فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول أن التعيين من جهة الاخلاص المأمور به ووجه الثاني أن المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو ضد القطر فيه فيخرج المكلف عن العهدة بذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى طالع الفجر الثاني مع قول أبي حنيفة انه لا يجب التعيين أى التبييت بل تجوز النية من الليل فان لم ينو ليلا جازاته النية الى الزوال وكذلك قولهم في النذر المعين فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط والقياس على سائر الاعمال الشرعية فان موضوع النية في أول العبادات الاما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء بوجود النية في أثناء الصوم اذ لم يعضأ كثيرا النهار كفى في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا واجبة تحصيلا لا ليلا لا لاصحة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان صوم رمضان يقتدر كل ليلة الى نية بمجرد مع قول مالك انه يكفي نية واحدة من أول ليلة من الشهر أى يصوم جميعه فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول القياس على الصلاة وغيرها فان كل صلاة عبادة على حدتها فكذلك القول في صوم كل يوم لا سيما مع تخلل كل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها كل وشرب وجساع وغير ذلك مما يبطل الصوم ووجه الثاني انه عمل واحد من أول الشهر الى آخره فالاول تخفف خاص بضغفاء العزم والثاني خاص بالاولياء الذين يحضرون مع الله تعالى بقولهم من أول الشهر الى آخره بنية واحدة فاذا نوى أحدهم في أول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها تخلل الليل فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان صوم النفل يصح بنية قبل الزوال مع قول مالك انه لا يصح بنية من النهار كالأجواب واختاره المزني فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد من الاتباع في ذلك للشارع في توسعته على الامة في أمر النفل * ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالفرض بجماع أن كلامه منها مأمور به ثم عار قد قال صلى الله عليه وسلم لمن لم يبيت النية من الليل فلا يصيام له فشمى النفل لا طلاقه لفظا الصيام ويصح أن يكون الاول خاصا بالاصغر والثاني خاصا بالأكبر فافهم * ومن ذلك قول الائمة الاربع ان صوم الجنب صحيح مع قول أبي هريرة وسالم بن عبد الله انه يبطل صومه كحرم أول الباب وانه يسلك ويقضى ومع قول عروة والحسن انه ان اخل الغسل بغير عذر بطل صومه ومع قول النخعي ان كان في الفرض يقضى فالاول تخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول تقرير الشارع من أصح جنبا على صومه وعدم أمره بالقضاء ووجه الثاني أن الصوم يشبه الصقة الصمدانية في الاسم فلا ينبغي أن يكون صاحب الامطهر من صفات الشياطين

مانقص وهو قول أحمد * (فصل) * ومن جنى على عبد غيره فقطع يده أو رجلاه فان كان أبطل غرض سيده منه فلا سيده والجنب

ان يسلم الى الجاني ويعتق على الجاني ان كان عمدا الى ذلك و يأخذ السيد قيمة من الجاني أو عسكه ١٩ ولائى له هـ ذاهو الراجع من مذهب

مالك وفي رواية عنه انه ليس له الا ما نقص وهو قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة له ان يسلم اليه أو يأخذ قيمته أو عسكه ولائى به وقال الشافعي له أن عسكه ويأخذ جميع قيمته من الجاني تزيلا على ان قيمة العبد ذكر به ومن مثل بعده كقطع أنفه أو يده أو قلع سنده اعتق عليه عند مالك واختلاف قوله هل يعتق بنفس الجاني أو بحكم الحاكم وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يعتق عليه بالثمة * (فصل) * ومن غصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة كسمن أو تعلم صفة حتى غلبت قيمتها من نقصت القيمة له زال أو لئسان الصفة كان لسيدها أخذها بالأرض ولا زيادة هذا قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي وأحمد له أخذها وأرض نقص ذلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب والزيادة المنفصلة كالولد اذا حدث بعد الغصب فهي غير مضمونة عند مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد هي مضمونة على الغاصب بكل حال * (فصل) * واختلاف في منافع الغصب فقال أبو حنيفة هي غير مضمونة وعن مالك روايات أحداها وجوب الضمان والثانية

والجنب في حضرة الشيطان ما لم يعزل فكما تبطل صلاته من خروجه من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صوم من خرج من حضرة الله تعالى الى حضرة الشياطين ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل وأما وجه قول النخعي فهو لان الفرض لا يجوز الخلوج منه بخلاف النفل فلذلك شدد فيه بالقضاء لعدم تأديته على وجه الكمال فالاول خاص بالا صاغر والثاني خاص بالكبر وكذلك ما وافقه * ومن ذلك قول الاوزاعي بابطال الصوم بالغيبة والكذب مع قول الائمة بصحة الصوم مع النقص فالاول خاص بالكبر والثاني خاص بالا صاغر وهم غالب الناس اليوم فلا يكاد أحدهم يسلم له يوم واحد من غيبة أو كذب ومن هنا اختلى بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظا لنفسه من الغيبة أو سمعاه من غيره ومن ذلك قول أبي حنيفة وأكثرا المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الخلوج منهم مع قول أحمد ببطلانه فالاول يخفف خاص بالا صاغر والثاني مشدد خاص بالكبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي انه يفطر بالقيء عامدا مع قول الامام أبي حنيفة انه لا يفطر بالقيء الا اذا كان مل فيه ومع قول أحمد في أشهر رواياته انه لا يفطر بالقيء الفاحش ومع قول الحسن انه يفطر اذا ذرعه القيء فالاول وما قرب منه مشددا وفيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ثبوت الدليل بالفطران فامامدا ولم يعرف بين أن يكون ذلك قليلا أو كثيرا ووجه الثاني وما وافقه أن القيء ليس مفطر لذاته وانما هو لكونه يخلو المعدة من الطعام فيضعف الجسم فربما أدى الى الاضطرار خوف المرض الذي يسبب الفطر فذلك شرط أحمد وأبو حنيفة القيء الكثير من ملء الفم كما تكرر فان مثل لقمة أو نحوها لا يحصل به ضعف في الجسم يدور الى الاضطرار وهذه هي العلة الفاهرة في الاضطرار بالقيء نظير ما سبقت في الفطر بالحاجة من حيث ان كلام من القيء والحاجة تضعف الجسم الذي ربما أفتاه الحكة وأهل الشريعة تجوز الفطر فيها حفظا لروح عن العدم أو الضرر الشديد الذي لا يطاق عادة ووجه قول الحسن ظاهر لانه يتولد غالبا من الاكل والشرب الذي لم يأذن له الشارع فيه وهو الزائد عن حاجته فانه لو اكل لحاجة لم يجال بقذف باطنه ذلك فكان القول بالفطر أولى أخذ بالاحتياط فينقض ذلك اليوم الذي ذرعه القيء فيه لان الانسان اذا خلت معدته من الاكل تصير الداعية تطالب الاكل وترجمه على الصوم فيكون حكمه كالذكر ولا يخفى حكم عبادته فالعلماء ما بين ما بالغ في الاحتياط وما بين متوسط فيه فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان لو بقي بين أسنانه طعام فجرى به ريقه لم يفطر ان عجز عن تمييزه ومجبه وان ان ابتلعه بطل صومه مع قول أبي حنيفة فانه لا يبطل صومه وقدره بعضهم بالحصة وبعضهم بالسهم الكاملة فالاول يخفف في عدم الاضطرار عن عجز عن تمييزه ومجبه مشددا في الفطر بابتلاعه ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فان الاصل في تحريم الاكل كونه يثير الشهوة للعاصي أو الغفلات ومثل الحصة أو السهم لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا يضبط على حال سد الباب فانهم أمناه الرسل على الشريعة بعد موتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي نحو سهمه فيما بينه وبين الله أدبامع العلماء كما سبقت بيانه في مسئلة الاضطرار بادخال الميسل في احليله أو أذنه ويسمى مثل ذلك تحريم الحریم المأخوذ من نحو حديث كل اعى برعى حول الحى يوشك أن يقع فيه ونعم ما فعلوا رضى الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو الجساع لما فيه من الدم المضر بالذكر كاجرب فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحقنة تفطر الا في رواية عن مالك وكذلك التقطير في باطن الاذن والاحليل والاسعاط مفطر عند الشافعي ولم أجد غيره في ذلك كلاما فالاول من أقوال الحقنة مشدد ورواية مالك تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن ادخال الدواء من الدبر أو الاحليل مثلا تدور في البدن قوة تضاد حكمه الصوم ووجه رواية مالك أن الحقنة تضعف البدن باخراجها مافي المعدة فلا تفطر وأجاب صاحب هذه الرواية أن معنى انها تفطر أى يؤول أمرها الى فطر

اسقاط الضمان والثالثة ان كانت دارا فسكبها الغاصب بنفسه لم يضمن وان أخرجها غيره ضمن وعلى هذا فاذا كان المغصوب حيوانا فريده لا يضمن

وان أنكره ضمن وعنده رواية رابعة ٢٠ أن الغاصب اذا كان قصده المنفعة لا العين كالذي يسخر دواب الناس فانه يوجب ضمان المنفعة عليه

رواية واحدة وقال الشافعي وأحمد في أظهر رويته هي مضمومة * (فصل) * واذا غصب جارية فوطئها فعليه الحد والرعد عند الثلاثة وقياس مذهب أبي حنيفة انه يحذول وأرسل عليه لاوطاء فان أولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمغصوب منه وأرسل ما نصتها للولادة عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وما لا جبر للولد النقص واذا غصب دار أو عبدا أو ثوبا بقي في يده مدة ولم ينتفع به لافي سكتى ولا في كراء ولا استخدام ولا لبس الى أن أخذه من الغاصب فلا جرة عليه للمدة التي بقي فيها يده ولم ينتفع به هذا قول مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد عليه أجرة المدة التي كانت في يده فيها أجرة المثل والمعار والانتجار تضمن بالغصب حتى غصب شيئا من ذلك فتلف بسبيل أو حريق أو غيره لزمه قيمته يوم الغصب عند مالك والشافعي ويحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ان ما لا ينتقل كالعقار لا يكون مضروبا بأخراجه عن يد مالكه الآن يجني الغاصب عليه ويتلف بسبب الجنابة فيضمنه بالتلف والجنابة ومن نصب أسطوانة أو لبنة وبنى عليها لم يملكها الغاصب عنده مالك والشافعي وأحمد

المحقون لعدم وجود شيء تشتغل فيه القوة الهاضمة فتصير تاذع في الامعاء الى أن يحصل الاضرار فيصباح الفطار وأما قول بعضهم بالافطار اذا باع الصائم بخر الا يتخلل منه شيء أو أدخل المبل في أذنه أو الخيط في حلقه ثم أخرجه فهو سد للباب لانه ليس مطعوما لا لغة ولا شرع ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في البدن (فان قلت) هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة والمضادة للصوم (قلنا) ليس له فعل ذلك أدماع العلماء الذين أفتوا ما لافطار فقد تكون العلة في الافطار علة أخرى غير إثارة الشهوة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحجابة لا تفطر الصائم مع قول أحمد انهم اتفقوا على الحاجم والمجوع فالاول تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول أن المنوع منه انما هو استعمال ما يقوى الشهوة لا ما يضعفها وقال ان دليل أحمد مؤول بان المراد تسبب في الفطر أما المجوع فظاهر وأما الحاجم فزجره عن أن يتسبب في افطار أحد وذلك ان الجسم يضعف بخروج الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتفطير ليس هو لعين الحجابة وانما هو لما يؤول اليه أمرها فزجج الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك اتفاق الائمة على انه لو أكل شاة كافي طلوع الفجر ثم بان انه طامع بطل صومه مع قول عطاء وداود واسحق انه لا قضاء عليه وحكي عن مالك انه يفتي في الفرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قصره بالاقدام على الاكل من غير علم أو ظن ببقاء الليل ووجه الثاني انه لا يمنع من الاكل الا مع تبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرض بخلاف المنفل لحوازل الخروج منه أو تركه بالسكينة عند بعض الائمة فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يكره السكيل للصائم مع قول مالك وأحمد بكرهه بل لو وجد طعم السكيل في الحلق افطار عندهما وقال ابن أبي ليلى وابن سيرين فطر بالسكيل فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول الائمة الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجساع في شهر رمضان عامدا على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام أولى وانما على التخيير فالاول مشدد والثاني تخفيف فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن العتق والصوم أشد من الاطعام وأبلغ في الكفارة ووجه الثاني أن الاطعام أكثر نفعا للقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسيما أيام الغلاء * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الكفارة على الزوج مع قول أبي حنيفة ومالك ان على كل منهما كفارة فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة فلهذا لم يكثر عن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد لم تبطل يجب بالوطء الثاني كفارة وقال أحمد لزمه كفارة ثانية وان كفرت عن الاول فالاول مشدد على الزوج تخفيف على الزوجة والثاني مشدد عليهم الا شرا كهما في الترفه والتلذذ المنافي لحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما بعده من قول أبي حنيفة وأحمد في التشديد والتخفيف فزجج الامر الى مرتبة الميزان قالوا وحكمه الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جنابة تتعلق بالله وحده أو تتعلق بالله وبالخلق فتصير الكفارة كإزالة عليه تمتع من وصول العقوبة اليه من باب تعليق الاسم على مسببها * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في أداء رمضان مع قول عطاء وقتاد انها تجب في قضائه فالاول تخفيف والثاني مشدد فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظهور انهم انك حرمه شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان الانتهاك لا يكاد يفطر له عين وان كان الاداء والقضاء واحدا عند الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو طلع الفجر وهو يجامع ونزع في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل فالاول تخفيف والثاني مشدد فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني مصاحبة اللذة والترفه في حال التزعم فكان ذلك من بقية الجساع كما هو الغالب على الناس فكانت في حال التزعم متمدا في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله أبو هاشم في نظيره من الخارج من المغصوب انه آت بجرام حال خروجه ويصح أن يكون الاول خاصا بالآثار الذين يملكون شهوتهم والثاني خاصا

غصب ساجدة وأدخلها في سفينته وطالبها مال الكها وهو في لجة البحر انه لا يجب عليه قتلها ٢١ الاما حتى عن الشافعي انها تقطع والا صحت

ان ذلك اذا لم يخف تلف نفس

أومال * (فصل) * ومن

غصب ذهاباً وفضة فصاغ

ذلك حلياً أو ضربه دنانير

أو دراهم أو نحاساً أو رصاصاً

أو حديداً فاختذ منه آنية أو

سيفاً فغصب مالك عليه في ذلك

كالمشعل ما غصب في وزنه

وصفته وكذلك لو غصب ساجدة

فعملها أبواباً أو تراباً فعمله

لبناً وكذلك الحنطة اذا طحنها

وتخبرها وقال الشافعي يرد

ذلك كله على المغصوب منه

فان كان فيه نقص ألزم

الغاصب بالنقص وافق

أبو حنيفة ما لكا في الذهب

والفضة اذا صاغها هكذا

نقلته من عيون المسائل

وقال القاضي ابن رشيد

في المسائل الطولية اذا غصب

حنطة فطحنها أو شاة فذبحها

أو ثوباً فبسطه كان كل ذلك

للمغصوب منه عند الشافعية

والمالكية ولم يملكه الغاصب

وكذلك اذا غصب بضعة

فخضها تحت دجاجة أو حبا

فزرعه أو فوافر سهاً وعند

الحنفية تلزمه القيمة

* (فصل) * ومن قنع بقصص

طائر بغير ان مال الكه فطائر

ضمنه الفاتح عند مالك

وأحمد وكذلك اذا حل دابة

من قيدها فربت أو عبداً

مقيماً داخراً فربت أو عبداً

فعله قيمته وسواء عند

مالك طائر الطائر أو هربت

الدابة في الحال فغصب الفتح

أو الحل أو وقف بعده ثم طار أو هرب وقال الشافعي ان طار الطائر أو هربت الدابة بعد ما وقفت ساعة فلا ضمان عليه وان كان ذلك عيب القبح

بالاصغر الذين تملكهم شهوتهم فانهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحدى روايتيه
ان القبلة لا تحرم على الصائم الا ان حركت شهوته مع قول مالك انها تحرم عليه بكل حال فالاول مخفف خاص
بالا كابر والثاني مشدد خاص بالاصغر سد الباب عليهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قبّل فامضى
لم يفتّر مع قول أحمد انه يفتّر وكذلك لو نظر بشهوة فأنزل لم يفتّر عند الثلاثة وقال مالك يفتّر فالاول
في المسائلين مخفف والثاني منهما مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في الاول عدم انزال
المنى ووجه الثاني فيها ان المذى فيه لذة تقارب المنى ووجه الاول في المسئلة الثانية عدم المباشرة ووجه
الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولولا ان تلك النظرة تشبه لذة المباشرة ما حرج المبنى منها
فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان للمسافر الفطار بالا كل والشرب بالجماع مع قول أحمد انه لا يجوز
له الفطار بالجماع متى ما جامع المسافر عنده فعليه الكفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الشارع الفطار للمسافر فشمّل الافطار بكل مقطر ووجه الثاني
ان ما جاوز الحاجة يتقدر بقدرها وقد احتاج المسافر الى ما يقويه من الاكل والشرب فجوز الشارع له
بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضعف القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة
اليه في النهار * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من أفطر في نهار رمضان وهو صحيح مقبّل لم يفته الكفارة
مع القضاء مع قول الشافعي في أرجح روايته وأحمد انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة بذلك ووجه
الاول التغليب عليه بانها حرمه رمضان وقد أمن الشارع العلماء على شرب بعتهم من بعده وأمرهم بالعمل
بما أدى اليه اجتهادهم فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من أكل أو شرب ناسياً لا يفسد صومه مع
قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسياً فأنما أطعمه الله وسقاه الله ووجه الثاني نسبة في
النسيان الى قلة الخفظ وان كانت الشربة رفعت الائمة عنه كفارة من أكل طعام الغير ناسياً ونحو ذلك
مع ان الامر الذي يحصل بالا كل عامد حصل بالا كل ناسياً وهو اثاره الشهوة المضادة للصوم ويصح حل الاول
على حال العامة والثاني على حال الخواص فرحم الله الامام مالكا كما كان أدق نظره ورحم الله ببقية المجتهدين
ما كان أحبهم للتوسع على الامة * ومن ذلك قول الائمة الاربع ان من أفسد صوم يوم من رمضان بالا كل
أو الشرب عامد ابس عليه الا قضاء يوم مكاة مع قول ربيعة انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوماً مع قول ابن
المسيب انه يصوم عن كل يوم شهر أو مع قول الخنعي انه لا يحصل الا بصوم ألف يوم مع قول علي وابن مسعود
انه لا يقضيه صوم الدهر فالاول مخفف وما بعده فيه تشديد والناس الثالث مشدد والرابع أشد فراجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ زائد على قضاء ذلك اليوم ووجه
البقية التغليب على ذلك المفطر بغير عذر فغلط كل يجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبته ووجه
قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك اليوم فلا يلحقه فيه صوم الابدان في غير وقته
الشري الاصل وقد قدمنا نظائر ذلك في الصلاة واستدلنا عليه بقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين
كتاباً موقوتاً كما استدلنا على قول علي وابن مسعود بحديث في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي أفطر فيه
مثله لاعتنه فانهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أكل أو شرب أو جامع ناسياً لم يبطال صومه
مع قول مالك انه يبطال مع قول أحمد انه يبطال بالجماع دون الاكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول
مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه
وسلم من أكل أو شرب ناسياً فهو صائم فأنما أطعمه الله وسقاه انتهى ومن أطعمه الله وسقاه فلا يبطال
صومه لان الشارع اذنه عن شئ من الاكل ثم صبه في جوف المكاف من غير قصد المكاف فلا يدخل

أو الحل أو وقف بعده ثم طار أو هرب وقال الشافعي ان طار الطائر أو هربت الدابة بعد ما وقفت ساعة فلا ضمان عليه وان كان ذلك عيب القبح

والحل فتولان أصحهما الضمان وقال ٢٢ أبو حنيفة لا ضمان على من فعل ذلك على كل وجه * (فصل) * وإذا غضب عبداً فأتى أودابه

في جلة ماتمها عنه فكانه استثنى ذلك المكاف من النهي فكان النهي في الباطن كالنسخ في حق هذا
الناسي لانتفاء قصده وعدم انتها كحرمة ومضان بالسيان ووجه قول مالك بالبطان نسبة إلى قلة الحفظ
كما يوضحه قريبا ووجه قول أحمد أن الجماع للصائم بعد وقوعه من المكافين لقلة الحفظ من الجماع
على غالب الناس ولأنه لا يقع من الصائم إلا مع مقدمات تدرك به كضيق الداعية المتولدة من الجوع فلا
يكاد تنتشر منه الجارحة إلا بمسقة بخلاف من أكل أو شرب ناسيا بالكثرة تكرر وقوع ذلك بخلاف الجماع
فأفهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أرجح قوليه عند الرافعي أنه لو أكل الصائم حتى أكل
أو شرب أو أكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل صومه مع ما مع الأصح عند النووي من البطان
وهو القول الآخر للشافعي ومع قول أحمد أنه يبطل بالجماع دون الأكل فالأول تخفف ببناء على قاعدة
الأكرام والثاني فيه تشديد ببناء على أن الأكرام في ذلك نادر ولعلنا الجماع في الثالث شدة منافاته للصوم
وهنا أسرار في حكمة الجماع بعد فعلها أهل الله لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو
سبق ماء المضضة أو الاستنشاق إلى جوف الصائم من غير ما بالغة بطل صومه مع قول الشافعي في أرجح قوليه
وهو قول أحمد أنه لا يبطل فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني
أن سبق ماء المضضة أو الاستنشاق متولد من مأذون فيه ووجه الأول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط
بما إذا لم يخف سبق ماء المضضة أو الاستنشاق فان خافه وتقهض أو استنشق ونزل الماء جوفه بطل صومه
* ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من أخر قضاء رمضان مع إمكان القضاء حتى يدخل رمضان أخر
لزمه مع القضاء لكل يوم مدمع قول أبي حنيفة أنه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني وقال
الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز تأخير القضاء فالأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني تخفف وقول الأئمة الثلاثة في عدم
حوال التأخير مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة باستحباب صيام سنة أيام من شوال مع قول مالك أنه لا يستحب صيامها وقال في الموطن ما أراه
من أشياء يصومها وأخاف أن يظن أنها فرض انتهى فالأول مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها أنها أكصيام
الدهر والثاني تخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وإن كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيحتمل
أنه لم يصح عنده فترك العمل به من باب الاجتهاد فأدى اجتهاده إلى أن ترك ثلاث السنة أولى من فعلها الضعف
حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين نظير ما وقع للنصارى في زيادة
صومهم وفي الصحيح من فواعلته سن من قبلكم شربا وشربا وذراعا ذراعا قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى
قال فن أفهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا شيء بعد فروض الأيمان أفضل من طلب العلم ثم الجهاد
مع قول الشافعي أن الصلاة أفضل أعمال البدن ومع قول أحمد لا أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد
انتهى ولكل من هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابلة لا بد أن يكون ملحقا بالتشديد
والتخفيف ووجه القول الأول أن العلم هو ميزان الدين كما لا يلو العلم ما علمنا من أرباب الأعمال ولا فضل شيء على
شيء ووجه كون الجهاد أفضل عمل يكون بعد طلب العلم كون الجهاد بضعف كلمة الكفر ويحذر طريق الوصول إلى
العمل بأحكام الدين وإظهار شعائره ووجه كون الصلاة أفضل أعمال البدن أن فيها مناجاة الله تعالى وبجاسته
ولأن الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم العلوي والسفلي كما يعرف ذلك أهل الكشف والله أعلم * ومن ذلك
قول الشافعي وأحمد أن من شرع في صوم تطوع أو صلاة تطوع فله قطعها ما لا قضاء عليه ولكن يستحب له
اتمامها مع قول أبي حنيفة ومالك بوجوب الاتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على أخيه
خلف عليه فأنظر وعليه القضاء فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
ما ورد أن المتطوع أمير نفسه فإن شاء صام وإن شاء أفطر فحينما حبر الشارع عدمه في الإفطار وعدمه فلا
يلزمه الاتمام ووجه وجوب الاتمام تعظيم حرمة الحق جسد وعلا عن نقض ما بطله العبد معه تعالى ويؤيده

الزرع قال أبو حنيفة والشافعي له إيجابه على القلع وقال مالك أن كان وقت الزرع لم يفت دلهما لك الإيجاب وإن كان فأت

فروايتان أشهرهما ليس له قاعه وله أجرة الارض وقال أحدان شاء صاحب الارض أن ٣٣ يقر الزرع في أرضه الى الحصاد وله الاجرة

وما نقص الزرع وان شاء
دفع اليه قيمة الزرع وكان
الزرع له * (فصل) * واذا
أراق مسلم خرا على ذي فلا
ضمان عليه عند الشافعي
وأحد وكذلك اذا أناف عليه
خنزيرا وقال أبو حنيفة
ومالك يغرر القيمة في ذلك
* (كتاب الشفعة) *

ثبت للشريك في الملك باتفاق
الأئمة ولا شفعة للعار عند
مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة تجب الشفعة
بالجوار والشفعة عند أبي
حنيفة وعلى الراجح من
مذهب الشافعي على الفور
فن آخر المطالبة بالشفعة مع
الامكان سقط حقه كعيار
الرد وللشافعي قول آخر أنه
يبقى حقه ثلاثة أيام وله قول
آخر أنه يبقى أبدا لا يسقط
الا بالتصریح بالاسقاط وأما
مذهب مالك فاذا بيع المشفوع
والشريك حاضر يعلم بالبيع
فله المطالبة بالشفعة متى شاء
ولا تنقطع شفعته الا بأحد
أمرين الاول بعض مدته لم
انه في مثلها قد أعرض عن
الشفعة ثم روى عن مالك
ان تلك المدقة سنة وروى
خمس سنين الثاني أن يرفعه
المشتري الى الحاكم ويلزمه
الحاكم بالاختار أو التخليع
ان الحاصل من مذهب مالك
انها ليست على الفور وعن
أحمد روايات أحدها على
الفور والثانية مؤقته بالجس

قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل على غيرها أي غير الصلوات الخمس قال لا الا أن تطوع أي تدخل في صلاة
التطوع أي فتكون عليه بالدخول ومالم تدخل فيها فليس هي عليك فالاول خاص بالاعوام والثاني خاص
بالأكبر من باب حسنات البراسيات المقر بين فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يكره افراد الجمعة
به يوم مع قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف بكرهه ذلك فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول ان الصوم يقوى استعداد العبد للحضور والوقوف بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة
وفي جميع يومها وليلتها الا سبب لانتها كيوم عرفه عند أهل الكشف وذلك خاص بالأصغر الذين يخجلون
بالاكل والشرب عن شهودهم انهم في حضرة ربهم فيها ووجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عيد والعبد لا صوم
فيه انما المطلوب من العبد الانظار فيه وهو خاص بالأكبر الذين يفهمون أسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع
القلوب على الله تعالى وذلك قوت للارواح فقط فيصير الجسم ينازع الروح ويطلب قوته الجسماني ولا يسكن
الاباكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السرور كما أشار اليه حديث للصائم فرحتان فرحة عند اطواره وفرحة
عند لقاء ربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سروره فلكل مقام رجال وهذا سرار يريدها الله لا تسيطر
في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره للصائم السواك مع قول الشافعي انه يكره للصائم بعد الزوال
والمختار عند متناخري أصحابه عدم الكراهة فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول أن ترك السواك مع الجوع غير رائحة الفم ويتولد منه القلح وهو صفة الانسان أو سوادها
فصبر رائحة فيه تضر بجلبه وهو بتدريج اهله السواك فازالة الضرر للناس مقدم على اكتساب الفضائل
القاصرة على صاحبها ووجه الثاني ان الرائحة الكريهة تولد من عبادة فلا ينبغي ازالها أو اجاب الاول بان
الصوم صفة عبادة لا ينبغي لصاحبها الا التقديس والطهارة الحسية والمعنوية ولذلك شدد الشارع
في الغيبة والنميمة اذا وقع من الصائم زيادة على التحريم والقبح الحاصل للمفطر وهو معنى قولهم ويستحب
أن يصوم الصائم لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى أعلم

* (باب الاعتكاف) *

اتفق الأئمة على أن الاعتكاف مشروط بغيره وانتهى الى الله تعالى وأنه مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر
من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر واتفقوا على انه لا يصح اعتكاف الابانية وأجمعوا على أن خروج المعتكف
لما لا بد منه قضاء الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى أنه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب
عليه الخروج او على انه اذا باشر المعتكف في الفرج عدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن
البصري والزهري يلزمه كفارة يمين وكذلك أجمعوا على ان الصمت الى الليل مكروه قال الشافعي ولونذر الصمت
في اعتكافه تكاف ولا كفارة عليه وكذلك أجمعوا على استحباب الصلاة والقراءة والذكر للعتكف وأجمعوا
على انه ليس للعتكف أن يتجر ولا يكتب بالصنعة على الإطلاق هذا ما وجدته من مسائل الإجماع
والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان ليلة القدر في شهر رمضان خاصة مع قول أبي حنيفة
انها في جميع السنة فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما ورد في تخصيصها
في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يبلغنا في حديث واحد انما في غيره ووجه الثاني ان المراد ليلة القدر
الجس ليس لكتنها في رمضان أكثر ظهور الرقة بحجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه رآها معرفة
مقادير الشريعة كلها تلك الليلة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة * وصحت سيدي عليا
الخواص رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها العبد تقرب من الله تعالى قال وهو منزع من قال
نما في كل السنة وأحبرني أخى الشيخ أفضل الدين انه رآها في شهر ربيع الاول وفي رجب وقال معنى قوله تعالى
فانزلناه في ليلة القدر رأى ليلة القدر فكل ليلة حصل فيها قرب فهي قدر انتهى وهو يؤيد قول من اختار من
العلماء انها تدور في جميع ليالي السنة ليحصل العدل بين الليالي في الشرف فان تجسلى الحق تعالى دائم كيعرف

الثانية على التراخي فلا تبطل أبد حتى يعفو أو بطالبه * (فصل) * والثمرة اذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته فهل

الى الثمن وقال أبو حنيفة للشفيع ان يحضر المشتري على القلع والهـدم قال في عيون المسائل ٢٥ وذهب قوم الى ان للشفيع ان يعطيه ثمن الشقة وقص و ترك البناء

والغراس في موضعه

* (فصل) * وكل ما لا ينقسم

كالجلم والبئر والرحى

والطريق والباب لا شفعة

فيه عند الشافعي واختلاف

قول مالك فقال فيه الشفعة

وقال لا شفعة فيه واختار

القاضي عبد الوهاب الاول

قال وهو قول أبي حنيفة

وعهدة الشفيع في المبيع

على المشتري وعهدة

المشتري على البائع عند

جمهور العلماء فاذا ظهر

المبيع مستحقا أحذه

مستحقه من يد الشفيع

ورجع الشفيع بالثمن

على المشتري غير مرجع

المشتري على البائع وقال

ابن أبي البلي عهدة الشفيع

على البائع بكل حال

* (فصل) * اختلاف الاثمة

هل يجوز الاحتيال لاسقاط

الشفعة مثل ان يبيع بسلعة

مجهولة عند من يرى ذلك

مسقطا للشفعة أو ان يقر له

بعض المالك ثم يبيعه الباقي

أو يهبه له فقال أبو حنيفة

والشافعي له ذلك وقال مالك

وأحمد ليس له ذلك فاذا وهبه

من غير عوض فلا شفعة فيه

عند أبي حنيفة والشافعي

وكذلك يقول أحمد بل لا بد

أن يكون قد ملك بعوض

واختلاف قول مالك في ذلك

فقال لا شفعة فيه وقال فيه

الشفعة * (فصل) * وإذا

انه ليس له زمان مقدرفيوزا اعتكاف بعض يوم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول وهو خاص بالا صغار ان استجاب حضور القلب وجعه من أودية الشتات لا يصح بدون يوم
في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف انما هو قبيل الغروب واليوم كما دهل من الزوال ووجه الثاني وهو خاص
بالا كبر ان الغالب على الا كبر حضور القلب فلا يحتاجون الى طول زمن في جمع شتات اليوم - بل بمجرد
ما ينوي أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف فان حقيقة العكوف بالقلب
على شهود حضرة الرب بحكم الاستصحاب من غير تخال حجاب كهو مقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله
في مكان يقول ان لي منذ ثلاثين سنة أكلهم الله والناس يظنون اني أكلهم انتهى فالاول راعى حال الا صغار
والثاني راعى حال الا كبر فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة الاحد في رواية له ان من نذر اعتكاف
شهر بعينه لم يمتد اليها فان أحل يوم قضى ما تركه وقال أحمد يلزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر
مطلقا جازله أن يأتي به متتابع ومتفرقا عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو إحدى
الروايتين عن أحمد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشديد وقول أحمد فيها مشددو الاول من المسئلة الثانية
مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاقول الاربعة طاهر في كتب العقه
* ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته صحت مع قول مالك انه لا يصح
الامع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما معهما مع
قول أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين انه يلزمه اعتكافها فالاول من المسئلة الاولى مخفف باعتكاف اليوم
دون ليلته والثاني فيها مشدد وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالتخفيف
خاص بالا كبر والتشديد خاص بالا صغار والذين قلوم - هم مشتمل في أودية الدنيا * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك انه اذا اعتكف بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح القولين
انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف والثاني مشدد * ووجه الاول ظن القائل به حصول شهود
استصحاب المعتكف أنه بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان تدخل الجامع فهو خاص
بالا كبر * ووجه الثاني الظن به ان هذا الشهود يقطع بخروج ولا سيما ان أحد برنا المعتكف عن نفسه
بذلك فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المعتكف اذا شرط خروجه لعرض في قرية كعبادة صبر
وتشيع جنازة جازله الخروج ولا يبطل اعتكافه مع قول أبي حنيفة ومالك انه يبطل فالاول مخفف وهو خاص
بالا كبر والثاني مشدد وهو خاص بالا صغار كما مر توجبه في نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح
قوليه وأحمد ان المعتكف لو باشر فيما دون الفرج بطل اعتكافه ان أنزل مع قول مالك والشافعي في القول
الاخر انه يبطل اعتكافه أنزل أم لا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول
خاص بالا صغار لما يحتمل بالوطء بغير انزال بخلاف الا كبر ويحتمل أن يكون الامر بالعكس فيصالح الا كبر
بالانزال لكونهم على كونهم أو يهبهم بخلاف الا صغار فيجب أحدهم عن حضرة ربه بغير دلالة الجماع وان
لم ينزل * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يكره له معتكف الطيب ولا لبس رفيع الثياب مع قول أحمد بكرهه
ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد * ووجه الاول أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة فلا يكره له التجمل
بالطيب وليس النفس من الثياب * ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله كالحرم لا ينبغي له الترفه
واكل من المرتبة من جال يقوم بين يديه أعزاء بعز الطاعة كأمرء المجالس وقوم بين يديه أذلاء مالتحلي
الهيبة على قلوبهم واما الوقوع في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور الانبياء والعلماء والاولياء على
الذل بين يدي الله كما حضروا في صلاة واعتكاف أو غيرهما ذاتا رصفة أي في نفوسهم وثيابهم فافهم
* ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لا ينبغي للمعتكف اقراء القرآن والحديث والعقبة غيره مع قول أبي
حنيفة والشافعي ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأحمد ان اقراء القرآن والحديث والعلم لما يقع

له ذلك ولا يملك الدراهم وعاليه ردها وهل ٢٦ تسعة طاشعته بذلك لاصحابه وجهان * (فصل) * واذا ابتاع اثنان من الشركاء نصيبهما صفقة

واحدة كان للشفيع عند الشافعي وأحد أخذ نصيب أحدهما بالشفعة كالأخذ نصيبهما جميعا وقال مالك ليس له أخذ حصه أحدهما دون الآخر بل امان يأخذهما جميعا أو يتركهما جميعا وبه قال أبو حنيفة * (فصل) * ولو أثر أحد الشر يكتن به باع نصيبه من رجل وأنكر الرجل الشراء ولا يئنه وطلب الشفيع الشفعة قال مالك ليس له ذلك إلا بعد ثبوت الشراء وقال أبو حنيفة ثبتت الشفعة وهو الأصح من مذهب الشافعي لأن إقراره يتضمن إثبات حق المشتري وحق الشفيع فلا يبطل حق الشفيع بانكار المشتري وثبتت الشفعة للذي كانتت له السلم عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وقال أحمد لا شفعة للذي

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مسقط عليه في العمر مرة واحدة واتفقوا على أن من لم يمه الحج فلم يحج ومات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الفرض وأجمعوا على أنه لا يجب على الصبي حج وأن يحج قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة الحج واتفقوا على استحباب الحج لمن لم يحج زادوا لراحلة ولكنه يقدّر على المشي وعلى منعة يكتسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى أنه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميت وعلى أنه لا يجوز زادخال الحج على العمر مرة بعد الطواف واتفقوا لاربعة على وجوب الدم على المتمتع إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طاووس وداد لادم على القارن هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن العمر سنة لا فريضة مع قول أحمد والشافعي في أرجح قوليه أنها فريضة كالحج فالاول تخفف والثاني مشدد فوجع الامر إلى مرتبة الميزان * * ووجه الاول أن أعمال العمره داخله في ضمن أفعال الحج فكان العمره المستقلة تمل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى وأتموا الحج والعمره أي ائتوا بها ما مأمين فلم يكتف بالحج عن العمره وجمع بعضهم بين القولين فقال العمره واجبة في غير أشهر الحج مرة واحدة في العمره مستحبة في أشهر الحج فهي في أشهر الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فان شاء العمره داكتني عنها بالحج وإن شاء فعلم مع الحج من حيث أنها فروع خاص انتهى وفيه نظر فليتأمل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز فعل العمره في كل وقت مطلقا من غير حصر يعني في العد بلاكراهة مع قول مالك يكره أن يعتمر في السنة مرتين فالاول تخفف من حيث عدم الحصر خاص بالكبر والثاني مشدد خاص بالصغار ويصح تعليله بالعكس فيكون الاول في حق الصغار والثاني في حق الكبار من أهل مقام الادب الكامل مع الله تعالى فهم يستحون من دخول حضرة الله الخاصة الأفي مثل كل سنة مرة أو شهر مرة واحدة بخلاف الصغار فإن أحدهم بمداخل حضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا من آدابها فكانه لم يدخل فكان تكرر له لعمرة مطلوب وبهيات أن يفصل من ذلك التكرير بمدة مرة واحدة من عمر الكبار فكل من الأئمة أخذت بحكم ففهم من راعى حال الصغار ومنهم من راعى حال الكبار ومراعاة حال الصغار أولى لأنه هو العاريق الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة مالك الاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار أو خوفه على المعتمر من الإخلال بحرمه البيت إذا رآه مرتين في السنة

واحدة كان للشفيع عند الشافعي وأحد أخذ نصيب أحدهما بالشفعة كالأخذ نصيبهما جميعا وقال مالك ليس له أخذ حصه أحدهما دون الآخر بل امان يأخذهما جميعا أو يتركهما جميعا وبه قال أبو حنيفة * (فصل) * ولو أثر أحد الشر يكتن به باع نصيبه من رجل وأنكر الرجل الشراء ولا يئنه وطلب الشفيع الشفعة قال مالك ليس له ذلك إلا بعد ثبوت الشراء وقال أبو حنيفة ثبتت الشفعة وهو الأصح من مذهب الشافعي لأن إقراره يتضمن إثبات حق المشتري وحق الشفيع فلا يبطل حق الشفيع بانكار المشتري وثبتت الشفعة للذي كانتت له السلم عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وقال أحمد لا شفعة للذي

* (كتاب القراض) * اتفق الاثمة على جواز المضاربة وهي القراض بالغة أهل المدينة وهو أن يدفع انسان الى انسان مالا ليتصرفه والرجح مشترك فلوا أعطاه سلعة وقال به بها واجعل ثمنها قراضا فهذا عند مالك والشافعي وأحد قراض فاسد وقال أبو حنيفة هو قراض صحيح واختلف في القراض بالفلس فنهى الاثمة وأجازوه أشهب وأبو يوسف إذا راجت والامال إذا أخذ مال القراض بينة لم يبرأ منه عند الانكار الا بينة عند عامة العلماء وقال أهل العراق بخلاف

يقبل قوله مع عينه واذا دفع الى العامل مال قراض فاشترى العامل منه سلعة ثم هلك المال ٢٧ قبل دفعه الى البائع فليس له ان يرجع على

المقارض عندما لاك والشافعي
وأحمد والسبعة للعامل
وعليه ثمنه وقال أبو حنيفة
يرجع بذلك على رب المال
(فصل) ولا يجوز القراض
الى مدة معلومة لا يفسخه
قبلها أو على انه اذا انتهت المدة
يكون ممنوعا من البيع
والشراء عندما لاك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز
ذلك واذا شرط رب المال
على العامل ان لا يشترى الا
من فلان أو لا يبيع الا من
فلان كان القراض فاسدا
عند مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة وأحمد يصح

(فصل) واذا فعل المقارض
بعد فساد القراض فحصل في
المال ربح كان للعامل أجرة
مثل عمله عند أبي حنيفة
والشافعي والربح لرب المال
والنقصان عليه واختلف
قول مالك فقال يرد الى قراض
مثله وان كان فيه شيء لم يكن
له شيء قال القاضي عيسى
الوهاب ويحتمل أن يكون له
قراض مثله وان كان فيه
نقص ونقل عنه انه له أجرة
مثله كذهب الشافعي وأبي
حنيفة *(فصل)* واذا
سافر العامل بالمال فنفقته
من مال القراض عند أبي
حنيفة ومالك وقال أحمد من
نفسه حتى يركوبه وللشافعي
قولان أظهرهما ان نفقته
من مال نفسه ومن أخذ
قراضا على ان يجيع الربح له
ولا ضمان عليه فهو جائز عندما لاك وقال أهل العراق يصير مال قرض عليه وقال الشافعي للعامل أجرة مثله والربح لرب المال وعامل القراض

بخلاف اعتباره في السنة مرة لان التعميم للبيت يحدث في قلب العبد كل سنة في حق المعتمة من كل جرب أو في كل
شهر كما قال به بعض أصحاب مالك رحمه الله فهو نظير حدوث التعميم للبيت في كل خمسة أعوام في حق الحاج
كجاء رد فاتهم * ومن ذلك قول الأئمة انه تستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان أخره بعد الوجوب جاز
عند الشافعي لانه يجب عنده على التراخي وقال الأئمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤخر اذا وجب فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكن الاول خاص بالاصغر أصحاب الضرورات
والعوائق الدنيوية والثاني خاص بالاكابر الذين لا علاقة لهم وجوبهم مرتفعة فيستحي أحدهم أن يؤخر
أمر الله تعالى وقد باعنا ان الله تعالى لما أمر الخليل عليه الصلاة والسلام بالاختناك بادر واختناك بالفاس
المعبر عنه بالقدم فقالوا يا خليل الله هلا صبرت حتى تجد الموصي فقال ان تأخير أمر الله تعالى شديدا انتهى
* ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من رأس ماله
سواء أوصى به أو لم يوص به كالدين مع قول أبي حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته أن
يجعوا عنه الا أن يوصي فيجوعوا عنه من ثلثة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القوانين ظاهر ويصح أن يكون الاول في حق الخواص والثاني في حق آحاد الناس * ومن ذلك
قول أبي حنيفة وأحمد انه يخرج عن الميت من دويبة أهله مع قول مالك من حيث أوصى به ومع الراجع من
مذهب الشافعي انه من الميقات فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو الاثني بقام غالب الناس فان
المحرم من دويبة أهله قليل والمساكين طائفة باي أحرم من قلعة الجبل بصرصر رحمه الله فعدوا ذلك من
النوازل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجهة حج الصبي باذن وليه اذا كان بقلع ويميز ومن لا يميز يحرم عنه
وليته مع قول أبي حنيفة انه لا يصح احرام الصبي بالحج فالاول مخفف في جهة الحج من الصبي ودليله الاحاديث
الصحيحة والثاني مشدد فيها ووجه تهظيم أمر الحج ونثره المشقة في تأدية المناسك وفي اتيانه من البلاد البعيدة
غالبا وكونه لا يمدى السكك التعميم الاثني بالحج تعالى وبحضرته اذ هو أعظم مواكب الحق تعالى فلا
يكون الا من كمل في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج بذلك وجب
في العمر مرة واحدة فاتهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكرهية حج من يحتاج الى مسئلة الناس في طريق
الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة باله والوجوب عليه الحج فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وقول مالك في غايه التحقيق فانه فيه جمعا بين القوانين بحملها على حالين فيذكره الحج في حق
أهل المروآت كالعلماء والصالحين وغيرهم من أرباب المراتب ولا يكرهه في حق أراذل الناس والتجاردين عن
الدينامم الفقراء * (فان قيل) أي فائدة في اشتراط وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة
والزاد وقوع ذلك منه أو سرقته لص أو موت الراحلة (فالجواب) فائدة ذلك أن من حصل الزاد والراحلة فقد
سافر تحت نظر الشارع فاستحق حمايته من الآفات ولو مات جوعا أو تعبنا كان طاعة الله تعالى بخلاف من خرج
للحج بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعا أو تعبنا فانه يكون عاصيا وما ضمن الشارع الكفاية والمعونة الا ان كان تحت
أمره فهو ولو مات دابة أو سرقته نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد أن يسخره من يقوم بكفايته في الطريق
لاديه مع ربه فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتمد بعد ذلك على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمنعم
بالنفقة والزاد الا على غيره وهذا من باب اعقل وتوكل فله ان لا ينبغي لتغير أن يحج على التجريد اعنة داعي ما يفيض
الله تعالى به عليه في الطريق من غيرة زاد الراحلة ويقول ان الله عز وجل لا يضيع لاني في ذلك مخافة لاسر
الشارع وقد قال تعالى وتر ودوا ان خير الزاد التقوى واتقون بأولى الالباب فامر بالزاد الجسماني الذي هو
الطعام والروحاني الذي هو التقوى وأن يكون ذلك - لالا خالصا لوجهه الكريم فان قوله تعالى واتقون أي
في الزاد والعمل في الحج (فان قيل) ان بعض مشايخ السلف كان معذورا من الاكابر وكان يخرج للعب وغيره
بلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال (فالجواب) لعل ذلك وقع من هؤلاء قبل كمالهم في الطريق على

ولا ضمان عليه فهو جائز عندما لاك وقال أهل العراق يصير مال قرض عليه وقال الشافعي للعامل أجرة مثله والربح لرب المال وعامل القراض

بذلك الرجاء بالشمعة لا بالظهور وعلى أصح ٢٨ قول الشافعي وهو قول مالك وقال أبو حنيفة ذلك باظهار وهو قول الشافعي واختلفوا فيما اذا

اشترى رب المال شيئا من المضاربة فقال أبو يوسف ومالك وصح وقال الشافعي لا يصح وهو أظهر الراييتين عن أحمد ولو ادعى المضارب ان رب المال اذن له في البيع والشراء فقد انسيته وقال رب المال ما اذنت لك الا بالقدرة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد القول قول المضارب مع عينته وقال الشافعي القول قول رب المال مع عينته والمضارب لرجل اذا مضارب آخر فخرج قال أحمد وحده لا تجوز له المضاربة فان فعل فخرج رد الرجوع الى الاول * (كتاب المساقاة) * اتفق فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين وائمة المذاهب على جواز المساقاة وذهب أبو حنيفة الى بطلانها ولم يذهب الى ذلك أحد غيره ونحو المساقاة على سائر الاشجار المثمرة كالنخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك عند مالك وأحمد وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره المتأخرون من أصحابه - وهو قول أبي يوسف ومحمد والجديد الصحيح من مذهب الشافعي انه لا تجوز الا في النخل والعنب وقال داود لا تجوز الا في النخل خاصة * (فصل) * واذا كان بين النخل بياض وان تفرعت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل عند

أن أحدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج أو غيره بلا زاد ولا ماء الا بعدد باضته نفسه في الحضر مرارا فربما صار أحدهم يطوى الاربعين يوما أو أكثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه السكال لا في الجواز ولو أن أحدهم راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج أبدا بلا زاد ولو أمره الناس بذلك اسفروا بهم وأنكره عليهم * وقد جأحى أفضل الدين من مصر الى مكة بأربعة أرغفة فأكل في كل ربيع رغيفا فإياك ان تحكم على الناس بحكم واحد أو تفتح باب الاعتراض على الفقهاء الا بعد شدرة النقص عن أحوالهم والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح من استنجر للخدمة في طريق الحج مع قول أحمد انه لا يصح صحه فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول أن من سافر للخدمة للناس قد جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالا كبر الذين لا يقصدون باعمالهم الدينية والاخر بوجوب الاوجه الله تعالى ولا يشغلهم أحد الحقين عن الاستحرام ان الخدمة غالباً لا تكون الا في وقت يكون فيه فارغاً من عمل المناسك فلا يقع فيه شبهة ولا في عمله في الحج شركة فمن أين جاءت الكراهة فتأمل واما وجه الثاني فهو تجول على حال الاصاغر الذين تكون همهم مصر وقة الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم في الائمة من راعى حال الاكابر ومنهم من راعى حال الاصاغر من الغلمان والجملة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو غصب دابة فخرج عليها أو مالا فخرج به انه يصح حجه وان كان عاصياً بذلك مع قول أحمد انه لا يصح حجه ولا يجوز به فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول أن الحرمة لا مخرج عن أفعال الحج فلا يؤثر فيه البطلان وهو خاص بالا صاغر ووجه الثاني انه عاص بما فعل والعاصي بغضب الله عليه فلا يرضى عليه الا ان تاب ولا تصح توبته حتى يرد ذلك الحق الى أهله ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول حاضرة الله ولودخل مكة فحكه حكه حكه دخول بابيس المسجد فهو ملعون ولو كان في حاضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالا كبر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه أجرة خفارة في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت يسيرة وأمن العدو فالاول مخفف والثاني مفصل فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح حل الاول على حال من يقدم دنياه على آخرته والثاني على عكسه ولا يكف الله نفسه الاوسعه * ومن ذلك قول الائمة الاربعه انه يجب السفر في البحر للحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في أحد قوله انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انه مستطاع عادة ووجه الثاني أن البحر لا تؤمن غائلته وقد تشور رج عظمه في تلك السنة تغرق كل من في السفينة وليس بداحد وثوق بما يقع في المستقبل فقد تسلم المراكب خمس سنين متواليه وتغرق في تلك المرة بخلاف البر فانه اذا غرق في الطريق يجد من يحمله غالباً من الحاج أو عرب البوادي ويصح حل الاول على من رزقه الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالاضد من ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان العاجز عن الحج بنفسه مريض أو زمانه لا يرجو برؤه منهما أو لهما موجد أخر من يحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول أحمد انه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطاعاً بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول أن الحج يقبل النيابة في حق الاصاغر من باب قولهم * اعلى أراهم أو أرى من يراهم * حيث كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره لحضره محبوه ووجه الثاني أنه لا يشي في الحبس رسالة بسلام ولا رسول لاسبية أو المقصود الاعظم من الحج تقديس الذوات الواردة على تلك الحضرات وتقديس النائب لا يغني عن تقديس من استأجره بل يجب على الاكابر ان يذهب أحدهم لتلك الحضرة ولو مات في الطريق بقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله فافهم وقد أنشدوا

فوالله ما يشي الغليل رسالة * ولا يشينني شكوى المحب رسول

الشافعي وأحمد بشرط اتحاد العمل وعمبر افراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة بشرط أن لا يفصل بينهما وان

لا يقدم المزارعة بل تكون تبعاً للمساواة وأجاز مالك دخول البياض البشير بين الشجر ٢٩ في غير المساواة من غير اشتراط وجوز أبو

* ومن ذلك قول الأئمة الأربعة الرواية لأبي حنيفة أنه لو استأجر من يحج عنه وقع الحج عن المجموع عنه مع قول أبي حنيفة في هذه الرواية أنه يقع عن الحاج والمجموع عنه ثواب النفقة فالأول مخفف عن المجموع عنه والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين قريب من التوجيهين فيما قبلهما فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأعمى إذا وجد من يقوده أزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه الحج في ما به فيستنبط من يحج عنه فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجههما فباللهما فالأصغر يستنبطون والأكبر يحجون بأنفسهم طلباً للقدس ذواتهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد الشافعي في أصح القولين أنه لا تجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض فإنه يجوز بالاتفاق كما مر أول الباب مع قول الشافعي في القول الآخر أنه يجوز الاستئابة في حج التطوع عن الميت فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن مباشرة نفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج التطوع لا ضرورة البعوض يجوز تركه مع القدرة ووجه القول الآخر للشافعي أنه قرينة على كل حال فتجوز الاستئابة فيه كالفرض بجماع القرينة وإن تفاوت الوجوب والندب * ومن ذلك قول الشافعي وأحد في أشهر روايته أنه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج أن يحج عن غيره فإن حج عن غيره وعليه فرضه انصرف إلى فرض نفسه مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه لا ينعقد أحرامه لأن نفسه ولا عن غيره ومع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز زعم الكراهة مبهمة فالأول فيه تشديد والرواية الثانية عن أحمد مشددة والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الأمر بالحج أولاً ينصرف إلى فرض العبد ليخرج عما كلفه فإذا فعل ما كلفه جاز له الحج عن غيره ووجه رواية أحد أن أحرامه بالحج عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو خارج عن قواعد الشريعة وكل عمل بخلاف الشريعة فهو مردود ومطلقاً ما عدا من صحته أصلاً وما لم يقصه كالصلاة للخروج ووجه الثالث حل النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم لأنه من باب الإيثار بالقرابة الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة إذا كان إيثارية العبد أحاطة بالقرابة فيما يحق للأخوة لا رغبة عن الطاعة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحد أنه لا يجوز أن يتنفل بالحج من عليه فرض الحج فإن أحرم بالنفل انصرف إلى الفرض مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز أن يتطوع بالحج من عليه حج الفرض وينعقد أحرامه بما قصده وقال القاضي عبد الوهاب المالكي عندي لا يجوز ذلك لأن الحج عندنا على الفور فهو مضيق كإيضيق وقت الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق في تناقضه قريباً * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يكره الحج بأحدى هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على الإطلاق وهي الأفراد والتمتع والقرآن مع قول أبي حنيفة بذكره القرآن والتمتع للمكي فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعلاً وتقريراً من غير ثبوت نهي عن ذلك ووجه الثاني أن التمتع والقرآن للمعتمدين بمكة لا حاجة اليه لما عدا من الراحة وعدم التعب بخلاف الأفاقي والعلماء أمعاء على الشريعة فافهم أن يضيقوا ويوسعوا في كل شيء لا ترد قواعد الشريعة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأفراد أفضل من القرآن والتمتع مع قول أحد الشافعي في أحد قوليه أن التمتع أفضل من الأفراد فالأول مشدد وخاص بالأكابر والثاني مخفف خاص بالأصغار وهو حال غالب الناس اليوم لضعف أبدانهم وإيمانهم عن تحمل المشقة أيام الأفراد مع انشراح القلب ولعانة التمتع على تخصيص الحج المبرور واختاره جماعة من أصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رأيت شخصاً من أخواننا أحرم بالحج على وجه الأفراد فرمت رأسه ووجهه وصار عبدة في الحج ثم ندّم وكان ذلك في أيام الشتاء فيحمل قول من قال الأفراد أفضل على ما ذالم تحصل له تلك المشقة الشديدة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز إدخال الحج على العمة قبيل الطواف والوقوف مع قول أحد

يوسف ومحمد على أصلهما في جواز المخارة في كل أرض وقال أبو حنيفة بالتمتع هنا كما قال بعدم الجواز في الأرض المفردة * (فصل) * ولا تجوز المخارة وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها بالبذر من العامل بالاتفاق ولا المزارعة وهي أن يكون البذر من مالك الأرض عند أبي حنيفة ومالك وهو الجديد الصحيح من قول الشافعي والقديم من قوله واختاره أعلام المذهب وهو المار جع قال النووي وهو المختار الراجح في الدليل صحته وهو مذهب أحد رأيي يوسف ومحمد قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر ويعير نصف الأرض * (فصل) * وإذا ساقاه على ثمة وجوده ولم يبدلها جاز عند مالك والشافعي وأحمد وبداصلاحهم يجوز عندهم وأجاز أبو يوسف ومحمد ويحسون على كل ثمة وجوده من غير تفصيل وإذا اختلفا في الجزء المشترك وتحققا عند الشافعي وينفسح العقد ويكون للعامل أجر مثله فيسأمل بناء على أصله في اختلاف المتابعين ومذهب الجماعة أن القول قول العامل مع يمينه * (كتاب الجارة) *

الاجارة جازة عند كافة أهل العلم وانكر ابن علقمة جوازها وعندها لازم من الطرفين جميعاً ليس لأحد منهما بدعها الصحيح فمضاهيها ولو عذر

الا بما يفرضه العقد الا لازم من وجود ٣٠ عيب بالعين المستأجرة كالأول أو جرحها من هدمه أو ستمهده بعد العقد أو بمرض العبد
 المستأجر أو بجرحه بالاجرة المعينة عينا فيكون
 للمستأجر الخيار لا لاجل
 العيب عند مالك والشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة
 وأصحابه يجوز فسخ الاجارة
 لعذر يحصل ولو من جهته
 مثل ان يكثرى حانوتا يتجر
 فيه فيكثر ماله أو يسرق أو
 يغصب أو يناس ويكول له
 فسخ الاجارة وقال قوم
 عقد هال لازم من جهة المستأجر
 غير لازم من جهة المستأجر
 كالحالة * (نقل) * وإذا
 استأجر دابة أو دارا وحانوتا
 مدة، لومة بأجرة معلومة ولم
 يشترط تعجيل الاجرة ولا نصا
 على تأجيلها إلى أطاقا فذهب
 الشافعي وأحمد ان يستحق
 بنفس العقد فإذا سلم المؤجر
 العين المستأجرة إلى المستأجر
 استحق عليه جميع الاجرة
 لأنه قد ملك المنفعة بعقد
 الاجارة ويجب تسليم الاجرة
 ليازم تسليم العين اليه
 ومذهب أبي حنيفة ومالك
 ان الاجرة تستحق جزئيا
 كلما استوفى منفعة يوم
 استحق أجرته ولو استأجر
 دارا كل شهر بشئ معلوم
 قال الثلاثة تصح الاجارة في
 الشهر الاول وتازم وما عدا
 من الشهور تازم بالدخول
 فيه وقال الشافعي في المشهور
 عنه تبطل الاجارة في الجميع
 وإذا استأجر عينا مدة معلومة
 أو دارا فقبض ذلك ثم مات

والشافعي في أحد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاها عليه به الطواف فانه يجوز بالاتفاق كما مر أول
 الباب لانه قد أتى بالمقصود فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن
 العبد قد ربط بانيته مع الله تعالى على فعله العمرة فلا ينبغي له تغييرها بالعبادة أخرى ولو كانت أفضل منها كما
 لا يجوز ان يدخل في فرض الظاهر ثم يجعله عصر أو لافي صلاته فلن يجعلها فرضا ووجه الثاني المسامحة في مثل
 ذلك مع أن الحج فيه عمل العمرة وزيادته في الحديث دخلت العمرة في الحج إلى الابد وهنأ سرار يعرفها أهل
 الله تعالى لا تمار في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة لا ربه أنه يجب على ائمان دم كدم التمتع وهو شافعي
 قول طائفة من روادائه ليس عليه دم ومع قول بعض الأئمة ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث
 مشدد فراجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول الاتفاق باقرا كما يحصل بالتجمع من
 حيث قرب زمن احرامهم من حيث ان كل فعل يقوم مقام فعلين ووجه الثاني عدم ورود أمر في ذلك كما
 ورد في التمتع ووجه الثالث شدة التغلظ على التعارض مع سهولة البدنة عليه وهو خاص بالا كابر * وقد ج
 سفيان الثوري ما شيا حافيا من البصرة فتلغاه الفضيل بن عياض من مساجد عائشة فقال له لا اتخذ لك نعلا
 أو دابة يقال يا فضيل أما يرضى العبد الا بئ اذا أتى لصالحه سيده به دابة وسوء اجرامه وعدم الحسف به
 مع استحقاؤه خسف الارض به الآن أتى راكباً بمنتهى الله لو وجدت على الجمر لمكان قبله لافضل عن اتسائي
 لمصالحته تعالى حافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل ان جاء به صالح سيده ان يأتي إلى حضرته راكبا
 انتهى * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في رواية ان حاضري المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة
 القصر من مكة مع قول أبي حنيفة هم من كان دون الميقات إلى الحرم ومع قول مالك هم أهل مكة وذو طوى
 فالاول خاص بأهل التعظيم التمام لله تعالى وشهودهم انهم في حضرته الخاصة ماداموا على دون مسافة القصر
 من الحرم والثاني خاص بأكثر الا كبر فان بعض المواقيت أكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالأصاغر
 الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم الآن كانوا في مكة أو بقناتها وقد أسقط الحق تعالى الدم عن حاضري
 المسجد الحرام ليكون في حضرته كما مر مجلس السلاطين لا يكفون بما يكاف به غيرهم من الخارجين عن
 حضرته وهنأ سرار يذوقها أهل الله تعالى لا تستعار في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان دم
 التمتع يجب بالا حرام بالحج مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جرة العقبه أو ما وقف جواز الذبح فقال أبو حنيفة
 ومالك انه لا يجوز للذبح للهدي قبل يوم النحر وقال الشافعي ان وقتته بعد الفراغ من العمرة فالاول من المسئلة
 الاولى مشدد والثاني منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تأخير
 الذبح لو كان أراد تقديمه فراجع الامر إلى مرتبة الميزان في المسئلةين ووجهها ظاهر * ومن ذلك قول
 مالك والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة أيام لمن فقد الهدي الا بعد الاحرام بالحج مع قول أبي حنيفة وأحمد في
 احدى الروايتين ان له صومها اذا حرم بالعمره فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر إلى مرتبة الميزان
 وقوله تعالى ثلاثة أيام في الحج يشهد للقولين فان العمرة حج أصغر * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في
 أظهر قوليه انه لا يجوز صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق مع قول مالك والشافعي في القديم وأحمد في احدى
 روايته انه يجوز صومه في أيام التشريق فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله
 عز وجل في أيام العيد ولا يليق بالضيف أن يصوم عندهم من كان في بيته الا بآذنه وهو لم يصرح بالآذنه بالصوم
 وفي الحديث أيام معنى أيام أكل وشرب وبالعالم وذلك ليكمل للقوم السرور فان الاجساد لا يحصل لها سرور
 الا بالقطر فاذا الحق تعالى للبحاج حصول السرور ولا راحة لهم بشهود كونهم في حضرته ولا جسامهم بأكلهم
 وشربهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديث لاصا ثم فرحتان فرحة عند افطاره وفرحة
 عند اقماره به ففرحة الاجساد بالافطار وفرحة الارواح ببقاء الله تعالى أي بكشف الحجاب عن قلب العبد في
 حياته أو بعد مماته وياضاح ذلك انه اذا كشف حجاب رآى به أثر بآله من حب الورد فلا يعلم قدر سرور

الاجارة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي واخذوا وقال أبو ثور المنافع في هذه المواضع من ضمان ٣١ الميكترى * (فصل) * وعقد الاجارة على

العبد ولا قدر فرحه في تلك الحضرة الا الله عز وجل وأما قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق فهو خاص بالصغار الذين هم في حجاب عن حضرة شهردار واحم لهم الحق جمل ولا يفسخ بموت غداء الارواح وغذاء الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل المناسك مع ما في ذلك من المساعدة لبراءة الذمة بما ألزمهم الحق تعالى به من الصوم في الحج فلكل امام مشهور بما يخفى على بعض عقلايه فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يفوت صوم الثلاثة أيام يفوت يوم عرفة مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط صومها ويستقر الهدى في ذمته وعلى الراجح من مذهب الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها او قال أحد ان آخر الصوم بعذر لم يضره وكذا ان آخر الهدى من سنة الى سنة يلزمه دم واذا وجد الهدى وهو في صومها فعند الثلاثة يستحب له الانتقال الى الهدى وقال أبو حنيفة يلزمه ذلك فالاول تخفيف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو آخر اركان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج ووجه ما بعده ظاهر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح قولي وأحدان وقت صوم السبعة أيام اذ ارجع الى أهله مع القول الثاني للشافعي بجواز صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان أحدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول أبي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القرآن والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذ ارجع أي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ من أعمال الحج كالمقرر في كتب الفقه * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المتمتع اذا فرغ من أعمال العمرة صار حراما للاسواء سابق الهدى أول يسقطه مع قول أبي حنيفة وأحدان ان كان سابق الهدى لم يجزله التحال الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيحرم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يحل منهما فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الى امر مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر

* (باب المواقيت) *

اتفق الائمة الاربعة على انه لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقيت المسكنية تكون لاهلها ولان مر عليها من غير أهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى أن من بلغ ميقاتا لم يجزله بمجاوزته بغير احرام وعلى ان من جاوزه بغير احرام يلزمه العود الى الميقات ليجرم منه وحكي عن النخعي والحسن البصري انه ما قالا الاحرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذ لزمه العود وكان الموضع مخروفاً أو ضاقت الوقت لزمه دم لمجاوزته الميقات بغير احرام وحكي عن سعيد بن جبير انه قال لا ينعقد احرامه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ووجه قول النخعي والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المواقيت ولم يبين كون الاحرام منها واجبا أو مندوبا فاحتمل الاستحباب توسعة على الامة واحتمل الوجوب أخذ بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبير انه عمل بخالف للامة فكان مردودا * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى آخر ذي الحجة مع قول الشافعي انه يستمر الى عشر ليال من ذي الحجة فقط فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تنصيص الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في انتهاء الاحرام بالحج فحيثما جاز تأخير الاحرام الى غير يوم العيد جاز في آخر الشهر وما قارب الشيء أعطى حكمه وفيه من التوسعة على الامة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحاب والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يبلغنا ان أحدا منهم أحرم بالحج بعد فجر يوم النحر أبدا فكان الوقوف على حد ما كان عليه الشارع وأصحابه أولى وان كان العلماء أمناء على الشريعة وعلى الامة بعدة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو أحرم بالحج في غير أشهره كره له ذلك وانعقد حجه مع قول أصحاب الشافعي انه ينعقد عمرة لا حجا ومع قول داود انه لا ينعقد شيئا فالاول تخفيف على المحرم المذكور بانعقاد احرامه حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه

كالحرق والنسرق والامر الغالب وتلف الحيوان فانه لا ضمان فيه وأما الاجارة فلا يضمن عند مالك وهم على الامانة الا الصانع خاصة فانهم

ضامنون اذا انفردوا بالعمل سواهم **٣٢** بالاجرة أو بغيرها الا ان تقوم بينة بغيره وهلاكه فيبرؤن ولو اختلف الخياط وصاحب الثوب

فالثلاثة على أن القول قول الخياط وقال أبو حنيفة القول قول صاحب الثوب * (فصل) * واختاfoافى اجارة الاقطاع والمشهور المعروف من مذهب الشافعي والجمهور صحة قال النووي لان الجندی مستحق المنفعة قال شيخنا الامام تقي الدين السبكي ما زلتنا نسمع علماء الاسلام فاطمة بالديار المصرية والبلاد الشامية يقولون بصحة اجارة الاقطاع حتى نزع الشيخ تاج الدين الفزاري وولده الشيخ تاج الدين فقال فيها ما قالوه والمعرف من مذهب مالك وأحمد وليكن مذهب أبي حنيفة بطائنها ولا يصح الاستئجار على القرب كالخج وتعليم القرآن والامامة والاذان عند أبي حنيفة وأحمد وجوز ذلك مالك الا في الامامة بغيرها وكذلك قال الشافعي واختلاف أصحابه ولو استأجر دارا لم يملكها قال مالك والشافعي وأحمد يجوز للرجل أن يؤجر داره مدة معلومة ممن يخذها ملى ثم تعود اليه ملكا وله الاجرة وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك ولا أجره قال ابن هبيرة في الافصاح هذا من محاسن أبي حنيفة لا بما يعاب به لانه مبني على ان القرب عنده لا يؤخذ عليها أجره

الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انما لاعمال بالنيات وما تم أصريج من الشارع بالمنع منه وانما صرح بينان الميقات فيجتمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني أن أصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطاً في صحة انعقاد الحج فاذا لم يصح الحج انعقد عمره ذهي حج أصغر فكان حكمه حكم من أحرم بصلاة الفرض قبل دخول الوقت طائفاً دخوله ثم بان انه لم يدخل فانه انقلب بفلا لا يتحصل صورة انتهالك حرمة تلك الحضرة الشريفة ووجه الثالث ظاهر لاخذ داود بالظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الفضل أن يحرم من ديرة أهله من قول غيره ان الفضل أن يحرم من الميقات وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالكبر والثاني مخفف خاص بالأصغر كما مر بيانه في الباب قبله * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير إحرام لم يلزمه القضاء مع قول أبي حنيفة انه يلزمه القضاء الا أن يكون مكياً فلا فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع بما صرح به كان الامر على التعبد بغير فن تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا ثم كتحية المسجد بجماع ان كلام من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني أن دخول هذه الحضرة بغير إحرام فيه انتهالك لها فكان عليه القضاء تداركاً لما فاتته اسوء اديه وهو خاص بالكبر المطالبين بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من الخدام والعلماء فافهم

(باب الاحرام ومخفوراته)

اتفق الأئمة الاربعة على كراهة الطيب في الثياب للمعمر وعلى تحريم لبس الخيط للرجل وسائر رأسه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريم لبس الخيط عليه في سائر بدنه بين القميص والسراويل والقلنسوة والقباء والخف وكل مخيط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وكذلك اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل والامس بشهوة والتزويج والتزويج ويحرقن الصيد واستعمال الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن رأسه ولحيته بسائر الادهان والمرأة في ذلك كله كالرجل الا ان لبس الخيط وتستر رأسها ولا بد من كشف وجهها لان احرامها فيه واجبوا على انه لا يجوز للمعمر أن يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكل فيه واتفقوا على انه ان قتل الصيد ناسياً أو جاهلاً وجبت عليه الفدية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب التطيب للاحرام مع قول مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان طيباً لا يبق له رائحة فان تطيب بما تبقى رائحته بعد الاحرام وجب غسله فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب الترفه بجله لان الحرم اذا تطيب للاحرام فكانت عليه رائحة فاحرامه من غير رائحة لا يطاق الشارع النهي عن التطيب مع انه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تتميز عن رائحة التراب مثلاً (فان قال قائل) فلا شيء يحرم الطيب على الحرم مع انه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب مستحب في الجمعة (الجواب) ان احرام ذلك حديث الحرم أشعث أغبر ولان المطلوب من الحرم اظهار الذل والسكينة واستئصال الجمل من الحق تعالى وطلب الصفاء والعفو عنه وخوفه من معاملة العقوبة كجور دان السيد آدم عليه الصلاة والسلام لما جمن بلاد الهند ماشياً تاب الله عليه في عرفات وتلقى هناك كان الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين * وسمعت سيدى علياً الخواص يقول من كشف حجاب في الحج لا بد له من الحياء من ربه والخجل منه حتى يود العبد في تلك الحضرة ان لو ابتاعته الارض وسحب عن شهوة كونه بين يدي الله عز وجل ومن كان هذا مشتهراً فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفسده الا آمنون من عذاب الله في حضرة لرضا كوفت صلاة الجمعة فان تجللى الحق تعالى فيها بجزع الجلال دون الجلال فان حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من يلم أو يظن انه تعالى رضى عنه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يحرم عقرب كتمى الاحرام مع قول الامام الشافعي في أصح القولين انه يحرم اذا انبعثت به راحلته وان كان ماشياً فبحرم اذا توجه لطرقة فالاول مشدد والثاني مخفف

* (فصل) * واذا أحرع من مدة معلومة ثم باعها فذهب الشافعي ان في بيعه الغير المستأجر قولين أظهرهما الجواز وقال مخفف

أبو حنيفة - لا يجوز بيعه أو المستأجر بالخيار في اجازة البيع وبطلان الاجارة أو رد البيع ٣٣ وثبت الاجارة قال صاحب الانصاح وقال أبو

حنيفة - لا يباع الارض
المستأجر أو يكون عليه
دين فيجسسه الحاكم عليه
فيبيعها في دينه وقال مالك
وأحمد يجوز بيع العين
الموجرة هذا إذا كان البيع
من غير المستأجر وأما من
المستأجر فلا خلاف في
جوازه لأن تسليم المنفعة
غيره - فذكر * (فصل)
ومن استأجر دابة ليركبها
فكسبها بالعمامها كجرت به
العادة فانت لا يصح ان
عليه عند مالك والشافعي
وأحمد وأبي يوسف ويجوز
وقال أبو حنيفة بضمن قيمتها
واجارة الشاع جائزة عند
مالك وأحمد والشافعي وأبي
يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة
لا يجوز إلا أن يجر نصيبه
مشاعاً من شريكه ولا يجوز
عنده رهنه ولا بهته بحال
قال وتجزأ اجارة الدنانير
والدراهم للزمن أو للتجمل
بها ككلو كان صيرفاً هذا
مذهب أبي حنيفة ومالك
وقال الشافعي وأحمد لا تجوز
وأجازها بعض أصحاب
الشافعي * (فصل) ولا
يجوز عند مالك اجارة الارض
بما يفت فيها ويخرج منها
ولا يطعم كالمسكن والعسل
والسكر وغير ذلك من
الاطعمة والمأكولات وقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد
يجوز بكل ما أنبتته الارض
وبغیر ذلك من الاطعمة

مخفف ووجه الاول والثاني الاتباع والتقرير ولكن الاول أولى للاصغر ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه يعتقد احرامه بالنسبة فان ابي الانعم لم يعتقد مع قول داود انه يعتقد بغيره والتلبية ومع
قول أبي حنيفة لا يعتقد بالنسبة والتلبية معاً وبسوق الهدى مع النية فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم انما
الاعمال بالنيات وقوله لبيك اللهم لبيك معناه الاجابة أي انما يارب قد أجبتك اجابة بعد الاجابة فالاول حين
كنافي الاصل وال الثانية حين مجبنا الا ان فهمي أي الاجابة منطوية في الاحرام لانه ما أحرم حتى اجاب ووجه
الثاني ان في التلبية اظهار الاجابة بخلاف النية فانهم امن افعال القلوب وان كان النطق بالنوى مستحباً ووجه
الثالث الخروج من خلاف العلماء فاذا نوى ولي أو نوى وساق الهدى فقد تحقق الانعقاد فانهم ومن ذلك قول
أبي حنيفة ومالك يوجب التلبية مع قول الشافعي وأحمد انها سنة فان أبا حنيفة قال انها واجبة اذ لم يسق
الهدى فان ساقه ونوى الاحرام صار محرماً وان لم يلب وأما مالك فقال يوجبها مطلقاً وأوجب دمها في تركها
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التلبية شعار الحج كتكبيره
الاحرام في الصلاة ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بغيره فانه ما نوى الاجابة ان اجاب دعاء الحق تعالى
ووجه قول أبي حنيفة بالوجوب اذ لم يسق الهدى تقوية النسبة فان من ساق الهدى مع النية فقد تدنا كدت
اجابته ولا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انما صار شعاراً في الحج كالأضحية في الصلاة فكما
يجوز ترك البعض ذلك بسجدة السهو وكذلك يجوز ترك التلبية بالدم فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
يقطع التلبية عند رمي جرة العقبة مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني
مخفف فيها ووجه الاول انه شرع في الضل رمي جرة العقبة والادبار عن افعال الحج وبعلم ان التلبية إنما تناسب
الاقبال على الفعل لا الادبار عنه ووجه الثاني ان معظم الحج الوتوف بعرفة كما ورد في حديث الحج عرفة فافهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المحرم ان يستظل بعالماء رأسه من تحمل وغيره مع قول مالك وأحمد
ان ذلك لا يجوز له وعليه الفدية عندهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول عدم تسمية ذلك تعظيماً للرأس ووجه الثاني انه في معنى التعظيماً بجماع الترفه وحجب الشمس أو البرد
عن الرأس والمحرم من شأنه أن يكون أشعث أغبر والمظلة المذكورة تمنع الغبار ويصح حل الاول على حال أحاد
الناس والثاني على حال الخواص كما يصح التوجه به بالعكس أيضاً فيكون المنع في حق من لم يعلم رضا الله تعالى
عنه بالقرائن والاباحة في حق من أحس برضا الله عنه فمن شهد كثره معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان
اللائق به التشييت والاعترار ومن شهد رضا الله عنه كان له التقليل المذكور فافهم * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه يجب عليه الفدية اذا لبس القباء في كتفه ولم يدخل يديه في كفيه مع قول أبي حنيفة انه لا فدية عليه
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط فان كل ما تدخل
فيه الرأس من الثياب يسمى لباساً ووجه الثاني انه لبس لم يحصل به كمال الترفه تخفف في الفدية فيه ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد الازار مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجب عليه
الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سر العورة امر لازم
أشد من لزوم ترك لبس الخط فلبس السراويل امر الترفه فيه وأيضاً فان شهو عدم التركيب خاص
بالأكبر وما كل أحد يشهد كونه بسيطاً في تلك الحضرة لعلبه شهو الدفء فيها على البقاء فكان الامر كخطاب
الصفة فأوصو فيها ووجه الثاني الاحتياط فانه يصدق على لبس السراويل انه لبس الخط ووقع
في شهو السر كيب الذي لا يليق في تلك الحضرة فكانت الفدية كفارة لما وقع فيه من ترك الترتي الى
مقام شهو البسائط وهذا سرار يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لم يجد
نعاين جازله لبس الخفين اذا قطعها أسفل من الكعبين ولا فدية عليه الا عند أبي حنيفة فالاول مخفف ومن

(٥ - ميزان في) والمأكولات لا يجوز بالذهب والفضة والعروض وذهب الحسن وطوائف من عدم جواز كراء الارض

مطلقا لكل حال وإذا استأجر أرضا ٣٤ لزوعها حنطة فله أن يزرعها شعيروا مضروره كضر الحنطة عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد

وقال داود وغيره ليس له
أن يزرعها غير الحنطة
(فصل) وإذا استأجر
أرضاً سنة ليزرع فيها نوعاً
من الغراس مما يتأبدن
انقضت السنة فله أن يزرع
الخيار عند مالك بين أن
يعطى المستأجر قيمة الغراس
وكذلك أن يبنى وأن يعطيه
قيمة ذلك على أنه مغلول
أو يأمره بقلعه وقول أبي
حنيفة كقول مالك إلا أنه
قال إذا كان القلع بضر
بالأرض أعطاه المـ في جر
القيمة وليس للغراس قلعه
وإن لم يضر لم يكن له إلا
المطالبة بالقلع وقال الشافعي
ليس ذلك للـ في جر ولا يلزم
المستأجر قلع ذلك ويبقى
مؤبداً ويعطى المؤجر قيمة
الغراس للمستأجر ولا
يأمره بقلعه أو يقره في أرضه
ويكونان مشتركين أو
يأمره بقلعه ويعطيه أرض
مأنتص من القلع *(فصل)*
ومن استأجر أجرة فاسدة
وقبض ما استأجره ولم ينتفع
به كالأرض التي لم يزرعها
ولا انتفع بها حتى انقضت
مدة الأجرة فعليه أن يرضها
عند مالك وكذلك لو استأجر
داراً فلم يسكنها أو عبداً فلم
ينتفع به وبه قال الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
لأجرة عليه لكونه لم ينتفع
بها وهـ يجوز أن تستأجر
الخيار ثلاثي الأجرة كالمبيع

أو جب الفدية مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيهه
ما قبلها * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يحرم
فالاول يخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في النهي عن ستر وجهه الثاني أن ستر وجهه
بثام أو غيره ترفه والمحرم أشعث أغبر وأيضاً فإن الرجعة تواجه العبد هناك فإذا ستر وجهه وقعت الرجعة على
السائر الذي يخلع دون بشرة الوجه التي لا تفارق العبد كمرأى صاحبه في الكلام على كراهة التلثم في الصلاة
* ومن ذلك قول لأئمة الثلاثة بخبرهم استعمال الطيب في الثوب والبدن مع قول أبي حنيفة أنه يجوز جعل
الطيب على ظاهر الثوب دون البدن وإن له التجزئ بالعود والندوشم جميعاً إلى باطن فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول أنه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين
الثوب والبدن عرفاً ووجه الثاني أن الثوب ليس ملازماً للشخص كملأزمة جلده بل يخالف تارة وليس أخرى
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز للعهرم أكل الطعام المطيب وأنه لا فدية في أكله وإن ظهر ريحه
مع قول الشافعي وأحمد أنه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام فالاول يخفف والثاني مشدد
ووجهه ما ظهر * ومن ذلك قول لأئمة الثلاثة أن الحناء ليس بطيب مع قول أبي حنيفة أنه طيب يجب فيه
الفدية فالاول يخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره الحناء ولو
أنه كان طيباً لم يكرهه لأنه كان يجب الطيب ووجه الثاني أنه طيب عند بعض الأعراب فيجبون رائحته فكان
فيه الفدية مع ما فيه أيضاً من الزينة التي لا تناسب المحرم * ومن ذلك قول لأئمة كلهم بخبرهم الأدهان
بالأدهان المعالجة كدهن الورد والياسمين وأنه يجب فيه الفدية وأما غير المعالجة كالبخير فاختلفوا فيه فقال
الشافعي لا يحرم إلا في الرأس والحية وقال أبو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك
لا يدهن بالشيرج شيء من الأعضاء الظاهرة كالوجه واليد والرجل ويدهن به الباطنة وقال الحسن بن صالح
يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحية فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع
يخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الدهن يظهر كثيراً في الرأس والحية دون غيرهما
فحرم فيهما فقط ووجه الثاني أنه يظهر به الترفه في سائر البدن شعر أو بشر أو محرمة أشعث أغبر والدهن
يذهب غبرته وشعث شعره ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول الحسن أنه غير طيب ولا يظهر به كغير ترفه
وقد ندع الحاجة إليه إذا حصل تشعث الشعر كثيراً أو يبدت الطبيعة جداً بحيث يحصل له بذلك ضرر
فيدهن بدنه بطنه ليزلق طبيعته التي يتأذى بحبسها لاسيما في حق من كان يأكل النواشف كالقراقش
والعل الشارح رأى ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الأحرام لأنه ربما طال زمن الأحرام فخرج التشعث عن
العادة فشوه خلقه * ومن ذلك قول لأئمة الثلاثة أن المحرم لو عقد النكاح لم ينقضه مع قول أبي حنيفة أنه ينقض
فالاول مشدد ودليله إطلاق النكاح على العقد ولو لم يجز أو وجه الثاني أن حقيقة النكاح إنما تكون
بالدخول بها فاقبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم وأجاب الاول بأن العقد
دهليز للوقوع في الجماع فيحرم كبحرم الاستمتاع بما بين السر والريبة للعائض وقد يحمل القولان
على حالين في خاف الوقوع كالشاب الذي به غلبة حرم عقد ودون من يخف كالشيخ الذي يرتد نأوشه
لم يحرم فاء * ومن ذلك قول لأئمة الثلاثة يجوز للعهرم مراجعة زوجته مع قول أحمد أن ذلك
لا يجوز فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الرجعة في
حكم الزوجة التي في العصمة لبقائه أحكام الزوجية في حقها ووجه الثاني أنها كالأجنبية بدليل أنه لو لم
يراجعها لترجعت الغير من غير أحداث طلاق آخر فلو علم أن الرجعة لها وجهان للزوجة ووجه للبينونة
فأنهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لك أنه كان
مملوكاً مع قول مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل

قال ثلاثة يجوز وقال الشافعي لا يجوز * (كتاب أحياء الموات) * اتفق الأئمة على أن الأرض الميتة يجوز أحيائها ويجوز الصيد

احياء موات الاسلام للمسلم بالاتفاق وهل يجوز لذي مال الثلاثة لا يجوز وقال ابو حنيفة ٣٥ وانحياه يجوز واختلفوا هل بشرط في ذلك

اذن الامام أم لا فقال أبو حنيفة يحتاج الى اذنه وقال مالك ما كان في الفلاة أو حيث لا يشأح الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا من العمران وحيث يشأح الناس فيه افتقر الى اذن وقال الشافعي وأحمد لا يحتاج الى اذن واحتلفوا فيما كان من الارض بمأوى كما ثم بادأه له وخرب وطال عهده هل يملك بالاحياء قال أبو حنيفة ومالك يملك بذلك وقال الشافعي لا يملك وعن أحمد روايتان كالمذهبين أظهرهما انه يملك

(فصل) * وبأى شئ يملك الارض ويكون احياءها
به قال أبو حنيفة وأحمد بتجويرها وان يتخذ لها ماء وفي الدار يتجور بها وان لم يستقر بها وقال مالك بما يعلم بالعادة انه احياء لمثلها من بناء وغراس وحفر وبر وغير ذلك وقال الشافعي ان كانت للزرع فبزرعها واستخرج ماؤها وان كانت للسكنى فبتعظيمها بيوتات تسقيها

(فصل) * واختلفوا في حريم البر العادية فقال أبو حنيفة ان كانت لسقي الابل فحريمها اربعون ذراعاً وان كانت للاضغ فستون وان كانت عتاة ثمانية ذراعاً وفي رواية تخسمائة فن ان أراد أن يحفر في حريمها منع منه وقال مالك الشافعي ليس لذلك

الصيد خطأ فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الاول ان ملك الخلق في تلك الحاضرة الخاصة بضعف والحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب عدم قتل من هو في حضرته اجلاله تعالى ووجه الثاني مراعاة تلك العبدية في تلك الحاضرة بدليل صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجهه قول داود ما ورد من رفع اثم الخطأ عن الامة * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا جزاء على من دل على صيد وان حرمت الاعانة على قتله مع قول أبي حنيفة يجب على كل منعه ما جزاء كابل حتى لو كانوا جماعة من فذلهم شخص على الصيد بحرماً كان أو حلالاً واجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الاول ان الدلالة لا تلحق بالباشرة ووجه الثاني انها تلحق بماله نظارتى الفقه كقوله صلى الله عليه وسلم أظفر الحاجم والمجموع فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يحرم على المحرم كل ماص بدله مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل اذا ضمن صيدهم كله لم يجب عليه جزاء آخر وقال أحمد يجب فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الثلاثة قول ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصيد اذا كان غير مأكول ولا متولد من مأكول لم يحرم على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة انه يحرم بالاحرام قتل كل وحش ويجب بقتله الجزاء الدالب فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الاول أن غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصاد عادة الا للمأكول فانصرف الحكم اليه ووجه الثاني اطلاق النهي عن الصيد وقتله في القرآن على المحرم ووجه استثناء الدب كونه قاتل النفع فلا يؤكل ولا يحمل عليه ولا يجرس زرعاً ولا ماشية فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه لا كفارة على المحرم اذا تطيب أو ادهن ناسياً أو جاهلاً بالتحريم مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الاول اقامة العذرة بالنسيان والجهل ووجه الثاني عدم عذره في ذلك لقلة تخففه فافهم * ومن ذلك قول الائمة الاربع من ابس قبضاً ناسياً بزرعه من قبل رأسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقاً فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الاول الرفق بذلك المحرم فقد يكون فقيراً لا يجد غير ذلك الثوب وقد فعل ما كاف بزرعه من رأسه ووجه الثاني تقديم المسارعة الى الخروح مما شئى الله عنه ولو تلف بذلك ماله كله فضلعان شق الثوب فان الدينيا كاله الاثرين عند الله جناح بعوضة وهذا يحتمل على حال الإكابر والاول على حال الاصاغر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق رأسه أو غيره أو قلم ظفره ناسياً أو جاهلاً بفدية عليه مع قول الشافعي في أر يحق قوله ان عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه القولين يعرف من توجيه من تطيب أو ادهن ناسياً أو جاهلاً بتقديمه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو جامع ناسياً أو جاهلاً لزمته السكعة اذ مع قول الشافعي في أر يحق قوله انه لا كفارة عليه ولا يفسد بذلك جهه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الثاني ظاهر اعذره بالجهل والنسيان في الجملة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تخففه وبعده وقوع ذلك من المحرم فان الاحرام هيبة وحرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما نهى عنه لاسيما الاحرام قليل وقوعه في العرف فكانت الهيبة فيه اعظم من الهيبة فيما يتكرر وقوعه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للعمرم حلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شئ عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز له ذلك وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة في الميزان ووجه الاول انه ليس في ذلك ترهله أى للعمرم ووجه الثاني اطلاق الشارع النهى للعمرم أن يأخذ شعره أو يقلم ظفره اشمه ذلك أخذ شعر غيره وقلم ظفره نظير قوله أظفر الحاجم والمجموع وقد يكون للنهي عن ذلك علة أخرى غير الترهله فلم نعرفه ونحن نعلمه لزمه الامام أبو حنيفة بالفدية احتياطاً * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للعمرم أن يغتسل بالسدر والخطمي مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الفدية

حده قدس والمراجع فيه الى العرف وقال أحمد ان كانت في أرض موات فحده عشرة وعشرون ذراعاً وان كانت في أرض عادية فحده ستون ذراعاً وان

كانت عن يمينه سائمة ذراع والحشيش اذا ٣٦ ثبت في أرض لم يلو كة فهل يملكه صاحبه بملكها قال أبو حنيفة لا يملكه وكل من أخذه صار له وقال

الشافعي يملكه بملك الأرض

وعن أحمد وأبيان أظهرهما

كذهب أبي حنيفة وقال مالك

ان كانت الأرض محبوسة

ملكه صاحبه وان كانت غير

محبوسة لم يملكه * (فصل)

اختلفوا فيما يفضل عن حاجه

الانسان وجماعته وزرعهم من

الماء في نهر أو بئر فقال مالك

ان كان البئر أو النهر في البرية

فمالكها أحق بمقدار حاجته

منها ويجب عليه بذل ما فضل

عن ذلك وان كانت في حائط

فلا يلزمه بذل الفضل الآن

يكون جاره زرع على بئر

فإن سدت أو عين فعارت

فإنه يجب عليه بذل الفضل له

الى ان يصلح جاره بئر نفسه أو

عينه فان تم ان يوصلها

لم يلزمه ان يذله بعد البذل

شيئا وهل يستحق عوضه فيه

روايان وقال أبو حنيفة

وأصحاب الشافعي يلزمه بذله

أشرب الناس والدواب من

غير عوض ولا يلزمه للزراع

وله أخذ العوض والمستحب

تركه وعن أحمد وأبيان

أظهرهما انه يلزمه بذله من

غير عوض للماشية والسقيا

مع اولايحل له البيع

* (كتاب الوقف)

هو قربة جائز بالانفاق وهل

يلزم أم لا قال مالك والشافعي

وأحمد يلزم باللفظ وان لم يحكم

به حاكم وان لم يخرج من حرج

الوصية بدمونه وهو قول

أبي يوسف فيصح عنده ويرول

فالأول تخفف والثاني مشدد لكل منهما وجه يصح حمل الأول على حال العوام والثاني على حال الخواص
الاخذين لانفسهم بالاحتياط والفرار من كل شيء فيه ترفعا * ومن ذلك قول الأعمام الثلاثة اذا حصل
على يديه وخرج جازله أو التمتع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول تخفف والثاني فيه تشديد ووجه كل
منهما ظاهر * ومن ذلك قول الأعمام الثلاثة انه يكره للمعمر الاكتحال بالاندماع قول سفيان بن عيينة
بالمع من ذلك فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول كونه أي الاند
زينة فكره ولم يعمر ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط في كل فعل ينافي حال الحرم * ومن ذلك قول الأعم
الثلاثة انه ليس على الحرم شيء بالغصود والجماعة مع قول مالك فيه صدقة فالاول تخفف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول انه من باب التداوى من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم ورود
نص في ذلك ووجه الثاني ان فيه تخفيف المرض فكأن ذلك ترفعه لما ذكره بالعافية وتخفيف الألم عقب الغصود
والجماعة فكانت الصدقة كفارة لذلك والله تعالى أعلم

* (باب ما يجب بمحطورات الاحرام)

اتفق الأعمام على ان كفارة الحلق على التخيير ذب شاة أو اطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع أو صيام
ثلاثة أيام وكذلك اتفقوا على ان الحرم اذا وطئ في الحج أو العمرة قبل التحلل الأول فسد نسكه ووجب عليه
المضي في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان أحرم في الأداء واتفقوا على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطء
في الحالتين وقال داود يرتفع * (فان قال قائل) * فلا شيء لم تأمروا بالحرم اذا فسد حجه بالجماع ان ينشئ
أحرما ثانيا اذا كان الوقت منه كائن وطئ في ليلة عرفه * (الجواب) * كذا قد اجماع عن ذلك ولا يجوز
خرفه ولعل ذلك سببه التغلب عليه لا غير واتفقوا على ان الجماعة المكية تضمن بغيرها وقال داود لا جزاء
فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا ثم قتل صيدا آخر وجب عليه جزاء آن وقال داود لا شيء عليه
في الثاني واتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم اغير الدواء
والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده ما وجدته من مسائل الاتفاق
* وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول لامام أبي حنيفة وأحمد في أحدي روايته ان الفدية لا تجب
الا في حلق وبع الرأس مع قول مالك انها لا تجب الا باحراق ما تحصل به اماطة الاذى عن الرأس ومع قول
الشافعي انها تجب بحلق ثلاث شعرات وهو واحد من الروايتين عن أحمد فالاول فيه تشديد والثاني
يخفف من التشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول هو
القياس على مسحة في الوضوء ووجه الثاني هو إزالة الاذى عن ثلث أو ربع أو ثلثة أو باع ونحو ذلك
وما زاد على ذلك فخرام ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الحرم اذا حلق نصف رأسه
بالغداة ونصفه بالعشي لزمه كفارتان بخلاف الطيب والبأس في اعتبار التفریق أو التتابع مع قول أبي
حنيفة ان جميع المحظورات غير قتل الصيدان كان في مجلس واحدة عليه كفارة واحدة سواء كفر عن الأول
أو لم يكفر وان كان في مجلس وجبت له كفارة واحدة لان يكون تكرار لمعنى زائد كترض وبذلك قال
مالك في الصيد وأما في غيره فكقول الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاخذ بالاحتياط
في الحلق ووجه قول أبي حنيفة انصراف الذهن الى ان الفدية لا تجب الا بكامل الترفه وهو حلق الرأس كله
سواء كان ذلك في مجلس أو مجلس ووجه قول مالك مع الوم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان من وطئ في
الحج أو العمرة قبل التحلل الأول فسد نسكه ووجب عليه المضي في فاسده والقضاء على الفور مع قول
أبي حنيفة انه ان كان وطئ قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة وان كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة
وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد بالبدنة وقول أبي حنيفة فيه تخفيف بالذاة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر وتقدم الاشكال في ذلك وجوابه أول الباب * ومن ذلك قول أبي

رواية عن مالك وقال أبو حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يرد ملك الوقف ٣٧ عن الوقف حتى يحكم به حاكم أو بعلقه بموته

فيه قول اذا مات فقد وقف

داري على كذا وانفقوا على

انما لا يصح الانتفاع به الا

بالتسليم كالتبذير والفضة

والأموال لا يصح وقفه ووقف

الحيوان يصح عند الشافعي

وأحمد وهو رواية عن مالك

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف

لا يصح وهي الرواية الأخرى

عن مالك * (فصل) * والراجح

من مذهب الشافعي ان الملك

في رتبة الموقوف ينتقل إلى

الله عز وجل فلا يكون ملكا

لأوقف ولا للموقوف عليه

وقال مالك وأحمد ينتقل إلى

الموقوف عليه وقال أبو حنيفة

ونصحابه مع اختلافهم اذا

صح الوقف خرج عن ملك

الوقف ولم يدخل في ملك

الموقوف عليه ووقف المشاع

جائز كهبته وإجارته بالاتفاق

وقال محمد بن الحسن بعدم

الجواز بناء على أصلهم في

امتناع إجارة المشاع

* (فصل) * ولو وقف شيئا

على نفسه صح عند أبي حنيفة

وأحمد وقال مالك والشافعي

لا يصح واذا لم يرهين للوقف

مصرفا بان قال هذه الدار

وقف فان ذلك يصح عند

مالك وكذلك اذا كان الوقف

منقطع الآخر كوقف على

أولادى وأولادهم ولم يذكر

بعدهم الفقهاء فانه يصح عنده

ويرجع ذلك بعد انقراض

من سمي إلى فقراء عصبته

فان لم يكونوا فإلى فقراء

حنيفة والشافعي انه يستحب لها أى الواطئ والموطوءة أن يتفرقا في موضع الوطاء مع قول مالك وأحمد
بوجوب ذلك فالاول مخفف خاص بمن ضعف شهوته والثاني مشدد خاص بمن قويته شهوته فرجع الامر
إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الاول لزمه شاة لأن يتكرر
ذلك في مجلس واحد مع قول مالك انه لا يجب بالوطء الثاني شيء ومع قول الشافعي انه يجب كفارة واحدة ومع
قول أحمد انه ان كفر عن الاول لزمه بالثاني بدنة فالاول فيه تخفيف بشرطه والثاني مخفف والثالث مشدد
بالبدنة فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوطاء الثاني كالتممة للاول ولذلك خفف فيه بشاة
ووجه الثاني ان الحكم دائم مع الوطاء الاول فقط ولذلك أوجب الشافعي فيه ما كفارة واحدة ووجه قول
أحمد ظاهر مفصل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا قبل بشهوة أو وطئ فيمادون الفرج فانزل لم يفسد حجه
ولكن يلزمه بدنة في قول الشافعي مع قول مالك انه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن التقبيل أو الوطاء فيمادون الفرج لم يصرح الشارع بأن
حكمه حكم الوطاء في الفرج فلذلك لم يفسد به المحرم وأما وجوب البدنة فلا تلذ بخرج المني وقد حصل ووجه
الثاني الحاق ذلك بالوطئ في الفرج بسد الباب وحصوله معنى الوطاء بالانزال فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة ان شراء الهدى من مكة أو الحرم جائز مع قول مالك انه لا بد من سوق الهدى من الملى إلى الحرم فالاول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر إلى أن شراء الهدى وتفرقه
على مساكين الحرم من غير سوق يفض السنين يسمى هدبا لكونه مخصصا لمقصود وجه الثاني الأخذ بظاهر
القرآن في قوله هدبا بالغ الكعبة فانه يقتضي مجيئه من موضع بعيد خارج الحرم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه اذا اشترك جماعة في قتل الصيد لزمهم جزاء واحد مع قول أبي حنيفة انه يلزم كل واحد جزءا كاملا فالاول
مخفف والثاني مشدد ووجه الاول القياس على ما اذا قتل جماعة انسانا وصلاح على الدية فانه لا يلزمهم الادية
واحدة ووجه الثاني القياس على انهم يقتلون به بجماع أنه قتل لم ياذن به الله فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة ان الحمام وما جرى مجراه يرضى بشاة مع قول مالك ان الحمامة المكية ترضى بيهن أو مع قول داود انه
لا جزاء في الحمام كإمر أو ثل الباب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
ووجهها ظاهر وأما قول داود فاعدهم بلوغ شيء عن الشارع في ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب
على القارن ما يجب على المفرد فيما يرتكب من وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة انه يلزمه كفارتان وكذلك
في قتل الصيد الواحد جزاء أن فان أفسد احرامه لزمه القضاء قارنا وكفارة ودم القران ودم القضاء وبه
قال أحمد فالاول في مسألة القارن مخفف والثاني فيه امشدد والاول في مسألة قتل الصيد كذلك مشدد وكذلك
القول فيمن أفسد احرامه هو مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة الا في قول راجح للشافعي ان الحلال اذا وجد صيدا داخل الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه مع قول
أبي حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد اذا فرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد
في الحرم بين أن يكون من نفس الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالا كإمر من أهل الادب والاول
خاص بالاصغر فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة
من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى في ما فعله ومع قول أبي
حنيفة ان قطع ما أثبتته الأذى فلا جزاء عليه وان قطع ما أثبتته الله تعالى بلا واسطة الاذى فعليه الجزاء فالاول
فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد ان يغير ما لم يدخله بالحوادث لكونه
يضاف إلى الله تعالى ببادئ الرأي فذلك شدة للأئمة في احترامه بخلاف ما دخلته بالحوادث فانه يصير يضاف
إليهم ببادئ الرأي فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعاف الدواب وللدراهم
قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول استثناء

المسلمين وبه قال أبو يوسف ومحمد والراجح من مذهب الشافعي انه لا يصح مع عدم بيان المصرف والراجح صحة منقطع الآخر * (فصل) * وانفقوا

على أنه اذا خرب الوقف لم يعد الحج ٣٨ ملك الواقف ثم اختلفوا في جواز بيعه وصرف ثمنه في مثله وان كان مسجدا فقال مالك والشافعي يبقى على

الشارع الاذخر اما قال له عمه العباس الا ادخر يا رسول الله فقال الا الاذخر فيقاس عليه الحشيش من حيث
انه مستخاف ان قطع أو ليس له مرتبة الشجر ان قام فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجديان
شجر المدينة يحرم قطعها وليكن لا يضمن وكذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة أيضا مع قول مالك وأحمد والشافعي
في القديم انه يضمن بأن يؤخذ سب القاتل والقاطع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد تبعهما ما ورد في كل منهما
والله تعالى أعلم

*** (باب صفة الحج والعمرة) ***

اتفق الاثمة الاربعة على أن من دخل مكة فهو بالحيار ان شاء دخل ثم اراد ان شاء دخل ليل او قال النخعي واسحق
دخوله ليل أو دخل وعلى أن الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها بحسب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري
الذهاب والعود بحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية ووافق الاثمة الاربعة
جسار الفقيه وعلی انه اذا وافق يوم عرفه يوم جئهم لم يصلوا الجمعة وكذلك الحكم في منى وانما يصلون الظاهر
ركعتين ووافقه على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاضي عبد الوهاب وقد سأل
أبو يوسف ما كان هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شيئا ما بالمدينة يعلمون أن لا الجمعة بعرفة وعلى هذا عمل
أهل الحرمين وهم أعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على أن المبيت بزدلفة نسك وليس بركن وحكى عن
الشعبي والنخعي أنه ركن وأجمعوا على استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بزدلفة واتفقوا
على وجوب الرمي وعلى أنه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى أنه اذا كان الهدى تطوعا فهو باق على ملكه
يتصرف فيه كيف يشاء الى أن ينحره وعلى أن طواف الافاضة ركن وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام
التشرية بعد الزوال كل جرة بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جرة العقبة من أركان الحج
لا يتخلل أحدهم الحج الا بالاثنيان به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة ووجه قول
النخعي واسحق ان دخول مكة ليل أو ليل أفضل كون الداخل يرى نفسه كالجزم الذي غضب عليه السلطان وأقوابه
مغلولا لا يعرضوه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الى ما صنع به السلطان ولا شك أن دخول هذا البلاستر
له وأما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحتياط اذا مطلوب البداء بالصفا قبل المروة في السعي فالعلماء
جهلوا ذلك مما طوبى في أول مرة من السبع وابن جرير جعل ذلك مما طوبى في كل مرة من السبع فينبغي
للمتورع العمل بذلك خروجا من الخلاف * ووجه قول أبي يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة ومنى أن ذلك
يوم عيد تغفر فيه الذنوب فكان من المناسب صلاة الناس الجمعة فيهم ما هم عليه من الطهارة من الذنوب
فيجتمع لهم بذلك عيدان فاذا صلوا الجمعة فلا منع لعدم ورود نهى عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور
عدم ورود أمر بذلك كذلك فكان عدم فعل الجمعة أخف على الناس وقد قال أهل الكشاف ان الأصل عدم
التعجيل فانه الأمر الذي ينتهي اليه أمر الناس في الجنة فلذلك كان رفع الحرج دائر مع الأصل والدائر مع
الحرج دائر مع خلاف الأصل انتهى * ووجه كون المبيت بزدلفة ركنا من الشارع عليه وطهروا وشعروا
الحج به وكذلك القول في رمي جرة العقبة فان ظهوره والشعار به أكثر من رمي بقية الجمرات فافهم * وأما
ما اختلفت الاثمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد دخول مكة للنسك يستحب له أن يحرم
بجس أو عمرة مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز زلن هو وراء الميعات ان يجاوز البحر ما أو أمان هو ودونه فيجوز له
دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل أحد الحرم الا بحر ما ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا يجوز
بجواز الميعات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا أن يتسكروا لدخوله ككتاب وصياد فالاول مخفف خاص
بالاصغر والثاني مشدد خاص بالكبر والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ويصح
جعل الاستحباب في حق الاكبر والوجوب في حق الاصغر وذلك ان الاكبر لو بهم لم تنزل على كفة في حضرة
الله تعالى وغاية احرامهم بحج أو عمرة ان يزيدهم بعض حضور زيادة على ما هم عليه بخلاف الاصغر ولو بهم

حاله ولا يباع وقال أحمد يجوز
بيعه وصرف ثمنه في مثله
وكذلك في المسجد اذا كان
لا يرجع عوده وليس عند أبي
حنيفة نص فيه واختلف
صاحبه فقال أبو يوسف
لا يباع وقال محمد يعوده الى
ماله الاول

*** (كتاب الهبة) ***

اتفق الاثمة على ان الهبة
تصح بالايجاب والقبول
واقبض فلا بد من اجتماع
الثلاثة عند الشارح وقال
مالك لا يفتقر صحته لول وهما
الى قبض بل يصح ويلزم
بمجرد الايجاب والقبول
وليكن القبض شرط في
نفوذ هارته ما هو احدث ذلك
بذلك عما اذا أخر الوهاب
الاقباض مع مطالبة الموهوب
له حتى مات وهو مستمر على
المطالبة لم تملك له مطالبة
الورثة فان ترك المطالبة أو
أمكته قبض الهبة فلم يقبضها
حتى مات الوهاب أو مرض
بمات الهبة وقال ابن أبي
زيد المالكي في الرسالة ولا
تتم هبة ولا صدقة ولا حبس
الا بالحيازة فان مات قبل ان
يحاز عنه فهو ميراث وعن
أحمد رواية ان الهبة تلك من
غير قبض ولا بد من القبض
ان يكون باذن الوهاب بخلافه
لابي حنيفة وهبة اشاع جائز
عند مالك والشافعي كبايع
ويصح قبضه بأن يسلم الوهاب
الجميع الى الموهوب له
فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في بدو دية وقال أبو حنيفة ان كان مما لا يقسم كالعبد والجواهر

جائزته هبة وان كان مما يقسم لم تجز هبة شي منه مشاعا * (فصل) * ومن أعمر انسانا قال ٣٩ أعمرتك ناري فانه يكون قد وهب له الانتفاع

بها مدة حياته واذا مات رجعت رقة الدار الى مالكها وهو الم عمر هذا مذهب مالك وكذلك اذا قال أعمرتك وعقبت فان عقبه ما يكون مفعها فاذا لم يبق منهم أحد رجعت الرقة الى المالك لانه وهب المنفعة ولم يهب الرقة وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قولييه وأحمد تصير الدار ملكا للمعمر ورثته ولا تعود الى ملك المولى الذي هو المعمر فان لم يكن للمعمر وارث كانت اميت المال والشافعي قول آخر كذهب مالك والربيع جائز وتحكمها حكم العمري عند الشافعي وأحمد وأبو يوسف وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد الربيع باطلة * (فصل) * ومن وهب لاولاده شيأ استحب أن يسوي بينهم عند أبي حنيفة ومالك وهو الراجع من مذهب الشافعي وذهب أحمد ومحمد بن الحسن الى انه يفضل الذكر على الاما كقسمة الارث وهو وجه في مذهب الشافعي وتخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه بالاتفاق وكذا تفضيل بعضهم على بعض واذا فضل فهل يلزمه الرجوع الثلاثة على انه لا يلزمه وقال أحمد يلزمه الرجوع * (فصل) * واذا وهب الوالد لابنه هبة فان أبو حنيفة ليس له الرجوع فيه بحال وقال الشافعي له الرجوع بكل حال وقال مالك له الرجوع ولو بعد القبض فيعاقب لابنه على جهالة ولا يرجع

بحجوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها البحر جوعا ونوعا في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فانهم * ومن ذلك قول الائمة يستحب الدعاء عند رؤية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجبر بدم مع قول مالك انه لا يستحب رفع اليدين بالدعاء عند رؤية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجبر بدم فالاول فيه تشدد بدس تحجب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك تشديدا في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك لما لا رجة لله ووجوب الدم بترك طواف القدوم فانه ياجتهد ووجه ظاهر فانه من شعائر البيت * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الطهارة وستر العورة شرط في صحة الطواف وان من أحدث فيه فوضأ وبقي مع قول أبي حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم لم الطواف بتزلة الصلاة الا ان الله قد أحل فيه المناق فلم يستثن الا الكلام وأما الى الطرفين فيه فلا يصح استثنائه ولان المشي هو حقيقة الطواف فلا يستثنى ذهب صورة الطواف جملة * وصحت سبديا على الخواص رجة الله تعالى يقول لا بد للواف في حضرة الله من السير في القامات طوافا كان أو صلاة لكن سير الصلاة بالقب فقط لوجوب استقبال القبلة والامام فيها من أولها الى آخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالحوارح زيادة على القلب بما لا يتفق الفار من ذنوبه الى من يحكمه من العقوبة فانهم * وجه الثاني ان غاية الامر من الطائف بيت الله ان يكون كالجالس في المسجد مع الحدث الاصغر وذلك جائز والذلك قال أبو حنيفة بعدم اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السجود على الحجر الاسود سنة كالتقبيل بل هو تقبيل وزيادة مع قول مالك ان السجود عليه بدعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه فوقف عندما بلغه من التقبيل فقط * ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن اليماني ولا يقبله مع قول أبي حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل يده بل يضعها على فيه ومع قول أحمد انه يقبله فالائمة ما بين مخفف ومشدد في الاستلام والتقبيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكمه فما ذكر لا تذكر الامشافة لانهم من علوم الاسرار * ومن ذلك قول الائمة ان الركبتين الشاميتين اللذين يلبسان الحجر لا يستلمان مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر باستلامهما فالاول مخفف والاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاصغر الذين لا يشهدون السر الا في ركن الحجر الاسود واليماني فقط والثاني خاص بالاكابر الذين يشهدون السر والامداد لا يختص بجهة من البيت بل كله مددوا سرار لكن منها ما ظهر للخاص والعام ومنها ما ظهر للخاص فقط وقد أخبرني من أتق به من الفقهاء ان الكعبة صانعة حين صانها او كنهها وكلها وناشدته أشعارا رأيتها وشكرت فضله وشكر فضائلها فانها صاحبة باجتماع أهل الكشف ومن شهدا جادا لا روح فيه فهو محبوب عن أسرار الحج فان نطق المعاني أعجب من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام واقرآن يشهد على العبد يوم القيامة فيقول الصيام يارب قد مننته شهوته ويقول القرآن يارب قد مننته النوم في الليل فيشفه الله تعالى فيه وذكر الشيخ محيي الدين بن العربي انه لما حج فلذت له الكعبة ورأها الى مقامات لم تكن عندها قبل ذلك وخدمته انتهت ومن هنا أو جب أهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك على راسخ عارف بالطريق حتى يصير يرى حبة كل شيء ثم بعد ذلك يحج * وأخبرني سيدي على الخواص أن سيدي ابراهيم المتبولي الماطاف بالكعبة كان انه على ذلك بطوافها به انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الرمل والاضطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف وما رأيت أحدا يفعله فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون مالك لم يرم فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس ورأه الامام مالك وبتقدير بلوغ الامام ما ورد في الاضطباع فقد يكون مذهبه زوال الحكم بزوال الهة فان تلك الهة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالاضطباع

له الرجوع فيه بحال وقال الشافعي له الرجوع بكل حال وقال مالك له الرجوع ولو بعد القبض فيعاقب لابنه على جهالة ولا يرجع

فإنما هو بوجه على جهة المدقة وانما يسوغ ٤٠ الرجوع مالم تغير الهبة في يد الولد أو يستحدث ديناً بعد الهبة أو تزوج البنت أو يخطب الموهوب

له بمال من جنسه بحيث لا يتم بغيره والافليس له الرجوع وعن أحد ثلاث روايات أظهرها الرجوع بكل حال كذهب الشافعي والثانية ليس له الرجوع بحال كذهب أبي حنيفة والثالثة كذهب مالك * (فصل) * وهل يسوغ الرجوع في غيرة لغيره قال الشافعي له الرجوع في حبة كل من يقع عليه اسم ولد حقيقة أو مجازاً كولد أمه وولده من أولاد البنين أو البنات ولا رجوع في هبة الأجنبية ولم يعتبر الشافعي طرودين وتزوج البنت كما اعتبره مالك لكن شرط بقائه في ساطعة المهر فبمقتضى هذه الرجوع بوقفه وبغيره لا باجازه ورهقه وقال أبو حنيفة إذا هب لذي رحم محرم بالنسب لم يكن له الرجوع وإن هب لأجنبي ولم يوضعن الهبة كان له الرجوع الآن يزيد بزيادة متصلة أو يمتد أحد المتعاقدين أو يخرج عن ملك الموهوب له وليس له عند أبي حنيفة الرجوع فيما وهب لولده وأخيه وأخته وعمه وعمته ولا كل من لو كان امرأة لم يكن له أن يتزوج بها لاجل النسب فاما إذا وهب لغيره أو للأجنب كان له أن يرجع في هبته * (فصل) * وهب

والرمل لاجلها قد زالت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مخافة ما طنه قر يش من الوهن والضعف في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم المؤذن باحتقارهم في العيون فلما اضطعبوا ورملوا رجوع قر يش عما كانت ظنت فيهم وقالوا كأنهم الغزلان ولكن القول الاول أظهر وأكثر أدباً مع الله فقد يكون الشارع أراد دوام ذلك الفعل بعد ذوال علته المذكرة لعله أخرى * (فان قيل) * وقال العارفون ان اظهار الضعف والسكنة أعلى في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة * (الجواب) * صحيح ذلك فهم يظهرون القوة لئلا يشمت بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد نهى الشارع عن التبختر في المشي الا في دار الحرب وجوز صبغ الحية البيضاء بالسواد في الحرب مع انه نهى عنه في غير الحرب فانهم * ومن ذلك قول الامعة الاربعه انه اذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن البصري والمباحثون ان عليه دماً فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاحتياط ولكل منهما حال * ومن ذلك قول جواهر العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بتركها لانه لا يخلو من قراءة القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن أفضل الاذ كقرعائه في حضرة الله تعالى أولى كإتي الصلاة بجمع الطواف بمنزلة الصلاة كإدفع الحاجة الحق تعالى فيه بكلامه القديم أعظم ووجه الثاني ان الذكر مخصوص بعمل يرجع فله على الذكر الذي لم يختص وان كان أفضل قياساً على ما لو في أذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فانهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في القول بالرجوع ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول مالك وأحد الشافعي في القول بالرجوع انهما سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع اذا فعل شيئاً لم يبين كونه واجباً ولا مندوباً فلهما قد أن يجعله مستحباً تخفيفاً على الأمة وان يجعله واجباً احتياطاً فانهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان السعي ركن في الحج مع قول أبي حنيفة وأحد في إحدى روايته انه واجب بحجركه بدم ومع قول أحد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما صرح فيه من الاحاديث ووجه الثاني انه صار من شعائر الحج الظاهرة كالركن والمبيت بزدلفة ووجه الثالث العمل بظاهر قوله تعالى في حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف به ما ومن تطوع خيراً فان الله شاكر عليم فقله فلا جناح عليه ان يطوف بهما فيه رفع الحرج الذي كان قبل أن يؤمر الناس بالسعي لا غير لاسيما وقد عقبه تعالى بقوله ومن تطوع خيراً فان الله شاكر عليم فقله من جهة ما يتطوع به وأجاب الاول والثاني بان القاعدة ان كل ما جاز بعد منع وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى كما يطلق عليه خبر لان من فعله فقد أطاع الله تعالى * ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه لا بد من البداء بالصفا في حجة السعي مع قول أبي حنيفة انه لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالرمل وهو يتختم بالصفا فالاول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن الكتاب والسنة وهو ان المراد التطوف بهما ما بدأ بالصفا أم بالرمل وتظهر قول مالك في ترتيب الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يغسل جميع أعضاء الوضوء قبل أن يدخل في الصلاة فلا سواء تقدم الرجلان على الوجه متلاً أو تأخر اعن ولكن البداء بالصفا مستحبة عند من لا يقول بوجوبها الثبوت اعن الشارع دون العكس وقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن البداء بالصفا فقال لا بدوا بما بدأ الله تعالى به أي بذكره فانهم فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامعة الثلاثة لانه ان الجمع في الوقوف بعرفين الليل والنهار مستحب مع قول مالك بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني الاتباع وهو يحتمل الوجوب والندب ولكن القول بالوجوب هو الاحوط فان ليلة عرفة قد جعلها الشارع متأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة اني يطلع الغبر قليلاً عرفة نصيب من الدعاء وبما ضاق النهار عن وقت تذكر

هبة ثم طلب ثوابها قال انما أردت الثواب نظراً فان كان مثله ممن يطالب الثواب من الموهوب له فله ذلك عند مالك كهيئة الانسان

الفقر للعنف وهبة للرجل لا مبرر ومن هو فوقه وهو أحد قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا يكون ١ له ثواب إلا بشرط أنه وهو القول الثاني

للشافعي وهو الراجح من مذهبه * (فصل) * وأجمعوا على أن الوفاء بالوعد في الخير مطلوب وهـل هو واجب أو مستحب فيه خلاف ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحد أكثر العلماء إلى أنه مستحب فلوركه فإنه الفضل واركتب المكروه كراهة شديدة ولكن لا يأنم وذهب جماعة إلى أنه واجب منهم عمر بن عبد العزيز وذهب المالكية مذهباً ثانياً أن الوعدان اشترط بسبب كقوله تزوج ولك كذا ونحو ذلك وجب الوفاء به وإن كان الوعد مطلقاً لم يجب

(كتاب اللقطة)

أجمع الأئمة على أن اللقطة تعرف حولاً كاملاً لا يمكن شيئاً منها يسير أو شيئاً لا يباع له وإن صاحبها إذا جاء أحق به من ملقطها وأنه إذا أكلها بعد الحول وأراد صاحبها أن يضمه كان له ذلك وأنه إن تصدق به ملقطها بعد الحول فصاحبها يخير بين التضمين وبين الرضا بالاجر * (فصل) * وأجمعوا على جواز اللقطة في الجملة ثم اختلفوا هل الأفضل ترك اللقطة أو أخذها فعن أبي حنيفة وأبيان أحدهما الأخذ أفضل والثانية تركه أفضل وعن الشافعي قولان أحدهما أخذها أفضل والثاني وجوب الأخذ

الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره أو تلك السنة أو ذنوب من يشفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليالي متمتعاً إلى أن يفرغ من تذكري ذنوبه ولو لوالى القبر لكان الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفته عليه ذنب لم تب منه احتياج إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك بشق على ذوى المرات من الألباب بخلاف الأصاغر لهم الانصراف من عرفته قبل الغروب لأنهم معتمدون على شفاعته غيرهم فيهم وفي أصحابهم - م وذلك لأن أهل الموقف على قسمين أكابر وأصاغر فالأكابر لا يحتاجون إلى شافعهم هناك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعي في أهل عرفته ودعوا إلى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الركوب والمشى في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول أحمد والشافعي في القديم أن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأكابر ووجه الأول عدم ورود نص في ترجيح أحد الأمرين على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن الفضل لله تعالى الذي حله إلى حضرته وذلك أكمل في الشكر ممن أتى إلى حضرته ماشياً فإنه وبما حصل به ذلك ادلال على الله تعالى * وقد سألت سيدي علياً الخواري عن حكمة طوافه صلى الله عليه وسلم لم را كذا قال حكيمته أن يراه المؤمنون فيتناسوا به ويراه العارفون فيعتبروا وسألت شيخنا شيخ الإسلام كريباً عن ذلك فقال نحو ذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم لم يأت را كذا يحتفل شابين أما ليراه الناس فيستغفرونه عن وفاتهم في الحج وأما ليعلم الناس أنهم جاوزوا التحويلات على كفاي قدره الإلهية تطهار الفضل الله عليهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو لم يجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة وصلى كل واحد منهما في وقتها جازع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الجمع المذكور مستحب ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم لم ذلك يحتفل الوجوب والندب فعند الفقهاء المذدوب جائزة ومخافة الواجب لا تجوز * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الجمرات بعمر الجمرات مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود ويجوز بكل شيء فالأول مشدد ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني والثالث أن المقصود نكابة الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصاة بشبهه يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تخطر له عند كل حصاة فإذا أتاه بخاطر لا يمكن للذات وجب رميه بحصاة الافتقار إلى المرجع وهو أنه تعالى واجب الوجود لنفسه، وإذا أتاه بأنه تعالى جوهر وجب رميه بحصاة افتقار ذلك إلى التحيز والوجود بالغير وإذا أتاه بخاطر الجذمية وجب رميه بحصاة الافتقار إلى الأداة والتركيب والابعاد وإذا أتاه بالعرضية وجب رميه بحصاة الافتقار إلى المحل والحدوث وإذا أتاه بالعالية وجب رميه بحصاة دليل مساواة العلة للعامل في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه وإذا أتاه بالطبيعة وجب رميه بالحصاة السادسة وهي دليل نسبة الكثرة إليهم وافتقار كل واحد من أحاد الطبيعة إلى الأمر الآخر في الاجتماع به إلى إيجاد الأجسام الطبيعية فإن الطبيعة تتجوع فاعين ومنه عَيْن حرارة وبرودة ورطوبة وبيوسية لا يصح اجتماعها الذاتي ولا افتقارها الذاتي ولا وجودها إلا في عين الحار والبارد واليابس والرطب وإذا أتاه بعدم وقال له فالذم يمكن هذا ولا هذا يعدله ما تقدم فإثم شيء وجب رميه بالحصاة السابعة وينجده دليل آثاره في الممكن إذا عدم لأثره ومعنى التكبير عند كل حصاة أي الله أكبر من هذه الشبهة التي أتاهم الشيطان كذا ونحو ذلك في كتاب أسرار العبادات فإذا رمى بإبليس سجدة أو نحاس أو رصاص أو خشب أو عظم حصلت نكابة الشيطان به إذا مسه فأنهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فإذا رمى بعد نصف الليل جازع قول أبي حنيفة ومالك أن الرمي لا يجوز إلا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول مجاهد والنخعي والثوري أنه لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ونوجه هذه الأقوال لا يذكر إلا مشاهدته فلا اله لأنه من الأسرار * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع التلبية مع أول حصاة من رمي حجرة العقبة مع قول

والاصح استحبابه لو أتى بإمانة نفسه وقال أحد تركها أفضل فلو أخذها ثم ردها إلى مكانها قال أبو حنيفة (ميزان في) ٦

ان كان أخذها البردها الى صاحبها فلا ٢ ضمان والا ضمن وقال الشافعي وأحمد يضمن عـ الى كل حال وقال مالك ان أخذها بنية الحفظ ثم ردها ضمن وان أخذها مترددا بين أخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان عليه * (فصل) * ومن وجد شاة في ذلة حيث لا يوجد جسد من يضمنها اليه ولم يكن يقر بها شيء من العـ مران وخاف عليها فله الخيار عند مالك في تركها أو أكلها ولا ضمان عليه والمقرة اذا خاف عليها السباع كالشاة وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد متى أكلها الزمه الضمان اذا حضر صاحبها * (فصل) * وحكم الائمة في الحرم وغيره سواء عند مالك فلا مائة قط ان يأخذها على حكم الملقطة ويتملكها بعد ذلك وله ان يأخذها يحفظها على صاحبها فقط وهو قول أبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد له ان يأخذها يحفظها على صاحبها ويعرفها مادام مقيما بالحرم وادخلها سلمها الى الحاكم وليس له ان يأخذها للتملك * (فصل) * واذا عرف الملقطة سنة ولم يحضر مالكها فعند مالك والشافعي لا مائة قط ان يحبسها أبدوله بالتدق بهما وله ان يأكلها غنيا كان أو فقيرا وقال أبو حنيفة ان كان فقيرا اجاز له ان يملكها وان كان غنيا لم يجز ويجوز له عند أبي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها عـ الى شرطان جاء صاحبها فان أجبر ذلك مضى وان لم يجز ضمن له الملقطة وقال الشافعي وأحمد لا يجوز ذلك لانها مصادقة موقوفة واذا وجد بهر ابياديه وقع

وحده لم يجره عند مالك والشافعي أخذه فلو أخذته ثم أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ٣٣ ومالك وقال الشافعي وأجد عليه الضمان

* (فصل) * وأذا مضى على
اللقطة حول وتصرف فيها
الملتقط بنفسه أو يبيع أو
صدقة فطاعها إذا جاء أن
يأخذ قيمتها يوم تملكها عند
أبي حنيفة ومالك والشافعي
وأحمد وقال داود ليس له شيء
وإذا جاء صاحب اللقطة
فأعطى عـ لا منها وصفها
وجـ على الملتقط عند مالك
وأحمد أن يدفعها إليه ولا
يكفه به يـ وقال أبو حنيفة
والشافعي لا يلزمه ذلك إلا
بيـنة
* (كتاب اللقطة) *
إذا وجد لقطاً في دار الإسلام
فهو مسلم عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة أن وجد في كنيسة
أو بـعة أو قرية من قرى
أهل الذمة فهو ذمي واختلف
أصحاب مالك في إسلام الصبي
المميز غير البالغ العاقل على
ثلاثة أقوال أحدها أن
إسلامه يصح وهو قول أبي
حنيفة وأحمد والثاني أنه
لا يصح والثالث أنه موقوف
وعن الشافعي الأقوال
الثلاثة ولراجع من مذهبه
أن إسلام الصبي استغلالاً
لا يصح * (فصل) * وإذا وجد
لقطاً في دار الإسلام فهو حر
مسلم فإن امتنع بعد بلوغه من
الإسلام لم يقر على ذلك فإن
أبي قيسل عند مالك وأحمد
وقال أبو حنيفة فيحد ولا يقتل
وقال الشافعي يزجر عن
الكفر فإن أقام عليه أقر

وقع على ما كان ثابتاً في جسمه لا يستخاف وأما ما يستخاف ويحدث نظيره فلا يخرج في الانتفاع به ووجه
الثاني دخول اللبن في النذر كما يدخل لبن الهيمه الذي في ضرعه في المبيع فافهم * ومن ذلك قول الشافعي
أن ما وجب في الدماء حرام لا يؤكل منه مع قول أبي حنيفة أنه يؤكل من دم القران والتمتع ومع قول مالك
أنه يؤكل من جميع الدماء الواجبة الأجزاء الصيد وفدية الأذى فالاول مشدد خاص بالكبر والثاني فيه
تخفيف خاص بالموسطين والثالث تخفيف خاص بالعوام ووجه استثناء جزاء الصيد وفدية الأذى أنه في الاول
كفاية للجناية على الصيد وفي الثاني لأجل ما حصل له من الترفه بنقص مدة الاحرام المذكور عن مدة الافراد
فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يكره الذبح ليلامع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالاول تخفيف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين مقر في الفقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن أفضل
بشعة قاذية المعتمر والمر وقوف الحاج مع قول مالك أنه لا يجزئ المعتمر الذبح الاعند المروءة ولا الحاج الا بغير
فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل القولين الاتباع ونقضهم بالوجوب
اجتهاد الامام مالك ولا يخفى أنه أحوط من القول الاول فتأمل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت طواف
الركن من نصف ليلة النحر وأفضله ضحى يوم النحر ولا آخره مع قول أبي حنيفة أول رقبته طلوع الفجر الثاني
وأخوه ثاني أيام التشريق فإن آخره الى الثالث لزمه دم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب أن يبدأ في رمي الجمرات بالتى تلى مسجد الحبيب ثم
بالوسطى ثم بـجرة العقبة مع قول أبي حنيفة أنه لو رمى منكسراً عاذ فان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن البداءة بالجرة التى تلى مسجد الحبيب
هو الامر الوارد وكل عمل ليس على أمر الشارع فهو مردود ووجه الثاني أنه مردود من حيث كمال الاتباع
فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نزول المحصب مسحب مع
قول أبي حنيفة أنه نسل وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الامرين معاً * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن لم
ينفر في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب مبيتها ورمى الغنم مع قول أبي حنيفة أن ينفر مالم يطلع
عليه الفجر فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن
المرأة إذا حاضت قبل طواف الافاضة لم تفر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجال حبس الجـل لها بل ينفر مع
الناس ويركب غيرهما مع قول مالك أنه يلزمه حبس الجـل أكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام ومع قول أبي
حنيفة أن الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحاج فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وقد أفتى البار زى النساء الا أن حضن في الحج بذلك ونقله عن جماعة
من أئمة الشافعية * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن طواف لوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من أقام
بـكة فانه لا وداع عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يسقط بالاقامة فالاول تخفيف والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون
الوداع لافعل الحج لا للبيت والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب الاحصار) *

اتفق الأئمة الاربعة على أن من أحصره عـ ودع عن الوقوف أو الطواف أو الـى وكل له طريق آخر يمكنه
الوصول منه لزمه قصده قرب أو بعد ولم يتخلل فان سلسكه فاته الحج أول يمكن له طريق آخر يتخلل من احرامه
بـعمل عـرة عند الثلاثة لا تمنع قول أبي حنيفة أن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعاً فان
أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتحلل إذا كان العدو كافر فالاول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان (فان قيل) فلم شرع اللهـدى للخصم مع أن
الحصر لم يقع باختياره وانما ذلك على رغم أنف العبد وموضوع الكفارات انما هو عن الوقوع في أمر عصى به

عليه واتفقوا على أنه يحكم بإسلام العاقل بإسلام أبيه وكذا بإسلام أمه كالامالة كإفاته قال لا يحكم بإسلامه بإسلام أمه وعن رواية كذهب الجماعة

(كتاب الجمال) * اتفق الاثمة على ان ٤٤ راد الا ببق يستحق الجعل برده اذا شرط ثم اختلفوا في استحقاقه اذا لم بشرطه فقال مالك ان كان

معرفة بربد الاباق استحق على حسب بعد الموضع وقربه وان لم يكن ذلك شأنه فلا جعل له ويعطى ما أنفق عليه وقال أبو حنيفة وأحمد يستحق الجعل على الاطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ولا أن يكون معروفا براد الاباق أم لا وقال الشافعي لا يستحق الجعل الا بالشرط واختلفوا هل هو مقدور قال أبو حنيفة ان رده من مسيرة ثلاثة أيام استحق أربعين درهما وان رده من دون ذلك رضخ له الحاكم وقال مالك أخر المثل وعن أحمد روايتان احداهما دينار أو اثنا عشر درهما والآخر بين قصر المسافة وطو بها والآخر المصر وخارج المصر والثانية ان جاء به من المصر ف عشرة دراهم أو من خارج المصر فاربعون درهما وعند الشافعي لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير واختلفوا فيما أنفق عليه على الآتي في طريقه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يجب على سيده اذا أنفق متبرعا وهو الذي ينفق من غيرة ان الحاكم فان أنفق يادنه كان ما أنفق دينارا على سيده العبد وله أن يجلس العبد عنده حتى يأخذ ما أنفق وقال أحمد وهو على سيده بكل حال ومذهب مالك ليس له غير أجر المثل (كتاب الفرائض) *

العبد ربه (فالجواب) الامر كذلك وايضا حان العبد ما صد عن دخول حضرة الله عز وجل المساعدة من الرياسة والكبر فلم يصلح لدخول حضرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الهدي كالهدي بين يدي الحاجة فانه يسهل قضاءها والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ولا تتخفوا وارؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فان الحاق الرأس اشارة لزال الرياسة والكبر للذين كانوا من من دخول الحضرة (فان قال قائل) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع أصحابه حين صدهم المشركون (فالجواب) ان ذلك كان من باب التشريع لامتة فادخل نفسه في حكمهم تواضعا لهم ثم جوه أخر لا تذكر الامشافة لان من مسائل الحلال التي كان يقتضيها الخواص من الفقهراء والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي انه يتجمل بنية التحال وبالذبح والحقاق مع قول أبي حنيفة انه لا يصح الذبح حيث أحصر وانما يصح بالحرم فيوطى رجل برقبته وقتما يخر فيه فيتجمل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتجمل ولا شيء عليه من ذبح وحق فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول أن في التحال بما ذكر أدبامع الله تعالى كفي نية الحر وج من اصلاوة وجه الثاني العمل بظاهر السنة قياسا على الدماء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذان القولان خاصان بالا كبر وقول مالك خاص بالاصغر فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أظهار القوانين انه يجب القضاء اذا تحلل من الفرض لمن التلوع مع قول مالك انه اذا أحصر عن الفرض قبل الاحرام فسقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تلوعا عنده او مع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضا كان أو تلوعا وهو احدى الروايتين لاحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول تعظيم أمر الفرض لاسيما بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التلوع ووجه قول مالك ان من أحصر قبل التلبس بالاحرام فكأنه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة وأحمد في احدى روايتيه تعظيم أمر الحج بدليل انه لا يخرج منه بالفساد بل يجب الماضي في فاسد ما والنضاء وان كان نسكه تلوعا * ومن ذلك قول الشافعي انه لا قضاء على المحصر المتلوع بالمرض الا ان كان شرط التحال به مع قول مالك وأحمد انه لا يتحل بالمرض ومع قول أبي حنيفة انه يجوز التحال مطلقا فالاول فيه تخفيف تبع لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم محلي حيث حبستني والثاني فيه تشديد والثالث مخفف ووجه هذين القوانين أن المرض عذر كالعدو وأجاب مالك وأحمد بأن المريض تمكنه الاستئابة بخلاف من أحصره العدو ولا يتخلو الجواب عن اشكال * ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة أن العبد اذا أحرم بغير إذن سيده فلا يبدل تحليله مع قول أهل الظاهر انه لا ينعقد احرامه والامة كالعبد الا أن يكون لها زوج يعتبر اذنه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج مع السيد فالاول مخفف على السيد والثاني أخف عليه لعدم احتياجه فيه الى تحليل العبد ووجه اعتبار اذن الزوج الامعة مع السيد كونه مالكا للاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار اذنه مع السيد كون السيد مالكا للرقبة واستمتاع الزوج به أمر عارض * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بجواز احرام المرأة بغير رضة الحج بغير اذن زوجها مع قول الشافعي في أرجح القولين انه ليس لها أن تحرم بالفرض الا باذنه فالاول مخفف ودليله أن حق الله تعالى مقدم على حق الآدمي لاسيما ما ألحقه بحج في العمر مرة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لاضيق وضعه عن قهر شهوته أيام الحج ويصح حل الاول على حال الاكابر الذين علمت شهوتهم والثاني على حال الاصاغر الذين هم تحت قهر شهوتهم وكذلك القول في تحليلها من الحج بعد انعقاده فان الشافعي يقول في أرجح قوليه ان له تحليلها ومالك وأبو حنيفة يقولان ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك له منه ما من حج التلوع في الابتداء فان أحرمت به فله تحليلها عند الشافعي فراجع الامر الى مرتبة الميزان في هذه المسائل ووجه تحليلها وعدمه ظاهر لان من الاثمة من راعى تعظيم حرمة الحج ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج ليكون حقه مبنيا على المشاحنة والله

أجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها لا تفرحهم ونكاح وولاء وان الاسباب المانعة من الميراث لا تفرق وقتل تعالى

والحد الف دين وعلى ان الانبياء لا يورثون وان ما يرثونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ٤٥ ولم يخاف في ذلك الا الله ومثوا جعوا

تعالى أعلم بالصواب

(باب الاضحية والعقيقة)*

أجمع الأئمة على ان الاضحية مشروعة بامل الشرع وانما الاختلاف في وجوبها واتفة وعلى أن المرض البسيط في الاضحية لا يمنع الاجزاء وعلى ان الكثير يمنع لانه يفسد اللحم وعلى أن الجرب البين يمنع الاجزاء وكذا العور واجعوا على ان مقطورة الاذن لا تجزى وكذا مقطورة الذنب لفوات جزء من اللحم واتفقوا على أنه لا يجوز أن يأكل كل شاة من لحم الاضحية المنذرة وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز ذبح شاة من لحم الاضحية والهدى نذرا كان أو نطوا وعلى ذلك يبيع الجدا خلافا للحنفي والاوراعي كلب. أنى في الباب واتفقوا على أن البدنة والبقرة تجزى عن سبعة والمشاة عن واحد وقال السحقي بن راهو به تجزى البقرة عن عشرة واتفقوا على أن وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على أنه لا يسر رأس المولود بدم العقيقة وقال الحسن يطلى رأس المولود بدمها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة وصاحب الامام أبي حنيفة ان الاضحية سنة مؤكدة مع قول أبي حنيفة انها واجبة على المقيمين من أهل الامصار واعتبر في وجوبها النصاب فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فجمع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان البلاء الذي شرعت الاضحية لرفع غير محقق لاسيما في حق الاكابر الذين طهرهم الله تعالى من الخالفات ورزقهم حسن النجابة ووجه الثاني أنه قد استحقاق العبد نزل البلاء عليه في كل يوم طول السنة لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في الخالفات المحضة أو لما يقع فيه من النقص في المأثورات فكأن الاثاق بأهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق بأهل المشهد الاول استحبابها وجاءهم التأكد فيها من حيث اتمامهم نفوسهم فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه يدخل وقت الذبح بطولع الشمس من يوم النحر ومضى قدر صلاة العبد والخطبتين صلى الامام العبد أو لم يصل مع قول الأئمة الثلاثة ان شرط صحة الذبح أن يصلي الامام العبد ويخطب الا أن أبا حنيفة قال يجوز زلاهل السواد أن يضجوا اذا طلع الفجر الثاني وقال طهطا يدخل وقت الاضحية بطولع الشمس فقط فالاول مشدد في دخول الوقت ودايله الاتباع والثاني فيه تشديد لا في حق أهل السواد وذلك ليتسع لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم الى حضرة الصلاة والخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجدوا الطعام قد استوى فلو لم يقل أبو حنيفة بدخول وقت الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلاة وسمعوا الخطبتين لا يستوى طعامهم الا بعد الزوال مثلا فيصير أهل المصريا يكونون يعرفون أهل السواد في غم حتى يستوى طعامهم ومعلوم ان يوم العيد يوم لهو ولعب وسرور عاذا فكان دخول الوقت بالفجر الثاني في معادلة ذهابهم لسمع الخطبتين والصلاة ورجوعهم من ذلك فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان أطول بآفة في معرفة أسرار الشريعة * ومن ذلك قول الشافعي ان آخر وقت التضحية هو آخر أيام التشريق الثلاثة مع قول أبي حنيفة وما لا ان آخر وقت التضحية هو آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز زلاهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ومع قول الحنفي انه يجوز تأخيرها الى آخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والرابع مخفف جدا فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الاربعة ظاهر تابع لما ورد في الاحاديث والآثار * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يفت ذبحها بفوات أيام التشريق بل يذبحها ما تكون قضاء مع قول أبي حنيفة ان الذبيحة سقط وتذبح الى الفقراء حية فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول والثاني ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبح بايام التشريق وعدم تقييدهم * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه يستحب لمن أراد التضحية أن لا يتحقق شعره ولا يقلم ظفروه في عشرة ذي الحجة حتى يصحى فان فعله كان مكروها وقال أبو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول أجدانه يحرم فالاول مخفف بعدم الوجوب وقول أجدانه مشدد وقول أبي حنيفة أخف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يشهد للاستحباب والتحريم

على أن الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابنه وان علا والابن وابنه والام والعم وابنه الام والزوج والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجدة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفرائض المقدرة الممدودة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والرابع والثلثان والثلث والسادس الى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها (فصل) * وأما ما اختلف فيه منه تورث ذوى الارحام الذين لاسهم لهم في كتاب الله عز وجل وهم عشرة أصناف ابوالام وكل جد وجددة ساقط بن وأولاد لبنات وبنات الاخوة وأولاد الاخوات وبنو الاخوة للام والعم للام وبنات الاعمام والعمات والحالات والمطلون بهم فذهب مالك والشافعي الى عدم تورثهم قال ويكون المال لبيت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهرى والاوراعي وداود وذهب أبو حنيفة وأحمد الى تورثهم وحكى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وذلك عند فقد أصحاب افروض والعصبات بالاجماع وعن سعيد بن المسيب ان الخال يرث مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي اذا مات

عن أمه كان لها الثلث والباقي لبيت المال أو عن بنته فلها الثلث والباقي لبيت المال وعلى ما قال أبو حنيفة وأجدان المال كله للام الثلث

بالغرض والباطني بالرد وكذلك البت ٤٦ النصف بالغرض والباطني بالرد ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن ان

والذكر اه فان أقل مراتب الامر هو الاستحباب وأعلى مخالفة لامر التعريم ووجه قول أبي حنيفة كون
الكره اه والتعريم لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الاصول * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا
التزم أضحية معينة وكانت سائمة فحدث بها عيب لم يمنع اجزاءها مع قول أبي حنيفة انه يمنع فالاول مخفف
والثاني مشدد فيجعل الاول على حال الاصاغر والثاني على حال الاكابر من أهل الورع المدققين في الادب مع
الله تعالى وقد رجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربع ان العمى في الاضحية
يمنع الاجزاء مع قول بعض أهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين يستحيون من الله تعالى
أن يتقر بوااليه بشئ ناقص بصفة من الصفات والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين لا يرعون الامانة بقص
اللحم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تنكره مكسورة الاقرن مع قول أحد
انهم لا تجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد يحمل الامر ان على حالين بالنظر لالاكابر والاصاغر * ومن ذلك
قول مالك والشافعي ان العرج لا تجزئ مع قول أبي حنيفة انه تجزئ فالاول مشدد خاص بالاكابر من أهل
الورع والثروة الذين يسهل عليهم تخصيص السليمة من العرج والثاني مخفف خاص بالاصاغر * ومن ذلك
قول الشافعي انه لا تجزئ مقطوعة شئ من الذنب ولو يسير مع اختيار جماعة من متأخري أصحابه الاجزاء أو مع
قول أبي حنيفة ومالك انه ان ذهب الاقل اجزاء والاكثر فلا حرج فيما زاد على الثلث وايمان فالاول مشدد
خاص بالاكابر ومابعده مخفف خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة
لثلاثة انه يجوز للمسلم أن يستناب في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذي مع قول مالك انه لا يجوز استنابة
الذي ولا تكون أضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون الذي من أهل الذبح في الجملة
ووجه قول مالك أن الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يليق أن يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا أمر ارفي
أحكام الكافر والمشرک والفرق بينهما لا تسطري كتاب * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية
الاضحية لا تصير أضحية بمجرد ذلك مع قول أبي حنيفة انه تصير فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد
خاص بالاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة عمدا
أو سهوا لا يضر مع قول أحد انه ان ترك التسمية عمدا لم يجزأ كلها وان تركها ناسيا ففيه وبين ذلك قال
مالك وعنده رواية ثالثة انه انحل مطلقا سواء تركها عمدا أو سهوا ومذهب أصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب
ان تارك التسمية عمدا غير متأول لا تؤكل ذبيحته ومع قول أبي حنيفة ان الذابح اذا ترك التسمية عمدا لم تؤكل
ذبيحته وان تركها ناسيا ما كانت فالاول مخفف والثاني ومابعده مفصل الاربعة والثالثة عن مالك فانهم اخففوا
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من منع الاكل مما يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا لاخذ بظاهر قوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند المفسرين اغماهى في حق من يذبح على اسم الاصنام
والاوثان ووجه من أباح الاكل مما يذكر اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقرائن الاحوال فان المسلم لا يذبح
الا على اسم الله لا تكاد الاصنام والاوثان تخطر على باله وقد أجمع الائمة الاربع على استحباب التسمية في جميع
ما أمرنا الشارع فيه بالتسمية وما خالف في ذلك الا بعض أهل الظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف
وتشديد بالنظر لحال الاكابر والاصاغر فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي تستحب الصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع قول أحد ان ذلك ليس بمشروع ومع قول أبي حنيفة ومالك انه تنكره صلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة لا يستحب أن يقول اللهم هذا منك ولا تقبل مني
وقال أبو حنيفة يكره قول ذلك فالاول من المسئلة الاولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض
الصحابية والثالث مشدد في الترك ووجهه التباعد من شركة غير الله تعالى مع الله عند الذبح والمبالغة في التذفير
عن صفة من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم وأما وجه استحباب قول الذابح اللهم هذا منك ولك فظاهر
الفضل في ذلك لله تعالى أي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك حال تلخيك الى أن تخرج عن ماسكت فذبحته لعبادك

الصحيح عن عثمان وعلي
وابن عباس وابن مسعود
انهم كانوا لا يوردون ذوى
الارحام ولا يردون على أحد
وهذا الذي يحكى عنهم في الرد
ونورث ذوى الارحام
حكاية فعلى لا قول وابن
خزيمة وغيره من الحفاظ
يدعون الاجماع على هذا
*(فصل) * والمسلم لا يرث
من الكافر ولا يتركه بائنا
الائمة وحتى عن معاذ وابن
السيب والنخعي انه يرث
المسلم الكافر ولا يكسب
يتزوج الكافرة المسلم ولا
يتزوج الكافر المسلمة
*(فصل) * واختلفوا في
مال المرتد اذا قتل أو مات على
الردة على ثلاثة أقوال الاول
ان جميع ماله الذي كسبه في
اسلامه يكون فبا لبيت
المال هذا قول مالك والشافعي
وأحمد والثاني يكون لورثته
من المسلمين سواء اكتبه
في اسلامه أو في رده وهذا
قول أبي يوسف وشعبة بن
الحسن والثالث ان ما اكتسبه
في حال اسلامه لورثته من
المسلمين وما اكتسبه في حال
رده في بيت المال وهذا
قول أبي حنيفة * (فصل) *
واتفقوا على ان القاتل عمدا
ظلمه الا برث من المقتول ثم
اختلفوا في قتل خطأ فقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد
لا يرث وقال مالك يرث من

كالبودني والنصراني وكذا من عداهما من الكفار ان اختلف ملتهم وقال أبو حنيفة ٤٧ والشافعي انهم أهل ملة واحدة فكاهم كفار

يرث بعضهم بعضاً* (فصل)*
والغرقى والقلى والهدمى
والموتى بحرق أو طاعون
اذ لم يعلم أبهم مات قبل
صاحبه لم يرث بعضهم بعضاً
وتركة كل واحد منهم لباقي
ورثته بالاتفاق الا في رواية
عن أحمد وذهب على وشريح
والشعبي والنخعي الى انه يرث
كل واحد منهم الآخر من
تلاذمه دون طارفه وهى
رواية عن أحمد* (فصل)*
ومن بعضهم حرق بعضهم
لا يرث ولا يرث عنه دأبى
حنيفة ومالك والشافعي وقال
أحمد وأبو يوسف ومحمد والزي
نيرث ويرث بقدر ما فيه من
الحرية* (فصل)* والكافر
والمرتد والقاتل عدا ومن
فيه شرك ومن خفى موته
لا يجتمعون كما لا يرثون بالاتفاق
وعن ابن مسعود وحده ان
الكافر والعبد قاتل العمد
يجتمعون ولا يرثون والاخوة
اذا جحدوا الام الى السدس لم
يأخذوه بالاتفاق وروى عن
ابن عباس ان الاخوة يرثون
مع الاب اذا جحدوا والام
فيأخذون ما يحبونها عنه
والمشهور عنه موافقة
الكافة والجدة أم الاب
لا ترث مع وجود الاب الذى
هو ابنا شيئاً بالاتفاق الثلاثة
وذهب أحمد الى انهم لا ترث معه
السدس ان كانت وحدها
أو تشارك الام فيه ان كانت
موجودة والاخوان يجعبان

ووجه كراهة قول ذلك انهم امر لا ينبغي وضعه في كتاب فرحم الله الامام بأحنية ما كان أدق علمه* ومن
ذلك اتفاق الائمة الاربعة على استحباب الاكل من الاضحية المتطوع بهم مع قول بعض العلماء بوجوب الاكل
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية التضحية دفع
البلاء عن الضحى وأهله وجبى أهل الدار من المسلمين ومن المر وعان صاحب الاضحية بشارك الناس
في ذلك البلاء وهذا خاص بالا صاغر وأما الوجوب فهو خاص بالكابر الذين لا يقدر ون على تحمل ثقل منة
الخالق عليهم وللشافعي في الفضل من ذلك قولان أحدهما يأكل الثلث ويهدى الثلث ويتصدق بالثلث
والثاني وهو المراجع عند أصحابه انه يتصدق بها كلها الا لقميا يتبرك بالكلها ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه
لا يجوز بيع جلد الاضحية المنذرة أو المتطوع بهم مع قول النخعي والاوزاعي انه يجوز بيعه بالة البيت التي
تعار كالعاس والقدر والمخل والغريال والميزان فالاول مشدد وخاص بالكابر وأهل الرفاهية والثاني مخفف
خاص بالا صاغر وأهل الحاجات وحكى ذلك عن أبي حنيفة أيضاً وقال عطاء لياس يبيع أحب الاضحية
بالدراهم وغيرها اه ووجه عدم بلوغ عطاء النهى عن ذلك فافهم* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الابل
أفضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك ان الفضل الغنم ثم الابل ثم البقر ووجه القولين مع وفان الابل
أكثر لحا والغنم أطيب فيحمل الاول على حال الفقراء والمساكين والثاني على حال الكابر في الدنيا والمترفين
فيضحي كل انسان بما هو متيسر عنده ويجب ان يأكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان* ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا مفردين أو من أهل بيت واحد مع قول مالك انها
لا تجزئ الا اذا كانت تطوعوا كانوا أهل بيت واحد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان* ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العقيدة مستحبة مع قول أبي حنيفة انها مباحة ولا أقول انها
مستحبة مع قول أحمد في أشهر روايته انها سنة والثانية انها واجبة واختارها بعض أصحابه وهو مذهب
الحسن وداود فالاول والثالث مخفف والثاني أخف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وظاهر
الادلة تشهد لوجوب والندب معاول وكل منهما حال فلا استحباب خاص بالتوسطين الذين يسامحون نفوسهم
بترك بعض السنن والوجوب خاص بالكابر الذين يؤخذون نفوسهم بذلك والاباحة خاصة بالا صاغر* ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان السنة في الحقيقة ان يذبح عن الغلام شاة وعن الجارية شاة مع قول مالك انه يذبح
عن الغلام شاة واحدة وفي الجارية فالاول وفيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان الله تعالى جعل الذكركم بمثابة الانثيين في الارث وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر
الى الروح المدبرة للعبد فانها واحدة لا توصف بذكورة ولا بانوثة فان ذبح صاحب هذا المشرع عن الغلام
شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد* ومن ذلك قول الشافعي وأحمد باستحباب عدم كسر عظام العقيدة
وانما تطبخ اجزاء كباراً فتأكل بلا سلامة المولود مع قول غيره انه يستحب كسر عظامها تغاؤلاً بالذبول وكثرة
التواضع ونحو ذلك بالبشرية والله تعالى أعلم

(باب النذر)*

اتفق الائمة على ان النذر يجب الوفاء به ان كان طاعة وان كان معصية لم يحز الوفاء به وعلى انه لا يصح نذر صوم يوم
العيدين ويام الحبيب فان نذر صوم العيدين وصام صومه مع التحريم عند أبي حنيفة وعلى انه لو نذر صوم
عشرة أيام حاز صومها متتابعاً ومقرراً وقال داود يلزمه صومها متتابعاً فالاول خاص بالا صاغر والثاني خاص
بالكابر من أهل الاحتياط هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لا يلزم نذر لمعصية كفارة مع قول أحمد في إحدى روايته انه ينبغي عقداً لا يحل فعله ويجب به كفارة فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه
الثاني انه نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فبأنه على ذلك فكان وجوب الكفارة لا تغاؤه دافعا عنه ثم

الام من الثلث الى السدس بالاجماع وحكى عن ابن عباس ان اهامهم الثلث حتى يصيروا ثلاثة يكون لها السدس* (فصل)* ولا لام في مثلة

زوج وأبوين أو زوجة وأبوين ٤٨ ثلث ما بقي بعد فرض الزوج أو الزوجة عند جميع الفقهاء إلا ابن عباس فإنه قال يكون لها ثلث

المال كله في المستلثين وبه قال شريح وواقعه ابن سيرين في زوجة وأبوين وخالفه في زوج وأبوين * (فصل) * وللمستلثين فصاعدا الثلثان عند جميع الفقهاء إلا ما اشتهر عن ابن عباس أن للبتنين النصف كلوا حدة وان للاثثة فصاعدا الثلثين وروى عنه كقول الجماعة وإذا استكمل البنات الثلثين فلا شيء للبنات إلا ابن الأن يكون معهن ذكر في درجتهن أو أسفل منهن فيعصبن فيكون ما بقي بينهما من هو فوقه ومن هو في درجته للذكر مثل حظ الأنثيين عند جميع الفقهاء وحكى عن ابن مسعود أنه جعل ما بقي للذكر من ولد الأم دون الأب * (فصل) * والاختوات مع البنات عصبة عند جميع الفقهاء وحكى عن ابن عباس أنهن أسن بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات * (فصل) * المسئلة المشهورة بالشرعة وهو زوج وأم وأخوان لام وأخ لأبوين اختلعهن وانها فقال مالك والشافعي للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث ثم يشارك الأخ للأبوين الأخوين للام في الثلث الذي فرض لهما وهذا قول عمر وعثمان وابن عباس وابن مسعود وزيد وعائشة والزهرى وابن المسيب وجاعات

نية فعل تلك العصبة * ومن ذلك قول الشافعي أنه لو نذر ذبح ولده أو نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه يلزمه ذبح شاقبه قال مالك مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يلزمه كفارة عين فالاول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني وما بعده أنه معصية فكان فيه شاة قياسا على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام أو كفارة عين قياسا على البهائم إذا حنت فيها * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر نذرا مطلقا صح وهو الأصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم الصحة حتى يعلقه بمعنى النذر المذكور بشرط أو صفة فالاول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول سلوك الأدب مع الله تعالى أن لا يفارق حفرته بلا حصول شيء يؤجر عليه لأن ذلك كالتلاعب فهو كمن نوى فلا من الصلاة مطلقا من غير تعيين فإنه يصح صلاته ووجه الثاني أن تعلية بشرط أو صفة هو موضوع النذر فانهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يلزمه ذبح شاة والرواية الأخرى يلزمه كفارة عين فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه مثل ذلك قريبا * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من نذر الحج يلزمه الوفاء به لا غير مع قول الشافعي في أحدهما القولين أنه يلزمه كفارة لا غير والقول الآخر بخير بين الوفاء وبين كفارة عين فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تشديد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي أن من نذر قرينة في الجاح كأن قال أن كملت فلانا ففته على صوم أو صدقة فهو بخير بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة عين مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تجزئه الكفارة مع قول مالك وأحمد أنه تجزئه الكفارة ويقال إن العمل عليه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث قريبا منه فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثالث أنه طاهر في كتب الفقهاء ومرجعه الاجتهاد * ومن ذلك قول الشافعي فيمن نذر أن يتصدق بماله أنه يلزمه أن يتصدق بجميعه مع قول أصحاب أبي حنيفة أنه يتصدق بثلث جميع أمواله المذكورة استحبها أبو قول آخر أنه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك أنه يتصدق بثلث جميع أمواله المذكورة وغیرها مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يتصدق بجميع الثالث من أمواله وفي الرواية الأخرى الرجوع إليه فيما نواه من مال دون مال فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده قريبا منه فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال معروف ومرجعه الاجتهاد * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح قوليه أن من نذر الصلوة في المسجد الحرام تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والأقصى مع قول أبي حنيفة أن الصلوة لا تعين في مسجد بحال فالاول مشدد وهو خاص بالأصاغر الذين يشهدون تفاوت المساجد في الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكبار الذين يشهدون تساوي المساجد في الفضل من حيث نسبتها إلى الله تعالى بقوله وأن المساجد لله لأن من حيث ما جعله الله تعالى للمكاف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح أن يكون القائلون بالاول يشهدون كذلك هذا المشهد بالاصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون أكمل من القائلين بالتساوي فقد لو قلنا بذلك لاسماء الإلهية لا يقال أن الاسم الرحيم أفضل من الاسم المنتقم مثلا لرجوع الاسماء كلها إلى ذات واحدة فكذلك القول في نسبة المساجد إلى الله وما ورد في التفاضل بينها راجع إلى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التظيم لذلك الاسم أو بالنظر إلى ما جعله الله للعبد فيه من الثواب لا غير * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أظفراه نذر ضام مع قول مالك أنه إذا أظفر بالمرض لا يلزمه القضاء فالاول فيه تشديد وهو خاص بالكبار والثاني فيه تخفيف من حيث التخصيص وهو خاص بالأصاغر ووجه الاول قياس النذر على الفرض في نحو قوله تعالى من كان منكم مرضا أو على سفر فعد من أيام أخر يجمع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلف النذر عن درجة الفرض لأنه مما أوجب العبد على نفسه دون الحق تعالى ولاشأن الحق ما أمره بالوفاء به إلا عقوبة له على سوء أدبه في مزاجته المشارع في

ومذهب أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأبو داود الثالث للأخوة للام وبسقط الأخ للأبوين وهو مذهب علي وحكى عن ابن التشرية

عباس وابن مسعود * (فصل) * فرض الجد والجدات السدس عند جميع العلماء وزوى ٤٩ عن ابن عباس انه أعطى الجدة أم الأب اذا

انفردت الثالث وأقامها مقام الأم وروى عنه كقول الجماعة ومذهب مالك لأثر من الجدات الاثنتان أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها ومذهب أبي حنيفة ان أم أبي الأب نثر أيضا واختلف قول الشافعي فقال مثل قول مالك وقال مثل قول أبي حنيفة وهو المشهور عنه والراجح من مذهبه والجدة من جهة الأب اذا كانت أقرب من الجدة من قبل الأم شاركتها الجدة من قبل الأم في السدس ولا تتعهم بهذا مذهب مالك والشافعي وزيد وابن مسعود وقال أبو حنيفة السدس للجدة من قبل الأب اذا كانت أقرب من التي من جهة الأم * (فصل) * والجد يقاسم الاخوة فيرون معه ولا يحجبون عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وروى عن أبي بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير ومروان ومعاذ وأبي موسى وأبي الدرداء ان الجد يسقط الاخوة والاخوة من الابوين يعادون الجد بالاخوة من الاب مالم ينفصوه عن الثالث عند كافة العلماء وروى عن أنس لا يعادونه واختلاف الأئمة في الاكدرية وهي زوج وأم وجد وأخت لأب وأم أولاد فقال مالك والشافعي وأحمد لا زوج النصف

النشر يعم ولذلك ورد النهي عنه وعنده بعض المحققين من جملة الفضول المنهية عنه ومادح الله تعالى الذين يوفون بالنذر الامن حيث تداركهم الوفاة به الامن حيث ابتدأوه فافهم * ومن ذلك قول مالك وأجدانه لو نذر قصد البيت الحرام ولم يكن له نية ولا عمرة أو نذر المشي الى بيت الله الحرام لزمه القصد بجمع أو عمرة ولزمه المشي من دوبرة أهلهم مع قول أبي حنيفة انه لا يلزمه شيء الا اذا نذر المشي الى بيت الله الحرام وأما اذا نذر القصد والذهاب اليه فلا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان واسكن منه ما وجه بالنظر للاكابر والاصاغر * ومن ذلك قول الشافعي في أحد القولين وأبي حنيفة ان من نذر المشي الى مسجد المدينة أو الأقصى لا ينعقد نذره مع قول مالك وأجدوا الشافعي في أرجح قوليه انه ينعقد ويلزمه فالاول تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه تفاوت المساحدين وسأهم أقرب ما فراجعهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو نذر فعل مباح كأن قال لله على أن أمشي الى بيتي أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي فلا شيء عليه مع قول الشافعي انه يلزمه كفارة عين اذا خاف وان كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول أجدانه ينعقد نذره بذلك وهو بخير بين الوفاة وبين الكفارة فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من هذه الأقوال راجع الى اجتهاد القائل به والله تعالى أعلم * (كتاب الأطعمة) *

أجمعوا على ان لحوم النعم حلال واتفقوا على ان كل طير لا يخبله فهو حلال وكذلك اتفقوا على ان الارنب حلال وكذلك اتفقوا على ان الحلال من حيوان البحر هو السمك واتفقوا على ان الجلالة اذا حبست وعلفت طاهر حتى زالت رائحة النجاسة حلت عند أجدوا زالت الكراهة عند من لا يقول بخبريها كالائمة الثلاثة قالوا ويحس البعير والبقرة أربعة بيوم والسبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام واجمعوا على جواز الاكل من الميتة عند الاضطراب وكذلك اتفقوا على ان السمك أو الزيت أو غيره مما من الادهان اذا وقعت فيه فآرة فأقيت وما حوله اكل كل الباقي وكان طاهرا وكذلك أجمعوا على تحريم الاكل من البسنتان اذا كان عليه حائطا الا باذن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد يحل أكل لحم الخيل مع قول مالك بكراهته وقول أصحابه بحرمة وهو قول أبي حنيفة فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مستطاب عند الاكابر من الامراء وأبناء الدنيا ووجه الكراهة كونه نازلا في الاستطابة عن لحوم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسلها اذا قيل باباحتها فيضعف الاستعداد لامر الجهاد كما أشار اليه قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوتهم ورباط الخيل فان الامر ببرباطها يقتضي ابقائها وعدم ذبحها ولو حل أكل لحمها في الجملة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أكل لحم البغال والجبر الاهلية مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال حنيفة وأصحابه انه حرام ومع قول الحسن يحل أكل لحم البغال وقال ابن عباس يحل أكل لحوم الجمل الاهلية فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف والرابع تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأقوال كلها ظاهر ويجوز على اختلاف طبائع الناس فمن طاب له أكل شيء من ذلك فلاحج ومن لم تعاب نفسه بما كلفه فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخالبها من الطير يعدو به على غيره كالعقاب والعقور والبازي والشاهين وكذا ما لا يخبله اذا كن ياء كل الجيف كالنسر والرحم والغراب الابقع والاسود وغير غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولان فيه قسوة من حيث انه يقصر غيره ويقهر من غير رحمة بذلك الحيوان القصور فيسرى نظير تلك القسوة في قلب الاكل له واذا قلب العبد صار لا يحسن قلبه الى موعظة وصار كالحيوان ومن هنا ورد النهي عن الجملوس على جلود النمار والسباع لانه يورث القسوة في

الثالث وقال أبو حنيفة للام الثالث والزوج . هـ النصف والباقي للجد وتساها الاخت * (فصل) * ومن اجتمع فيه جهتا فرض وورث عند

مالك والشافعي باقواهما
فقط وعند أبي حنيفة وأحمد
يرث بالسبب بين جميعا ولو
اجتمع ابتاعهم أحدهما أخ
لام كان للاخ منهما
السدس والباقي بينهما
بالعصوبة بالاتفاق وحسب
عن ابن مسعود والحسن
وأبي ثور ان ابن العم الذي
هو أخ لام أولى بالمال
* (فصل) * كافة العلماء
يقولون بان الارث لا يثبت
بالموالاة وذهب النخعي الى
ثبوته بما قال أبو حنيفة
ان والام عاقده كان له نقضه
مالم يعقل عنه وابن الملاعة
قال أبو حنيفة تسحق امه
جميع ماله بالفرض والعصوبة
وقال مالك والشافعي تأخذ
الام الثالث بالفرض والباقي
ليبت المال وعن أحمد
روايتان احدهما عصبته
عصبة أمه فاذا خاف أما
وخالا فالام الثالث والباقي
للخال والثانية انهم عصبه
فيكون المال جميعا لها
تعصيما * (فصل) * والعول
عند كافة الفقهاء صحيح ثابت
معمول به فاذا زادت الفرائض
على سهام التركة دخل
النقص على كل واحد منهم
على قدر حصة وأعلنت المسئلة
ثم تقسم بمولها فيعطى كل
ذى سهم على قدر سهمه
عائلا كالزوجة اذا زادت
على التركة تقسم على
الحصص وينقص كل واحد

القلب كالجرب ووجه تحريم ما يأكل الجيف انه مستغث ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطفيه
فيباح له أكله فان الهل في تحريم غير المستطاب انما هي من جهة الطيب وذلك لان أكل كل ماله تشبهه بالنفس
يكون بطلان الهضم فيورث الامراض عكس أكل الانسان ما تشبهه بنفسه فانه يكون سريع الهضم وكلما
اشتدت الشهوة اليه كان أسرع فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة في المشهـ ورعهم انه لا كراهة فيما
نهي عن قتله كالخطاف والهدد والخفافش والبوم والبيغاء والطاوس مع قول الشافعي في أرجح القولين انه
حرام فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لو كان أكله يؤذى لما
كان نهى عن قتله ووجه الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله حل أكله فقد يحرم ذلك كله كلب الصيد
والماشية فافهم * ومن ذلك قول الائمة بتحريم أكل كل ذي ناب من السباع بعدوه على غيره كالاسد والنمر
والذئب والفيل والذئب والهرة الامـ كما فانه أباح أكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الثاني على حال أصحاب الضرورات والاول على حال أصحاب الرفاهية
فافهم * ومن ذلك قول صاحب التيجين بتحريم أكل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى الحلبية ان الخنار
حل أكلها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل ذلك على حال أهل الضرورات وحال أصحاب الرفاهية
* ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بحل الثعلب والضبع مع قول مالك بكراهة أكل لجهوم ومع قول أبي حنيفة
بتحريمهما فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله
ظاهر يرجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول مالك والشافعي بإباحة لحم الضب والبر بوع مع قول
أبي حنيفة بكراهة أكلهما مع قول أحمد بإباحة لحم الضب وفي البر بوع روايتان فالاول تخفيف والثاني فيه
تشديد وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم أكل جميع
حشرات الارض كالنمل والذباب والدود المنقرع من معدنه أو الذي يسـ هل تمييز مع قول مالك بكراهة دون
تحريمه ويصح حل ذلك على حالين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول
مالك انه لا يؤكل منه مامات حنفت أنفه من غير سبب يصنع به فالاول تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي بحل أكل القنفذ مع قول أبي حنيفة وأحمد بتحريمه
ومع قول مالك لا بأس بأكل الخلد والحيات اذا ذكبت والحداد به عبياء تشبهه الفأر فالاول تخفيف والثاني
مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد والشافعي في أصح قوايه انه يحرم كل ابن آدمي مع قول مالك انه مكروه فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوايه ان الهرة الوحشية حرام مع قول مالك
انها مكروهة فقط ومع قول أحمد في إحدى روايته انهما مباحة وفي الاخرى انهما حرام فالاول والرابع
مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال يرجع
الى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة لا يؤكل كل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جنسه
خاصة مع قول مالك انه يجوز أكل غير السمك من السرطان وكباب المساء والضفدع وخنزيره لكن الخنزير
مكروه وعنده وروى انه توقف فيه ومع قول أحمد يؤكل جميع ما في البحر الا التمساح والضفدع
والكروم وبقر غير السمك عنده الى ذكاة كخنزير البحر وكبـ وانسانه ومع قول بعض أصحاب الشافعي
وهو الأصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب
الماء ولا خنزيره ولا فأرته ولا عقربه ولا حشيه وكل ماله شبه في البر لا يؤكل ورجع بعض الشافعية أن كل ما في
البحر حلال الا التمساح والضفدع والحيتان والسرطان والسحفاة فالاول مشدد والثاني ومابـ فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ظاهر الآيات والاختصاص يعطى اختصاص حل السمك فقط
لانه هو المستطاب الذي امتن الله تعالى عليه بانه ووجه قول مالك الاخذ بقوله تعالى أحل لكم صيد البحر فتشمل

منهم على قدر دينه وانه قد اجبا في خلافة عمر رضي الله عنه على ذلك ثم خالف فيه ابن عباس بعد موت عمر وأنكره

وقال بطلانه فقبل له هلا قلت ذلك بحضرة عمر فقال هبته وكان مهيبا قبل له رآك مع الجماعة ٥١ أحب النيامن رأيتك منفردا واتفق للاعبة

على أن العول لا يكون الا في
الاصول الثلاثة الستة
والاثنا عشر والاربعة
والعشرون * (فصل)
والسقط وان استهل صارحا
قال مالك وأحد لا يرث ولا
يرث وان تحركت تنفس
الآن يطول به ذلك أو يرفع
فان عطس فعن مالك
روايته وقال أبو حنيفة
والشافعي ان تحرك أو تنفس
أو عطس ورث ورث عنه
* (فصل) والخسني المشكل
وهو من له فرج وذكر قال
أبو حنيفة في المشهور عنه ان
بالمن الذكر فهو غلام أو
من الفرج فهو أنثى أو منهما
اعتبر أسبقهما فان استويا
بقي على أشكاه إلى أن يخرج
له الحية أو يأتى النساء فهو
رجل أو يدله ابن أو يوطأ
في فرجه أو يخص فهو
امرأة قال مالك - رثنى من
ذلك فهو مشكل وميراثه
ميراث أنثى وكذلك قال
الشافعي ولكن يخالفه في
ميراثه فقال يعطى الابن
النصف والخسني الثلث
ويوقف السدس حتى يتبين
أمره أو يعطى لهما مال
وأحمد يورث من حيث
يقول فان كان يولد منهما
اعتبر أسبقهما فان كان في
السبق سواء اعتبرا أكثرهما
فورث منه فان بقي على
اشكاه وخلف رجل ابنا
وخسني مشكلا قسم الخسني

كل ما فيه الاخنزير وحتى الخنزير وهو مبني على ان الاحكام تدور على الاسامي أو الذوات وقد سئل مالك
عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقبل له انه من حيوان البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير وروايتهم
سميتوه خنزيرا وبقية وجوه الاقوال ظاهرة مذكورة في كتب الفقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بكراهة
أكل لحم الجلالة من يقر وشاة وغيرهما مع قول أحمد بن حنبل كل لحم أولها وبها وبها فالاول فيه تخفيف
وهو خاص بأصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص بأهل الرفاهية فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الشافعي انه يجوز للمضطرا كل الميتة ولا يجب مع قول غيرة انه يجب فالاول مخفف والثاني مشدد
على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز وجب ووجه الاول مراعاة ترجيح جانب تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة
ترجيح ما يدفع الهلاك عن العبد فالاول خاص بالكبر المتورع عن المشددين والثاني خاص بالأصغار فكان
اسان حال الاكابر يقولون انك أكل الميتة تنزه البعوضنا عن أكل النجاسة من حيث انهم يحمل نظر الله اليها
كأوردوك أن لسان حال الأصغار يقول ان مراعاة قضاء نفسه من حيث انهم أودعوا لله عندي أولى من مراعاة
أكل النجاسة فان الله تعالى يجب بقاء العالم أكثر من ذهابه قال تعالى ولا تأكلوا أموالكم إلى التهلكة وقال تعالى
وان جنحوا للسلم فاجنحوا وهذا تقدم أن داود عليه الصلاة والسلام لما بيث المقدس كان كل شيء يباهم دم
فشكك ذلك إلى الله تعالى فأوحى الله تعالى إليه أن ينبغي لا يقوم بذنوه على يدي من سفك الدماء فقال يا رب ألبس
ذلك في سبيلك يعني الجهاد فقال الله تعالى بلى ولكن ألبسوا بعبادى انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في أحد قوليه انه لا يجوز له أكل الميتة طار الشيع وانما يأكل سد الرمي مع قول مالك وأحمد في إحدى
روايتيه انه يشبع ومع قول الشافعي في أخرى جمع قوليه انه ان توقع حلالا قريبا لم يجز غير سد الرمي ومع قوله ان
المقطع في طريقه يشبع ويترد فالاول فيه تشديد وهو خاص بالأكابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص
بالأصغار الذين لا يقدر ون على شدة الجوع ووجه الرجوع من قول الشافعي العمل بقاعدة ما جاز للاضرة
يتقدر بقدرها ووجه جواز التزاد منها الاخذ لنفسه بالا حتما فقد لا يجد شيئا بعد ذلك بأكله حتى يشرف
على الهلاك * ومن ذلك قول مالك وأحمد أصحاب الشافعي وجماعة من أصحاب أبي حنيفة ان المضطر اذا
وجد ميتة وطعام الغريب يأكل طعام الغريب اذا كان غائبا بشرط الضمان بترك الميتة مع قول جماعة من
أصحاب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي انه يأكل الميتة فالاول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في
اجتناب مال الغير فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الغالب سهو ولا يذلل العبد طعامه للمضطر
وعدم توقفه في ذلك فقدم على الميتة ووجه الثاني أن الميتة لا تبعة فيها لاحد من الخلق في الدنيا ولا في الآخرة
فكان أكلها أخف من أكل طعام الغير ولو حصل بأكلها بعض مرض في الجسد فيرجى الشفاء منه بالادوا فان
شاع الله * وقد مر على شخص من أرباب الاحوال في الخليج أيام عدم الماء وهو ينش في دجاجة ميتة فنظرت
اليه مشورا فقال لي استعذ بالله تعالى من زمان صار الفقير فيه يقدم الميتة على ما في أيدي الناس انتهى * ومن
ذلك اتفاق الائمة الاربعة على تعذر طهي الدهن المائع اذا نجس وان ثمنه حرام مع قول بعضهم ان الدهن يطهر
بغسله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستنجاء به
مع قول الشافعي انه لا يجوز الاستنجاء به فيحمل كلام المانع في المسلمين على حال أهل الرفاهية من الأغنياء
ويحمل كلام الجوزعي على حال أهل الضرورات * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بإباحة التهويم اني
حرها الله تعالى على اليهود اذا تولي ذبح ما هي فيه يهودى مع قول مالك في إحدى روايتيه انه يحرم وفي الرواية
الآخرى انها مكروهة وهما كالروايتين عن أحد واحد من جماعة من أصحابه التحريم وجماعة الكراهة منهم
الخرقي فالاول مخفف ومقابلته من التحريم مشدد ومن الكراهة فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
وتوجيه هذه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من اضطر إلى شرب الخمر عطش أو دواء له شربها وهو
أحد أقوال الشافعي مع قول الشافعي في أصح قوليه المنع مطلقا ومع قوله في القول الآخر انه يجوز زلة عطش

نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى فيكون للأب ثلث المال وربعه وللخسني ربع المال وسدسه * (كتاب الوصايا) الوصية ثلث مضاف إلى

مابعد الموت وهي جائزة مستحبة غير ٥٢ واجبة بالاجماع لم يثبت عنده امانة يجب عليه الخروج منها ولا عليه دين لا يعلم به من هوله اوليست

عنده ودية بغير انشهاد فان كانت ذمته متعاقبة بشئ من ذلك كانت الوصية واجبة عليه فرضا وهي مستحبة لغير وارث بالاجماع وقال الزهري واهل الظاهر ان الوصية واجبة للأقارب الذين لا يرثون الميت سواء كانوا عصبة أو ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم * (فصل) * والوصية لغير وارث بالثالث جائزة بالاجماع ولا تنقثر الى اجازة ولا وارث جائزة موقوفة على اجازة الورثة واذا أوصى بأكثر من ثلثه وأجاز الورثة ذلك فذهب مالك انهم اذا أجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته اذ في صحته لهم الرجوع بعدمونه وقال أبو حنيفة والشافعي لهم الرجوع سواء كان في صحته أو في مرضه * (فصل) * ومن أوصى له يجعل أو يبرجازه عند الثلاثة أن يعطى انشئ وكذلك ان أوصى له ببذنة أو بقرة جاز ان يعطى ذكرا فالذكر والانشئ عندهم سواء وقال الشافعي لا يجوز في البعير الا الذكرو لا في البذنة والبقرة الا الانثى واذا أوصى باخراج ثلث ماله في الرقاب ابتدى عند مالك بعقق مالكه كالزكاة وقال أبو حنيفة والشافعي يصرف الى المساكين * (فصل) * اجازة الورثة هل هي تعديلا كان

ولا يجوز للتدوى واختاره جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مقفول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الضرورات تبيح المحظورات ووجه الثاني ان الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصرح لنا بجواز شرب العسل أو دواءه فنفى عن الشرب أو شرب قطع النظر عن كون ذلك باحوائتوب منه ونسبة غفر الله تعالى ويصح حل الاباحة على حال الاصاغر والمنع على حال الاكبر ووجه المنع في التدوى دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز لمن مريضة ان غديره وهو غير محوط أن يأكل من فاكهته الرطبة من غير ضرورة الا باذن مالكيه وأما مع الضرورة فبأكل بشرط الضمان مع قول أحمد في احد روى رايته انه يباح الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله في الرواية الاخرى انه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالاول مشدد وهو أحوط لادين والثاني مخفف وهو خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب ضيافة المسلم للمسلم اذا مر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع قول أحمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليلة واحدة والثلاث مستحبة ومضى من الواجب صار عليه ديننا فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص باهل المروآت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم أحبيه الكرم والمروءة وطلب تخليص ذمة أخيه من تبعة اخلاعه بحقه ثم ان من المروءة اسقاط ذلك الحق بعد ترتيبه في ذمة المضيف * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان أطيب الكسب الزراعة والصناعة مع قول الشافعي في أظهر قوله ان أفضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى الاخلاص وكثرة النفع المتعدى الى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين والله تعالى أعلم

* (كتاب الصيد والذبايح) *

أجمعوا على ان الذبايح المعتد بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتأني منه الذبح سواء المذكور والانشئ وكذلك أجمعوا على تحريم ذبايح الكفار غير اهل الكتاب وعلى ان الذكاة تصح بكل ما نهر الدم وحصل به قطع الحلقوم والمرى من سكين وسيف وزجاج وحجر وقصبه حذيقه كقطع السلاح المحدود واتفقوا على انه لو أبان الرأس لم يحرم ذلك المذبح وقال سعيد بن المسيب يحرم وجهه هذا القول انه ليس على كيفية الذبح المشروع وكذلك اتفقوا على ان السمكة تنحر الابل فأخفها مع قوله وعلى ان تذبح البقرة والغنم مضطعة واتفقوا على جواز الاصطياد بالجوارح المعلمة كالكتاب والفهد والصقرو الشاهين والباري الا الكتاب الاسود عند أحمد كسبائتي وعن ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الا بالكتاب فقط ولورى طائر فجرحه فسد سقط الى الارض فهو جده ميتا حل باتفاق الاربعة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز الذكاة بالسنن والظفر مع قول أبي حنيفة تصح اذا كان من فضلين يعني عن الذبايح فالاول مشدد ودليله النهي عن الذبح بموا الثاني فيه تخفيف وجهه اذا كانا من فضلين انهما ينهران الدم بخلافهما متصلين فان حركته ما تكون ضعيقة لا تذكاة قطع الحلقوم والمرى وفؤدى ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاسراع في الذبح المأمور به حتى قال بعض العلماء انه يشترط في الذبح أن لا يرفع السكين لسفاهة لا ومتى رفعها ثم عادت الذبيحة فادهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم والمرى والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمرى فقط ومع قول أبي حنيفة انه يجب قطع ثلاثه من الحلقوم والمرى والودجين فالاول منه تشديد والثاني تخفيف ومابعده به تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه ما طاهر فان كلامه ما يخرج للدم الذي يضرب به وفي الذبيحة ولو لمع بطا ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان لو ذبح الحيوان من قفاه بقي فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا تعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا تحل بحال فالاول مخفف

بقوله ام موقوف ثلاثة أقوال للشافعي أرجحها انه موقوف وعند الثلاثة بقوله واذا أوصى بشئ ٥٣ لرجل ثم أوصى به لا يخرج ولم يصرح

برجوع عن الاول فهو بينهما نصفين بالاتفاق وقال الحسن وعطاء وطاوس هو رجوع ويكون للثاني وقال داود هو الاول * (فصل) * والعق والهبنة والوقف وسائر العطايا النجزة من مرض الموت معتبرة من الثلث بالاتفاق وقال بجاهد وداود هي منجزه من رأس المال واختلف فيها اذا قدم ليقص منه أو كان في الصف بازاء العدو أو جاء للعامل الطاق أو هاج الموج بالبحر وهو ركب سفينة فأعطى فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه ان عطايها ولأهله من الثلث وعن الشافعي قولان أحكمهما من الثلث والثاني من جميع المال وحكى عن مالك ان الحامل اذا بلغت تسعة أشهر لم تنصرف في أكثر من ثلث مالها * (فصل) * واختلاف في الوصية الى العبد فقال مالك وأحمد تصع مطا فاسواء كان عبده أو عبداً غيره وقال الشافعي لا تصع مطلقاً وقال أبو حنيفة تصع الى عبده نفسه بشرط أن لا يكون في الورثة كبير ولا تصع الى عبده غيره ومن له أب أو جد لا يجوز له عند الشافعي وأحمد أن يوصي الى أجنبي بالنظر في أمر أولاده مع وجود أبيه أو جده اذا كان من أهل العدة فقال

والثاني مشدد ووجه الاول معروف وجه الثاني انه خلاف الذبح المشروع * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح عبداً أو نحر شاة من غير ضرورة لم يؤكل وجهه بعض أصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديدان لم يحل على الكراهة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه التحريم انه ذبح غير مشروع وكل على لا يوافق الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو ذبح حيواناً ما كولا فوجد في جوفه جنبة لم يتحل أكله مع قول أبي حنيفة انه لا يحل فالاول تخفف يحل على حال من طابت نفسه بأكله مع العمل بحديث ذكاة الجنين بكذا أنه والثاني فيه تشديد يحل على حال من لم تطاب نفسه بأكله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد بالكب الاسود وماءه كان أسوداً أو غيره وبغيره من الجوارح المعلمة مع قول أحمد انه لا يحل صيد الكب الاسود ومع قول ابن عمر وبجاهد انه لا يجوز الاصطياد الا بالكب فقط فالاول تخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان طائر رجس لانه لا كتاب له ولو كان له كتاب لحل صيده كذبجه فافهم ووجه قول ابن عمر وبجاهد ان الاصطياد بالكب هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكب كل ما فيه تكب فشم السبع وغيره مع انه ورد ما يشهد بالتسمية السبع كتاباً في حديث اللهم ساطع عليه كلبان كلابك فساط الله تعالى عليه السبع فأكله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكب المعلم اذا ستر على الصيد يطلبه واذا جرحه عنه ان يخرج اذا أسلاه استولى كونه اذا أخذ الصيد أمسكه على الصائد وخلي بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بالثلاثة شروط الاول فكان فعل الجارح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد الا بكونه على الصيد للصادق ويخلى بينه وبينه ولا يأكل منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان يشترط في الجارح أن تتكرر منه الشروط مرات حتى يسمى معلماً وأقل ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل مرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ويصح حل الاول على حال أهل الوجود والثاني على غيرهم * ومن ذلك قول الشافعي باستحباب التسمية عند ارسال الجارحة على الصيد وان لم يتركها ولو علم عامداً لم يحرم مع قول أبي حنيفة انه اشترط في حال كونه اذا كان تركها مناسباً حل أو علمداً فلا ومع قول مالك انه ان تعددت كماله لم يحل وان نسي ففيه روايتان ومع قول أحمد في أظهر رواياته انه ان تركها عند ارسال الكب أو الرمح لم يحل الا كل من ذلك الصيد على الاطلاق عدا كان الترك أسوأ ومع قول داود والسعي وأبي نوران التسمية بشرط في الإباحة بكل حال فاذا ترك التسمية عامداً أو ناسيها لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول تخفف والثاني والرابع مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد لجميع الأقوال فان الامر بالتسمية يشمل الوجوب والندب فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الكب لو عقر الصيد ولم يقتله ثم أدرك وفيه حياة مستقرة فمات قبل ان يسع الزمان الذكاة حل مع قول أبي حنيفة انه لا يحل فالاول تخفف والثاني والرابع مشدد واللائق بأهل الورع الثاني واللائق بغيرهم الاول * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أشهر روايتهم ما هو الشافعي في أصح قوليها ان الجارح لو قتل الصيد بقتله حل مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد وغيرهم انه لا يحل فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللائق بأهل الخصاصة الاول وبأهل الرفاهية الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليها وأحمد ان الكب المعلم لو أكل من الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الآخر انه يحل فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني تخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جارحة الطير في الاكل كالكب مع قول أبي حنيفة انه لا يحرم ما أكلت منه جارحة الطير فالاول مشدد

أبو حنيفة ومالك تصع الوصية الى الأجنبي في أمر الأولاد وقضاء الديون وتنفيذ الثلث مع وجود الأب والجد واذا أوصى الى عبد ثم فسق نزع

الوصية منه كما إذا أسند الوصية إليه فانها ه لا تبطل فانه لا يؤمن عليها وهذا قول مالك والشافعي وعن أحمد وإسحاق وأبو حنيفة إذا فسق

بضم الياء عدل آخر فإذا أوصى إلى فاسق يخبر به المناهي من الوصية فان لم يخبر به بعد تصرفه وصيته واختلعه إلى الوصية للكفار فقال مالك والشافعي وأحمد تصح سواء كانوا أهل حرب أو ذمة وقال أبو حنيفة لا تصح لأهل الحرب وتصح لأهل الذمة خاصة (فصل) والوصى ان يوصى بما أوصى به إليه غـ بـ وهو ان لم يكن الموصى جعل ذلك إليه هذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك ومنع من ذلك الشافعي وأحمد في أظهر الروايتين وإذا كان الوصى عدلا لم يخبر إلى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية إليه يصح جميع تصرفه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ان لم يحكم له حاكم فجميع ما يشترطه ويبدعه لاصي مردود ما ينفق عليه فتوله فيه مقبول (فصل) ويشترط بيان ما يوصى به وتعيينه فان أطلق الوصية فقال أوصيت إليه لم يصح عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وكان ذلك لغو وقال مالك يصح وتكون وصية في كل شيء وعن مالك رواية أخرى انه لا يكون وصيا فيما عينه وإذا أوصى لأقاربه أو عقبه لم يدخل أولاد البنات فيهم عند مالك فان أولاد البنات عنده إيسر وأقرب ويعطى الأقرب فالأقرب وقال أبو حنيفة أقارب به وذو رحم ولا يعطى ابن الم ولابن الخال وقال الشافعي إذا قال لأقارب يدي دخل كل قرابة وان بعد لأصلا

والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوليـ وأحمد له لوروى صيدا وأرسل إليه كلما فقروه وغاب عنه ثم وجد ميتا والعقر مبيعاً وبنو زان يموتون بهو زان لا يموت لم يحل مع قول أبي حنيفة انه ان وجدته في يومه حل أو بعد يومه لم يحل واختار جماعة من أصحاب الشافعي الحل للصحة الحديث فيه فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو نصب أحبولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل مع قول أبي حنيفة انه ان كان فيها سلاح فقتله بحمد الله حل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو نوحش أنسى فلم يقدر عليه فذكاته حيث قدر عليه كذكاة الوحش مع قول مالك ان ذكاته في الحلق والبسه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في أحاديث روايته انه لوروى صيدا فقده نصفين حل كل واحد من القطعتين بكل حال مع قول أبي حنيفة انه لا يجب لان الان كانتا سواء ومع قول مالك ان كانت القطعة التي مع الرأس أقل لم تحل وان كانت أكثر حلت ولم تحل الأخرى فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هـ هذه الأقوال راجع لاجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أحاديث روايته انه لو أرسل السكاب على الصيد فزجره فلم يزجر أو زاد في عدوه لم يحل أكله مع قول أبي حنيفة وأحمد يحله فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قتل الصيد من يده لم يرز ملكه عنه مع قول أحمد انه اذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل واحد وجه راجع إلى ما ظهر للجمهور من * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو صاد طائر أبرج فجعله في برجه فطار إلى برج غيره لم يرز ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم يكن أنس ببرجه بطول مكثه صار ملكا ان انتقل إلى برجه فان عاد إلى برجه عاد إلى ملكه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (والشموع) في ربيع البيوع وما بعده من ربيع النكاح والجراح إلى آخر أبواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جاداً لا يطول الكتاب وتسعر كتابته على غالب الناس فأقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

(كتاب البيوع)

أجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحريم الربا واتفقوا على ان البيع يصح من كل باع عاقل مختار مطابق التصرف وعلى انه لا يصح بيع الجنون هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والافتاوى في الباب * وأما المسائل التي اختلفوا فيها في ذلك قول الامام الشافعي ومالك انه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة وأحمد انه يصح اذا كان مميزاً في باب البيع لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع ان يبايعا بقاء الولي وأحمد يشترط في الانعقاد اذن الولي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العلم بظاهر قوله تعالى ولا تأتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً الآية والتصرف بالبيع والشراء في معنى اعطاء السفهاء المال لاستلزام البيع والشراء لبذل المال والجامع بينهما نص العقل الموفق لكل منهما في اضاءة المال في غير طريقه الشرعي ووجه الثاني ان العمل في ذلك على اذن الولي لا على الصبي فعلم البيع لان الصبي حديث كالدلال والعاقبة غير * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح بيع المكره مع قول أبي حنيفة ببعثه فالأول مشدد ودليله الاحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجه هـ الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكرام لرجوعه إلى ما في قلب العبد قد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب أو الحبس خلاف ما ظهر لنا من المجز وقد صرح لنا بالبيع ما رأى انفسه في ذلك من الحظ والمصلحة لاسيما ان قبض الثمن مختار اذ اعادناه على ذلك لاختصاصه من عقوبة العالم له بحبس أو غيره وجعلنا

وقال أبو حنيفة أقارب به وذو رحم ولا يعطى ابن الم ولابن الخال وقال الشافعي إذا قال لأقارب يدي دخل كل قرابة وان بعد لأصلا

وفرعوا إذا قال لثري وتي وعتي دخل أولاد البنات وقال أحدي في إحدى روايته من كان يصله ٥٥ في حياته فيصرف اليه والا لا وصية لا نأربه

من جهة أبيه ولو أوصى
لجيرانه فقال أبو حنيفة هم
الملاصقون وقال الشافعي
حد الجوار أربعين داراً من
كل جانب وعن أحمد روايتان
أربعون وثلاثون ولا حد
لذلك عند مالك * (فصل)

والوصية للميت عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد باطلة وقال
مالك يصحها فإن كان عليه
دين أو كفارة صرفت فيه والا
كانت لورثته ولو أوصى
لرجل بالعلم لم يكن حاضر
الا ألقا وألقى ماله غائب أو
بأق ماله عقر أو دين وشع
الورثة وقالوا لا يدفع الى
الموصي له الا ثلث الاف فغند
مالك ليس لهم ذلك وقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد
له ثلث الاثبات ويكون باقي
حقة شريكة في جميع ما خلفه
الموصي يستوفي حقه

* (فصل) وإذا أوصى غلام
لم يبلغ الحلم وكان يعقل
ياوصي به فوصيته جائزة عند
مالك وقال أبو حنيفة بعدم
الجواز واختلاف قول
الشافعي والاصح من مذهبه
انها لا تصح وهو مذهب أحمد
* (فصل) ولو اعتقل اسنان
المريض فهل تصح وصيته
بالاشارة ثم لا قال أبو حنيفة
وأحمد لا تصح وقال الشافعي
تصح وانظار من مذهب
مالك جواز ذلك * (فصل)
واذا قبل الموصي به الوصية
في حياته الموصي لم يكن له عند

الائتم على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحاق الاثم بالمشتري أي صاحب علم بالاكرام * ومن ذلك قول
الشافعي في أر جمع قوله وأبي حنيفة وأحد في إحدى الروايتين عنهما انه لا ينعقد البيع بالعلم اطاعة قول مالك
ان البيع ينعقد بها واختاره ابن الصباغ والنووي وجاعل من الشافعية وهو قول الشافعي الا سخر وقول
أبي حنيفة وأحد في الرواية الاخرى عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعترض ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما
ان وقع تنازع بعد ذلك بين البائع والمشتري وترافعا الى الحاكم فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود
الا ان شهدوا بما سمعوه ومن اللفظ ولا يكتفي أن يقول رأيتناه يدفع اليه دنائير مثلاً ثم دفع الاخر اليه خياراً مثلاً
ووجه قول مالك ومن وافقه أن القرينة تكفي في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن واعطائه المبيع للمشتري
ولوانه لم يرض به لم يمكن منه وهذا خاص بالاكرام من أهل الدين الذين لا يدعون باطلاً وبرون الحظ الاوفر
لانهم كما كان عليه السلف الصالح وأهل الصلوة في كل زمان وأما الاول فهو خاص بأبناء الدنيا المؤمنين
أنفسهم على اخوانهم بل وعمار أحدهم شهادة من شهد عليه بحق وطعن في شهود خصمه * ومن ذلك
قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الحقة كزيف وخزعة قبل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف
والثاني مشدد على وزان ما تقدم في الامور الخطيرة وضابط الخطير والمقهر ان كل ما يحتاج الناس فيه الى
الترافع الى الحاكم فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان
البيع ينعقد بافظ الاستدعاء كعني أو اشتري مني فيقول بعث أو اشتريت مع قول أبي حنيفة انه لا ينعقد أصلاً
فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول الغرض بكون المستدعي بائعاً أو مشترياً لا بد من الجواب
في المسئلتين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة فربما فهم الناس منه أنه لو لم يكن
في ذلك المبيع عيب لما كان يسأل غيره في أخذه بل كان يصبر الى أن يطالبه غيره منه كهموشه وفي الاسواق
ويصح حل الاول على الاكرام من أهل العلم والدين الذين يرون الحظ الاوفر لاختوانهم وحل الثاني على من
كان باضد من ذلك كما يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضاً بالتجربة أو القرائن فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس مالم يتفرقا أو يتخاررا
لزوم البيع فان اختار أحدهما للزم بقي الخيار للاخر حتى يفارق المجلس أو يتخاررا للزوم مع قول أبي
حنيفة ومالك انه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول حديث البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما احترت يعني الزوم ووجه الثاني لزوم
البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار المجلس ويصح حل الاول على حال الاصاغر الذين
يود كل واحد منهم الحظ الاوفر لنفسه فرجعهما الشارح يجعل خيار المجلس لهما القصور ونظرهما وترددهما
في لزوم البيع كما يصح حل الثاني على حال الاكابر الذين يود كل واحد منهم الحظ الاوفر لاختيه ومثل هذين
لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم توقع حصول ندم لاحدهما اذا ظهر الحظ الاوفر لاختيه بل يفرح أحدهما
بذلك فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يجوز زشرط الخيار لثلاثة أيام ولا يجوز فوق ذلك مع قول
الامام مالك يجوز بقدر ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالعامة السنية لا تبقى أكثر
من يوم لا يجوز زشرط الخيار فيها أكثر من يوم والقرينة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام يجوز زشرط
الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد ثبت من الخيار ما يفتقران على شرطه كالاجل
فالاول فيه تشديد تبعاً للدلالة الصحيحة في ذلك والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الثاني والثالث راجع الى اجتهاد المجتهد بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم أمور الدنيا
وهو انهم اعلمهم ورؤيتهم الحظ الاوفر لانهم هم كاتقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس
* ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الخيار اذا شرط الى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة

أبي حنيفة ومالك أن يرجع بعدموته قال أبو حنيفة ولا في حياة الموصي الا أن يكون الموصي حاصراً وقال الشافعي وأحمد له الرجوع على

بأنه الرقيق فقبل الوصية وهو مريض فعق عليه أبوه ثم مات الابن فعند مالك والجهر ورأه برثه وعند الشافعي وأحمد لا يرثه وإذا قال أعطوه وأسامن رقيق أو جلا من ابلي وكان رقيقه عشرة أو أسله فقال مالك يعطى عشرهم بالقيمة وقال الشافعي يعطيه الورثة ما يقع عليه اسم وأسم صغيرا كان أو كبيرا * (فصل) * وإذا كتب وصية بخطه ويعلم أنه خطه ولم يشهد فيها هل يحكم بها الخ يحكم لو أشهد على نفسه بها الثلاثة على أنه لا يحكم بها وقال أحمد يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها ولو أوصى إلى رجلين وأطلق قول أحدهما التصرف دون الآخر قال الثلاثة لا يجوز مطلقا وقال أبو حنيفة يجوز في ثمانية أشياء خاصة شراء الكفن وتجهيز الميت وأطعام الصغار وكسوتهم ورد ودبغة بعينها وقضاء دين وإفاد وصية بعينها وعق عبيد بعينه والخصومة في حقوق الميت * (فصل) * واختلافوا هل يصح التزويج في مرض الموت فقال الثلاثة يصح وقال مالك لا يصح للمريض الخوف عليه فإن تزوج وقع فله صدق وسواء دخل بها أو لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فإن برأ من المرض فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل عنه في ذلك روايتان ولو كان له ثلاثة أولاد فأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهم قال الثلاثة له الربع وقال فلا

أن البطل يدخل في ذلك فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يلزم البيع اذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا جازع مع قول مالك أن البيع لا يلزم بمجرد مضي المدة بل لابد من اختيار أو اجازة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد واحتياط للدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بفساد البيع اذا باعه ساعة وشرط أنه اذا لم يقبضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما ما وذلك افساد الشرط وكذلك القول فيما اذا قال البائع بعته لك على اني ان رددت عليك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع بينهما مع قول أبي حنيفة بفساد البيع ويكون القول الاول لاجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لاثبات خيار البائع وحده * وكذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم تساميه الثمن في مدة الخيار مع قول مالك أنه يلزم فالاول في المسئلةين الاولتين مشدد وقول أبي حنيفة فيه مخفف والاول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من ثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه إلا بحضور صاحبه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن صاحبه لما رضى لاخيه بالخيار فكأنه أن ذلك في الفسخ متى شاء فلا يحتاج الى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني أنه قد يبدو له عند حضوره غير ذلك فرأى أبو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حل الاول على حال اكابر الذين يرون لاحيهم الخط الاخر وحل الثاني على حال من كان بالصد من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه اذا شرط خيار مجهول في البيع بطل الشرط والبيع مع قول مالك يجوز وتضر به مدة كمدة خيار مثله في العانة ومع ظاهر قول أحمد بفساده ومع قول ابن أبي ليلى بفساد البيع وطلان الشرط فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول فساد البيع والشراء بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول أحمد بفساده ما قام عنده من طريق اجتهاده ووجه قول ابن أبي ليلى ان البيع قد انعقد بالصيغة ولم يأت فيه بعد ذلك الشرط الغاسد ثم ان هذا كله راجع الى اجتهاد المجتهد فاني لم أر له دليلا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من له الخيار اذا مات ينتقل الحق الى وارثه مع قول أبي حنيفة ان الخيار يسقط بموته وفي الوقت ينتقل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار ان كان الميت البائع وتوجب ذلك مذكور في كتب الفقه بتفاصيله وتعاريه فلا تطيل بذكره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للبائع وطء الحارة في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول أحمد أنه لا يحل وطؤها للبائع ولا للمشتري فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان انتقال ملك البائع عن الحارة لم يثبت الا باقضاء مدة الخيار فكأنهم تخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطء وتوقف حله على الاستبراء ولم يوجد وجه قول أحمد كون الوطء لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق صحة الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فافهم ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

* (باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز) *

أجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة واتفقوا على أنه لا يجوز بيع أم الولد خلافا لداود وبه قال علي وابن عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطاير في الهواء والسمل في البحر والعبد السابق خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله يجوز بيع السابق وعن عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى أنهم اجازوا بيع الطائر في الهواء والسمل في بركة عقلمه وان احتج في أخذه الى مؤنة كبيرة وأجمعوا على صحة بيع السمل وكذلك فأرته ان انفصلت من حي عند الشافعي وانفصلا على أن ابن المراء طاهر وعلى جواز شراء المصحف وانما اختلافوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز بيع العين النجسة في نفسها كالكلب والخنزير والحمر والسرجين فان تلف السكب أو اختلف

مالك الثالث ولو أوصى بجمع ماله ولا وارث له قال أبو حنيفة الوصية صحيحة وهي رواية عن ٥٧ أحمد وقال الشافعي ومالك في رواية عنه

واحد في الرواية الأخرى
لا يصح إلا في الثالث ولو وهب
وأعتق ثم أعتق في مرضه
وعجز الثالث فقال الثلاثة
بنحو ما كان وقال الشافعي
يبدأ بالاول وهي رواية
عن أحمد * (فصل) هل
يجوز للوصي ان يشتري
لنفسه شيئا من مال اليتيم قال
أبو حنيفة يجوز بزاده على
القيمة استحقاقا فان اشتراه
بمثل قيمته لم يجوز وقال
له ان يشتريه بالقيمة وقال
الشافعي لا يجوز زعى الاطلاق
وعن أحمد روايتان
أشهرهما عدم الجواز
والاخرى ادا وكل غيره جاز
* (فصل) واذا ادعى
الوصي دفع المال الى اليتيم
بعد بلوغه قال أبو حنيفة
وأحد القول قول الوصي مع
عنه فيقبل قوله كيقبل في
اتلاف المال وما يدعيه من
الاتلاف يكون أمينا وكذا
الحكم في الاب والحاكم
والشريك والمضارب قال
مالك والشافعي لا يقبل قول
الوصي الابينة * (فصل)
والوصية للقاتل صحيحة عند
أبي حنيفة ومالك وأحد
والشافعي قولان أصحهما
الصحة ولو أوصى للمبسر قال
مالك والشافعي وأحد تصح
الوصية وقال أبو حنيفة
لا تصح الا أن يقول ينفق
عليه ولو أوصى ابني فلان لم
يدخل الا الذكور بالاتفاق

فلا قيمة له وكذلك لا يصح عند الثلاثة بيع النجس ولو غسل بالماء مع قول أبي يوسف انه يجوز بيع الدهن
النجس ولو لم يغسل ومعه قوله أيضا انه يصح بيع السكاب والسرجين وان يوكل المسلم ذميا ببيع الخمر والتبذير
وفي ابتاعهم ما ومع قول بعض أصحاب مالك يجوز بيع السكاب مطلقا وقول بعضهم انه مكروه ومع قول
بعضهم يجوز بيع السكاب المأذون في ماله فلا مال له مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه
تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه يحسب اجتهادا صاحب مع انه لم يرد لنا دليل صريح على
منع بيع السرجين بخلاف الخمر يصح حل قول أبي يوسف يجوز للمسلم ان يوكل ذميا ببيع الخمر على كونه
كان يرى ان الوكيل غير سفير بمحض الحديث انما نحن بائعها وهو هذا الذي لا مسلم * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة يجوز بيع المديون قول أبي حنيفة انه لا يجوز اذا كان التدبير مطلقا فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صغر الذين قد يحتاجون الى ثمن المديون بعد التدبير فيكون
توسعة الائمة عليه يجوز بيع المديون وصرف ثمنه في ضروراته رجعة وذلك أحق من عتق المديون ووجه الثاني
ان ربط النية مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالا كبر من الاولياء والامراء فافهم
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيعه مالم يتصل به حكم
حاكم اذا خرج الوقف بخروج الوصايا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
والاول خاص بالا كبر في المسئلة قبلها والثاني خاص بالا صغر في كل يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك
يجوز له الرجوع عن وقفه لاسباب ان احتاج اليه ولم يحكم فيه حاكم * ومن ذلك قول الشافعي وأحد يجوز
بيع ابن المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه
في ضمن قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن أي ثمن لبنهن وأجرة حضانتهم للطفل فقوله تعالى
فأتوهن أجورهن مؤذن بصحة بيعه ووجه الثاني انه لا يحتاج الى ابن الا كميته في العادة الا لا آدميون
ومن المعروف ان تسقي المرأة لبنه الولد أخيه المسلم بلا ثمن لشرف النوع الانساني * ومن ذلك قول الشافعي
وأحد في احدى روايته انه يجوز بيع دور مكة لكونه مفتوحا صلحا مع قول أبي حنيفة وأحد في أصح روايته
انه لا يصح بيعها ولا اجارتها وان فتحت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقلا على بيعه دورها لاجار النبي صلى الله عليه وسلم وعلى والعباس الى
المدينة ووجه الثاني أن مكة حاضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها ولا اجارتها لا يجوز بيع المسجد ولا اجارته
أدباه الله تعالى أن يرى العبد له ملكا مع الله تعالى في حضرته على الكشف واشهاد دفان البيعة انما شرع
بالاصالة ان هو في حجاب عن ربه عز وجل ولو أن ذلك الخباير رفع لم يشهد الا الله فلم يبيع ولذلك قال بعض
اصوفية ان الانبياء والاولياء لازمة عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان
الجهور على خلافه اذ لا بد من اجراء الاحكام على العبد من حيث الجزء البشري فافهم ومن ذلك قول الشافعي
في أرجح قوليه انه لا يصح بيع ما لا يملكه بغير اذن مالكه مع قول أبي حنيفة وأحد في احدى روايته انه يصح
ويوقف على اجازة مالكه وهو القديم من قول الشافعي بخلاف الشرع فانه لا يوقف على الاجازة عند أبي حنيفة
ومع قول مالك انه يوقف البيع والشرع على الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما يملك حال العقد انما ذلك تقديم
وتأخير * ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع مالم يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه
عقارا كان أو منقولا مع قول أبي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع الطعام
قبل القبض وأما ما سواه فيجوز بيعه مع قول أحد ان كان المبيع مكبلا أو موزونا أو معدوم لم يجوز بيعه قبل
قبضه وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول هو الشارع عن بيع مالم يقبض ووجه الثاني أن العقار لا يخاف تغيره غالبا بعد

﴿فصل﴾ * والوصي مع الغني هل ٥٨ يجوز له أن يأكل من مال اليتيم عند الحاجة أم لا مذهب أبي حنيفة لا يأكل بكل حال لا قرضاً ولا غيره

وقال الشافعي وأحمد يجوز له أن يأكل بكل ما قل الأمرين من أجرة عمله وكفايته وهل يلزمه عند الوجور رد العرض للشافعي قولان ولا أحد روايته أن وقال مالك أن كان غنياً فليس يستعفف وإن كان فقيراً فلا يأكل بالمعروف بمقدار نظره وأجره مثله * (كتاب النكاح) *

الاجماع منع على أن النكاح من العقود الشرعية المسنونة بأصل الشرع واتفق الأئمة على أن من تأت نفسه إليه وخاف العنت وهو الزنا فإنه يتأكد في حقه ويكون أفضل له من الحج والجهاد والصلاة وصوم التطوع فإنه مكسح مستحب لاحتياج إليه بحديث عند الشافعي ومالك وقال أحمد متى تأت نفسه إليه وخشى العنت وجب وقال أبو حنيفة باستحبابه مطلقاً بكل حال وهو عنده أفضل من الانقطاع للعبادة وقال داود وجوب النكاح على الرجل والمرأة في العمر مطلقاً * (فصل) * وإذا قصد نكاح امرأة قس نظره إلى وجهها وكفها بالاتفاق وقال داود يجوز له أن سائر جسدها سوى السواطين والأصابع من مذهب الشافعي جواز النظر إلى فرج الزوجة والأمة وكذلك هو بذلك قال أبو حنيفة ومالك وأحمد

وقوع البيع وقبل القبض وجه قول مالك غلبة التغير على الطعام بخلاف ما سواه وجه قول أحمد سهولة قبض المكيل والموزون والمعدود عداة فلا يتعد عليه القبض * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القبض في المنقول يكون بالنقل وفيما لا ينقل كالعقار والثمار على الأشجار بالتخلية مع قول أبي حنيفة أن القبض يكون في المبيع بالتخلية ووجه القولين ظاهر أما الأول فلأن المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل إلا بالنقل بخلاف العقار ووجه الثاني أن البائع إذا دخل بين المشتري وبين المبيع فقد تمكن منه فحصل الغرض من النقل بذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبدة أو ثوب من أثواب مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيع عبد من ثلاثة أثواب من ثلاثة أثواب بشرط الخيار دون ما زاد على الثلاثة فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لأن شرط الخيار يرد الأمر إلى الرضا فكان المشتري رضي بالعيب إن كان هنالك عيب * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أرجح القولين أنه لا يصح بيع العين الغائبة عن العاقدين ولم توصف لهما مع قول أبي حنيفة أنه يصح ويثبت له المشتري الخيار عند الرقبة وبه قال أحمد في أصح الروايتين عنه واختلف أصحاب أبي حنيفة فيما إذا لم يذكروا الجنس والنوع كقوله بعثت مائتي كمي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على بيع ما يغلب فيه التغير بين مدة العقد والرقبة والثاني على ما لم يغلب فيه التغير وبه قال بعض الشافعية * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العبي وشراؤه وإجارته ورهنه وهبته ويثبت له الخيار إذا لم يصرح مع قول الشافعي في أرجح قوليه أنه لا يصح بيعه ولا شراؤه إلا إذا كان رأى شيئاً قبل العمى مما لا يتغير كالخدي فالأول تخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حديث أنما البيع عن تراض وقد رضي العمى بذلك ووجه الثاني قصور العمى عن إدراك الجيد والردى فربما ندّم إذا أخذ به الغير بداءة فلو أنه مشدد لم يحتاج إلى رد مع الحياة والمجمل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الباقلة في فطره إلا على مع قول أبي حنيفة يجوز أكله فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني تخفف خاص بعوام الناس فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع الحنطة في سبيلها مع قول الشافعي في أرجح قوليه أنه لا يصح فالأول تخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالأكابر فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع النخل في كوارثه إن شوهه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز بيع النخل فالأول تخفف خاص بالعامّة والثاني مشدد خاص بالأكابر فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وطريق الإنسان في الانتفاع به إن يتهم من صاحبه وذلك لأنه لا ينضب بعدد ولا وزن ولا كبل فخرج عن موضوع المبيعات * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك يجوز بيعه أياماً معلومة إذا عرف قدر حلابه فالأول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك والثاني تخفف لتساع غالب الناس به أياماً معلومة غالباً بل رأينا من يساع لبن بقرته الشهر وأكثر بطريق الإباحة أو الهبة والأول خاص بالأكابر من أهل الورع والثاني خاص بالعامّة حيث طابت به نفس البائع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بالإباحة بيع المصحف من غير كراهة مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه بكراهته وصرح ابن قيم الجوزية بالخبر في الأول وتخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المبيع حقيقة إنما هو الجلد والورق وأما القرآن فليس هو حال في الورق ووجه الثاني أنه لا يعقل انفصال اللفظ عن المعاني فذكر البيع لدخول معاني القرآن في ضمن ذلك تخليلاً لا سيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة كلام الله وإن كان النطق به واقعا منافعهم وأكثر من ذلك لا يقال ولا سطر في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العنب أعاصير الخمر مع الكراهة مع قول أحمد مع قوله لا يصح فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول أن المقصود هو النبيذ أخذ به العبد وأما الوسائل فقد يحال بين العبد وبينها لذلك كان بيع العنب إن يرد أن يصره خمر غير حرام لعدم تحققه أنه يتمكن من عصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس

ببيع المرأة ص الشافعي على أنه يحرم لها فيجوز نظرها لها وهذا هو الأصح عند جمهور أصحابه وقال الشيخ أبو حامد الصحيح

هذه أصح بانان العبد لا يكون محرر ما سببته قال النووي هذا هو الصواب بل ينبغي ان لا يجوز ٥٩ فيه خلاف بل يقطع بغيره والقول بأنه

يبيع العنب لعاصر الخمر وكان سفيان الثوري يقول ببيع الحلال لمن شئت وجهه الثاني سد الباب لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو باقصد كقولنا نظر انسان الى ثوب موضوع في طاق على ظن انه امرأة اجنبية فانه يحرم عليه ذلك فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يحرم اجرة ضرب الفعل مع قول مالك يجوز اخذ العوض على ضرب الفعل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز ان يتفرق بين الاخيرين في البيع مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد وجهه حصول التأذي لكل منهما فهو يشبه التفرق بين الام ولدها قبل البلوغ فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع عبدا بشرط العتق صح البيع مع قول أبي حنيفة في المشهور انه لا يصح وجه الاول ان الشارع ناظر الى حصول العتق وجه الثاني الاخذ بالاحتياط العموم فيه صلى الله عليه وسلم لم عن بيع بشرط فلم يستثن العتق فيما طهر به فانه هذا القول من الحديث والانسان متبوع ما هو مشر وع فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يحرم التفرق في البيع بين الام والولد قبل البلوغ مع قول أبي حنيفة بفسخ البيع مع تحريم التفرق قبل البلوغ فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

(باب تفرق الصفقة وما يفسد البيع) *

اتفقوا على انه لو باع عبدا بشرط الولاء لم يصح وعن الاصطخري من اصحاب الشافعي انه يصح البيع ويطل الشرط نظير ما قاله الحسن وابن ابي ليلى والخنعي انه لو باع دارا بشرط ان يسكنها البائع من انه يجوز البيع و يفسد الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم (باب الربا) *

اجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب والمخ اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون كلهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا والورق بالورق منفردا تارة هو مضر وهو احولها الامثلة لا يتحلل وزنا بوزن يد بيد ويحرم نسبة و اتفقوا على انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ اذا كان بغير الامثلة لا يتحلل ويد بيد ويجوز بيع التمر بالمخ والمخ بالتمر بمقتضى ما لا يد يد هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا في الذهب والفضة كونها من الاثمان او من جنس الاثمان مع قول أبي حنيفة ان علة الر با فيه ما كونها ماموز وفي جنس فيجرم الر با في سائر الموزونات وأما العلة في تحريم الربا في البر والشعير والتمر والزبيب في قول الجدي للشافعي فهي كونها معطومة فيجرى الر با في الماء العذب والادهان على الاصح وقال في القديم انها معطومة أو مكية أو وزونة وقال أهل الظاهر الر با غير معال وهو مخصص بالمنصوص عليه فقط وقال أبو حنيفة العلة فيها كونها مكية في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت من جنس وعن أحمد وابن ابي داود انها كقول الشافعي والثانية كقول أبي حنيفة وقال ربيعة كل ما تجب فيه الزكاة فهو بوي فلا يجوز بيعه بغيره من وقال جماعة من الصحابة ان الر با خاص بالنسبة فلا يحرم التفاضل انتهى وتوجه هذه الاقوال ظاهرة عند اربابهم افعلم ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع بعض الدراهم المغشوشة ببعض ويجوز ان يشترطوا مع قول أبي حنيفة انه ان كان الغش قليلا جاز فالاول مشدد خاص بأهل الورع من قاعدة قد عجزوا ودرهمه والثاني مخفف خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا ربا في الحديد والرصاص وما أشبههما لان العلة في الذهب والفضة الثمنية كحرمه مع قول أبي حنيفة وأحمد في أطهر الروايتين ان الربا يمتد الى النحاس والرصاص وما أشبههما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول تخصيص الشارع الذهب والفضة بالذ كرفي الربا

حذني في حكمه بصحة نقد وليس للشافعي نقضه الا عند أبي سعيد الاصطخري فان وطنه اقبل الحكيم فلا حذ عليه الا عند أبي بكر الصيرفي ان اعتقد بنفسه ما وترفعا الى حاكم

حذني في حكمه بصحة نقد وليس للشافعي نقضه الا عند أبي سعيد الاصطخري فان وطنه اقبل الحكيم فلا حذ عليه الا عند أبي بكر الصيرفي ان اعتقد

شعره وان طلقها قبل الحكم لم يبع ٦٠ الاعتراف في الصحيح المروزي احتياطا فان كانت المرأة في موضع لبس فيه حائما ولم يول في وجهه

دون غيرهما ووجه الثاني الحاق الحديد والنحاس بهما في الجنسية والصفة تورعا في شرط فيهما الحلول والمائة والتباض قبل التفرق اذا باع جنسا بجنس * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان يؤكل اللحم من جنسه مع قول أبي حنيفة ان ذلك جائز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر لعللة اللعمية ووجه الثاني عدم النظر اليها فلا يكون عنده الحيوان من جنس اللحم الا اذا بيع والم يذبح فهو جنس آخر * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز بيع دقيق الحنطة بثله مع قول أحمد يجوز ومع قول أبي حنيفة انه يجوز بيع أحداهما بالآخر اذا استويا في النعومة والخشونة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول في ذلك كلوجهين في المسئلة قبلها في المثالية وعدوها والله تعالى أعلم بالصواب

(باب بيع الاصول والثمار) *

اتفقوا على انه يدخل في بيع الدار الارض وكل بناء حتى حماها الا المنقول كالدلو والبكرة والسرى ويدخل الابواب المنصوبة وحقها والاجانات والرف والسلم المسمرات وكذلك اتفقوا على انه اذا باع غلاما أو جارية وعلمها ثياب لم تدخل في البيع وكذلك اتفقوا على انه لا يدخل في بيع الدابة الحبل والمقود واللجام وكذلك اتفقوا على انه اذا قال بعثك غرة هذا البستان الاربعها صحت وعن الاوزاعي انه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع نخلا وعليها طلع مؤبر دخل في البيع أو غير مؤبر لم يدخل مع قول أبي حنيفة انه يكون للبائع بكل حال ومع قول ابن أبي ليلى ان الثمرة لا تشتري بكل حال فالاول مفصل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الشق الاول من قول الائمة الثلاثة ان الطالع قد صار ظاهر امره فاذا دخل في البيع كقيمة الخلة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة ان البيع وقع على جلة الخلة فشمل طاعها سواء ظهر أم لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابن أبي ليلى والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع مع قول مالك انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العقد اشتمل على معلوم ومجهول فلا يخبره الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساحة العبد لا بحسنه بالخبر من الثمن المقابل لا الذي يخبره الله من الثمرة وظاهر ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع شجرة واستثنى غصنا منها لم يصح مع قول مالك انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عسر تخليص ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص من مجاوزة الأغصان وهو خاص بالا كبر من أهل الورع ووجه الثاني المساحة بثل ذلك عادة فصحت استثناء الغصن والله تعالى أعلم

(باب بيع المصراة والرد بالعيب) *

اتفق الائمة على ان التصرية في الابل والبقر والعنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا على ان البائع اذا قال للمشتري أمسك المبيع وخذ ارض العيب لم يجبر المشتري على ذلك وان قاله المشتري لم يجبر البائع وكذلك اتفقوا على ان المشتري اذا اتى البائع فسلم عليه قبل الرد لم يقطع حقه من الرد خلافا لمحمد بن الحسن واتفقوا على انه اذا اشترى عبدا على انه كافر فخرج انه مسلم ثبت له الخيار واتفقوا على انه اذا ملك عبدا مالا وباعه وقلنا انه أي العبد لم يدخل ماله في البيع الآن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذلك اعتقه وحكي ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفق الائمة الاربعة * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ثبت الخيار في بيع المصراة مع قول أبي حنيفة بعدم ثبوته فيه فالاول مخفف على المشتري مشدد على البائع والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وقوع التدليس من البائع فخفف عن المشتري ودونه ووجه الثاني

أحدهما تزوج نفسها والثاني انهم ائزدا منى الى رجل من المسلمين يزوجه قال المسنف ظاهري وهذا لا يبيح عدا على أصلنا وكان الشيخ أبو اسحق يفتي في مثل هذا أن يحكم فقيها من أهل الاجتهاد في ذلك بناء على ان التحكيم في النكاح جائز * (فصل) * وتصح الوصية بالنكاح عند مالك ويكون الوصي أولى من الولي بذلك وقال أبو حنيفة بان القاضي يزوج وقال الشافعي لا ولاية لوصي مع ولي لان عارها يلحقه قال القاضي عبد الوهاب المسمى هذا الاطلاق في التعليل فاسد فان الحاكم اذا زوج المرأة لا يلحقه ما قاله * (فصل) * وتجوز الوكالة في النكاح وقال أبو ثور لا تدخل الوكالة فيه والجسد أولى من الاخ وقال مالك الاخ أولى والاخ من الاب والام أولى من الاخ للاب عند أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه وقال مالك هما سواء ولا ولاية لابن على أمه بالبنوة عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ثبت له الولاية وقدمه مالك وأبو يوسف على الاب وقال أحمد الأب أولى وفي الجسد عنده روايتان وهو قول أبي حنيفة * (فصل) * ولا ولاية للفاسق عند الشافعي وأحمد

ومن أصحابه من قال ان كان الولي أباً أو جداً فلا ولاية له مع الفسق وان كان غيرهما من العصبات ثبت له الولاية مع الفسق ظاهر

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يمنع الولاية * (فصل) * وإذا غاب الولي الأقرب إلى مسافة تفسر ٦١ فيها الخلاف وجه القاضي لا الابعاد

من العصبية عند الشافعي
وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
إن كانت العصبية منقطة
انتقلت الولاية إلى الأبعد
وإن كانت غير منقطة لم
تنقل الولاية والمنقطة عند
أبي حنيفة وأحمد هي الغيبة
بمكان لا تصل إليه القافلة في
السنة للمرأة واحدة وإذا
غاب الولي عن البكر وخفي
خبره ولم يعلم مكانه فقال
مالك يزوجهها أخوها
بأذنهما وبه قال أبو حنيفة
وأصحابه خلافا للشافعي
* (فصل) * للاب والجد
عند الشافعي تزويج
البكر بغير رضا صغيرة
كانت أو كبرية وبه قال مالك
في الأب وهو أشهر الروايتين
عن أحمد في الجد وقال أبو
حنيفة تزويج البكر البالغة
العاقلة بغير رضاها لا يجوز
لأحد محال وقال مالك وأحمد
في إحدى الروايتين لا يثبت
للجد ولاية الإجماع ولا يجوز
لغير الأب تزويج الصغيرة
حتى تبلغ وتأذن وقال أبو
حنيفة يجوز لأسائر العصباء
تزويجها غير أنه لا يلزم العقد
في حقها ويثبت لها الخيار
إذا بلغت وقال أبو يوسف
يلزمها عقدهم * (فصل) *
والبكر إذا ذهبت بكارها
بوطء ولو حرام لم يجز تزويجها
إلا بأذنهما كان بالغتين
كانت صغيرة فحتى تبلغ
وتأذن فعلى هذا إذا زالت

ظاهر وهكذا القول في سائر ما شد فيه العلماء لأن قصدهم التفسير من الوقوع في الخوف على بعضهم بعضا
ومن رؤية الحظ الأول لا نفهم دون أخوانهم انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إن الرديء العيب على
الترخي مع قول مالك والشافعي أنه على الفور فالأول مخفف خاص بالأكثر الذين لا خوف عندهم على أحد
من عامهم ولا يرجحون أنفسهم على أخوتهم والثاني مشدد خاص بالأصاغر الذين يرون الخطأ الأول لا نفهم
ولا يكاد أحد منهم يرى الخطأ الأول لا خيره ويرى أي الخطأ الأول لا خيره ثم يغير الحال عليه بعد ذلك فكان
اشتراط الفورية أحوط لدينهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا وجد بالمبيع عيب بعد
قبض المبيع والثمن لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الإمام مالك إن عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام إلا في الجذام
والبرص والجنون فإن عهدة إلى سنة فيثبت له الخيار إذا مضت السنة فالأول مخفف على البائع مشدد
على المشتري وبه جاءت الأحاديث والثاني مفضل ووجه انفصال في الشق الأول من كلام مالك الجري على
فائدة الخيار في المبيع ووجهه في الشق الثاني من كلامه القياس على ما قالوه في باب خيار النكاح في العنة
فانهم ضروها هناك سنة وأضاف أن أقل مدية زول فيها الجذام والبرص والجنون إذا طرأ مدة سنة وهذا
يقتين أنه مستحكم فيثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
* (باب البيوع المنهى عنها) *

اتفق الأئمة على تحريم بيع الحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا على تحريم
احتكار الأقوات وهو أن يبتاع طعاما في الغلاء ثم يمسكه ليزداد ثمنه وكذلك اتفقوا على تحريم النجس وعلى
تحريم بيع السكاني بالكسبي وهو بيع الدين بالدين وهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من اغتر بالنجس واشترى فشرأه صحيح وإن أثم الغار مع قول مالك بطلان
الشراء فالأول مشدد في تحريم النجس فقط دون الشراء والثاني مشدد فيه ما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن التحريم لما خرج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التفسير من الوقوع في مثل ذلك سدا
لباب النجس المنهى عنه كما أشار إليه حديث أنما المبيع عن تراض اهـ إذ لو اطلع المشتري على أن المبيع
لا يسوي الثمن مع تلك الزيادة التي خدعهم بها الناحش لما اشتراه * ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع العين
مع السكرانة وذلك بأن يبيع ساعة ثمن إلى أجل ثم يشتريها من مشتريه نقدًا بأقل من ذلك مع قول أبي حنيفة
ومالك وأحمد بعدم جواز ذلك فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكابر من أهل التورع
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كلام البائع والمشتري باع واشترى مخنارًا وظاهر
الشريعة يشهد لهما بالعقد ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل السفهاء
والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بتحريم التسعير مع قول مالك أنه إذا خالف واحد من أهل
السوق بزيادة أو نقصان يقال له ما أنت تبيع بسعر السوق وأما أن تعزل عنهم فالأول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سد باب التحكم على الناس في أموالهم التي أباح الحق
تعالى لهم التصرف فيها كيف شاؤوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالأصاغر الذين غلب على قلوبهم حب
الدنيا وهم أكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والجور على الناس الوارد في الشريعة
في نحو حديث لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب ل أخيه ما يحب لنفسه وهو خاص بالأكثر الذين لم يغلب عليهم
حب الدنيا وظاهرهم الله من محبتها المذمومة بالكيفية والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن بيع المكره
لا يصح مع قول أبي حنيفة أنه إن كان المكره له هو السلطان لم يصح البيع أو غير السلطان صح البيع ثم إن سعر
السلطان على الناس فباع رجل مائة وهو لا يريد بيعه فهو مكره فالأول مشدد والثاني مفضل فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الإكراه في الأحاديث لم يفرق بين إكراه السلطان وغيره ووجه
الثاني ضعف جانب غير السلطان عن فعل ما يصح به الإكراه وسهولة زده عن إكراهه بالشرع والسياسة بخلاف

البكارة قبل لوغها لم تزوج عند الشافعي حتى تبلغ سواء كان المزوج أبًا أو غيره وقال أحمد إذا بلغت تسع سنين صح إكراهها في النكاح وغيرها

(فصل) الرجل اذا كان هو الولي للمرأة ٦٣ اما ينسب أو ولاء أو حكم كان له أن يزوجه نفسه منها عند أبي حنيفة ومالك على الإطلاق وقال

أحمد بولك غيره ثلاثا يكون موجباً بلا وقال الشافعي لا يجوز له القبول بنفسه ولا بولك غيره بل يزوجه ما حكم غيره ولو خالفته وقال بعض أصحابه بالجواز وبه عمل أبو يعبي البلخي قاضي دمشق فإنه تزوج امرأته في أمرها من نفسه وكذلك من اعتق أمته ثم أذنت له في نكاحها من نفسه جاز له عند أبي حنيفة ومالك أن يني نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له أن يولك من خطبائها في تزويجهما من نفسه عند مالك وأبي حنيفة

وصاحبيه *(فصل)* وإذا اتفق الأولياء والمرأة على نكاح غير الكف، صح العقد عند الثلاثة وقال أحمد لا يصح وإذا زوجها أحد الأولياء بوضاها من غير كف لم يصح عند الشافعي وقال مالك اتفاق الأولياء واختلافهم سواء وإذا أذنت في تزويجها بمسلم فليس لواحد من الأولياء اعتراض في ذلك وقال أبو حنيفة يلزم النكاح *(فصل)* والكفاءة عند الشافعي في خمسة الدين والنسب والصنعة والحريية والخلو من العيوب بشرط بعض أصحابه المسار وقول أبي حنيفة تنقذ قول الشافعي لكنه لم يعتبر الخلو من العيوب ولم يعتبر محمد بن الحسن الديانة في الكفاءة إلا أن

الساكنات الاقام فان القاضي وغيره يجوزون عن ردها إذا كره أحد من رعيته لاسيما ان نظرنا لكونه أتم نظرا من رعيته وأكثر شفقة في مآرائ المصلحة في اكراه شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك يجوز بيع الكلب مع الكراهة فان بيع كلب لم يفسخ البيع ان أمكن الانتفاع به عندهما وقال الشافعي وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان قتل أو أتلأ فلاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النهي عن ثمنه لا يلزم منه عدم صحته بوجه نظير ما ورد في كسب الحرام فان الحرام جائز وكسبه مكره ووجه الثاني ان النهي عن أكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحته بوجه لندور الحاجة اليه لكثرته الكلاب في كل زمان ومكان مع قول جهو والائمة بنجاسته وخبثها وأمر الشارع بالغسل من فضلاته سبع مرات احداهن بالتراب الطهور ويصح غسل القولين على حالين فمن احتاج الى كلب لمساكية أو حراسة دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب بيع المراجعة)

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورته المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزوه يعقوب بن راهويه وكذلك تفتوا على انه اذا اشترى ثمن مؤجل لم يجوز بمطابق بل يجب البيان وقال الاوزاعي يلزم العقد اذا أطلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الاثمة الاربعون ثبت للمشتري الخيار اذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائع أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب

(باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع)

اتفق الاثمة الاربعون رضي الله تعالى عنهم على انه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا يبينه تحالفا هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام الشافعي انه يبدأ بيمين البائع مع قول أبي حنيفة انه يبدأ بيمين المشتري فالاول مشدد على البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين ان أحدهما قد لحظ الاوفر لنفسه دون أخيه فلهذا غلبت الاثمة عليه بالبداءة باليمين فانهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد في إحدى روايتهم ان المبيع اذا كان هالكا واختلفا في قدر ثمنه تحالفا وفسخ البيع ورجع بقيمة المبيع ان كان متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول أبي حنيفة انه لا تحالفا على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وأبو نورا القول قول المشتري بكل حال وقال الشعبي وابن سيرين ان القول قول البائع فالاول مشدد وقول أبي حنيفة مخفف لعدم وجود العين التي تحالفا لاجها ووجه قول أبي نورا وزفر ان المشتري معه الظاهر ووجه قول الشعبي وابن سيرين ان البائع هو المالك الاصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أحد القولين انه اذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله ان البائع يجبر على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن مع قول أبي حنيفة ومالك ان المشتري يجبر أولا فلاول مشدد على البائع لكون أصل المبيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرعا عن البائع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المبيع اذا تلف سمي بقبضه قبل القبض انفسخ المبيع مع قول مالك وأحمد ان المبيع اذا لم يكن مكبلا ولا موزونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري فالاول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم الممن * ووجه الثاني ان البائع أذن له في قبضه فكأنه من حين باع باللفظ أو بالمعاطاة صار في يد المشتري وحيازته ولو لم يقبضه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان المبيع اذا تلفه البائع انفسخ البيع كالتلف بالآفة مع قول أحمد ان المبيع لا ينفسخ بل على البائع قيمته ان كان متقوما ومثله ان كان مثليا فلاول مشدد في الفسخ والثاني مشدد في الغرم فرجع الامر

يكون بحيث يسكر ويخرج فيفسخ منه الصبيان وعن مالك انه قال الكفاءة في الدين لا غير وقال ابن أبي ليلى الكفاءة في الدين الى

والنسب والمال وهى رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف والكسب وهى رواية عن أبي ٣٣ حنيفة وعن أحمد رواية كذهب الشافعى

وأخرى أنه يعتبر الدين والصنعة ولاصحاب الشافعى فى السن وجهان كالشيخ مع الشابة وأصحبهما أنه لا يعتبر * (فصل) * وهل فقد الكفاءة يؤثر فى بطلان النكاح أم لا قال أبو حنيفة بوجوب الاولياء حتى الاعتراض وقال مالك يطل النكاح ولا شافعى قولان أصحهما البطلان الا اذا حصل مع رض الزوج والاولياء وعن أحمد وإيمان أطهرهما البطلان واذا طلبت المرأة التزويج من كسب بدون مهر مثل الزم الولى اجابته عند الشافعى ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك ونكاح من ليس بكفه فى النسب غير محرم بالاتفاق * (فصل) * واذا زوج الاب أو الجدة الصغيرة بدون مهر مثلها بالغه مهر المثل وكذا لو زوج ابنة الصغير باكثر من مهر المثل رد الى مهر المثل عند الشافعى وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يلزم ما سماه واذا كان الاقرب من أهل الولاية فزوجها الا بعد لم يصح عند الثلاثة وقال مالك يصح الا فى الاب فى حق البكر والوصى فانه لا يجوز للابعد التزويج * (فصل) * واذا زوج المرأة فوليا باذنها من رجائين وعلم السابق فالثانى باطل عند الشافعى وأبي

الى مرتبتى الميزان ووجه الاول أن المتألف هو الله تعالى حقيقة فكأنه تلف بأقصة سماوية فلا غرم عليه من قيمة أو مثل وأحمد نظر الى أن البائع برز منه الفعل فعليه القيمة أو المثل وان كان فعل البائع من جملة أفعال الله تعالى فانه تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بلا واسطة فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعى فى أصح قوليه ان المبيع اذا كان غرة فتلفت بعد التخلية انهم من ضمان المشتري مع قول مالك ان كان التألف أقل من الثالث فهو من ضمان المشتري أو الثالث فما زاد فهو من ضمان البائع ومع قول أحمد انهم ان تلفت بأقصة سماوية كانت من ضمان البائع أو ينهب أو سرقة فمن ضمان المشتري فالاول مشدد بالضمان على المشتري لانه المقصر فى القبض بعد التخلية والثانى مغل وكذا الثالث فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الشق الاول من كلام مالك أن النقص اذا كان أقل من الثالث يحتمله المشتري عادة بخلاف الثالث فأكثر فانه لا يحتمل ووجه الشق الاول من كلام أحمد أن التألف بالامر السماوى بعد التخلية ليس كالتلف به بعد القبض فكأن من ضمان البائع ووجه الشق الثانى فى كلامه ان التألف بعد التخلية كالتألف بعد القبض فكأن من ضمان المشتري فان المبيع قد صح قبل التألف وانما القبض من تمام البيع وكما لا غير فتأمل * (باب السلم والقرض) *

اتفق الاثمة على أن السلم يصح ستة شروط أن يكون فى جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم اذا كان له مؤنة لكن أبو حنيفة يسمى هذا التاسع شرطا وباقى الاثمة يسمونه لازما وكذلك اتفقوا على جواز السلم فى المكيلات والموزونات والمذروعات التى تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على حوازه فى المعدودات التى لا تتفاوت آحادها كالجوز والموز والبعض الا فى رواية عن أحمد وكذلك اتفقوا على أن القرض مندوب اليه وعلى ان من كان له دين على انسان الى أجل فلا يحل له أن يضع عنه بعض الدين قبل الاجل ليحل له الباقي وعلى أنه لا يجوز له أيضا أن يجعل له قبل الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى أجل آخر وعلى أنه لا يحل له أن يأخذ قبل الاجل بعضه عينا أو بعضه عرضا وعلى أنه لا بأس اذا حل الاجل أن يأخذ منه البعض ويسقط البعض أو يؤخره الى أجل آخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلف فيه الاثمة فمن ذلك قول أبي حنيفة لا يجوز السلم فيما يتفاوت كالرمان والبطيخ ولا وزن ولا عدد مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا ومع قول الشافعى يجوز وزن ومع قول أحمد فى أشهر وايشبه انه يجوز مطلقا عددا قال أحمد وماله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وماله الوزن لا يجوز السلم فيه كسب الاول مشدد مائل الى الورع والثانى مخفف مائل الى الترخيص واكمل منه ما راجع الى الثالث مفصل فيه نوع تخفيف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الشافعى انه يجوز السلم حالا ومؤجلا مع قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز السلم حالا بل لابد فيه من أجل ولومدة بيرة فالاول مخفف بترك الاجل والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاول أن السلم فى أصله بيع والبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذلك السلم ووجه الثانى انه يبيع عبز فى الزمة الغالب فيه التأجيل فانصرف الحكم اليه * ومن ذلك قول مالك والشافعى وأحمد وجهور الصحابة والتابعين انه يجوز السلم والقرض فى الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدا الجارية التى يحل وطؤها لانه تعرض مع قول أبي حنيفة انه لا يصح السلم فى الحيوان ولا اقتراضه ومع قول المزنى وابن جرير الطبري يجوز قرض الاماء اللواتي يجوز لانه تعرض وطؤها فالاول مخفف على الناس وقول أبي حنيفة مشدد وقول المزنى وابن جرير مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث فيه ووجه الثانى سرعة موت الحيوان أو ابقائه أو اضلاله وتعرض وجوده له ابرده اليه فان المثلية فى مثل ذلك عزيزة والاجود المأمور به شرعا لا تسمع غاب النفوس به ووجه الثالث استبعاد وقوع المقرض فى وطء الجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك بالقبض فهو محمول على حال الاكابر من أهل الدين كما كان مقابله محمول على حال رعاى الناس فافهم * ومن ذلك قول مالك لا يجوز السلم الى الحصاد والنبيروز

حنيفة وأحمد وقال مالك ان دخلهم الثانى مع الجهل بحال الاول بطل الاول وصح الثانى وان لم يعلم السابق بطل الاول قال رجل فلانة زوجتي

وصدقته ثبت النكاح بانفاقهم عند ٦٤ الثلاثة وقال مالك لا يثبت النكاح حتى يرى دونه ولو نحر جامن هذه الا ان يكون في سفر

*(فصل -) * ولا يصح النكاح الا بشهادة عند الثلاثة وقال مالك يصح من غير شهادة الا انه اعتبر الاشاعة وترك التراضي بالكتمان حتى لو عقد في السر واشترط كتمان النكاح فصح عند مالك وعند أبي حنيفة والشافعي وأحمد لا يصح كتمانهم مع حضور شاهدين ولا يثبت النكاح عند الشافعي وأحمد الا بشاهدين عدلين ذكر بن وقال أبو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين واذا تزوج مسلم ذمية لم ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ينعقد بذميين والخطبة في النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء الا داود فانه قال بالشرط الخطبة عند العقدمستدل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم *(فصل) * ولا يصح النكاح عند الشافعي وأحمد الا بافظ التزويج والانسكاح وقال أبو حنيفة ينعقد بكل اللفظ يقتضي التملك على التأيد في حال الحياة حتى روى عنه في لفظ الاجازة روايتان وقال مالك ينعقد بذلك مع ذكر المهر واذا قال زوجت بنتي من فلان فبلغه فقال قبلت النكاح لم يصح عند عامة الفقهاء وقال أبو يوسف يصح ويكون قوله زوجت فلانا جميع العقد ولو قال زوجتك بنتي فقال فلا شافعي قولان أحدهما انه لا يصح حتى يقول قبلت نكاحها أو تزويجها

والمهر جأن وعبد النصارى والجند ادع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أن يهر و رايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص بالاصغر وأولى الحسبات والضرورات ولرخص الثاني مشدد خاص بأهل الاحتياط والورع و روية الخط الاوفر لمن عاملهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الى تعيين أجل على العقد يدلهم مع اخوانهم المسلمين على الراحة لهم بخلاف الاصغر الذين يرون الحفا الاوفر لانفسهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ما علم ذلك * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز السلم في العدم مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الناس اليه وطول أمالهم وان أحدهم يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلاً والثاني مشدد خاص بالا كبر الذين يزهدون في كل العدم ويقصر أمالهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بأنه لا يجوز السلم في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ماله النار فالاول مشدد خاص بالا كبر من أهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصغر الذين تيسر حاجتهم الى مثل ذلك للضيوف ونحوهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز السلم الا فيما كان موجوداً عند عقد السلم وغلب على الظن وجوده عند المحل مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز الا اذا كان موجوداً من حين العقد الى المحل فالاول منه تخفيف خاص بالاصغر الذين تيسر حاجتهم الى مثل ذلك وبشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالا كبر الذين يحتاطون لانفسهم فر بما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت المحل فصار المسلم اليه في مشقة من جهة الوفاء بما أسلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون انفسهم على مر الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يمنع الاشرار والتولية في السلم بخلاف البيوع مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلم يلائمهم اليه أمر الآخر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين لا يلتفتون الى مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان القرض اذا أجل يلزم مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يلزم التأجيل بل له المطالبة به متى شاء فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعود والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز فرض الخبز مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالا كبر من أهل الورع الذين يحتاطون أن يكون ذلك من جهة الرابا لباء الموحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز فرض الخبز عدداً ويجوز وزناؤه واحدى الروايتين عن أحمد مع قول مالك انه يجوز بيع الخبز بالخبز نحر يا فالاول فيه تشديد خاص بالا كبر والثاني فيه تخفيف خاص بالعامه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز قبول القرض هدية مما اقترض منه شيئاً أو كل طعامه وغیره ذلك من سائر الانتفاعات بمال المقرض اذا حرت عادة بذلك قبل القرض بل ولولم تجر في قول الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك بغيره من ذلك وان لم يشترطه وحل الشافعي حديث كل قرض حزن فاعفاه وور باعلى ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعبرة الروضة واذا أهدى المقرض للمقرض هدية جاز قبولها بالكرامة ويستحب للمقرض أن يرد أجود مما اقترضه للمقرض للمقرض في ذلك ولا يكره للمقرض أخذه انتهى فالاول مخفف خاص بأهل الحسبة من العوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع نظير ما قالوه في هدية القاضي بحكم التفصيل في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا كان لشخص دين على آخر من جهة بيع أو قرض مؤجل مدة فليس له أن يرجع في التأجيل بل يلزمه أن يصبر الى تلك المدة التي أجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلاً فراقب في الاجل وبذلك قال أبو حنيفة والافى الجنابة والقرض مع قول

والثاني انه يصح وهو قول أبي حنيفة وأحمد ولا يجوز للمسلم أن يزوجه كتابية بولاية كتابي ٦٥ عذر أحمد وأجازوه الثلاثة (فصل) * وما لك

السيد اجاب عنه السيد الكبير
على النكاح عند أبي حنيفة
وما لك وعلى القديم من قول
الشافعي ولا مالك ذلك عند
أحمد وعلى الجريد من قول
الشافعي وبجواب السيد على
بيع العبد أو انكاحه اذا
طلب منه الانكاح فامتنع
عند أحمد وقال أبو حنيفة
وما لك لا يجبر ولا للشافعي
قولان كما ذهب ابن أصحابهما
لا يجبر ولا يلزم الإن اعفاف
أبيه وهو انكاحه اذا طالب
النكاح عند أبي حنيفة
وما لك وأظهر الروايتين عن
أحمد انه يلزمه وهو نص
للاشافعي قال محقق أصحابه
بشرط حرية الأب وكذلك
عنده يلزم اعفاف الاجداد
من جهة الأب وكذلك من جهة
الأم * (فصل) * ويجوز
لولي أن يزوجه أم ولد غير
رضاه عند أبي حنيفة وأحمد
والشافعي في ذلك أقوال
أصحها كذهب أبي حنيفة
ولا أحمد روايتان ولو قال
اعتقت أمي وجعلت عتقه
صدقتها بحضرة شاهدين
فعين أبي حنيفة ومالك
والشافعي النكاح غير معتد
وعن أحمد روايتان أحدهما
بمذهب الجماعة والثانية
الاعتقاد بوثوب العتق
صدقا أو بالعق فصيح
بالاجماع ولو قالت الامة
لسيدها عتقتي - على أن
أنزوجه لك ويكون عتق

الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الاجل ان في اذ الحلال لا يؤجل فالاول مشدد خاص بالاكثر
من أحد الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بعوام الناس الذين يرجعون في أقوالهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

* (كتاب الرهن) *

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر وقال داود ومحمد بن الحسن بالسفر ووجه قول داود أن
المسافر كافة وقد يحتاج صاحب الدين الى وثيقة بخلاف الحاضر فإن القلب معه من جهته غالباً هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام مالك أن عقد الرهن يلزم باقبول الرهن لا لم
يقبض ولكن بجبر الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه لا يلزم الرهن الاقبضه فالاول
مشدد على المرتهن مخفف على الراهن والثاني عكسه فيجعل الاول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما
يقولونه كالاولياء والعلماء ويجعل الثاني على من كان باضد من ذلك بمن يريد الحفظ الاوفر لنفسه دون أخيه
ولا يحتاج لاخره فرجع الامر الى مرتبة الميزان فتأمل * ومن ذلك قول الامام مالك لثلاثة انه يصح رهن
المشاع مع قول أبي حنيفة انه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يقسم كالعقار أو لا كما عده وجائز ووجه
الاول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه جاز رهنه ووجه الثاني عسر التصرف فيه على المرتهن غالباً فلهذا
من يرغب في شراء المشاع اذا احتج الى البيع فرجع الامر الى مرتبة الميزان في الاعتناء برأي الاحتياط
للا رهن ومنهم من رأى الاحتياط للمرتهن * ومن ذلك قول الشافعي أن استدامة الرهن في يد المرتهن ليست
بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك انه بشرط في خروج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن الآن
أباحنيفة يقول أن الرهن اذا عاود ببيعة أو عارية لم يطل فالاول مخفف على الراهن مشدد على المرتهن والثاني
عكسه بالشروط المذكورة في قول أبي حنيفة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكن الاول خاص بالعوام
الذين لا يجتاطون لدينهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالاكابر الذين يجتاطون لدينهم فان المرتهن
ما أخذ الرهن الاوسيلة الى التحصيل فلهذا خرج من يده فبطل رهنه شيئاً فكأن المرتهن بشرط في رضاه
بالرهن سلامة العتقة وذلك ليجده فيبيعه عند الحاجة * ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في رجع
الاقوال انه اذا رهن عبداً ثم أعتقه فان كان موسراً نفذ العتق ولزمه قيمته يوم عتقه ويكون هذا وان كان
معسراً لم ينفذ في قول آخر لا مالك انه ان طرأ له مال أوفى المرتهن ما عليه نفذ العتق وما وافقه من قول مالك
لاخر والا فلا وقال أبو حنيفة وأحمد ينفذ العتق على كل حال لكن قال أبو حنيفة ان العبد المرهون يبيع في
قبضته للمرتهن حال عسر اسريره فالاول والثاني فيهما تخفيف على المعق بمخافتهما من التفصيل والثالث مشدد
عليه وعلى العبد وهو قول أبي حنيفة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول موافقة القواعد
الشريعة في التقرب الى الله تعالى من انشراح الصدر بالعق بخلاف المعسر فان من ملازمه غالباً بسوء عوبة
التقرب بعتق عبده لاسيما عند الحاجة اليه ولا ينشرح الصدر اليه فهو الى الرد أقرب من القبول ووجه
الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعق اختياراً منه والشارع مشوف الى الشفقة والرحمة بالاقرار فبديل
قوله صلى الله عليه وسلم وهو معتصم الصلاة ومالك يكت أي حافظوا على الصلاة واستوصوا بما ملك
أيمانكم شيرامع أن التنازل بالحكم على السيد بالعق قائل بوجوب القيمة عليه ان كان موسراً وعلى العبد
ان كان مسيئراً معسراً كما مر فاعتقت حق المرتهن شيئا والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
وأحمد انه ا رهن شيئاً ثم اقترضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدينين جميعاً لم يجز مع قول مالك
بالجواز ووجه الاول أن الرهن لازم بالدين الاول والعين المرهونة وثيقة من جهة الماتعة الاولى فلا تكون
وثيقة لدين آخر ووجه الثاني أن المرتهن قد رضخ بجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل ترك الرهن
أسدلاً لاسيما ان كان الراهن والمرتهن من الصلحاء والاصدقاء فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك

شاعت تزوجته وان شاعت لم تزوجه ٦٦ ويكون لها ان اختارت تزوجه صدق مستأنف فان كرهته فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك

وقال الشافعي له عليها حنيفة نفسها وقال أحمد وتصير حرة ويلزمها حنيفة نفسها وان تراضيا بالعقد كل العتق مهر اولائى لها سواء

* (باب ما يحرم من النكاح) *
أم المرأة تحرم على التأبيد بمجرد العقد على البنت بالاتفاق وحكى عن علي وزيد ابن ثابت انهما قال لا تحرم الا بالدخول بالبنت وبه قال مجاهد وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جازله ان يتزوج بها وان مات قبل الدخول لم يحزله تزويج أمها قبل الموت كالدخول وتحريم الرتبة بالدخول بالاتفاق وان لم تكن في حجر زوج أمها وقال داود بشرط أن تكون الرتبة في كفايته وتحريم المصاهرة متعلق بالوطء في ملك فاما المبصرة فمما دون الفرج بشهوة فهل يتعلق بها التحريم قال أبو حنيفة يتعلق التحريم بذلك حتى قال ان النظر الى الفرج كالإبصرة في تحريم المصاهرة (فصل) الزانية يحل نكاحها عند الثلاثة وقال أحمد يحرم نكاحها حتى تتوب ومن زنى بامرأة لم يحرم نكاحها ولا نكاح أمها ولا بنتها عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يتعلق تحريم المصاهرة بالنزاع وزاد عليه أحمد فقال اذا لاط بغلام حرمت عليه أمه

قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة انه يصح فالاول يخفف خاص عن يغلب عليه عدم الرشد فحجر عليه أن يتصرف في اخراج ماله لمن ليس له عنده حق والثاني خاص بالا كابر الذي يتصرفون في ماله بمحسب ما يرونه أحوط لدينهم لان الدنيا لا تساوي عندهم جناح بعوضة بل لو قدر انه رهن عند أخيه شيئا قبل ترتب الحق عليه ثم أكله المرتهن مثلا أو أنفق لم تذكر منه شعرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ان الراهن اذا شرط في الرهن ان المرتهن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه لمرتته جازم قول الشافعي انه لا يجوز لمرتته ان يبيع المرتهن بنفسه بل يبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن فان أبي الزمه الحاكم بقضاء الدين أو يبيع المرتهن فالاول يخفف على المرتهن خاص بكمل المؤمنين الذين يرون الحظ الاوفر لآخيه ولا ينفقون على ما يتصرف أخوه فيه بما فيه براءة ذمة لهم بل يرون تصرفه في أموالهم كتصرفهم في أموال نفوسهم بالحظ الاوفر في الدنيا والآخرة والثاني مشدد خاص بمن كان بالصد مما ذكرنا فرج بماسب المرتهن الى عدم بيعه بالحظ الاوفر أو يبيعه بأخص ثمن فيقع بينه ما النزاع فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك رحمه الله انه اذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول المرتهن بيمينه كأن قال الراهن رهنتمه على خمسة مائة درهم وقال المرتهن بل رهنتمه على ألف وقيمة الرهن تساوي الألف أو الزيادة على خمسة مائة درهم واذا دفع الى المرتهن ما حلف عليه أخذ رهنه فالاول مشدد على الراهن يخفف على المرتهن والثاني عكسه فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن احتاط لمال الراهن ومنهم من احتاط لمال المرتهن دون عكسه بالنظر لأكابر والا صاغر اذا لا كابر يرون الحظ الاوفر لغيرهم والا صاغر بالعكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الرهن مضمون على كل حال باقل الامر من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك ان ما يظهرك لا كة كالحبوان والعقار غير مضمون على المرتهن وما يخفى هلاكه كالنقد والثوب ولا يقبل قوله فيه الا أن يصدقه الراهن ومع قول الشافعي وأحمد ان الرهن أمانة في يد المرتهن كسائر الامانات لا يضمن الا بالتعدي ومع قول شريح والحسن والشافعي ان الرهن مضمون بالحق كما حتى لو كان قيمة الرهن درهم والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كما يقول أبي حنيفة مشدد وقول مالك ومفصل وقول الشافعي وأحمد يخفف وقول القاضي شريح والحسن والشعبي أشد من الكل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من هذه الأقوال وجه لا يخفى على من له فهم * ومن ذلك قول مالك ان المرتهن اذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فان اتفقا على القيمة فلا كلام وان اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة سئل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته وعمل عليه مع قول أبي حنيفة ان القول قول المرتهن في القيمة مع يمينه ومع قول الشافعي ان القول قول الغارم مع طاعا فالاول مفصل والثاني مشدد على الموثق باليمين والثالث يخفف على الغارم فراجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

* (كتاب النفائس والحجر) *

اتفق الاثمة الاربعة على ان يينة الاعسار تسمع بعد الحبس وعلى ان الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغر والرق والجنون وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يملك اليه ماله وعلى انه اذا أنس من صاحب المال الرشد سلم اليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد ان الحجر على المفلس عند طلب الغرماء وحاطة الديون بالديون مستحق على الحاكم وان له منعه من التصرف حتى لا يضر بالغرماء وان الحاكم يبيع أموال المفلس اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمائه بالخصص مع قول أبي حنيفة انه لا يحجر على المفلس بل يحبس حتى يقضى الديون فان كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبيعه الا ان يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقتضيهما الغاضي في دينه فالاول مشدد على المفلس من حيث منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغرماء تخليص الذمة وهو خاص بالحاكم الذي هو آخر نظر من المفلس والثاني مشدد عليه بالحبس

وبنته ولو زنت امرأتها لم ينفع نكاحها بالاتفاق وحكى عن علي والحسن البصري انه ينفع ولو زنت امرأة ثم تزوجت مخفف

حل الزوج وطؤها عند الشافعي وأبي حنيفة من غير عدة لكن يكره وطء الحامل حتى تضع وقال ٦٧ مالك وأحمد يجب عليها عدة ويحرم

على الزوج وطؤها حتى
تتقي عندها وقال أبو
يوسف إذا كانت حاملا حرم
نكاحها حتى تضع وإن
كانت غير حامل لم يحرم ولم
تعتد وهل يحل نكاح المولدة
من زنا قال أبو حنيفة وأحمد
لا يحل وقال الشافعي يحل
مع الكراهة وعن مالك
روايتان كالمذهبين
(فصل) والجمع بين
الاختين في نكاح حرام
وكذا بين المرأة وعتقها أو
خالها وكذا يحرم الجمع في
الوطء بذلك الجعنين وقال داود
لا يحرم الجمع بين الاختين في
الوطء بذلك الجعنين وهو
رواية عن أحمد وقال أبو
حنيفة يصح نكاح الاخت
غير أنه لا يحل له وطء المكوكة
حتى يحرم الموطوءة على
نفسه *(فصل)* ومن
أسلم وتحتها أكثر من أربع
نسوة قال مالك والشافعي
وأحمد يختار منهن أربعاً
ومن الاختين واحدة وقال
أبو حنيفة فإن كان العقد
وقع عليهن في حالة واحدة
فهو باطل وإن كان في عقود
صح النكاح في الأربع
الأوائل وكذلك الاختان
ولو ارتد أحدهما ولو جبن فقال
أبو حنيفة ومالك لا تتجمل
الفرقة مطلقاً سواء كان
الارتداد قبل الدخول أو
بعده وقال الشافعي وأحمد
إن كان الارتداد قبل الدخول

تخفف عليه بعدم المبادأة إلى بيع ماله قبل الحبس وهو خاص بمن كان عنده ثروة ولم يتعاضد من أداء الحق
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أظهور قوليه أنه لا تنفذ تصرفات المفسر في
ماله بعد الحجر عليه ببيع ولا هبة ولا عتق مع قول أحمد في إحدى روايته أنه لا ينفذ تصرفه إلا في العتق خاصة ومع
قول أبي حنيفة أنه لا يحجر عليه في تصرفه وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه ما لم يحكم به قاض ثان وإذا لم يصح
الحجر عليه صح تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ أو لم تختمل فإن نفذ الحجر قاض ثان صح من تصرفاته ما لم
يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحمّل الفسخ كالبيع والاجارة والهبة
والصدقة ونحو ذلك فالأول مشدد على المفسر بعدم صحة تصرفه بغير الصحة براءة ذمته من الدين والثاني فيه
تخفيف بصحة العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه في ماله وأما الدين فهو المطالب به دون باقي الدين والآخر
فما لا ولا يحجر عليه مما يشغل ذمته بما ليس هو بعتق حتى يتصرف فيه فإن خلصت ذمته من جهة الغرماء
فلانها من جهة المفسر فسد ماله لا لأغراض الدين هو نائب الشرع الشريف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان مشدد وتخفف فيه كما ترى * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد لو كان عند المفسر سادة وأدركها
صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمفسر حتى فصاحبها أحق بهما من الغرماء فيه وربما أخذوا منهم مع
قول أبي حنيفة أن صاحبها كأحد الغرماء فيقبض منه فيها ولو وجدها صاحبها بعد موت المفسر ولم يكن قبض
من ثمنها شيئاً يقال الثلاثة صاحبها سواء الغرماء وقال الشافعي وحده أنه أحق بها فالأول تخفف على صاحب
الساعة مشدد على الغرماء والثاني عكسه كالاول في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الاول في المسئلة الاولى الحديث الصحيح في ذلك ووجه الثاني فيها أن الساعة صارت ملكاً للمفسر لا لفرق بينها
وبين غيره ما من سائر أمواله فصار صاحبها كسائر الناس وأهل صاحبها لم يبلغه الحديث * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن المفسر إذا أقر بدين بعد الحجر تعلق ذلك الدين بذمته ولم يشارك المقر له الغرماء الذين لا يحجر عليهم
لأنهم مع قول الشافعي أنه يشاركهم بشرطه فالأول مشدد على المقر له والثاني تخفف عليه فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الاول تقصير المقر له في الفحص هل على المناس دين غيره أم لا ووجه الثاني أن حكم الحجر
شمل الدين الذي له والذي بعده على حد سواء مع أنه ربما يكون متهما في الإقرار المذكور * ومن ذلك قول
مالك والشافعي وأحمد أنه إذا ثبتت أسرار المفسر عند الحاكم أخرجه الحاكم من الحبس ولو بغير إذن الغرماء
وحال بينهم وبينهم فلا يحوز حبه بعد ذلك ولا ملازمته بل يهل حتى يوسع قول أبي حنيفة أن الحاكم
يخرجهم من الحبس ولا يحول بينهم وبين غرمائه بعد خروجه فيلازمونه ويمتنعونه من التصرف بأخذون
فضل كسبه بالحصص فالأول تخفف على المفسر مشدد على الغرماء والثاني عكسه مع الأخذ بالاحتياط
والساعة لبراءة ذمة المفسر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن
البينة بلا عسارتسمع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة أنه لا تسمع إلا بعد الحبس فالأول تخفف
على المفسر والثاني عكسه ولو كان يحل الاول على حال أهل الدين ولو روع الخلفين من حقوق الخلفين
ويحتمل الثاني على من كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن
المفسر إذا أقام بيته بأعساره لا يحلف بعد ذلك مع قول مالك والشافعي أنه يحلف بطالب الغرماء فالأول تخفف
على المفسر محمول على ما إذا كان من أهل الدين ولو روع والثاني مشدد عليه محمول على ما إذا كان بالضد من
ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن بلوغ الغلام يكون بالاحتلام والارتد
فإن لم يوحّد غنى يتم له ثمان عشرة سنة وقبل سبع عشرة سنة وأما بلوغ الجارية في الحيض والاحتلام والحبل
والاغتني يتم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والشافعي وأحمد أن البلوغ خمس عشرة
سنة أو أربع أو خمس أو الستة فالأول مفصل فيه تخفف بعدم قول بتكافئه والثاني جازم فيه
الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه كل منهما الاستقراء من الأئمة المجتهدين * ومن

تجملت الفرقة وإن كان بعد موافقة على انضمام عدة ولو ارتد الزوجان المسلمان معا فهو بمنزلة ارتداد أحدهما وقال أبو حنيفة لا تنفع فرقة

انما يجوز للعهر نكاح الامة بشرطين - وف اعنت وعدم الطول - نكاح حرة وقال أبو حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين وانما المانع عنده من ذلك أن يكون تحت زوجه حرة أو معتدة منه ولا يحل للمسلم نكاح الامة السكتانية عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحل ولا يجوز لمن لا يحل له نكاح الكفار وطه امهم تلك اليمين باذاتفاق وعن أبي ثور انه يحل وطه جميع الاماء تلك اليمين على أي دين كن ولا يجوز للعهر أن يزني في نكاح الاماء على أمة واحدة عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يجوز له أن يتزوج من الاماء أربعاً كما يتزوج من الحرائر * (فصل) * والعهر يجوز له أن يجمع بين زوجتين فقط عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك هو كالحر في جواز جمع الأربع ويجوز للرجل عند الشافعي أن يتزوج بأمة زنيهاً ويجوز له وطؤها من غير استبراء وكذا عند أبي حنيفة يمكن لا يجوز وطؤها حتى يستبرأ بها بحضة أو بوضء الحمل ان كانت حاملاً وكره مالك التزويج بالزانية مطلقاً وقال أحمد لا يجوز أن يتزوجها بالشرطين وجو دالتوبة

ذلك قول أبي حنيفة ان نكاح العانة لا يقتضي الحكم بالبلوغ مع قول مالك وأحمد انه يقتضيه ومع الأصح من مذهب الشافعي ان نكاح العانة يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكانز دون المسلم فالاول مخفف على المسكين والثاني مشدد عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النكاح الواجب أمرها شديد فلا تجب على المكاف الا بعد بلوغه يقيناً لان نكاح العانة يحتمل أن يكون من شدة حرارة البدن ويقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للمكاف ليعوز بثواب النكاح ليعوز عليه اذا اعتقد وجوبه عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر ووجه الثالث ظاهره تقييد الاخذ الجزئية وحصول الصغار والذلل للكافر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ان الرشد في الغلام اصلاح ماله ولم يراعوا نسباً ولا عدالة مع قول الشافعي ان الرشد صلاح الدين والمال ولا فرق بين الجارية وبو الغلام في ذلك وقال مالك لا ينفك الحجر عنها اولاً ولا ثانياً حتى تنزع ويحل بها الزوج وتكون حافظة لمالها كما كانت قبل التزويج وقال أحمد في المختار من روايته انه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية كقول مالك وزاد حتى يحول عليها حول عنده أو تاد ولد فالاول مخفف بعدم اشتراط صلاح الدين ووجهه ان الباب معقود في الرشد في الاموال دون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك فاذا أصلح ماله جاز تسليمه اليه بشرط لو كان غير مصلح لغير ذلك من أمور دينه وهذا ظاهر قول عبد الله بن عباس انه تقبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسد من جهة أخرى والقول الذي في مشدد ووجهه أن من تساهل بترك الصلاة أو شرب الخمر فلا يبعد منه أن يضيع ماله في غير طاعة الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الجارية فمنهم من احتاط وبالع في صفات الرشد ومنهم من خفف في ذلك ويصح حل ذلك على طائفتين الجوارى من يظهر رشدها بغير دليل أو ممنه من لا يظهر رشدها الا بعد التزويج ومعرفته تدبيرها في مال الزوج في غيبته وحضوره ولو لم تلد ومنه من لا يظهر رشدها الا بعد الولادة لانها آخر مراتب الامتحان لها في الرشد * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصبي اذا بلغ وآنس منه الرشد يدفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله بل يستمر بحجور ابيه معه قول أبي حنيفة رحمه الله انه اذا انتهى سنه الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المال بكل حال فالاول مشدد في دوام الحجر عليه حتى يحصل الرشد ولو بعد خمس سنين وأكثر والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ظاهر القرآن في قوله تعالى فان أنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم فلم يأذن في الدفع الا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان ووجه الثاني ان العقل يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلهذا جعله في كلام الامام على رضى الله عنه ينتهي بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وينتهي طوله بانتهاء اثنتين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء ثمان وعشرين سنة وما بعده تجارب الى أن يموت انتهى وهو قريب من كلام أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه * (كتاب الصلح) *

اتفق الائمة على ان كل من علم عليه حقاً فصالح على بعضه لم يحل لانه هضم للحق وعلى ان لملك أن يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان المسلم أن يعلى ببناءه على بناء جاره لكن لا يحل له أن يطلع على عورات جيرانه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا لم يعلم ان عليه حقاً وادعى عليه تصح المصالحة مع قول الشافعي انه لا تصح فالاول مشدد بمبالغ في الاحتياط في براءة ذمته وهو خاص بأهل السماح من كل المؤمنين والثاني مخفف ووجهه أن من يمكن أحداً من أحد ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للمدعى على كماله مال الناس بغير حق وربما يخرج عن الرشد بذلك اللهم الا أن يصلحه ويرى ذمته فلا منع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بان الصلح على المجهول جائز مع قول الشافعي بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول انه من جملة استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني ان الذمة لا تبرأ بالبدل المعلوم بذمة المبرأ منهم معقول (٢) لا تبرأ

بينهم في ذلك وصفته ان يتزوج امرأة الى مدة قول تزوجك الى شهر او سنة ونحو ذلك ٦٩ وهو باطل منسوخ باجماع العلماء قديما

ولكل منهما وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه ما اذا تدا عا سقما من بيت وغرفة فوقه ان السقف
اصاحب السفلى مع قول الشافعي وأحمد انه بينهما صفا فلأول مشدد على أحدهما والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول ان ظاهره قول من بنى بيتا لا يجعل له سقفا ووجه الثاني العدل
بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يرضى في العين الواحدة اذا دعاها شخصان ولا يرجح لأحدهما على الآخر
فكان يقسمها بينهما * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو انتم سدم العلو والسفل وأراد صاحب العلو أن يبنيه
لم يجبر صاحب السفلى على البناء والتعريف ليعني صاحب العلو علوه بل ان اختار صاحب العلو أن يبنى السفلى
من ماله ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما ينشئ عليه مع قول أصحاب الشافعي انه
لا يجبر صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع اذا بنى صاحب العلو غير أنه بناء على أصله في قوله الجديديان
الشريكين لا يجبر على العماراة والقديم المختار عند جماعة من متأخري أصحابه أنه يجبر الشريك على ذلك دفعاً
للضرر وصيانة للمالك عن التعطيل فلأول مخفف على صاحب السفلى ونقل أيضاً عن الشافعي والثاني
مشدد عليه بالأجبار دفع الضرر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
والشافعي انه ان يتصرف في ملكه بما يضر الجار مع قول مالك وأحمد يمنع ذلك فالأول مخفف على المتصرف
مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول قوة المالك وضعف حق الجار
ومثله بان يبنى حماماً أو مرحاضاً أو يحفر بئرًا أو يجر قناة أو يقيم فيها شباكاً
يشرف على جاره * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه اذا كان سطحه أعلى من سطح غيره يلزمه بناء ستره تمنعه عن
الانصراف على جاره مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك فالأول مشدد على صاحب السطح خاص بأهل
الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس ويصح التوجيه بالعكس فيكون جعل اسائرته خاف
وقوع بصره على عورة الجار وتركه على من لم يخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك انه اذا كان بين جارين دولا ب أو نهر مثلاً فامتنع ان يجبر مع قول غيرهما انه لا يجبر على نحر يرنقل في ذلك
بالبناء فامتنع أو بتشييد الدولا ب والنهر مثلاً فامتنع ان يجبر مع قول غيرهما انه لا يجبر على نحر يرنقل في ذلك
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول انه معروف واجب ووجه الثاني
انه أمر مستحب فان شاء فعله وان شاء تركه ويؤيد لأول حديث لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى أعلم
(* كتاب الحوالة *)

اتفق الأئمة على انه اذا كان لاندان حق على آخر فأحاله على من له عليه حق لم يجبر على المحال قبول الحوالة وقال
داود يلزمه القبول وليس للعمال عليه ان يمتنع من قبول الحوالة عليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
* وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يعتبر رضا المحال عليه وفروا به عن أبي حنيفة انه
اذا كان المحال عليه لم يلزمه قبولها وقال الاصطعري من أئمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقاً
عدوا كان المحال عليه أم لا ويحكى ذلك عن داود فالأول مشدد على المحال عليه والثاني مغفل والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول ما فيه من المساواة الى براءة الذمة طوعاً وكرهاً ووجهه رواية
أبي حنيفة توفع الضرر بتسليم العدو عليه باطالة بالشدقة وعدم الرجوع ووجه قول داود والاصطعري ان
صاحب الدين انما أحال المديون على غيره على سبيل القرض فان شاء قبل وان شاء لم يقبل * ومن ذلك قول
العلماء أجمع ان صاحب الحق اذا قبل الحوالة على ملى ان المحيل يبرأ على كل حال مع قول زفرانه لا يبرأ
فالأول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح أن يكون الاول محمولاً
على حال أهل الدين والخوف من الله عز وجل فيسارعون الى وزن الحق لمن أحبل عليهم والثاني محمول على
حال العوام الذين لا يبادرون الى فداء ما عليهم من الحقوق ولاية بن براءة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد الحوالة
* ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المحل لا يرجع على المحيل اذ لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه وسواء غره
ومالك والشافعي العقدة صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولها مهر المثل لان هذا شرط يحرم الحلال فكان كل من شرط أن لا تسلمه نفسها وعند أحمد

هو صحيح يلزمه الوفاء به ومتى خالف شيئا ٧٠ من ذلك فله الخيار في الفسخ * (باب الخيار في النكاح والرد بالعيب) * العيوب المثبتة للخيار تسعة ثلاثة منها يشترك

بها نس أو جحد أولم يفر مع قول غيرهما انه يرجع على الخجل اذ لم يصل الى حقه فالاول مشدد على الحال والثاني مخفف عليه فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول تقصير الحال بعدم التقبيل في حال الحال عليه ووجه الثاني ان ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتمال عليه الا نظمه الوصول منه الى حقه ولا عبرة بان كان البين خطاؤه فراجع على الخجل وكأن الحق لم ينتقل عنه وهذا ما وافق اقواعد الشريعة فينبغي لكل من أحال شخصه على آخر ان يبادر الى وزن الحق اذا جحد الحال عليه مثلا ولا يشارعه عند الحكم فان خلاص ذمته في ذلك وبه قال أبو حنيفة ولفظه اذا أجل شخصه حتى هو عليه فانكره الحال عليه يرجع على الخجل والله تعالى أعلم

(كتاب الضمان)

اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كفالة البدن صحيحة على كل من وجب عليه الحضور الى مجلس الحكم لا طابق الناس عليه وميسر الحاجة ليهوا وعلى ان المكفيل يخرج من العهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه أو أراده المستحق الا أن يكون دونه يدعاه مائة فلا يكون تسليما وعلى ان الضامن اذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى ان ضمان الدرك جائز صحيح لكن يشترط عند الشافعي أن يكون به دقبض الثمن لا طابق جميع الناس عليه في جميع الاعصار والشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ما لا يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الاربعة ان الحق لا ينتقل عن المضمون عنه الى نفس الضمان بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع قول ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبي نوري وداود انه يسقط فالاول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فراجع الامر الى مرتبة الميزان * والاول محمول على حال أهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم ويصح أن يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكأن صاحب الحق وصل الى حقه بخلاف العكس * ومن ذلك قول الاثمة الثلاث ان الميث لا تبرأ ذمته من الدين المضمون عنه بنفس الضمان كالمعقول أحد في إحدى روايته انه يبرأ فالاول مشدد على الميث محمول على حال الاصاب من العوام والثاني مخفف عليه محمول على حال أهل الدين والخوف من الله تعالى فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ان ضمان المجهول جائز وكذلك ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كلابرأ من المجهول فالاول مخفف محمول على أهل الدين والورع في المثلين والثاني مشدد محمول على من كان بالظن من ذلك من اذا وعد أخلف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه اذا مات انسان لم يخلف وفاء للدين الذي عليه جاز وفاء الدين عنه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز للضمان عنه فالاول مخفف ووجه انه من أفعال الخير وفي السنة ما يوجب يده وهو انه على الله عليه وسلم كان لا يصلح على من مات وعليه دين لم يخلفه وفاء حتى يقول أحد من الصحابة صل يا رسول الله وعلى وذو والثنى مشدد ووجهه تقبيل شأ الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقاتل به وذلك لئلا يتساهل الناس في الوفاء اعتمدوا على اخواتهم وأصدقائهم فيحل بين أصدقائهم واخوانهم وبين الوفاء بعراض فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بصحة الضمان من غير قبول الطالب مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يصح الا في موضع واحد وهو أن يقول المريض لورثته أو بعضهم اضمن عني ديني والغرماء غيب فيجوز وان لم يسم الدين وان كان في الصحة لم يلزم المكفيل ثنى فالاول مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول انه من باب الوفاء بحق أخيه المسلم ثم ان شاء الطالب قبل ذلك وان شاء لم يقبل وهو خاص بأهل الدين والورع الطالبين لثواب الآخرة ووجه الثاني أن تأكد مشروعية الوفاء بحق أخيه المسلم لا يكون الا اذا طلب ذلك فدمجهم من المدة عليه أو على المضمون ثم يسامح المدين في الدنيا والآخرة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة صحة كفالة البدن عن ادعى عليه مع قول أبي حنيفة بعدم صحته فالاول مخفف على المكفول

فهم الرجال والنساء وهي الجنون والجنون والبرص وانسان يختصان بالرجال وهما الجرب والعنة أو بعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق والعقل فالجرب قطع الذكر والعنة العجز عن الجماع لعدم الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج فيمنع الوطء والرتق انسداد الفرج والفتق انحراف ما بين مجمل الوطء ومخرج البول والعقل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة تمنع لذة الجماع فأبو حنيفة لا يثبت للرجل الفسخ في شيء من ذلك ويشبه الخيار للمراة في الجلب والعنة فقها ومالك والشافعي يشبهانه في ذلك كاهلاني الفتق وأحمد يشبهه في السكك فان حدث ذلك في الزوج بعد العدة وقبل الدخول تخيرت المرأة عند مالك والشافعي وأحمد وكذا بعد الدخول الا العنة عند الشافعي وان حدث بالزوجة فله الفسخ على الراجح من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد وقال مالك والشافعي في أحد قوليه لا خيار له

(فصل) * واذا عتقت الممرأة وزوجها رقيق ثبت الخيار عند أبي حنيفة مادامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت ومكثت من الوطء فهو رضا للشافعي أقوال أعجها ان لها الخيار على الفور والثاني الى ثلاثة أيام والثالث ما لم تمكنه من الوطء ولو عتقت

وزوجها حراً فلاخبارها عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يشترط لها الخيار مع خريشه ٧١ * (كتاب الصدقات) * لا يفسد النكاح

بفساد الصدق عند أبي

حنيفة والشافعي وعن مالك

وأحمد وإيتان وأقل الصدق

مقدر عند أبي حنيفة ومالك

وهو ما يقطع به السارق مع

اختلافهما في ذلك فعند

أبي حنيفة عشرة دراهم أو

دينار وعند مالك ربع دينار

أو ثلاثة دراهم وقال الشافعي

وأحمد لا حد لأقل المهر وكل

ما جاز أن يكون ثمن البسيع

جاز أن يكون صدقاتي

لنكاح وتعليم القرآن يجوز

أن يكون هو - راعداً مالك

والشافعي وأحمد في إحدى

الروايتين وقال أبو حنيفة

وأحمد في أظهر روايته

لا يكون مهراً * (فصل) *

وتلك المرأة الصداق بالعقد

عند أبي حنيفة والشافعي

وأحمد وقال مالك لا تملكه إلا

بالدخل أو بموت الزوج

بل هو مراعى لاستحقاقه

بمجرد العقد وإنما يستحق

نصفه وإذا أوفاه مهرها سافر

ما حيث شاء عند أبي حنيفة

وقيل لا يخرجها من بيتها إلى بلد

غير بلادها لأن الغربة تؤذى

هذا لفظ الهداية وقال في

الاختيار للحنفية وإذا أوفاهها

مهرها نقلها إلى حيث شاء

وقيل لا يسافر بها وعليه

الفتوى لفساد أهل الزمان

وقيل يسافر بها إلى قري

المصر القريبة لأنها ليست

بغربة - وسذهب مالك

والشافعي وأحمد أن الزوج

أن يسافر بزوجه حيث شاء * (فصل) *

والفوضة إذا طاعت قبل المسيس والقرض فليس لها إلا المتعة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في

والثاني مشدد عليه فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أنه طريق إلى تخلص الحق الذي لا خيه عليه فان المديون لما هرب أضربدين نفسه وبمال أخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك انما ورد ضمان الدين لا البدن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المكفول لو تعيب أو هرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال واذا تعذر عليه احضاره بغيبة أهل عند أبي حنيفة مدة السير والرجوع بالمكفول فان لم يأت به حبس حتى يأتي به مع قول مالك وأحمد انه اذا لم يحضره غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقاً فالأول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول انه لم يلزم المال وإنما يلزم احضار المدين فقط لاسيما ان كان الكفيل فقيراً جديداً والمكفول عليه دين فقبل كالف دينار مثلاً فان العقل يقضي بان الكفيل لم ينوبه وزن المال جزماً ووجه الثاني انه تسبب في اطلاق المكفول من يد خصمه بضمان احضاره فكان عليه المال على قاعدة التعريم بالسبب وذلك أحوط في دين الكفيل لاسيما ان كان من كرام الناس الذين اذا حضر وفي قضية كفي صاحبهم وثقتها فان الذهن يتبادر إلى انه دخل بكفالة البدن في وزن المال على عاتقه السابقة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال ان لم أحضر به غداً فإنا ضامن ما عليه فلم يحضره أو مات المطالب ضمن ما عليه مع قول الشافعي ومالك انه لا يضمن فالأول مشدد على من ضمن احضار المديون وهو خاص بأهل الدين والورع الموفين بما يقولون والثاني مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على آخر بما تذرهم فقال شخص ان لم يوف به ما غداً على المائة فلم يوف به لم يلزمه المائة مع قول أبي حنيفة وأحمد انه يلزمه فالأول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول انه وعد الوفاء بالوعد خاص وجوبه بالا كبر فيعمل على حال أحاد الناس كما ان قول أبي حنيفة وأحمد محمول على حال كمال المؤمنين من أهل الدين والورع العاملين بوجوب الوفاء بالوعد والله تعالى أعلم

* (كتاب الشركة) *

اتفق الاثمة على ان شركة الغنائم جائزة صحيحة هـ لما وجدته من مسائل الاتفاق وأما اختلافه فافيه فن ذلك قول الشافعي وأحمد ان شركة المفوضة باطلة مع قول أبي حنيفة يجوزها واتفق مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول ما فيه من عدم تخلص الذمة فان صورتها أن يشترط رجلان في جميع ما يملكه كل من ذهب أو فوضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الحظنين الا مثل المصاحبة فاذا مال أحدهما على مال الآخر لم يصح حتى لو ورث أحدهما مالا بطلت الشركة لأن ماله زاد على مال صاحبه وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما وكل ما ضاع أحدهما من غصب أو غيره ضمنه الآخر هذه صورتها عند أبي حنيفة وأما عند مالك فانه قال يجوز أن يزد ماله على مال صاحبه ويجوز أن يكون الربح على قدر المالين وما ضمنه أحدهما ماله وكال تجارتهما ما بينهما وأما الغصب ونحوه فلا عند مالك أيضاً لا فرق بين أن يكون ماله ماعر وضاً أو دراهم ولا فرق عنده أيضاً بين أن يكون ناشراً يكتفي في كل ما يملكه ويجوز له للتجارة أو في بعض ماله ما وكذلك لا فرق عنده بين أن يخطأ ما يملكه حتى لا يشترط أحدهما عن الآخر أو أن كان متميزاً بعد أن يجمع ماله ويصيراه بينهما اجتمع في الشركة وقال أبو حنيفة تصح الشركة وان كان مال كل واحد منهما في يده ووجه الثاني أن هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا خاص بأهل الكفاية في الايمان فانه لا فرق عندهما في مال الشركة بين أن يكون عند أحدهما أو عند شريكهما يعلم كل واحد من الخير ولا يشار في حق صاحبه ووجه الأول تخصيص ذلك بمن كان بالضمم كما ذكرناه فلا يكاد مثل هذا في بما اتفق عليه فإعالة الشافعي وأحمد لما يردى إليه من النزاع ومجبة كل واحد لان يكون ربحاً لا خاسراً فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ويجوز أن

أن يسافر بزوجه حيث شاء * (فصل) * والفوضة إذا طاعت قبل المسيس والقرض فليس لها إلا المتعة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في

أهم روايته قال في الكافي انه المذهب ٧٣ وقال أحد في رواية أخرى لها منصف، هو المثل وقال مالك لا تجبها المنة بحال بل تسحب ولا منة

ثمركة الوجوه مع قول مالك والشافعي بطلانها وصورتها أن لا يكون له مال أو رأس مال ويقول أحدهما لا آخر اشترى كمالا على أن ما اشتراه كل واحد منهما في الذمة يكون شركة والربح بينهما فالاول مخفف وهو خاص بأكثر المؤمنين والشافعي مشدد وهو خاص بأحد الناس الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ولا يوفون برجوع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه اذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان وشروط أحدهما أن يكون له من الربح أكثر مما صاحبه فالشركة فاسدة مع قول أبي حنيفة تصح اذا كان المشترط لذلك أصدق في التجارة أو أكثره فالاول مشدد والشافعي مخفف بشرطه رجوع الامر الى مرتبة الميزان وشروط الشافعي في صحة ثمركة العنان أن يكون رأس مالهم نوعا واحدا ويخلطان به بحيث لا يتميز عين مال أحدهما عن الآخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوى قدر المالين فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

(كتاب الوكالة) *

أجمع الأئمة على أن الوكالة من العقود الجائزة في الجملة لأن ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت فيه الوكالة كالبيع والشراء والاجارة وقضاء الديون والخصومة في المطالبة بالحق والتزويج والطلاق ونحو ذلك واتفق الأئمة على أن إقرار الوكيل على موكله في غير مجاس الحكم لا يقبل بحال وكذلك اتفقوا على أن قراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجاس الحكم أو غيره وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ولا إلى أجل وعلى أن قول الوكيل مقبول في تلف المال بمينته هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأدما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح إقرار الوكيل على موكله بمجاس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه يصح إلا أن يشترط عليه أن لا يقر عليه فالاول مشدد خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بكل المؤمنين الذين هم أولى بالموكل من نفسه من باب الاحتياط لدينه بحكم الارث في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على موكله إلا بما يراه أفضل له وأكمل رجوع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن وكالة الخاضر صحيحة وإن لم يرض حصه بشرط أن لا يكون الوكيل عاقل ودعا للخصم مع قول أبي حنيفة أنه لا تصح وكالة الخاضر إلا برض الخصم إلا أن يكون الموكل مريضا أو مسافرا على ثلاثة أيام فيجوز حينئذ فالاول مخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني عكسه رجوع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه اذا وكل شخصا في استيفاء حقوقه كان بحضرة الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى بينة سواء وكله في استيفاء الحق من رجل بعينه أو جماعة وليس حضور من يصدق منه الحق شرط في صحة توكيله وإن وكله في غير مجاس الحكم ثبتت وكالته بالبينينة على الحاكم ثم يدعى على من طال به بمجاس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه ان كان الخصم الذي وكل عليه واحدا كان حضوره شرط في صحة الوكالة وجماعة كان حضور واحد منها - ثم شرط في صحة فالاول فيه تخفيف خاص باهل الدين والورع والثاني فيه تشديد خاص بمن لا يؤمن رجوعه من قوله الاول رجوع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن للوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول أبي حنيفة ليس للوكيل فسخ الوكالة إلا بحضور الموكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وجه الاول أن ذلك من باب في تعلق خيراته وخير له فلا يلزم فيمرو به الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء بحقه حيث دخل منه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات المنافقين فيكون العزل بحضوره ليعتذر من ذلك أو يرضى * ومن ذلك قول مالك والشافعي بأن للموكل أن يعزل الوكيل وإن لو كل يعزل وإن لم يعلم بذلك مع قول أبي حنيفة وأحمد في الحديث روايته أنه لا يعزل إلا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل فكما تبيع بالتوكيل للوكيل كدالة الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه إلا أنه أحوط لدين الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالعزل وغيره أحوط للوكيل رجوع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه لو وكل في البيع

لغير المفوض في طاهر مذهب أحد وعنه رواية أنهم اتجبت لكل مطلقة وهو مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي أنها واحدة على كل حي لمطاعته قبل الوطء لم يجز لها شطرا مهر وكذا الموطوءة بكل فرقة ليست بسببها واختلاف موجب المنة في تقديرها فقال أبو حنيفة المنة ثلاثة أثواب درع ونحوه ولطفه بشرط أن لا يرضى بدقية ذلك على نصف مهر المثل وقال الشافعي في أصح نوابه وأحد في إحدى روايته أنه مفوض الى اجتهدا الحاكم بقدره ينتظر وعن الشافعي قول آخر أنها مقصورة بما يقع عليه الاسم كصدق بعض عاقل وجعل والمستحب عدنان لا تنقص عن ثلاثين درهما وعن أحد رواية أخرى أنها مقصورة بكسوة تجزى فيها الصلوة وذلك نوبان درع ونحوه لا ينقص عن ذلك * (مصل) * اختلف الأئمة في اعتبار مهر المثل فقال أبو حنيفة هو معتبر بقراباتها من العصبان خاصة فلا مدخل في ذلك لأمه - ولا لخالتها إلا أن يكونا من غير عشرين شهرا وقال مالك هو معتبر بأحوال المسراة في جالها وشرفها وما لها دون أنسابها إلا أن تكون من قبيلة لا يزدن في صداقاتهن ولا يقصن وقال الشافعي هو معتبر بصانتهما فبما أقرب من تنسب اليه فأقربهن أحق بالابن ثم بنات أخ ثم بنات

كذلك فان فقدت النساء العصبان أو جهل مهرهن فأرحام كبدان وخلاز ويعتبر من وعقل ٧٣ ويسار وبكارة ما اختلف به غرض فان

اختصت بفضل أو نقص
زيد أو نقص لا شئ بالحال
وقال أحمد هو معتبر
بقرابته النساء من العصبان
وغيرهن من ذوى الارحام
* (فصل) * اذا اختلف
الزوجان في قبض الصداق
قال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد القول قول الزوجة
مطلقا وقال مالك ان كان
يبلغ العرف فيه جاز بدفع
المجل قبل الدخول كما كان
بالدينة قالوا بعد الدخول
قول الزوج وقبل الدخول
قولها * (فصل) * اختلف
الائمة في الذي يدهه عدة
اشكاح من هو فقال أبو
حنيفة هو الزوج ومن
الجديد الراجح من مذهب
الشافعي وقال مالك هو
الولى وهو اقدم من قولى
الشافعي وعن أحمد وروايات
* (فصل) * وان يادع على
الصداق بعد العقد تلحق
به قال أبو حنيفة هي ثابتة ان
دخل بها ومات عنها فان
طلقها قبل الدخول لم تثبت
وكان لها نصف المسمى فقط
وقال مالك الزيادة ثابتة ان
دخل بها فان طلقها قبل
الدخول فلها نصف الزيادة
مع نصف المسمى وان مات
قبل الدخول وقبل القبض
طلت وكان لها المسمى بالعقد
على المشهور وعنده وقال
الشافعي هي هبة مستأنة
ان قبضتها مضت وان لم

مطالعة اقتضى البيع ثمن المثل وبنقد البلد وان له لو باعه بما لا يتغيب الناس بمثله أو بنسيئة أو بغير نقد البلد
لم يجز الا بوضاء الموكل مع قول أبي حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء نقد أو بنسيئة وبدون غن المثل وبما
لا يتغيب الناس بمثله وبنقد البلد وبغير نقده فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر للمصالح التي ترجح
مميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كامل المظفر في مصالح الموكل فان مثل هذا لا ينصرف لموكله
الابصار اه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد أطلق له الوكالة ولم يقيد بها فماتت رف الاعراف عنه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد من كان عليه حق لشخص في ذمته أو له
عنده عين غريبة أو دية فجاءه انسان وقال وكفى صاحب الحق قبضه منك وصداقه انه وكيله ولم يكن لوكيل
بينة انه لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول أبي حنيفة وصاحبه انه يجبر على تسليم ما في ذمته وأما العين
فقال محمد يجبر على تسليمها عده كفى الذمة فالاول مخفف على المديون والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ويمكن حل الاول على أهل الدين والتعوى وحل الثاني على من كان يصب عليه وزن الحق ويصح
أن يكون الحل بالعكس وذلك ان الحاكم يتصرف على الناس بما يراه أحسن لدينه م وأمر الله بهم لانه أمين
على أديانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البينة تسمع ما لو كاله من غير حضور الخصم مع قول أبي حنيفة
انهم لا تسمع الا بحضوره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول اجراء
أحكام الناس على الظاهر من ان البينة لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق وجه الثاني الاحذ
بالاحتياط للتصرفات الواقعة من الوكيل وبيان رضا الخصم بما البينة ذلك الوكيل له فقد يكون عدو للخصم
ويطالبه به فوشدة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أظهر قولييه وأحمد في أصح روايته ان الوكالة تصح
في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع قول أبي حنيفة انها لا تصح الا في حضوره فالاول مخفف على المدعى
مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول أن القصاص حكمه
حكم غيره وجه الثاني الاحتياط للدعاء فانها أعظم من الاموال فان كل المدعى عليه حاضر افر بما أجاب عن
نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يصح شراء الوكيل من
نفسه مع قول مالك ان له أن يتناع من نفسه لنفسه بزيادة الثمن ومع قول أحمد في أظهر روايته انه لا يجوز
بالحال فالاول مشدد محمول على من لا تؤمن منه الخيانة ويرى الخطا الاقر لنفسه ودون الموكل والثاني فيه
تخفيف محمول على حال أهل الدين والورع والثالث أشدد محمول على من اشتهر عنه عدم التورع ورأى
لنفسه الخطا الاقر حتى قويت التهمة فيه ويصير رجوعه الى القول الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أحمد وأبي حنيفة انه يصح توكيل الصبي المميز المراهق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول
مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وجه الاول أن المراهق كالباطع من
حيث الاحاطة بأموال الدنيا وجه الثاني نفسه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى أعلم

* (كتاب الافراق) *

اتفق الائمة على ان الحر البالغ اذا أقر بحق لغير وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والافراق بالدين في
الصحة والمرض سواء فيكون للمقر له م جعيا على قدر وقته م ان وفاته تركه بذلك اجماعا واتفقوا على أنه
لومان رجل عن ابنين وأقر أحدهما بالثالث وأنكر الآخر لم يثبت نسبه وعلى ان الاستئمان جاز في الافراق لانه
في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام م هو دفيحض باتفاق الائمة اذا كان من الجنس وأما غير الجنس ففيه
خلاف سبأني وكذا ما اتفقوا على جواز استئناء الاقل من الاكثر وأما عكسه فاحتجاجهم بما سبأني هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الافراق بالدين في الصحة
والمرض سواء من نف التركة تخص الغرماء في الموجود على قدر دينهم مع قول أبي حنيفة ان غريم الصحة
مقدم على غريم المرض فيبدأ باستيفاء دينه قال بفضل شئ فلا شئ عليه وان فضل شئ صرف الى غريم المرض

سبده ودخل بالزوجة وقد سمي إمامها ٧٤ قال أبو حنيفة لا يلزمه شيء في الحال فإن عتق الزمهم مهر مثلها وقال مالك لها المسمى كمالا وفا

الشافعي لها مهر - المثل
والجديد الراجح من مذهبه
أنه يتعلق بذمة العبد وعن
أحدر واثان أحدهما
كذهب الشافعي والآخرى
يلزمه نجسا المسمى ما لم يرد على
قيمه فان زاد لم يلزم سبده
الاقيمته أو تسليمه لان
مذهبه ان المسمى يتعلق
برقبة العبد * (فصل) * واد
سالت المرأة نفسها قبل قبض
صداقها قد دخل بها الزوج
أو خلجها ثم امتنع بعد ذلك
قال أبو حنيفة وأحمد هاذلك
حتى تقبض صداقها وقال
مالك والشافعي ليس لها
ذلك بعد الدخول ولها
الامتناع بعد الخلوة
* (فصل) * والمهر هل يتقرر
بالخلوة التي لا مانع فيها أولا
يستقر بالالدخول قال
الشافعي في أظهر قوليه
لا يستقر بالوطء وقال مالك
إذا خلجها لم يطأ لمدة
الخلوة استقر المهر وان لم يطأ
وحد ابن القاسم طول
الخلوة بأعم وقال أبو حنيفة
وأحمد يستقر المهر بالخلوة
التي لا مانع فيها وان لم يحصل
وطء بموت أحد الزوجين
يستقر المهر بالاتفاق
* (فصل) * وليمة العرس
سنة على الراجح من مذهب
الشافعي ومسكحة عند
الثلاثة والإجابة إليها مستحبة
على الأصح عند أبي حنيفة
وواجبة على المشهور وعن

فالأول مخفف على الغرماء بحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الاول أن حق غريم الصحة يتعلق بعين مال المدين قبل المرض فلما أقر لشخص آخر في المرض يتعلق الحق بعينه
ماله كذلك فاشتغلت ذمته بدين كل منهما فليس أحدهما أولى من الآخر ووجه الثاني أن الحق لما يتعلق
بعين مال المدين حال الصحة صار لا يقبل دخول حق آخر عليه إلا بعد استيفاء حقه كما فاعلم ذلك * ومن ذلك
قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقبل إقرار المريض لو أقرت أصلا مع قول الشافعي في إرجع قوله أنه يقبل ومع قول
مالك أنه ان كان غير متم ثبت والا فلا مثاله أن يكون بنت وابن أخ فان أقر لابن الأخ لم يتم وان أقر لابنتهما
فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الاول أنه قد يقر بعرض
الورثة بحال المحرم غيره من ذلك المال اعداوة تكون بينهما ووجه الثاني أنه قد يكون لذلك الوارث عليه حو
فاقر له ليخلص ذمته ووجه الثالث ينزل على الحالين في القوابن قبله والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ان المقر يشارك مناصفة من لم يثبت نسبه وذلك في اذاما زحل عن ابنتين وأقر أحدهما بثالث وأذكر
الآخر فان نسبه لم يثبت فيشارك المقر في ما يده مناصفة مع قول مالك وأحمد أنه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قد
ما يصيبه من الارث لو أقر به الاخ الآخر أو قامت بذلك بينة ومع قول الشافعي انه لا يصح الإقرار أصلا ولا
بأخذ شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه فالاول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدق الباقيون ان
يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر قوله أنه يلزمه من الدين بقدر حصته
من ميراثه فالاول مشدد على المقر والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان
هو الذي سخط الغرماء على بقبية الورثة باقراره فعوقب بوزن الدين كله عقوبة له في طلب الزامهم - يدين
يعترفوا به ووجه الثاني أنه لا ينفذ إقراره على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين
* ومن ذلك قول أبي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك مما يثبت في الذمة كالكيل
وموزون ومعدود كقوله ألف درهم الا كرحلة وان كل مما لا يثبت في الذمة الا قيمته كثوب وعبد لم يصح
استثناءه مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس على الإطلاق ومع ظاهر كلام أحمد أنه لا يصح
فالأول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
هذه الأقوال ظاهر عند الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح استثناء الاكثر من الأقل مع قول
أحمد انه يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لو قال له عندي ألف درهم في كيس أو عشرة أرط لم يقر في جواب أو ثوب في منديل فهو
إقرار بالدرهم والثوب والتمردون الاوعية مع قول أهل العراق الجميع بكونه فالاول مخفف على المقر
والثاني مشدد عليه ويصح حل الاول على أهل الجود والكرم الذين لا يطالبون بالوعبة وحل الثاني على
أهل البخل والشم الذين لا تسمح نفوسهم بالفاروق * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أقر العبد الذي
لم يؤذن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة يدينه كإقتل العمد وزنا والسرقه والقذف وشرب الخمر انه يقبل إقراره
ويقام عليه حدهما أقر به مع قول أحمد أنه لا يقبل إقراره في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن وداود كما
لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقه فقط فانه يقبل فيها فالاول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف
عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول موافقة هذا الإقرار لوقوع الشرية ووجه الثاني ان
العبد قد يقر بقتل العمد كذبا يستريح من ثقل الخدعة اذا كان سبده لا يرجعه ولا يشق عليه * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لو شهد شاهدان على عمر بألف درهم وشهد شاهدان بآلفين ثبت له الآلف بشهادتهما
وله أن يحلف مع الشاهد الذي زاد ألفا أخرى مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت له بهذه الشهادة قتي أصلا لانه
لا يرضى بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول

يكره أخذه وقال مالك والشافعي بكرهه وعن أحمد روايتان كالمذهبين وأما وليمة غير العرس ٧٥ كالحفان ونحوه قال أبو حنيفة ومالك

والشافعي تستحب وقال
أحمد لا تستحب

*(باب القسم والشور
وعشرة النساء)*

ثبت في الصحيح أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقسم
بين نسائه ثم القسم اغياجب
للزواج بالاتفاق فلا قسم
لزوجته ولا لأماء فن بات عند
واحدة لزمه المبيت عند من
بقي ولا تجب التسوية في
الجماع بالإجماع ويستحب
ذلك ولو أعرض عنهن أو
عن لواحدة لم يأثم ويستحب
أن لا يعطيهن ونشوز المرأة
حرام بالإجماع مسقط للنفقة
ويجب على كل واحد من
الزوجين معاشرته صاحبه
بالمعروف وبذل ما يحب عليه
من غير مطال ولا إظهار كراهة
فيجب على الزوجة طاعة
زوجها ولا لزمه المسكن
وله منعها من الخروج
بالإجماع ويجب على الزوج
المهر والنفقة *(فصل)*
والعزل عن الحر ولو بغير
إذنه بائنا على أن يرجع من
مذهب الشافعي لكن نهي
عنه فالأولى تركه وعند الثلاثة
لا يجوز إلا باذن الزوج
الامة تحت الحر قال أبو
حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز
العزل عنها إلا باذن سيدها
وجوزة الشافعي بغير إذنه
(فصل) إن كانت الجديدة
بكرا أقام عندها سبعة أيام
ثم دار بالقسمه على نسائه

ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن
لم يكونا رجليين فرجل وامرأتان فلم يقل أو رجل وامرأتان

(كتاب الوديعه)

اتفق الاثمة عليهم على أن الوديعه من القرب المندوب إليها وإن في حفظها إثوابا وإن أمانته تحضه وإن الضمان
لا يجب على المودع إلا بالتعدي وإن القول قوله في التلف والرد على الإطلاق مع يمينه وعلى أنه متى طابها صاحبها
وجب على المودع ردها مع الإمكان والاضمين وعلى أنه إذا طابها فله ما أودعته شيئا ثم قال هذا ذلك ضاعت
أنه يضمن نظره وجهه عن حده الأمانة فلو قال ما تستحق عدي شيئا ثم قال ضاعت كل القول قوله بيمينه هذا
ما وجدته من مسائل المتفق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأثمة الثلاثة أنه إذا قبض الوديعه بيمينه أنه
يقبل قوله في الرد إلا بيمينه مع قول مالك أنه لا يقبل إلا بيمينه فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الأول أن المودع إن ضمنه أو لا رده مقتضى ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني أنه قد تقرر عليه
الحياة بعد أن استأمنه فبرعى الرد كما لو تله دين * ومن ذلك قول مالك رحمه الله أنه لو استودع دنائير أو دراهم
ثم نفقها وأتلفها ثم ردها في مكانه من الوديعه ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه فإن عده ولو خا
دراهم الوديعه أو الدنانير أو الحنطة بمثلها حتى لا يميز لم يكن عده ضامنا للتلف مع قول أبي حنيفة أنه إن رده
بيمينه لم يضمن التلف وإن رده مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي وأحمد أنه ضامن على كل حال بنفس
أخراجه لتعديه ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بيمينه إلى حرزه أو رده مثله فالأول تخفف والثاني مفصل
والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي
ومالك وأحمد أنه إذا استودع غير نقد كتب أو دابة فتهمدى بالاستعمال ثم رده إلى موضع آخر دابة
فاذا ركهها ثم ردها فمصابها بالخيار بين أن يضمن الوديعه قيمته أو يبرئ أن يأخذ منه أجرها قال القاضي عبيد
الوهاب ولم يبين مالك حكمه إن تلفت بعد ردها إلى موضع الوديعه ولم يقل في الثوب كيف يعمل إذا البسه ولم
يبس له ثم رده إلى حرزه لم يضمنه ثم قال والذي تنوي في نهي أن الشيء إذا كان مما لا يوزن ولا يكال كالدراب
والثياب واستعمله كان اللازم قيمته لا مثله فإنه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الأمانة فرده إلى موضعه لا
يسقط عنه الضمان بوجهه مع قول أبي حنيفة أنه إذا تعدي ورده بيمينه ثم تلف لم يضمنه فالأول مفصل فيه تخفيف
من وجهه وتشديد من وجهه والثالث مشدد على المودع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
مالك وأبي حنيفة وأحمد أنه إذا سلم الوديعه إلى عيال المودع في داره ممن يلزمه نفقتهم ولم يضمن غير عذر لم يضمن
لأنه كالدال المودع مع قول الشافعي أنه إذا أودعها عند غيره من غير عذر ضمن فالأول تخفف خاص بما إذا
كان العيال من أهل الدين والأمانة والثاني مشدد خاص بما إذا كانوا من أهل الحياة فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان

(كتاب العارية)

اتفق الاثمة على أن العارية مندوب إليها وإن تاب عليها هذا ما وجدته من مسائل الإجماع * وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي وأحمد أن العارية مضمونة على المستعير مطالعة تعدي أو لم يتعد مع قول أبي حنيفة
وأصحابه أنها أمانة على كل حال لا تضمن إلا بتعد فالأول مشدد وهو أحوط للدين خاص بالكبير من المؤمنين
الذين يكاثرون من أعارهم ولا يحملون لهم منه والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناصر ويؤيد الأول ما ورد
في الأحاديث الصحيحة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري
والأوزاعي والنخعي أنه يقبل قوله في التلف مع قول مالك أنه إذا ثبت هلاك العارية لا يضمنها المستعير سواء
كان ثيابا أو حيا أو حيا يظهر أو يخفى إلا أن تعدي فيها في أظهر الروايات عن مالك ومع قول قتادة وغيره أنه
لا يضمن إلا إذا شرب المعير على المستعير الضمان فإنه يضمن للشرطان لم بشرطه فلا يلزمه ضمانه فالأول تخفف
وان كانت شيئا ثم لا تأخذ عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يفضل الجديدة في القسم بل يسوي بينها وبين المألوفة وهل للرجل أن يسافر بواحدة

مهن من غير فرعة وان لم يرض عن قال أبو ٧٦ حنيفة ذلك وعس ما لك وابتان احدهما تقول أبي حنيفة والاخرى عدم الجواز الا برضاها

أو بقرعة وهذا مذهب الشافعي وأحمد فان سافر من غير ترعة ولا تراض وجب عليه القضاء له عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وما لا يجب
* (كتاب الخلع) *
الخلع مستمحل الحكم بالاجماع ويحكي عن بكبر ابن عبد الله المزني انه قال الخلع منسوخ به - هذا ليس بشئ وانفق الاثمة على ان المرأة اذا كرهت زوجهما لقيح منظر أو سوء عشرة جازها ان تخلعه على عوض وان لم يكن من ذلك شئ وتراضيا - الى الخلع من غير سبب جاز ولم يكره وحكى عن الزهري وطائفة وداد ان الخلع لا يصح في هذه الحالة * (فصل) * والخلع طلاق بائن عند أبي حنيفة ومالك وفي احدى الروايتين عن أحمد والصحيح الجديد من أقوال الشافعي الثلاثة وقال أحد في أظهر الروايات هو فسح لا ينقص عددا وليس بطلاق وهو القديم من قول الشافعي واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط ان يكون ذلك مع الزوج - فهو بافظ الخلع ولا ينوي به الطلاق وللشافعي قول ثالث انه ليس بشئ
* (فصل) * وهل يكره الخلع بأكثر من المسمى قال مالك والشافعي لا يكره ذلك وقال أبو حنيفة ان كان الشو زن قبلها كره أخذاً أكثر من المسمى وان كان من قبله كره أخذ شئ مطلقاً وصح مع الكراهة وقال أحمد يكره ثم

على المستعبر والثاني في تخفيف والثالث مفصل - مرجع الامر الى مرتبة الميزان وجوه الثلاثة
* ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لا لك انه اذا استعبر شيئاً أن يعيره غيره وان لم يأذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول أحمد وصحاب الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز زلالمه - يستعبر أن يعير العارية لغيره وليس للشافعي فيها نص فالاول تخفف خاص بأهل الدين والورع أو الذين يوفون بحقوق الاخرة في الآخرة ولا يشكون على اخوانهم بشئ ينفعهم والثاني مشدد خاص بأهل الشتم والبخل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه يجوز زلالمه غير أن يرجع فيما أعلاه متى شاء ولو بعد قبض وان لم ينتفع به المستعبر مع قول مالك انه ان كان ذلك الى أجل فلا يجوز زلالمه - غير لرجوع الابهة انقضائه الاجل وليس له غير استعادة لدارية قبل انتفاع المستعبر به قال بانك وليس له أن يرجع في ارض اذا أعارها البناء أو غرسه وبني أو غرس بل له غير أن يعطيه أجره ذلك تطوعاً أو بأمره بائناً ان كان ينتفع بماله فان كان له مدة فليس له أن يرجع قبل انقضاءها ما انقضت الحليز لاله مبركة ثم ومع قول أبي حنيفة انه ان وقت له وقتاً فله أن يسخره على القلع أي وقتاً اختار وان لم يترط فان اختار أي المستعبر القلع فلع وان لم يسخره للمعير بالخيار بين أن يتملكه بقيمة أو بقلع وبضمن - من ارش النقص وان لم يسخره للمعير لم يقطع ان يذل المستعبر الاخرة فالاول تخفف جار على قواعد الشريعة وهو خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع كونه أمير نفسه في تصرفاته في ماله والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم
* (كتاب الغصب) *

أجمع الاثمة على تحريم الغصب وتأثيم الغاصب وأنه يجب عليه رد المصوب ان كانت عينه باقية ولم يخف من نزاعها اتلاف نفس وعلى انه اذا كتم المصوب وادعى هلاكه فاخذ منه المالك القيمة ثم ظهر المصوب فله أخذه ورد القيمة واتفق الاثمة الا في راية لا جدي على ان العروض والحايوان وكل ما كان غير مكمل ولا موزون اذا غصب وتلف يضمن بقيمة وان المكيل والموزن يضمن بمثلها اذا وجدوا وتقوا على انه اذا غصب خشبة وأخذها في سقينة وطالبهم امالكها وهى في جلة الجران لا يجب عليه قلعها او ما حكي عن الشافعي من انه يجب قلعها نحو على ما اذا لم يخف تلف نفس أو مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك في المشهور ان من جنى على منافع انسان فاتف عليه غرضه المقصود منه لم يضمنه لصاحبه وبأحد الجاني ذلك الشئ المتعدى عليه قال ولا فرق في ذلك بين المراكوب وغيره ولا بين أن يقطع ذنب حمار القاضى أو أذنه أو غيره مما يعلم أن مثله لا يركبه كذلك أي على هذا الحال سواء كان بغلاً أو حماراً أو فرساً مع قول أبي حنيفة انه لو جنى على نوب حتى أتلف أكثر منافع لم يضمنه قيمته ويسلم الثوب البسه فان اذهب نصف قيمته أو دون ذلك ارض ما نقص وان جنى على حيوان ينتفع بجلده أو ظهره كغيره ونحوه فقلع احدى عينيه لم يضمنه دفع نصف قيمته وفي العينين جبهه العينين ويرد على الجاني بعينه ان كان ماله كفاضاً أو عدلاً وأما غير هذا الجنس فيجب فيه ارض ما نقصه ومع قول الشافعي وأحمد في جميع ذلك ما نقص فالاول تخفف على الجاني من حيث أخذه ذلك الشئ المتعدى عليه والثاني مشدد عليه في شئ وتخفف عليه في شئ والثالث تخفف على الجاني بلزومه ارض ما نقص فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من جنى على شئ غصبه بعد غصبه له جناية يلزم ماله كره أخذهم مع ما نقصه الغاصب أو يدفعه الى الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي وأحمد انه يلزمه اصحابه ارض ما نقص فالاول فيه تشديد على المالك من حيث الزامه بأخذ المصوب منه مع ما نقص الى آخره والثاني في تخفيف على الغاصب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من مثل بعبدته كقطع يده أو وجله أو أنفه أو قلع سنه عتق عليه مع قول الاثمة الثلاثة لا يعق عليه بالمثله فالاول مشدد على السيد تخفف على العبد والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه ان من غصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة من أو تعلم صنعة حتى غلبت قيمته بذلك

الجامع على أكثر من المسمى مطلقا * (فصل) * وإذا طلق المخالعة منه قال أبو حنيفة يلقب بطلائه ٧٧ في مدة العدة وقاله المثلان طاعة عاقب

خلعهم متصلا بالحلل طلق
 وان انفصل الطلاق عن
 الخلع لم يتأق وقال الشافعي
 وأحمد لا يلحقها الطلاق بحال
 * (فصل) * ولو خاع زوجته
 على رضاع ولد عاصتين حاز
 فان مات الولد قبل الحولين
 قال أبو حنيفة وأحمد يرجع
 عليها بقيمة الرضاع للمدة
 المشر وطء وعسن مالك
 روايتان أحدهما لا يرجع
 بشئ والاخرى كذهب أبي
 حنيفة وأحمد وللشافعي
 قولان أحدهما يسقط
 لرضاع ولا يقوم غير الولد
 مقامه والثاني لا يسقط الرضاع
 بل يأتيه الولد مثله ترضعه
 وإذا قلنا بأقول الاول فالأم
 يرجع قولان الجرد إلى مهر
 المنزل والفقهاء لا يجزئ
 الرضاع * (فصل) * وليس
 للاب أن يتخنع ابنته الصغيرة
 بشئ من مالها عند أبي
 والشافعي وأحمد وقال مالك
 به ذلك وبه قال بعض أصحاب
 الشافعي وليس له أن يتخنع
 زوجة ابنته الصغير عند أبي
 حنيفة والشافعي وأحمد وقال
 مالك له ذلك * (فصل) *
 لو فات طلقنا ثلاثا على ألف
 ومائة أو واحدة قال أبو حنيفة
 يستحق ثلث الألف وقال
 مالك يستحق عليها الألف
 سواء طلقها ثلاثا أو واحدة
 لأنها تمك نفسها بالواحدة كما
 تمك ثلاثا ثلاثا قال الشافعي
 يستحق ثلث الألف في الحالتين
 ثلاثا أو ألفا قال أبو

[illegible]

وقال أجد لا يستحق شيئاً في الحالتين ولو قالت طفلي واحدة ألف فطالها ثلاثا فقال مالك والشاعري وأجد تطابق ثلاثاوي يستحق ألف فقال أبو

حنيفة لا يستحق شيئا وتطلق ثلاثا * (فصل) * ٧٨ يصح الخلع مع غير زوجة بالاتفاق بان يقول أجنبي للزوج طلق امرأتك بألف وقال أبو ثور لا يصح

* (كتاب الطلاق) * هو مع استقامة حال الزوجين مكره بالاتفاق بل قال أبو حنيفة بنجره وهل يصح تعليق الطلاق والعق بالمالك أم لا وصورته أن يقول لأجنبي إن تزوجت فلان طالق أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق أو يقول لعبد ما كنت فانت حر أو كل عبد اشتريته فهو حر قال أبو حنيفة يصح التعليق ويلزم الطلاق والعق سواء أطاق أو عم أو خص وقال مالك يلزم إذا خصص أو عين من قبيلة أو بلدة أو امرأة بعينها لأن أطلق أو عم وقال الشافعي وأحمد لا يلزم مطالعا * (فصل) * والطلاق هل يعتبر بالرجال أم بالنساء قال مالك والشافعي وأحمد يعتبر ذلك بالرجال وقال أبو حنيفة يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة أن الحر يملك ثلاث نكاحات والعبد تطليقتين وعند أبي حنيفة الحرة تطلق ثلاثا والأمة اثنتين حرا كل زوج أو عبدا

* (فصل) * وإذا علق طلاقها بصفة كقوله إن دخلت الدار فانت طالق ثم أبانها ولم تفعل الخلو فعليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فقال أبو حنيفة ومالك إن كان الطلاق الذي

نجسون وحلف وغرم الحسين ثم وجد المصوب وقيمته مائة فإن للمصوب منه الرجوع فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي إن المصوب فيما ذكر باقي على مالك المصوب منه فإذا وجد رد المصوب منه القيمة التي كان أخذها أو أخذ المصوب فالأول مخفف على الغاصب بأدخاله المصوب في ملكه والثاني مشدد عليه جريا على ظاهر قواعد الشريعة من أنه لا يملك مال غيره إلا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو غصب عقارا فأنف في يده ثم وسيل أو حرق ضمن القيمة مع قول أبي حنيفة أنه إذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إن من غصب أرضا فزرعها ثم قبل أن يأخذ الغاصب الزرع له أجباره على الفاع مع قول مالك أنه إن كان وقت الزرع لم يفت فلها مالك الأجبار وإن كان فات فاشهر الزرع والريتين عنه أنه ليس له قاعه وله أجره الأرض ومع قول أحمد أنه إن شاء صاحب الأرض أن يبيق الزرع في أرضه إلى الحصاد وله الأجرة وما نقص الزرع فله ذلك وإن شاء دفع له قيمة زرعته وكان الزرع له فالأول مشدد والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لو أراق مسلم خيرا على ذي فلا ضمان عليه وكذلك إذا أنف عليه خنزير مع قول مالك وأبي حنيفة أنه يغرم له القيمة في ذلك فالأول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الخمر ليس بمال عندنا ووجه الثاني أنه مال عند الذي فخره فاعتناله القيمة أحوط للئامن جهة الحساب يوم القيامة والله تعالى أعلم بالصواب

* (كتاب الشفعة) *

اتفق الأئمة الأربعة على ثبوت المشرىك في الملك واختلפו فيما سوى ذلك من مسائل الباب فمن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا شفعة للعار وإنما لا تبطل بالموت وإذا وجبت له الشفعة فمات ولم يعلم بها أو علم بها ومات قبل التمكن من الأخذ انتقل الحق إلى الوارث مع قول أبي حنيفة تجب الشفعة بالجوار فالأول مخفف على المشرىك في حق الجار والثاني مشدد عليه فيجوز له الأول على حال العوام الذين لا يراعون حق الجار ويجوز له الثاني على حال كمل المؤمنين الذين يراعون حق الجار إلى أربعة دنانير من كل جانب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرفع أقواله وأحمد في إحدى رواياته أن الشفعة على الفور مع قول مالك وأحمد والشافعي في أحد أقوالهم أنها ليست على الفور وإذا لم تكن على الفور عند مالك فروى عنه أنه لا تنقطع إلا بمضي سنة وفروا به أخرى عنه إلى خمس سنين وقالان هذه المدة يعلم بها الحاكم فيما مره بالاختلاف والترك فإذا بيع المشفوع والمشرىك حاضر يعلم بالبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تنقطع الشفعة بأحد الأمرين السابقين فالأول مشدد خاص بالأمرين السابقين والآخر الحظ الأوفر لأخيه المسلم فلا يحصل عندهم ندم إذا سبقهم أحد بالشراء والثاني مخفف خاص بمن يحصل عندهم ندم بذلك من أجداد العوام فلا بد أن يجعل لهم مالك مدة يترى فيها إلى سنة أو خمس سنين وجهها قاطعة للأعداء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إن الشفعة إذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته للشريكين الشفعة مع قول الشافعي وأحمد أنه لا شفعة في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عسر القسمة في الشفعة على وجه التحرير المبرئ للزمت فكان كالماء الصغير الذي لا ينقسم ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك إن الشفعة تورث ولا تبطل بالموت مع قول أبي حنيفة أنها تبطل بالموت ولا تورث ومع قول أحمد أنهم لا تورث إلا إن كان الميت طالب بهم فالأول مخفف على الشفيع والثاني مشدد والمفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ولا شيء وأحمد إن الشفعة تورث إذا باني أو غرس فيه الشجرة ثم

والشافعي ثلاثة أقوال أحدها كذهب أبي حنيفة والثاني لا تحل البيوع وان مات بالثلاث ٧٩ والثالث وهو الأصح أنه متى طلقها طلاقاً

بائناً ثم تزوجها وان لم يحصل
فعل المحلوف عليه انكاح
اليمين على كل حال وقال
أحمد تعود اليمين سواء بان
بالثلاث أو بمادونها ما إذا
حصل فعل المحلوف عليه في
حال البينونة فقال أبو حنيفة
والشافعي ومالك في المشهور
عنه لا تعود اليمين وقال أحمد
تعود اليمين بعد النكاح
* (فصل) * اتفق الأئمة
الأربعة على أن الطلاق في
الحيض المدخول بها أو في
طهر جامع فيه محرم إلا أنه
يقع وكذلك جمع الطلاق
الثلاث محرم ويقع واختلوا
بمدونه هل هو طلاق سنة
أو بدعة فقال أبو حنيفة
ومالك هو طلاق بدعة وقال
الشافعي هو طلاق سنة وعن
أحمد وباقي كالمذهبين
اختار الخريفة أنه طلاق سنة
واختلفوا فيه إذا قال أنت
طالق عدد الرمل والتراب
فقال أبو حنيفة بقضي طلاقه
تبين المرأة ثم أقال مالك
والشافعي وأحمد يقع به
الثلاث * (فصل) * اتفق
أصحاب أبي حنيفة ومالك
وأحمد على أن من قال
لزوجته إن طلقك فانت
طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها بعد
ذلك وقع طلاقه مخبراً ويقع
بالشرط تمام الثلاث في
الحال واختلف أصحاب
الشافعي في ذلك فلا يصح في
الرافعي قال في الروضة

طاب الشفيع الشفعة وليس له مطالبة المشتري بدم مابني ولا قلع ما غرس مضافاً إلى الثمن مع قول أبي حنيفة
أن للشفيع أن يجبره على القلع والهدم ومع ذهب قوم إلى أن للشفيع أن يعطيه ثمن الشقص ويترك
البناء والغراس في موضعه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول مالك في إحدى روايته والشافعي أن كل مالا ينقسم كالبر والجمام والطريق والرحا والباب
لاشفعة فيه مع قول أبي حنيفة ومالك في روايته الأخرى أن في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشتري والثاني
مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن كل الانتفاع المشروع لأجله الشفعة
لا يحصل بالشقص الذي لا ينقسم من البر والجمام مثلاً ووجه الثاني حصول الانتفاع المشروع لأجله الشفعة
ولو بوجه من الوجوه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه يجوز الاحتياط لاسقاط الشفعة مثل
أن يبيع ساعة بمجهوله عند من يرى ذلك مسقطاً للشفعة أو أن يقر له ببعض الملك ثم يبيعه الباقي أو يبيع له مع
قول مالك وأحمد أنه ليس له الاحتياط على اسقاط الشفعة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الاول ورود الحيلة في الكتاب والسنة ووجه الثاني الاحتياط للدين من
جهة الشريك وطلب الحفظ الاوفاً لحيته المسلم إذا حيلة انما هي رخصة لضعفاء المؤمنين * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الشفعة إذا وجبت للشريك فبذل له المشتري درهم على تركه الاخذ بالشفعة جاز له أخذها
وذلك ما مع قول الشافعي أن ذلك لا يجوز وله ذلك الدرهم وعليه مردها ولا صحابه في اسقاطها بذلك وجهان
فالاول مخفف خاص بأعوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع من كل المؤمنين لأن الشفعة حق فهورى
لا يحتاج فيه إلى بذل مال فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا اشاع
اثنان من الشركاء نصيبهما صفقة واحدة كان للشفيع أخذ نصيب أحدهما بالشفعة كما لو أخذ نصيبهما
جميعاً مع قول مالك وأبي حنيفة أنه ليس له أخذ حصص أحدهما دون الآخر بل يأخذ نصيبهما جميعاً أو يتركهما
جميعاً فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أن الشفعة تثبت للذمي مع قول أحمد أنه لاشفعة للذمي فالاول مخفف على الذمي والثاني مشدد
عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول إطلاق الأحاديث بأن الشفعة للشريك من غير تقييد
ذلك بالمسلم بتقدير تقييد ذلك بالمسلم فهو حرجي على الغالب كما لو في حديث لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا
يخطب على خطبة أخيه ووجه الثاني التغليظ على الذمي من حيث أن في إثبات الشفعة له تسليطاً على المسلم
بأخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لاسيما مع عدم طلب نفس المسلم بذلك والله تعالى أعلم

* (كتاب القراض) *

اتفق الأئمة على جواز المضاربة وهي القراض بالغة أهل المدينة وهو أن يدفع إنسان إلى شخص مالا لينجز
فيه الربح مثلاً ترك هذا أو حدثه من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد أنه لو أعطاه صفقة وقال له بها أو اجعل ثمنها قرضاً فهو قرض فاسد مع قول أبي حنيفة أنه قرض صحيح
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول أنه خلاف ما عليه عمل الناس
وجه الثاني النظر إلى أن الإذن في جعل ذلك ثمناً قرضاً كاعتائه النقد قرضاً على حده سواء نظر الأمر إلى
* ومن ذلك قول الأئمة بتمنع القراض بالفاسد مع قول أشهب وأبي يوسف بجواز القراض بها إذا راجت
رواج النقد والاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول عامة العلماء أن
العامل لا يبرأ إذا أخذ مال القراض بنية الإبرء بنية مع قول أهل العراق أنه يقبل قوله مع بنية الاول مشدد
خاص بمن غلب على قلبه محبة الدنيا لا يبرأ إذا أخذ ما باطلاً ويدعي رده والثاني مخفف خاص بمن غلب
عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلم في تأدية الأمانات فصدقوه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا دفع إلى العامل مال قرضاً فاشتري العامل منه ساعة ثم هلك المال قبل دفعه إلى

والفتوى به أولى وقوع المنجز وقوع المالدور وقال المزني وابن سريج وابن الخلد والنفل والشيخ أبو حامد وصاحب المذهب وغيرهم لا يقع

الظاهرة وهي خالصة وبرية
وبائن وبينة وحيل على
غارك وانت حزن وأمرك
بسدك واعتدى والحق
بأهلك هل تفقر إلى نية فقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد
تفقر إلى نية أو لا نية حال
وقال مالك يقع الطلاق بمجرد
اللفظ ولو انضم إليه هذه
الكسبيات دلالة حال من
الغضب أو ذكر الطلاق فهل
يفتقر إلى النية أم لا قال أبو
حنيفة إن كان في ذكر
الطلاق وقال لم أرد له يصدق
في جميع الكسبيات وإن كان
في حال الغضب ولم يجر للطلاق
ذكر لم يصدق في ثلاثة ألقاها
اعتدى واختار وأمرك
ببدل يصدق في غير ما قال
مالك جمع الكسبيات الظاهرة
مقيا لها مبتدئا أو مجيبا لها
عن سؤالها الطلاق كان
طلاقا ولم يقبل قوله لم أرد
وقال الشافعي جميع ذلك
يفتقر إلى النية مطلقا وعن
أحمد وبائت أحدهما
كذهب الشافعي والأخرى
لا يفقر إلى نية وتكفي دلالة
الحال * (فصل) * واتفقوا
على أن الطلاق والفرق
والسراح صريح لا يفقر إلى
نية إلا بأحنية فإن الصريح
عنده لفظ واحد وهو الطلاق
وأما لفظ السراح والفرق
فلا يقع به طلاق عنده
* (فصل) * واختلفوا في
الكسبيات الظاهرة إذا نوى

البايع أنه ليس على المنة رض شئ والساعة للعامل وعليه غنما مع قول أبي حنيفة أنه يرجع بذلك على رب المال
فالأول تخفف على رب المال والثاني مشدد عليه ولعل ذلك لأنه من مذهب المال إلى التقصير في إعطاء ماله لمن
لا ينظر فيه بالصحة ولا ينظر له واقب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد أنه لا يجوز القراض مدقعه ماله ولا يفسخه قبلها أو على أنه إذا انتهت المدعة يكون ممنوعا من البيع
والشراء مع قول أبي حنيفة أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أن القراض إنما شرع للربح والربح غيب ليس له وقت معلوم وتقيد المدعة بما في الإطلاق في التصرف
ووجه الثاني أن الرب المال لرجموع عن القراض وهذا في الربح لذي يوصى متى شاء * ومن ذلك قول مالك
والشافعي أنه إذا شرط رب المال على العامل أنه لا يبيع ولا يشتري إلا من فلا كان القراض فاسدا مع قول أبي
حنيفة وأحمد أن ذلك صحيح فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن رب
المال قد يكون أتم نظار من العامل ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن
القراض إذا عمل بعد فساد القراض خصه في المال ربح كان للعامل مثل أجره له والربح لرب المال
والنقصان عليه مع قول مالك في أحدي روايته أنه يراد في قراض مثله وبه قال القاضي عبد الوهاب فالأول
مشدد على العامل والثاني تخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
رضي الله عنهما أن العامل إذا سافر بعامل القراض تكون نفقته من مال القراض مع قول أحمد والشافعي في
أرجح قوليه أن نفقة العامل إذا سافر له ضاربة والربح على نفسه حتى أجره مكره به فالأول تخفف على
العامل والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك أن من أخذ قرضا على
أن يبيع الربح له وأنه لا ضمان عليه جاز مع قول أهل العراق أن ذلك المال يصير قرضا عليه ومع قول الشافعي
أن للعامل أجره مثله والربح لرب المال فالأول تخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد على العامل
والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن المضارب لو ادعى أن رب المال أذن له في البيع والشراء نقد أو نسيئة فقال رب المال ما أذن لك إلا
نقد إن القول بول المضارب مع غيره مع قول الشافعي أن القول بول رب المال مع غيره فالأول تخفف على
المضارب والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن رب المال استأمنه أولا فلا ينبغي له
تكذيبه فيه وما دعاه ثانيا ووجه الثاني أن رب المال هو الأصل في الاحسان إلى المضارب فكان له البدع عليه من
حيث أنه أصل والمضارب فرع والله تعالى أعلم

* (كتاب المساقاة) *

اتفق فقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين ونحو المذايب على جواز المساقاة وخالفهم أبو حنيفة وحده فقال
ببطلانها فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه يعتقد بشفعية كل من
اعاد من بحكم اللفظ والرصاص وجه الثاني ما فيه من الغرر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في
قديم أنه يجوز المساقاة على سائر الأشجار المثمرة كالنخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك وبه قال أبو يوسف
ومحمد والمتأخرون من أصحاب الشافعي مع قول الشافعي في الجريدانم التجوز والافى النخل والعنب خاصة ومع
قول داود أنم التجوز والافى النخل خاصة فالأول تخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول عدم نهى الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني الوقوف على حد
ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونهم مازكوبين ووجه الثالث الوقوف على عدم مساقاة
أهل خيبر فإنما كانت في النخل فقط * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا كان بين النخل والبعض كان يكره
المزاعة عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسافر أفراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة بشرط
أن لا فصل بينهما ولا تقدم المزاعة بل تكون تبعا للمساقاة مع قول مالك يجوز دخول البياض البسيط بين

مالك ان كانت الزوجة مدخولاً لم يقبل منه الا ان يكون في خلع وان كانت غير مدخول ٨١ بم اقبل ما يدعيه مع غيره ويقع ما ينويه الا

في البتة فان قوله اختلف فيه
فروي عنه انه لا يصدق في
أقل من الثلاث وروي عنه
انه يقبل قوله مع غيره وقال
الشافعي يقبل منه كل ما يدعيه
في ذلك من أصل الطلاق
وأهداه وقال أحمد متى كان
معها دلالة حال أو نوى
الطلاق وقع الثلاث نوى
ذلك أو دونه مدخولاً بها
كانت أو غير مدخول بها
(فصل) واختلافه في
الكتابات الخفية كالخرجي
واذهبي وأنت بخلافه نحو
ذلك فقال أبو حنيفة هي
كالكتابات الظاهرة ان لم
ينوبها عددا وقعت واحدة
وان نوى الثلاث وقت وان
نوى اثنين لم يقع الواحدة
وقال الشافعي وأحدان
نوى بها طائفتين كانت طائفتين
واختلفوا في لفظ اعتدى
واستمر في رجل اذا نوى بها
ثلاثاً فقال أبو حنيفة تقع
واحدة رجعية وقال مالك
لا يقع بها الطلاق الا اذا
وقعت ابتداء وكانت في ذكر
طلاق أو في غضب فيقع ما نواه
وقال الشافعي لا يقع الطلاق
بها الا ان ينوى بها الطلاق
ويقع ما نواه من العددي
المدخول بها والافطلة
واحدة وعن أحمد روايتان
احدهما تقع الثلاث
والاخرى انه يقع ما نواه
(فصل) واختلافه في

الشجر في غير المسافة من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد يجوز ذلك على أصله ما في جواز الخبرة وهي
عمل الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالاول مخفف بالشروط المذكورة والثاني
فيه تشديد يدفع رجوع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد
ان المزارعة باطلة وهي ان يكون البذر من مالك الارض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والمتأخرين من
أصحاب الشافعي واختاره النووي من حيث الدليل بجهة المزارعة قال النووي وطريق جعل الغلة له ما ولا أجرة
ان يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر ويعيره نصف الارض فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني
ان التراضي بالمرتين اثنين حكم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحداهن لو سافاه على غرة معلومة وحودة
ولم يبد صلح الثمرة جاز وان بدا صلاحها لم يحزم قول أبي يوسف ومحمد ويحتمل بجواز ذلك على كل غرة
وجوده من غير تفصيل فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في
الشيء الثاني انه اذا بدا صلاح الثمرة ما في محتاج الى المسافة فهو كالغالب ووجهه مقابلة ان الثمرة ولو بدا
صلاحها احتجاجة الى كمال التمنية حتى تبلغ الى حالة الكمال ولا عيب في ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انهم ما لو اختلفوا في الجزاء المشروط فالقول قول العامل مع غيره مع قول الشافعي انهما اختلفا فان وفسخ العقد
ويكون للعامل أجرة مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلاف المتبايعين فالاول فيه تخفيف على العامل والثاني
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم
(كتاب الاجارة)

اتفق كافة أهل العلم على ان الاجارة جائزة بخلافه لا يعمل بن عليه فانه أنكر جوازها ووجه الثاني عدم وصول
دليل اليه في ذلك فرأى ان من شرط بيع المنافع قبضها بجهة واحدة كقبض العين المبيعة ولم يكتف بشروعه
في قبض المنفعة شيئاً فقال بعدم جوازها لشبهها بكل أموال الناس بالباطل لاسباب ان كانت الاجرة في
الخدمة فلا هو اعطى الاجرة بمجمل ولا هو استوفى المنفعة ولا يرد عليه السلم لانه خرج بدليل * ومن ذلك قول
مالك والشافعي وأحدان عقد الاجارة لازم من الطرفين جميعاً فليس لاحدهما بعدة ففسخ بعضها ولو
بعض الآخر بما يفسخ به العقد لازم من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلاً كإلحاقها بغيرها ففسخها ففسخها
لا تصح للسكنى أو انم دمت بعد العقد أو مرض العبد المستأجر أو وجد الاجير بالاجرة المبيعة عيباً فيكون
المستأجر الخيار لاجل العيب مع قول أبي حنيفة وأصحابه انه يجوز ففسخ الاجارة بعد حصول ولوم وجهته مثل
أن يكثرى حائضاً فيجوز فيه ففسخ ماله أو يسرق أو يغصب أو يفسد فيكون له ففسخ الاجارة ومع قول قوم ان
عندها لازم من جهة السلم متأخر فقط كالجعله فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ
بالعدو والاثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز ففسخها للمؤخر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
الهرب من صفات المنافع بان يرجع أحدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد
انما هو مع شرط سلامة العاقبة ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحداهن اذا استأجر دابة
أو داراً أو نحو تامدة معلومة باجرة معلومة ولم يشترط ان يجبل الاجرة ولا تصاعلي تأجيلها بل أطلقها انما تسحق
بنفس العقد فاذا لم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد امكنه جميع المنفعة بعد
الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه مع قول أبي حنيفة ومالك ان الاجرة تسحق جزأ فجزأ كما
استوفى منعة يوم استحق أجرة فالاول مشدد خاص بأهل السفار والكرم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل
المشاحمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لو استأجر داراً كل شهر بشئ
معلوم انه تصح الاجارة في الشهر الاول وتلزم وأما ما عدا من الشهر وفلا يلزم الا بالمدخول فيه مع قول الشافعي

(١١ - ميزان ف) قال لزوجه أنه لمنك طالبي أو ود الامر اليها فقالت أنت مني طالق فقال أبو حنيفة وأحداهن لا يقع وقال
مالك والشافعي يقع ولو لم يخرج وجهه أنت طالبي ونوى ثلاثاً قال أبو حنيفة وأحداهن رواية اختارها الحنفية تقع واحدة وقال مالك والشافعي

وأحمد في رواية تقع الثلاث ولو قال ٨٢ زوجته أمرك بذلك ونوى العاقل وطلقت نفسها ثلاثا فقال أبو حنيفة إن نوى الزوج ثلاثا

وقعت أو واحدة لم يقع شيء وقال مالك يقع ما وقع من عدد الطلاق إذا أثرها عليه فان ناكرها حاف وحسب من عدد الطلاق ما قاله وقال الشافعي لا يقع الثلاث الا أن ينوي الزوج فان نوى دون ثلاث وقع ما نواه وقال أحمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج ثلاثا أو واحدة ولو قال زوجته طالق فقلت فطلقت نفسها ثلاثا قال أبو حنيفة ومالك لا يقع شيء وقال الشافعي واحد يقع واحدة * (فصل) * واتفقوا على أن الزوج اذا قال لغير المدخول به أنت طالق ثلاثا طلق ولا يقال ثلاثا قال الرافعي ولا يقال تبين بقوله أنت طالق ولا يقع الثلاث واختلفوا فيما اذا قال لغير المدخول به أنت طالق أنت طالق أنت طالق بالفاظ متتابعة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يقع إلا واحدة وقال مالك يقع الثلاث فان قال ذلك للمدخول بها وقال أردت افهامها بالثانية والثالثة فقال أبو حنيفة ومالك يقع الثلاث وقال الشافعي وأحمد لا يقع إلا واحدة ولو قال لغير المدخول به أنت طالق وطالق وطالق فقال أبو حنيفة والشافعي يقع واحدة وقال مالك وأحمد يقع الثلاث * (فصل) * واختلفوا في طلاق المصبي

الذي يعقل الطلاق فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يقع وعن أحمد روايتان أظهرهما أنه يقع واختلفوا في طلاق الجندي السكران فقال أبو حنيفة ومالك يقع وعن الشافعي قولان أحدهما يقع وعن أحمد روايتان أظهرهما يقع وقال الطحاوي والكرخي من الحنفية

والمزني وأبو ثور من الشافعية أنه لا يبيع * (فصل) * واختلفوا في طلاق المكره واعتاقه فقال ٨٣ أبو حنيفة يبيع العاقل ويحصل الاعتاق

وقال مالك والشافعي وأحمد

لا يبيع إذا نطق به دفاعاً عن

نفسه واختلفوا في الوعيد

الذي يغلب على الظن حصول

ما توعد به هل يكون أكرها

فقال أبو حنيفة ومالك

والشافعي نعم وعن أحمد

ثلاث روايات أحدها

كذهب الجماعة والثانية

واختارها الخرفي والثالثة

أن كان بالقتل أو بقطع

طرف فأكراه والأدلة

واختلفوا في أن الأكراه

هل يختص بالسلطان أم لا

فقال مالك والشافعي لا فرق

بين السلطان وغيره كاص

أو متغلب وعن أحمد روايتان

أحدهما لا يكون الأكراه

الامن السلطان والثانية

كذهب مالك والشافعي

وعن أبي حنيفة روايتان

كالذهبين * (فصل) *

واختلفوا فيمن قال تزوجته

أنت طالق إن شاء الله فقال

مالك وأحمد يقطع الطلاق

وقال أبو حنيفة والشافعي

لا يقطع واختلفوا فيما إذا شك

في الطلاق فقال أبو حنيفة

والشافعي وأحمد يبنى على

اليقين وقال مالك في المشهور

عنه يغيب الإيقاع * (فصل) *

واختلفوا في المسرى إذا

طلق امرأته طلاقاً باتناً

مات من مرضه الذي طلق

فيه فقال أبو حنيفة ومالك

وأحمد ترث إلا أن أبا حنيفة

يشترط في إرثه أن لا يكون الطلاق عن طلب منها ولا شافعي قولان أظهرهما لا ترث والى متى ترث على قول من يورثها فقال أبو حنيفة ترث

مداً في العدة فإن مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وقال أحمد ترث ما لم تتزوج وقال مالك ترث وإن تزوجت ولا شافعي أقوال أحمد هاترث

الحندي مستحق لمنعه قال الشيخ تقي الدين السبكي وما زلنا نسمع علماء الاسلام قاطبة بالديار المصرية والشامية يقولون بصحة اجارة الاقطاع حتى جاء الشيخ تاج الدين الفزاري وولده الشيخ تاج الدين فقالا فيها ما قالوا يعني من المنع وهو المعروف من مذهب أحمد وهو قول أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قوليه انه يجوز بيع العين المؤجرة مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيعه الا بغير الاستأجر فهو بالخيار بين اجارة البيع وبطلانه ومع قول مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة للمستهأجر دون غيره لعدم تعذر وصوله الى استيفاء المنفعة بخلاف بيعه الغير المستأجر فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد على المؤجر فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوده الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه لو استأجر دابة ليركبها فجمها بلجمها كما جرت به العادة فلا ضمان مع قول أبي حنيفة انه يضمن قيمتها فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بأحد الناس والثاني خاص بأهل الدين والورع ويصح أن يكون الامر بالعكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز اجارة الدنانير والدراهم للترين والتجمل بها كولو كان صير في بيع قول الشافعي وأحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لخاص بأحد الناس والثاني مشدد لخاص بأهل الورع والتقوى فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لا يجوز اجارة الارض بما يثبت فيها أو يخرج منها ولا يطعم كالسمك والعسل والسكر وغير ذلك من الأطعمة والمأكلات مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل ما ينتهه الارض وغير ذلك من الأطعمة والمأكلات كالجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن وطاوس بعدم جواز كراء الارض مطلقاً بكل حال فالاول مشدد لخاص بأهل الورع والخوف من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المطعم الذي خرج من الارض كان مبتدأ في ما كان من قاعدة مدحوة ووجه الثاني المخفف أن الخارج من الارض نوع آخر غير النوع الارضي كالذهب والفضة ووجه الثالث المشدد الى الغاية العمل بالفداء بحق اخوة الاسلام في احتياج الى أرضه وزرعها ومن استغنى عنها أعطاهما لأكبره المسلم لم يزرعها بالاجرة على الاصل في الانتفاع بالارض اذا انتفع بكرائم الغنم ما هو فرغ من ذلك ورخصة من الشارع والا فالارض مخلوقة بالاصالة لمنافع عباده من غير تحجير فكل من احتاج اليها كان أولى بها فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان من استأجر أرضاً ليزرعها حنطة ان له أن يزرعها شعيراً وكل ما ضره كضر الحنطة مع قول داود وغيره انه ليس له أن يزرعها غير الحنطة فالاول مخفف لخاص بأحد الناس والثاني مشدد لخاص بأهل الورع فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز أن يزرع فيه ما شاء الا من شريكه وأما رهنه وحبته فلا يجوز ذلك عنده بحال فالاول مخفف لخاص بأهل الورع الذين لا يشاؤون من علمهم والثاني مشدد لخاص بأحد الناس الذين يشاؤون أخذهم ويرون الحظ الاوفر لانفسهم ويحتاجون الى المرافعة للحكام فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز شرط الخيار ثلاثي الاجارة كالببيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالاول مخفف لخاص بأحد الناس الذين يقع لهم تردد وندم اذا كان الحظ الاوفر لانفسهم والثاني مشدد لخاص بأهل الدين والورع الذين لا يندمون اذا كان الحظ الاوفر لانفسهم بجماع ان الاجارة فيها يبيع المنافع فلا فرق بينهما وبين الاعيان لمن تأمل فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا استأجر شخص شيئاً من دار وعبد فلم ينتفع به فعليه الاجرة مع قول أبي حنيفة انه لا اجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك فالاول مشدد لخاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف لخاص بأحد الناس فراجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

يشترط في إرثه أن لا يكون الطلاق عن طلب منها ولا شافعي قولان أظهرهما لا ترث والى متى ترث على قول من يورثها فقال أبو حنيفة ترث مداً في العدة فإن مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وقال أحمد ترث ما لم تتزوج وقال مالك ترث وإن تزوجت ولا شافعي أقوال أحمد هاترث

مأدات في المدة والثاني عالم تزوج ٨٤ والثالث ثرث وان تزوجت * (فصل) واختلفو اربعين قال لزوجه أنت طالق الى سنة فقال

(كتاب احياء الموات)

اتفق الاثمة على جواز احياء الارض المبتلة لله - لم ولو موات الاسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز لاذى احياء موات الاسلام مع قول أبي حنيفة انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان غمكين الذي من الاحياء فيه عزله يخرجهم عن الصغار ووجه الثاني انه لا فرق بين احيائه موات الاسلام وبين عمارته بيتا في العمران لمن تأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة يشترط في جواز احياء اذن الامام مع قول مالك ان ما كان في الفلاة أو حيث لا يتساحم الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا من العمران أو حيث يتساحم الناس فيه افتقر الى الاذن * ومع قول الشافعي وأحمد انه لا يحتاج الى اذن لامام مطلقا فالاول مشدد وخاص باهل الادب مع ولي الامر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من احياء أرضا مبيته فهي له فان افطاه بيع المسلم والذي ومن اذن له الامام ومن لم يأذنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ما كان من الارض مملوكا ثم باداه له وخرب وطال عهده تلك بالاحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روائيه انه لا يملك بالاحياء فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان احياء الارض وما فيها يكون بغيرها وان يتخذ لها ماء وأما الدار فتحرقها وان لم يسهفها مع قول مالك تلك الارض بما فيها - لم بالعادة أنه احياء مثلها من بناء وغراس وحفر وبروغ - ير ذلك ومع قول الشافعي ان كانت لازرع فتلك بزرعها واستخراج ماؤها وان كانت للسكنى فتبقى عليها ماؤها وتساقطها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حرث البئر أو بعون ذراعان كان الابل تسقي دأغما منها وان كانت للناضح فستون ذراعوا وان كانت عينا فثلاثمائة ذراع وفي رواية عنه خمسة مائة ذراع فمن أراد ان يحفر في حرثها منع منه مع قول مالك والشافعي انه ليس لذلك حدم قدر والر جوع في ذلك الى العرف ومع قول أحمد ان كانت في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعوا وان كانت في أرض عامرة فخمسون ذراعوا وان كانت عينا فخمسة مائة ذراع فالاول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف ملاية الارض وخالوتها وكثرة الوادين على الماء وقلتهم فكلام الاثمة كلهم صحيح ووجه ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روائيه انه اذا بنت حشيش في أرض مملوكة لم يملكه صاحب الارض فكل من أخذ حصاره مع قول الشافعي انه يملك تلك الارض ومع قول مالك ان كانت الارض محبوسة فملكه صاحبها وان كانت غير محبوسة فملكها فالاول مشدد وعلى مالك مخفف على المسلم والشافعي والثالث مفصل وظاهر القواعد يعرض قول الشافعي ويشهد للاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار فانه يشهد الكلا ثابت في الملك وفي الموات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان الحشيش لا يلتفت اليه صاحب الارض في الغالب بخلاف غر الأشجار ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد أن يأخذ ذلك الحشيش الا بطيب قلب صاحب الارض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك ان التحويط يدل على الالتفات الى الحشيش فليس لاحد أن يحده الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محبوسا عليه فانه يدل على مساححة الناس به * ومن ذلك قول مالك انه اذا فضل عن حاجة الانسان وبها غمره وزرعه شئ من الماء الذي في نهره أو بئر فانه كان النهر أو البئر في البرية فالمالك أحق بمقدار حاجته منه من غير ويوجب عليه بذل ما فضل من ذلك وان كانت في حائط فيلزمه بذل الفائض لجاره الى أن يصلح بترنفسه أو عينه فان تهاون بالصلاح لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روائيتان مع قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي انه يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك لازرع وله أخذ العوض

أبو حنيفة ومالك تطابق في الحال وقال الشافعي وأحمد لا تطابق حتى تتسالح السنة * (فصل) واختلفو اربعين طلق واحدة من زوجاته لا بعينها أو بيمينها ثم نسبها لافار جعيا قال أبو حنيفة فواس أبي هريرة من الشافعية لا يحال بينه وبين وطئها وله وطئها ينشأ شاء فاذا وطئ واحدة انصرف الطلاق الى غير الموطوءة ومذهب الشافعي انه اذا أجهم طاعة بالثمة تطابق واحدة ممن مبهما ويلزمه التعيين وينع من قربان من الى ان يعين ويلزمه ذلك على الفور فلو أجهم طاعة زوجية فالاصح لا يلزمه التعيين في الحال لان الرجعية زوجة وتحسب عدة من عينها من حين الالف لا من وقت التعيين وقال مالك يطلقن كلهن وقال أحمد يحال بينه وبينهن ولا يحال له وطؤهن حتى يفرق بينهما فأيتن خرجت عليهما القرعة كانت هي المطلقة * (فصل) واتفقا على انه اذا قال ازوج جته أنت طالق نصف طاعة لزمه طاعة قال القاضي عبد الوهاب وحكي عن داود ان الرجل اذا قال ازوج جته نصف طالق أو أنت طالق نصف طاعة انه لا يقع عليه الطلاق والفقهاء على خلاف واختلفوا فاقبل له أربع

زوجات فقال أبو حنيفة والشافعي يطلق واحدة فمنهن وله صرف الطلاق الى من شاء ممنهن ويستحب وقال مالك وأحمد يطلقن كلهن * (فصل) واختلفو اربعين اذا نكح في عدة الطلاق فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يبي على الاذن وقال مالك

في المشهور من مذهبه يغلب الإيقاع * (فصل) * واختلفوا فيما إذا أشار بالطلاق إلى ما لا ينفصل ٨٥ من المرأة في حال السلامة كالإد

فقال أبو حنيفة إن أضافه إلى أحد خمسة أعضاء الوجه والرأس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك عنده الجزء السابع كالنصف والرابع قال وإن أضافه إلى ما ينفصل في حال السلامة كالنصف والظهر والشعر لم يقع وقال مالك والشافعي وأحمد يقع الطلاق بجميع الأعضاء المنفصلة كالصبي وأما المنفصلة كالشعر فيقع بهما عند مالك والشافعي ولا يقع عند أحمد

* (باب الرجعة) * اتفقوا على جواز رجعة المطلقة واختلافوا في وطء الرجعية هل يحرم أم لا فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته لا يحرم وقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى يحرم واختلافوا هل يصير بالوطء صراحا أم لا فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته نعم ولا يحتاج معه إلى لقائهم في الرجعة أولم ينسوها وهل مالك في المشهور عنه أن نوى حصلت الرجعة وقال الشافعي لا تحصل الرجعة إلا بلفظ وهل من شرط الرجعة الإسهاد أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه ليس من شرطها الإسهاد بل هو مستحب وللشافعي قولان أحدهما الاستحباب والثاني أنه شرط

ويستحب تركه مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يلزمه بذلك من غير عوض للماشية والسقي معا ولا يحل له البيع فالأول يخفف على المالك والثاني مشدد على المالك رجعة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

* (كتاب الوفاء) *

اتفق الأئمة على أن الوفاء بربح جائزة وعلى أن ما لا يوضح الانتفاع به بالابتلاف عنه كالذهب والفضة والمأكول لا يصح وقفه وعلى أن وقف المشاع جائز كهبته وإجارته خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله بأنه متناع إجارة المشاع ووقفه وعلى أنه إذا خرب الوفاء لم يعد إلى ملك الواقف هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أنه يلزم باللفظ وإن لم يحكم به حاكم ويرزول ملك الواقف عنه وإن لم يخبر به عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح إلا إذا أخرجه عن يده بان يحل للوقف وليا أو يسلمه إليه وهو إحدى الروايتين عن مالك ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية موهبة أو يملكه غنم ولا يلزم ولا يرزول ملك الواقف عنه إلا بعد أن يحكم به حاكم أو يملكه بموته كأن يقول إذا مات فقد وقعت داري على كذا فالأول مشدد على الوفاء والثاني مفصل والثالث يخفف على الواقف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجه الثلاثة أقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ومالك في إحدى روايته أنه يصح وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة والملك في الرواية الأخرى أنه لا يصح بناء على قاعدة أنه لا يصح وقف الموقوف فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه فعل معروف وإن غلب عليه التالف بعد مدة ووجه الثاني أن الوقف إنما يتخذ للتأبيد ودوام الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح * ومن ذلك قول أصحاب الشافعي أن الملك في ربة الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه مع قول أبي حنيفة وجعاعات من نصيبه والراجح من قول الشافعي أن الوقف إذا صار خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه فالأول مشدد على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن سبب مشروعية الوقف ادعاء العبد المالك مع سيده قالوا في الزكاة الواجبة دكا أنه بالوقف يتبرأ إلى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولولم يخرج عن ملكه فكان له لم يتبرأ ووجه الثاني أن الواقف إذا رجع الملك فيه ما يرد إلى الله تعالى يحتاج الموقوف عليهم إلى تعليق جديده من الله تعالى ولم يخصه ولأضافان الانتفاع لا يخص بأحد بعينه في الأصل فإذا مات المعين انتقل إلى ما بعده من جهات القربان ولو أن الموقوف عليهم كانوا على كون الموقوف لا يحتاج إلى إذن منهم بل ينتفع به بعدهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يصح وقف الإنسان على نفسه مع قول مالك والشافعي أن ذلك لا يصح فالأول يخفف على الواقف خاص بأهل النعم والبخل الذين لا يتخصص نفوسهم من ورطة محبة الدنيا فكان ذلك كالوصية عند حضور الأجل وقدر رد في الحديث أفضل الصدقة أن تصدق أنت تصدق تصدق تأمل البقاء وتخشى الفقر وليس الصدقة أن تقول إذا حضرتك الوفاة فلان كذا أو فلان كذا الحديث ووجه الثاني المشدد على الواقف أنه على فاعلة القربان الشرعية من طلب المبادرة بها قبل انقضاء المنة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك أنه يصح الوقف إذا لم يعين الموقوف مصرا كأن قال وقت داري هذه وكذا يصح الوقف عنده وعند الشافعي إذا كان منقطع الآخر كوقت كذا على أولادى وأولادهم ولم يذكر بعدهم الفقراء من لا يرجع ذلك بعد انقراض من يهيى إلى فقراء عصبته فإن لم يكن فوالى فقراء المسلمين وبذلك قال أبو يوسف ومحمد مع قول الشافعي أن الوقف يبطل إذا لم يعين له مصرا فالأول فيه تخفيف على الواقف والثاني مشدد في إعلان الوقف إذا لم يعين له مصرا فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي يوسف أن الوقف إذا خرب لا يجوز بيعه وصرف غنمه إلى مثله كما إذا خرب المسجد ولم يرجع ودمع قول محمد أنه يعود إلى ما ملكه الأول وليس لأبي

وهو رواية عن أحمد وما حكاه الرافعي من أن الإسهاد شرط عند مالك لم أراه في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره بيان مذهب مالك الاستحباب ولم يحكموا به خلافا عنه وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في الإفصاح * (فصل) * واتفقوا على أن من طلق

وان الوط، في النكاح الفاسد
لا يحصل الا في قول الشافعي
واختلفوا هل يحصل حايها
بالوط في حال الحيض أو
الاحرام أم لا فقال المالكا
وقال الثلاثة نعم واختلفوا
في الصبي الذي يمكن جماعه
هل يحصل بوطئه في نكاح
صحیح الحل أم لا فقال المالكا
لا وقال الثلاثة نعم

* (باب الإيلاء) *
 اتفقوا على أن من حلف
 بالله عز وجل أن لا يجامع
 زوجته مدة أكثر من أربعة
 أشهر - ركن مولى أو أقل لم
 يكن مولىا ، وأما واختلافه وإى
 الأربعة الأشهر هل يحصل
 بالحلف على ترك الوطء فيها
 إيلاء أم لا فالأبوحنفية نعم
 وبروى مثل ذلك عن أحمد
 وقال مالك والشافعى وأحمد
 فى المشهور عنه لا * (فصل)
 فإذا مضت الأربعة أشهر هل
 يقع الطلاق بضمها أم بوقف
 قال مالك والشافعى وأحمد
 لا يقع بضمى المدة طلاق بل
 بوقف الأمرين أى بوطء
 وقال أبوحنفية متى مضت
 المدة وقع الطلاق واختلاف
 من قال بالإيقاف فيها إذا
 امتنع المولى من الطلاق هل
 يطلق عليه الحاكم أم لا بقال
 مالك وأحمد يطلق عليه
 الحاكم وعن أحمد رواية
 أخرى أنه يضيق عليه حتى
 يطلق وعن الشافعى قولان

(كتاب الهدية)

اتفق الاثمة على ان الهبة تصح بالايجاب والقبول والقبض واجمعوا على ان الوفاء بالوعد في الخير مطلق وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة مكر وهو كذا تفضل بعضهم على بعض هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقتصر في صحة الهبة الى القبض مع قول مالك انه لا تقتصر صحتها ولو لم يمسك بل تصح وتسلم بمجرد الايجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها وانما هو احترز مالك بذلك عاذا احر الوهاب الاقباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة فانها لا تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة او امك مقبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الوهاب او مرض بطلت الهبة وعوارق ابن أبي زيد القيرواني في رسالته واثمت هبة ولا صدقة ولا حبس الا بالحيازة فان مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قول أحمد في احدى روايته ان الهبة ثلاث من غير قبض فالاول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكات والثاني مخفف على الموهوب له مشدد على الوهاب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا بد في صحة القبض أن يكون باذن الوهاب مع قول أبي حنيفة انه يصح القبض بغير اذن منه فالاول مخفف على الوهاب عكس الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان هبة المشاع جائزة كالبيع وصحة قبضه ان يسلم الوهاب الجميع الى الموهوب له فستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في بدءه كالودعة مع قول أبي حنيفة ان كان مما لا ينقسم كالعبد والجواهر جازت هبته وان كان مما ينقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعا فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يستحب للاب وان علان يسوي بين اولاده في الهبة مع قول أحمد ومحمد انه ان يفضل الذي كور على الاناث كقصة الارث فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ثم اذا فاضل الاب بينهم فهل يلزمه الرجوع في المفاضلة قول الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال أحمد يلزمه الرجوع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه ليس للاب الرجوع في هبة مولود له مع قول الشافعي انه له الرجوع فيها بكل حال ومع قول مالك انه له الرجوع ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلة والحببة ولا يرجع فيما وهبه على جهة الصدقة قال وانما يسوغ الرجوع اذا لم تتبر الهبة في بد الولد ويستحدث ديناً بعد الهبة وتنتزج البنت أو يختلط الموهوب بمال من جنسه بحيث لا يتميز منه والا فليس له الرجوع مع قول أحمد في احدى رواياته وأطهرها ان له الرجوع بكل حال كذهب أبي حنيفة فالاول مشدد خاص بالكافر في الدين والثاني مخفف خاص باحد النامر والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان بعض الاولاد قد يكون مع أبيه كالأجانب بل كالأعداء ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لو ولد أنت ومالك لأبيل * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن كثرة العلماء ان الوفاء بالوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فانه الفضل واوتسكب كراهة شديدة ولكن لا يأتهم مع قول جماعة منهم عمن عبد العزيز ان الوفاء بالوعد واجب ومع قول بعض أصحاب مالك ان الوعد ان كان مشترطاً بسبب كقوله تزوج ولداً كذا ونحو ذلك وجب الوفاء به وان كان وعداً مطلقاً لم يجب فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه من باب فمن تطوع خير فهو خير له وهو خاص بمن كان عنده بقية يتخل من الناس ووجه الثاني التباعد من صفات المنافقين فان من أحلف الوعد فهو منافق خالص وان صام وصلى وقال اني مسلم كاور في الصبيرو وجه الثالث ظاهر

أظهرهما ان الحاكم مطابق عليه، والثاني انه مضيق عليه. (فصل) واختلفو افما اذا آلى بغير اليمين بالله عز وجل * (كتاب
بكاله الطلاق والعنف وصدة المسال واجاب العبادات هل يكون موليا أم لا فقال أبو حنيفة يكون موليا سواء قصد الاضرار به أو رفعه عنها كالأرضعة

والمریضة أو عن نفسه وقال مالك لا يكون موليا إلا أن يحالف حال الغضب أو يقصد الاضرار بها ٨٧ فان كان للاصلاح أو لنفعها فلا وقال

أحمد لا يكون موليا إلا إذا

قصد الاضرار بها وعن

الشافعي قولان أحدهما

قول أبي حنيفة * (فصل)

وإذا فاء المولى لزمته كفارة

عين بالله عز وجل بالاتفاق

الافق قول قديم للشافعي

* (فصل) * واختلوا

فبين ترك وطء زوجته

للاضرار هانم غيرة

أكثر من أربعة أشهر هل

يكون موليا أم لا فقال أبو

حنيفة والشافعي لا وقال

مالك وأحمد في إحدى

روايتيه نعم * (فصل)

واختلوا في مدتها بلاء العبد

فقال مالك شهران حره كانت

زوجه أو أمة وقال الشافعي

مدة أربعة أشهر مطلقا وقال

أبو حنيفة الاعتبار في المدة

بالساعة فنحن أمة فشران

حر كان أو عبدا ومن

نحته حره فاربعة أشهر حر

كان أو عبدا وعن أحمد

رواية أن أحدهما كذهب

مالك والثانية كذهب

الشافعي واختلوا في البلاء

الكاثر هل يصح أم لا فقال

مالك لا يصح وقال الثلاثة

يصح فإذنه مطا بته بعد

اسلامه

* (باب الظاهر)

اتفقوا على أن المسلم إذا قال

لزوجته أنت على كذا رأي

فانه مظا هر منها لا يحل له

وطؤها حتى يقدم الكفارة

* (كتاب القطة)

أجمع الائمة على أن القطة تعرف حولا كاملا لم تكن شيئا نافيها يسيرا أو شيئا لا يباع له وعلى أن صاحبها إذا

حاه فهو أحر حق هانم من مائة مائة على أنه إذا كان له مال فله أن يبيعها بغير بيعه بين الرضا بالبدل

وأجمعوا على جواز الالتماس في الجلالة ونما اختلوا في أن الأفضل أخذها أو تركها هانم إذا ما وجدته من مسائل

الاجماع في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أن أخذ القطة في الجلالة أولى من تركها مع قول

أحمد أن تركها أفضل من أخذها ومع قول الشافعي في أحد قوله بوجوب الاخذ ذومع الاصح عند أصحابه أن

أخذها مستحب ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والاربع مفصل

فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان فيه حفظ المال أخيه ووجه الثاني ان فيه الحلاص

من تبعات الناس ووجه الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الفضيلة

والرابع وجه ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أخذ القطة ثم ردها الى مكانها فان كان أخذها

ليردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي وأحمدانه يضمن بكل حال ومع قول مالك أن أخذها

بنية الحفظ ثم ردها ضمن وان كان مترددا بين أخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني

مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك

قول مالك ان من وجد دابة مملوكة من الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها أو أخذها ولا ضمان عليه

وكذلك البقرة إذا خاف عليها السباع مع قول الائمة الثلاثة ان من أخذها فعليه الضمان إذا جاء صاحبها فالاول

مخفف على الملتصق في عدم الضمان إذا كان له مال والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك

قوله مالك ان القطة في الحرم وغيره سواء فلا ملتمس ان يأخذها على حكم القطة ويملكها بعد ذلك وله

أن يأخذها ليحفظها فقط وبه قال أبو حنيفة مع قول الشافعي وأحمدانه له أخذها ليحفظها على صاحبها

وبه رفره ما دام مقبلا بالحرم فإذا خرج سلمها للعالم وليس له أن يأخذها للتملك فالاول مخفف على الملتصق

والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الملتصق إذا

عرف القطة سنة فله أن يحبسها بداره أو أن يتصدق بها وله أن يأخذها غنما كان أو فقيرا مع قول أبي حنيفة

ان الملتصق إذا كان فقيرا جاز له أن يملكها وان كان غنيا لم يجز ويجوز له عند أبي حنيفة ومالك أن يتصدق

بها قبل أن يملكها على شرط أن صاحبها إذا جاء وأمضى ذلك مضى وان لم يجز ذلك ضمن له الملتصق مع قول

الشافعي وأحمدانه لا يجوز له ذلك لانهم صادقة موقوفة فالاول مخفف على الملتصق والثاني مفصل والاول من

المسئلة الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي

انه اذا وجد عبدا يبيده وحده لم يجز له أن يأخذها ولو أخذها ثم أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال

الشافعي وأحمد عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص باهل الدين والاحتياط فرجع الامر الى

مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعه انه اذا مضى على القطة حول ونصرف فيها الملتصق بفقته أو ببيع

أو صدقة فلصاحبها إذا جاء أن يأخذ فيمتها يوم تملكها مع قول داود انه ليس له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص

بأكثر الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل الورع والخوف من تبعات الناس فرجع الامر الى مرتبة

الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد صاحب القطة إذا جاء وصفه بصفة فانه واجب على الملتصق أن يدفعها

له ولا يكفه مع ذلك بيعة مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك الا بيعة فالاول مخفف خاص بما إذا كان

صاحبها عير منهم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما إذا كان صاحبها أمتهما في رقبة ففرجع الامر الى

مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

* (كتاب القطة)

وهي عترة سنة أن وجدها فان لم يجد فصيام شهر من متاهين فان لم يستطع فاعطاهم من مسكينا واختلوا في ظهار الذي فقال أبو حنيفة ومالك

لا يصح وقال الشافعي وأحمد يصح ولا يصح ظهار السيد من أمته الا عند مالك واتفقوا على صحة ظهار العبد وان كان يكره بالصوم وبالأطعام عند

مالكان ملكه السيد * (فصل) * ٨٨ واختافوا فيمن قال ان زوجته أمة كانت أو حرة أنت على حرام فقال أبو حنيفة ان نوى الطلاق كان

طلاقا وان نوى ثلاثا فهو ثلاث وان نوى واحدة أو اثنتين فواحدة فائتة وان نوى التحريم ولم ينو الطلاق أول بكرة له نية فهو عين وهو مول ان تركها أو بعد أشهر وقفت طلاقه بانتهى نوى الظاهر كان مظاهرا وان نوى البين كان عينا ويرجع الى نيته كم أراد بها واحدة أو أكثر سواء المدخول بها وغيره وقال مالك هو طلاق ثلاث في المدخول بها واحدة في غير المدخول بها وقال الشافعي ان نوى الطلاق أو الظاهر كان ما نواه وان نوى البين لم يكن عينا ولو كان عليه كفارة عين وان لم يشأ فقولان أحدهما وهو الراجح لاثنى عليه والثاني عليه كفارة عين وعن أحد روايات أظهرها أنه صريح في الظاهر أنه لم ينو وفيه كفارة ظاهر والثانية أنه عين وعليه كفارته والثالثة أنه طلاق * (فصل) * واختافوا في الرجل يحرم طعامه وشرايه أو أمته فقال أبو حنيفة وأحمد وحالف وعليه كفارة عين بالحنث ويحصل الحنث عنده ما بفعل جزء منه ولا يحتاج الى أكل جميعه وقال الشافعي ان حرم الطعام أو الشراب أو الملبوس فليس بشئ ولا كفارة عليه وان حرم الأمة فقولان أحدهما لاثنى عليه والثاني لا تحرم ولكن عليه كفارة عين وهو الراجح وقال مالك لا يحرم عليه شئ من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه أجع

اتفق الاثمة على انه يحكم بالسلام العاقل بالسلام أبيه أو أمه الا في رواية عن أبي حنيفة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا وجد لقيط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول أبي حنيفة انه ان وجد في كيسة أو بيعة أو قرية من قرى أهل النخعة فهو ذمي فالاول مشدد في الحكم بالسلامه بالدار والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من القوابين وجهه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك ان اسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في أرجع أقواله وقول أصحابه انه لا يصح اسلام صبي مميزا متوللا وللشافعي قول انه موقوف الى البلوغ فالاول مشدد في حصول الاسلام احتياطا للصبي ولما حكم بالسلامه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمدان اللقيط في دار الاسلام اذا امتنع رد الى بلوغ من الاسلام قتل مع قول أبي حنيفة انه يحد ولا يقتل ومع قول الشافعي انه يزجر عن الكفر فان أقام عليه أقر عليه فالاول مشدد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم * (كتاب الجمالة) *

اتفق الاثمة على ان راد الا بقر يستحق الجعل اذا رده ان شرط ذلك له ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك ان راد الا بقر اذا كان معر وفا بذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضع وبعد راد الا بقر اذا كان معر وفا فلا جعل له ويهبط ما أنفق عليه مع قول أبي حنيفة وأحمد انه يستحق الجعل على الإطلاق ولم يعتبر لوجود الشرط ولا عدمه ولأن يكون معر وفرا لا بقر أم لا ومع قول الشافعي انه لا يستحق الجعل الا بالشرط فالاول مفصل والثاني مشدد على مالك الا بقر والثالث مفصل كالاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول من تفصيل الامام مالك العمل بالقرينة وهي احدى الأدلة وفيها خلاص للذمة صاحب الا بقر وتشجيع الراد على المداومة على رد الا بقر لا خواتمه المسلمين وإزالة كربهم لاسيما من كان عاجزا وليس له قدرة على شراء عبد بخذمه أو دابة يركبها أو ناقة يخصصها أو توجبه لثاني كتوجه الاول وأشد حثا على اعطائه الراد ما التمس لقلته من خلاص الذمة وتشجيع الراد على أن يدوم على رد الا بقر فان منع اعطائه الجعل به دعه يكسر قلبه وبكسبه عن التعب بعد ذلك في رد الا بقر آخر لاسيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثالث ان الوحوب في الجعل انما يكون بالشرط والطالب على فاعده لاجراء فان لم يكن شرط فأنما يكون اعطائه الجعل من باب البر والاحسان وذلك المعروف لا واجب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من رد الا بقر من مسيرة ذرقة أو ياد يستحق أربعين درهما وان رد من دون ذلك رخص له الحاكم مع قول مالك ان له أجرة المثل ومع قول أحمد ان له دينارا وأثنى عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين المصر وخارج المصر خلافا لاجد في قوله في رواية له أخرى انه ان جاء به من المصر فله عشرة دراهم أو من خارج المصر فله أربعون درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير فالاول مفصل والثاني فيه تخفيف باجزة المثل والثالث فيه تشديد بالاجتهاد على مالك الا بقر والرابع فيه تشديد على راد الا بقر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا أنفق نفقة على الا بقر بغير إذن سيده فلا شئ على السيد لانه أنفق متبرعا فهو كالذي ينفق بغيره بغير إذن الحاكم وان أنفق باذنه كان على السيد دية عليه ولراد أن يجلس العبد عنده حتى يأخذ ما أنفق عليه على العبد في طريقة ومع قول أحمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك ان له أجرة المثل فالاول مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر والله تعالى أعلم * (كتاب الفرائض) *

* (فصل ل) * واختافوا هل يحرم على الظاهر قبله والامس بشهوة أم لا فقال أبو حنيفة قومه لا يحرم ذلك وللشافعي قولان الجذب الاباحة

ومن أهدر دينا ثمان أظهرهما الثريم واختلفا فيما إذا وطئ المظاهر في صوم الظاهر في خلال ٨٩ الشهر من ليل كان أو نهارا عدا كان

أوساهبا فقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد في أظهر
روايته يستأنف الصيام
وقال الشافعي أن وطئ
بالليل مطلقا لم يلزمه الاستئناف
وان وطئ بالنهار عدا فسد
صومه وانقطع التتابع
ولزمه الاستئناف لنص
القرآن * (فصل) * واختلفا
في اشتراط الإيمان في الرقبة
التي يكفر بها المظاهر فقال
أبو حنيفة وأحمد في أحدي
روايته لا يشترط وقال
مالك والشافعي وأحمد في
الرواية الأخرى يشترط
واختلفا فيما إذا شرع في
الصيام ثم وجد الرقبة فقال
الشافعي وأحمد إن شاء
بني على صومه وإن شاء أعق
وقال مالك إن كان صام يوما
أو يومين أو ثلاثة أعاد إلى
العق وإن كان قد مضى في
صومه أنه وقال أبو حنيفة
يلزمه العق مطلقا * (فصل) *
واختلفوا على أنه لا يجوز له
الوطء حتى يكفر وأنه لا يجوز
دفع شيء من الكفارات إلى
الكافر الحربي واختلفا
في الدفع إلى الذي فقال أبو
حنيفة يجوز وقال مالك
والشافعي وأحمد لا يجوز
ولو قالت المرأة أن زوجها
أنت على كظهر أبي فلا
كفارة عليها بالاتفاق إلا في
رواية عن أحمد إذا خنأها
انحرني

أجمع المسلمون على أن الأسباب المتوارث بها ثلاثة رحم ونكاح وولاء وان الأسباب المانعة من الميراث ثلاثة
رق وقتل واختلاف دين وعلى أن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون وان كل ما يتركونه يكون
صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك إلا الشيعية ولذلك أنكر وأعلى أبي بكر الصديق رضي الله
عنه حين قال لفاطمة مما قال ولم يورثها من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئا وكذلك أجمعوا على أن الوارثين من
الرجال عشرة: الابن وابنه وان سفل والاب وأبوه وان علا والاح وابنه الامن الام والعمة وابنه الام والام والزوج
والمعتق وعلى أن الوارثات من النساء سبع: البنت وبنت الابن وان سفل والام والجددة والاخت والرجلة
والمعتقة وعلى أن الفروض المقررة في كتاب الله عز وجل ستة: النصف والربع والثمن والثلاثين والثالث
والسدس إلى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها واتفق الأئمة على أن المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه
وحكى عن معاذ بن المسيب والنخعي أنه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يرث زوج المسلم الكافرة ولا يرث زوج
الكافرة المسلمة وانفقوا أيضا على أن القاتل عدا طاعا لا يرث من المقتول شيئا وكذلك اتفقوا على أن العول
لا يكون إلا في الأصول الثلاثة الستة والاثني عشر والاربعة والعشرين وان العول صحيح مذهبهم مذهبهم عند كافة
العلماء وان عقد إجماع الصحابة عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافا لابن عباس وعلى أنه لو أجمع إجماعهم
أحدهم ما أخلام كان لا يخرج منهم ما السدس والباقي بينهم بالعصوية خلافا لابن مسعود والحسن هذا ما وجدته
من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الارحام
لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبيت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان
وزيد والزهرى والأوزاعي وداد ومع قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل وريثهم وحكى ذلك عن علي وابن مسعود وابن
عباس لكن عند نقد أصحاب الفروض والعصبات بالإجماع وعن سعيد بن المسيب أن المال يرث مع البنت
فعلى ما قال مالك والشافعي إذا مات عن أمه كان لها الثلث والباقي لبيت المال أو عن بنته فلها النصف
والباقي لبيت المال وعلى ما قاله أبو حنيفة وأحمد المال كله لأم الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك
للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل القاضي عبد الوهاب المال إلى عن الشيخ أبي الحسن أن الصحيح
عن عثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود أنهم كانوا يورثون ذوى الارحام ولا يردون على أحد ثم إن ما يحكى
عنهم في الردود يورث ذوى الارحام انما هو حكاية فعل لا قول كما يرى ابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون
الإجماع على هذا فالاول مشدد على ذوى الارحام والثاني مخفف عليهم فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
ووجه الاول بعد ذوى الارحام من المحبة والعصية التي تكون في أصحاب الفروض والعصبات ووجه الثاني
أنهم لا يخلون من محبة ولا عصية * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن مال المرتد إذا قتل أو مات على الردة
يكون ذبا لبيت المال حتى المال الذي كان كسبه في اسلامه مع قول أبي حنيفة أن مال المرتد يكون لورثته من
المسلمين سواء اكتسبه في اسلامه أم في ردته فالاول مشدد على ورثة المرتد والثاني مخفف عليهم ووجه الاول
انقطاع الموالاة بين المرتد وورثته حين الردة أو ضعف الموالاة فكان من الورع رجوع ماله لبيت المال
بصرف في مصالح المسلمين العامة ووجه الثاني الاحتياط لآخواتنا المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا
نطعمهم ما فيه راحة شعبة فكانت ورثته أولى بذلك المال كما يورثون مال مورثهم المقتول ولو كان مكسبه
حراما لا يمكن رده إلى أر بابه فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن
من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك أنه يرث من المال الذي ملكه المقتول دون الدية فالاول مشدد على القاتل
والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول إطلاق الحديث
في أنه لا يرث القاتل من مقتوله شيئا ووجه الثاني تنفير القاتل من القتل بحرمانه من مال الدية الحاصل
بالقتل فقط زجره عن التعرّض على قتل مورثه وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الأصل

(١٣ - ميزان في) * (باب الإيمان) * أجمعوا على أن من قذف امرأته أو رماه بالزنا أو نفي جهلها أو كذبته ولا يئنه
له أنه يجب عليه الحد وله أن يلاعن وهو أن يكفر بالبدعي أربع مرات بأنه له من الصادقين ثم يقول في الخامسة إن أمة الله عليه أن كان من

الكاذبين فاذا لعن ائمة اهل البيت اجمعين هذا هو الالحاد وهو ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ثم تقول في الخامسة ان غضب

الله عليهما ان كان من الصادقين فان نكح الزوج عن الالحاد ازمه الحد عند مالك والشافعي وأحمد الا أن الشافعي يقول اذا نكح فسق ومالك يقول لا يفسق حتى يحذو قال أبو حنيفة لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن أو يقر وان نكحت الزوجة حبست حتى تلاعن أو تقر عند أبي حنيفة وفي أظهر الروايتين عن أحمد وقال مالك والشافعي يجب عليها الحد * (فصل) * واختلاف اهل الالحاد بين كل زوجين حزين كانا أو عبيدين أو أحدهما عدالين كانا أو فاسقين أو أحدهما فعند مالك ان كل مسلم مع طلاقه مع لعانه حرا كان أو عبدا فلا كان أو فاسقا وبه قال الشافعي وأحمد غير ان الكافر يحوز طلاقه ولعانه عند الشافعي وأحمد والكافر عند مالك لا يقع طلاقه لان أنكحة الكافر عنده فاسدة فلا يصح لعانه وقال أبو حنيفة للعان شهادة فني فذف وليس هو من أهل الشهادة حد واختلافوا هل يصح اللعان في الحل قبل وضعه قال أبو حنيفة وأحمد اذا نفي حل امرأته فلا لعان بينهما ولا ينتفي عنه فان قدفها بصرخ الزنا لعن للذف ولم ينتف

في القبر كان للهاكم أن يورثه منه والله أعلم * ومن ذلك قول مالك وأحمد ان أهل المال من الكفا وكاهن ودي مع النصراني لا يرث بعضهم بهضام قول أبي حنيفة والشافعي انهم كلهم ملة واحدة وكلهم كفار يرث بعضهم بعضا فالاول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يورث أهل ما بين والثاني مخفف ودليله ان ما دالة الاسلام كاملة واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من بعضه حرو وبعضه رقيق لا يرث ولا يرث مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد انه يرث ويرث بقدر ما فيه من الحرية فالاول مشدد ووجهه ضعف ملكه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الكافر والمرئد والقاتل عدوان في نفسه وتخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من عدو دونه الكافر والعبد والقاتل عدو لا يرثون فالاول مشدد على من تقدم ذكرهم والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه القواين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الاخوة اذا نجحوا الامن من الثالث الى السادس لم يأخذوا مع ما روى عن ابن عباس ان الاخوة يرثون مع الابن اذا نجحوا الامن فبأخذوا مع ما روى عنه المشهور عن ابن عباس موافقة الكفا فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الغرقى والقنلى والهديمى والموتى بحرق أو طاعون أو ذالم لم أهم مات قبل صاحبهم لم يرث بعضهم بعضا ورثة كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول أحمد في رواية انه يرث كل واحد منهم تلامه دون طارفه وسبقه الى ذلك على وشرى والتخفى والشعبي فالاول مشدد على من ذكر بعدهم انهم من بعضهم بعضا والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجدة أم الاب لا ترث مع وجود الاب الذي هو ابها شيئا مع قول أحمد ان ترث معه السادس ان كانت وحدها أو تشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك اجماع الائمة على ان الاخوين نجحان الامن من الثالث الى السادس مع قول ابن عباس ان لها معهما الثالث حتى يصير واثر لانه فيكون اهما السادس فالاول مشدد على الام والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة مع قول ابن عباس انهن لسن بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالاولا مع قول التخي انه يثبت بهم او مع قول أبي حنيفة انه ان والاوم عاقده كان له نكح مالم يعقل عنه فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان ابن الملا عنة تستحق أمه جميع ماله بالعرض والعصوبة مع قول مالك والشافعي ان الام تأخذ الثلث بالفرض والباقي لبيت المال ومع قول أحمد في احدى روايته ان عصبة أمه فاذا خلفت أما وخلا فلا م الثلث والباقي للخال والراوية الثانية لا حدانها عصبة فيكون المال جميعا لها تصيبا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاقوال فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد ان السقط اذا سئل صا ولا يرث ولا يرث وان تحرك أو تنفس الآن يرث فان علس فم مالك ورايتان مع قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تحرك أو تنفس أو علس ورث ورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

* (كتاب الوصايا) *

أجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانها تأخذ بالملك يضاف الى ما بعد الموت فان كان الانسان عنده أمانة غيره وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من هوله أو عنده ودعية غير اشهاد أو أجمعوا على انها

نسب الولي سواء ولدته لسته أشهر أو أقل وقال مالك والشافعي يلاعن لنفي الحل الا ان مال الكاش شرط أن يكون استبرأها لا بثلاث حضن أو بحضة على خلاف بين أصحابه * (فصل) * وفرقة التلاعن واقع بين الزوجين بالانفائي واحتفاو بما اذا تقع فع ل مالك تقع

باعتهم الخاصة من غير تفرقة إلحاقهم وهي رواية عن أحمد وقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته ٩١ لا تنفع الإلحاق ما وحكم إلحاقهم بقول

فرقت بينهم وأقال الشافعي

تقع بإلحاق الزوج خاصة

كما يتفق النسب بإلحاقها

لأنهم ما يسقط الحد عنهما

واختلفوا هل ترتفع الفرة

بتكذيب نفسه أم لا فقال

أبو حنيفة ترتفع فإذا أكد

نفسه جلد الحد وكان له أن

يتزوجها وهي رواية عن

أحمد وقال مالك والشافعي

وأحمد في أظهر روايته

هي فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال

(فصل) واختلفوا

هل فرقة الأمان فسخ أو

طلاق قال أبو حنيفة طلاق

بأن وقال مالك والشافعي

وأحمد فسخ وفائدة أنه إذا

كان طلاقاً لم يتأبد التحريم

وان أكد كذب نفسه جازله أن

يتزوجها وعند الشافعي

ومالك هو تحريم مؤبد

كالرضاع فلا تحل له أيدوبه

قال عمر وعلي وابن مسعود

وابن عمر وعطاء الزهري

والأوزاعي والثوري وقال

سعد بن جبيرة لما يقع

بالأمان تحريم الاستمتاع

فإذا كذب نفسه ارتفع

التحريم وعادت زوجته إن

كانت في العدة *(فصل)*

ولو ذفر زوجته برجل

بعينه فقال زني بك فلان

فقال أبو حنيفة ومالك بإلحاق

لزوجته ويحد للرجل

الذي ذفره إن طلب الحد

ولا يسقط بالأمان وعن

لا تجب للوارث خلافاً للزهري وأهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية للأقارب الذين لا يرثون سواء كانوا
عصبة أو ذوى رحم إذا كان هناك وارث غيرهم وعلى أن الوصية لا تغير وارث بالثلث جائز ولا تنفع في الإجازة
الورثة وعلى أن الوصية للوارث جائز وموقوفة على إجازة بقية الورثة وتوافق الأئمة على أنه لو أوصى لبني فلان لم
يدخل إلا الذكور ويكون بينهم بالسوية وعلى أنه لو أوصى لولد فلان دخل الذكور والإناث ويكون بينهم
بالسوية وتوافق الأئمة على أن العتق والهبة والوقف وسائر العطايا المتجزئة في مرض الموت معتبرة من الثلث
بخلاف الجاهل ودوداود فأنهم قالوا لا تنجز من رأس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
وأما ما أخذوا فيه من ذلك قول مالك إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة ذلك ينظر فإن أجاز وأنى
مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا به مدمونه وإن أجاز وأنى صحته فالهم الرجوع بعد مدمونه مع قول أبي حنيفة
والشافعي إن لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته أو مرضه فالاول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع
الامر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أوصى بحمل أو بعير جاز أن يعطى أنثى وكذلك
أن أوصى بدقة أو بقرة جاز أن يعطى ذكر أو أنثى عندهم واحد مع قول الشافعي في أحد قوايه
أنه لا يجوز أن يعطى في البعير إلا الذكر ولا في الدقة والبقرة إلا الأنثى فالاول مخفف والثاني مشدد ورجع
الامر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون
الافضل احتياطاً * ومن ذلك اتفاق الأئمة لاربعة على أنه إذا أوصى بشئ لشخص ثم أوصى به لآخر ولم
يصرح برجوع عن الأول فهو بينهما نصفين مع قول الحسن وعطاء وطاوس أنه رجوع فيكون للثاني ومع
قول داود أنه للاول فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الاول والثالث فيه تشديد على
الثاني ورجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الثالث أنه لما أوصى به للاول خرج عن ملكه بذلك فابق له
فيه تصرف آخر وهو خاص بأهل الورع كإثني أيضاً يصح حله على حال أهل الورع لأن الوصية بقية ثانياً
كالناحية لكم الاول * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القوايين أن من قدم
ليقتص منه أو من كان في الصف بارزاً للاداء أو كانت حاملاً لغيرها أو طاق أو كان في سفينة وهاج البحر فعطياه
من الثلث مع قول الشافعي الاستحسان من جميع المال ومع قول مالك أن الحامل إذا بلغت ستة أشهر لم تصرف
في أكثر من ثلث ما لها فالاول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرجع الامر إلى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه تصح الوصية للعبد مطلقاً سواء كان عبده أو عبداً غيره مع قول
الشافعي لا تصح مطلقاً مع قول أبي حنيفة أنها تصح لعبد نفسه بشرط أن يكون في لورثة كبير ولا تصح إلى
عبد غير فالاول مخفف ووجهان الوصية إحساناً زائداً على الواجب وقد أباح الشرع ذلك ولا يشدد
ووجهه عدم ملك العبد لتلك الوصية ومعلوم أن الوصية غايك والثالث مفصل فرجع الامر إلى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز أن له أب أو جد أن يوصي إلى أجنبي بالنسبة في أمر أولاده
إذا كان أبوه أو جده من أهل العدالة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه تصح الوصية إلى الأجنبي في أمر أولاده وفي
قضاء دينه وتنفيذ الثلث مع وجود الأب أو الجد فالاول مشدد محمول على ما إذا عرف الموصي أن الأب أو الجد
أشقى على أولاده من الأجنبي والثاني مخفف محمول على عكسه فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين أنه لو أوصى إلى عدل ثم نسق زعت منه الوصية كما إذا أسند
الوصية إليه ابتداء فلا تصح لأنه لا يؤمن عليهم مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى أنه إذا نسق يضم إليه
عدداً آخر فإذا أوصى إلى فاسق وجب على القاضي إخراجهم من الوصية فإن لم يخرجهم القاضي وتصرف في ذلك
تصرفه وصحته فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أن الوصية تصح لأكافر سواء كان حربياً أو ذمياً مع قول أبي حنيفة بعدم صحته لأهل الحرب

الشافعي قولنا أحدهما يجب حد واحد لهما وهو الرجوع والثاني يجب لكل منهما حد فان ذكر المذفر في لعنة سقط الحد وقال أحمد عليه
حد واحد لهما يسقط باعتهما ولو قال لزوجته بزازنية وجب عليه الحدان لم يشتهه وليس عند مالك في المشهور عنه أن الإعلان حتى يدعى

رؤيته به منه وقال الشافعي وبوحيفة له ٩٢ أن يلاعن وإن لم يذكر رؤيته * (فصل) لو شهد على المرأة أربعة منهم الزوج فعند مالك

والشافعي وأحمد لا يصح وكلامهم قد ذكروا في عقود الزواج فيسقط حده باللعان وعند أبي حنيفة تقبل شهادتهم وتحد الزوجة ولو لاعت المرأة قبل الزوج اعتد به عند أبي حنيفة وقال مالك والشافعي وأحمد لا يعتد به * (فصل) الاخرس إذا كان يعقل الاشارة في فهم الكتابة ويعلم ما يقوله فإنه يصح له ان يلاعن وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك الخرساء وقال أبو حنيفة لا يصح * (فصل) اذا بان زوجه من غير شراها تزنى في العدة فله عند مالك أن يلاعن وكذلك غيرهما حل بعد طلاقه وقال كثر استبرأتم بالحضة وقال الشافعي ان كان هناك حل أو ولد فله ان يلاعن والا فلا وقال أبو حنيفة وأحمد ليس له أن يلاعن أصلاً * (فصل) لو تزوج امرأة طاهراً عاقب العدة من غير إمكان وطء وأنت بولداً ستة أشهر من العدة لم يلحق به عند مالك والشافعي وأحمد ولو أنت به لقلت من ستة أشهر وقال أبو حنيفة اذا عاقبها بحضرة الحاكم ثم طلقها عاقب العدة فانت بولداً ستة أشهر لم يلحق به وإن لم يكن هناك إمكان وطء وانما يعتبر ان تأتي به لسته أشهر فقط لا أكثر منها ولا أقل لانها ان أنت به لا كثر من ستة أشهر كان الولد حاداً بعد الطلاق ليلحقه وإن أنت به لاقل من ستة أشهر كان الولد حاداً قبل قول

العقد فلا يلحقه به وقال أيضاً لو تزوج امرأة وغاب عنها السنين الطوال فأتاها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وأنت بولداً من الثاني ثم قدم الاول

ول الاولاد لمحقون بالاول وينشقون من الثاني وعن مالك والشافعي وأحمد يكونون للثاني وقال ٩٣ أيضا لزوج وهو بالمشرق امرأته

بالمغرب وأنت بولد لستة أشهر من العقد كان الولد ملطبا وان كان بينهما مسافة لا يمكن أن يلتقيا أصلا لوجود العقد

(كتاب الأيمان)

اتفق الاثني على أن من حلف على عين في طاعة لازمه الوفاء بها وله أن يعدل عن الوفاء الي الكفارة مع القدرة عليها قال أبو حنيفة وأحمد لا وقال الشافعي الاول أن لا يعدل فان عدل جاز ولزمته الكفارة وعن مالك روايتان كالزهديين واتفقا على أنه لا يجوز أن يجعل اسم الله عرضة للأيمان يمنع من مروصلة وان الاول أن يحث ويكفر اذا حلف على ترك بر أو رجع في الايمان الى النية فان لم تكن نية نظر الى حب الدين وما هيها (فصل) واتفقا على أن اليمين بالله منهقدة ويحسم اسمائه الحسنى كالرحمن والرحيم والحي بجميع صفاته كدرة الله وجلاله إلا أن أبا حنيفة استثنى علم الله فلم يره يمينا (فصل) واختلفوا في اليمين الغموس وهي الحلف بالله على أمر ماض متعبد الكذب به هل لها كفارة أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في احدى روايتيه لا كفارة لها لانها أعظم من

قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول أحمد في أشهر روايته ان ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لان المنوع انما هو من يرى الخط الاوفر لنفسه دون الطفل فاذا شد تروى بزيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمكان من أهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مفصل ووجه الخامس أن الوكيل كالأجنبي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فاقول قوله مع عينه فيقبل قوله في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاتلاف اذ هو أمين وكذلك الحكم في الاب والخالكم والشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي الابينة فالاول مخفف على الوصي على قواعد الامناء والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على أهل الصدق والدين والثاني على من كان بالضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثني الثلاثة انه تصح الوصية للمسلم مع قول أبي حنيفة انها لا تصح الا أن يقول ينفق منها عليه فالاول مخفف لانه من جملة القربات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له أن يأكل من مال اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي وأحمد ان له أن يأكل بأقل الامر من أجر عمله وكفايته فالاول مشدد خاص بمن لا يرى الخط الاوفر لليتيم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل الدين والمعرف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في أحد قوليهما ان الوصي اذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه رد العوض مع قول مالك انه ان كان غنيا فابسته عفو وان كان فقيرا فإلأكل بالعرف بقصد ان نظره وأجره مثله فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب النكاح)

أجمع الاثني على أن النكاح من العقود الشرعية المستوفى بأصل الشرع واتفق الاثني على استحبابه ان نأثت نفسه اليه وخاف الزنا يكون في حقه أفضل له من الحج والجهاد والصلوة والصوم والتطوع واتفقا على أنه اذا قصد نكاح امرأة سن له نظره الى وجهها وكيفية اخلافه لا لادواته قال يجوز لنظر الى سائر حسنها خلا الوأئين وكذلك اتفق الاثني على أن نكاح من ليس بكف في النسب غير محرم هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي ان النكاح مستحب لمتاح اليه يجوز أهله مع قول أحمد انه متى تأثت نفسه اليه وحشى العنت وجب ومع قول أبي حنيفة انه يستحب مطلعا بكل حال ومع قول داود وجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالاول مفصل في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد من وجه وتخفف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله تعالى وبسته فف الذين لا يجدون نكاحا أي عونا عليه حتى يغنيهم الله من فضله ووجه الثاني انه طريق الى السلامة من الزنا ووجه الثالث ان الاستحباب كاف في طلب النكاح ليكون ذلك مصاحبا للوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبيع فلا يحتاج الى التشديد بالاجاب ووجه الرابع ان امثال أمر الشارع يحصل بالرة لواحدة ما يدل على التكرار ومن ذلك قول الاثني الاربعة يجوز نظر الرجل الى نرجز وجهه وأمنه وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي ان ذلك يحرم فالاول مخفف محمول على أحاد الناس من الامة والثاني مشدد خاص بكابر العلماء وأصحاب المروعة والحياة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان عبد المرأة محرم لها فيكون نظره البهاو عليه جمهور أصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ أبو حامد والنووي انه ليس بمحرم لانه الذي ينبغي القطع به والقول بأنه محرم لها ليس له دليل ظاهر والا كية انما وردت في الامة فالاول مخفف خاص بأهل العفة

أن تكفر وقل الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى تكفروا ما اذا حلف على أمر في المستقبل ان يفعله أولا يفعله فاذا حنت وجبت عليه الكفارة بالاجماع (فصل) ولو قال أقسم بالله أو أشهد بالله فقال أبو حنيفة فواحد من عين وان لم تكن له نية وقال مالك متى قال أقسم أو أقسمت فان

قال بالله افعلا اؤنية كان يمينان لم يتلفا به ٩٤ ولانواه فليست يمينين وقال الشافعي فيمن قال أقسم بالله ان نوي به اليمين كان يمينان نوي

الاخبار فـ لا وان أطلق
اختلف أصحابه فمنهم من
رجح كونه ليس بيمينين وقال
فيمن قال أشهد بالله ونوي
اليمين كان يمينان أو أطلق
فالأصح من مذهبه انه ليس
بيمينين ولو قال أشهد لافعلت
ولم ينو فقال أبو حنيفة وأحمد
في أظهر روايته يكون
يمينا وقال مالك والشافعي
وأحمد في الرواية الأخرى
لا يكون يميناً * (فصل) *
ولو قال وحق الله كان يميناً
عبد الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا يكون يميناً ولو قال اهد الله
أو وأيم الله قال أبو حنيفة
وأحمد في إحدى الروايتين
هو عين نوي به اليمين أم لا
وقال بعض أصحاب الشافعي
ان لم ينو فليس بيمينين وهي
رواية عن أحمد * (فصل) *
لو حلف بالصحف قال مالك
والشافعي وأحمد تنعقد
يمينه وان حنث ازمه الكفارة
وقال ابن هبيرة ونقل في
المسئلة خلاف عن لا يعتد
بقوله وحكي ابن عبد البر في
التهجد في المسئلة أقوال
الصحاب والتابعين وانفاهم
على إيجاب الكفارة فيها
قال ولم يخالف فيها إلا من
لا يعتد بقوله واختلفوا في
قد والكفارة فيها فقال مالك
والشافعي ألزم كفارة واحدة
وعن أحمد روايتان أحدهما
كفارة واحدة والأخرى يلزم

والدين والثاني مشدد خاص بمن كان بالضد من ذلك ووجه الاول ان مقام السيادة بمقام الامومة في نفرة
الطمع من التلذذ بالاستمتاع بالمساواة العبد من سيده من الهبة والتعظيم ووجه الثاني ان السيادة
تنقص عن مقام الام في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وعامة الفقهاء
انه لا يصح النكاح الا من جاز التصرف مع قول أبي حنيفة انه يصح نكاح الصبي المميز والسفيه لكنه موقوف
على اجازة الولي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للولي غير الاب أن يزوجه البتيم قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالأب
مع قول الشافعي بمنع ذلك فالاول مخفف محمول على تام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يصح نكاح العبد بغير إذن سيده مع قول مالك
انه يصح وليكن للمولى فسخره عليه مع قول أبي حنيفة انه يصح موقوفاً على اجازة المولى فالاول مشدد والثاني
والثالث فيهما تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد لا يملك شيئاً والنكاح من
واجبه النفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح لان يكون زوجاً فإذا كان باذن السيد جاز وكان السيد باذنه
له في النكاح التزم عنه جميع واجباته ووجه الثاني ان حكم النكاح حكم أكله من مال السيد الاكل
الواجب أو المسحوب أو المباح فلا يحتاج الى إذن فيه الا أن يبدو خلاف ذلك للسيد ولذلك كان له فسخ النكاح
تكان له منه مع من أكل الشبهوات التي تضر به أو بالسيد ووجه الثالث ان السيد قد يرى النكاح مضراً
للعبد فكان من المعروف توقف الصحة على اجازته * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يصح العقد
الا بولي ذكر فتنعقد المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة ان المرأه ان تزوج بنفسها وان توكل في
نكاحها اذا كانت من أهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا ان تضع نفسها في غير كفء فهذا يعترض
الولي عليها ومع قول مالك ان كانت ذات شرف ومال يرغب في مثلها يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف
ذلك جاز ان يتولى نكاحها أجنبي رضاها ومع قول داود ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيباً
صح مع قول أبي ثور وأبي يوسف يصح ان تزوج باذن وليها فان تزوجت بنفسها وترفعها الى حاكم حنفي
فحكم بحكمته نفذوا ليس للشافعي نقضه خلافاً لابي سعيد الاصطخري فان وطئها قبل الحكم فلا حد عليه خلافاً
لابي بكر الصري في ان اعتقد تخريمه وان طأها قبل الحكم لم يقع الاعند أبي اسحق المروزي احتياطاً فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول داود وقول أبي ثور وأبي يوسف
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن ووجه قول داود
أن البكر لم تخمس الرجال فليس لها خبر عما ينفعها أو يضرها بخلاف الثيب * ومن ذلك قول مالك انه تصح
الوصية بالنكاح أي بالعقد ويكون الوصي أولى من الولي في ذلك مع قول أبي حنيفة ان القاضي هو الذي
يزوج ومع قول الشافعي انه لا ولاية لوصي مع ولي لان عارها لا يلحقه قال القاضي عبد الوهاب وهذا الإطلاق
الذي في التعليق ينقض بالحاكم اذ ازوج امرأته لا يلحقه العار انتهى فالاول مخفف والثاني مشدد
على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الولي قد يرى ذلك
الوصي أتم نظراً واشفق على موليته من أخيه مثلاً ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون أتم نظراً من الولي والوصي
ويحمل قول الشافعي ان عارها لا يلحق الوصي على الغالب فلا تنقض اسكلامه ووجه الثالث ان شقة الولي
لا تعاد لها شقة غيره فالاقوال محمولة على أحوال ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا ولاية لفاقد مع قول أبي
حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الشافعي ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة اقصر زوجه الا بعد من العصبية مع قول الائمة الثلاثة ان
الغيبه اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابعد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند أبي حنيفة

بكل آية كفارة وان حلف بالنهي صلى الله عليه وسلم قال أحد في أظهر روايته تنعقد عنه فان حنث ازمه الكفارة وقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي لا تنعقد عنه ولا كفارة عليه * (فصل) * يمين الكافر هل تنعقد قال أبو حنيفة لا تنعقد وقال مالك والشافعي وأحمد

تتعدى منه وتلزمه الكفارة بالحنث * (فصل) * واتفقوا على ان الكفارة تجب بالحنث في اليمين ٩٥ سواء كانت في طاعة أو معصية أو مباح

واختلفوا في الكفارة هل
تتقدم الحنث أم تكون
بعده فقال أبو حنيفة لا تجزئ
الابعد الحنث مطلقا وقال
الشافعي يجوز زنته على
الحنث المباح وعن مالك
روايتان أحدهما يجوز
تقديمه أو هو مذهب أحد
والأخرى لا يجوز وإذا كفر
قبل الحنث فهل بين الصيام
والعتق والإطعام فرق قال
مالك لا فرق وقال الشافعي
لا يجوز تقديم التكفير
بالصيام ويجوز بغيره
* (فصل) * واختلفوا في
لغو اليمين فقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد في رواية
بحلف بالله على أمر فنهى على
ما حلف عليه ثم تبين أنه
بخلافه سواء قصد أوله
يقصده فسبق على إسناده إلا
أن أبا حنيفة ومالك أقالا
يجوز أن يكون في الماضي
وفي الحال وقال أحمد وفي
الماضي فقط ثم اتفقوا
ثلاثهم على أنه لا ثم فيها ولا
كفار فروع مالك أن لغو
اليمين ان يقول لا والله وبلى
والله على وجه المحاورمة
غير قصد إلى عقدها وقال
الشافعي لغو اليمين مالم
يعقده وإنما يصور ذلك
عنده في قوله لا والله وبلى
والله عند المحاورمة والغضب
والعجاج من غير قصد سواء
كانت على ماض أو مستقبل

وأحمد هي الغيبة بمكان اتصل به العاقلة في السنة الامرة واحدة فالاول مشدد على الولي الاقرب والثاني
مفصل فرجع الامر الى مرتبة حتى الميزان والاول محمول على حال من يخاف عليه العنت فانه يجب التحجيل
بتر ويجوز كما قاله داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها ذلك * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه
ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخفي خبره ولم يعلم له مكان ان أحاهنز وجها باذن امم قول الشافعي
بمخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان للعد
والاب تر ويج البكر بغير رضا صفة كانت أو كبره وذلك قال مالك في الجسد وهو أشهر الروايتين عن
أحمد في الجسد مع قول أبي حنيفة ان تر ويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح لاحد بحال ومع قول مالك
وأحمد في إحدى الروايتين انه لا تثبت الجذولية الاجبار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب والجذو الثاني
وما وافقه مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وتوجيه الاول الثلاثة لا يخفى على
الفظن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز زنا غير الاب تر ويج الصغيرة حتى تبلغ وتأذن مع قول أبي حنيفة
ان ذلك يجوز زنا سائر العصبان غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها الحلياء اذا بلغت ومع قول أبي يوسف ان
العقد يلزمها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا زالت بكارتم أو طء حلل أو حرام
لا يز وجها الاب ولا غيره حتى تبلغ وتأذن مع قول أحمد ان تزوج اذا بلغت تسع سنين وأذنت في النكاح فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن ولي المرأة
بنسب أو ولاء أو حكم له ان يزوج نفسه منها على الاطلاق مع قول أحمد انه لا يزوج نفسه منها الا بطريق
توكيله غيره في ذلك لا يكون موجبا فالاول مع قول الشافعي انه لا يجوز زله القبول بنفسه ولا يوكل غيره به بل
يزوج نفسه الحاكم ولو خليفته أو نائبه أو قال أبو يحيى البلخي من أصحابه يجوز زله القبول بنفسه وثبت عنه انه
تزوج امرأة ولي أمرها من نفسه فالاول وما بعد الثالث مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو أعتق أمته ثم أذنت له في نكاحها من نفسه حازه
ان يلى نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له ان يوكل من خطبها منه في تزوجها من نفسه مع
قول غيرهما في المسئلة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا اتفق الاولياء والمرأة على نكاح غير الكفء صح مع قول أحمد انه لا يصح فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول الرضا ووجه الثاني انه تصرف
بغير الحظ والمصلحة * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا تزوجها أحد الاولياء برضاها بغير كف لم يصح مع قول
مالك ان اتفاق الاولياء واختلافهم سواء فاذا أذنت في تزوجها لمسلم فليس لواحد من الاولياء اعتراض في ذلك
ومع قول أبي حنيفة ومن النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الشافعي تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والنسب والصنعة والحرية والخلوص من
العيوب مع قول محمد بن الحسن ان الديانة لا تعتبر في الكفاءة الا أن يكون بحيث يسكر ويخرج فيسخر منه
الصبيان ومع قول مالك ان الكفاءة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن أبي ليلى ان الكفاءة في الدين والنسب
والمال ورواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في إحدى رواياته ان الكفاءة تعتبر في الدين والصنعة
وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة انها تعتبر في الدين والكسب والمال فالاول مشدد في شرط الكفاءة
والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والرابع نحوه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ولكن الاقوال كلها محمولة على اختلاف الأغراض * ومن ذلك قول بعض أصحاب
الشافعي ان السن بعثة برمع قول البعض الاستحانة لا يعتبر فالمشجع أن يتروج الشابة فالاول مشدد محمول

وهو رواية عن أحمد ولو قال والله لأفعل كذا فيمين مع الاطلاق نوى أو لم ينو بخلافه بعض أصحاب الشافعي * (فصل) * وحلف بتر وجن
على امر أنه نقال أبو حنيفة بغير عمد لعقد وقال مالك وأحمد لا يمين وجود شرط ان يتر وجن بشرط ان تكون نظيره ان يدخل بها

﴿فصل﴾ ولولا قالوا لله لا شرب لزيد الماء ٩٦ ويقصد به قطع المنفعة قال مالك وأحمد منى انتفع بشئ من ماله بأكل أو شرب أو عارية أو ركوب

على حال من غلب عليه الطباع النفسانية وقصر أوطاره على رتبة الدنيا والثاني مخفف يحمل على من غلب عليه الزهد في الدنيا عاقل قلبه باحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه فقد الكفاية لو جب للادلاء حتى الاعتراض مع قول مالك أنه بطل النكاح وهو الأصح من قول الشافعي وأحد الآن حمل مع رضا الزوجة والادلاء فالاول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهم ما بالشروط المذكورة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجب القولين ظاهر الادعاء * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد ان المرأة اذا طلبت التزويج من كف بدون مهر مثله الزم الولي اجابتهام قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي اجابتهما فالاول مشدد وخاص بقاصر النظر من الادلاء والثاني مخفف خاص بتمام النظر منهم * ومن ذلك قول الاثني عشر لثلاثة ان الابدان اذا تزوج مع حضور الولي الاقر لم يصح مع قول مالك يصح الا في حق البكر والوصى فانه يجوز الابدان التزويج فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثني عشر لثلاثة ان الرجل اذا قال رجل فلانة زوجتي وصدقته على ذلك ثبت النكاح باتفاقهم مع قول مالك أنه لا يثبت حتى يرى داخلها وخارجها عندها الا أن يكون في سفره فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على أكبر أهل الدين والورع والثاني على غيرهم * ومن ذلك قول الاثني عشر لثلاثة ان لا يصح النكاح الا بشهادة مع قول مالك أنه يصح من غير شهادة الا أنه يعتبر فيه الاشاعة وترك التراضي بالكتمان حتى لو عرفت السر واشتراط كتمان النكاح فصح عنده وأما عند الاثني عشر فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين فالاول مشدد يحمل على من لا يؤمن بخوده بعد العقد والثاني مخفف يحمل على حال أهل الصدق والورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت النكاح الا بشاهدين عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه لا ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة القياس على الاموال في ثبوتها بالرجل والمرأتين وأما العاقبة فانه يحصل بها الاشاعة بالنكاح وذلك كاف في الخروج عن صورة نكاح الفاحش * ومن ذلك قول الاثني عشر لثلاثة ان اذا تزوج مسلم فسلمت منه فمعه عقد النكاح الا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه لا ينعقد بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول تغليب حكم الاسلام وجه الثاني تغليب حكم أهل الكفر وذلك لانهم يقبلون شهادة أهل ملتهم اذا وقع بخودهم مثلاً * ومن ذلك قول عامة العلماء ان الخطبة سنة وايسر بواجبة مع قول داود انها واجبة عند العقد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان التسمية على العامام او عند الوضوء او انحر وج السفر ونحو ذلك وجه الثاني انها كخطبة الجمعة فلم يبلغها الله صلى الله عليه وسلم تركها عند تزويج أحد من بناته أو غيرها * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح التزويج الا بلفظ التزويج أو النكاح مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه لا ينعقد بكل لفظ يقتضي التملك على التأييد في حال الحياة حتى انه روى عنه في لفظ الاجارة وايتان ومع قول مالك أنه لا ينعقد بذلك مع ذكر المهر فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الثاني انه لم يثبت عن الشارع انه لا ينعقد باللفظ مخصوص لا يرى خلافه كادعاء التكبير في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضا كالبيع ووجه الاول ان القرآن نطق بالتزويج والانكاح دون غيرهما ومن ذلك قول عامة العلماء انه لو قال لزوجتي من فلان ببلغه وقال قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف انه يصح ويكون قوله زوجت فلا كراهة في العقد وزوجت وحلت فلانة فيقول قبلت فالاول مشدد يحمل على حال من لا يؤمن بخوده ولا كتبه والثاني مخفف يحمل على حال أهل الصدق فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح القولين انه لو قال زوجت وحلت بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها أو تزويجها لم يصح مع قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر انه

أو غير ذلك حث وقال أبو حنيفة والشافعي لا يحنث الا بما يتناولونه نطقهم من شرب الماء فقط * ﴿فصل﴾ ولو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون أهله ورجله قال أبو حنيفة ومالك وأحمد ولا يبر حتى يخرج بنفسه وأهله ورجله وقال الشافعي يبر بخروجه بنفسه ولو حلف لا يدخل دارا فقام على سطحها أو حائطها أو دخل بيتا منها فيه شارع الى الطريق حث عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال الشافعي لا يحنث الابان يدخل شيئا من عرصتها فان رقى على سطحها من غير هاول لم ينزل بهالام يحنث ولا يصحبه في السطح المحصر وجهان ولو حلف لا يدخل دارا بهذه فباعها زيد ثم دخلها الحالف قال مالك والشافعي وأحمد يحنث وقال أبو حنيفة لا يحنث * ﴿فصل﴾ ولو حلف لا يكلم ذا المني فصار شجرا أو لا يأكل من الخروف فصار كبشا أو البسر فصار رطباً أو الرطب فصار تمر أو التمر فعدوا ولا يدخل هذه الدار فصارت ساحة قال أبو حنيفة لا يحنث في البسر والرطب والتمر ويحنث في الباقي وللشافعي وجهان وقال مالك وأحمد يحنث

في الجميع * ﴿فصل﴾ ولو حلف لا يدخل المسجد أو الحمام أو الدار فصار ثلاثة يحنث وقال أحمد يحنث ولو حلف لا يسكن بيتا فسدن يصح بيتان شعر أو جدار أو خيمة وكان من أهل الامصار قال أبو حنيفة لا يحنث فان كان من أهل البادية حث ولا نص عن مالك في ذلك لان أصوله

تتضمني الجنث وقال الشافعي وأحد بحث إذا لم يكن له نية فهو باكل أو يبدو باكل من أصحاب الشافعي ٩٧ من فرق بينهما * (فصل) * ولو حلف

أن لا يفعل شيئاً فامر غيره
ففعله قال أبو حنيفة بحث في
النكاح والطلاق في البيع
والإجارة إلا أن يكون ممن لم
يجر عاداته أن يتولى ذلك بنفسه
فيبحث مطلقاً وقال مالك أن
لم يتولى ذلك بنفسه فإنه
يبحث وقال الشافعي إن كان
سلطاناً أو ممن لا يتولى ذلك
بنفسه أو كانت له نية في ذلك
حدث والادلاء قال أحد
يبحث مطلقاً * (فصل) * ولو
حلف بقبضته ففعله في غير
فقضاء قبله قال أبو حنيفة
ومالك وأحد لا يبحث وقال
الشافعي يبحث ولومات
صاحب الحق قبل الغد
حدث عند أبي حنيفة وأحد
وقال الشافعي لا يبحث وقال
مالك إن قضاء الورثة أو
القاضي في الغد لم يبحث وإن
أخرجت ولو حلف بغير
ماء هذا الكوز في غير فأهريق
قبل الغد قال أبو حنيفة وأحد
لا يبحث وقال مالك والشافعي
إن ناف قبل الغد بغير اختياره
لم يبحث ولو حلف بغير
ماء هذا الكوز فلم يكن ماء
لم يبحث بالاتفاق وقال أبو
يوسف يبحث * (فصل) *
لوفعل الخلو فعليه ناسيا
قال أبو حنيفة ومالك يبحث
مطلقاً سواء كان الحلف بالله
أو بالطلاق أو بالعق أو
بالظهار وللشافعي قولان
أظهرهما لا يبحث مطلقاً

يصح فالاول مشدد ومجمل على حال من يخاف جوده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين
والصدق فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز لاهل البيت زوج كتابية
من ولها الكتابي مع قول أحد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف تغليب المرافعة حكم الكفر والثاني مشدد تغليباً
لحكم أهل الاسلام فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم
ان السيد يملك اجبار عبده الكبير على النكاح مع قول أحد والشافعي في الجديد انه لا يملك ذلك فالاول مخفف
على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الغافل
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده إذا طاب ذلك منه
فامتنع مع قول أحد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد ومجمل على حال أحاد الناس والثاني مشدد ومجمل
على حال أهل الورع والدين الذين لا يرونهم حقاً على عبدهم بالملك انما يراه أخاه في الاسلام إن كان العبد
مسلماً ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في حق الارقاء ومن لا يلايكم فيه عوه ولا تعذبوا خلق الله انتهى * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفاف أبيه بالنكاح إذا طاب الأب ذلك مع قول الشافعي وأحد في
أظهر رأييه انه يلزم الابن اعفافاً بالنكاح بشرط حرية الأب عند تحقق أصحاب الشافعي فالاول مخفف على
الابن والثاني مشدد عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحد والشافعي في أصح القولين انه يجوز لأب أن يزوجه أم ولده بغير رضاها مع قول أحد في إحدى
رواياته انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال أعتقت أمي وجعلت عتقة مصادقها بمحض شهادتين
فالنكاح غير منفع مقدم قول أحد في إحدى رواياته انه ينعقد وأما العتق فهو صحيح اجتماعاً فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعه فان
الامة لو قالت السيد هاء عتقتي على أن أزوجه فليكون عتق مصادق فاعتقها أصح العتق وأما النكاح فقال
أبو حنيفة والشافعي هي بالخيار أشاء تزوجه وإن شأنت لم تتزوجه ويكونها إن اختارت تزوجه
مصادق مستأنف وإن كرهت فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها اقامة نفسها وقال أحد
تصبر حرة وتزوجه اقامة نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مهوراً ولا شيء لها سواء فالاول مشدد في أمر العتق
مخفف في أمر النكاح يجعل الخيار لها والثاني من الشقين في الخيار مشدد بالخيار اقامة نفسها إذا لم يتراضيا
يجعل نفس العتق مهوراً فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب ما يحرم من النكاح) *

اتفق الائمة على أن أم الزوجة تحرم على التأبيد بمجرد العقد على البت خلافاً لعل وزيد بن ثابت ومجاهد
فأنهم قالوا لا تحرم إلا بالدخول بالبت وقال زيد بن ثابت إن طلقه قبل الدخول جازله أن يتزوج أمها وإن
ماتت قبل الدخول لم يجز له تزويج أمها فجعل الموت كاللدخل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الائمة أيضاً على أن الربيبة تحرم بالدخول بالام وإن لم
تكن في حجر زوجها أو قال داود بشرط أن تكون الربيبة في كفالة والده وكذلك اتفقوا على أن المرأة إذا زنت
لم ينصف نكاحها خلافاً لعل والحسن البصري واتفقوا أيضاً على انه لا يجوز أن يجعل له نكاح الكفار وطء
امامهم بملك اليمين خلافاً لابي ثور فإنه قال يجوز وطء جميع الاما بملك اليمين على أي دين كن واتفق الائمة على
تحريم الجمع بين الاختارين في النكاح وكذا بين المرافعة وأختها وأخوها إلى أن نكاح المتعة باطل
لا خلاف بينهم في ذلك وصفته أن يتزوج امرأته إلى مدة فبقوله تزوجهك إلى شهر أو سنة ونحو ذلك وما ورد
في إباحته من شيوخ باجتماع العلماء قديماً وحديثاً بغيرهم خلافاً للشافعية وقوله عن ابن عباس والثابت عنه

(١٣ - ميزان في) وعن أحد روايتان أحدهما أن كنت اليمين بالله أو بالظهار لم يبحث وإن كانت بالطلاق أو باعتاق حدث والثانية
يبحث في الجميع واختلفوا في غير المكره فقال مالك والشافعي لا تفسد وقال أبو حنيفة تفسد * (فصل) * اتفقوا على انه إذا قال والله لا كُنت

فلاناحيدناونوي به شـ أمعبنا انه على مانواه ٩٨ وان لم ينوه قال أبو حنيفة وأحد لا يكاهه سنة أشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة

ولو حلف لا يكاه فلا نافي كاتبه
أو راسله أو أشار بيده أو
عينه أو رأسه قال أبو حنيفة
والشافعي في الجديد لا يحنث
وقال مالك يحنث بالمكاتبة
وفي المراسلة والاشارة عنه
روايتان وقال أحد يحنث
وهو القديم عن الشافعي
* (فصل) * لو قال لزوجه ان
خرجت بفسير اذني فانت
عالتق ونوي شيئا معينا فانه
على مانواه وان لم ينو شيئا أو
قال أنت طالق ان خرجت
الا ان آذن لك أو حتى آذن
لك قال أبو حنيفة قال ان
خرجت بغير اذني فلا يدين
الاذن في كل مرة وان قال الا
أن آذن لك أو حتى آذن لك
أولى ان آذن لك كفي مرة
واحدة وقال مالك والشافعي
الخروج الاول يحتاج الى
الاذن في الجميع ولا يفتقر
بعده الى اذن لسلك مرة وقال
أحد يحتاج كل مرة الى اذن
في الجميع ولو آذن لهما من
حيث لا تسمع لم يكن ذلك
اذا عند الثلاثة وقال الشافعي
هو اذن صحيح * (فصل) *
ولو حلف لا يبا كل الروس ولا
نية له بل أطلق ولا وجد
سبب يستدل به على النية قال
مالك وأحد يجعل على جميع
ما يسمى رأسا حقيقة في وضع
الافنة وعرفهما من الانعام
والطيور والحياتان وقال أبو
حنيفة يجعل على رؤس البقر

بطلانه وسيأتي عن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا
فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز نكاح الزانية مع قول أحد انه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من زنى بامرأة لم
يحرم عليه نكاحها ولا نكاح أمهاا وبناتها مع قول أبي حنيفة وأحد يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا وزاد عليه أحد
فقال اذا لاط بغلام حرمت عليه أمه وبنته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجب به القولين لا يحنث على الفعلن ووجهه تحريم الام بالواط ولدها الذي كركونها محلا لولادته كالانثى
على حد سواء تغلبا للمحل * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل لازوج
وطؤها من غير عدة لكن يكره وطء الحاملة المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأحد انه يجب عليها عدة
ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها مع قول أبي يوسف اذا كانت حاملا حرم النكاح حتى تضع
وان كانت حائضا لم يحرم ولم تعد فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل المروآت
من العلماء والصالحين والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول افتاء النبي صلى الله
عليه وسلم يحل ذلك وقال قد خرجا من سفاح الى نكاح ووجه القولين الآخر بن ظاهر * ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحد ومالك في احدى روايته انه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من زنا مع قول الشافعي ومالك
في الرواية الاخرى انه انحل مع الكراهة فالاول مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص
باراذل الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الاربعه بتحريم الجمع بين الاختين في
الوطء بذلك اليمين مع قول داود باباحة الجمع بين الاختين في الوطء بذلك اليمين وهو رواية عن أحد وفي رواية
لأبي حنيفة انه يصح نكاح الاخت على أختها غير انه لا يحل له وطء المذكوحة حتى يحرم الموطوءة على نفسه
فالاول مشدد ويؤيده ظاهر قوله تعالى وأن تجوهوا بين الاختين والثاني مخفف لان سببا في الآية انما هو في
المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين بذلك اليمين والثالث مخفف في جواز العقد
على العقد لكن من غير وطء فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من أسلم وتحنث
أكثر من أربع بغير اختيار منهن أو بها ومن الاختين واحدة مع قول أبي حنيفة ان كان العقد وقع عليهن في حالة
واحدة فهو باطل وان كان في عقد واحد مع السكاح في الاربع الاول وكذلك الاختان فالاول فيه تخفيف والثاني
فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجب القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان أنسكه
الكفار صحيحة تنهواهم الاحكام كمنعلق أنسكه المسلمين مع قول مالك انهم افساد فالاول مخفف على الكفار
والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تعرض السلف للبحث عن أنسكتهم
في الفساد والصحة ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد ويمكن تجديد
عقد أحدهم اذا أسلم بسهولة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز زلع نكاح الامة الا بشرطين خوف
العتق وعدم العول لنكاح حرة مع قول أبي حنيفة انه يجوز زلع ذلك مع فقد الشرطين وانما المانع عنده
من ذلك أن يكون تحت زوجة حرة أو معتقة منه فالاول فيه تشديد محمول على أهل الشرف والحسب الذين
يرون نكاح الاماء عندهم عارا ونقصا في النسب والثاني مخفف محمول على أحد الناس فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يحل للمسلم نكاح الامة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك
مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حاليين كافي المسئلة فيه له فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز لاعدان يجمع بين الاربع سوى بين زوجتين
فقط مع قول مالك انه كالحر في جواز الجمع بين أربع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحد انه لا يجوز زلع نكاح الامة على أمة واحدة مع قول

والغتم خاصة وقال الشافعي يجعل على الابل والبقر والغنم * (فصل) * لو حلف بضرب زيد مائة سوط فصر به بضعت
فيه مائة ثم اخفها لم يبر بذلك قال مالك وأحد لا يبر وقال أبو حنيفة والشافعي يبر ولو حلف لا يبر فلانها به قصد في عليه قال مالك والشافعي

وأحد بحث وقال أبو حنيفة لا بحث ولو حلف ليقول فلان أو كان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يثبت ٩٩ وان كان يعلم حنث عند الثلاثة وقال مالك

لا بحث مطلقا علم أو لم يعلم ولو حلف أنه لا مال له وله دين قال أبو حنيفة لا بحث وقال مالك والشافعي وأحمد بحث * (فصل) * حلف لا يأتى كل فاكهة فأكل رطباً أو رماناً أو عنباً قال أبو حنيفة وحده لا بحث وقال الثلاثة بحث ولو حلف لا يأتى كل ادماً فأكل اللحم أو الحنظل أو البيض قال أبو حنيفة لا بحث إلا بالآكل ما يطبخه وقال مالك والشافعي وأحمد بحث في كل السكك ولو حلف لا يأتى كل لحافاً فأكل لحافاً كل شحم لم يثبت عند الثلاثة وقال مالك لا بحث ولو حلف لا يأتى كل شحم فأكل كل شحم الفأر حنث عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا بحث ولو حلف لا يشم البسقم فشم دهنه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد بحث وقال الشافعي لا بحث

* (فصل) * ولو حلف لا يستخدم هذا العبد فقدمه من غير أن يستخدمه وهو ساكت لا ينهيه عن خدمته قال أبو حنيفة أن لم يسبق منه خدمة قبل اليمين فخدمه بغير أمره لم يثبت وأن كان قد استخدمه قبل اليمين وبقي على الخدمة لم يثبت وقال الشافعي لا يثبت في عبده غيره وفي عبده نفسه لا صحابه وجهان وقال مالك وأحمد

أبي حنيفة ومالك أنه يجوز له أن يتزوج من الإماء أربعاً كيتزوج من الحرائر فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القوانين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للرجل أن يتزوج بأمر أقربه من يهاو ويجوز له وطؤها من غير استبراء به قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عند طوطها من غير استبراء بحضه أو بوضع الحمل إن كانت حاملاً فالأول تخفيف والثاني تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك كره التزوج بالزانية مطلقاً مع قول أحمد لا يجوز أن يتزوجها إلا بشرطين وجود التوبة منها واستبراءها بوضع الحمل أو بالقرء أو بالشهر فالأول تخفيف والثاني تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على حال أهل الورع بعد توبتهم وحمل الأول على أحاديث الناس وذلك أن الناس يوفون بأهل الورع إذا تزوجوا زانية قبل ظهور روثها الخالصة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف ما أحاديث الناس الذين يقعون في الرذائل ومن ذلك قول الأئمة كلهم أن نكاح المتعة باطل مع قول زر من الحنفية أن الشرط بسقط ويصح النكاح على التأيد إذا كان بلفظ التزويج وإن كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة في البطلان فالأول مشدد لنسخ نكاح المتعة بإجماع الأئمة والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن نكاح الشغار باطل مع قول أبي حنيفة أن العقد صحيح والمهر فاسد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا تزوجها على أن يحلها المطلقة ثلاثاً أو شرط أنه إذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح أنه يصح النكاح دون الشرط وفي حله الأول عنده وأما مع قول مالك أنها لا تحل للأول إلا بعد حصول نكاح صحيح به مدرع رغبة وصدق من غير تصحيل وباعوا حلالاً وهي طاهرة غير حائض فإن شرط التحليل أو نواه فسد العقد ولا تحل للثاني ومع قول الشافعي في أصح القوانين أنه لا يصح النكاح به مع قول أحمد لا يصح النكاح مطلقاً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لو تزوج امرأة وشرط أن لا يتزوج ولا يمسى عليها ولا يلقها من يداها وأودارها ولا يسافرهم فالفقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كلو شرط أن لا تسلمه نفسها مع قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاء به ومتى خالف شيأ من ذلك فلا خيار في الفسخ فالأول تخفيف والثاني تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب الخيار في النكاح والرد بالعيب) *

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسئلة تجمع عليها * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تسع بشئ من العيوب وانما للمرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه يثبت في ذلك كله الخيار إلا في الفتق ومع قول أحمد بشئ منه في الكل * وأعلم يا أخي أن العيوب المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص واثنان يختصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق والعفل فالحب قطع الذكر والعنة العجز عن الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج يمنع من الوطء والرتق انسداد الفرج والفتق انخراق ما بين محمل الوطء ويخرج البول والعفل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبه تمنع من لذات الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تخبر المرأة وكذلك بعد الدخول إلا لعنة عند الشافعي

بحث مطلقاً * (فصل) * ولو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن قال مالك والشافعي وأحمد لا بحث معاقراً قال أبو حنيفة أن قرأت الصلاة لم يثبت أو في غيرها حنث * (فصل) * ولو حلف لا يدخل على فلان بيتاً فدخل فلان عليه فاستدام المقام معه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه لا يثبت

وقال مالك وأحمد بن حنبل وهو القول الثاني ١٠٠ للشافعي ولو لم يلاشكن مع فلان دارا بينهما فاقسمه اها وزجلا بينهما ما طاول كل واحد

وأما إذا حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على الرجوع من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له فالاول مخفف على المرأة مشدد على الزوج الا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المرأة اذا عنت وزوجها رقيق انه يثبت لها الخيار ما دامت في المحاس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت ومكنته من الوطء فهو رضاء به مع قول الشافعي في أصح أقواله ان لها الخيار على الفور والثاني الى ثلاثة أيام والثالث ما لم تحكمنه من الوطء فالاول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد القول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي الحاق العتق بخيار المحاس والشرط في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور والحاقه بالاطلاع على عيب المبيع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة اذا عنت الامتوز وزوجها رقيق فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة انه يثبت لها الخيار مع حرته فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الاول تساويهما في الحرية بالعتق ووجه الثاني انه كانشاء عقد السكاح فلا ينبغي تزويجه الا بمن ترضاء فقد تسكره لامتاز خفيه بغير العيوب التي في هذا الباب والله تعالى أعلم

(كتاب الصداق)

اعلم اني لم أرفقه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استعارة المهر بموت أحد الزوجين * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة وما لنا واحد في إحدى روايتيهما ان السكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الروايتين الاخر بين مالك وأحمد انه يفسد بفساد الصداق فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فساد المهر فلا تعاقبه بذات السكاح فيصح السكاح ويلزم الزوج بذل ذلك المهر أو مهر المثل ووجه الثاني ان المهر شرط طريق الى اباحة السكاح والاستمتاع فهو كالمهر الصلوة يؤيده حديثه قد استحلتم فروجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي نيته ان لا يوطئها صدق بالقياس وهو زمان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لنا ان أقل الصداق مقدم قول الشافعي وأحمد انه لا حد له ولا قلة وعلى التفسير فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقع به يد السارق وهو عشرة دراهم أو دينار عند أبي حنيفة وربع دينار أو ثلاثة دراهم عند مالك فالاول من أصل المسئلة مشدد خاص بالآحاد المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير أنفع لهم ابرجوا اليه والثاني مخفف لان فيه رد الحكم الى ما ترضى به الزوجة أو وليها من قليل أو كثير فالزوج جعل الصداق ملء جاد الثور وذهب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايتيهما انه يجوز جعل تسليم القرآن مهرامع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيهما انه لا يكون مهرا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تصريح السنة بجواز أخذ الاجر عليه ووجه الثاني أن المال هو اللائق بجهله صدقا لعلبة ميل القلوب اليه فيحصل به التأليف بين الزوج والزوجة وأملها أكثر وهو مشاهد في الناس فمطبه دينار فيجعله لذة أكثر من أن تعلمه آية أو حديثا أو يصير بمجمل لاجل ذلك أكثر ويحتمل أن الامام أباح فيه قصد ادلال كلام الله عز وجل أن يكون عوضا عن الاستمتاع بجدة بدم الحبيص والنفاس ولا تساوى فلا في السوق لوقطعت وبيعت * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الصداق بالعتق مع قول مالك انه لا يخلو بالبدخول أو بموت الزوج فلا تسحقه بغير العدة وانما الملك يقع به فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا أوفاه مهرها فله ان يسافر بزوجته مع قول أبي حنيفة في إحدى روايتيهما انه لا يخرجها من بلدها الى بلد أخرى وعليه الفتوى كما قاله صاحب كتاب الاختيار

بابا رغبة أو سكر كل واحد منهم ما في جنب قال مالك بن حنبل وقال الشافعي وأحمد لا يحنث ومن أبي حنيفة ر وايتان * (فصل) * ولو قال مما يلي أو عبيدي احراقا لا يحنث فيه المدبر وأما الولد وأما المالك فلا يدخل فيه الابنية والمشتص لا يدخل أصلا وقال الطحاوي يدخل الكل وهو مذهب مالك وقال الشافعي يدخل المدبر والعدو وأم الولد وعنه في المكاتب قولان أحدهما انه لا يدخل وقال أحمد يدخل الكل وعنه رواية في المشتص انه لا يدخل الابنية * (فصل) * واتفقوا على أن الكفارة اطعام عشرة مساكين أو كسوة أو تحرير رقبة والخالف بخير في أي ذلك شاء فان لم يجد انتقل الى صيام ثلاثة أيام وهل يجب التتابع في صومه قال أبو حنيفة وأحمد يجب وقال مالك لا يجب وعنه الشافعي قولان الجديد الرجوع انه لا يجب وأجمعوا على انه لا يجوز في الاعتاق الا رقة مؤمنة مسلمة من العيوب خالية من شركة الا أباح فيه لم يعتبر فيها الاعمال وهو مشكل لان العتق ثمة تخليص رقة لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقة كافرة فانتقمها لعبادة ابليس

والعتق رقة أيضا ولا يحسن التقرب بكافر وأجمعوا على انه لو أطعم مسكينا أو أحد عشرة أيام لم يحسب الا باطعام واحد لنفسه الا بأحنية فانه قال يجوز له عن عشرة مساكين * (فصل) * واختلفوا في مقدار ما يطعم كل مسكين فقال مالك مد وهو رطلان بالبغدادى وثني

من الادم فان اقتصر على مد اجزاءه وقال ابو حنيفة ان اخرج براف نصف صاع او شبرا او غمرا ١٠١ فصاع وقال احمد من حنطة او ذبني

او مدان من شبرا او غمرا او

رطلان من خبز وقال الشافعي

لكل مسكين مد والكسوة

مقدرة باقل ما تجزئ به الصلاة

عنه مد مالكا واحدا في حق

الرجل ثوب كقميص او

ازار وفي حق المرأة ثوب

وخمار وعند أبي حنيفة

والشافعي تجزئ اقل ما يقع

عليه الاسم وقال ابو حنيفة

أقله قباء أو قميص أو كساء

أو رداء وله في الهامة

والمسنديل والسراديل

والمسزور ورايشان وقال

الشافعي تجزئ جميع ذلك

وفي القنسوة لا تختار وجهان

*) (فصل) * وأجمعوا على

انه انما يجوز دفعها الى

الفقراء المملئين الاحرار

والى صغير يتغذى بالطعام

يقبضها وابيه وهل تجزئ

لصغير لم يعط الطعام قال

الثلاثة نعم وقال احمد لا ولو

أطعم خمسة وكسا خمسة قال

ابو حنيفة واحدا تجزئ

وقال مالكا والشافعي لا تجزئ

*) (فصل) * لو كرر البعني على

شي واحد أو على أشياء

وحدث قال ابو حنيفة ومالك

واحد في احدى الروايتين

عليه لكل عين كفارة الا ان

مالكا اعتبر ارادة التاكيد

فقال ان اراد التاكيد فكفارة

واحدة أو الاستئناف فلكل

عين كفارة وعن احمد رواية

اخرى عليه كفارة واحدة

لغساد أهل الزمان فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واحدا في أصح روايتيه ان المفوضة اذا تزوجت ثم طلقت قبل الميسر والفرض فليس لها الا المتعة مع قول احمد في الرواية الاخرى ان لها نصف مهر المثل ومسح قول مالكا ان المتعة لا تجب لها بحال بل هي مستحبة فقط فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه استحباب المتعة على القول الاول انهم امن المعروف ووجه من المعاملة والمعاملة ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض للمهر ووجه الثالث ان المفوضة لم تعلق أملا بالمهر كل ذلك التعلق فكانت المتعة لها مستحبة ويصح حل الزوج على حال الا كابر من أهل الورع والثاني على حال آحاد الناس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المتعة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة أثواب ودفع وخمار ولحقة بشرط ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في أصح روايته واحدا في احدى روايتيه ان ذلك مفوض الى اجتهاد الحاكم يقدرها بظنه قال الشافعي والمستحب ان لا تنقص عن ثلاثين درهما وله قول آخر انها تصح بما ينطلق عليه الاسم كالصدق فتصح بما قل وكثر وفي رواية لاحد انهم يتقدر بكسوة تجزئ في الصلاة لا ثوبا ودفع وخمار لا ينقص عن ذلك فالاول فيه تشديد بالشروط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فراجع الامر الى مرتبة الميزان وله في ذلك مجمل على اختلاف أحوال الناس في اليسار وعدمه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان مهر المثل معتبر بقرابته من العصباء خاصة ولا مدخل في ذلك لامها ولا لحالها الا ان تكونان نفس عشرتهم مع قول مالكا ان معتبر بالحوال المرافقة في جساها وشرفها وماله دون انسابها الا ان يكن من قبيلة لا يزيدن في صداقهن ولا ينقصن ومع قول الشافعي انه معتبر بقرابته من العصباء بنقط فيراعى حال أقرب من تنسب اليه وأقرب من أخت لا يوين ثم لاب ثم ثبات أخ ثم عمات كذلك فان فقدت النساء العصباء أو جهل مهرهن فأراحم كعمات وخالات ويتهربن وعقل ويسار وبكارة وما اختلف به غرض فان اختلفت بفضل أو غيره زيد أو نقص لا تقي بالحال ومع قول احمد هو مقدر بقرابته النساء من العصباء وغيرها من ذوى الارحام فالاول فيه تشديد والثاني لمصل والنسب مشدد والرابع فيه تشديد كالأول فراجع الامر الى مرتبة الميزان وله في هذه الأقوال يختلف باختلاف أحوال الناس * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض الصداق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالكا ان كان العرف جاريا في تلك البلد يدفع المجل قبل الدخول كما كان بالمدنية فالقول به مد الدخول قول الزوج وقبول الدخول قولها فالاول مخفف على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفضل فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أربع روايتيه ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول مالكا والشافعي في القديم انه الولي ومع قول احمد في احدى روايتيه كذهب الشافعي في الجديد والثانية كذهب مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى أن لكل من الأقوال وجهان فان عفو الولي فيه مصلحة للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان العبد اذا تزوج بغير إذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمى لها مهرا لا يلزمه شيء في الحال فان عتق لزمه مهر مثله مع قول مالكا ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر المثل وانه يتعلق بزمة لبعده عن احمد ورايشان فالاول مخفف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع كالمذهبين فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت سواء دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالكا ان الزيادة ثابتة ان دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات قبل الدخول وقبول القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور وعند ومع قول الشافعي هي هبة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها

في الجميع وقال الشافعي ان كانت على شيء واحد ونوى بما زاد على الاولى التاكيد فهو على ما نوى ويلزمه كفارة واحدة وان اراد بالتكرير

الاستئناف فلهما كفارة واحدة وفي الكفارة قولان أحدهما كفارة والثاني كفارتان وان كانت على أشياء مختلفة فلكل شيء منها كفارة *) (فصل) * ولو

أراد العبد التكفير بالصيام فهل يملك سيده ١٠٢ منعه قال الشافعي ان كان اذن له في الهين والحنث لم يذمه والا فلا منعه وقال أحمد ليس له منعه

على الاطلاق وقال أصحاب أبي حنيفة له منعه مطلقا الا في كفارة الظهار وقال مالك ان أضربه الصوم فله منعه والا فلا له الصوم من غير اذنه الا في كفارة الظهار فلا يس له منعه مطلقا * (فصل) * لو قال ان فعل كذا فهو يهودي أو كافر أو بري من الاسلام أو الرسل ثم فعله حنث ووجبت الكفارة عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك والشافعي لا كفارة عليه ولو قال وعهد الله وميثاقه فهو عين الاعداء أبي حنيفة الآن يقول على عهد الله وميثاقه فمين بالاتفاق ولو قال وأمانة الله فيمين الاعداء مالك والشافعي * (فصل) * ولو حلف لا يلبس حاييا فلبس خاتما حنث وقال أبو حنيفة لا يحنث ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حاييا فلبست اللؤلؤ والجوهر حنث وقال أبو حنيفة لا يحنث الآن يكون معه ذهب أو فضة ولو قال والله لا أكلت هذا الرغيف فأكل بعضه أو لا شربت ماء هذا الكوز فشرب بعضه أو لا لبست من غزل فلانة فلبس ثوبا فيه من غزل أو لا دخلت هذه الدار فدخلت يده أو رجعت لم يحنث عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد يحنث ولو حلف

بطلت ومع قول أحمد حكم الزيادة حكم الأصل فالاول فيه تشدد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلاجه اثم امتنعت عنه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي امس لها منه بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد الخلو فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشدد وعليه افرج جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قولي ان المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلو وان لم يطأ ومع قول أبي حنيفة وأحمد ان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء فالاول مخفف على الزوج والثاني فيه تشدد وعليه الثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح قولي والائمة الثلاثة ان ولبة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الآخر ان الواجبة فالاول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف أخلاق الناس في الجود والسخاء فحب على أهل المروءة وتجنب لغيرهم * ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أظهر القولين وأبي حنيفة وأحمد في أحدي روايتيه ما لا يجاب الى ولبة العرس واجبة مع قول الائمة المذكورين في القول الآخر اثم انهم مستحبون فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على ما ذكرنا على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد ذلك والحمد لله رب العالمين * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحدي روايتيه انه لا بأس بالشارف العرس ولا يكره التقاطع مع قول مالك والشافعي بكرهاته فالاول مخفف خاص بما اذا لم يكن فيه نسبة الى دناءة الهمة والمروءة والثاني فيه تشدد ولعله يحمل على ما ذكرنا على ذلك دناءة همة ومروءة فكما هو حال غالب الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تسحب ولبة عرس كالثان ونحوه مع قول أحمد انه لا تسحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

* (باب القسم والنشور وعشرة النساء) *

اتفق الائمة على ان القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع امة وعلى انه لا تجب النسوية في الجماع بالاجماع وعلى ان النشور حرام فقط به النكاح بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد من الزوجين معاشره صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهن ما بذل ما وجب عليه من غير كراهة ولا مطل بالاجماع وعلى انه يجب على الزوج طاعة زوجها ولازمة المسكن وعلى ان له منه هان الخرج وعلى انه يجب على الزوج المهر والنفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفنا فيه من ذلك قول الشافعي ان العزل عن الحرة ولو بغير اذنهما جائز مع الكراهة مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول عدم تحققنا ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشر فقد طلق النبي القساذ فليانة مقدمه ولد * ووجه الثاني ان الاصل الانقضاء والفساد عوض والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل الحرة اذا كانت تحته امة قال الشافعي يجوز العزل عنها بغير اذن سيدها والائمة الثلاثة يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا تزوج بكرا أطمع عندها سنة أيام أو ثيبا أطمع عندها ثلاثة أيام ثم دار بالقسمة على نسائه في الصورتين مع قول أبي حنيفة ان الجديدة لا تنقل في القسم بل يسوي بينهما بين الذي عنده فالاول مشدد على الزوج ووجه الحديث والشافعي مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الرجل ان يسافر ببعضهن من غير ترعة وان لم يرضين مع قول مالك في أحدي روايتيه وأحمد والشافعي انه لا يجوز الا برضاهن وان سافر بغير ترعة ولا تراض وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك في رواية الاخرى لا يجب عليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد وفي وجوب القضاء والثاني مخفف وأحمد يحنث ولو حلف

لا يأتى كل طعاما اشتراه فلان فاكل مما اشتراه وغيره حنث عند مالك وأحمد وكذلك لو حلف لا يلبس ثوبا اشتراه فلان أو لا يسكن فيه دارا اشتراها وما في معنى ذلك فقال أبو حنيفة يحنث بأكلم الطعام وحده وقال الشافعي لا يحنث في الجميع * (فصل) * ولو حلف لا يأتى كل هذا

ق فاستف منه أو خبروا كله حث عند مالك وأحد وقال أبو حنيفة إن استف لم يحث ١٠٣ وان خبروا كل حث وقال الشافعي

ان استف حث وان خبر
وأكل لم يحث ولو حلف
لا يسكن دار فلان حث بما
يسكنه بكرة عند الثلاثة
وكذا لو حلف لا يركب دابة
فلان فركب دابة بعده حث
عندهم وقال الشافعي
لا يحث ان لم تكن له دابة ولو
حلف لا يشرب من الدابة
أو الفرات أو النيل فغرف
من مائها يسهده أو مائه
وشرب حث عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة لا يحث حتى
يكرب فيه منها كرا ولو حلف
لا يشرب ماء هذا البئر فشرب
منه قبل لا حث عند أبي
حنيفة ومالك وأحد إلا ان
ينوي أن لا يشرب جميعه
وقال الشافعي لا يحث
* (فصل) * ولو حلف
لا يضر بزوجه ففقهها أو
عضها أو تنف شعرها حث
عند الثلاثة وقال الشافعي
لا يحث ولو حلف لا يستبرئ
وجامعها حث وان تحصنها
وتطاب ولدها عند مالك
وأحد وقال أبو حنيفة ان
أحصنها أو جامعها حث
وزاد الشافعي وطلب ولدها
ولو حلف لا يهب فلان شيئا
نموهه فلم يهبه حث عند أبي
حنيفة ومالك وأحد وقال
الشافعي لا يحث حتى يقبل
ويقبض ولو حلف لا يبيع
فباع بشرط الخيار فبسه
حث عند الثلاثة وقال

لرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الطلغ) *

الاثمة على أن الطلغ مستمر الحكم خلافا للبكر بن عبد الله المزني التابعي الجليل في قوله ان الطلغ منسوخ
للعلاء وليس بشئ واتفق الاثمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها القبح منظر او سوء عشرة جازها ان تخلعه
عوض وان لم يكن من ذلك شئ فزوايا على الطلغ من غير سبب جاز ولم يكره خلافا للزهري وعطاء ودودي
هم ان الطلغ لا يصح في هذه الحالة أي أنه عبث والعبث غير مشرع وغير المشرع مردود واتفقوا على ان
يصح مع غيره بزوجه بان يقول اجنبي للزوج طالق امرأتك بألف مشلا وقال أبو نؤير لا يصح هذا
حديثه في الباب من مسائل الاجماع واتفاق الاثمة الاربعة في الباب * وأما ما اختلف فيه الاثمة في ذلك قول
حنيفة ومالك والشافعي في أظهر قوليه وأحد في أحدهما فإنه ان الطلغ طلاق مع قول أحد في أصح
بينهما انه فسخ لا يقص عدد او ليس بطلاق وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري
به بشرط أن يكون ذلك مع الزوج ومعه بالفظ الطلغ وأن لا ينوي به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف
لرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه القوابن ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك والشافعي
ان الطلغ لا يكره باكثر من المسمى مع قول أبي حنيفة ان كان النشوز من قبلها أكثر أخذ أكثر من المسمى
وان كان من قبله كره أخذ شئ مطاوعا وصح مع السكره ومع قول أحد يكره الطلغ على أكثر من المسمى مطاوعا
فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول أن حكم الحل
في العقد حكم العقد فكله أن ينفذ في المهر ماشاء فكذلك في عوض الطلغ ووجه الاول من شقي التفصيل
أن الضرر منها أكثر فجاز للزوج أن يشدد عليها بأخذ ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني انه من جملة أخذ
أموال الناس بالباطل وهو خاص بأهل الدين والوعد وأما غيرهم فربما أخذ ذلك مع كونه ظاهرا عليها
بسوء عشرته وكثرة بخله وضع نفسه ومضار ربتها التزويج والتسري عليها ويرى أنه بعد ذلك خاص من تبعها
والحال أنه تحت حكمها في الاستحسان لولا كثرة أيدائه لها ما دلت نفسها منه بحال حتى تستريح منه ومن
رؤيته ووجه قول أحد ان الزائد على المسمى خارج عن حكم العدل فألحق بتصرف السفينة * ومن ذلك
قول أبي حنيفة انه يلحق المختلعة بالطلاق في مدة العدة مع قول مالك انه ان طلقها عقب خلعه منسلا بالخلع طلقت
وان انفصل الطلاق عن الطلغ لم تطلق ومع قول الشافعي وأحد انه لا يلحقها بالطلاق بحال فالاول مشدد على
الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه كل من الاقوال ظاهر
* ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه ليس للاب أن يتخلع ابنته الصغيرة بشئ من ماله مع قول مالك وبعض أصحاب
الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له أن يتخلع زوجها ابنته الصغيرة عند الاثمة الثلاثة مع قول مالك بأن له ذلك
فالاول في المشائين مشدد على الاب والثاني فيه مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول أبي حنيفة انه انما لو طلق ثلاثا على ألف فطلقها واحدة استحق ثلاث الاف مع قول مالك انه يستحق
الالف كما سواه طلقها ثلاثا أم واحدة لانها اكمل لنفسها بالواحدة كاتك بالثلاث ومع قول الشافعي انه يستحق
ثلاث الاف في الحالين ومع قول أحد انه لا يستحق شيئا في الحالين فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه
تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة فعله للقول فصح الطلغ وانما المال
* ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه انما لو طلق واحدة بألف فطلقها ثلاثا طلقت واستحق الف مع قول أبي
حنيفة انه لا يستحق شيئا وتطلق ثلاثا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* (كتاب الطلاق) *

اتفقوا على أن الطلاق مكروه في حاله استقامة الزوجين بل قال أبو حنيفة بغيره واتفقوا على تحريم الطلاق

مالك لا يحث * (فصل) * وإذا كان له مال غائب أو دين ولم يجد ما يعمق أو يكس أو يطعم لم يجزئه الصيام وعابه ان يصبر حتى يصل الى ماله ثم يكره
بالمال عند الاثمة وقال أبو حنيفة يجزئه الصيام عند غيبة المال * (كتاب العدة) * اتفق الاثمة على ان عدة الحمل طاعة بالوضع المزني عنها

قوم و يفرق قوم أما إذا سافر لتجارة وانقطع خبره ولم يعلم أحي هو أم ميت فلا تنزح زوجته حتى ١٠٥ تبين موته أو يأتي عليه زمان لا يعيش

وأمرك بذلك ولا يصدق في غيرهما مع قول مالك أن جميع الكنايات الظاهرة متى قالها مبتدئاً أو مجيباً لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقاً ولم يقبل قوله لم أرد مع قول الشافعي أن جميع الكنايات تنقضي إلى النية مطلقاً كما مر ومع قول أحد في إحدى روايته يفترق في الأخرى لا يفترق إلا أن أباحنيصة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق وأما لفظ السراح والغراق فلا يقع به طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا نوى بالكنايات الظاهرة الطلاق ولم ينو عدداً وكان جواباً عن سؤالها الطلاق يقع طاعة واحدة مع غيره مع قول مالك أن كانت الزوجة مدخولاً بها لم يقبل فيه إلا أن يكون في خلع وإن كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع غيره يقع ما ينو به من دون الثلاث وفي رواية أخرى له أنه لا يصدق في أقل من الثلاث ومع قول الشافعي أنه يقبل في كل ما يدعيه في ذلك من أصل الطلاق وأعداده ومع قول أحمد متى كان معاً دلالة حال أو نوى الطلاق وقع الثلاث نوى ذلك أم لم ينو كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل والثالث كذلك تخفيف والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الكنايات الحقة كالسراح وذهبي وأنت بخلافه ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على حد سواء من قوله أنت خلية برية بآش بنية بلة اعز بي أغرب حبلك على غلبك أنت حرة أمرك بيدك اعندي ألقى بأهلك فإن لم ينو عدداً وقعت واحدة ونوى الثلاث وقعت وإن نوى اثنتين لم يقع الواحدة مع قول أحد والشافعي أنه إن نوى بها طلعين كانت طلعين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا قال اعندي أو استبرئ رجلك ونوى بها ثلاثاً وقعت واحدة رجعية مع قول مالك أنه لا يقع بذلك الطلاق إلا إذا وقعت ابتداءً وكانت مع ذكر الطلاق أو في غضب فحينئذ يقع ما نواه مع قول الشافعي أنه لا يقع الطلاق إلا أن نوى الطلاق ويقع ما نواه من العدد في المدخول بها أو الافضلة ومع قول أحد في إحدى روايته أنه يقع الثلاث وفي الأخرى أنه يقع ما نواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع يرجع إلى المذهبين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحداه لوفال لزوجه أم مالك طالق أو رد الأمر إليها قالت أنت مني طالق لم يقع شيء مع قول مالك والشافعي أنه يقع فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أنه لا يصح امرأة طلاق نفسها لأن ذلك من مقام الزوج من حيث أنه قائم عليها دون العكس ووجه الثاني أنه كالمكيل لا يجزي في طلاق نفسها * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجه أنت طالق ونوى الثلاث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي وأحد في إحدى روايته أنه يقع الثلاث فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجه أمرك بيدك ونوى الطلاق فطالقت نفسها ثلاثاً ما نوى الزوج الثلاث وقعت واحدة أو واحدة لم يقع شيء مع قول مالك أنه يقع ما نواه مع قول الشافعي أنه لا يقع الثلاث إلا أن نواها أقرها عليه فإن ما كرهها حلف وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث إلا أن نواها الزوج وأنه إن نوى دون الثلاث لا يقع إلا ما نواه مع قول أحد يقع الثلاث - وأما نوى الزوج الثلاث أو واحدة فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال لزوجه طلق نفسك فطالقت نفسها ثلاثاً لا يقع شيء مع قول الشافعي وأحد أنه يقع واحدة فالاول تخفيف على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال لغير مدخول بها أنت طالق أنت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله أنه يقع ثلاثاً فالاول تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول أن طلاق غير المدخول بها يكفي فيه واحدة لكون المراد به البيونة الصغرى القائمة مقام البيونة الكبرى في البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فإن العادة أنه لا ينفك بالطلاق إلا عقب النكاح والغضب فأخذ بالعامة الثالثة

(١٤ - ميزان في) مدة الحمل ستة أشهر واختلاف في أكثرها فقال أبو حنيفة ثنتان وعن مالك أربع وأربع سنين وخمس سنين وسبع سنين وقال الشافعي أربع سنين وعن أحمد وأبي حنيفة ثلاث سنين والشافعي والأخري كذهب أبي حنيفة (فصل) * وانفقوا على أن

والشافعي في أحد قوليه تنقض عدتها بذلك وتصبر أم ولد وبذلك قال أحمد في الرواية الأخرى * (فصل) * والاحد اداد واجب في عدة الوفاة بالاتفاق وهو ترك الزينة وما يدعي على النكاح وحكى عن الحسن والشعبي انه لا يجب وفي المعتدة المبتوتة للشافعي قولان قال في القديم يجب عليها الاحداد وهو قول أبي حنيفة وأحمدى الرواية بن عن أحمد وقال الشافعي في الجديد لا احداد عليها وبه قال مالك وهى الرواية الأخرى عن أحمد وهل للباين ان يخرج من بيتها ما راجحها قال أبو حنيفة لا يخرج الا ضرورة وقال مالك وأحمد انها اخرج مطلقا وللشافعي قولان كالذهب بين أصحابها كذهب أبي حنيفة والسيكيرة والصغيرة في الاحداد سواء عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا احداد على الصغيرة * والذمية اذا كانت تحت مسلم وجب عليها العدة والاحداد اذا كان زوج الذمية ذميا وجب عليها العدة والاحداد عند الثلاثة قال أبو حنيفة لا يجب عليها الاحداد ولا العدة * (فصل) * واتفقوا على ان من ملك أمة يبيع أو هبة أو ارث أو سبي لزمه

وسمح بالاولى والثانية وجه الثاني قياس غير المدخول به اعملى المدخول بها ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال المدخول بها أنت طالق أنت طالق وقال أردت افهامها بالثانية والثالثة وقوع الثلاث مع قول الشافعي وأحمد انه لا يقع الا واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع والمراد به من يعقل أمر الطلاق مع قول أحمد في أظهر روايته انه يقع وبه قال الطحاوى والكرخى من الحنفية والمزنى وأبو ثور من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو طلق أو اعتق مكرها وقع الطلاق وحصل الاعتاق مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يقع اذا نطق به دافعا عن نفسه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المكره اسم فاعل خبره بين احتمال ذلك الضرر وبين وقوع ما كرهه عليه فكانت اختار وقوع الطلاق أو العتق لاسيما والشارع متشوف الى العتق وجه الثاني الاحد ذبحهم رخصة الله تعالى فانه اذا كان الحكم بالكفر لا يصح مع الاكرام كونه أعظم الذنوب فكيف بأحد فروع الدين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى رواياته ان غلبة القن في وقوع ما هدده كافي في حصول الاكرام مع قول أحمد في الرواية الأخرى واختارها الخري في انه لا يكون كرها ومع قول أحمد في الرواية الثالثة عن ان كراهه ان كان بالقتل أو القلع لا طرف فهو كراهه ان كان بغير ذلك فلا فالاول فيه تخفيف على المكره اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويحتمل أن يكون الاول في حق احاد الناس الذين لا صبر عندهم من المترفين في الدنيا والثاني في حق أهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين والاموص بمن يخاف العيب ويستحي أن يقول أنه اذا سلخ الوالى جلده وكذلك القول في الثالث المفصل * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا فرق بين أن يكون المكره الساطان أو غيره كاص أو متغلب مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتهما ان لا يكون الاكرام لا يكون الا من الساطان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه اذا قال لزوجته أنت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يقع فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا سلك في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المشهو وعنه انه يغلب الايقاع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على احاد الناس والثاني على أهل الدين والورع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا طلق المرء زوجته طلاقا بائن ثم مات في مرضه الذي طلق فيه انما ارث منه وهو الاظهر من أقوال الشافعي الا ان أبا حنيفة يشترط في ارثها أن لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعي في القديم ثم على قول من لو ارثها الى متى ترث فقال أبو حنيفة ترث مادامت في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وله رواية أخرى انما ارث ما لم تنزل وجوبه قال أحمد وقال مالك ترث وان تزوجت وللشافعي ثلاثة أقوال كهذه المذاهب فالاول من الأقوال في أصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القولين وجه ووجه قول أبي حنيفة انما ارث ما مات في العدة دون ما اذا انقضت كونها في جبالته مادامت في العدة بخلاف ما اذا انقضت وكذلك القول في قوله ما لم تنزل وجب فانها بسبيل أن ترجع اليه ما لم تنزل * وجه قول مالك انما ارث وان تزوجت بزيادة العقوبة عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال لزوجته أنت طالق الى سنة طلق في الحال مع قول الشافعي انما لا تطلق حتى تسلم السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو قال من له أربع وجنات وجنى طاق ولم يبع منهن واحدة منهن وله صرف الطلاق الى من شاء منهن مع قول مالك وأحمد انهن يطلقن كلهن فالاول مخفف والثاني

استبرأ وهما كانت حائضين فبهرموان كانت بمن لا تحيض اصغر أو كبر فبشهر ولو باع أمة من امرأة أو خصى ثم تقابلا . مشدد لم يكن له وطؤها حتى يستبرأ عتد الثلاثة وقال أبو حنيفة اذا تقابلا قبل القبض فاستبرأ أو بعده لزمه الاستبراء ولا فرق في الاستبراء بين

الصغيرة والكبيرة والبر والكر واليب عند أبي حنيفة والشافعي وأحد وقال مالك إن كانت من ١٠٧ يوطأ مثلها لم يجز وطؤها قبل الاستبراء وإن

كانت من لا يوطأ مثلها جاز
وطؤها من غير استبراء وقال
داود لا يجب استبراء البر
ومن ملك أمة جاز له بيعها قبل
الاستبراء وإن كان قد وطئها
عند أبي حنيفة والشافعي
ومالك وأحد وقال الخنفي
والثوري والحسن وابن
سيرين يجب الاستبراء على
البائع كيجب على المشتري
وقال عثمان رضي الله عنه
الاستبراء يجب على البائع
دون المشتري * (فصل) *
ولو كان لرجل أمة فزار أدان
يزوجها وقد وطئها لم يجز
حتى يستبرأ وكذلك إذا
اشتري أمة وقد وطئها البائع
لم يجز له أن يزوجه حتى
يستبرأ وكذلك إذا أعتقها
قبل أن يستبرأ لم يجز له
تزوجها حتى يستبرأ وعند
مالك والشافعي وأحد وقال
أبو حنيفة يجوز أن يزوجه
قبل أن يستبرأ ويجوز
عنده أن يزوجه أمة التي
اشترها وأعتقها قبل أن
يستبرأ قال الشافعي في
الحلية وهذه مسألة القاضي
أبي يوسف مسح الرشيد فانه
اشتري أمة وثأقت نفسه إلى
جساعها قبل أن يستبرأ
فجوز له أن يبعها أو يزوجه
ويطأها وإذا أعتق أم ولد
أو عتقت بونه وجب عليها
الاستبراء عند مالك
والشافعي وأحد بقره وهو

مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا أشار بالطلاق إلى ما لا ينفصل من
المرأة مع السلامة كاليد فان أضافه إلى أحد خمسة أعضاء الوجه والرأس والرقبة والظهر والفرج ونفع وفي
معنى ذلك عنده الجزء السابع كالنصف والربع قال وإن أضافه إلى ما ينفصل في حال السلامة كالسن والظفر
والشعر لم يقع مع قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المتصلة كالإصبع وأما المنفصلة كالشعر
فقال مالك والشافعي يقع بها خلافاً لأحد فالأول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة
والثاني من الأقوال في المنفصلة مخفف بعد دم الوقوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ولكل من الأقوال
المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

* (كتاب الرجعة) *

اتفق الأئمة على جواز ارتجاع الماطعة وعلى أن من طلق زوجته ثلاثاً لم تحل له الإعادة أن تنكح زوجاً غيره
ويطأها في نكاح صحيح وعلى أن المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وأنه شرط في جواز حلها الأول وإن الوطء
الأول في النكاح الفاسد لا يحلها إلا في قول الشافعي وهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في أظهر روايته أنه لا يجرى وطء الرجعة مع قول مالك والشافعي وأحد
في القول الآخر أنه يحرم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها
في حكم الزوجة بدليل طوق الطلاق لها أو الأيلع والظهار أو اللعان منها أو الارث لها منه أو إرضاعها أو وجه الثاني
أنه بطلاقها صارت أجنبية بدليل أنه لا بد في حلها من قوله راجعته إلى نكاحي ونحو ذلك * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحد إن الرجعة تحصل بوطئها ولو لا يحتاج معها إلى إلفاظ سواء نوى الرجعة به أم لا مع قول مالك في
المشهور أنه لا تحصل به الرجعة إلا أن نواهيه ومع قول الشافعي لا تصح الرجعة إلا بلفظ فالأول مخفف والثاني
فيه تشديد في أحسن التفصيل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حله على أنه
ما وطئها أو قد نوى رجعتها أو يقع المؤمن في وطء من طلقها وهو لم يتوارثجها ووجه الثاني أنه قد
يقع في وطئها إحراماً من غير نية ارتجاعها فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على إنشاء عقد النكاح
فلا بد فيه من إلفاظ فالأقوال مجحولة على أحوال * ومن ذلك قول مالك وأحد أبي حنيفة أنه لا يشترط الأشهاد في
الرجعة مع قول الشافعي في أحد قوليه وأحد في رواية أنه لا يشترط ولا يصح عند أصحاب الشافعي في
أظهر قوليه وكذلك أحد في أظهر قوليه أن الأشهاد مستحب قال شيخ الإسلام الصفدي في كتابه روضة الامة
في اختلاف الأئمة وما حكاه الرافعي من أن الأشهاد شرط عند مالك لم أر في مشاهير كتب المالكية بل صرح
القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره أن مذهب مالك الاستحباب ولم يحل فيه خلاف وكذلك ابن هبيرة من
الشافعية في كتاب الإيضاح فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيههما كتوجيه المسئلة قبلها فمن قال لا بد
من اللفظ في الرجعة قال لا بد من الشهود دليله وداعى اللفظ فان النية لا يصح فيها الأشهاد إلا الشافعي فانه وإن
اشتراط اللفظ في الرجعة فقد اغتفر عدم الأشهاد ليكونها أمسا كالإنشاء ومن قال لا يشترط فيها اللفظ يقول
لا يحتاج إلى الأشهاد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك إن وطء الرجعة في حال الحيض أو
الأحرام لا يحل ما مع قول الأئمة الثلاثة نعم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول أن الوطء حال الحيض أو الأحرام ممنوع شرعاً فكانه وطء في نكاح فاسد ووجه الثاني أن الحائض
والمرأة تحرمة وطئها عارض * ومن ذلك قول مالك في الصبي الذي يمكن جساعه أنه إذا وطئ في نكاح صحيح
لا يحصل به الحل مع قول الثلاثة أنه يحصل به الحل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
* ووجه الأول قول الشارح في حديث التعليل حتى يذوق عسيلة ويذوق عسيلة والعسيلة هي اللذة
بالجماع وذلك ليكون الابتزاج المتى غالباً * ووجه الثاني أن نفس الجماع فيه لذته وإن لم يتزلزلاً وانما خرج

حبضة وقال أبو حنيفة تعدد بثلاثة أقراء وقال عبد الله بن عمرو بن العاص إذا مات عنها المولى أعتدت باربعة أشهر وعشرو بروى ذلك عن أحمد
وداود * (كتاب الرضاع) * اتفقوا على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واختلفوا في العدد الحرم فقال أبو حنيفة ومالك لرضعة واحدة

وقال الشافعي خمس رضعات وعن أحمد ١٠٨ ثلاث روايات خمس وثلاث ورضعة واحدة على أن التحريم بالرضاع ثبت إذا حصل للطفل في

التي من كمال الازدليل وجوب الفسل على من جامع ولم ينزل عند الأئمة إلا بضعه خلافا لداود وجاعلة من الصحابة كما مر أول باب الفسل والله تعالى أعلم

(كتاب الإيلاء)

اتفق الأئمة على أنه إذا حلف بالله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كان مولى وان حلف على أقل من ذلك لم يكن مولى وعلى أن المولى إذا فاء لزمته كفارة عين بالله عز وجل الا في قول قديم للشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة أن الحلف أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر بالإيلاء ويرى مثل ذلك عن أحمد مع قول مالك والشافعي في الشهر وعنه أنه ليس بالإيلاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا مضت الاربعة أشهر لا يقع بضمها طلاق بل يوقف الامر لبيء أو يطلق مع قول أبي حنيفة أنه متى مضت المدة وقع الطلاق فالاول مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أن المولى إذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو الاظهر من قول الشافعي مع قول أحمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الآخر عنه ان الحاكم يضيء عليه حتى يطلق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه ان من آلى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعنق واليجاب العبادات وصدة المال لا يكون مولى سواء قصد الاضرار بها أو رفعه عنها كما لمرضع والمرضة أو عن نفسه مع قول مالك أنه لا يكون مولى إلا أن يحلف حال الغضب أو يقصد الاضرار بها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو ترك وطء زوجته للاضرار بها من غير عين أكثر من أربعة أشهر لا يكون مولى مع قول مالك وأحمد في احدى روايتيه أنه يكون مولى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك ان مدة الإيلاء العبد شهران حرة كانت زوجته أو أمته مع قول الشافعي انه أربعة أشهر مطلقا ومع قول أبي حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء فمن كان تحتها أمة فشهرا من حرا كان أو عبدا ومع قول أحمد في احدى روايتيه كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان إيلاء الكافر لا يصح مع قول الثلاثة أنه يصح ومن فوائده ما لم يثبت بعد اسلامه بالغيبة أو الطلاق فالاول مخفف على الكافر والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب الظهار)

اتفق الأئمة على ان المسلم متى قال لزوجه أنت على كذا فراهي كان مظاهرا منها لا يحل له وطؤها حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجدها فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكينا وعلى أنه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر والحربي وكذلك اتفقوا على صحة تطهار العبد وأنه يكفر بالصوم وبالاطعام عندما مال اذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا قالت لزوجه أنت على كذا فراهي فلا كفارة عليها الا في رواية اختارها الحنفية هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك وأبي حنيفة أنه لا يصح تطهار الذي مع قول الشافعي وأحمد أنه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الذي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني ان كفارة ما منه بالزمانة لا أحكام ظاهرا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح تطهار السيد من أمته مع قول مالك أنه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الوارد في الشريعة انما هو في حق الزوجه ووجه الثاني ان السيد مالك للاستمتاع بأمرته كالزوجه فصح تطهاره ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجه حرة كانت أو أمة أنت

ستين واختلافهما زاد على الحلين فقال أبو حنيفة يثبت الى حولين ونصف وقال زفر الى ثلاث سنين وقال مالك والشافعي وأحمد الامد سنتان فقط واستحسن مالك أن يحرم ما بعدهما الى شهر وقال داود رضاع الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء ويحكي عن عائشة وانفقوا على أن الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن أنثى سواء كانت بكرا أو ثيبا موطوءة أو غير موطوءة الا أحد فانه قال انما يحل التحريم بلبن امرأتها ولبن من الحمل واتفقوا على أن الرجل لو دلر له لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم واتفقوا على أن السعوط والوجور يحرم الا في رواية عن أحمد فانه شرط الارضاع من السدى واتفقوا على أن الحقة باللبن لا تحرم الا في قول قديم للشافعي وهي رواية عن مالك واختلفوا في اللبن اذا خطا بالساء أو استهلك بطعام فقال أبو حنيفة ان كان اللبن غالبا حرم أو غلبا بالادواء اما المختلط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالبا أو غلبا وقال مالك يحرم اللبن المختلط بالساء لم يستهلك فان خطا اللبن بما استهلك اللبن فيه من طبع أو دواء أو غيره لم يحرم عند جمهور

أصحابه ولم يوجد مالك فيه نص وقال الشافعي وأحمد يتعلق التحريم باللبن المشوب بالطعام والشراب اذا سبقه المولود على خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا أو غالبا (كتاب النفقات) اتفق الأئمة على وجوب النفقة لمن تزمه نفقة كالزوجه والاب والولد الصغير

واختلفوا في نفقة الزوجات هل هي مقدرة بالشرع أو معتبرة بحال الزوجين فقال أبو حنيفة ١٠٩ ومالك وأحمد بن حنبل والزواجين فيجب

على المورس للمورسة نفقة
المورس من وعلى المعسر للمعسرة
أقل الكفاية وعلى المورس
للنفقة نفقة متوسطة بين
النفقتين وعلى المعسر للمورسة
أقل الكفاية والباقي في ذمته
وقال الشافعي هي مقدرة
بالشرع والاجتهاد فيها معتبرة
بحال الزوج وحده فعلى
المورس مردان وعلى المتوسط
مرد ونصف وعلى المعسر مرد
ونفقوا على أن الزوجة إذا
احتاجت إلى خادم وجب
أحداها ثم اختلعا وفيما لو
احتاجت إلى أكثر من خادم
فقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد لا يلزمه إلا خادم واحد
وان احتاجت إلى أكثر
وقال مالك في المشهور عنه إذا
احتاجت إلى خادمين أو
ثلاثة لزمه ذلك واختلفوا في
نفقة الصغيرة التي لا يجمع
منها ذاتن وجها كبير فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد لا نفقة
لها وللشافعي قولان أحدهما
أنه لا نفقة لها ولو كانت الزوجة
كبيرة والزواج صغير لا يجمع
له وجه وجب عليه النفقة عند
أبي حنيفة وأحمد وقال مالك
لا نفقة عليه وللشافعي قولان
أحدهما الوجوب (فصل) *
الاعسار بالنفقة والكسوة
هل يثبت للزوج الفسخ معه
أم لا قال أبو حنيفة لا يثبت لها
الفسخ ولكن يرفع يده عنها
لكن يثبت وقال مالك والشافعي

على حرام فان نوى الطلاق بذلك كان طلاقا ونوى الطلاق ثلاثا كان ثلاثا ونوى نية أو واحدة فواحدة
فان نوى التحريم ولم ينو الطلاق أولم يكن له نية فهو عيب وهو مولد تركها أربعة أشهر وقعت عليه طلاق بائنة
وان نوى الظهار كان مظاهرا وان نوى البين كانت يمينان بر جمع إلى نية كم أراد بها واحدة أو أكثر سواء
المدخول به أو غيرهما مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثا كان مدخولا بها واحدة كان غير مدخول بها
ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق أو الظهار كان ما فواها ونوى البين لم يكن يمينان ولكن عليه كفارة
يمين وان لم ينو شيئا فالأرجح من قولي أنه لا يمين عليه والثاني أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في أظهر روايته
أن ذلك صحيح في الظهار فواها أولم ينو وقبه كفارة الظهار والثانية أنه طلاق فالاول مفصل كذلك الثاني والثالث
والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونحوه هذه الأقوال لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد أن من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان حائفا وعليه كفارة يمين بالحث من غير أن يحرم ذلك
ويحصل الخنت عندهما بأكل جزء منه ولا يحتاج إلى كل شيء مع قول الشافعي أن من حرم طعامه أو شرابه
أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشئ وان حرم أمته فالأرجح أنه لا تحريم ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه
لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته أنه يحرم على المظاهر القبلة
والمس بشهوة مع قول الشافعي في أظهر قولي أنه لا يحرم فالاول مشدد خاص بأهل الدين والورع
والثاني مخفف خاص بأحد الناس من العوام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك أن المظاهر إذا وطئ وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو في خلال الشهر ين إيلاك أن أو نها را عا مدا كان
أو ناسيا مع قول الشافعي أنه ان وطئ في الليل لم يلزمه استئناف وان وطئ بالنهار عا مدا قد صومه وانقطع
التتابع ولزمه الاستئناف بنص القرآن فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الاول أن عدم التتابع رخصة والرخس لا تنطاط بالمعاصي بمن جنى واستحق العقوبة ووجه الثاني
ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يشترط الإيمان في الرقة التي يكفر بها
المظاهر مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الكفارة الغالب فيها كونها عقوبة إن وقع فيها وذلك حاصل بوزن
قيمتها ولو كانت كفارة وجه الثاني أن الكفارة مما تقترب به إلى الله فلا يكفي في الأدب التقرّب إليه بمغيب
بالكفر كما ورد في الأضحية قاله هدي ويصح حل الاول على حال أحد الناس والثاني على أهل الدين والورع
والادب مع الله تعالى * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى ذي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز
فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر بجمعهما على حالين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله

تعالى أعلم

(كتاب الاعان)

اتفق الاثمة على أن من قذف امرأته أو رماها بالزنا أو نفي جملها أو كذبته ولا يبينه له يلزمه الحد وله أن يلاعن
وهو أن يكره الميمين أربع مرات بالله أنه من الصادقين ثم يقول في الخامسة وان لعنة الله عليه إن كان من
الكاذبين فاذا لعن لزمه احشذ الحد وله ادروء باللعن وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه من الكاذبين
فيه ارماني به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليا إن كان من الصادقين وان فرقة الثلاث واقعة
بين الزوجين هـ إذا ما جدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلّفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة أن
الزوج اذا نكح عن الاعان يلزمه الحد مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن أو يقر ويجرد
النكول بصبر به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يجد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع

وأحمد نعم يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والكسوة والمشكك فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته فهل تستقر النفقة عليه أم تسقط بعض
الزمان فقال أبو حنيفة تسقط ما لم يحكم بها حكم أو يتفقان على قهر معلوم فيصير ذلك دينيا بصلاحهما وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر

روايته لانسطة نفقة الزوجة بمضى ١١٠ الزمان بل تصير عليه ديناً لثام في مقابلة التمكين والاستمتاع * (فصل) * وانفقة واعلى ان النازر

الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته ان المرأة اذا انكحت حبت حتى تلأعن أو تفرع قول مالك والشافعي انه يجب عليها الحد بمجرد النكول فالاول تخفف والشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان كل مسلم صم طلاقه صم لعانه حرم كائناً أو عبداً أو أحدهما عدلين كائناً أو فاسقين أو أحدهما وعند مالك لا يصح طلاق الكافر ليكون أنسكه الكفار فاسدة عنده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي حنيفة ان اللعان شهادة فتنى كذب وليس هو من أهل الشهادة حد فالاول تخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد اذا لعن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا يفتى عنه الولدان فذفها بصرح الزنا لعن بالذف ولم ينصف نسب الولد سواء ولدته امته أو أشر أو لاقل مع قول مالك والشافعي ان له أن يلعن لنفي الحمل الا ان مالكا اشترط أن يكون اسماً لها ثلاث حضرات أو بحضرة واحدة على خلاف بين أصحابه فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ثبوت ذلك في السنة كما أشار اليه حديث انظر والبس أي الى الحمل فان جاءت به أحر خدج الساقين ووجه الثاني حصول الريبة بمجرد الحمل فيه مع اللعان لاجله مبادرة للخلوص من العار * ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى روايته ان الفرفة تقع بلعان خاصة بفرفة الحالكهم مع قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته انها لا تحصّل الابعانها وحكم الحاكم في قول فرقت بينكما مع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما يقتضي النسب بلعانه وانما له انما يسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الفرفة ترتفع بشكيب نفسه فاذا أ كذب نفسه جلد الحد وكان له أن يتر وجهها وهي رواية عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته انم افرقه وبدلة ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف بحمول على أراذل الناس والثاني فيه تشديد بحمول على خواص الناس من أهل الدين والورع والمروعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان فرقة اللعان طلاق لا يفسخ مع قول الاثمة الثلاثة انها تفسخ وفائدة ذلك انه اذا كان طلاقاً لا يتأبد التحريم حتى لو أ كذب نفسه جازله أن يتر وجهها مع قول مالك والشافعي انه تحرير مؤبد كالرضاع فلا يحل له أبداً به قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عمر وعطاء والزهرى والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير انما يقع باللعان تحرير الاستمتاع فاذا أ كذب نفسه ارتفع التحريم وعاد تزوجه ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو فذف زوجته برجل بعينه فقال زنى بك فلان لعن للزوجة وحد للرجل الذي فذفه ان طلب الحد ولا يسقط باللعان مع قول الشافعي في أجمع قوليه انه يجب عليه حد واحد لهما والثاني لكل منهما حد فان ذكر القذف في لعانه سقط الحد ومع قول أحمد ان عليه حد واحد لهما ويسقط بلعانهما فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو قال زوجه يازنه فوجب عليه الحد ان لم يشته وليس له أن يلعن حتى يلحقه ويشته بعينه مع قول أبي حنيفة والشافعي ان له أن يلعن ولو لم يذكر رؤيته فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة بعتهمهم الزوج قبلت شهادتهم وتحذر الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني تخفف على الزوجة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزوجة لو لعنت قبل الزوج اعتد به مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول تخفف والثاني مشدد بعت النصف القرآن فمن العلماء من أوجب الترتيب ومنهم من لم يوجب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح لعان الاخرس اذا كان يعقل الاشارة ويفهم الكتابة ويعلم ما يقوله وكذلك يصح فذفه مع قول أبي حنيفة انه

لا نفقة لها واختلاف في المرأة اذا سافرت بأذن زوجها في وجهها غير واجب عليها فقال أبو حنيفة تسقط نفقتها وقال مالك والشافعي لا تسقط * (فصل) * والمبتوتة اذا طلبت اجرة مثلها في الرضاع لو لها فلهي أحق من غيرها قال أبو حنيفة ان كان ثم متعوعة أو من ترضع بدون اجرة المثل كان للاب أن يسترضع غيرها بشرط أن يكون الارضاع عند الام لان الحضنة لها وعن مالك روايتان أحدهما ان الام أولى والثانية تكذب أبي حنيفة والشافعي قولان أحدهما هو قول أحمد ان الام أحق بكل حال وان وجد من يتبرع بالرضاع فانه يجبر على اعطائه الولد لانه باجرة مثلها والثاني كقول أبي حنيفة وانفقوا على انه يجب على المرأة أن ترضع ولها البأوه - تجبر الام على ارضاع ولها بهاء - شرب اللبن قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا تجبر اذا وجد غيرها وقال مالك تجبر مادامت في زوجة أبيه الا أن يكون مثلها الارضاع لشرف وعز أو اسار أو اسقم بها أو لفساد اللبن - لا تجبر * (فصل) * واختلاف اهل يجبر الوارث على نفقة من يرتفعرض أو تعصيب فقال أبو حنيفة يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم قد عدل فيه الخالة عنده والعممة ويخرج منهما من العم ومن ينسب اليه بالرضاع وقال مالك لا تجبر النعمة الا للوالدين والادنين وأولاد الصلب وقال الشافعي تجبر النفقة على الاب وان عدا على الابن وان سفل ولا يتعدى عودى

لا أبو حنيفة يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم قد عدل فيه الخالة عنده والعممة ويخرج منهما من العم ومن ينسب اليه بالرضاع وقال مالك لا تجبر النعمة الا للوالدين والادنين وأولاد الصلب وقال الشافعي تجبر النفقة على الاب وان عدا على الابن وان سفل ولا يتعدى عودى

النسب وقال أحد كل شخصين جرى بينهما الميراث بغرض أو تنصيب من الطرفين لزومه نفقة ١١١ الآخر كالابوين وأولاد الاخوة والاخوات

والعمومة وبنيهم رواية واحدة فان كان الارث جاريا بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الارحام كابن الاخ مع عمه وابن العم مع بنت عمه فمن أجدد روايتان * (فصل) * اختفاؤها هل يلزم السيد نفقة عتيقه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه وقال أحد يلزمه وعن مالك روايتان احدهما كذهب أبي حنيفة والشافعي والاخرى ان أعتقه صغيرا لا يستطاع السعي لزومه نفقة الى أن يسعى * (فصل) * واختلافوا فيما اذا بلغ الولد معسر ولا حرفة له فقال أبو حنيفة تسقط نفقة الغلام اذا بلغ صحيفا ولا تسقط نفقة الجارية الا اذا تزوجت وقال مالك كذلك الا انه أو جب نفقة الجارية حتى يدخل بها الزوج وقال الشافعي تسقط نفقتهما جميعا وقال أحد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه وان بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب واذا بلغ الابن مريضاً استمر نفقته على أبيه بالاتفاق ولو برأ من مرضه ثم عاوده المرض عادت نفقته عند الأئمة الا مالكا فان عنده لا تعود ولو تزوجت الجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها قال أبو حنيفة والشافعي وأحد تعود نفقتها على الاب وقال مالك

لا يصح قذفه ولا لعانه فالاول مخفف على الاخرس والثاني مشدد عليه فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا بان تزوجته منه ثم رآها تزني في العدة فله أن يلاعن ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه وقال كنت استبرأ ثم أبججته مع قول الشافعي انه ان كان هنالك حمل أو ولد فله أن يلاعن والا فلا ومع قول أبي حنيفة وأحد انه ليس له أن يلاعن أصلاً فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحد انه لو تزوج امرأ ثم طلقها عقب العقد من غير مكان وطعاً أو أتت بولد لسنة أشهر من العقد لم يلحق به كما لو أتت به لاقبل من ستة أشهر مع قول أبي حنيفة انه يلحقه اذا عدها بمحضرة الحاكيم ثم طلقها عقب العقد وأتت به لسنة أشهر لا أكثر منها ولا أقل فان الولد حينئذ يلحقه لحدوثه قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذکور فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو تزوج امرأ وغلب عنها سائرين فاتها خبير وفاته فاعتدت ثم تزوجت وأتت بأولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاولاد يلحقون بالاول وينفون من الثاني مع قول الأئمة الثلاثة ان الاولاد يكتفون للثاني وعند أبي حنيفة أيضاً انه لو تزوج امرأ بالمغرب وهو بالشرق فأتت بولد لسنة أشهر من العقد كان الولد ملحقاً به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها لجود العقد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني فراجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للأمرأش وقد صارت فراساً وزوجها بالعقد فالولده بنفس الشارع اذا الاحكام يرجع وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج الى دليل والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الايمان) *

اتفق الأئمة على ان من حلف على عين في طاعة لزمه الوفاء بها وعلى انه لا يجوز زلما كف أن يجعل اسم الله عرضة للايمان بتسليمه من مروه له زحم وعلى ان الاولى له أن يحنث ويكفر اذا حلف على ترك ما هو عليه يرجع في الايمان الى النية وعلى أن اليقين بالله تعالى تنعقد بجميع أسمائه الحسنى وما من الاما هو حسن كالرحمن والرحيم والحي وبجميع صفاته كعزة الله وجلاله الا ان باحنية استثنى علم الله فلم يربحوا وأجمعوا على أنه اذا حلف على أمر مستقبل ان يفعله أو لا يفعله وحنث وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد الله وميثاقه فهو عين وعلى انه لو حلف بالمصنف ان يعقد ميثاقه وجبت عليه الكفارة اذا حنث خلافاً لما لا يعد بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على انعقاد اليمين بالخلف عليه ووجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الأئمة على أن الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو في معصية أو مباح وعلى انه لو حلف لبشر من ماء هذا الكوز فلم يكن فيه ماء لم يحنث خلافاً لابي يوسف في قوله انه يحنث وعلى انه اذا قال والله لا أكل فلاناً حينا أو نوى به شيئاً معيناً على ما نواه وكذلك لو قال لزوجه ان خرجت بغير اذني فأنت طالق ونوى شيئاً معيناً فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف ابقتن فلاناً وكان ميثاقه ولا يعلم عونه لم يحنث وكذلك اتفقوا على أن كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة والخالف مخبر في فعل أمه اشاء فان لم يجد انتقل الى صيام ثلاثة أيام وأجمعوا على انه لا يجوز في الاعتاق الا رقية مؤمنة سليمة من العيوب خالية من الشركة خلافاً لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان في الرقية قال العلماء وهو مشكل لان العتق ثمرته تخليص رقبة لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقبة كافراً فاعتاقها لعبادة ابليس وأيضاً فان العتق رقبة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافر * (قلت) * وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام أبي حنيفة نظر فليست بمسلم وكذلك اتفقوا على انه لو أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام لم يحسب الاطعام واحداً خلافاً لابي حنيفة في قوله انه يجزئ عن عشرة مساكين وأجمعوا على انه يجزئ دفعه الى فقراء المسلمين الاحرار والى صغير

لا تعود * (فصل) * ولو اجتمع ورثة مثل أن يكون للصغير أم وجد وكذلك اذا كانت بنت وابن أو بنت وابن أو كان له أم وبنت فعلى من تكون نفقته قال أبو حنيفة فواحد النفقة للصغير على الام والجد بينهما اثلاثا وكذلك البنت والابن فأما ابن الابن والبنت قال أبو حنيفة النفقة

على البنت دونه وقال أحمد - النفقة بينهما ١١٢ نصفان واما الام والبنت فقال أبو حنيفة وأحد النفقة على الام والبنت بينهما الربع
على الام والباقي على البنت
وقال الشافعي النفقة على
الذكر وخاصة الجدة الابن
وابن الابن دون البنت وعلى
البنت دون الام وقال مالك
النفقة على ابني الصلب
الذكر والانثى بينهما سواء
اذا استويا في الجدة فان كان
أحدهما واحدا والاخر
فقريرا فالنفقة على الواحد
(فصل) من له حيوان
لا ينفقه به هل للحاكم اجباره
عليها أم لا قال أبو حنيفة
بأمر الحاكم على طريق
الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر من غير اجبار
وقال مالك والشافعي وأحمد
للحاكم أن يجبر المالك على
نفقته أو يبعه وراذ مالكا
وأحمد فقال ويمنعه من
تحمله ما لا يطيق
(باب الحضانة)
انفسه واءلى ان الحضانة
تثبت للام مالم تنزوج واذا
تنزجت ودخل في الزوج
سقطت حضانتها ثم اختلفوا
فيما اذا طالت طلاقا ما
هل تعود حضانتها فقال أبو
حنيفة والشافعي وأحمد
تعود وقال مالك في الشهر
عنه لا تعود بالطلاق واختلفوا
اذا افرق الزوجان بينهما
ولذلك قال أبو حنيفة في احدى
روايتيه الام أحق بالاعلام
حتى يستقل بنفسه في مطعمه
ومشربه وملبسه ووضوئه

يقضه له ولله هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد انه ليس له أن يعدل عن الوفا في الكفارة مع قدرته عليهم قول الشافعي ان الاولى له ذلك وانه يجوز
له العدول وتلزمه الكفارة وعن مالك وايتان كالأولين فالاول فيه تشديد والشافعي فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في احدى روايتيه ان اليمين
الغموس وهي الخاف بالله تعالى على أمر ماض متعمدا لا يكذب فيه لا كفارة لها لانها أعظم من أن تكفر مع
قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انهم اتكفروا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل الاول يحول على
حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وايضاح ذلك شدته طهور ورائحة الاستهانة بجذاب الحق حل وعلان العار اذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل
بشدة عظيمة الله تعالى فانه يكون معذورا بعض العذر فلا ذلك خفف في حلفه باجراء الكفارة في عينة المذكرة
* ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان لو قال أقسم بالله أو أشهد بالله فسمي يمين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه
متى قال أقسم بالله أو أقسم بالله لفظا أو نية كان عينا وان لم يتلفظ به ولا فواه فليس بيمين ومع قول الشافعي
انه متى قال أقسم بالله ونوى به اليمين كان عينا وان نوى الاخبار بالراء واختلاف أصحابه فيما إذا طاق والاصح
انه ليس بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في احدى روايتيه ان من قال أشهد بالله لا تغفل ولم ينو
شيئا به يكون عينا مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انه لا يكون عينا فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان عينا مع قول
أبي حنيفة انه لا يكون عينا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد في احدى روايتيه ان لو قال والله أو ويايم الله فهو يمين نوى به اليمين أم لا مع قول أحمد في
الرواية الاخرى وبعض أصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس بيمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف بالمعصية فانه حلف باليمين واذا حثرت لزمته الكفارة بل
نقل ابن عبيد البر الاجماع عليه مع قول بعضهم انه لا ينعقد بالحلف بالمعصية عين فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف ووجه الاول انعقاد الاجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك
لابلورق ولا يخفى ما يترتب على ذلك من فحش باب انتهاك الحرمة والحق أن لكلام الله تعالى اطلاقات حقيقية
في الموجودات الاربع لا يجازيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان على هذا الاعتقاد * ومن ذلك قول مالك
والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمعصية وحثت كفارة واحدة مع قول أحمد انه يلزمه بكل آية كفارة فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جميع القرآنية واحدة لعدم انفصال
آية منه عن احتساب الاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ولا عن سكوت متوهم
ووجه الثاني ان كل آية يطلق عليها صفة * ومن ذلك قول أحمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم ان يعقده عينه
فان حثرت لزمته الكفارة مع قول الأئمة الثلاثة انه لا ينعقد بذلك عينه ولا يلزمه كفارة فالاول مشدد خاص
بالخواص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقوله تعالى من يطع الرسول فقد
أطاع الله والثاني مخفف خاص بالاحياء الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان عين الكافر لا تنعقد مع قول الثلاثة انها قد تلزمه الكفارة بالحث فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لاحظ له في معرفة جلال الله
وعظمته بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني
انه لا بد أن يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه لكون الحق تعالى هو الذي خلقه وورثه * ومن ذلك قول

واستبجاءه ثم لا بد أحق به والام أحق بالانثى الى أن تبلغ ولا يجبر واحد منهما وقال مالك الام أحق الى أن تنزوج ويدخل ابني
في الزوج وبالفلام أيضا في المشهور عنه الى البلوغ وقال الشافعي الام أحق بهما الى سبع سنين ثم يخرجان فمن اخذوا كانا عنده وعن أحمد

روايتان احدهما الام احق بالعلام الى سبع سنين ثم يخبر والجارية بعد السبع تجعل مع ١١٣ الام لا تخبر والرواية الاخرى كذهب ابي

حنيفة واختافوا في الاخت
من الاب والام هل هي أولى
من الاخت للاب أم لا قال
أبو حنيفة الاخت من الاب
والام أولى من الاخت
للأب ومن الخصال والحالة
أولى من الاخت للاب في
أحدى الروايتين وفي
الثانية الاخت للاب أولى
من الحالة وقال مالك الحلية
أولى منهما والاخت للام
أولى من الاخت للاب وقال
الشافعي وأحمد الاخت
للأب أولى من الاخت للام
ومن الحلية * (فصل) * وإذا
أخذت الام العاقل بالحضانة
فأراد الاب السفر بولده بنية
الاستيطان في بلاد أخرى
فهل له أخذ الولد منها أم لا
قال أبو حنيفة ليس له ذلك
وقال مالك والشافعي وأحمد
في المشهور رعيته له ذلك فإذا
كانت الزوجة هي الممتثلة
بولدها قال أبو حنيفة إلهان
تنقل بشرطين أن تنقل
الى بلدها وان يكون العقد
وقع ببلدها الذي تنقل اليه
فإن فات أحد الشرطين
منعت الا الى موضع قريب
يمكن المضي اليه والعود قبل
الليل فإن كان انتقلها الى
دار حرب أو من مصر الى
سواد أو من سواد منعت منه
أيضا وقال مالك والشافعي
وأحمد في إحدى روايتيه
الاب احق بولده سواء كان

أبي حنيفة انه لا يجوز زنته بدم الكفارة على الحنث مطالعة انما تجزئ اذا أخرجهما بعد الحنث مع قول الشافعي
انه يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في أحدى روايتيه هو أحداهما يجوز تقديمها مطالعا
قالوا وفيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك رضي الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك بين الصيام والعتق والاطعام
مع قول الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام تقديمها ويجوز بغيره فالاول مخفف
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ورود التخيير في هذه الكفارة ووجه الثاني
ان التكفير بالصيام لا ينعدي نفعه الى غيره من الفقراء بخلاف العتق والاطعام * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك وأحمد في أحدى روايتيه ان لغو البمين بالله هو ان يخاف على أمر بطنه على ما حلف عليه ثم يبين
انه بخلافه سواء أقدم أم لم يقصد فسبق على لسانه سواء كان في الماضي أم في الحال مع قول أحدنا في
الماضي فقط وقال الشافعي في لغو البمين ما لم يقصد كغوله لا والله وبلى والله عند الحائرة والغضب
والهياج من غير قصد سواء كان على ماض أم مستقبل ومضى رواية عن مالك وأحمد أيضا فالاول مخفف وكذلك
الثالث والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يتم في لغو
البمين ولا كفارة مع قول أحدنا فيه الاثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعالى صادقا ولا
كاذبا فالاول مخفف خاص بأحد الناس من العوام والثاني مشدد خاص بكبار العلماء بالله والصالحين
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف أن يتزوج على امرأته برجمرد
العقد مع قول مالك وأحمد انه لا بد من وجود شرطين أن يدخلها وأن تكون مثلها في الجسد فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق ان تزوج بأى امرأة كانت بجمرد العقد ووجه الثاني
ان الغرض بالنزوح انما هو مكابدة زوجته ومغايرتها والشواهد مما لا تفيظ الزوجة غلبة فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو قال بالله لا شربت لزيد ماء يقصد بذلك قطع المنة
عليه حنث بكل شيء انتفع به من ماله سواء كان ذلك باكل أو شرب أو غارة أو ركوب أو غيره ذلك مع قول أبي
حنيفة والشافعي انه لا يبحث الاجباينما وله لفظه من شرب الماء فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان وأعل العمل في الشقين على القرينة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف
انه لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون أهله ورحله لا يبرحق بخرج بنفسه وأهله ورحله
مع قول الشافعي يبر بخرج بنفسه فالاول مشدد في أمر الحنث والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على سطحها أو حائطها أو دخل
بنيانها فيه شارع الى الطريق حنث مع قول الشافعي انه لا يبحث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول
انه مستقر فيها ووجه الثاني ان الوقوف على السطح والحائط لا يسعى دخولا انما يكون الدخول عادة
في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكنى ولو اوقف على السطح أو الحائط لا يحنث ما فيه من المشقة فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد فباعها زيد ثم دخلها
الحالف حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يبحث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصد الدخول حال كونه مالك لا يدخلها غضبه
عليه مثلا * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار شيخا أو لا يكلم ذا الخروف فصار كبشا
أو البسر فصار رطبا أو الرطب فصار تمر أو التمر فصار خلا أو لا يدخل هذه الدار فصار ساحة حنث في مسألة
الصبي والخروف والساحة دون غيرها فلا يبحث في البسر والرطب والتمر وهو أحد الوجهين عند الشافعي
مع قول مالك وأحمد يبحث في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

(١٥ - ميزان في) هو المقتل أو هي وعن أحمد رواية أخرى ان الام احق به ما لم تنزج * (كتاب الجانيات) *
اتفق الأئمة الاثر بمقتضى على القاتل لا يخلد في النار وتصعب قوته من ما يقتل وحكى عن ابن عباس وزيد بن ثابت الصهاك انه لا تقبل قوته

واتفقوا على ان من قتل نفسا مسلمة ١١٤ مكافئته في الحرية ولم يكن المقتول ابنا للقاتل وكان في قتله متعمدا وجب عليه القودوان السيد

* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد أو الحرم لا يحنث مع قول أحمد انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد يسمى المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقي وألحق به الحرم * ومن ذلك قول أبي حنيفة واقتضاه قواعد مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن بيتا فسكن بيتا من شعر أو جدار أو خيمة وكان من أهل الامصار لم يحنث أو كان من أهل البادية حنث مع قول الشافعي وأحمد انه يحنث فربما كان أو بدو يا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا ففعله غيره بفعله فان كان نكاحا أو طلاقا حنث وان كان بغيرها أو جارية لم يحنث الا ان يكون من عادته ان يتولى ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول مالك انه لا يحنث الا ان تولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي ان كان سلطانا أو ممن لا يتولى ذلك بنفسه عادة أو كانت له نية في ذلك حنث والافلا مع قول أحمد يحنث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ليعطين دين فلان في غد فقضاه قبله لم يحنث مع قول الشافعي انه يحنث فلوان صاحب الحق مات قبل الغد حنث عند أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي لا يحنث وقال مالك ان قضاه للورثة أو للقاضي في الغد لم يحنث وان أخر حنث فالاول من أصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها مفصل فرجع الامر في المستثنين الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان عين المكروه لا يعقد مع قول أبي حنيفة انه ينعقد وقيل ان أحد لاصله فيها فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من رخصة الاختيار فكان المكروه كسر الرأء خبير المكروه بفحها بين أن يحلف وبين أن يتحمل الضرر فاختر الحلف وكان الاولى له التحمل الضرر اجلا للجناب الحق كما عليه الا كما من العلماء * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو فقد الخوف عليه فزينا لا تنافح حنث مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعقاق أو بالظاهر مع قول الشافعي في أظهر القولين انه لا يحنث مطلقا مع قول أحمد في أحدى روايته انه ان كان اليه حين بالله أو بالظاهر لم يحنث وان كان بالطلاق أو بالعقاق حنث فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو حلف ليشرب ماء هذا الكوز في غد فأهريق قبل الغد لم يحنث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد بغير اختيار لم يحنث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال والله لا كلمت فلانا حينا ولم ينوشا معا حنث ان كلمه قبل ستة أشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجديده لو حلف لا يكلمه فكاتبه أو راسله فاشا ربيده أو عينيه أو رأسه لم يحنث مع قول مالك انه يحنث بالمكاتبة وفي الرسالة والاشارة وابتان مع قول أحمد والشافعي في القديم انه يحنث فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة لا تخفى أدلتها على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذنى فانت طالق ونوى شيئا معا فانه على ما نواه وان لم ينوشا وقال أنت طالق ان خرجت بغير اذنى فلا بد من الاذن كل مرة وان قال الآن أذن لك أو حتى أذن لك أو الى ان أذن لك كفى مرة واحدة ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج الاول يحتاج للاذن فقط وقال أبو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الائمة الثلاثة ولأنه أذن لزوجته من حيث لا تسمع لم يكن اذنا مع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق الائمة الاربعة على المسئلة الاولى أوائل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف

اذ قتل عبده فانه لا يقتل به وان تعمدا واتفقوا على ان الكافر اذ قتل مسلما قتل به واختلفوا فيما اذ قتل مسلم ذميا أو معاهدا فقال الشافعي وأحمد لا يقتل به وقال مالك كذلك الا انه استثنى فقال ان قتل ذميا أو معاهدا أو مستأمنًا غيلة قتل حتما ولا يجوز للولي العفو لانه تعالى قتله بالافتيان على الامام وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بالذمى لا بالمستأمن واتفقوا على ان العبد يقتل بالهجر بالحروان العبد يقتل بالهجر واختلفوا في الحر اذ قتل عبدا غيره هل يقتل به أم لا قال مالك والشافعي وأحمد لا يقتل به وقال أبو حنيفة يقتل به * (فصل) * واتفقوا على ان الابن اذ قتل أحد أبيه قتل به واختلفوا فيما اذ قتل الاب ابنه فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يقتل به وقال مالك يقتل به اذا كان قتله بمجرّد القصد كاضجاعه ونجسه فان حذفه بالسيف غير ذم له قتله فلا يقتل والجدي في ذلك عنده كالار * (فصل) * واتفقوا على ان المرأة تقتل بالرجل وان الرجل يقتل بالمرأة واختلفوا هل يجزى القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس وبين العبد وبعضهم على بعض

قتل مالك والشافعي وأحمد بحرى وقال أبو حنيفة لا يجزى * (فصل) * والجماعة اذا اشتركو في قتل الواحد هل يقتلون فرجع به فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي تقتل الجماعة كلهم بالواحد الا ان مالكا استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة الا واحد وعن أحمد

روايتان احدهما كذهب الجماعة واختارها الخرفي والاخرى لا تقتل الجماعة بالواحد ١١٥ ونجيب الدية دون القود وهل تقطع الايدي

بالسد مال والشافعي
وأحد تقطع وقال أبو حنيفة
لا تقطع وأخذ دية اليدين
القاطعين بالسواء

* (فصل) * واتفقوا على انه

اذا حرج رجلا عدافا صار ذا

فراش حتى مات انه يقتل

منه واختلفوا فيما اذا كان

القتل بثقل كالحشبة

الكبيرة والحجر الكبير الذي

الغالب في مثله ان يقتل به

فقال مالك والشافعي وأحد

يجب القصاص بذلك ولا

فرق بين ان يشده بحجر أو

عصا أو بغيره في الماء أو

بحرقه بالنار أو يخنقه أو

يطحن عليه بينا أو يغمسه الطعام

والشراب حتى يموت جوعا

أو عطشا أو يضره أو

يهدم عليه بيتا أو يضر به

بحجر عظيم أو خشبة عظيمة

محددة أو غير محددة بذلك

قال أبو يوسف ومحمد وقال

أبو حنيفة انما يجب القصاص

عن القتل بالنار أو بالحد من

الحديد أو الخشبة المحددة

أو الحجر المحدد فاما ان غرقه

بالماء أو قتله بحجر أو خشبة

غير محددة فانه لا قود وقال

الشافعي والخنفي والحسن

البصري لا قود الا بعد بدولو

ضربه فأسود الموضع أو كسر

عظامه في داخل الجسد من

أبي حنيفة في ذلك روايتان

واختلفوا في عدم الخطا وهو

ان يتعمد الفعل ويخفى في

فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحد انه لو حلف لآبأ كل الرأس ولا ينفه وأطلق
ولم يوجد سبب يستدل به على النية حمل ذلك على كل ما يسيى رأيا سابقة في وضع اللغة وعرفها من رؤس
الانعام والطيور والحيتان مع قول أبي حنيفة انه يحكم على رؤس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي
يحكم على البقر والابل والغنم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحد انه لو حلف لاضر بن زيد امانة سوط فضر به بضعت فيه مائة شمران
لم يبر مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يبر فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه القواين ظاهر والاول
يحمل على حال أهل الورع والثاني يحمول على حال آحاد الناس من أصحاب الضرورة وكا وقع لاسيد رايوب عليه
السلام بالنظر للضرر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لاجيب فلانا مئة فتصدق عليه حنث مع
قول أبي حنيفة انه لا يحنث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القواين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لو حلف ليعتق فلانا كان يعلم انه ميت حنث مع قول مالك انه لا يحنث مطلقا علم أم لم يعلم * ومن
ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله ديون لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدين في حكم المفقود ووجه الثاني انه في حكم
الموجود بدليل صحة الحوالة به وجوب الزكاة فيه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لآبأ كل فاكهة فاكل
رطباً أو عنباً أو زائلاً لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث ووجه الاول ان العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى
فيهما فاكهة ونخل ورمان فلوان النخل والرمان دخلا في مسمى الفاكهة لاكتفي الحق تعالى بذكر الفاكهة
عنهما ووجه الثاني ان المراد بالفاكهة كل ما ينفكه به مما ليس هو بقوت ولا آدم فدخل النخل والرمان
فقد رجع الامر بذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لآبأ كل أدماء كل اللحم أو
الجبن أو البيض لا يحنث الا بآكل ما يطبخ منها مع قول الائمة الثلاثة انه يحنث بآكل الكل فالاول فيه تخفيف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القواين ظاهر عند الفطن * ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي انه لو حلف لآبأ كل لحسا فاكل ما يحكم يحنث مع قول بعض الائمة انه يحنث فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمى السمك لحاف القرآن * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لو حلف لآبأ كل لحسا فاكل ما يحكم يحنث مع قول مالك انه يحنث فالاول فيه تخفيف لان الشحم لم يخص الى
اللحمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان أصل الشحم لحم وليكن ما حصل في الهيمة السمين زادد سما
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لآبأ كل شعما فاكل من شحم
الظاهر حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالاول فيه تشديد خاص بأهل الدين والورع والاحتياط والثاني
مخفف خاص بآحاد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شمول الشحم لما في الظاهر
وجه الثاني عدم شموله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لاشحم البنفسج فشم دهنه حنث مع قول
الشافعي انه لا يحنث فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
أبي حنيفة انه لو حلف انه لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لانهاه عن خدمته فان لم
يسبق منه خدمة له قبل اليمين فخدمه بغير امر لم يحنث وان كان قد استخدمه قبل اليمين وبقي على الخدمة
له حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث في عبده وغيره وفي عبده نفسه وجهان لا يصحاه ومع قول مالك وأحد انه
يحنث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث مطلقا مع قول أبي حنيفة انه قرأ القرآن في
الصلاة لم يحنث أو في غيرها حنث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان قراءة القرآن قربة الى الله عز وجل فلا ينبغي شمول نية لهام هو توجيه الاول من شقي التفصيل

أحد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً أو يلكزه أو يبلطه طعاماً في ذلك الدية دون القود عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد الآن
الشافعي قال ان كرر الضرر حتى مات فعليه القود وقال مالك بوجوب القود في ذلك * (فصل) * واختلفوا فيما اذا أكره رجل رجلاً على قتل

آخر فقال أبو حنيفة يقتل المكره دون ١١٦ المباشر وقال مالك وأحمد يقتل المباشر وقال الشافعي يقتل المكره بكسر الراء ولا واحد وفي ثلث

في الثاني لتأكد الامر بالقرامة في الصلاة بخلاف قراءته في غير الصلاة * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليه انه لو حاف انه لا يدخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحنث مع قول مالك وأحمد والشافعي في القول الآخر خريحنث فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو حاف لا يسكن مع فلان دارا بعينها فاقسمها او حال بينهما ما حاط ولكل واحد منهما باب وغلق وسكن كل واحد منهما - ما في جانب حنث مع قول الشافعي وأحمد لا يحنث وعن أبي حنيفة روايتان فالاول فيه تشدد خاص باهل الورع والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس والثالث وجهه الى كل من القولين فلم يجزم الامام أبو حنيفة في المسئلة بشئ تورعاً فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال محاسبي أو عبيدي احاراد دخل في ذلك المذبح وام الولد والمكاتب في احدي الروايتين عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والمشقة ومع قول أبي حنيفة أيضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابانية وأما المشقة فلا يدخل أصلا ومع قول أحمد ان الكل يدخلون وفي رواية عنه ان المشقة لا يدخل الابانية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يجب التتابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب وهو الرابع من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو رطلان بالبغدادى وشئ من الأدم فان اقتصر على مد أجزأه مع قول أبي حنيفة انه ان أخرج براد نصف صاع أو شعيرا أو قرصا مع قول أحمد انه يجب مد من حنطة أو دقيق أو مد من شعير أو تمر أو رطلان من خبز مع قول الشافعي يجب لكل مسكين مد مد مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث تخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه يجب في الكسوة أقل ما تجزئ به الصلاة في حق الرجل ثوب قبض أو زار وفي حق المرأة قبض وخمار مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يجزئ أقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لأبي حنيفة أقله ثياب أو قبض أو كساء أو رداء وله في العمامة والمنديل والسرويل والتمرز وابتان مع قول الشافعي يجزئ جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من أصحابه فالاول مفصل والثاني تخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجزئ فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل قوله تعالى اطعموا عشرة مساكين أو كسوتهم على الاستحباب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في احدي روايته انه لو كرر اليمين على شئ واحد أو على أشياء وحنث لزمه لكل يمين كفارة لان مالكا اعتبر اداء التأكيد فقال ان ادا التأكيد كفارة واحدة وان اراد بالتكرير الاستئناف فهاهنا عيتمان مع قول الشافعي وأحمد في رواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة فالاول مشدد والثاني تخفف في احدي شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمين والحنث لم ينعه والا فله منه مع قول أحمد انه ليس لسيده منه على الاطلاق ومع قول أبي حنيفة ان لا سيده منه مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول مالك ان أضرب به الصوم فله منه والا فلا وله الصوم غير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال ان فعت كذا فهو كافرا وبري من الاسلام او الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك

المكره بفتح الراء قولان المراجع من مذهبه ان عليهم جميعا القصاص فان كافأ أحدهما فقط فالقصاص عليه ثم اختلفوا في صفة المكره فقال مالك ان كان المكره ساطانا أو متغلبا أو سيديا مع عبده أقدنهما جميعا الا أن يكون العبد أعجميا جاهلا بغيره ذلك فلا يجب عليه القود وقال الباقر يصح الاكرام من كل ذي بدعية واختلعا فيما اذا أسلم رجل رجل فقتله آخر فقال أبو حنيفة والشافعي القود على القاتل دون الممسك ولم يجبا على الممسك شيئا الا التعزير وقال مالك الممسك والقاتل شريكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان القاتل لا يمكنه قتله الا بالامساك وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك وقال أحمد في احدي روايته يقتل القاتل ويحبس الممسك حتى يموت وفي رواية الاخرى يقتلان جميعا على الاطلاق * (فصل) * لو شهدوا بالقتل ثم رجعوا عن الشهادة بعد استيفاء القصاص وقالوا نعمدنا أو جاء المشهود بقتله حيا قال أبو حنيفة لا تؤبدل تجب دية معلظة وقال الشافعي يجب القصاص وكذلك مالكا في المشهور

عنه واتفقوا على انهم لو رجعوا وقالوا أعطائنا لم يجب عليهم القصاص وانما تجب الدية * (فصل) * واختلفوا في الواجب . الامر بالقتل العمد هل هو معين أم لا فقال أبو حنيفة ومالك في احدي روايته الواجب معين وهو القود والرواية الاخرى التحيير بين القود والدية

وعن الشافعي قولان الاول ان الواجب أحدهما لا بعينه والثاني وهو الصحيح ان الواجب ١١٧ القصاص غيبا ولكن له العـدول الى الدية

وان لم يرض الجاني وعن
أحمد رواية ان كالمـذهبين

وفائدة الخلاف في هذه المسئلة

انه اذا عفا مطلقا سقطت

الدية ولو عفا الولي عن

القصاص عادى الى الدية بغير

رضا الجاني وقال أبو حنيفة

ليس له العدول الى المال الا

برضا الجاني وقال الشافعي

وأحمد له ذلك مطلقا وعن

مالك رواية ان كالمـذهبين

* (وصل) * وانفقوا على انه

اذا عفا جازل من أولياء الدم

سقط القصاص وانتقل

الامر الى الدية واختلفوا

فيما اذا عفت المرأة فقال

أبو حنيفة والشافعي وأحمد

يسقط القود واختلفت

الرواية عن مالك في ذلك

فقل عنه انه لا مدخل للنساء

في الدم ونقل عنه انهن في

الدم مدخلا كالرجال اذ لم

يكن في درجتهن عصبة فملى

هذا في أى شئ لهن مدخل

عنهما رواية ان احدهما في

القود دون العفو والثانية في

العفو دون القود * (فصل)

واتفقوا على ان الاولياء

المستحقين البالغين اذا

حضروا وطلبوا القصاص

لم يؤخر الا ان يكون الجاني

امرا حلاما فتؤخر حتى تضع

وعلى انه اذا كان المستحقون

صغارا أو غائبين فان القصاص

يؤخر الا باحنية فانه قال في

الصغار اذا كان لهم أم

الامر حنث ووجبت الكفارة مع قول مالك والشافعي انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي لو قال وأمانة الله انه يمين مع قول غيرهما انه ليس بيمين
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يلبس
حيايا حنث بلبس الخاتم مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة فالاول مشدد والثاني
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو قال والله لا أكل هذا الرغيف
اولا شرب ماء هذا الكوز فشرب بعضه او اكل بعض الرغيف اولاً لم يحنث من غزله فلا نة فلبس ثوبا بغيره من غزله
اولا حنث هذه الدار فادخل رجله او يده لم يحنث مع قول مالك وأحمد انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو حلف لا يأكل كل هذا الدقيق فسفه واخبره
وأكله حنث مع قول أبي حنيفة انه ان سقه لم يحنث وان خذره واكاه حنث ومع قول الشافعي انه ان سقه حنث
وان خبره واكاه لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث بما يسكنه بكرة وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان
فركب دابة عبده حنث مع قول الشافعي لا يحنث الا بنية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة أو الفرات أو النيل فعرف يده
أو ياناه من مائه او شرب حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث حتى يكرع بغيره منها ركعا فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر
فشرب منه قليلا حنث الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب زوجته فحنثها أو عضاها
أو وثف شعرها حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرب
يطابق على العض والخنق وثف الشعر بجماع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا ومن
ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يهبط فلان شيا ثم وهبه فلم يقله حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث الا ان
قبل ذلك منه وقبضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة
الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث مع قول مالك انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرا لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه اذا كان له مال غائب أو دين ولم يجد ما يعقبه أو يطعمه أو يكس أو يحجزه الصيام وعليه الضمان حتى يصل
اليه ماله فكفر بالمال مع قول أبي حنيفة انه يجوز له الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

* (كتاب العدود والاستبراء) *

اتفق الاثمة على ان عدة الحامسل مطلقا بالوضع سواء المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى ان عدة من لم تحض
أو يست بثلاثة أشهر وعلى ان عدة من تحيض ثلثة اقراء اذا كانت حرة فاذا كانت أمة فقرآن وقال داود
ثلثة اقراء على ان أقل مدة الحمل ستة أشهر وعلى ان الاحداد واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يدعوا الى
النكاح خلافا للحنن والشافعي في قولهما بعدم وجوبه وكذلك اتفقوا على ان من ملك أمة يبيع أو يهبط أو يسي
لزمه استبراءها بحيض أو قرءان كانت حائلا وان كانت ممن لا تحيض اصغرا أو كبر فبشره هذا ما وجدته في الباب
من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته
ان الاقراء هي الاطهار مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيض فالاول مشدد لاطول
مدة اطهارها واثنى مخفف لقصر مدة الحيض عا. فو. يصح أن يكون الامر بالعكس فرجع الامر الى مرتبة

استوفى القصاص ولم يؤخر ولو كان في المستحقين صغير أو غائب أو مجنون فقد اتفق الاثمة على ان القصاص يؤخر في مسألة الغائب ثم اختلفوا
في الصغير والمجنون فقال أبو حنيفة ومالك لا يؤخر القصاص لاجلها وقال الشافعي يؤخر القصاص حتى يفق المجنون ويبلغ الصغير وعن أحمد

روايتان أظهرهما أنه بآخر والثانية ١١٨ لا يؤخر * (فصل) * وليس للاب أن يستوفي القصاص لولده الكبير بالاتفاق وهل له أن يستوفيه

لولده الصغير قال أبو حنيفة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج أنه يلزمها الإقامة على كل حال إن كانت في بلد أو ما يقاربه ومع قول الأئمة الثلاثة أنهم إن خافت فوات الحج بالإقامة لقضاء العدة جاز لها السفر فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في القول الجديد الرجوع وأحد في إحدى روايتيه أن زوجة المعتقة لا تخل للآل واج حتى تنقض مدة لا يعيش في مثلهما غالباً مع قول مالك والشافعي في القديم وأحد في الرواية الأخرى أنه يترتب أربع سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر وعشر مدة عدة الوفاة ثم تخرج للآل واج ورجعه جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وهو قوي فعليه عمر رضي الله عنه ولم ينكره الصحابة وعلى الأول فالعمر الغالب حده أبو حنيفة بما ثلثة سنين وحده الشافعي وأحد بسبعين سنة ولها طلب النفقة من مال الزوج مدة الترتيب والعمر الغالب فالأول مشدد على الزوج والثاني تخفف عنها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة إن المفقود إذا أقدم بعد أن تزوجت زوجته بعد الترتيب يطل العدة وهو للآل واج وإن كان الثاني وطئها فعليه مهر المثل وتعتمد من الثاني ثم ترد إلى الأول مع قول مالك أن الثاني إذا دخل بها صارت زوجته وجب عليه دفع الصداق الذي أصدق لها الأول وإن لم يدخل بها فهي للآل وله رواية أخرى أنها للآل بكل حال ومع قول الشافعي في أرجح القوانين أن النكاح الثاني باطل وفي القول الآخر بطلان نكاح الأول بكل حال ومع قول أحدان الثاني أن لم يدخل بها فهي للآل وإن دخل بها فالأول الخيار بين أن يسكنها أو يدفع الصداق إليه وبين أن يتركها على النكاح الثاني وأخذ الصداق الذي أصدقها منه فالأول مشدد على الزوج الثاني والقول الثاني تخفف عليه مع ما وافقه من أحد شقي التفصيل وكذلك القول الآخر للشافعي مشدد على الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن عدة أم الولد إذا ماتت سيدها وأعتقها ثلاث حضرات سواء أعتقها أم مات عنها مع قول مالك والشافعي أن عدتها حيضة في الحالمين وهي إحدى الروايتين عن أحدواختها الحرة في مع قول أحد في الرواية الأخرى أنها من العتق حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة فالأول مشدد والثاني تخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول بالمبالغة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على استبراء المسبية الآتي بمانع قريباً يصح حل الأول على حال أهل الدين والورع والثاني على آحاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الأخرى لأحد الأخذ بالاحتياط ولأن عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن أكثر مدة الحمل سنتان مع قول مالك في روايته أنهن أربع سنين أو خمس سنين أو سبع سنين ومع قول الشافعي أن أكثرها أربع سنين وهو إحدى الروايتين عن أحدواختها كذهب أبي حنيفة فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالخاق الولد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في أظهر روايتيه أن المعتدة إذا وضعت علقاً أو مضغة لا تنقض عدتها بذلك ولا يصير بذلك أم ولد مع قول مالك والشافعي في أحد قوليه أن عدتها تنقض بذلك وتصيرها أم ولد وهو قول أحد في الرواية الأخرى عنه فالأول تخفف بالنظر إلى الزوج مشدداً بنظر إلى المرأة والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في الجديد ومالك وأحد في الروايتين أن المعتدة المبتوتة لا أحاد عليها مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وأحد في الرواية الأخرى أنه يجب عليها الأحاد فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه أن البائن لا يخرج من بيتها ثم أرا الأضرور مع قول مالك وأحدان الآخر وجهاً مطلقاً ولا حدر رواية أخرى كذهب أبي حنيفة فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصغير والكبير سواء في الأحاد مع قول أبي حنيفة أنه لا أحاد على الصغيرة فالأول مشدد والثاني فيه

لولده الصغير قال أبو حنيفة ومالك له ذلك سواء كان شريكاً أم لا سواء كان في النفس أو في الطرف وقال الشافعي وأحد في أظهر روايتيه ليس له أن يستوفيه * (فصل) * واختلفوا في الواحد يقتل الجساعة فقال أبو حنيفة ومالك ليس عليه إلا القود لجساعتهم ولا يجب عليه شيء آخر وقال الشافعي إن قتل واحد بعد واحد قتل بالآل وللباقي الديات وإن قتلهم في حالة واحدة أقرع بين أولياء المقتولين فمن خرجت فرعته قتل له وللباقي الديات وقال أحد إذا قتل واحد جماعة فحضر الأولياء وطلبوا القصاص قتل لجساعتهم م ولأبيه عليه وإن طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل إن طالب القصاص ووجب الدية لمن طامها وإن طلبوا الدية كان لكل واحد دية كاملة * (فصل) * لو جنى رجل على رجل فقطع يده اليمنى ثم على آخر فقطع يده اليمنى فطلب منه القصاص فقال أبو حنيفة تنقطع يمينه بها ويؤخذ منه دية أخرى لها وقال مالك تنقطع يمينه بها ولأبيه عليه وقال الشافعي تنقطع يمينه للآل ولا يغرم الدية للثاني فإن كان قطع يده مامعاً أقرع بينهما كما

قال في النفس وكذا إن أشبه الأمر وقال أحدان طلب القصاص قطع لهما ولأبائهما وإن طلب أحدهما القصاص وأحدهما تخفيف

الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للآخر ولو قتل متعمداً ثم مات قال أبو حنيفة ومالك يسقط حق ولي الدم من القصاص والدية

جميعا وقال الشافعي وأحمد بن حنبل في تركه لا وباء المغنول * (فصل) * واتفقوا على أن ١١٩ الامام اذا قطع يد السارق فسرى ذلك الى

نفسه أنه لا ضمان عليه
واختلفوا فيما اذا قطعه
مستقص فسرى الى نفسه
فقال مالك والشافعي وأحمد
السراية غير مضمونة وقال
أبو حنيفة هي مضمونة
يضمها عاقلة المقص ولو
قطع ولي المغنول يد القتال
قال أبو حنيفة إن عاقبته
الولي غريم دية يده وإن لم
يعف لم يلزمه شيء وقال مالك
تقطع يده بكل حال سواء
عاقبته الولي أو لم يعف وقال
الشافعي لا ضمان على
القاطع ولا قصاص بكل حال
سواء عاقب الولي أو لم يعف
وقال أحمد يلزمه دية اليد
في ماله بكل حال * (فصل) *
وافترقا على أنه لا تنقطع اليد
الصحيحة بالسلا ولا عين
يسار ولا يسار يمين
واختلفوا هل يستوفى
القصاص فيما دون النفس
قبل الاندمال أو بعده قال
أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا يستوفى إلا بعد الاندمال
وقال الشافعي يستوفى في الحال
واختلفوا فيما يستوفى به
القصاص من الآلة فقال
أبو حنيفة لا يستوفى إلا
بالسيف سواء قتل به أو بغيره
وقال مالك والشافعي يقتل
بمثل ما قتل به وعن أحمد
روايتان كالذهين واتفقا
على أن من قتل في الحرم
جاز قتلته فيه ثم اختلفوا فيمن

تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المذمبة اذا كانت تحت مسلم
وجوب عليها العدة والاحداد وان كانت تحت ذمي وجوب عليها العدة لا الاحداد ومع قول أبي حنيفة أنه لا يجب
عليها احداد ولا عدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر
أما الاول فهو ان الاحداد ورد في السنة في حق الزوج المسلم ويدل للثاني حديث لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر أن تتحد على غير زوج فخرج الذي لان الحزن لا يكون الا على الزوج المسلم اما الذي فلا
يتبع الحزن عليه الا بدور الوفاء بحقه ومذمه وأما كونه لا عدة له وجهه فبينى على أن أنسكحة الكفار باطلة
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة أنه لو باع أمته من امرأة ونحصى ثم تقابل لم يكن له وطؤها حتى يستترها مع قول
أبي حنيفة أنهم ما اذا تقابلا قبل القبض فلا استبراء أو بعده لم يمه الاستبراء فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة أنه لا فرق في وجوب
الاستبراء بين المصغرة والكبيرة والبكر والثيب مع قول مالك أنها ان كانت من بوطأ مثلها لم يجز وطؤها قبل
الاستبراء وإن كانت من لاوطأ مثلها جاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر فالاول
مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الغالب في
باب الاستبراء التعبد ولم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء لامرأة خضر براءة الرحم وجهاول الشقيين من
قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم والتي لاوطأ مثلها إعادة لا تحبل وأما البكر فأمرها ظاهر * ومن ذلك قول
الائمة الاربع ان من ملك امرأته قبل بيعها قبل الاستبراء كان قد وطئها مع قول الحسن والنفخي والثوري
وابن سيرين أنه يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان
الاستبراء يجب على البائع دون المشتري فالاول تخفف على البائع والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائع
وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول
مالك والشافعي وأحمد انه اذا اعتق أم ولده أو عتقت بونه وجب عليها الاستبراء بحضة مع قول أحمد وداود
وعبد الله بن عمرو بن العاصي انه اذا مات عنها سيدها تعديا بربعه أشهر وعشر فالاول تخفف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

* (كتاب الرضاع) *

اتفق الائمة على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى أن التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل للطفل في
سنتين فأقل خد لا داود في قوله ان رضاع الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء ويحكي ذلك عن عائشة
رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على أن الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن أنثى سواء كانت بكر أم ثيبا موطوءة
أو غير موطوءة وخالف أحمد في ذلك فقال انما يحصل التحريم بلبن امرأته ثارها لبن من الحبل وكذلك اتفقوا على
أن الرجل لو رد له لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على أن السعوط والوجور يحرم الا في
رواية عن أحمد فانه شرط الارتضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على أن الحفصة باللبن لا تحرم الا في قول قديم
للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان العدة لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي وأحمد
في أحدي روايتيه أنه لا يثبت إلا بخمس رضعات ومع قول أحمد في الرواية الثانية أنه يثبت بثلاث رضعات
فالاول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة أن اللبن اذا خلط بالماء فان كان اللبن غالبا حرم أو غير غالب لم يحرم كان صافيا باقلا
وأما الخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالبا أو مغلوبا مع قول أصحاب مالك أنه يحرم اللبن الخلوط
بالماء ما لم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طيب أو دواء أو غير لم يحرم عند جمهور أصحابه

قتل خارج الحرم ثم لجأ اليه أو وجب عليه القتل لكره أو زنا أوردة ثم لجأ الى الحرم فقال أبو حنيفة وأحمد لا يقتل فيه ولكن يضيق عليه فلا
يباع ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل وقال مالك والشافعي يقتل في الحرم * (كتاب الديات) * اتفق الائمة على أن دية المسلم الحر الذكر

مائة من الابل في مال القاتل العام اذا ١٢٠ عدل الى الدينة ثم اخذوا هل هي حالة أو مؤجلة فقال مالك والشافعي وأحمد في حالة أبو

حنيفة هي مؤجلة في ثلاث سنين واختلفوا في دية العمد فقال أبو حنيفة وأحمد في احدى روايته هي ارباع لكل سن من أسنان الابل منها خمس وعشرون بنت مخاض ومثلهما بنت لبون ومثلهما حقة ومثلهما جذعة وقال الشافعي تؤخذ مثلية ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة أي حوامل وبه قال أحمد في روايته الاخرى وأما دية شبه العمد فهي مثل دية العمد المحض عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد واختلفت الرواية عن مالك في ذلك وأما دية الخطأ فقال أبو حنيفة وأحمد هي خمسة وعشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا أنهم سما جعلا مكان ابن مخاض ابن لبون

ومع قول الشافعي وأحمد ان التحريم يتعلق بالبن المحلول بالشراب والطعام اذا سقيه المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا أو غلبا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهل التشديد محمول على حال أهل الورع والتخفيف محمول على آحاد الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب النفقات)

اتفق الاثمة الاربعة على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالأب والزوجة والولد الصغير وعلى ان الناشز لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة أن ترضع ولدها للاب وعلى ان الولد اذا باع مريضاً استمرت نفقته على أبيه ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تنقسم بحال الزوجين فيجب على الموسر للموسرة نفقة الموسر وعلى الفقير للفقيرة أقل الكفايات وعلى الموسر للفقيرة نفقة متوسطة بين الفقيرين وعلى الفقير للموسرة أقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انهم اقدره بالشرع لاجتهاد فيهما مع برة بحال الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخداها فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انهم اذا احتاجت الى أكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه انه اذا احتاجت الى خادمين أو ثلاثة فأكثر وجب على الزوج ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا تزوجها كبير مع قول أحمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الآخر ان لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انهما لو كانت الزوجة كبيرة فالزوج صغير لا يجامع مثله وجب عليه النفقة وهو أصح القواين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة الفسخ ولكن يرفع يده عنها لئلا يكتسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والكسوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند أبي حنيفة مالم يحكم بها حكم أو ينفقها على قدر مع يوم فصد ير ذلك ديناً باصاً بطلاقها وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً عليه لانها في مقابلة التمكن والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى مخفف على الزوج والثاني منها مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حكم أو ينفقها على الزوج وعلى الثاني منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسئلان في الحكم الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سافرا غير واجب عليها سقطت عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انهما لا تسقط نظر زوجها عن النشوز باذنه لها فالاول مشدد على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المبتوتة اذا طلقت أجرة مثلها في الرضاع لولدها فان كان ثم متعلق بالرضاع أو بدون أجرة المثل كان للاب أن يسترضع غيرها بشرط أن يكون الرضاع عند الام مع قول مالك في احدى روايته ان الام أولى ومع قول الشافعي وأحمد ان الام أحق بكل حال وان وجدته مريضاً بالرضاع أو باجرة المثل أجبر على اعطاء الولد لانه باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني مخفف على الام وكذلك ما بعده مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الام لا تجبر على ارضاع ولدها به بسقيه اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك انهما تجبر مادامت في زوجة أبيه الا أن يكون مثلها لا يرضع لشرف أو عذر أو يسار أو كان يسقم بل ينها الفساد للبن ونحو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي رحم فدخل فيه الخال عنده والعمه ويخرج ابن

لا يدل عن الابل اذا وجدت الابل التراضي فان أعوزت فعنه قولان الجديد الراجح أنه يعدل الى قيمته حين القبض . الم زائدة أو ناقصة والقديم المعمول به ضرورة انه يعدل الى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم واختلفوا في مبالغ الدينة من الدراهم فقال أبو حنيفة

عشرة آلاف درهم وقال مالك والشافعي وأحد ثمانية عشر ألف درهم واختلفو في البقر والغنم ١٢١ والحلل هل لها أصل في الدية أم تؤخذ

على وجه القيمة فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي ليس لها أصل في الدية وإنما تؤخذ بالتراضي على وجه القيمة وقال أحد البقر والغنم أصل مقدر فها في البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة واختلفت الرواية عنه في الحل فقيل مقدره بمائتي حلة كل حلة أزار ورداء ورعى عنه أنها ليست يبدل * (فصل) * واختلفو فيه ما ذكروا في الحرم أو قتل وهو محرم أو في شهر حرام أو قتل ذات رحم محرم هل تعلقت الدية في ذلك فقال أبو حنيفة لا تغلق الدية في شيء من ذلك وقال مالك تغلق في قتل الرجل ولده فقط والغليظ أن تؤخذ من الأبل اثنا ثلاثون حقة وثلاثون حذوة وأربعون خلفه وعن مالك في الذهب والفضة روايتان أحدهما لا تغلق الدية فيهما والآخرى تغلق وفي حقة تغليظها عنه روايتان أشهرهما أنه يلزم من الذهب والورق قيمة الأبل المغاطة بالفضة ما بلغت وقال الشافعي تغلق في الحرم والمحرم والأشهر الحرم وهل تغلق في الأحرار وجهان أظهرهما لا تغلق ولا تغلق عنه الأبل والأبل وأما الذهب والورق فلا مدخل للتغليظ فيه وصفة التغليظ عنه أنه أن تكون بأستان الأبل خاصة وقال

الم ومن ينسب إليه بالزنا مع قول مالك أن النفقة لا تجب على الوارث إلا لو ولد له الأقرب سواء كان أباً أو أمّاً أو من ولد الصلب ومع قول الشافعي وجوب النفقة للدان علا والولدان سفل ولوتعدى عودى النسب ومع قول أحد أنها تلزم كل شخصين حرى بينهما الميراث بقرض أو تصيب من العارفين كالأبوين وأولاد الأخوة والأخوات والعومة وبنهن سمرواية واحدة وإن كان الأثر جارياً بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الأرحام كابن الأخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فعن أحد روايتان فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد والرابع مشدد بالكيفية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزم السيد نفقة عنيفة مع قول أحد أنها تلزمه وهو أحدى الروايتين عن مالك والرواية الأخرى أنه إن أعتقه مغير الاستطاع السعي على نفسه لزمه نفقته إلى أن يسعى فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل الأول يجوز على أجداد الناس من العوام والثاني خاص بأهل المروآت والكرام * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نفقة الغلام تسقط إذا بلغ صحيحاً ولا تسقط إذا بلغ معسر الأحرار ولا تسقط نفقة الجارية إلا أن تزوجت مع قول مالك أنها لا تسقط بالعسق ودانها تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقتهما أي الغلام والجارية بالبلوغ صحيحاً ومع قول أحد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ إذا لم يكن له مال ولا كسب فالأول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف والرابع مشدد على الأب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو بلغ الولد مريضاً برى من مرضه ثم عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك أن نفقته لا تعود فالأول فيه تشديد على الولد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوجت الجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها تعود على الأب مع قول مالك أنها لا تعود فالأول فيه تشديد على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من له حيوان لا يقوم به فليس للعاكم إجباره على القيام به بل يأمره على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قول الأئمة الثلاثة للعاكم إجباره ومنه من يحملهما لا تطيق فالأول فيه تخفيف على المالك والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

*(كتاب الحضانة) *

اتفق الأئمة على أن الحضانة تثبت للأم ما لم تنزل وجهاً وإذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن الأم إذا تزوجت ثم طلقت طلاقاً بائناً عادت حضانتها مع قول مالك في المشهور عنه أنه لا تعود بالطلاق فالأول تخفف على الأم إذا طابت رجوع حضانتها ولدها والثاني فيه تشديد عليها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى روايتيه أن الزوج إذا افترقا وبينهما ولد فالأم أحق بالسلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه ومأبسه ووضوئه واستنجائه ثم الأب أحق به والأم أحق بالإنثى إلى أن تبلغ ولا يخير واحد منهما مع قول مالك أن الأم أحق ما لم تنزل وجهاً ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده في القول المشهور روى أحق به ما لم يبلغ ومع قول الشافعي أن الأم أحق به إلى السبع سنين ثم يخير إن فن اختياراً كانا عنده ومع قول أحد في إحدى روايتيه أن الأم أحق بالغلام إلى السبع سنين ثم يخير والجارية بعد السبع تجعل مع الأم بالاختيار والرواية الأخرى كذهب أبي حنيفة فالأول تخفف على الأم وكذلك الثاني مع اختلاف أسباب الثالث مشدد عليها تخفف على الأب والرابع كذلك تخفف عليها من جهة الإنثى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الولد إذا اختار الأم وكان عندها ثم أراد الأب السفر إلى بلدة أخرى بنية الاستيطان فليس له أخذ الولد منهما مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا ذلك فإذا كانت الزوجة هي المتقولة لولدها

(١٦ - ميزان في) أحد تغليظ الدية وصفة التغليظ عنه أن كان العisman بالذهب والفضة فبزادة القدر وهو ثلث الدية تصاعده وإن كان بالأبل فقياس مذهبه أنه كالثمان وأنهما مغلفة بزادة القدر لبالسن واختلاف الشافعي وأحد هل يدخل تغليظ الدية أم لا مثاله قتل

في شهر حرام في الحرم ذات بحره فقال الشافعي ١٢٢ يتداخل ويكون التغليف فيها واحدا وقال أحمد لا يتداخل بل لكل واحد من ذلك

ثالث الدية * (فصل) *
اتفق الاثمة على ان الجروح
قصاص في كل ما يتأتى فيه
القصاص وأما ما لا يتأتى فيه
القصاص وهو عشرة الحارصة
وهي التي تشق الجلد والدامية
وهي التي تخرج الدم
والباضة وهي التي تشق
اللحم والمتلاجة وهي التي
تقوض في اللحم والسمعة
وهي التي تبتقي بينها وبين
العظام جلد مرقية فهذه
الجروح الخمسة ليس فيها
مقدرة شرعي باتفاق الاربعة
الاماروى أحدان زيدا
رضي الله عنه حكم في الدامية
ببيعير وفي الباضة ببيعير وفي
المتلاجة بثلاثة أبعرة وفي
السمعة بأربعة أبعرة قال
أحمد وأنا أذهب الى ذلك
فهذه رواية عنه والظاهر من
مذهبه كالجاءة وأجمعوا
على ان في كل واحدة من
هذه الخمسة حكومة بعد
الاندمال والحكومة ان يقوم
الجنى عليه قبل الجناية كأنه
كان عبدا فيقال كم قيمته
قبل الجناية وكم قيمته بعده
فيكون له بقدر التفاوت
من دية * (فصل) * وأما
الخمس التي فيها مقدرة شرعي
فهى الموضحة التي توضع
عن العظام فان كانت في الوجه
ففيها خمس من الابل عند أبي
حنيفة والشافعي واحد في
أحدى روايته وفي الرواية

قال أبو حنيفة فلها أن تنتقل بشرطين أحدهما أن تنتقل الى بلدها والثاني أن يكون العقد وقع ببلدها الذي
تنتقل اليه فان فقد أحد الشرطين منعت الا أن تنتقل الى بلد قريب يمكن المضى اليه والعقد قبل الليل فاذا كان
انتقالها الى دار حرب أو من مصر الى سواد أو من قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى
روايتيه ان الابل أحق بولده سواء كان هو المنتقل أم هي ومع قول أحمد في الرواية الاخرى ان الام أولى به مالم
تنزوح فالاول مشدد على الابل والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم بالصواب
* (كتاب الجنائيات) *

اتفق الاثمة الاربعة على ان القاتل لا يتخذ في النار لو دخل وان توبته من القتل صححة خلافا لابن عباس وزيد
ابن ثابت والصحاح فقالوا لا تقبل له قوبة أبدا فالاول مخفف تبعه الظواهر الاحاديث والثاني مشدد تبعه الظاهر
القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد ادم الاية وكذلك اتفقوا على أن من قتل
نفسا مسامة مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول بالقاتل وكان في قتله متعمدا وجب عليه القود وكذلك
اتفقوا على أن السيد اذا قتل عبدا لم يقتل به وان تعمد وكذلك اتفقوا على أن العبد يقتل بالحر وان العبد
يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على أن الكافر اذا قتل مسلما قتل به وكذلك اتفقوا على أن الابن اذا قتل أحد
أبويه قتل به واتفقوا على انه اذا جرح رجلا عدا فصار ذافرا حتى مات انه يقتص منه وعلى انه اذا عفا
رجل من أولياء الدم سقطت القصاص وانتقل الامر الى الدية وعلى انه اذا جرح الشهود بعد اسبغاء القصاص
وقالوا خطأ فالم يجب عليهم القصاص وعلى أن الأولياء المستحقين البالغين الغائبين اذا حضروا وطلبوا
القصاص لم يؤخر الا أن يكون الجاني امرأة حامل فتؤخر حتى تضع وكذلك اتفقوا على انه اذا كان المستحقون
صغار أو غائبين كان القصاص مؤخرا خلافا لابي حنيفة فانه قال اذا كان لصغار أو غائبين كان القصاص
يؤخر وكذلك اتفق الاثمة على انه اذا كان المستحق صغيرا أو غائبا أو مجنونا أخر القصاص في مسئلة الغائب فقط
وكذلك اتفق الاثمة على أن الامام اذا قطع يد السارق أو رجله فسرى ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك
اتفق الاثمة على انه ليس للاب أن يستوفي القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على انه لا تقطع اليد للصبيحة
بالسقاء ولا عين بيسار ولا يسار بيمين وعلى أن من قتل بالحرم جاز قتل به هذا ما وجدته في الباب من مسائل
الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المسلم اذا قتل ذميا أو معاهدا لا يقتل به وبه قال
مالك الا انه استثنى فقال ان قتل ذميا أو معاهدا أو مستأمنًا مجلبة قتل حدا ولا يجوز للولي العفو لانه يتعلق
بقتله الاقتنيات على الامام مع قول أبي حنيفة ان المسلم يقتل بالذمي بالامستأمن فالاول مخفف على المسلم وكلام
مالك فيه مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال لا تخفى على القاص * ومن
ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الحر لا يقتل بعبد غيره مع قول أبي حنيفة انه يقتل به فالاول مخفف على الحر والثاني
مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الابل لا يقتل بقتله ابنة مع قول
مالك انه يقتل بمجرد القصد كضجاعة وذبيحة فان حذفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل بالجد في ذلك كلاب
فالاول مخفف على الابل والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة وأحمد
في إحدى روايتيه انه اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به الا ان مالك استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
بالقسامة الا واحد مع قول أحمد في الرواية الاخرى انه لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب الدية دون القود فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
ان الجماعة اذا اشتركت في قطع يد كل واحد قطعوا كلهم فتقطع يد كل واحد مع قول أبي حنيفة ان الايدي لا تقطع
باليد وتؤخذ يد البدن القاطعين بالسواء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة يجب القصاص بالقتل بمثل كالخشب الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغلب في مثله انه

الاخرى فيها عشر من الابل وقال مالك في موضحة الانف والجمي الاسفل حكومة خاصة وباقى المواضع من الوجه فيها يقتل
خمس من الابل وان كانت في الرأس فهل هي بمنزلة الموضحة في الوجه أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي هي بمنزلة واحدة وعن أحمد وايتان

احدهما كالجاءة والثانية ان كانت في الوجه فبها عشر وان كانت في الرأس فبها خمس ١٢٣ * (فصل) * وأجمعوا على ان في الموضحة

القصاص ان كان عمدا

الثانية الهاشمة وهي التي

تشم العظم وتكسر وفيها

عند أبي حنيفة والشافعي

وأحمد عشر من الابل

واختلفت الرواية عن مالك

في ذلك فقيل خمس وحكومة

وقيل خمسة عشر وقال

أشهب فيها عشر كذهب

الجاءة الثالثة المنة وهي

التي توضع وتشم وتنقل

العظام وفيها خمسة عشر من

الابل بالاجماع الرابعة

المأمومة وهي التي تصل الى

جلدة الدماغ وفيها ثلث

الدية بالاجماع الخامسة

الجائفة وهي التي تصل الى

جوف كبطن وصدر وتغرة

نحر وجنب وخاصرة وفيها

ثلث الدية بالاجماع

* (فصل) * واتفقوا على

أن العينين بالعين والانف

بالانف والاذن بالاذن

والسن بالسن وعلى ان في

العينين دية كاملة وفي الانف

اذا جع الدية وفي اللسان

الدية وفي الشفتين الدية وفي

بجوع الاسنان وهي اثنتان

وثلاثون سنة الدية وفي كل

سنة خمسة أبعرة وفي

اللعين الدية وفي كل لحي

ان بقي الاخر نصفها

واسن كل وجوب الدية في

اللعين صاحب التهمة من

الشافعية لانه لم يرد فيه خبر

والقياس لا يقتضيه بل هو

من العظام الدائنة كالترقوة والاضاع وفي الاذن الدية عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وعن مالك وابي

حكومة واتفقوا على أن في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد وبمع الاما

كافال فيها حكومة واختلفوا في العين القائمة التي لا يبصر بها

يقتل ولا فرق عندهم بين أن يخدشه بحجر أو عصا أو يغرقه أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه بالبناء أو
يمنعه الطعام والشراب حتى يموت جوعا أو عطشا أو يهدم عليه بيتا أو يضربه بحجر عظيم أو يخشعه عذابة
محددة أو غير محددة وذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة انما يجب القصاص بالقتل بالنار والحد يد
أو الخشبة المحددة أو الحجر المحدد فاما اذا غرقه في ماء أو قتله بحجر أو خشبة غير محددة فانه لا قود فالاول مشدد
والثاني مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان في عمدا خطأ الدية الا أن
الشافعي قال ان كثر الضرب حتى مات فعليه القود مع قول مالك بوجوب القود في ذلك أي في عمدا خطأ بأن
يتعمد الفعل ويخطئ في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا أو يذكزه أو يبطمه لطمه باليد فالاول تخفف
بالدية والثاني مشدد بالقصاص فراجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القواين دليل عند القائل به من
السنة * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلا على قتل آخر قتل المكره دون المباشر مع قول مالك
وأحمد يقتل المباشر ومع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الرء قول واحد فاما المكره بفتح الرء فبها قولان له
الراجح منهما ان عليه اجبة القصاص فان كافأ أحدهما فقط فالقصاص عليه فالاول مشدد على المكره
بكسر الرء دون المباشر والثاني عكسه والثالث مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
انه يشترط في المكره ان يكون سلطانا أو سيدا مع عبده أو متظافا فبها قولهم جميعا الا أن يكون العبد أنحما
جاه لا يخرجه ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الائمة الباقي انه يصح الاكرام من كل يد عادية فالاول تخفف
على غير من ذكره والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل القول الاول على حال أهل
الجاه من الامراء الذين لا يخافون الامن السلطان وحمل الثاني على حال آحاد الناس الذين لا جاه لهم بوجه *
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو أمسك رجل رجلا فقتله آخر فالقود على القاتل دون الممسك ولكن
على الممسك التعزير مع قول مالك ان الممسك والقاتل شركان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان القاتل
لا يمكنه قتله الا بالامساك وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك ومع قول أحمد في احدي روايته يقتل
القاتل ويحبس الممسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الاخرى انهم باقتلان على الاطلاق فالاول مشدد على
القاتل دون الممسك والثاني مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد أيضا فراجع الامر الى
مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة طاهرا لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في
احدي روايته والشافعي في أرجح قوليه ان الواجب بالقتل العمد معين وهو القود مع قول مالك في الرواية
الاخرى والشافعي في القول الآخر وأحمد في احدي روايته ان الواجب التعزير بين الدية والقود فائدة
الاختلاف في هذه المسئلة انه اذا عافا مطلقا سقطت الدية فالاول مشدد بتعزير القود والثاني تخفيف بالتعزير
بينه وبين الدية فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في احدي روايته ان
الولى اذا عافا عن القصاص عدا الى الدية بتعزير رضا الجاني وليس له العدول الى المال الا برضا الجاني مع قول
الشافعي وأحمد انه ذلك مطاف فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه فراجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا عاف المرأة سقط القود مع قول مالك في احدي روايته انه
لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية أخرى ان النساء مدخل في الدم كرجال اذ لم يكن في درجاتهن
عصبة ومعنى ان لهن مدخل الا في درجة القود والدية مع قول في القود دون العفوق قبل في العفود دون
القود فالاول تخفف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكره فراجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان القصاص لا يؤخر اذا كان المستحق مصغرا أو مجنونا
مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته انه يؤخر لجاهل حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون فالاول مشدد على
الجاني تخفف على المستحق والثاني عكسه فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة

من العظام الدائنة كالترقوة والاضاع وفي الاذن الدية عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وعن مالك وابي حكومة واتفقوا على أن في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد وبمع الاما كافال فيها حكومة واختلفوا في العين القائمة التي لا يبصر بها

والد الشلاء والذ كراشل وذ كراشصى ١٢٤ لسان الاخرس والاصبع الزائدة والمن السوداء فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في

ومالك ان اللاب ان يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكاً له أم لا وسواء أكان في النفس أم في الطرف مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه انه ليس له أن يستوفيه فلاول فيه تشديد على الجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة وليس عليه الا القود ولا يجب عليه شيء آخر بعده مع قول الشافعي انه ان قتل واحدا بعد واحد قتل بالاول وللباقين الديان وان قتلهم في حالة واحدة أفرع بين أولياء المقتولين فنخرجت قرعته قتل به وللباقين الديان مع قول أحمد اذا قتل واحد جماعة حضر الأولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولادية عليه وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص وجبت الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا جنى رجل على رجل قطع يده اليه معنى ثم على آخر فقطع يده اليه معنى وطلب امته القصاص قطعت يده لها وأخذ منه دية أخرى لها مع قول مالك انه تقطع يدهنهما ولادية عليه ومع قول الشافعي يقطع عنه الاول ويغرم الدية للثاني وان كان قطع يدهما دفعة واحدة أفرع بينهما ما عند الشافعي كفى لنفسه وكذا اذا شبه الامر مع قول أبي حنيفة انهما ما طلبا القصاص قطع لهما ولادية وان طلب أحدهما القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للآخر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول الشافعي وأحمد ان الدية تبقى في تركته لأولياء المقتول فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يستوفى القصاص الا بالسيف سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي انه يقتل بمن قتل به وهو احدى الروايتين عن أحمد فالاول فيه تخفيف واحسان للقتل والثاني فيه تشديد لانه ربما قتل بمن قتل به فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان الجاني يخرج منه فيقتل بكفر أو زنا أو ردة ثم لجأ اليه لم يقتل بالحرم ولكن يضيق عليه ولا يبايع ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل مع قول مالك والشافعي انه يقتل في الحرم فالاول فيه تخفيف على الجاني بتأخير القصاص عنه ودق الثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ودليل الثاني ان الحرم لا يعذب عاصيا ولا فارادم ودليل الاول شهادة حرمة الحرم الذي هو حاضرة الله الخاصة فيجعل هذا على حال الحاكم الذي غلبت عليه هيبة الله تعالى فانطوت فم اقامة حدوده حرمة له ويحمل الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهيبة ورأى سرعة اقامة القصاص أخذ للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

(كتاب الديان) *

اتفق الاثمة على ان دية المسلم الحر الذ كرامانه من الابل في مال القتال العام اذا عدل الى الدية وعمل الى ان الجرح روح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص واتفق الاثمة على انه ليس في هذه الجرح روح الخمسة مفرد شرعى وهي الحارصة والدامية والباضعة والمتلاحة والسمحاق وتفسير هذه الخمسة معروف في كتب الفقه وأجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد الاندمال والحكومة أن يقوم الجاني عليه قبل الجنابة كأنه كان عبدا ثم قدر له قيمة بعد ما فيكون له بقدر التفاوت من دية بخلاف بقية الجروح التي اتفق بيانها في مسائل الخلاف كالموضحة التي توضع العظم والهشمة التي توشم العظام وتكسر الى آخرها وأجمعوا على ان في الموضحة النصاص ان كان عمر اولى ان في المقتلة وهي التي توضع وتشم وتنقل العظام خمسة عشر من الابل وعلى ان في المأمومة ثالث الدية وهي التي تصل الى جلد الدماغ وكذلك انقعد الاجماع على ان في الجائفة ثالث الدية وهي التي تصل الى جوف البطن والصدر ونقرة النحر والجنب والخاصرة واتفقوا على ان

أظهر قوايه فيها حكومة وعن أحمد روايتان أظهرهما فيها الدية الاخرى كالجماعة واختلاف في الترقوة والضلع والذراع والساعد والزند والغدة فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في ذلك حكومة وقال أحمد في الضلع بغير وفي الترقوة بغير وفي كل واحد من الذراع والساعد والزند والغدة بغيران ففي الزند أربعة واختلوا فيها الوضعية فأنسخه فذهب عنه فدل تدخل الموضحة في دية العقل أم لا قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه عليه الدية للعقل ويدخل في ذلك ارش الموضحة والقول الآخر للشافعي وهو الاصح عند أصحابه ان عليه لذهب العقل دية كاملة وعليه ارش الموضحة وهذا مذهب مالك وأحمد واختلفوا فيما اذا قام سن من قد انقرو فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب عليه الضمان وقال مالك بوجوبه وعدم سقوطه بعودها وللشافعي قولان أصحابها الوجوب وعدم السقوط ولو ضرب سن رجل فاسودت قال أبو حنيفة ومالك وأحمد احدى روايتيه يجب ارش سن خمس من الابل والرواية الاخرى ثلث دية السن وزاد مالك على ذلك فقال ان رقت السن السوداء بعد ذلك

لزمه دية أخرى وقال الشافعي في ذلك حكومة فقط واختلفوا فيما اذا قطع لسان صبي لم يبلغ حد النطق فقال أبو حنيفة فيه العين حكومة وقال مالك والشافعي وأحمد فيه دية كاملة ولو قطع عين أعور فقال مالك وأحمد يلزمه دية كاملة وقال أبو حنيفة والشافعي نصف دية ولو نال

الأوراحدى عيني المصمغ عذا قال أبو حنيفة والشافعي يجب القصاص فان عفا نصف دية ١٢٥ وقال مالك ليس له القصاص وهل له دية

كاملة أو نصفها عنه في ذلك
روايتان وقال أحمد لا قصاص
بل دية كاملة وفي البدين
الدية وفي كل واحدة نصفها
بالاجماع وكذا الامر في
الرجلين واجمعوا على ان في
اللسان الدية وان في الذكر
الدية وان في ذهاب العقل
دية وان في ذهاب السمع دية
واذا ضرب برجل رجل
فذهب شعر لحية فلم يثبت
أو ذهب شعر رأسه أو شعر
حاجبه أو أهاب عينيه فلم
يعد قال أبو حنيفة وأحمد
في ذلك الدية وقال الشافعي
ومالك فيه حكومة * (فصل)
وأجمعوا على أن دية المرأة
المسرة المسلمة في نفسها على
النصف من دية الرجل الحر
المسلم ثم اختلفوا هل تساويه
في الجراح أم لا فقال أبو حنيفة
والشافعي في الجديد لا تساويه
في شئ من الجراح بل جراحها
على النصف من جراحه في
القليل والكثير وقال مالك
والشافعي في القديم وأحمد
في احدي روايته تساويه
في الجراح فيما دون ثلث
الدية فاذا بلغت الثلث كانت
دية جراحها على النصف من
دية الرجل وقال أحمد في
الرواية الاخرى وهي أظهر
روايته واختارها الطريقي
تساويه الى ثلث الدية فاذا زاد
على الثلث فهي على النصف
ولو طوى جزءه وليس مثلها

العين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن وعلى ان في العينين الدية كاملة وفي الانف اذا جدد
الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي مجموع الاسنان الدية وهي اثنتان وثلاثون سنا وعلى ان في كل
سن خمسة أبعرة وفي اللحية الدية وفي اللحي الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدية واستشكك المتولي من
الشافعية وجوب الدية في اللحية وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة
كالترقوة والضلوع وعلى ان في الاجفان الاربع الدية في كل واحد ربع الدية الاما نقل عن مالك بان فيها
حكومة وأجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الامر في الرجلين وكذلك أجمعوا على ان في اللسان الدية
وفي الذكر الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية وأجمعوا على ان دية المرأة الحرة المسلمة
في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم واتفق الاثمة على ان الدية في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى
انها تجب عليه مؤجلة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية المسلم الحر الذي كره حاله مع قول أبي حنيفة ان مؤجلة ثلاث
سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حرمة المسلم المجنى عليه
ووجه الثاني تعظيم حرمة الجاني فان المجنى عليه قد نفذت فيه الاقدار عند انتهاء أجله والجاني ترجى نوبته
والعقوبة اذا أحلت الدية ثلاث سنين * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية شبه العمود مثل دية العمود
الحص في كونها مثلثة مع قول مالك في احدي روايته ان مؤجلة فالاول فيه تشديد بالثبوت والثاني فيه
تخفيف بالتعميس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان دية الخطأ خمسة
عشرون جذعة وعشرون حققة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت خنفس وبذلك
قال مالك والشافعي الا انها ما جعلها مكان ابن مخاض ابن لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان يجرأ أخذ الدنانير والدراهم في الديات مع
وجود الابل مع قول الشافعي انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة
ذلك المجنى عليه فاذا وجدنا الابل كانت هي المقدمة والقيمة تحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك المجنى عليه
وانما قدرها الشارع بالابل ليكونها كانت أكثر أموالهم كما هو مشهور وفي كتب الفقه وكان مالك يقول الابل
أصل في الديات فان فقدت أو شمع أو لباء الجاني عدل الى الف دينار أو اثني عشر ألف درهم ومبالغ الدية
عند أبي حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الدية لا تغاظ
بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالحج أو العمرة ولا وهو في شهر حرام ولا بقتل ذي رحم محرم مع قول مالك
ان الدية تغاظ في قتل الرجل ولده فقط وصفة التغليظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول
الشافعي انها تغاظ في الحرم وفي الحرم وفي الاشهر الحرم فالاول مع فلم حرمة المسلم على الحرم فانه أعظم عند الله
من الكعبة كما ورد في الثاني مع فلم الولد اذ يباع الله تعالى حين يبيع عنه بقوله ولا تقتلوا أولادكم وبقوله ولا
يقتل أولادهم والثالث كالاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الاربع في الاذنين
الدية مع قول مالك في رواية ان فيه ما حكومت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول الاثمة الاربع ان في العين القائمة التي لا يبصر بها البعد الشاء والذكر الاشل وذكر الخصي
واسنان الاخرس والاصبع الزائدة والسن الزائدة أو السوداء حكومت مع قول الشافعي وأحمد في أظهر قوليه
ان في المذكورات كلها الدية قال أحمد في كل ضلع بعير وفي الترقوة بعير وفي كل من الذراع والساعد
والفخذ بعيران وقال الاثمة الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشدد وكان الاول
من المسئلة الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي

بوطاً فافاضها قال أبو حنيفة وأحمد ولا ضمان عليه وقال الشافعي عليه الدية وعن مالك روايتان أشهرهما فيه حكومة والاخرى دية
* (فصل) واختلفوا في دية الكتابي اليهودي والنصراني فقال أبو حنيفة دية كدية المسلم في اعمد الخطا سواهم غير فرق وقال مالك نصف

دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ١٢٦ وقال الشافعي ثلث دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق وقال أحمد بن حنبل كان للنصراني واليهودي عهد وقتله مسلم عدا فديته كدية المسلم وان قتله خطأ فرأيت ان احداهما نصف دية مسلم واختارها الخرق والثانية ثلث دية مسلم والمجوسى دية عدا أبي حنيفة كدية المسلم في العمد والخطا من غير فرق وقال مالك والشافعي دية المجوسى ثمانمائة درهم في العمد والخطا والاحمد في الخطا ثمانمائة درهم وفي العمد ألف وثمانمائة واختلفوا في ديات الكتابيات والمجوسيات فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي دياتهن على النصف من ديات رجالهن لافرق بين العمد والخطا وقال أحمد على النصف في الخطا وفي العمد كالرجل منهم سواء * (فصل) * العمد اذا جنى جناية تارة تكون خطأ وتارة تكون عدا فان كانت خطأ فقد اختلف الائمة في ذلك فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته المولى بالخيار بين الفداء وبين دفع العمد الى ولي المجنى عليه فيما يملكه بذلك سواء زادت قيمته على ارش الجناية أو نقصت فان امتنع ولي المجنى عليه من قبوله وطالب المولى ببيععه ودفع القصة في الارش لم يجبر المولى على ذلك وقال الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى

في أحد قوليه انه لو ضرب به فأو ضربه فذهب فذهب فعليه دية للعقل ويدخل فيه ارش الموشحة مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه ان عليه اذهاب العقل دية كاملة وعليه ارش الموشحة فالاول فيه تخفيف بدخول ارش الموشحة في الدية والثاني فيه تشديد بدخول الارش المذكور في جميع الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجب الضمان فالاول تخفف والثاني تشديد في جميع الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قطع لسان صبي لم يبلغ حد النطاق ففيه حكومة مع قول الائمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد في جميع الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو قطع عين أو رلزمه دية كاملة مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول تشديد والثاني تخفيف في جميع الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو وطئ زوجته فافاضها وليس مثلها بوطأ فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ومالك في احدى روايته ان عليه دية ومع قول مالك في أشهر روايته ان في ذلك حكومة فالاول تخفف ولذا ذلك من مأذون فيه في الجلة والثاني تشديد والثالث فيه تخفيف في جميع الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان دية اليهودى والنصراني كدية المسلم سواء في العمد والخطا من غير فرق مع قول مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قول الشافعي انها ثلث دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قول أحمد ان كان للنصراني أو اليهودى عهد وقتله مسلم عدا فديته كدية المسلم فان قتله خطأ فنصف دية المسلم واختارها الخرق وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول تشديد لظاهر قوله تعالى وكنتنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى آخر النسخ فان الله تعالى لم ينسخها بآية اخرى في شريعتنا لاسيما وصاحبها لا يقول بجواز نسخ القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف على الجاني والرابع مفصل في أحدثه تشديد لظاهر المتقدم فرجع الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك اذا اصطدم الفارس الحارسان فاقطعت عاقلة كل واحد منهما مادية للاثخر كاملة مع قول أحمد في احدى روايته ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر وبه قال الشافعي ولم أجد الامام أبي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي تركة كل واحد منهما نصف دية الاخر فالاول تشديد والثاني فيه تشديد في جميع الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤدى معهم ويلزمه ما يلزم أحدهم وبه قال ابن القاسم من أصحاب مالك مع قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي ان تسبعت العاقلة الى الدية لم يلزم الجاني شئ وان لم تسع لزمه مع قول أحمد انه لا يلزمه شئ سواء تسبعت العاقلة أم لم تسع وعلى هذا اذا لم تسع العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك الى بيت المال فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني تخفف والثالث مفصل فاحد شقي التفصيل فيه تخفيف والرابع تخفف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الجاني في الاصل أولى بالغرامة من عاقلة لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجزيره على الجناية ولولا اعتقاده فيهم انهم لا يساون له لاهل المجنى عليه لما تجرأ على الجناية ووجه الثالث رجوع ذلك الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عتوها وشدة قوتها ساجلها الدية كاملة لتعير عتوك على يدهم تعقله عن الجناية خوفا من أن يغرمها الامام الدية كاملة وان رأى ضعفها عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجربها أشرك الجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة هي سبب تجزيره على الجناية كما قلنا في توجيه قول أبي حنيفة واضاح ذلك ان الجاني من قسم السبعة عادة وتغريم المال عنده لا يردها وانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة

المولى بالخيار بين الفداء وبين دفع العمد الى المولى للبيع فان فضل من ثمنه شئ فهو لسيده فان امتنع المولى من قبوله وطالب المولى لبيععه ودفع الثمن اليه كان له ذلك وان كانت الجناية عدا قال أبو حنيفة والشافعي في أظهر روايته ولي المجنى عليه بالخيار بين الفداء وبين

العفو على مال وليس له العفو على ربة العبد أو أسر فاقه ولا يملكه بالخباية وقال مالك وأحمد ١٢٧ في الرواية الأخرى يملكه المجني عليه بالخباية

النسك على بدنه ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تتعدى الجاني قياسا على بقية قواعد الشريعة ومن ذلك قول أبي حنيفة إذا كان الجاني من أهل الديوان فدونه عاقلته ويقدمون على العصبة في العمل فان عدموا فخيرت العصبة وكذا عاقلة السوقي أهل سوقه ثم قرأته فان عجز وأفاهل محلته فان لم تتسع فأهل بلده وان كان الجاني من أهل القرى ولم يتسع فالمصر التي تلي تلك القرى من سواده مع قول مالك والشافعي وأحمد لا مدخل لهم في الدية إلا إذا كانوا أقرب الجاني فالاول مشدد على أهل ديوانه وأهل سوقه وأهل محلته وأهل بلده وعلى أهل المصر التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان أهل الديوان ومن عطف عليهم يسوونهم ما سواه الجاني غالباً ويسرهم ما يسره فكانوا كالعصبة في الحية ووجه الثاني ضعف أهل ديوانه ومن بعدهم عن حية العصبة والعاقلة فلا يلحقون بهم وسيأتي في باب قسم النفي والغنيمة ان المراد بأهل الديوان هم كل من أثبت اسمه في ديوان الجنه من العاقلة ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ من ثلاثة دراهم الى أربعة وأنه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر الطاقة والاجتهاد مع قول مالك وأحمد ليس هو بمقدر وانما ذلك بحسب ما يسهل ولا يضرب ومع قول الشافعي انه يتقدر فيوضع على النفي نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا ينقص عن ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أحد قوليه ان الغائب والحاضر من العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك ان الغائب لا يتحمل مع الحاضر شيء إذا كان الغائب من العاقلة في الظاهر أو سوي الا تلم الذي فيه بقية العاقلة ويضم اليهم أقرب القبائل ممن هو بجوار معهم فالاول مشدد والثاني مخفف بالشروط المذكورة فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا مال حائط الانسان الى طريق أو ملك غيره ثم وقع على شخص فقتله فان كان طوبى بالنقص فلم يفعل مع النية لكن ضمن ما تلف بسببه والا فلا مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتهم ان عليه الضمان لم ينقصه زاد مالك بشرط أن يشهد عليه بالامتناع من النقص مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الأخرى انه ان بلغ الخوف الى حد لا يؤمن معه الا تلف ضمن ما تلفه سواء تقدم طالب أم لا سواء أشهد أم لا ومع قول أحمد في الرواية الأخرى وأصحاب الشافعي في أصح الوجهين انه لا يضمن فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو صاح انسان على صبي أو معتوه وهما على سطح أو حائط فوقع فمات أو ذهب عقل الصبي أو عقل البالغ فسقط أو بعث الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس الحكم فاجهضت جنبينها فزاع أو زال عقلها فلا ضمان في شيء من ذلك جملة واحدة مع قول الشافعي ان على العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ الساقط فانه لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول أحمد ان الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المستدعاة ومع قول مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لا دية فيها على أحد فالاول مخفف والثاني والرابع فيهما تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم المباشرة ووجه الثاني وما بعده التفرع بالسبب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو ضرب بطن امرأة فالت جنبينها ميتة ماتت فلا ضمان عليه ولا لجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة مع قول الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة للجنين فالاول مخفف في ضمان الجنين مشدد في دية أمه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو حفر بئر في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك انه لا ضمان عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو بسط ياربه في المسجد أو حفر بئر المصلحة أو علق فيه قتيلا فقطع بذلك انسان فان لم ياذن له الجيران في ذلك ضمن

فان مذهبه فيها كذهب الجساعة * (فصل) * واذا اصطدم الفارسان الحمران فمات قال مالك وأحمد على عاقلة كل واحد منهما دية الأخرى كالهواة واختلفت الرواية عن أبي حنيفة فقال الدامغان فيهما روايتان احدهما كذهب مالك وأحمد الأخرى على عاقلة كل واحد منهما

نصف دية الآخر وهذا مذهب ١٢٨ الشافعي قال وفي تركه كل واحد نصف قيمة دية الآخر وله قول آخر ان هلاكهما وهلاك

الذابئين هدر اذا لصع لهما كالاتمة السماوية

* (فصل) * اتفق الاثمة على ان الدية في قتل الخطا على عاقلة الجاني وانما تجب عليهم مؤجلة في ثلاث سنين واختلفوا هل يدخل الجاني مع العاقلة فيؤدى معهم قال أبو حنيفة هو كإحدى العاقلة يلزمه ما يلزم أحداهم واختلف أصحاب مالك فقال ابن القاسم

كقول أبي حنيفة وقال غيره لا يدخل الجاني مع العاقلة وقال الشافعي ان اتسعت العاقلة للدية لم يلزم الجاني شئ وان لم تنسع لزمه وقال أحمد لا يلزمه شئ سواء اتسعت العاقلة أو لم تنسع وعلى هذا فحق لم تنسع العاقلة لتعمل جميع الدية انتقل باقى ذلك الى بيت المال وان كان الجاني من أهل الديوان فهل يلحق أهل ديوانه بالعصبة في الدية أم لا قال أبو حنيفة ديوانه عاقلته ويقدمون على العصبة في العمل فان عدموا لم يجز تحمل العصبة وكذا عاقلة السوق اهل سوقه ثم قرأته فان عجزوا فالأهل لملته فان لم تنسع فالبلدنة وان كان الجاني من أهل القرى ولم تنسع فالقرى بل تلك القرى من سواده وقال مالك والشافعي وأحمد لا يدخل لهم في تحمل الدية اذا لم

مع قول أحمد في أظهر وابته والشافعي في أحد قوله انه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصاة وزان بذلك انسان فانه لا ضمان عليه بخلاف قالوا فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع أحد شق التفصيل مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه اذا لم يأت له الجيران فما كان له الحفر ولا البسط فتدعى الحق الجيران المعينين على حقوق غير الجيران المبهمين ووجه الثاني كونه قصد بمافعله الخير بالاصالة فليس عليه ضمان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره كلبا عقر واقتل في داره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقر ورافعه فالا ضمان عليه مطلقا مع قول مالك ان عليه الضمان لكن بشرط أن يكون صاحب الدار يعلم انه عقر ومع قول أحمد في أظهر وابته انه لا ضمان عليه قالوا والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشرط المذكور ففرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة طاهر ويصح حل الضمان على حال أهل الورع وكما أهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الورع والشفقة والحمد لله رب العالمين

* (باب القسامة) *

اتفق الاثمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد دليل لم يعلم فآله هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة وجود قاتل في موضع هو في حفظا قوم وحمايتهم كالخلة والدار ومسجد الخلة والقرية والقيل الذي تشرع فيه القسامة اسم يلبس به اثر جراحة أو ضرب أو خنق فان كان الدم يخرج من أنفه أو دبره فليس يقتل بخلاف ما لو خرج الدم من أنفه أو عينه فهو قاتل تشرع فيه القسامة مع قول مالك ان السبب المعتبر في القسامة أن يقول المقتول دمي عند فلان عمدا ويكون المقتول بالغامس لم يحارسوا وكان فاسقا أو عدلا ذكر أو أنثى ويقوم لاولياء المقتول شاهد واحد واختلف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد ذكر أو أنثى فشرطها ابن القاسم واكتفى أشهب بالفاسق والمرأة ومن الاسباب الموجبة للقسامة عدم مالك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول في مكان واحد داخل من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة تصدق المدعى بان يرى قاتل في محلة أو قرية صغيرة فيبينهم وبينه عداوة ظاهرة أو تفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد عنده لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فسقة أو كفار على الراجح من مذهبه لا امر أو واحدة ومن أقسام اللوث عند الهج أسنة الخاص والعام بان فلا تقتل فلا نؤمن اللوث وجود تعلقه بالدم أو سلاح عند القاتل ومن اللوث أيضا ان يزدحم الناس بموضع أو في باب فيؤدب بينهم قاتل وكذا لو قاتل صبيان والتم الحرب بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصنف الآخر ومع قول أحمد لا يحكم بالقسامة الا أن يكون بين المقتول وبين المدعى عليه لوث واحتلت الرواية عنه في اللوث فروى عنه العداوة الظاهرة في حق الصنف الآخر والعصبة خاصة كإبين القبائل من المطالبة بالدماء وكإبين أهل البغي وأهل العدل وهذا قول عامة أصحابه وأما دعوى المقتول ان فلا تقتل فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد المقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء الاثمة حلف المدعون على قاتله تحسب عينا واستحقوا دمه اذا كان القاتل عمدا عند مالك وأحمد وأما عند الشافعي فالجديد من مذهبه انهم يستحقون دية مغلطة انتهى كلام الاثمة في بيان السبب الموجب للقسامة فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الاخذ بدمه ويكتفى بالدية أخذ بالاحتياط لدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي مات قد انتهى أجله وقضى ما كتب عليه والحي يرجله الخير والمساعدة على قيام شعائر الدين فمن اشترط العدالة والذكورة في الشاهد فقد راعى حق الحي وحرمة ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد انه لا يبايعان المدعين للقسامة لا بايعان المدعى عليهم فان نكل المدعون ولا يبينة

بكونوا فأول الجاني * (فصل) * واختلفوا في تحمل العاقلة من الدية هل هو مقدار أم هو على قدر الطاق والاحتياط فقال حاف أبو حنيفة يسوي بين جميعهم فيؤخذ من ثلاثة دراهم الى أربعة وقال مالك لا أحد ايسر فيه شئ مقدروا ما هو بحسب ما يسهل ولا يضر به وقال

الشافعي يتعذر فوضع على الفتي نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا ينقص من ١٢٩ ذلك وهل يستوى الفقير والغني من العقالة

في تحمل الدية أم لا قال أبو حنيفة يستويان وقال مالك والشافعي وأحمد لا يحمل الغني زيادة على المتوسط والغائب من العقالة هل يحمل شيئا من الديات كالحاضر أم لا قال أبو حنيفة وأحمد هما سواء وقال مالك لا يحمل الغائب مع الحاضر شيئا إذا كان الغائب من العقالة في إقليم آخر سوى الإقليم الذي فيه بقية العقالة ويضم إليهم أقرب القبائل ممن هو بجوارهم وعن الشافعي كالمدنيين واختلفوا في ترتيب التحمل فقال أبو حنيفة أقرب والبعد فيه سواء وقال الشافعي وأحمد ترتيب التحمل على ترتيب

الأقرب فالأقرب من العصابات فان استغرقوه لم يقسم على غيرهم فان لم يتسع الأقرب لتحمله دخل الأبعد وهكذا حتى يدخل فيهم أبعدهم درجة على حسب الإرث وابتناء حول العقل هل يعتبر بالموت أو حكم الحاكم قال أبو حنيفة اعتباره من حين حكم الحاكم وقال مالك والشافعي وأحمد من حين الموت ومن مات من العقالة بعد الدخول هل يسقط ما كان يلزمه أم لا قال أبو حنيفة يسقط ولا يؤخذ من تركته وأما مذهب مالك فقال ابن القاسم يجب

حلف المدعي عليه حسين عينا ويرى مع قول أبي حنيفة أنه لا يشرع اليمين في القسامة الأعلى المدعي عليهم فإذا لم يعينو شخصا بعينه يدعون عليه حلف من المدعي عليهم حسين ورجل أحسين عينا ممن يختارهم المدعون فيحلفون بالله ما قلنا أو لا علمنا له فأنلافان لم يكونوا حسين كررت اليمين فان نكثت الأيمان وجبت الدية على عائلة أهل المحلة ويلزم المدعي عليه اليمين بالله عز وجل أنه ما قتل وبرا فالأول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القسامة بالمدعي عليهم والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه البدء بأيمان المدعين للقسامة ظاهر لأنهم هم الذين يطلبون أخذ الثأر ووجه كون اليمين لا تشرع الأعلى المدعي عليهم كونهم هم المتهمين بالقتل فيحلفون لتبرأ ساحتهم * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر القولين أن الأولياء إذا كانوا جماعة قسمت الأيمان بينهم بالحساب على حسب الارث مع قول أبي حنيفة أن الأيمان تكرر عليهم بالادارة بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف على الأولياء والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين لا يخفى على الغافل * ومن ذلك قول لأئمة الثلاثة أن القسامة تثبت في العبيد مع قول مالك في إحدى روايته أنه لا تثبت فيهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حكمة الأديم المسلم من حيث هي ووجه الثاني أن حرمة العبيد تنقص عن مثل ذلك لالحاقهم بالأموال في كون السيد له بيعهم وشراؤهم كيف شاء بخلاف الأحرار فان الشارع غنى عن بيع الحر وأكل غنمه يافا لانه عظيم حرمة عند الله تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن أيمان النساء لا تسمع في القسامة مطلقا لا في عدم ولا في خطا مع قول الشافعي تسمع مطاوعة في العمد والخطا وأنهن في القسامة كالرجال ومع قول مالك أن أيمانهن تسمع في الخطأ دون العمد فالأول مخفف على النساء مشدد على المنهوم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وتوجيه الأقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب كفارة القتل)

اتفق الأئمة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ إذا لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا وعلى أن كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول أبي حنيفة أنه لا يشترط الأيمان في كفارة لظهار وغيره لعدم حمله المطلق على المقيد هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول لأئمة الثلاثة تجب الكفارة في قتل الذمي على الإطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجب كفارة في قتل الذمي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمدة بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي في قود من ظلمه بأن يكون صلى الله عليه وسلم بجميعه يوم القيامة في نحو قوله من ظلم فميا كنت بجميعه يوم القيامة انتهى فإذا كان هذا فيمن ظلم ولو باخذ ذرهم أو بكلمة في عرضه مثلا فكيف عن قتله بغير حق وأما وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فلا دخوله في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال احتضاره بقوله الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ورد أن الوصية على الأرقاع من أواخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محتضر فصار يقول ذلك بتكاف لا يكاد لسانه بينها كإكوار ودون وصي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم محتضر وجب احترامه كل احترام ومن جلة احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذمي جل وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الذمة على فصل أمور مخصوصة كإخذ ماله بغير حق وكإفاء بدمته بغير الكفارة كتكفيره ودفنه إذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فانه مرافق الدم في الجلمة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته لا تجب الكفارة في قتل العمد مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه لا تجب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشارع شدد في

(١٧ - ميزان في) في ماله ويؤخذ من تركته وقال الشافعي وأحمد في إحدى روايته ينقل ما عليه إلى تركته * (فصل)

إذا مال حائط إنسان إلى طريق أو ملك غيره ثم وقع على شخص فقتله قال أبو حنيفة إن طواب بالقتل فم يفعل مع التمكن ضمن مائات بسببه والا

فلا يضمن وقال مالك وأحمد في إحدى ١٣٠ روايتهما أن تقدم اليه طلب بعتقه فلم ينقضه فعليه الضمان زاد مالك وأشهد عليه وعن مالك

رواية أخرى أنه إذا بلغ من شدة الخوف إلى ما لا يؤمن معه الاتفاق ضمن ما أتلف به سواء تقدم أم لا وسواء أشهد أم لا وعن أحمد رواية أخرى وهي المشهورة أنه لا يضمن من مطلقا ولا أصحاب الشافعي في الضمان وجهان أحدهما أنه لا يضمن

(فصل) ولو صاح على صبي أو معتوه وهو على سطح أو حائط فوقع فقات أو ذهب عقل الصبي أو عقل البالغ فسدقة أو بعث الإمام إلى امرأته يستدعيها إلى مجلس الحكم فأجهض جنينها فزعا أو زال عقلها قال أبو حنيفة لا ضمان في شيء من ذلك على أحد جملة وقال الشافعي الدية في ذلك كله على العاقلة التي حق البالغ فانه لا ضمان على العاقلة فيه وقال ابن أبي هريرة من أهله بوجوب الضمان فيه وقال أحد الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الإمام في حق المسدعة وقال مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لا دية فيها على أحد *(فصل)* ولو ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا ثم ماتت قال أبو حنيفة ومالك لا ضمان لأجل الجنين وعلى من ضربها دية كاملة وقال الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة وغرة للجنين

أمر القاتل عدا بالقتل أو الدية إذا عفا أو ألباه عن قتله إلى الدية فلا راد على ذلك ووجه الثاني أن العامد أغاظ انما ممن كان قتله خطأ فكانت الكفارة به أليق مما كان قتله خطأ ويكون قول من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعدد القتل كما قالوا في سجود السهو أنه يسن السجود لمن ترك ذلك البهض عدا وقالوا قوليهم باب سجود السهو إنما هو جرح على الغالب فكل مجتهد مدرؤ لمخطأ * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد تجب الكفارة على الكافر إذا قتل مسلما خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا تجب عليه كفارة فالأول مشدد على الكافر من حيث تغريم الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التعليل على الكافر كما أشرنا إليه بالتغريم من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ووجه الثاني أن الكفارة طهرة للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس بأهل لذلك لانه لا يظهر الا بظهوره بالبار يوم القيامة فكيف يظهر بالكفارة * وقد سمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن تكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكون الكفارة كاتريس المانع من وقوع الذي بالعدم كما ورد فيمن زنى أن يعاينه برقة فيصير على الزاني كالعاقلة فينتج من وقوع العذاب به وكأن هذا من جملة أخذ الإيمان بيد صاحبه إذا وقع في محذور وانتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة تجب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا تجب عليهم كفارة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نسبتهما إلى ذلة التحفظ في الجملة فالوختوف الولي الصبي من القتل أو ضبط المجنون بالقيود والفعل لما كانا قد راعا قتل أحد عاذا مع كون المجنون بما تعاطى أسباب الجنون بأكمله طعاما لا يناسب زواجه مثلا فلا يمكن تغريمه الكفارة من باب الموائمة بالسبب عند من يقول به من الأئمة * وسمعت سيدي عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول إذا قتل المجذوب أحد المجذوبين لم يقتل به كالمجنون بل أولى لان المجذوب لم يتسبب في حذبه بل جذبه به الاقدار الالهية إلى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة تهفقه بما كان فيه من المعاصي أو الغفلات وأما المجنون فربما تعاطى السبب باستعماله طعاما لا يناسب زواجه فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة نحو وجب المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي سن التكليف فلم يؤخذ بكفارة ما سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو صبيا ومجنونا فان أفعالهما من قسم المباح وهو واحد الأحكام الخمسة انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليهما وأحمد في إحدى روايتهما أنه لا يجزئ الاطعام في كفارة قتل الخطأ مع قول الشافعي وأحمد في الروايتين الاخرين عنهما أنه يجزئ فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى عظم حرمة المؤمن ونقص الكفارة بما هو أعلى قيمة غالبان الاطعام ووجه الثاني القياس على الكفارة في بقية الابواب ولكن الشارع لم يتعرض لمنع الاطعام * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه تجب الكفارة على القاتل بالسبب كمن تعدى بحفر بئر ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي حنيفة انهم لا تجب مطالعوا كانوا أجمعوا على وجوب الدية في ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول لما حق السبب بالباشرة ووجه الثاني عدم الحاقه به والله تعالى أعلم

(كتاب حكم السحر والساحر)

أجمع الأئمة على تحريم السحر وهو عزم وقرى وعقد تورق الابدان والنفوس والقلوب فيمض ويقتل ويحرق بين المروز ووجه قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الا على يد فاسق كالتظاهر الكرامة الا على يدولي وذلك مستفاد من اجماع الامم وقال مالك السحر زندقه وإذا قال رجل أنا أحسن السحر قتل ولم يقبل ثوبته وقال الثوري انبان السكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والشعوذة وتعليمها حرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة الجنين حكم السكاهن والضرب بالرمل عند أحمد أن يجسأحتي بموتنا أو يقتل قال وأما الذي

واختلغوا في قيمة الجنين من الامه اذا كان ملوكا فقال مالك والشافعي وأحمد فيه عشر قيمة أمه يوم الحنابة سواء كان ذكرا أو أنثى وتعتبر قيمة الام يوم جنى عليها وحينئذ أم الولد من مولاها فيه غرة تكون قيمتها نصف عشر دية الأب وكذلك في جنين الذمينة اذا كان أبو

مسلم قال أبو حنيفة في الذكرك نصف شريكته وفي الاثني عشر * (فصل) * ولو حفر بئر ١٣١ في فناء داره قال أبو حنيفة والشافعي

وأحمد يضمن ما هلك فيها
وقال مالك لا ضمان عليه ولو
بسطة بارية في المسجد وأحفر
بئرًا لمصلحة أو علق فيسه
فقد يلا فطلب بذلك انسان
فقال أبو حنيفة اذالم بأذن
الحسين في ذلك ضمن
والشافعي قولان في ضمانه
واسقاطه وعن أحمد وابي ثن
أظهرهما أنه لا ضمان ولا
خلاف له ولو بسطة فيها لحصى
فزاق به انسان انه لا ضمان
عليه ولو ترك في دره كلبا
عقورا فدخل الى داره انسان
وقد علم ن تم كلبه عقورا
فمعه قال أبو حنيفة
والشافعي لا ضمان عليه على
الاطلاق وقال مالك عليه
الضمان بشرط أن يكون
صاحب الدار يعلم انه عقور
وعن أحمد وابي ثن
أظهرهما انه لا ضمان عليه
* (باب القسامة) *

اتفق الاثمة على ان القسامة
مشروعة في القتل اذا وجد
ولم يعلم قاتله ثم اختلفوا في
السبب الموجب للقسامة
فقال أبو حنيفة الموجب
للقسامة وجود القاتل في
موضع هو في حفظ قوم أو
حياتهم كالحلقة والدار ومسجد
الحلقة والقرية فانه يوجب
القسامة على أهلها لكن
القتيل الذي يشرع فيه
القسامة اسم لميت به أو ممن
جراحة أو ضرب أو خنق ولو

يعزم على المصروع ويزعم انه يجمع الجن وانهم يطيعونه فذكره أصحابنا في المصروع وروى ان أحمد لا يوجب
فيها ما قال وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يوجد عنده من يدويه فقال انما هي لله عياض
ولم يمتعها ينفع الله من ان تنفع أخاك فاقبل وهذا يدل على ان فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى
واختلف الاثمة فبين ينعلم السحر ويعلمه هل يكفر بذلك فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن
أصحاب أبي حنيفة من قال ان تعلمه ليحتمل يكفر وان تعلمه معتدا جوارزه أو معتدا الله يفعه كفر وان اعتقد
أن الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قائله لا يفسد كونه فان وصف
ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب الى الكواكب السبعة وانها تفعل ما ياتس منها فهو كافر
وان وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر الا ان اعتقد باحة السحر وهل للسحر حقيقة قال الاثمة الثلاثة نعم وقال
أبو حنيفة لا حقيقة له ولأن أثره في الجسم وبه قال أبو حنيفة والشافعي هذا ما وجدته عن
الاثمة في هذا الباب من مسائل الاجماع من كلامهم في حد السحر وحقيقته وأما حكم الساحر فقال مالك وأحمد
انه يقتل بمجرد تعلمه واستعماله فاذا قتل بسحره قتل عند الاثمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله
بسحره وانما يقتل اذا تكرر ذلك منه وروى عنه انه قال لا يقتل حتى يقر أنه قتل انسانا بهينه فالاول الذي
هو قول مالك وأحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة انه يقتل اذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول أبي حنيفة فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهد فان أدى اجتهاده الى قتل
الساحر بمجرد تعلمه السحر واستعماله قتله والا تركه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة الساحر يقتل حاد مع
قول الشافعي انه يقتل قصاصا فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول قول الاثمة ان المغالب في السحر حق الله
ووجه الثاني ان المغالب فيه حق الخلق فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المشهور
عنه ومالك وأحمد في أظهر روايته لا تقبل توبة الساحر ولا تسمع بل يقتل كالزنيق مع قول الشافعي وأحمد
في الرواية الاخرى انه تقبل توبته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
قول بعض الاثمة ان السحر لا يصح الا من كافر لان الارواح التي تعينه على القتل قد أخذت كبرها عليها والعهد
انهم الاثمة بين ساحر الا ان خرج من دين الاسلام ويؤيد لما قصده الله تعالى عن هاروت وماروت انهما
لا يعلمان احدا السحر حتى يقولانه انما نحن فتنة فلا تكفروا وجه القول الثاني انه ليس الساحر بأعظم
في الاثم من الكافر وقد قبل الله تعالى توبته ويصح أن يكون الحكم في القولين راجعا الى اجتهاد المجتهد
فان رأى بقائه أشد ضررا على المسلمين من قتله فله ولم يقبل توبته ولا قبل توبته وتركه * ومن ذلك قول الاثمة
الثلاثة ان الساحر من أهل الكتاب لا يقتل مع قول أبي حنيفة انه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكم ذلك راجع للامام الاعظم أو نائبه * ومن ذلك قول
مالك والشافعي ان حكم الساحر من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول أبي حنيفة ان المرأة الساحرة
تحبس ولا تقتل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى
اجتهاد المجتهد أو رأى الامام الاعظم أو نائبه والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الحدود والسبعة المرتبة على الجانيات) *

وهي الردة والبغى والزنا والنفذ والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر اذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق
* (باب الردة) *

وهي قطع الاسلام بشية أو قول كفر أو فعل وقد اتفق الاثمة على ان من ارتد عن الاسلام وجب قتله وعلى ان قتل
الزنديق واجب وهو الذي يسر الكفر ويتظاهر بالاسلام وعلى انه اذا ارتد أهل بالدين وتجاوزت أموالمهم
غنيمة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام أبي حنيفة ان المرتد ينجم

كان الدم يخرجه من أنفه ودبره وليس يقتل ولو خرج من أدنه أو عينيه فهو قتيل - لفسه القسامة وقال مالك السبب المعترف بالقسامة أن يقول
المقتول دعي هذ فلان عدو أو يكون المقتول بالمسلم الحارس أو كان فاسقا وعدا ذكر أو أنثى أو يقوم لأولياء المقتول شاهدا واحدا واختلف

أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد ١٣٣ وذكر ربه فشرطها ابن القاسم واكتفى أشهب بالفاسق والمرأفة من الأسباب الموجبة للقسامة عند

ما لم ين غير خلاف عنه ان يوجد المقتول في مكان حال من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء وقال الشافعي السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عند قريظة لصدق المدعى بان يرى قتيل في محلة أو قرية صغيرة بينهم وبينه عدوة ظاهرة أو تفرق جمع عن قتيل وان لم يكن بينهم وبينه عدوة وشهادة العدل عند لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان وكذا ذفاعة وكفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة ومن أقسام اللوث عند الهج السنة العام والخاص بان فلا تقتل فلانا ومن اللوث وجه ودماغ بالدم يده سلاح عند القتيل ومنه أن يزدهم الناس بموضع أو في باب فيوجد فهم قتيل وقال أحمد لا يحكم بالقسامة الآن يكون بين المقتول وبين المدعى عليه لوث واختلفت الرواية عنه في اللوث فروى عنه العدوة الظاهرة والعصبة خاصة كما بين القبائل من المطالبة بالدماء وكما بين أهل البغي وأهل العدل وهذا قول عامة أصحابه وأما دعوى المقتول ان فلانا قتلت فلا يكون لوثا الا عند مالك

*(فصل) فإذا وجد المقتضى للقسامة عند كل واحد من

قتله في الحال ولا يتوقف على استنابته وإذا استناب فلم يقبل لم يعمل الا ان طلب الامهال فيمهل ثلاثا ومن أصحابه من قال انه يعمل وان لم يطلب هو الامهال وقال مالك يجب استنابته فان تاب في الحال قبلت قوبته وان لم يتب أمهل ثلاثا لعله يتوب فان تاب والاقتل وقال الشافعي في أظهر قولييه يجب استنابته ولا يعمل بل يقتل في الحال اذا أصره على ردته وعن أحمد روايتان أحدهما كذهب مالك والثانية لا يجب الاستنابته واختلفت الروايات عنه في وجوب الامهال وحكى عن الحسن البصري ان المرء لا يستناب ولا يجب قتله في الحال قال عطاء كان على الاسلام وأرندفانه لا يستناب وان كان كافرا ثم أسلم ثم أرندفانه يستناب وحكى عن الثوري انه يستناب أبدا فقول أبي حنيفة والشافعي مشدد الا في الامهال عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من حيث الامهال ووجوب الاستناب وكذلك إحدى الروايتين عن أحمد وقول الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث انه يستناب أبدا ولا يقتل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال كما اظهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حكم المرتدة حكم المرتبة من الرجال مع قول الامام أبي حنيفة ان المرأة تحبس ولا تقتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه يجعل من شاملة لذكر والاني ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وأيضا فان المرأة لا تظهر في دين الاسلام كبرخال مردته ولا تحارب عن دين الكفر اذا ارتدت بخلاف الرجل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في شهر روايته وهو الظاهر من مذهب مالك انه تضع ردة الصبي المميز مع قول الشافعي انه لا تضع ردة الصبي المميز وهي الرواية الاخرى عن أحمد فالاول مشدد على الصبي في ردة رده والثاني مخفف عنه بعدم محنته فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حكم الارواح كإراعاة الحق تعالى يوم السبت ربكم ووجه الثاني مراعاة حكم الارواح مع الاجسام مع الان ذلك هو مناط التكليف فلكل منه * ووجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة في أظهر روايته وأصحاب الشافعي في الاصح من خمسة أوجه ان ثوبه الزنديق تقبل مع قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في الرواية الاخرى انه يقتل ولا يستناب فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الحاقه بالكافر الاصل ووجه الثاني عدم الحاقه لكونه ذاق طعم الاسلام في الجملة طاهر بخلاف الكافر المطلق والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة فلوارتد أهل بلد لم تصد رده حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط ظهروا أحكام الكفر وان لا يبقى فهم مسلم ولا ذمى بالامان الاصل وان تكون متاخمة لدار الحرب مع قول مالك ان يظهروا أحكام الكفر في بلاد تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالاول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا ارتد أهل بلاد لا يجوز ان تعذبهم التي حدثت منهم بعد لردة ولا يسترقون بل يحرقون على الاسلام الى أن يبلغوا فان لم يبلغوا حبسوا وتعذبوا الحاكم بالصبر بجزا بالاسلام وأما ذراي ذرايهم فيسترقون وقال أحمد تسترق ذرايهم وذراي ذرايهم وقال الشافعي في أصح القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

(باب حكم البغاة)

اتفق الأئمة على أن الامامة فرض وان لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين وعلى انه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا متفقان ولا مفرقان وعلى ان الأئمة من قريش وانما جازة في جميع آحاد قريش وان لا امام أن يستخاف وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام أبي بكر الصديق وعلى ان الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان لا امام السكامل يجب طاعته في كل ما أمر به مالم يكن معصية وعلى ان أحكام الامام وأحكام من ولاه نافذة وعلى انه

الأئمة حلف المدعون على قتاله حين يباؤا واستحقوا دمه اذا كمل القتل عمدا عدا مالك وأحمد وعلى النديم من قولي الشافعي اذا وقال الشافعي في الجديد يستحقون دمه مغلطة * (فصل) واختلفوا هل يبدأ بإعلان المدعين في القسامة أم بإعلان المدعى عليهم قال الشافعي

وأحمد بآيمان المدعي فان نكل المدعون ولا يثبت المدعى عليه خمسين يوما يرى ١٣٣ وقال مالك بآيمان المدعي واختلفت

الرواية عنه بالحكم ان
نكاحا وفي رواية يطال الدم
ولا قسامة وفي رواية يحلف
المدعى عليه ان كان رجلا
بعينه حلف ويرى وان نكل
لزمه الدية في ماله ولم يلزم
العاقلة منها شيء لان النكول
عنده كالا عتاف والعاقلة
لا تحمل الاعتراف وفي رواية
تحمل العاقلة قالت وكثرت
فمن حلف منهم يرى ومن لم
يحلف فماليه بقسطه من الدية
وقال أبو حنيفة لا تشرع
اليهمين في القسامة الاعلى
المدعى عليهم والمدعون
اذا لم يعينوا شخصا بعينه
يدعون عليه فيحلف من
المدعى عليهم خمسة وثلثون رجلا
خمس مائة يمين ما يخافونهم
المدعون فيحلفون بآي
ما قلنا ولا علمنا قاتل لافان
لم يكونوا خمسين كررت اليمين
فاذا تكملت اليمين وجبت
الدية على عاقلة أهل المحلة
وان عاب المدعون فالأ
فلا قسامة ويكون تعيينهم
القاتل تبرئة لباقي أهل المحلة
ويلزم المدعى عليه اليمين
بأنه عز وجل انه ما قتل
ويرك * (فصل) * واختلفوا
فيما اذا كان الاولياء جماعة
فقال مالك وأحمد تقسم
الايمان بينهم بالحساب وهذا
هو المشهور من مذهب
الشافعي وقال أبو حنيفة
تكرر عليهم اليمين

اذا خرج على امام المسلمين أو عن طاعة طائفة ذات شوكة وان كان لهم تأويل مشتبه ومطاع فبهم فانه يباح
للامام قتالهم حتى يقتلوا أو الله تعالى فاذا قاتلوا كف عنهم وعلى ان ما أخذ البغاة من خراج أرض أو خربة
ذي يلزم أهل العدل ان يحبسوا به وان ما يتلفه أهل العدل على أهل البغي لا ضمان فيه هذا ما وجدته في
الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز ان يتبع
مدبرهم ولأن يذف على جريحهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك مادامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب رد
اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن
* ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في الجدي الرابع وأحمد في احدى روايته ان ما يتلفه أهل البغي
على أهل العدل في حال القتال من نفس أو مال لا ضمان مع قول الشافعي في القديم وأحمد في الرواية الاخرى
انه يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلب تأييد أهل البغي
لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضمينهم ما تلفوه ووجه الثاني طلب أهل العدل اطهار كلتهم
على أهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتعزوا به وذلك على البغي فليكل من القولين وجه صحيح والله
تعالى أعلم

* (باب الزنا) *

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وانما يختلف باختلاف الزنا لان الزاني ثارة يكون بكر او تارة
يكون ثيبا وهو المحصن واتفقوا ايضا على ان من شرائط الاحصان الحرية والبلوغ والعقل وأن يكون قد تزوج
تزوجا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة تجتمع عليهم واتفقوا على ان من كانت فيه شرائط الاحصان
ثم زنى بامرأة قد كانت فيها شرائط الاحصان بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا في نكاح صحيح وهي مسلمة
فهما زانبيان محصنان عليها الرجم حتى يموتا وعلى ان البكر من الحرين اذا زنى باقربها الجلد كل واحد منهما
مائة جلدة وعلى ان العبد والامة اذا زنى بالاكمل حدهما وان حد كل واحد منهما خمسون جلدة وأنه لا فرق
بين الذكر والانثى منهم وانهم لا يبرجان بل يجلدان سواء أحصنا لم يحصنا خلافا لبعض أهل الظاهر كما
سيأتى في مسائل الخلاف واتفق الاثمة كلهم على ان البينة التي يثبت بها الزنا أن يشهد أربعة رجال عدول به مع
كونهم يعرفون حقيقة الزنا واتفقوا ايضا على تحريم اللواط وأنه من الفواحش العظام وأنه أغش من الزنا
وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا أربعة كشهود الزنا الا بأبينة فانه أثبت بها حدين واتفقوا على انه
اذا عُد على محرم من الرضاع والنسب فانه قد باطل واتفق الاثمة على انه لو اسهنا جرمه أو زنى بها ففعل
فعل به الحد اما يحكى عن أبي حنيفة من قوله لاحد عليه واتفقوا على ان شهود الزنا اذا لم يكملوا أو أربعة فهم
قد عُد عليهم الحد الا في قول للشافعي وعلى انه لو شهد اثنان أنه زنى بها مطوعة وآخران أنه زنى بها مكروه فلا
حد على واحد منهما وكذلك اختلفوا على ان الشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر تسع في الحال واتفق الاثمة
على انه لا يجوز زلزال رجل وطع جارية زوجه ولو أدنت له في ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة وما لا نك من شروط الاحصان الاسلام مع قول الشافعي وأحمد انه
ليس من شروط الاحصان الاسلام فيحد الذي عندهم فالاول مخفف على الذي والثاني مشدد عليه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرجم تطهير والذي ليس من أهل التطهير بل لا يطهر الا بجرقه
بالنار ووجه الثاني تخفيف العذاب عليه في الاخرة فاذا حد في دار الدنيا من حيث انه مخاطب بعقوب الشرعة
لا سيما ان تحاكم الذي لنا * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في احدى روايته انه لو زنى
بكر ثم زنى بمحصنة لا يجمع عليه الجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول أحمد في احدى روايته
انه يجمع عليه الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك راجع

بالادارة بعد ما يبدأ أحدهم بالقرعة واختلفوا هل تثبت القسامة في العبد فقال أبو حنيفة وأحمد تثبت وقال مالك لا تثبت وللشافعي قولان
أصحهما تثبت وهل نسعى آيمان النساء في القسامة قال أبو حنيفة نعم ولا نسعى مطلقا في عمو ولا خلاف قال الشافعي نسعى مطلقا في العمد

والخطاؤون في القسامة كالرجال ١٣٤ وقال مالك تسمع أيمانهم في الخطاؤون العمد * (كتاب كفارة القتل) * اتفق الاثمة على وجوب

الكفارة في القتل الخطا
اذ لم يكن المقتول ذميا ولا
جسدا واختلوا فيها اذا
كان ذميا وعبد افعال أبو
حنيفة قال الشافعي وأجد
تجب الكفارة في قتل الذي
على الاطلاق وفي قتل العبد
المسلم على المشهور وقال
مالك لا تجب كفارة في قتل
الذي وهل تجب في قتل
العمد قال أبو حنيفة ومالك
لا تجب وقال الشافعي تجب
وعن أحمد روايتان كالذهب
ولو قتل الكافر مسلما خطأ
قال الشافعي وأجد تجب
عليه الكفارة وقال أبو
حنيفة ومالك لا كفارة عليه
وهل تجب الكفارة على
الصبي والمجنون اذا قتلا قال
مالك والشافعي وأجد تجب
وقال أبو حنيفة لا تجب
* (فصل) * واتفقوا على
ان كفارة الخطا اعتق ودية
مؤمنة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين ثم اختلفوا
في الاطعام فقال أبو حنيفة
ومالك وأجد في إحدى
روايتيه لا يجزئ الاطعام
في ذلك ولرواية الاخرى عن
أحمد انه يجزئ للشافعي
في ذلك قولان أحكمهما انه
لا اطعام وهل تجب الكفارة
على القاتل بسبب تعديه
ككفر البئر ونصب السكين
 ووضع الحجر في الطريق قال
مالك والشافعي وأجد

الى اجتهاد الامام ويصح جل الاول على من حصل عنده شد قد علم على ما دفع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم
فيكون ذلك أبلغ في تعاطيه * ومن ذلك قول الاثمة الاربعان الزاني اذا كان مجلوما وكافرا تزوج ودخل بها في
نكاح صحيح لا يرجع مع قول أبي ثور انه يرجع فالاول تخفيف عنه والثاني مشدد ووجه الاول انه نص المملوك عن
درجة الحر في القدرة على ردشه وانه المحرم عادة فلا يلحق به ووجه الثاني الخوف به فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزاني الحر من البكر من يجتمع في حقهما بين الجلد والتغريب علما كما
قاله أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول أبي حنيفة لا يضم النفي الى
الجلد وجوبه بابل التغريب راجع الى رأى الامام فان رأى في التغريب مصلحة غيرهم على قدر ما يرى وعن
مالك انه يجب تغريب الزاني دون الزانية وهو ان ينفي سنة الى غير بلده فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقبيل الزاني عين الزاني
ورحمته بغيبته عن المكان الذي حصل له منه الاذى بالتعبير كما رآه أهل بلده وحاربه ووجه الرواية الثانية
لمالك ان المرأة الغالب عليها جالسوها في قعر بيتها وخبائها وقتل من يعرفها حتى يهربها بما وقعت فيه بخلاف
الرجل الغالب عليه مخاطبة الناس في الحرف والصنائع والمساجد وغير ذلك فكل من رآه تذكروا واقعه
وازدراه فيحصل له الاذى ولو ان غيره الاثم وعما قرأه يعلم توجيهه قول أبي حنيفة في قوله ان ذلك راجع الى رأى
الامام فان رأى يشمل ضم التغريب الى الجلد تركه * ومن ذلك قول الاثمة الاربعان ان العبد والامة اذا زنيا
لا يرجع بل يجلدان سواء أحصنا أم لم يحصنا او قال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير انهما ان لم يحصنا فلا
يجدان أصلا واذا أحصنا فجلدهما خمسون جلدة وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيون
لى أنهم ما كلالا حر سوا فان أحصنا كان حدهما الرجم وان لم يحصنا فجلدهما الجلد خمسون وذهب داود الى
ان جلد العبد مائة والامة خمسون وذهب أبو ثور الى أن حد الرقيق كحد الحر في جلد مائة فالاول فيه تخفيف
والثاني وهو كلام ابن عباس ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قول أبي ثور الذي هو
الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العمد دون الامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال
ظاهر الاقول داود فان وجهه ان الذي ذكر أجرأ على الزمان الامة ازاد ما عذبه من الحياء عادة على ما عذبه
الذكر ولذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع مع انها تزيد على الذكر في الشهوة بسبعين ضعفا والله أعلم
* ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجب التغريب في زنا العبد والامة مع قول الشافعي في أصح القولين انه
يجزئ نصف عالم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نداه
نسب العبد فلا يتأثر بالعار كل ذلك التأثير كلالا حر ووجه الثاني انه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير
من الاحكام وسعت شج الاسلام ذكر يارحمه الله يقول العار يعظم بشرف النسب ويخفف بدناءة النسب
اه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه اذا وجدت شرائط الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر لا يثبت
الاحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرائط الاحصان فيه فان زنيا كان الجلد
في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له قالوا وصورة وجود الاحصان في أحد الزوجين دون
الاخر ان يطارز وجهه المجنونة أو يطأ بالبرز وجهه الصغيرة المطيعة للوطء أو يطأ الحرة امرأة متمزوجة
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه
لا يثبت الاحصان لليهودي اذا زنى وهو محسن ولا يرجع لان عندهما لا يتصور الاحصان في حقهما لا شراطهما
الاسلام في الاحصان ولكن يجلد عند أبي حنيفة وعاقبه الامام عند مالك بسبب اجتهاده مع قول الشافعي
وأحمد وهو محسن يرجع لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان كما مر فالاول فيه تخفيف عن اليهودي
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي ان المرأة العاقلة اذا مكنت

تجب وقال أبو حنيفة لا تجب طلاقا قد أجمعوا على وجوب الدية في ذلك * (باب حكم السحر والساحر) * السحر مجنون
عزائم ورقية وعقد تؤثر في الأبدان والغلوب فيعرض ويقتل ويفرق بين المروء زوجة وله حقيقة عند الاثمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا حقيقة له

ولأنه في الجسم وبه قال أبو جعفر الاسترأباذي من الشافعية وتعلمه حرام بالاجماع واختلفوا ١٣٥ فيمن يعلم السحر ويعلمه فقال أبو حنيفة

ومالك وأحمد يكرهون ذلك ومن أصحاب أبي حنيفة من قال ان تعلمه لينجبه أو لينقيه لم يكره وان تعلمه معتقدا جوارحه أو معتقدا انه ينفعه كفروا واعتقد ان السحرة طين تفعل للساحر ما يشاء فهو وكافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلناه صنف لنا يحرك فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من المقر بآل الكواكب السبعة وانما تفعل ما ياتهم منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب الكفر فان اعتقدا بآلة السحر فهو كافر * (فصل) * وهل يقتل الساحر بمجرد تعلمه واستعماله قال مالك وأحمد يقتل بمجرد ذلك فان قتل بسحره قتل عند الأئمة إلا بأحنية فانه قال لا يقتل حتى يشكر وذلك منه وروى عنه انه قال لا يقتل حتى يقتل قتل انسانا بسحره وهل يقتل قصاصا أو حدا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد يقتل حدا وقال الشافعي يقتل قصاصا * (فصل) * وهل تقبل توبة الساحر أم لا قال أبو حنيفة في المشهور عنه ومالك لا تقبل توبته ولا تجمع بل يقتل كالزاني وقال الشافعي تقبل توبته وعن أحمد روايتان أظهرهما

مجنونا من نفسها فوطئها أو زنى عاقل بمجنونة وجب الحد على العاقل منهما مع قول أبي حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقلة فالاول مشدد على المرتد الثاني تخفف عليه افر جمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الحد معك دثر مع العقل مطلقا ووجه الثاني لا يعرفه الا من أشرف على مقام أبي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستنباط ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لو رأى على فراشه امرأة فظن ان زوجته فوطئها أو نادى أمي زوجته فأجابته امرأة أجنبية فوطئها وهو يظن ان زوجته ثم بانث الموطوعة أجنبية فلا حد على الظان والاعى مع قول أبي حنيفة ان عليه الحد فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قيام عذره بالظن الجوزي لاقدام على الوطء في الجملة ووجه الثاني ان الظن لا يسوغ له الاقدام على الوطء فكان الواجب عليه التبرص حتى يعلم انها زوجته وقد يكون الظان والاعى حاذقنا لا يخفى عليه حال زوجته من غيرهما فأراد الامام أبو حنيفة سد الباب شقة على دين الامة لا يتجرأ أحد على مثل ذلك الفعل بعد ما يزعم انه لا حد عليه له واه الظان بان زوجته والحال انه كاذب بل بلغنى وقوع مثل ذلك من بعض الفسقة مع امرأة آتت به زائرة باتفاق بينهم على ذلك فنسأل الله العافية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يشترط العدد في الاقرار بالزنا انه لا يشب الاقرار بذلك أو بغير مرات على نفسه مع كونه بالغاعاف لامع قول الشافعي انه يشب باقرار امره واحدة فالاول فيه تخفف على الزاني بعدم إقامة الحد عليه اذالم يقرب بذلك أو بغير مرات على نفسه مع كونه بالغاعاف والشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب التثبت في إقامة الحد وذهاب الله تعالى يجب بقاء العالم أكثر من ذهابه كما أشار اليه قوله تعالى وان جنوا للحد لم فاجنهم اها أي واترك القتل ووجه الثاني بعد كذب الانسان على نفسه واعتراؤه بما يوجب الجلد أو الرجم فان ذلك لا يقع الا من أهل البين والاعيان الكامل وقيل ما هم فليأرأيتنا شهد على نفسه بالزنا جلده على كمال الاعيان بالعذاب يوم القيمة قوله ما طاب التطهير بإقامة الحد عليه الا لتحقيقه في نفسه انه وقع في الزنا والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الشهود الاربعة اذالم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد منهم فذنبه وعاليم الحد اذ شهدوا في مجلس منفرد مع قول الشافعي انه لا بأس بنفر يقرهم وقبول أقوالهم فالاول في تخفيف على الزاني بعدم ثبوت الزنا في حقه اذالم يحتمه واحال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الاول طلب التثبت في إقامة الحد ووجه الثاني المبادرة الى التطهير اذا كمل النصاب ولو في مجلس بحسب اجتهاد الحاكم ومباراهن الحظ الاوفر والمصلحة للمسلمين ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفعة المجلس الواحد هو أن يجيء الشهود مجتمعين فان جاؤا منفردين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم فذنبه يحدون لفقد الشرط من مجيئهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجيئهم ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا منفردين ولو واحدا بعد واحد وجب الحد ومع قول أحد المجلس الواحد بشرط في اجتماع الشهود وأداء الشهادة فاذا اجتمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاؤا منفردين فالاول مشدد في الشهادة تخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كما طاهر وبعضه يعلم من المسئلة قبله * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أقر بالزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قول مالك انه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب الا أن يرجع فنشده بدينه بعد ذنمه في صورة الزنا فالاول فيه تخفيف والشافعي فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول العمل بحديث اوردوا الحدود بالسبوات ووجه الثاني عمل فائله بحديث لا عذر لمن أقران ثبت كونه حديشا ووجه الاستثناء في قول مالك أن الشهادة بعد ذنمها تورث شبهة عند الحاكم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان اللواط يوجب الحد مع قول أبي حنيفة انه يعز في أول مرة فان تكررت منه قتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى يقتل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما ورد

لا تقبل واختلفوا في ساحر أهل الكتاب فقال مالك والشافعي وأحمد لا يقتل وقال أبو حنيفة يقتل كما يقتل الساحر المسلم وهل حكم الساحرة المسلمة حكم الرجل الساحر المسلم قال مالك والشافعي وأحمد حكمها حكم الرجل وقال أبو حنيفة تجلس ولا تقتل * (فصل) * قال امام الحرمين

احسنه قتل ولم تقبل ثوبته
 * (فصل) * قال النووي
 في الرخصة اتيان الكاهن
 وتعمد لم الكهانة والتعجب
 والضرب بالرمل والشعر
 والشعبذة وتعليقها حرام
 بالنص الصحيح وقال ابن
 قدامة الحنبلي في الكافي
 الكاهن الذي له رضى من
 الجن والعرف نقل عن
 احمدان حكهما القتل
 أو الحبس حتى يموتا قال
 واما المعزم الذي يعزم على
 المهرور ويزعم انه يجمع
 الجن وانما طبعه فذكره
 أصحابنا في البصرة وروى
 عن احمد انه توقف فيه قال
 وسئل ابن المسيب عن
 الرجل يوجد عند امراته
 يلتمس من بداويه فقال انما
 نهي الله عز وجل عما يضر
 ولم ينه عما ينفع استطاعت
 ان تنفع أخاك فافعل وهذا
 يدل على ان مثل هذا لا يكفر
 صاحب ولا يقتل
 * (كتاب الحدود المرتبة
 على الجنائيات السبعة) *
 وهي الردة والبهن والزنا
 والقذف والسرقة وقطع
 الطريق وشرب الخمر
 * (باب الردة) *
 هي قطع الاسلام بقول أو
 فعل أو نية اتفق الاثمة على
 أن من ارتد عن الاسلام
 وجب عليه القتل ثم
 اختلفوا هل يقتل قتل في

في الكتاب والسنة من تغليظ عقوبة الله لفاعله ووجه الثاني أن وطء الذكري في غير انساب ولا
 يغار الناس على الذكري ويتعرون على قتل اللائط به كإيفارون على الحرث إذا زنا أحد منهم وشدة العقوبات
 تابعة في الغالب لعظام الفساد في الوجود وجوز بعض الحنفية أن يزور بالاعتصم شاطئ وان أدى الى موته
 * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوايه وأحد في أظهر روايته ان حد اللواط الرجم بكل حال فيما كان
 أو بكر مع قول الشافعي في أرجح قولييه وأحد في إحدى روايته ان حده كحد الزنا فيفرق فيه بين البكر والتيب
 فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الحد فالاول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر لا يخفى على الغمان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الرابع من
 أقواله ان من أتى بجمعة عزروها والرواية التي احسنها الخرفي من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية
 الاخرى عنه والشافعي في أحد أقواله انه يحسدو يختلف بالكراهة والنيوبه والقول الثالث للشافعي انه يقتل بكرا
 كان أو تيبها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان واعل هذه
 الاحكام تختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كالارادة فصاحبها وكهوله فيخفف على الارذل
 والشباب بالتميز فقط ويشدد على أشرف الناس والكهول بالحد أو القتل على قاعدة كل من عظمت مرتبته
 عظمت مصيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان كانت البهيمة الموطوءة توث كل ذبحته والافلا وهو الرابع عند
 أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك ان الذبح يحال ومع قول أحمد ان الذبح سواء كانت له أو غيره
 وسواء كانت مما يوث كل لهما أم مما لا يوث كل وعلى الواطئ قيمته ما صاحبها فالاول فيه تشديد بذبحها والثاني
 يخفف فيه والثالث مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال لا يذبح خففة العار على صاحب
 البهيمة وعلى الفاعل فيها فان الناس كما هو أوهان ذكروا وذلك الامر ووجه من قال لا يذبح عدم ورود شيء
 صحيح في الامر بذبحها * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز زلواطئ الا كل منها ان كانت مما يوث كل مع قول
 مالك انه يجوز له واغيره الا كل منها مع قول احمد لا يذبحها ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي في أصح
 الوجهين انها توث كل مطاوعة ما يقتضى التحريم فالاول مشدد والثاني والرابع مخففان على الفاعل واغيره
 والثالث مشدد عليهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحد لوعده على
 يحرم من نسب أو رضاع أو على معتدة من غيره ثم وطئ في هذا العقد عالما بالتحريم وجب عليه الحد مع قول
 أبي حنيفة انه يعزرف فقط فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول
 على أهل الدين والمرءة والورع والثاني على أرادال الناس كما من نظيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 والشافعي وأحد في إحدى روايته انه لا يحسدوطه أمته المزوجة مع قول أحد في الرواية الاخرى انه يحسد فالاول
 فيه تخفيف شبهة المالك والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على من خاف
 الزمان شدة العلف والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد عليه لتسكاته في الوطء الحرام بعد ان نقل حقه الى
 الشخص الذي زوجه له من غير قوة علف ولا داعية * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو شهد دائتان انه
 زنى به في هذه الزاوية وانان على انه زنى به في زاوية أخرى قبلت هذه الشهادة وجب الحد مع قول مالك
 والشافعي لا تقبل ولا يجب الحد فالاول مشدد والثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل
 الاول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله فليدركه الحد شبهة اختلاف اليهود في محل وقوع
 الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي حلنا القول الثاني عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وسهت
 شيخ الاسلام ذكر يارحم الله تعالى يقول ليس اللوم على من يحد انهم وانما اللوم على المتهم الذي فرط في
 حفظ ظاهره عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقبلون اضافته اليه ولو انه كان حفظ ظاهره عن ذلك لما
 قبل الناس اضافته شيء من النقائص اليه بل كانوا يبرؤونه من ذلك ويحبون عنه * ومن ذلك قول الاثمة

الحال أم يوقف على استنابته وهل استنابته واجبة أم مستحبة واذا استناب فلم يبق عمل أم لا فقال أبو حنيفة لا يجب الاستنابة
 استنابته ويقتل في الحال الا أن يعاب الامهال فيه هل ثلاثا من أصحابه من قال يعمل وان لم يطلب الامهال استحبابا وقال مالك يجب استنابته فان

تاب في الحال قبلت توبته وان لم يتب أمهل ثلاثا له يتوب فان تاب والاقتل وللشافعي في وجوب الاستتابة قولان أظهرهما الوجوب وعنده في الأمهال قولان أظهرهما أنه لا يجهل وان طلب بل يقتل في الحال إذا أصر على ردنه وعن أحمد ١٣٧ روايتان أحدهما كمذهب مالك والثانية

لا تجب للاستتابة وأما الأمهال فإنه يختلف مذهبه في وجوبه ثلاثا وحتى عن الحسن البصري ان المرتد لا يستتاب ويجب قتله في الحال وقال عطاء ان كان مولودا على الاسلام ثم ارتد فإنه لا يستتاب وان كان كافرا فاسلم ثم ارتد فإنه يستتاب وحتى عن الثوري أنه يستتاب أبدا وهل المرتدة كالمرتد أم لا قال مالك والشافعي وأحمد الرجل والمرأة في حكم الردة سواء وقال أبو حنيفة تجبس المرأة ولا تقتل وهل تصح ردة الصبي المميز أم لا قال أبو حنيفة نعم وذلك هو الظاهر من مذهب مالك وهو المشهور عن أحمد وقال الشافعي لا تصح ردة الصبي ويروى مثل ذلك عن أحمد وأحمد وأبو علي ان الزنديق وهو الذي يسر الكفر ويظهر الاسلام يقتل ثم يختلفوا في قبول توبته اذا تاب قال أبو حنيفة في أظهر روايته وهو الأصح من خمسة أوجه لأصحاب الشافعي تقبل توبته وقال مالك وأحمد يقتل ولا يستتاب ويروى عن أبي حنيفة مثل ذلك (فصل) * لو ارتد أهل بلد وجرى فيه حكمهم هل تصير تلك البلدة دار حرب أم لا قال أبو حنيفة لا تصير دار الاسلام دار حرب

الثلاثة ان الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تجمع بعدهم في زمان طويل من الواقعة مع قول أبي حنيفة انهم لا تجمع بعدهم طالوا المدة لا اذا كان للشهود وعذرهم عن الامام فلا راد له في الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك حق لم يثبت لنما يعلاه وقد تكون العترة لم تخمد الى ذلك الوقت الذي يقام الحد فيه ووجه الثاني ان العترة قد تكون حدث فتتحرك الحية الجاهلية والنفس فيبذل من ذلك العترة الشديدة كان الشارب كذلك قد يكون وقع له توبة صالحة ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو أقر بالزنا على نفسه بعد مدة جمع اقراره ولا يسمع في اقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الاثمة الثلاثة ان اقراره يسمع في الكل فالاول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول الاول من أحسن التفصيل ان لم يعرض لنما يعلاه ووجه الشق الثاني منه في عدم قبول اقراره بالخمر انه حق يتعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فلا ذلك قال الامام أبو حنيفة في شرب الخمر انه لا يسمع * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا حكم الحاكم بشهادة ثم بان فسق الشهود أو باؤوا بغيره أو كفوا فلا ضمان عليه مع قول مالك انه ان قامت البيئة على فسقهم ضمن لتفريطه مع قول الشافعي انه يضمن ما حصل من اثر الضرب فالاول مخفف والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهه الاقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوايمه ان ما يستوفيه الامام من الحدود والقصاص ويحتمل فيه فأرشه على بيت المال مع قول مالك انه مقرر ومع قول الشافعي وأحمد في القول الآخر له انه على عاقلة الامام فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد على العاقلة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو وطئ جارية زوجه باذن زوجته في ذلك فان قال طننت انها حاتلي بالاذن فلا حد عليه وان قال علمت التحريم حدم مع قول مالك والشافعي انه يحد وان كان ثيبا رجم ومع قول أحمد يجاد مائة جادة فالاول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة أخرى والثاني مشدد والثالث متوسط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العذر بالجهل بالتحريم في الشق الاول منه ووجه الثاني عدم عذره بمثل ذلك لندرة حقا تحريمه على كل من خالط أهل الاسلام اذ لو طوع لا يباح الا بئال أو عقد ووجه الثالث انه أمر مشبه بين العلم والجهل فكان فيه الجلد * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد ان السيد ان يقيم الحد على عبده وأمه اذا قامت البيئة عنده أو أقرب بين يديه لادرق في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك وأما السرقة فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع وقال أصحاب الشافعي للسيد ذلك في أصح الوجهين لا لطلاق الخبر ومنهم من قطع به وقال أبو حنيفة ليس للسيد اقامة الحد في الكل بل برده الى الامام فان كانت الامة مزوجة فقال أبو حنيفة وأحمد ليس للسيد حد بها يحل بل هو للامام أو نائبه وقال مالك والشافعي للسيد فعل ذلك بكل حال فالاول فيه تخفيف على السيد في اقامة الحد على وقيقه الثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من اقامة الحد في رقيقه في القطع وفيه تخفيف من حيث اباحه ذلك له والثالث مشدد على السيد والاول من المسئلة الثانية في الامة المزدوجة مشدد على السيد والثاني منها مخفف عليه فرجع الامر في المسئلة الى مرتبة الميزان ووجه الاول من المسئلة الاولى كون العبد مودودا من مال السيد فله تقوية المنفعة فيه على نفسه اياها حتى الله عز وجل ووجه الثاني كون اقامة الحدود بالاصالة من منصب الامام الاعظم فكان مقدما في ذلك على السيد لكونه أتم نظرا منه غالبه او انما جعل الشارع اقامة الحدود الى الامام الاعظم دون كل من قدر على اقامتها من المتغلبة ونحوهم دفعا لفساد في الارض لغلبة عدم قدرة الرعية على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضا جاهلية لانصره للاسلام والسرقة بخلاف الامام الاعظم أو نائبه ليس له غرض عند أحد دون أحد غالبا أو يقدري على أن ينفذ غضبه

(١٨ - ميزان في) حتى يجمع فيها ثلاثة شروط ظهور أحد أحكام الكفر وأنه لا يبق فيها مسلم ولا ذمي بالامان الاصل وان تكون متاخمة للدار الحرب والظاهر من مذهب مالك ان بنائها وأحكام الكفر في بلاد تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد

واتفقوا على أنه تغنم أموالهم فأما ذرارهم فقال أبو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد الردة لا يسـترقون بل يحبرون على الإسلام إذا باعوا فان لم يسلموا قال أبو حنيفة ومالك يحبسـون ١٣٨ ويتعاهدون بالضرب جذبا إلى الإسلام وأما ذراريهم فيسترقون وقال أحد استرق

ذرارهم وذراري ذرارهم وللشافعي في أسـترقةهم قولان أصحهما لا يسـترقون * (باب البغي) *

اتفق الأئمة على أن الإمامة فرض وأنه لا بد للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدين وينصف المؤمنين من الظالمين وأنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في الدنيا إمامان لا مئةقان ولا مـقتـران وعلى أن الأئمة من قريش وإنما جازت في جميع أنحاء قريش وأن للإمام أن يستخلف وأنه لا خلاف في جواز ذلك لأبي بكر وأن الإمامة لا تجوز لامرأة ولا كافر ولا صبي لم يبلغ ولا جنون وإن الإمام السـكـامل يجب طاعته في كل ما يأمر به ما لم يكن معصية وإن القتال دونه فـرض وأحكام من ولاه نافذة وأنه لو خرج على إمام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وكان لهم تأويل مشبه ومطاع بينهم فإنه يباح قتالهم حتى يقبوا إلى أمر الله تعالى فإذا قاتل كف عنهم واختلوا هل يتبع مدبرهم في القتال أو يذنب على جميعهم فقال أبو حنيفة إذا كان لهم مئةقة برجعـون إليها جاز ذلك وقال مالك والشافعي وأحد لا يجوز واتفقوا على أن

في غيره ولا عكس فإذا قتل الإمام شخصاً ولو ظالم لا بد من عصيته أن يقتلوا الإمام لاجله عادة وقد رأيت شخصاً قتل أخوه فقتل فأنله فرجع أهل المقتول الثاني فقتلوا الأخ وأولادهم فبلغ القتل ثلاثين رجـلاً ولأن القتل كان على يد الإمام ما قتل أحد راند على القاتل الأول فعلم أن السيد لا يخاف من إقامته الحد على رقيقه مئةقة فهو كالإمام لعدم قدرة عصبة العبد على قتل سيده عادة أو قطع يده أو ضرب به فأنهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحد في أظهر رأيته أنه إذا ظهر بالمرأة الحرة جل ولازج لها وكذلك الامة التي لا يعرف لها زوج وتقول أكرهت أو وطئت بشبهة فلا يجب عليها حد مع قول مالك أنها تتحد إذا كانت معقبة مئةقة ليست بغريبة ولا قبل قولها في الشهوة والغصب لأن يظهر أثر ذلك كعجبها مستغنية وشبه ذلك مما يظهر به صدقها فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تحقق قيامها بما يجب الحد لاحتـمال أنها وطئت وهي نائمة أو معصية عليها فعملت من ذلك الوطء وقد روى البيهقي أن امرأة لازج لها أنقبي إلى عمر بن الخطاب حين وجدوها حاملاً فقال عمر للعاصم بن الذي عندي إن هذه ماهي من أهل التهمة ثم استنفهمها عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين إنني امرأة أرى العثم وإذا دخلت في صلاتي فربما غلب على الخشوع فأغيب عن إحساسه فربما أتاني أحد من العتاة فغشيتني من غير علمي فقال لها عمر رضي الله عنه وذاك ظني بك ودرأ عنها الحد انتهى * وقد حكيت ذلك لزوجتي الامة الصالحة أم عبد الرحمن فقالت إن الولد لا يتخلق إلا من ماء الرجل والمرأة معاً وإذا كانت غائبة العقل فلا شـعـور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها وتخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي عندي أنها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شهبة عند عمر فدرأ الحد عنها إلا أنه سلم لها فأنقبي طاعة فقالت لها وقد تكون هذه المرأة احتلمت بعد نزول الرجل منها فاختلط منيها بمني الباقى في رحمها فتخلق من ذلك الولد وأنها كانت من ورثة أم عيسى في هذا المقام فكيف نفع مالك في ذيل قبص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفع ملك أوشيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج أو السيد عادة فقالت هذا بعد انتهـي وأما وجه قول مالك الذي هو مقابل قول الأئمة الثلاثة أنها تتحد فهو لعدم إبدائها شبهة يدريها الحد عنها عنده فاعلم ذلك والحد لله رب العالمين

* (باب حد القذف) *

اتفق الأئمة على أن الحر البالغ العقل المسلم المختار إذا قذف حراً عاقباً لا بالغامس لماعة عالم يحـد في زنا في سالف الزمان أو قذف حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير مـتـة لا عنه لمـتـة في زنا بصريح الزنا أو كان في غير دار الحرب وطلب المقذوف بنفسه إقامة حد القذف لزمه ثمانون جلدة وأنه لا يراد على ثمانين وعلى أن حد العبد في القذف نصف حد الحر وبه قال كافة العلماء خلافاً للوزاعي فإنه قال حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا على أن الحر لا يحـد في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافاً للداود فيه ما حكي عنه أنه قال فاذن العبد والامة يحـد واتفقوا على أن القاذف إذا أتى بيمينه على ما ذكر سقط عنهم الحد وكذلك اتفقوا على أن القاذف إذا أدين بالقبول له شهادة هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة ومالك في المشهور عنه أنه لو قذف جماعة حد واحد أو حد واحد أو قذفهم معاً أو مرتباً بكلمة أو بكلمتين أو بكلمات مع قول الشافعي في أحد قوليه أنه يحـد لكل واحد حد واحد مع قول أحد في أشهر رأيته من عنه أنه إن قذفهـم بكلمة واحدة أقبح عليه حد واحد أو بكلمات فلكل واحد حد والثاني من روايتي أحد أنهم إن طلبوه متفرقين حد لكل واحد منهم حد فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وبكل من هذه الأقوال وجه لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن

أموال البغاة لهم وهل يستعان بسلاحهم وكرامتهم على حربهم قال مالك والشافعي وأحد لا يجوز ذلك وقال أبو التمر يض حنيفة يجوز ذلك مع قيام الحرب فإذا انقضت الحرب رد إليهم واتفقوا على أن ما أخذ البغاة من خراج أرض أو جزية فحق لهم أهل العدل

ان تحتسبوا به وان ما يتلفه أهل العدل على أهل البغي لاضمان فيه واختلافوا فيما يتلفه أهل البغي على أهل العدل في حال القتال من نفس وأموال فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد الرابع وأحمد في إحدى روايته لا يضمن وقال ١٣٩ الشافعي في القديم وأحمد في روايته

الأخرى يضمن

(باب الزنا)

اتفق الأئمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وأنه يخلف باختلاف الزناة لان الزاني نارة يكون بكرا ونارة نية او هو والمحصن واتفقوا على أن من شرائط الاحصان الحرية والبلوغ والعقل وأن يكون قد تزوج تزويجا صحيحا ودخل بالزوجة فهذا الشر وط الخسة يجمع عليها واختلفوا في الاسلام هل هو من شرائط الاحصان أم لا فقال أبو حنيفة ومالك نعم وقال الشافعي وأحمد لا يحسد الذي عندهما فمن كسبت فيه شرائط الاحصان فزني بامرأة قد كسبت فيها شرائط الاحصان بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فهما زانيتان محصنتان بالاجماع عليهما الرجم حتى يموتا وهل يجمع عليهما الجاد قبل الرجم أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجمع وانما الواجب الرجم خاصة وعن أحمد روايتان اظهرهما يجمع ولو كان الزاني مملوكا وقد تزوج ودخل في نكاح صحيح فهل برجم الاربعة على انه لا يبرجم وقال ابو ثور برجم * (فصل) * قال في

التعريض لا يوجب الحد وان نوى به القذف مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف وفسره به وجب الحد مع قول أحمد في إحدى روايته انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الأخرى كذهب الشافعي فالاول يخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك إحدى روايتي أحمد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خفة أمر التعريض في الاذى عادة وهو خاص بأصحاب الرعونات النفسانية أو الأكاثر الذين لا يراعون الخلق من الاولياء رضى الله تعالى عنهم ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالأكاثر من أهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم عند الخلق ومنه يعلم نوجبه قول الشافعي وأحمد ويصح أن يقال وجه الاول أن قائل ذلك لا يخلو من قصده أحد بذلك في نفسه فذا خذله حقه منه وان كان لا يعلم عنه تطهير لذلك القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يضرب المحدث في التعريض اذا قال له القاذف لم أرد أحد امة عينا بذلك يقول له عمر وركه على من شئت ووجه الثاني أن قذف غير المعلن لا يحصل به كبير ذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري * ومن ذلك قول مالك انه لو قال لعربي يا بعلتي أو ياروى أو يابري أو افارسى ياروى أو يافارسى ولم يكن في بلد من هذه صفته كان عليه الحد مع قول الأئمة الثلاثة انه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني يخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سد باب الاذى جلة لما فيه من رائحة الطعن في نسبه وري والدته بالزنا ووجه الثاني ندرة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والتأخر لاحكم له غالبا * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حد القذف حق الله تعالى فليس للمقذوف أن يسقطه ولا أن يبرئ منه وان مات لم يورث عنه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته انه حق للمقذوف فلا يسقط في الاصل البتة وان لم اسقطه وأن يبرئ منه وأنه يورث عنه وبه قال مالك في المشهور عنه الا أنه قال متى رفع الى السلطان لم يملك المقذوف الاسقاط فالاول فيه تشديد على القاذف والثاني فيه تخفيف عليه ووجه قول مالك في صورة الرفع الى السلطان ما ورد في الصحيح من وجوب الحكم باقامة الحد اذا رفع اليه وتخفيف قبول الشفاعة في اسقاطه فراجع الامر الى مرتبة الميزان * وسمعت شيخ الاسلام ذكر يارجه الله تعالى يقول كل شئ وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الى حق الله تعالى من حيث تعدى ذلك العاصي حدود الله ووجه الى العبد فاذا أبرأ العبد من حقه برئ وبقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه قال وليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فعل العبد وارادة الحق وليس لنا حق منتمعه لله تعالى أو غير متمعه من العبد مدخل فيه قال وقد أجمع القوم على أن وقوع انتقام الربوبية لا يكون الا لخلق والخالق ربوبية لا تنقسم لنفسها الكونها فاعالة في الحقيقة وخالفه لذلك الفعل انتهى وكان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهم اذا وقع أحد في عرضهم وطلب منهم أن يحالوه ولو نزل الله تعالى حرم أعراض المؤمنين فلا ينجها وتكفلها لك ولكن غفر الله لك يا أخى والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بموت المقذوف مع قول مالك والشافعي انه يورث وفيه ثلاثة أوجه لأصحاب الشافعي أحدها جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذو والانساب فخرج منه الزوجان والثالث العصبات دون النساء فالاول يخفف على القاذف بكونه ليس للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد عليه ووجه الوجه الاول فيه برئه القياس على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يصح افتراقهما وابدال كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج سره عليه وينسى الاول ولا هكذا القرابة من النسب ووجه الثالث من الاوجه شد ارتباط العصبية ببعضهم بعضا كانوا أشد تعلقا وارتباطا بالمقذوف من مطلق الورثة فراجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(باب السرقة)

الافصح واتفقوا على ان البكر من الحرين اذا زنا فإثم - ما يحالان كل واحد منهما مائة جلدة وهل يضمن البكر الجاد التعريض ام لا قال ابو حنيفة لا يضمن بل هو تعريض غير واجب ان رأى الامام مصلحة فغرمه ما على قدر ما يرى وقال مالك يجب تعريض البكر الزاني دون الزانية

والنفر ببيان ينفي سنة الى غير بلده وقال الشافعي واحد الزانيان الحران البكران يحجم في حقه ما بين الجلد والتغريب عاما وقال القرطبي في تنقيته - يره اختلافوا في نفي البكر مع ١٤٠ الجلد الذي عليه الجمهور انه ينفي مع الجلد قاله الخلفاء الراشدون الاربعه توبه قال عطاء وطاوس

وذلك والشافعي واحد وقال بتركه أبو حنيفة * (فصل) * واتفقوا على ان العبد والامة لا يكمل أحدهما اذ زنيا وان حد كل واحد منهما - ما خسرون جلدونه لافرق بين الذكر والانثى منهم وانهما لا يرجان بل يجلدان سواء أحصنا أو لم يحصنا هذا قول الائمة الاربعة وقال بعض أهل الظاهر برجمان اذا أحصنا وذهب ابن عباس وبجهاه دوسعيد ابن جبير الى أنه - اذا لم يحصنا فلا يجلدان أصلا واذا أحصنا فحدهما خنونا جادة وذهب بعض الناس كما قال القاضي عبد الوهاب المالكي في العيون الى أنهم - ما كالا حرار سواء أحصنا فحدهما لرجم وان لم يحصنا فحدهما الجلد خسرون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والامة خمسون وذهب أبو ثوري الى ان حد الرقيق كحد الحر فيبطل دماثة واختلافوا في وجوب التغريب في حقهما فقال أبو حنيفة ومالك وأحد لا يغربان وهو قول للشافعي والاصح من مذهبه انه يغرب نصف عام * (فصل) * واختلفوا فيما اذا وجدت شرائط الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر

اجمع الائمة على أن الحر زمة تبر في وجوب القطع واتفقوا على انه اذا اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصيب فعلى كل واحد منهم - القطع واتفقوا على انه اذا سرق قطع يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطع رجله اليسرى واتفقوا على ان العين المسروقة يجب ردها ان كانت باقية وعلى ان الواو الدين وان علوا لا يقطعون بسرقة مال أولادهم وعلى ان من كسر صنمان ذهب لا ضمان عليه وعلى انه اذا سرق من المغنم وهو من غير أهله قطع وأجبعوا على ان السارق اذا وجب عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ بيده اليمنى من مفصل اليكف ثم يحسم ثم ان عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع انه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم يحسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه أن يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلافوا فيه ففي ذلك قول أبي حنيفة نصاب السرقة دينار أو عشرة دراهم أو ثوبية أحد - مع قول مالك وأحد في أظهر روايته انه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرهما فالاول مخفف في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة واجمع للاختلاف في ثمن الجن الذي وردانه يقطع في ثمنه فعند أبي حنيفة ان ثمنه كان دينارا وعند مالك وأحد والشافعي انه كان ربع دينار فكل حاكمه القطع بما قاله امامه ولا يخفى ان أشد أقوال الائمة في هذه المسئلة ورعاية حرمة المؤمن اذا سرق قول الامام أبي حنيفة كان أشدهم ورعاية حرمة الاموال قول بقية الائمة وحاصل الامر ان من الائمة من راعى حرمة الدماء ومنهم من راعى حرمة الاموال ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان صفة الحر الذي يقطع من سرقة منه هو أن يكون حرز الشئ من الاموال فكل ما كان حرز الشئ منها كان حرز الجميع مع قول الائمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال والعرف معتبر في ذلك فالاول مشدد في أمر الحر من حيث انه جعل حرز الذهب مثلا كحرز غيره من الامتعة الخسيسة كانه أيضا مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حرمة مال المسلم أو غيره لافرق بين قليله وكثيره فسا كان حرز الدرهم نفرة فهو حرز لاردب من الذهب ووجه الثاني اتباع العرف في الحرز لا لأن مكان حرز آلة الحارث من حرز الذهب والحرير وقد قال تعالى للحمد صلى الله عليه وسلم خذ العفو وأمر بالعرف - عني اذا لم يوح اليك في معرفة ما رشي فرد الى العرف واعمل بالعرف فيه فصار العرف من توابع الشرع على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقة ما عرفتوا عدد الشريعة فليس هو من قسم القانون خلافا لبعضهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب القطع فيما يسرع فسادا بالغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول أبي حنيفة انه لا قطع فيه وان بلغت قيمته نصابا فالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط لبراءة المذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم فلا يقطع فيما تسرع استخالتة عادة بخلاف النقود واليابس ونحو ذلك مما يستفاد به مع بقاء عينه فانه أشد في الحرمة لاسيما اذا كان الطعام في أيام الرخاء فان أمره يخف على النفوس أكثر من أيام الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول أبي حنيفة فان سرقة الطعام أيام الغلاء لم يمتدح كون أشد على صاحب من الذهب والجواهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من سرق غراما لعل على الشجر ولم يكن محرزا بحر زجب عليه قيمته مع قول أحد زجب قيمته مرتين فالاول مخفف ويوجب العقوبة الواحدة والثاني مشدد ويوجب قيمتين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فكل وجهه والافر في مثل ذلك راجع للامام أو نائبه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جاحدا يعاربه يقطع اذا بلغت قيمة ذلك نصابا مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصابا فالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه

وصورته أن يعطى المسلم زوجته المكتنية أو بطا العاقل زوجته المحنونة أو بطا البالغ زوجته الصغيرة المطبقة للوطء أو بطا فرجع الحر أمة مزوجة فعند أبي حنيفة وأحد لا يثبت الاحصان لواحد منهما أو عنهما مالك والشافعي يثبت لمن وجدت شرائطه فيه فان زنيا كان الجلد

في حق من لم يثبت له الاحسان والرجم على من يثبت له * (فصل) * واختلفوا في الذي هل يقام عليه حد الزنا فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد
يقام عليه الحد وقال مالك لا يقام عليه واختلفوا في اليهودي اذا زنى وهو محسن فقال أبو حنيفة ١٤١ ومالك لا يرجم لان عندهما لا يتصور

الاحسان في حق من
شروط الاحسان عندهما
الاسلام ولكن يحاط عند
أبي حنيفة وعند مالك به اقبح
الامام اجتهاد وقال الشافعي

وأحمد هو محسن فبرجم
لان الاسلام عندهما ليس
بشرط في الاحسان

* (فصل) * والمرأة العاقلة
اذا مكثت من نفسها بمجنونا
فوطئها أو زنى عاقل بمجنونة
قال مالك والشافعي وأحمد

يجب الحد على العاقل منهما
وقال أبو حنيفة يجب الحد
على العاقل منهما دون العاقلة

ولو زنى على فراشه امرأة
فطئها زوجه فوطئها أو
نادى أعمى زوجه فاجابته

امرأة أجنبية فوطئها وهو
يظن نهاراً زوجه ثم بان
الموطوءة أجنبية قال مالك
والشافعي وأحمد لا حد

على الظان والاعمى وقال
أبو حنيفة عليهما الحد

* (فصل) * اتفق الاثمة على
ان البينة التي يثبت بها الزنا
ان يشهدا بغير رجل عدول

بصفون حفيضة الزنا
واختلفوا هل يشترط العدد
في الاقرار به فقال أبو حنيفة

وأحمد لا يثبت الزنا بالاقرار
الا أن يقر العاقل البالغ على
نفسه بذلك أو بغير صرمان
وقال مالك والشافعي يثبت

بأقراره مرة واحدة ولو شهد

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جعل العار به عنده كجها في حرز يجمع انه استأمنه
على حفظها فكان يجدها لكفح الحرز وأخذ هذا لاسيما ما ورد في الحديث من انهم ضمنية ووجه الثاني
ان المعبر هو المفرط في عارته من لا يؤمن منه الجحد فلما استأمنه أولاً كان من المعروف عدم قطعه ثانياً
اذا عرض له الخيانة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان جاهد الوديع لا يقطع مع قول احمد انه يقطع فالاول
يخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجههما يعلم من توجيه العار به قبله * ومن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي انه لا يقطع على جماعة اشتركو في سرقة نصاب مع قول مالك انهم ان كانوا لا يحتاجون الى
تعاون عليه قطعوا وان كانوا لا يمكن الانفraz بجملة فقولان لا يصحبه فالاول يخفف على السارقين والثاني
فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة عظمة عضو الاذى وتحمير أمر الدنيا
ووجه الثاني من شق التفصيل عكسه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو اشترك اثنان في نقب فدخل
احدهما وأخذ المتاع وناله الا سخره وخارج الحرز أو رعى به اليه فأخذ فعلى الداخل القطع دون الخارج
مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع على واحد منهما فالاول مشدد على الداخل في القطع والثاني يخفف عليه وعلى
الخارج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع
ووجه الثاني عدم استقلال واحد منهما بالنقب والاخراج للذين لا تكمل السرقة الا بهما جميعاً عارفاً لذلك
كان لا يقطع على واحد منهما تعظيماً لحرمة ما احقر الامر الدنيا * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم نصاباً ولم يخرج الباقيون شيئاً ولا أعانوا في الاخراج
وجب القطع على الجماعة كلهم مع قول مالك والشافعي انه لا يقطع الا من أخرجه فالاول مشدد على من ساعد
في النقب ولم يخرج ولم يعن والثاني فيه تخفيف على الداخل الذي لم يخرج المتاع فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي مضت * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو نقب شخص حرزاً ودخل
أحدهما وقرب المتاع الى النقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من الحرز فلا يقطع عليهما مع قول مالك
ان الذي أخرجه يقطع قولاً واحداً وفي الذي قرب به لا يصحبه قولان ومع قول الشافعي في أصح قوايه انه يقطع
الخارج خاصة ومع قول أحمد عليهما القطع جميعاً فالاول تخفف والثاني مشدد في القطع للذي أخرجه وفيه
تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على الخارج تخفف على غيره والرابع مشدد على الناقب والخارج والمقرب
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجههما يعلم من توجيه المسائل السابقة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
ان النباش يقطع مع قول أبي حنيفة وحده انه لا يقطع فالاول مشدد على النباش والثاني يخفف عليه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان اللحد أو الشق كالحرز لكن الميت بعد دم التراب عليه مع زيادة
الاعتبار وقيام المفردة من الميت ووجه الثاني ان ذلك ليس بحر زعاد وهو يصح حمل الاول على الفساق المحكمة
في السد والثاني على ما كان بالضد من ذلك مع غلبة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالموت ونحو
ذلك * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان من سرق من سائر الكعبة ما يبلغ ثمنه نصاباً قطع مع قول أبي حنيفة
ومالك انه لا يقطع فالاول مشدد خاص بن دخل الايمان قلبه وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبته الى حضرة
الله تعالى الخاصة ثم اتهم حرمتها والثاني تخفف خاص برعا الناس الذين غلط جهلهم وجهلوا كثرهم في
حضرة الله تعالى وغابوا عن تعظيمها فان ذلك خفف هذان الامامان عليهما وقد أجمع أهل الكشف على انه
لا يصح لعبد أن يعصى أمر الله تعالى على الكشف والشهادة له أبداً فلا بد له من حجاب أقله ظنه في الله تعالى أن
يقوله ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فانه لو ظن انه يؤاخذ به ما وقع في ذلك الذنب ويؤيده حديث الحكيم
الترمذي في نوادر الاصول مرفوعاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أراد الله تعالى ان يفضأه وقدره

الشهود الا ربعة في مجالس متفرقة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد متى لم يشهدوا في مجلس واحد فاقسم قذفوا عليهم الحد وقال الشافعي لا بأس
بتفريقهم وتقبل أقوالهم * (فصل) * واختلفوا في صفة الجاس فقال أبو حنيفة ومالك الجاس الواحد بشرط في مجيء الشهود بمجتمعين فان جاؤا

متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فالتهم قدوة يحدون وقال الشافعي المجلس ليس بشرط في اجتماعهم ولا يجتمعهم بل متى شهدوا بالزمانه متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد وقال أحد ١٤٢ المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود وأداء الشهادة فإذا اجتمعهم مجلس واحد وشهدوا

بسمعت شهادتهم وان جاؤا متفرقين * (فصل) * ولو أقر بالزمانه جمع عنه قبل رجوعه - وسقط الحد عند الثلاثة واختلف قول مالك في ذلك فقال يقبل رجوعه - وكذا في السرقة والشرب وقال لا يقبل رجوعه إلا ان رجوعه بشبهة يذره * (فصل) * وانفقوا على تحريم اللواط والله من القوا حش الغنم وهل يوجب الحد قال مالك والشافعي وأحد يوجب الحد وقال أبو حنيفة يعز في أول مرة فإن تكرر منه قتل واختلف وجوب الحد في صفته فقال مالك والشافعي في أحد قوليه وأحد في أظهر ر وإيشه حده الرجم بكل حال ثيبا كان أو بكر أو قال الشافعي في قوله الآخر وهو المرجح حده حد الزنا في فرق بين البكر والثيب فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الحد وعن أحمد مثله واتفقوا على أن البيئة على اللواط لا تثبت إلا باربعة كلزنا إلا بأحنية فائتبهما بالشاهد * (فصل) * ومن أنى بهيمة قال أبو حنيفة ومالك يعزر وعن مالك رواية أنه يحد للشافعي ثلاثة أقوال أحدها يجب عليه الحد ويختلف بالكارة والنبوة والثاني أنه يقتل

سلب ذوى العقول عقولهم حتى إذا مضى قضاءه وقدره فهم رد عليهم عقولهم ليعتبروا اه ومعنى ليعتبروا أي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا العقل الذي يسلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشري عظمة لنا إذا عصينا لكوننا ما وقعنا فاط في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب بعقله فهو غير مكاف فلا يؤخذ به الله تعالى اه وهذا فهم سقيم لأنه يؤدي إلى أن الله تعالى لا يؤخذ العصاة بما فعلوا مطلقا وهو خلاف الاجماع والذي فهمته من ذلك أن المراد بالعقل الذي يسلب هو شعوره أنه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه فيتواري عنه هذا الشهود حتى يقع في المخالفة ترجحه من الله تعالى بالعباد لوصفه أنه غير محبوب عن الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة أبد أولائه وقع في ذلك مع شهوده أن الله تعالى يراه لما كان في أعلى طبقات سوء الأدب واستحق الخسوف به والمسخ لصورته بل روى الجلال السيوطي أن شخصا جامع بين أمية في زمن محمد بن قلاوون عث بمقعدة أمامه وهو في الصلاة فمسخه الله فخرج هاريا إلى البراري والناس يرونه وانقطع خبره وكتبوا بذلك محاضرا فانظر يا أخي إلى عقوبة هذا الشخص في كونه مس مقعدة أمامه في حضرة الله على وجه الانتهاء أو الغيبة عن التعظيم إن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه أيضا من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعا لابن الزاني حين برئ وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن أي يعلم أن ربه يراه لما كان يسرقه بل يذهب إيمانه عنه ويصير عليه كالمظلة رجمه كالجباب الذي يمنع عنه من قول العذاب ووصوله إليه فظاهر ارتفاع الإيمان عنه بحيث ما يتبادر إلى الأذهان أن ارتفاع الإيمان نعمة على العاصي والحال أنه رجمه وهذا من غناية الإيمان بصاحبه ومن أراد إيضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الإيمان الذي نفاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليست في سياق كل آية جاء فيها لفظ الإيمان وتخصيصه بما فيها فان كان في ذكر الحساب أو البعث أو الحشر أو النشور فغناه لا يؤمنون بالحساب أو لا يؤمنون بالبعث أو لا يؤمنون بالحشر أو النشور وهكذا فصعقوا نمان معنى لابن الزاني حين برئ وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن أي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد أنه غير مؤمن بالله ولا أنه لا يكتبه ورساله ويذكر ونكبر أو بالبعث أو الحشر أو الحساب أو الميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء أن الإيمان لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي يجب الإيمان بها فان مثل هذا لا يكمل إيمانه إلا بالإيمانه بالصفات كلها ونظير ذلك صحة التوبة من ذنب وهو مهر على ذنب آخر وبالجملة فالعاقل الكامل لا يعصى ربه أبدا حال عقله وقد أجمع القوم على أن كل من كتب عليه كاتب الشمال ذنبا أو أحدهم أو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من أراد أن ينظر إلى قوم بلا عقول فليستار السنا * وسمعت سبيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لما سجد لله العبد عن شهوده به حال المعصية لا لا يخجله بين يديه وكان العبد يستحي من ربه إذ اعصاه فكذلك الحق تعالى يستحي من عبده أن يشهده بأنه تعالى يراه فان الله تعالى ما ند بنالي خلق من الأخلاق الحسنة الا وكان الله تعالى أولى من تلك الخلق اه وسمعت أبا ضاية يقول إذا بسط الحق تعالى بساط الكرم أعباده المؤمنين في الآخرة بأسطهم وأزال خجلهم وقال يا عبادي ما كان ما وقع منكم في دار الدنيا من الخالفات إلا بقضائي وقدرتي وانفاذ مشيئتي التي لا تقدر ون علي ردها فزول هذا الكلام خجلهم ويكاد أحدهم يطير من الفرح وهذا من أعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يعتمذ عن عبده المؤمنين ويقبهم لهم المماذير في تلك الدار وأما في الدنيا فاسترد ذلك السر عنهم لأنه من سر القدر بل ذم العبد إذا قال في دار التكليف ايش كنت أنا أن الله تعالى هو الذي قدر علي ذلك قبل أن أخلق وأوجب علي الرضا بالقضاء دون القضي وسلك الأدب معه لأن حضرة التكليف وكشف القناع عن وجهه نسبة الفعل إلى العبد حقيقة

بكر اكن أو ثيبا والثالث يعزر وهو المرجح المفتي به وعن أحمد روايت التي اختارها جماعة من أصحابه أنه يعزر * واختلفوا لا في الهيمة الموطوعة فقال مالك لا يندب بحال وقال أبو حنيفة ان كانت للواطى ذبحت والا فلا ولا يجب للشافعي ثلاثة أوجه أحدها هو الأصح

ان كانت مما يؤكل ذبحت والانلا والثاني تذبح مطلقا والثالثة لا تذبح مطلقا وقال أحد تذبح سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يؤكل لهما أو لم يؤكل وعلى الواطئ قيمتها صاحبها وهل يجوز للواطئ الاكل منها أو لغيره أم لا قال ١٤٣ أبو حنيفة لا يأكل كل هو منها وبأكل كل غيره وقال

مالك يأكل منها هو وغيره وقال أحد لا يأكل كل هو منها ولا غيره ولا صاحب الشافعي وجهان أحدهما تأكل مطلقا لفقدهما يقتضي التحريم * (نقل) * واتفقوا على أنه إذا عقد على محرم من النسب أو الرضاع فإن العقد باطل واختلفوا فيما لو وطئ في هذا العقد مع العلم بالتحريم وكذا لو عقد على معتدة من غيره ووطئها عالما بالتحريم فقال مالك والشافعي وأحمد يجب عليه الحد وقال أبو حنيفة يعزروا لو استأجر امرأة أجنبية ففعل وجب عليه الحد بالاتفاق أما يحتكى عن أبي حنيفة أنه قال لا حد عليه ولو وطئ أمته المزوجة فهل يحسد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يحسدون عن أحمد روايتان * (نقل) * اتفق الاثنتان على أن شهود الزنا إذا لم تتكمل أربعة فإنهم قد ذبحوا بدون الافي قول للشافعي واتفقوا على أنه إذا شهدا اثنان أنه زنى بهما طاعة وأخران أنه زنى بهما مكرهة فلا حد على واحد منهما ولو شهدا اثنان على أنه زنى بهما في زاوية أخرى فقال أبو حنيفة وأحمد تقبل هذه الشهادة ويجب الحد وقال مالك والشافعي لا تقبل ولا

لا تقبل الحماقة اذ لو قبلت الحماقة لم يلزم الاحتج الانسان على ربه ولم يشهد بحجة الله تعالى عليه في شيء فعلم ان الحق تعالى لا ييسر عبد في الآخرة ويعتذر عنه الا ان كان متأديا بمعه تعالى في حال التكليف وهذه عبرة من اباب المعرفة فتأمل فيها تحط بهم العلماء وان ترجع الى أصل المسئلة فنقول ومما يؤيد الشافعي وأحمد في قواهم ما يقطع بدم سرق من سيطرة الكعبة ما يكون ثمنه نصابا ما ورد في الحديث من تعليظ العقوبة على السارق في الحرم فانهم والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحد في إحدى روايتيه انه اذا سرق ثالث مرة فلا يقطع له بدولا رجل أخرى لان البدول الرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يحبس مع قول مالك والشافعي انه يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالاول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر مما تقدم فان بعض الأئمة راعى حرمه المال وبعضهم راعى حرمه ما مؤمن وتقدم في مسائل الاتقان الاثنتان اتفقوا على أنه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فالخلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم * ومن ذلك قول الاثنتان الثلاثة ان حد السرقة يثبت باقراره مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت باقراره مرتين فالاول فيه تشديد على السارق والثاني فيه تخفيف عليه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وجه الاول استبعاد أن أحدا يعثر على نفسه بما يوجب القطع كاذبا وانما يكون عند خوف الريبة فيحمل الاول على أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك احتياطه وللامام اذا اقدام على قطع عضو آدمي وهدم بنية الله عز وجل عظيم فلا ينبغي ان يهدم البنية الاخلاقها ولذلك ورد ان قاتل نفسه في النار ليجريه على هدم بنية الله تعالى بغيره اذنه فافهم فمن هنا كان التثبت في الاقرار بتكريره مرتين عندهذين الامامين واجبا فكل من الاثنتان وجهه والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا يجتمع على السارق وجوب الغرم مع القطع وان تلف المسروق فان اختار المسروق من الغرم يقطع وان اختار القطع استوفى لم يغرم السارق مع قول مالك ان كان السارق موسرا وجب عليه القطع والغرم وان كان معسرا لم ينسحب بيمينته بل يقطع ومع قول الشافعي وأحمد يجتمع القطع والغرم على السارق فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وجه الاول سكوت الشارع عن الغرم فلا يجب مع القطع شيء وجه الثاني التغليظ على السارق بوجوب الغرم ان كان موسرا بخلاف المعسر فقف عنه لانه راحة عذرا عند من الفاقه والحاجة وجه الثالث التغليظ عليه بتجريح السوء فله ويبان حسنة نفسه والغفلة عن شهود الحق تعالى في الدنيا وعن الحساب في الآخرة * وقد كان الحسن البصري يقول والله لو خاف حالف ان أعمال الحسن ان لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك فقبيل له في ذلك فقال لو كنا مؤمنين بيوم الحساب ايماننا كامل لا ما وقع أحدنا في مخافة لا سرا ولا جهرا * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخرة سواء سرق من بيت خاص لاحدهما أو من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي في أرجح أقواله انه يقطع من سرق منه ما من حرز خاص له سرق منه زاد مالك ولا يقطع من سرق من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول أحد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر انه لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخرة على الاطلاق والقول الثالث للشافعي انه يقطع الزوج خاصة فالاول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهم ما من حيث انه لا يقطع أحدهما الا ان سرق من حرز خاص باحدهما كما انه مشدد من حيث القطع والتألف مخفف والرابع مفصل فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وجه الاول ان كلام الزوجين مع صاحبه متعمد معه كأنه هو ووجه الثاني ان كلامهما كالأجنبي والثالث كالاول وجه الرابع ان المرأة حاق النفقة والكسوة على الزوج فلا

يجب الحد والشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر تسمع في الحال الا في فلوله مضى على الواقعة مدة زمان قال أبو حنيفة لا يسمع ذلك بعد تطاول المدة اذ لم يكن تأخرهم لبعدهم عن الامام وقال الثلاثة تسمع ولو أقر على نفسه بذلك بعد مدة قال أبو حنيفة يسمع اقراره بذلك الا في شرب الخمر

خامه وقال الثلاثة بسمع اقراره في السكك (فصل) * الحاكما اذا حكم بشهادة ثمانية ان الشهود دفعة فوعيدوا وكفارا قال أبو حنيفة لا ضمان عليه وقال مالك ان قامت البيعة على ١٤٤ فسمعهم يضمن الحاكمان وان قامت البيعة على التسبب والكفر ضمن لفريقه وقال الشافعي

عليه ضمان ما حصل من
أثر الضرب * (فصل) * وما
يستوفيه الامام من الحدود
والعصا ومن يخطف فيه قال
أبو حنيفة ارش خطا الامام
في بيت المال وعن الشافعي
وأحمد كذلك وعنهما انه على
عاقبته وقال مالك وهرد
* (فصل) * اتفق الاثني على
انه لا يجوز للرجل أن يما
جارية زوجه وجمه وان أذن
له وهل يجب الحد بذلك مع
العلم بالحریم قال أبو حنيفة
ان قال طنت اغتسل الى
فلاحد عليه وان قال عامت
بالحریم حدد وقال مالك
والشافعي حدد وان كان ثيبا
رجم وقال أحمد يجادمانة
جلده * (فصل) * هل للسيد
أن يقيم الحد على عبده أو
أمته أم لا قال مالك في
المشهور عنه والشافعي
وأحمد له ذلك اذا قامت
البينة عنده أو أقر بين يديه
في الزنا والقذف والجر وغير
ذلك وأما السرقة فقال مالك
وأحمد ليس للسيد القناع
ولا محاسب الشافعي في ذلك
وجهان أحدهما في الروضة
ان له ذلك لا مل لا في الخبز
ومنهم من قطع به وقال أبو
حنيفة ليس له ذلك في السكك
بل يرد الى الامام أو نائبه
فان كانت الامة مروجة
قال أبو حنيفة وأحمد ليس

تقطع الشبهة في اسحقاقتها بعض ما سرقته ولو بحكم الشيو ع في ماله بخلاف العكس * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان الولد لا يقطع بسرقة من مال أبيه مع قول مالك انه يقطع بسرقة مال أبيه لعدم الشبهة فالاول
يخفف على الولد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة حجة الولد على
ولده عادة حتى انه لم يبلغنا ان والداسعي في قطع ولده حين سرق ماله أبدا والحدود في الغالب انما تقام تخلصا
لحقوق العباد من بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الامام مالك و يصح حل الاول على أهل الكرم
المروعة والثاني على أهل البخل والشح والحرص ممن يكون ماله عنده أعز من ولده فمثل هذا ربا أجابه الحاكم
الى قطع ولده اذا طلب ذلك من الحاكم و بما قصد الولد بقطع رده ورجوعه الى الجيرة على معاصي الله استغنا
بها فربما أداه ذلك الى ما هو أشد من القطع فرجع ذلك الى الشفقة عليه لا الى الانتقام منه * ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحدانه لا يقطع بسرقة صنم من ذهب أو فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما صر أول الباب
مع قول مالك والشافعي انه يقطع بسرقة الصنم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول النظر الى كونه مالا في الجملة وقد يكسره صاحبه ويصوغه حليا ووجه الثاني النظر الى كونه
يعبد من دون الله فعلم من سرقه حكم من أزال منكر أو غيبه حتى لا يعبد من دون الله وذلك من جهة طاعة
الله فلا يقطع * ومن ذلك قول أبي حنيفة فيمن سرق ثيابا من الحمام عليه حافظ قطع ان كان ثيابا فان كان
نهارا لم يقطع مع قول الشافعي وأحد في أحدي روايته انه يقطع مطلقا لعظمه من سرق ما كان في الحمام مما
يحرس تعليمه القطع أو مما لا يحرس أو وصي شخص أو غنل فلا قطع فالاول مفصل والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الليل محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الحرز بخلاف النهار مع
ملاحظة الحافظ ووجه الثاني انه سرقة من حرز على كل حال فافاد خلع الانسان ثيابه في المسالخ ودخل
الحمام كان موضع خلعها هو حرزها والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان سارق العين المعصوبة يقطع
ولا يقطع سارق العين المسروقة ان كان السارق الاول قطع فيها فان لم يقطع الاول قطع الثاني مع قول مالك انه
يقطع كل منهما ومع قول الشافعي وأحدانه لا يقطع السارق من السارق ولا السارق من الغاصب فالاول
مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغاصب أخذ العين
المعصوبة بجهل وعناد للشر يقطع بخلاف السارق فانه أخذ العين سراها وخاف معتد على الهرب فلا ذلك
قطع السارق من الغاصب تعلقا عليه ودون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلام السارق
والسرقة منه أخذ مال الغير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق وبتقدير علمه بذلك فهو معتد حدود
الله وكأنه كان شر يكالل سارق الاول حين سرق فلذلك وجب عليه ما جاعل القطع ويؤيده حديث من سن سنة
سنة فعليه وزر هار و وزن على ما ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزوروا زواجر في مكان الاثم على الغاصب
والسارق دون السارق من كل منهما فكل من الاقوال الثلاثة وجه * ومن ذلك قول مالك ان السارق لو
ادعى المسروق من الحرز ملكه بعد رقبام سنة على انه سرق نصا لمن حرز قطع بكل حال ولا تقبل دهواه
اللاثم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحد في أحدي رواياته انه لا يقطع وسماه الشافعي السارق انظر كيف ومع
قول أحد في أحدي رواياته انه يقطع وفي رواية الاخرى انه يقبل قوله اذ لم يكن معسروفا بالسرقة ويسقط
عنه القطع وان كان معسروفا بالسرقة قطع فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهر به مما يوجب قطع يده أو
رجله وقد صرح الشارع بقوله لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن فنفى عنه الايمان ومن نفى عنه
الايمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدعي عن نفسه به القطع ووجه الثاني العمل بحديث ادرك الحدود

لنسددهما بحال بل هو الى الامام اذ انابته وقال الشافعي ومالك لا يسد ذلك بكل حال * (فصل) * المرأة الحرة اذا ظهر جم احيل بانسبها
ولا زوجا لها وكذا لامة التي لا يعرف لها زوج ولا مولود وتقول اكرهت او طئت بشبهة قال ابو حنيفة والشافعي واخذ في اظهار روائيه

لا يجب عليها حد وقال مالك اذا كانت مقدمة لم يستغفرية فاقم المحذور ولا يقبل قولها في الشبهة والغصب الا ان يظهر ان ذلك كعصمتها مستغفيرة وشبه ذلك مما يظهر معه صدقها * (باب القذف) * اتفق الاثني عشر على ان الحر العاقل البالغ ١٤٥ المسلم المختار اذا قذف حرا عاقلًا باغا

مسامحة بما لم يحذف زنا أو حرة بالغة عاقلة مسامحة بتعديته غير ما لا عنه لم تحذف زنا به سرج الزنا وكان في غير دار الحرب وطالب المقذوف بنفسه إقامة الحد ان لم يلزمه ثمانون جلدًا وانه لا يزيد على ثمانين وحد العبد في القذف نصف حد الحر عند كافة الفقهاء وقال الاوزاعي حد العبد مثل حد الحر ولا يحذف في قذف عبده عند كافة الفقهاء وحتى عن داود ان قاذف الامه والعبد يحذف وانفقوا على ان القاذف اذا أتى بيينة على ما ذكر ان الحد يسقط عنه وان القاذف اذا لم ينسب لم تقبل له شهادة * (فصل) * واختلفوا فيما لو قذف جماعة فقال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه يحد لجماعتهم حد واحد اسواء قذفهم بكلمة واحدة أو بكلمات وللشافعي قولان أظهرهما يجب لكل واحد حد واحد وعن أحمد وإبنيان المنصورة عند أصحابه وهي قول قديم للشافعي انه ان قذفهم بكلمة واحدة أقيم عليه حد واحد أو بكلمات فلكل واحد حد والثانية ان طالبوه متفرقين حد لكل واحد منهم حد * (فصل) *

والتعريض لاوجب الحد عند أبي حنيفة وان نوى به

بالشبهة وقوله ان هذا المسروق مملوك يحتمل الصدق ووجه الرواية الثانية لاجل حده والوجه في القول الاول ووجه الشق الاول من الرواية الثالثة المقتضية لاجل ظاهره ووجه الثاني منه العمل بالقرائن ومن ذلك قول أبي حنيفة ثم أضاف في أظهر روايته وأصحاب الشافعي ان القذف يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته انه لا يقتصر الى مطالبة المسروق منه فالاول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغالب في القطع حق الخلق ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قتل رجل وجلا في داره وقال دخل على ليأخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل فلا قتل عليه اذا كان الداخل معروفاً بالفساد والان عليه القود مع قول الاثني عشر ان كان عليه القصاص الا ان يأتي بيينة فالاول مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الاثني عشر ان لا يجب القطع في الصيد المملوك كالمسروقة من حرزها وكذلك يجب القطع في جميع ما يسمو في العادة ويجوز أخذ الاعراض عنها سواء كان أصلها مباحا كالصيد والماء والحجارة أم غريم مباح مع قول أبي حنيفة ان كل ما كان أصله مباحا فلا قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المال محرز ووجه الثاني النظر الى أصلها تغليبا لحرمة الادنى على حرمة الاموال * ومن ذلك قول الاثني عشر ان لا يجب القطع بسرقة الخشب ان بلغت قيمته نصابا مع قول أبي حنيفة انه لا يجب القطع في الخشب الا لساج والابنوس والصدل والقنا فالاول مشدد والثاني مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب الا ما كان على القيمة كالساج والابنوس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجلا لولو غلط قطع اليسرى عن اليمنى أجزأ ذلك مع قول الشافعي وأحمد ان على القاطع اليد ووجب عند الشافعي في أظهر روايته وأحمد في إحدى روايته إعادة القطع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر اما الاول فللمصول الردع والزجر بذلك واما الثاني فلانه قطع غير مشروع وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو رد * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصابا ثم ملكه بشرا أو بهيمة أو أوث أو غير ذلك سقط القطع مع قول الاثني عشر ان لا يسقط اسواء كان قبل الترافع أم بعده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه صار مستحقا لذلك المسروق ووجه الثاني ان القاطع اغتصاه في ظاهر تعدى حدود الله تعالى حال سرقته بدليل عدم سقوط القطع ولو رد المسروق الى صاحبه ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لو سرق مسلم نصابا من مال مستأمن فلا قطع مع قول الاثني عشر ان لا يقطع فالاول يخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى انه مال حر في الأصل ووجه الثاني النظر الى انه مملوك للمستأمن فاجر ينال عليه أحكام أهل الذمة وأهل الاسلام مادام في بلادنا * ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستأمن أو معاهد وجب عليهم القطع مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع عليهم ما وقع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث متردد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ثم الامر راجع الى الولي الامر في الحاصلين فان رأى قوته في أهل الاسلام ولم يكن انسانا أسرى في بلاد الحرب تخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستأمن قطع والترك مراعاة للمصالح انتهى - صلى الله عليه وسلم

* (باب قطاع الطريق) *

اتفق الاثني عشر على أن من برز وأظهر السلاح مخبئا للأسبيل خارج المصر بحيث لا يدركه الغوث فانه محارب قاطع

(١٩٠ - ميزان في) القذف والمالك يوجب الحد على الاطلاق وقال الشافعي ان نوى به القذف وفسره به وجب به الحد وعن أحمد وإبنيان أظهرهما وجوب الحد على الاطلاق والآخر كذهب الشافعي ولو قال لربي ياتني على أو يارومي أو يابري أو فلان ربي

نار وحي أول وحي نافع وسي ولم يكن في آياته من هذه صفته فعليه الحد عند مالك وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا حد عليه * (فصل) * وحد
الغذف عند أبي حنيفة حتى لله ١٤٦ عز وجل فليس للمعدوف أن يسقط ولأن يبرئ منه وإن مات لم يورث عنه وقال الشافعي هو حق

للمعدوف فلا يستوفى إلا
بطلبه وله اسقاطه وإن
يبرئ منه ويورث عنه وهذا
قول مالك في المشهور عنه إلا
أنه قال متى رفع إلى السلطان
لم يملك المعدوف الاسقاط
وعن أحمد روايتان
أظهرهما أنه حق للآدمي
* (فصل) * ولولا للمعدوف
أن يعبء فقال المعدوف
بل أنا حر فإن كان المعدوف
ظاهر الحرية فلا كلام أن
القاذف يحتاج إلى البينة على
قوله وإن كان المعدوف
محرور فالرق ثم ذكر عنه أنه
عقق فانه يحتاج إلى البينة
وإن كان أمراً مجهولاً فإلى
القاذف البينة عند مالك
والشافعي قولان أحدهما أنه
عليه البينة * (فصل) *
وحد الغذف موثوق عند
مالك والشافعي غيران
مذهب الشافعي فيمن برئه
ثلاثة أوجه أحدها جميع
الورثة من الرجال والنساء
والثاني ذوو الأنساب فيخرج
منه الزوجان والنسب
العصباء دون النساء وقال
أبو حنيفة لا يورث بل يسقط
بموت المعدوف

للطريق جار عليه أحكام المحاربين وانفقوا أيضاً على أن كل من قتل وأخذ المال وجب إقامة الحد عليه فإن
عاقروا المقتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه وإن مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه
الحد إذا الحدود حق لله عز وجل وظوب بحق الآدميين من النفس والأموال والجراح الآن يعني عنهم
فيها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد قطاع الطريق
على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك أنه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة
بل للإمام الاجتهاد فيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي والحبس فالاول فيمن تخفيف
والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الامام في ذلك فراجع الامر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر *
ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة كيفية الترتيب المذكور في الآية الكريمة انهم ان أخذوا المال وقتلوا كان
الامام بالخيار ان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو قتلهم أو صلبهم وإن شاء قتلهم ولم يصلهم وصفة
الصلب عنده على المشهور ومن رواياته أن يصاب حبوا ويعج بطنه يرح إلى أن يموت ولا يصاب أكثر من ثلاثة
أيام وإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلهم الامام حداً ولا يبلغت الامام إلى عفو الاولياء وإن أخذوا المال سلم أو ذبحوا
والمأخوذ لو قسم على جماعة لم أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام أيديهم
وأرجلهم من خلاف فإن أخذوا قبل أن يأخذوا مالاً ولا تلو انفساً بسبهم الامام حتى يحدوا فلو توبوا أو عوتوا
فهذه وصفة موجب الصلب والنفي عند الامام أبي حنيفة وقال مالك المحاربون يفعل الامام فيهم ما يراه ويحسد
فيه فمن كان منهم ذارأي وقوة قتله ومن كان منهم ذاقوة فقط نفاة فحاصله أنه يجوز للامام قتلهم وصلبهم
وقطعهم عنده وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالاً على ما يراه أردع لهم ولا ملأهم وصفة النفي عنده أن يخرجوا من
البلد الذي كانوا فيه إلى غيره ويجبوا فيه وصفة الصلب عنده كصفة الصلب عند أبي حنيفة وقال الشافعي
وأحمد إذا أخذوا قبل أن يقتلوا انفساً أو يأخذوا مالاً انفقوا وصفة النفي عند الشافعي هو أن يطلبوا إذا هربوا
ليقام عليهم الحد إذا اتوا حد وصفة عند أحد في إحدى روايته كالشافعي وفي الرواية الأخرى أن لا يتركوا
يأوون في بلد وإن أخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يخلون وإن قتلوا وأخذوا
المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وإن قتلوا ولم يأخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلب عند
الشافعي وأحمد بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصاب حباً ومدة الصلب عند الأئمة الثلاثة ثلاثة
أيام وقال أحمد ما يقع عليه الاسم فكلام أبي حنيفة مفصل مائل إلى التشديد وكلام مالك يحتمل التخفيف
والتشديد لكونه راجعاً إلى رأي الامام مع تخفيفه في صفة النفي والصلب من وجه آخر وكلام الشافعي وأحمد
مشدد من وجه مخفف من وجه آخر في تختم القتل وعدم تختمه وأما الكلام في مدة الصلب فقول أحمد أخف
فراجع الامر إلى مرتبتي الميزان ولكل شيء مما اختاره الامام وجه * ومن ذلك اعتبار الأئمة الثلاثة النصاب
في قتل المحارب مع قول مالك أنه لا يعتبر ذلك فالأول مخفف في قتل المحارب إذا كان المال الذي أخذته دون نصاب
والثاني مشدد فراجع الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول القياس على قطع السرقة ووجه الثاني أنه
لا يشترط في قتل المحارب أن يأخذ قدر النصاب لانضمام المحاربة إلى أخذ المال فكان التغليب عليه من جهة
المحاربة لجهة النصاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اجتمع محاربون قبائش بعضهم القتل والاخذ وكان
بعضهم رداً كان للرد حكم المحاربين في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الردغ غير التعزير
بالحبس والتعزير ونحو ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول
الاكتفاء بجود المحاربة سواء باشر بعضهم القتل أم لم يباشره ووجه الثاني أن المسد في المحاربة على المباشر
لا على من كان ردأه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم من قطع الطريق داخل المصر يكتن قطع الطريق

الروايات عنه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو قيمة ثلاثة دراهم وقال الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها واجمعوا . خارج
على أن الحرز معتبر في وجوب الفسخ ثم اختلفوا في صفته فقال أبو حنيفة كل مكان حرز الشيء من الاموال كان حرزاً لجمعها وقال مالك والشافعي

وأجد هو مختلف باختلاف الاموال والعرف معتبر في ذلك واختلغوا في القطع بسرعة ما سرع اليه الفساد فقال مالك والشافعي وأحمد يجب القطع فيه اذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة وقال أبو حنيفة لا يقطع فيه وان بلغت قيمة ١٤٧ ما يسرق منه نصابا ومن سرق ثمر املقا بالشجر

ولم يكن يحزر بحر ز قال أبو

حنيفة ومالك والشافعي

يجب عليه قيمته وقال أحمد

يجب قيمته دفعتين وانفقوا

على انه يسقط القطع عن

سارقه وهل يقطع سارق

الخطب قال أبو حنيفة

لا يقطع وان بلغت قيمة

المسروق نصابا وقال مالك

والشافعي وأحمد يقطع اذا

بلغت قيمته نصابا وهل يقطع

بأحد العارية قال أبو حنيفة

ومالك والشافعي لا يقطع

وقال أحمد يقطع * (فصل)

اتفق الاثمة على انه اذا اشترك

جماعة في سرقة فحصل لكل

واحد منهم نصابا على كل

واحد منهم القطع فان

اشتركوا في سرقة نصاب فقال

أبو حنيفة والشافعي لا يقطع

عليهم وقال مالك ان كان

مما يحتاج الى تعارن عليه

قطعا وان كان مما يمكن

الواحد الانفراد بحمله

فقلان لا صحابه وان انفرد

كل واحد بشئ أخذ له

يقطع أحد منهم الآن يكون

قيمة ما أخرجه نصابا ولا

يضم الى ما أخرجه غيره وقال

أحمد عليهم القطع سواء كان

من الاشياء الثمينة التي

يحتاج الى التعارن عليها

كالساجنة ونحوها أو كان

من الاشياء الخفيفة كالثوب

ونحوه وسواء اشتركوا في

خارج المصر على حد سواء مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت حكم قاطع الطريق الا ان يكون خارج المصر فالاول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان محاربه شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا يختص بخبر بها يكون خارج المصر أو داخله كغيرهما من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه الثاني ان قاطع الطريق خارج المصر هو المشهور والمتبادر الى الاذهان لعدم وجود من يغيبه ويخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المصر فان الناس يغيبونه كثيرا فكان بالغصب أشبه فعليه التعزير ورد ما أخذه الى مسقطه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو كان مع قاطع الطريق امرأة فوافقه ثم في القتل وأخذ المال قتلت حدام مع قول أبي حنيفة انها تقتل قصاصا وتضمن فالاول فيه تشديد من جهة كون قاتلها حداد والثاني فيه تخفيف من جهة كون قتلها قصاصا فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه القوابين ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق وجب عليه القتل في المحاربة أو غيرهما قتل ولم يقطع ولم يجادلان من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد أتى القتل عليها فغيرها لانه الغاية مع قول الشافعي انها تستوفي جميعها من غير تدخل على الاطلاق فالاول يخفف وقول الشافعي مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحدود لا تختلف في مثل ذلك لمكونها راجعة الى الردع والزجر ووجه الثاني ان كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له كالحكم فيما اذا تفرق على أشخاص متعددة فلا يقوم حد مقام حد * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات حد في الخمر والقذف مع قول مالك يندخلهما فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه ان توبة العصاة ما عدا المحاربين من شربة الخمر والزنا والسارق لا تسقط الحد عنهم مع قول أحمد في أظهر روايته والشافعي في الرواية الاخرى انها تسقط الحد عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي الرواية الاخرى لا أحمد لا بد من مضي سنة بعد التوبة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في اسقاط الحد عن هؤلاء فكان اقامة الحد عليهم أولى بقربينة مار واهم سلم في المرأة التي أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اني أتيت حد من حد ود الله فاقمه على فقال لا وليا لها احسنوا اليها فاذا وضعت فانوتي بهم افعلوا ذلك فأمر برجمها وصلى عليها وقال لقد تابت توبة لو نسيت على سبعين من أهل المدينة لو سمعتم انتهى فظاهر هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم ما أقام عليها الحد الا بعد توبتها ولو لا انما تابت ما طلبت اقامة الحد عليها فانهم وأيضاً فان الحد ترتب على هؤلاء من حيث تعددهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها أي تقطع حكم المواخذة بالذنب في الدنيا أي وهم في الآخرة تحت المشيئة وسمعت شيخنا شيخ الاسلام ذكر يارحمة الله يقول لم يرد لنا ان أحدا يؤخذ بذنبه في الدنيا والآخرة مع الا محاربين لقوله تعالى فيهم ذلك لهم شر في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعلم ان من تاب من ذنب سقط عنه الحد فيه على هذا التقرير ويصح حمل الاول على العتاة للمارقين الذين ينكرون منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقة فتكون اقامة الحد عليهم أقوى في الردع والزجر لهم كأن الثاني يصح حمله على من جرى عليه الحد مرة واحدة في عمره فندم وضاق عليه الدنيا بما رحبت وحصل له في نفسه شدة الحجل حتى صار يستحي أن يجلس بين اثنين عكس حال الاول * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول أحمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل فالاول فيه تشديد والثاني يخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لاموال الناس

اخراجهم من محاربه زدفعه واحدة وانفرد كل واحد منهم باخراج شئ منه فصار مجموعهم نصابا ولو اشترك اثنتان في ثوب فدخل أحدهما فأخذ هذا المتاع وناله الآخر وهو خارج المحرور ويرى به اليه فأخذ قال مالك والشافعي وأحمد القطع على الداخل دون الخارج وقال أبو حنيفة لا يقطع على

أحدهما ولو اشترك جماعة في نهب ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم نصاباً ولم يخرج الباقون شيئاً ولا عوفوا في الإخراج قال أبو حنيفة وأحمد
يجب القطع على جماعةهم وقال مالك ١٤٨ والشافعي لا يقطع إلا من أخرج ولو نهب رجلان حرزاً ودخل أحدهما وقرب الداخل المتناع

إلى النقب وتركه فأدخل
الخارج يده فأخرج منه
الحرز قال أبو حنيفة لا يقطع
عليه ما قال مالك يقطع الذي
أخرج منه قولاً واحداً في
الداخل الذي قربه لا صحابه
قولان وللشافعي قولان
الصحيح يقطع المخرج خاصة
وقال أحمد عليه القطع
جميعاً وإن نهب أحدهما
الحرز ودخل الآخر
فأخرج المال للشافعي
قولان أحدهما لا يقطع

(باب حد شرب المسكر)

أجمع الأئمة الأربعة على تحريم الخمر ونجاستها وإن شرب الخمر قليلاً وكثيراً ما وجب الحد وإن من استعمل شربها
حكم بكفره. وتقدم في باب النجاسة أن داود قائل بظاهر الخمر مع تحريمها وتفوقاً على أن عصير العنب إذا اشتد
وقذف زبده فهو خمر وتفوقاً أيضاً على أن كل شراب يسكر كثيره وقليله حرام وأنه يسمى خمرًا في شربه بالحد
سواء كان من عنب أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة أو أرز أو عسل أو لبن ونحو ذلك نبيأ كان أو مطبوخاً خلافاً
لأبي حنيفة فإنه قال يبيع التمر والزبيب إذا اشتد كان حراماً قليلاً وكثيره ويسمى نبيذاً الآخر فإن أسكر في
شربه بالحد وهو نجس فإن طبخاً أو كان في طنج حل منه ما يغلب على طن الشارب منه أنه لا يسكره من
غير طرب فإن اشتد حرم الشرب منه ما لم يعتبر في طبعه ما أن يذهب ثلثاهما وأما نبيذ الحنطة والارز
والشعير والذرة والعسل فإنه حلال عنده قبيحاً ومطبوخاً وانما يحرم المسكر منه ويحذفه وكذلك اتفقوا
على أن المطبوخ من عصير العنب إذا ذهب أقل من ثلثه فإنه حرام وأنه إن ذهب ثلثاه حل ما لم يسكر فإن أسكر
حرم قليله وكثيره. وعلى أن حد العبد على النصف من حد الحر وعلى أن حد الشرب يقام بالسوط الأماوي
من الشافعي أنه يقام بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وعلى أن من غص بلقمة ولم يجد غير خمر يسقيها به يجوز
له أساغتها على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه إذا مضى على العصير ثلاثة أيام ولم يشتد ولم يسكر لا يصير خمرًا حتى يشتد ويسكر ويقذف زبده مع
قول أحمد أنه إذا مضى على العصير ثلاثة أيام صار خمرًا وحرم شربه وإن لم يشتد ولم يسكر ولم يقذف زبده حديث
ورود في ذلك فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الحكم بدور
مع العلة غالباً فإن فقدت علة الأسكار فهو مباح على أصله ووجه الثاني الاحتياط فإنه بعدم مقدار ثلاثة
أيام يسكر غالباً فإذا وجد بالاحتياط أن لم يكن أجد رأي في ذلك دليلاً على أن الشارع يحرم شربه وإن لم يسكر
فإن الشارع وضع الأحكام حيث شاء، أو يكون من باب تحريم الوسائل خوفاً أن يقع في تحريم المقاصد كما أشرنا
إليه بقولنا ووجه الثاني الاحتياط ويؤيد ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره حرم قليله قال تحريم
القليل لم يكن دائراً مع العلة التي هي الأسكار ويحتمل أن من قال بأباحة ما لا يسكر من النبيذ لم يطلع على هذا
الحديث فظن أن علة التحريم هي الأسكار وقد فقدت ومن ذلك قول أبي حنيفة حد السكر أن يصير الإنسان
لا يعرف السماء من الأرض ولا الطول من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك أنه من استوى عنده
الحسن والقبيح ومع قول الشافعي وأحمد ومن يخلط في كلامه على خلاف عادته فالأول مشدد في صفة السكر
مخفف في وجوب الحد إن لم يصل إلى تلك الصفة والثاني فوق في التشديد في الحد والثالث فوق ذلك فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن من لا يعرف السماء من الأرض أشد سكرًا من لا يفرق في الكلام
بين الحسن والقبيح كأن من يخلط في كلامه فقط أخف سكرًا من قبله فمن تورع في عدم إتمام الحد أتم بصل

إلى النقب وتركه فأدخل
الخارج يده فأخرج منه
الحرز قال أبو حنيفة لا يقطع
عليه ما قال مالك يقطع الذي
أخرج منه قولاً واحداً في
الداخل الذي قربه لا صحابه
قولان وللشافعي قولان
الصحيح يقطع المخرج خاصة
وقال أحمد عليه القطع
جميعاً وإن نهب أحدهما
الحرز ودخل الآخر
فأخرج المال للشافعي
قولان أحدهما لا يقطع
(فصل) ولو سرق حراً
صغيراً لا يميزه قال أبو حنيفة
والشافعي لا يقطع وقال
مالك يقطع واختار بعض
أصحابه أنه لا يقطع وعن أحمد
روايان أنهما لا يقطع
ولو سرق مملوكاً قال أبو حنيفة
وأحمد لا يقطع وقال مالك
والشافعي يقطع والنباش
قال مالك والشافعي وأحمد
يقطعون وقال أبو حنيفة قد حده
لا يقطع ومن سرق من ستارة
الكمبة ما يبلغ غنمه نصاباً قال
الشافعي وأحمد يقطع وقال
أبو حنيفة ومالك لا يقطع
(فصل) ومن سرق
وقطعت يده اليمنى ثم سرق
ثانياً قطعت رجله اليسرى
بالاتفاق ولو سرق ثالثاً قال أبو
حنيفة وأحمد في إحدى
روايتيه لا يقطع أكثر من
يد ورجل بل يحبس ومذهب

مالك والشافعي أنه يقطع في الثالثة يسرى يديه وفي الرابعة يميني رجله وهي الرواية الأخرى عن أحمد *(فصل)* هل يثبت . إلى
حد السرقة بأقرار السارق مرة قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يثبت بأقراره مرة وقال أحمد لا يثبت إلا بأقراره مرتين وفيه قال أبو يوسف *(فصل)

اتفقوا على أن العبد المسروق إذا كانت باقية فانه يجب ردها وهل يجتمع على السارق وجوب الغرم والقطع إذا تاب المسروق قال أبو حنيفة لا يجتمعان فان اختار المسروق منه الغرم لم يقطع وان اختار القطع واستوفى لم يغرم السارق ١٩٩ وقال مالك ان كان السارق موسرا وجب

القطع والغرم وان كان

موسرا لم يتبع بقيمة بل

يقطع وقال الشافعي وأجد

يجتمعان فيقطع مع ويغرم

القيمة * (فصل) * هل يقطع

أحد الزوجين بسرقة مال

الآخر قال أبو حنيفة

لا يقطع أحدهما بسرقة

مال الآخر سواء سرق من

بيت خاص لاحدهما أو من

البيت الذي هما فيه وقال

مالك يقطع من سرق منهما

إذا سرق من حرز خاص

للمسروق منه فان سرق من

بيت يسكنان فيه فلا يقطع

وللشافعي أقوال أحدها

كذهب مالك والثاني لا يقطع

واحد منهما على الإطلاق

والثالث يقطع الزوج خاصة

والمرجع مذهبه انه يقطع

أحد الزوجين بسرقة مال

الآخر ان كان محرزا عنه

وعن أحمد وإبنا أحدهما

كذهب مالك والآخرى

لا يقطع واحد منهما مطلقا

واتفق الاثمة على انه لا يقطع

الوالدون وان علوا فيم سرقوه

من مال اولادهم واختلفوا

في الولد إذا سرق من مال أبويه

أو أحدهما قال أبو حنيفة

والشافعي وأجد لا يقطع

وقال مالك يقطع الولد بسرقة

مال أبويه لعدم الشبهة وهل

يقطع الآخر بسرقة بعضهم

من بعض قال أبو حنيفة

الى أعلى الحالات عنده فقد قل تورعه من جهة الغيرة على انتهالك محارم الله ومن تورع وأقام الحد بوجوه
أدنى الصفات دون ما فوقها فقد قل تورعه من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للمسكر فانهم وإيضاح ذلك أن
من لا يعرف السماء من الأرض زال تمييزه بالسكينة ومن لا يعرف المرأة من الرجل يدرك الاختصاص ولكن
جهل الاوصاف ومن اختلط كلامه يدرك السماء من الأرض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لمحات
غيبية تطرقه فر بما كان عنده مشعور في أول كلامه ثم زال قبل أن يتمها فالاثمة ما بين ناصر لظاهر الشريعة وما
بين محترم لذلك المسلم الشارب فكل وجه مشهد * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان أحد شارب الخمر
ثمانون مع قول الشافعي وأجد في إحدى روايته ور بحجها الخرق انه أو بعون في حق الحر وأما العبد فعليه
النصف من ذلك بالاتفاق كما مر أول الباب فعلى الأول حده أو بعون وعلى الثاني حده عشرون فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحر الغالب عليه كمال العقل عكس حال
العبد فان ذلك كانت صغيرة الحركة كبيرة دون العبد على قاعدة قولهم من عظمت مرتبته كبرت صغيرته ويحتمل
أن يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويعربدو يؤذى الناس والاربعين في حق من كان باضد من ذلك
* ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو أقر بشرب الخمر ولم يوجد منه ربح حدم مع قول الامام أبي حنيفة انه لا يجد
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مؤاخذته بأقراره
والحكم دائر مع الشرب لاعم الربح عكس الثاني * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو وجد منه ربح خرو لم
يعر لم يجد مع قول مالك انه يجد فالاول مخفف والثاني مشدد في اقامة الحد فر جمع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول مالك وأجد والشافعي في أصح أقواله انه لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والتداوى
مع قول أبي حنيفة انه يجوز للعطش لا للتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل
للتداوى ومع قوله في القول الثالث يجوز للعطش ما يقع به الرى فقط فالاول مشدد في عدم جواز شربها
للضرورة وقول الثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل
الاول على حال الاكبر من أهمل الصبر واليقين فيصبر أحدهم حتى يضطر فيشرب اذ ذلك خوفاً من موت كما أنه
يصح حمله على أوائل الضرورة والعطش ووجه قول أبي حنيفة انه شربه للعطش فيه بقاء الروح وأما
التداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وبقيّة الوجوه ظاهرة والله تعالى أعلم

(باب التعزير)

اتفق الاثمة على ان التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة واختلفوا هل التعزير فيما يستحق
التعزير بمثله هو حق واجب لله تعالى أم غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه وقال أبو حنيفة ومالك ان
غلب على ظنه أنه لا يصلحه الا الضرب وجب وان غلب على ظنه املاحه بغيره لم يجب وقال أحمد ان استحق فعه
التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مفصل وكذلك الثالث فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
تعظيم حضرة الله تعالى أن يعصى العبد ربه فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا
لينتبه لتعظيمه في المستقبل ويصير يذ كر الالم الذي حصل له في الماضي فيستغفر ربه منه ويرجع
الذنب الثاني معلقا تركه على سؤال الله عز وجل فيحوله عنه بأسا والاولا فاعذر المبرم لا يصح تركه وأما وجه
الثاني القائم بعدم الوجوب فهو خاص برعا الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة حضرة الله ولا يؤثر فيهم
الضرب كل ذلك التأثير فلا يحصل به كبير زجر ولا ردع عن المعاصي المستقبلية ان كانت معلقة على حصول الالم
الواقع لذلك العبد * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الامام لو عزر رجلا فمات فلا ضمان عليه مع قول الشافعي
ان عليه الضمان فالاول مخفف على الامام والثاني مشدد عليه فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول

لا يقطع من مترك من ذي رحم محرم كالاخ والم وقال مالك والشافعي وأجد يقطعون * (فصل) * واقفوا على ان من كسر صنما من ذهب
انه لا ضمان عليه ثم اخذوا فيما اداسرقة فقال أبو حنيفة وأجد لا يقطع وقال مالك والشافعي يقطع واختلفوا فيمن سرق من الجاهل نياها عليها

حافظ فقال أبو حنيفة إن سرق منه ليل قطع أو نهار لم يقطع وقال الشافعي وأحمد في إحدى روايته يقطع مطلقاً وقال مالك إن سرق ما كان في الحمام مما يجرس فيه لم يقطع أو بما ١٥٠ لا يجرس وكان في الحمام موصى غافل فلا يقطع ومن سرق عدلاً أو جواً لم يقطع حافظ قال أبو حنيفة

لا يقطع وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع ومن سرق العين المسروقة من السارق أو المغصوبة من الغاصب قال أبو حنيفة يقطع سارق العين المغصوبة ولا يقطع سارق العين المسروقة إن كان السارق الأول قد قطع فيها وإن كان لم يقطع الأول يقطع الثاني وقال مالك يقطع كل واحد منهما وقال الشافعي وأحمد لا يجب القطع على السارق من السارق ولا السارق من الغاصب ولو ادعى السارق أن ما أخذه من الحر زملكه بعد قيام البينة على أنه سرق نصاباً من حرز قال مالك يقطع بكل حال ولا يقبل دعواه وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف وعن أحمد روايات أحداها لا يقطع والأخرى يقطع والثالثة يقبل قوله إذا لم يكن معروفاً بالسرقه ويسقط عنه القطع وإن كان معروفاً بالسرقه قطع * (فصل) هل يتوقف القطع على مطالبة من سرق منه المال قال أبو حنيفة وأحمد في أظهر وأبينه وأصحها الشافعي يفتقر وقال مالك لا يفتقر وهي رواية عن أحمد ولو قتل رجل رجلاً في داره وقال دخل على ليأخذ

أن منصب الامام يجعل عن أن يعزراً أحد بغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يعز غير موعده شائبة تشف منه لعداوة سابقة مثلاً وما بلغنا أن أحد من السلاطين قتل بقتله أحد في تعزير بأبيل ولا غرم دية ووجه الثاني أن الشرع لا يحباة فيه لاحد فالامام الاعظم كأحد الناس في أحكام الشريعة ومن ذلك قول مالك وأحمد إن الأب إذا ضرب ولده تأديباً أو العلم إذا ضرب الصبي تأديباً لم يضمنان لهما مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يجب الضمان فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وتوجيه القولين يفهم من توجيه المسئلة قبلها لأن الأب كالامام الاعظم في كونه لا يضرب إلا لأصلاح وكذلك المعلم في الغالب ولذلك ضمنهما أبو حنيفة والشافعي احتياطاً للأولاد الناس وليحفظ الوالد في ضربه ولده فانه بما قامت نفسه من ولده فضر به للمصلحة كالاجنبي فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز أن يبلغ بالتعزير أعلى الحدود مع قول مالك أن ذلك راجع إلى رأى الامام فان رأى أن يزيد عليه فعل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الامام ونائبه إنما يحكم على وفق الشريعة وليس لهما أن يزيدا على ما قدرته ذرة واحدة ووجه الثاني أن الشارع أمن الامام الاعظم على أمتهم من بعده وأمر الأمة بالسمع والطاعة له في كل ماله معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العتاة والفسقة الحد المقدر ربما لا يردعه بخلاف الزيادة بالاجتهاد مصلحة لذلك المعز راسم مفعول * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن التعزير لا يختلف باختلاف أسبابه كان يزداد في التعزير حتى يبلغ أدنى الحدود ولو في الجملة وأدناها عند أبي حنيفة أو يعز في الحر وعند الشافعي وأحمد عشر فيكون أكثر التعزير عند أبي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي وأحمد تسعة عشر وقال مالك للامام أن يضرب في التعزير رأى عدد أدى إليه اجتهاده وقال أحمد وهو يختلف باختلاف اسبابه فان كان بالوطء في الفرج بشبهة كوطء الشربك أو بالوطء فيمادون الفرج فانه يزداد عنده على أدنى الحدود ولا يبلغ فيه أعلاه فيضرب مائة الا شوطاً وان كان بغير الفرج كقبلة أجنبية أو شتم أو سرقه دون نصاب فانه لا يبلغ فيه أدنى الحدود فالأول فيه تخفيف من حيث أنه لا يزداد في الحد عن العدد المقدر في الشرع وقول مالك فيه تشديد إذا أدى اجتهاده إلى زيادة على العدد المقدر وقول أحمد مفصل فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه يضرب قائماً مع قول مالك أنه يضرب قاعداً ومع قول أحمد في إحدى روايته كذهب مالك والأخرى كذهب أبي حنيفة والشافعي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ضربه قائماً يبلغ في الزجر ووجه الثاني أن المراد من الضرب الألم وهو حاصل بضربه قاعداً * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يجزى في حد القذف خاصة ويجزى في عامه مع قول مالك أنه يجزى في الحدود كلها ومع قول أحمد لا يجزى في الحدود كلها بل يضرب فيما لا يمنع ألم الضرب كالقميص والعقبة صين فالأول فيه تخفيف من وجهه دون وجهه والثاني مشدد في التجرد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الضرب يفرق على جميع البدن إلا الوجه والفرج والرأس مع قول الشافعي أنه لا يضرب الوجه والفرج والخاصرة وسائر المواضع الخفية فجمع قول مالك يضرب الظهر وما فوقه فالأول والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم نكرة الضرب على جميع البدن إلا ما استثناء الأول والثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الضرب في الحدود يتفاوت فاشد الضرب ضرب التعزير برثم الخرم القذف مع قول مالك أن الضرب في هذه الحدود سواء مع قول الشافعي أن ضرب حد الزنا أشد منه في حد القذف وإن ضرب القذف أشد من الضرب في ضرب الخمر فالأول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتشديد من حيث شدة الضرب في

بعضها مالى ولم يندفع بالقتل قال أبو حنيفة لا قدوعه إذا كان الداخل معروفاً بالفساد ولا فعله القود وقال مالك والشافعي وأحمد عليه انقصص الآن يأتي بيعة ولو سرق من المغنم وهو من أهله فهل يقطع قال أبو حنيفة وأحمد لا يقطع وقال مالك في المشهور يقطع

وعن الشافعي قولان كالمذهب والاصح أنه لا يقطع وتلقوا على أنه اذا سرق من المغنم وهو من غير أهله أنه يقطع والضئود المألوكة المسروقة من حرزها هل يجب فيها القلع قال مالك والشافعي واحد يقطع فيها وفي جميع ما يتحول في العادة ١٥١ ويجوز أخذ الاعراض عنها سواء

كان أصلها مباحا كالصبيد والماء والحجارة أو غير مباح وقال أبو حنيفة كل ما أصله مباح فلا يقطع فيه وهل يجب القلع بسرقته الخشب اذا بلغت قيمته نصابا قال مالك والشافعي واحد يجب القلع وقال أبو حنيفة لا يجب القلع في الخشب الا في السباح والا بنسوس والصندل والقنا (فصل) * وأجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه القلع وكان ذلك أول سرقته وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ ببسده البعنى من مفصل الكف ثم تحسم وانه اذا عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القلع انه تقطع رجليه اليسرى من مفصل القدم ثم تحسم وانه اذا لم يكن له الا طرف المستحق قطعه قطع مابعد وكذلك ان كان أشل لا يقطع فيه يقطع مابعد الأبا حنيفة فانه قال يقطع الطرف المستحق وان كان أشل وقال الشافعي من سرق وعينه مشلولة وقال أهل الخبرة انها اذا قطعت وحسمت رقأدها فلها تقطع وان قالوا لم يرقأ ويؤدى الى التلف قطع مابعدا واختلفوا فيما اذا غلط القاطع فقطع اليسرى عن اليمنى فقال أبو حنيفة ومالك يجزئ ذلك وقال الشافعي وأحمد على القاطع

بعضها وكذلك قول مالك ويصح العكس من حيث ان في التساوى الخاق الاذنى بالا على في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان

(باب الصيال والضممان والولاء والمهام)

لم أجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز دفع كل صائل من آدمي أو مهممة على نفس أو طرف أو بضع أو مال فان لم يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه صحيح لا يخفى في على المظن * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو عض عاض بد انسان فانزعهما من فيه فسد عظم أسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يلزمه الضمان فالاول تخفف على المعضوض والثاني تشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اطعم انسان في بيت انسان فسرماه ذفقا عينه لزمه الضمان مع قول الشافعي وأحمد انه لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالاول كالمشدد والثاني تخفف والثالث محتمل لكل منهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اطلاع أهل الدين والورع ممن لا يتولد من اطلاع كبري فتمتة لعله وقوع مثله في النظر الى محرم الله تعالى وحمل الثاني على من كان باضدا من ذلك فلا ضمان في فقه عينه جزالة عن مثل ذلك * ومن ذلك قول مالك وأحمد ان الامام لو ضرب في حد فسات الحدود أو أفضى الى هلاكه فلا ضمان على الامام مع قول الشافعي من جملة تفصيل له انه ان مات في حد الشرب وكان جلده باطراف النعال والسياب لم يضمن الامام قولا واحدا وان كان ضربه بالسوط فلا صحابه في ذلك وجهان أحدهما الضمان عليه وحكي ابن المنذر عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالنعال اطراف السياب ضرب بالاجواز الاربعين فسات فيه فلا قتل فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وان ضربه بأربعين سوطا فسات فيه على عاقلة الامام دون بيت المال فالاول تخفف على الامام والثاني مفصل على اختلاف النقل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان ذلك الضرب مشرووع فاقامته غير مضنونة بكيفية الحد وفاته باذن من الشارع ووجه الثاني من شقي التفصيل في حد الشرب كونه بما لا يقتل غالبوا وجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه بالسوط كون ذلك مأذونا فيه من الشارع وكذلك القول في أول شقي التفصيل الذي حكاه ابن المنذر وجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا بما يقتل غالبوا وانما كان على عاقلة الامام الدية دون القصاص لان أصل الضرب مأذون فيه ولان منصبه يحمل عن مثل ذلك فانتلوا أوجبنا القود على الامام لقلبنا الموضوع في تحجيرنا عليه مع ما في ذلك من انتهاك حرمة في عبود العامة فتضعف شوكتهم ولم يباغتنا ان اما قتل في اقامته الحد على مستحقة أبدا * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا ضمان على أو باب الهائم فيما أتلفته ثم ارا اذ لم يكن معها صاحبها وأما أتلفته لئلا تضمنه عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يضمن الا أن يكون معها صاحبها كبا أو فائدا أو سائقا أو يكون قد أرساها سواء كان ليلا أو نهارا فالاول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه عدم الضمان في الشق الاول في كلام الاثمة الثلاثة جريان العادة في ارسال الهائم ثم اومه يعلم توجيه الضمان فيما أتلفه لئلا وجه الشق الاول من كلام أبي حنيفة كونه معها كبا أو فائدا أو سائقا وجه الثاني منه تعديه بالارسال ولذلك عم الحليم في عدم تخصيصه ذلك في ليل أو نهار * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو أتلف الدابة شيئا وصاحبها عليها ضمن صاحبها ما أتلفته بيدها أو فها أو أأما أتلفته برجلها فان كان بوطئها ضمن الراكب وان رحت برجلها فان كان

الدية وفي وجوب اعادة القلع قولان عن الشافعي أحدهما القلع ورأيتان عن أحمد * (فصل) * واختلفوا فيما اذا سرق نصابا ثم ملكه بشراء أو هبة أو أربث أو غيره هل يسقط القلع أم لا قال أبو حنيفة يسقط وقال مالك والشافعي وأحمد لا يسقط سواء كان قبل الترافع أو بعده

*(فصل) * لو سر مسلم من مستأمن نصا بمن خرز قال أبو حنيفة لا يقطع وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع والمستأمن والمعاهد اذا سرقا وجب القطع عليهما عند مالك وأحمد وقال ١٥٢ أبو حنيفة لا يقطع عليهما وعن الشافعي قولان كالذين أعجبهما يقطع واتفقوا على أن المختلس

والمنتهب والغاصب على
عقلم جنايتهم - ثم وأثمهم
لا يقطع عليهم
(باب قطاع الطريق)
اختلاف الأئمة في حد قطاع
الطريق فقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد هو على
الترتيب المذكور في الآية
الكريمة وقال مالك ليس
هو على الترتيب بل للامام
الاجتهاد من القتل والصلب
وقطع اليد والرجل من خلاف
والنفي أو الحبس واختلاف
القائلون بأنه على الترتيب
في كيفية فقال أبو حنيفة فإن
أخذوا المال وقتلوا فالامام
بالتخييار ان شاء قطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف وان
شاء قتلهم وصلبهم وان شاء
قتلهم ولم يصلبهم وصفة
الصلب عنده على المشهور
عنه ان يصلب حيوا يبيع
بطنه بريح إلى أن يموت ولا
يصلب أكثر من ثلاثة أيام
فان قتلوا ولم يأخذوا المال
قتلهم الامام حدا ولا يلفظ
الامام إلى عفو او ابراء وان
أخذوا والمسلم أودى
والمأخوذ لو قسم على
جنايتهم أصاب كل واحد
عشرة دراهم أو ما قيمته
عشرة قطع الامام أيديهم
وأرجلهم من خلاف فان
أخذوا قبل أن يأخذوا مالا
ولا يولونفسا حبسهم الامام

بوطئها في موضع ما أذن فيه شرعا كالمنشئ في الطريق والوقوف في ملك الركب أو في الفلاة أو في سوق الدواب
لم يضمن وان كان موضع ليس بأذن فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان بغية راذن
ضمن مع قول مالك ان يدها وقمها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك اذا لم يكن من جهة فكبرها أو فائدها
أو ساقها سبب من غزا أو ضرب ومع قول الشافعي انه يضمن ما جنت بغمها أو يدها أو رجلها أو ذنبها سواء كان
من فائدها أو ساقها سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما أنزلته برجلها أو صاحبها عما فلا ضمان فيه وما جنت بغمها
أو يدها أو فمها الضمان فالال الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل
وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ونحو جبه الاقوال الاربعة ظاهرة
لإختفى على القطن والله تعالى أعلم

(كتاب السير)

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية فاذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الحرج عن الباقي وعن
سعيد بن المسيب انه فرض عين وكذلك اتفقوا على انه يجب على أهل كل ثغر ان يقاتلوا من بين يديهم من
الكفار وان يعجزوا وساعدتهم من بايهم الاقرب فالأقرب واتفقوا على ان من يتعين عليه الجهاد لا يخرج الا بأذن
أبيه ان كانا مسلمين وعلى ان من عليه دين لا يخرج الا بأذن غريمه وانما اذا التقي الزحفان وجب على المسلمين
الحاضرين الثبات وحرم عليهم الفرار الا أن يكونوا متعززين لقتال أو متعززين إلى فئة أو يكون الواحد مع ثلاثة
أو المائة مع ثلثة أو فئة فيباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لاسيما مع غلبة طئهم بالظهور عليهم وانه يجب
الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها وعلى ان نساء الكفار اذا لم يكن يقاتلن فلا يقتلن الا أن يكن ذوات
رأى وعلى ان الاعمى والشيخ الغاني وأهل الصوامع اذا كان لهم رأى وتدير بقتلهم وعلى ان المشركين اذا
تترسوا بالمسلمين لبتى المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى انه لو قتل أحد الاسير وهو في الاسر
لم يجب على القاتل شيء الا التميز برفقة خلافا للرواية في قوله يجب عليه الدية هذا ما وجدته من مسائل
الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب اي بشرط في وجوب الجهاد وجود الزاد
والراحلة كالخج مع قول مالك انه لا يجب وموضع الخلاف اذا تعين الجهاد على أهل بلد يدينهم وبين موضع
الجهاد مسافة القصر فالاول مخفف وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد فراجع الامر إلى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان من لم يجد الزاد والراحلة فقتله للعدو خداج لالتفات قلبه إلى ما يأكل ويشرب ويركب
فاذا وجد الزاد والراحلة قوى عزمه ولم يصر عنده التفات لغير القتال ووجه الثاني عدم وجود نص صريح
بأنه شرط ذلك في السفر للجهاد ولو طوى بلا كشهر وأكثر ولانه كان شرط الوصل اليه ولو في حديث واحد فان
السرعة لم تزل محفوظة بوجود العلماء في كل عصر ويصح حمل كلام الأئمة الثلاثة على حال أكبر الدلالة من
ذوى المروآت الذين يغلب عليهم الحياء من سؤال الناس لازداد والراحلة في الطريق وحمل كلام الامام مالك على
حال من كان بالضد من ذلك كما قال فيمن يحج معتمدا على السؤال ويظن ان الركب لا يخبون سؤاله فانه يجب
عليه الحج عنده * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان المسلمين اذا أخذوا أموال أهل الحرب لم يمكنهم اخراجها
وايصالها إلى دار الاسلام جاز لهم اتلافها فبذبحون الحيوان ويكسرون السلاح ويحرقون المتاع مع قول
الشافعي وأحمد انه لا يجوز اتلافه وكذلك بعد القسمة فالاول مخفف على المسلمين والثاني مشدد في بعض
ذلك عليهم فراجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تغلب علينا
الكفار وأخذوا أموال التي غنمناها منهم فتعقروا بها على قتالنا وانما لم يراع أهل هذا القول ما جنع
اليه أهل القول الثاني فعدى المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ملك المتلفين لثقل

حتى يحدوا ثوبه أو يحدوا ثوبه عند النفي عنده وقاله لك اذا أخذ المخارون فعل الامام فيهم ما يراه ويحجته فيهم من كان منهم . حقوق
ذا رأى وقوة قتله ومن كان ذا قوة فقط نفاها لخاصة انه يجوز عنده للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم وان لم يبق له الا على ما يراه أو ردع لهم

ولما نالهم وصفة النقي عنده ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غير مو محسوا فيه وصلة اصحاب عنده كصفة مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي
وأحد إذا أخذوا قبل ان يقاتلوا نفساً أو يأخذوا مالا نفراً واختلغوا في صفة النقي فقال الشافعي ١٥٣ نفهم ان يطلبوا الأذى بالقيام عليهم
الحديث أن واحد أو عن أحد

روايتان أحدهما كما ذكرنا
والأخرى ان يشردوا فلا
يتركون في بادوان
أخذوا المال ولم يقاتلوا
فلا تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف ثم يتجاوزون وان قتلوا
واخذوا المال فلا يجب
قتلهم وصاحبهم حتماً وان قتلوا
ولم يأخذوا المال فلا يجب
قتلهم حتماً والصلب عندهما
بعد القتل وقال بعض
الشافعية يصاب حياهم يقتل
ومدة الصاب عند أبي حنيفة
ومالك والشافعي ثلاثة أيام
وقال أحمد ما يقع عليه الاسم
واختلغوا في اعتبار النصاب
في قتل المحارب فاعنبره أبو
حنيفة والشافعي وأحمد ولم
يعتبر بمالك ولو اجتمع
سحار بون فبأشرب بعضهم
القتل والأخذ وكان بعضهم
عن نوردأ فهل يجزى عليه
أحكام المحاربين أم لا قال أبو
حنيفة ومالك وأحمد لارده
حكمهم في جميع الأحوال
وقال الشافعي لا يجب على
الرده غير التميز بالحبس
والتعريب ونحو ذلك
*(فصل) اتفق الأئمة على
ان من برز وشهر السلاح
مخيفاً للسبيل خارج المصر
بحيث لا يذكره الغوث فانه
محارب قاطع للطريق جارية
عامه أحكام المحاربين ثم

حقه وجميع المجاهدين بذلك وعدم خوف انقاذ تلك الاموال من أيدي المسلمين فكان بقاؤهم من غير اتلاف
أنفع للمسلمين في هذه الحالة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه ان شيوخ
الكفار وعبياتهم اذ لم يكن لهم رأي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاطهر انه يجوز قتلهم فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مشروعية القتل بالاصالة انما هي
في حق من فيه نكايه للمسلمين وهو لا ينافي نكايته منهم لنا غالباً ووجه الثاني ان الامام قد يرى قتلهم اصلحه * وقد
بلغنا ان السيد داود عليه الصلوة والسلام لما بنى بيت المقدس كان كل شيء يناه يصح منه ما شكنا ذلك
الى ربه عز وجل فأوحى الله تعالى اليه ان يبقى ليقوم على يدي من سفل السماء فقال داود يارب أليس
ذلك في سبيلك فقال الله تعالى بلى ولكن أليس واعبادي وبؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى وان جنحوا للسلم
فاجحها فان في ذلك ترجيحاً للصالح على القتل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا دية على من قتل
من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي وأصحابه من خلاف ذلك على غير الراجح فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من قرب دارهم منافقاً بلغتهم
الدعوة فلا يحتاج الى الدعوتهم قبل القتل بل نقاتلهم ابتداءً وأما من بعدت دورهم فالدعوة أو قطع للشك
وقال أبو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن أن يدعوهم الامام الى الاسلام أو أداء الجزية قبل القتال وان لم
تبلغهم فلا ينبغي للامام ان يبدأهم وقال الشافعي لم أعلم أحداً من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا أن يكون
قوم من المشركين خلف الترك والجون لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعو الى الايمان فان قتل أحد
منهم قبل ذلك فعلى عاقلة قاتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك
فالاول والثاني من أصل المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث ان جميع المشركين الا أن بلغتهم الدعوة
مخفف من حيث انهم لا يقاتلون الا بعد الدعوة الى الايمان كان الاول مما تفرع من المسئلة مشدد من حيث
وجوب الدية على عاقلة القاتل والثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبهم افرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاقوال ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من الشارع ومن امراء
الغزوات من الصحابة وغيرهم من بعدهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان أمان الكفار لا يصح الا من
مسا بائع عاقل مختار فلا يصح أمان الصبي والمجنون عندهم مع قول مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق
فالاول مشدد في صحة الايمان للكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
أمان الكفار أمر خطير ينبغي عليه مصالح ومفاسد فيحتاج الى غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون
ليس من أهل هذا المقام ووجه الثاني ان الصبي المراهق قد أشرف على البلوغ وما قرب الشيء أعطى حكمه
فهو كغيره من الاحكام وأمان الكفار منها ثم ان حصل بعد أمانه فتنة فولى الامر بتدارك الامر وبشدد على
الكفار حتى يذلوا أو يخرجهم من بلاد الاسلام فكان أمان الصبي المذكور بمثابة الاذن في دخول بلاد
الاسلام لا في اقامته بها حتى يغصبوا فيها * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح أمان العبد المسلم للكافر
أولاهل مدينة ويضئ أمانه بشرطه عند الأئمة المذكورين مع قول غيرهم انه لا يصح أمانه فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان أمان العبد في النقص كامن الصبي وقد
قدمنا ما فيه ووجه الثاني ان يحتاج الى كمال رأي والعبد ناقص العقل والرأي عادة ويصح حمل الاول على عبد
ظهر للناس عقله وحسن رأيه والثاني على من كان بالعكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو اصاب
أحد من المسلمين مسلماً في حال تترس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى
روايتيه انه يلزمه الكفارة بلا دية والثاني من قول الشافعي وأحمد يلزمه الدية والكفارة فالاول مخفف والثاني

(٢٠ ع ميزان في) اختلغوا فبين فعل ذلك في المصر فقال مالك والشافعي وأحمد سوا وقال أبو حنيفة لا ثبت حكم
قطاع الطريق الا لمن يكون خارج المصر ولو كان مع القطاع امرأة فوافقتهم فيه فقتلت وأخذت المال قال مالك والشافعي وأحمد تقتل حداً

وقال أبو حنيفة تقتل قصاصا وتضمن * (فصل) * واتفقوا على ان من قتل وأخذ المال وجب اقامة الحد عليه فان عفا ولي المقتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه ١٥٤ وأن من مات منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد اذا الحدود حق الله عز وجل وطول بالحقوق

للآدميين من الانفس والاموال والجراح الأنا يعفى اثم عنها ولو شرب رجل الخمر وزنى وسرق وجب قتله في المحاربة أو غيرها قال أبو حنيفة وأجد يقتل ولا يقطع ولا يجلد لان من حق الله عز وجل وهي مبنية على المسامحة وقد أتى القتل عليها فغمرها لانه الغاية ولو قذف وقطع يدا وقتل جلد وقطع وقتل لانها حقوق الآدميين وهي مبنية على المسامحة وقال الشافعي تستوفي جميعا من غير تدخل على الاطلاق ولو شرب الخمر وقذف المحصنات قال أبو حنيفة والشافعي وأجد لا يتدخل حدها وقال مالك يتدخلان * (فصل) * وأما غير المحاربين من الشرية والزناة والسراق اذا تابوا فهل يسقط عنهم الحدود والتوبة أم لا قال أبو حنيفة ومالك توبتهم لا تسقط الحدود عنهم وعن الشافعي قولان أحدهما كذهب أبي حنيفة ومالك والثاني تسقط حدودهم توبتهم اذا مضى على ذلك سنة وعن أحمد وإتقان كذلك أظهرهما تسقط من غير اشتراط مضى زمان

* (فصل) * من تاب من المحاربين ولم يظهر عليه صلاح

فيه تخفيف والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه هذه الاقوال راجعة الى اجتهاد الائمة * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان المسلم اذا طلب المبارز جاز له ذلك بلا كراهة مع قول ابن أبي هبيرة من الشافعية ان ذلك يكره فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الائمة الثلاثة ان المستحب أن لا يبارز وأجد الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول أبي حنيفة ان المبارز حرام الا أن يكون المبارز في منعة من المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر في المسئلة الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر راجع الى حكم ذوي الرأي من المسلمين * ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان لكن من العجم منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي وأجد في احدي روايته ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم احترام من لا كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجزى عليهم سفار كغيرهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة نهوا مسلما كافرا قبل الاسر له عصم نفسه وماله وان كان في دار الحرب مع قوله أبي حنيفة ان ما كان في دار الحرب من العقارب قسم وأما غيره فان كان في يده أو يدهم أو يدهم لم يغم وان كان في يد حربي غنم فالاول مخفف على الكافر بالعصمة المذكورة والثاني مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الاول من التفصيل في قول أبي حنيفة تغليب الحكم لدار الحرب في العقارب ولما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام أبي حنيفة واضح * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو دخل حييون دار الاسلام لم يجز سبهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مخفف على الحربيين والثاني مشدد عليهم فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى رأي أمير السرية أو أهل الرأي من العسكر والله تعالى أعلم

* (كتاب تسم النى عو الغنيمه) *

اتفق الائمة على ان ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والر كلب فهو غنيمه عينه وعروضه الا السلب كالجسماني تغصيله واتفقوا على ان أربعة أخماس الغنيمه الباقية تقسم على من شهد الوقعة بنية القتال وهو من أهل القتال كل رجل ساهما واحدا واتفقوا على انهم اذا قسموا الغنيمه وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصه واتفقوا على ان الامام لو قسم الغنائم في دار الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على ان الامام ان يفضل بعض الغنائم على بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على انه لا يجوز لاحد من الغنائم أن يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على ان الغال من الغنيمه قبل حيازتها اذا كان له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأجد انه اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب استحققه القتال من أصل الغنيمه سواء شرط ذلك الامام أم لم يشترطه فالاول وانما يستحقه القتال اذا غرر بنفسه في قتل مشرك وازال امتناعه مع قول أبي حنيفة ومالك ان القتال لا يستحق السلب الا ان شرطه الامام ثم بعد السلب يفرد الخمس من الغنيمه فالاول مخفف على المقاتلة بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على القتال لما همهم من الجزاء الذي يعاقب لاجل الدنيا واذالم يعط ذلك النصيب ضعف عزمه عن القتال ووجه الثاني مراعاة الادب مع أمير الجيش فان سمع له بالسلب أخذه والا تركه لانه له النظر العام على العسكر وقد يحتاجون الى ذلك السلب أو الى بيعه وقسمه بينهم فيكون منع القتال منه فيه عدل بين المقاتلين لاسيما ان كان ذلك القتال ممن لا تلتفت نفسه الى السلب لغلبة قصده

العمل هل تقبل شهادته قال مالك والشافعي لا تقبل حتى يظهر منه صلاح العمل وقال أبو حنيفة وأجد تقبل شهادته وان بالجهاد لم يظهر منه صلاح العمل والمحارب اذا كان في المحاربة من لا يكافئه كالكافر وللعبد والولد وعبد نفسه قال أبو حنيفة وأجد في الظاهر من مذهبه

انه لا يقتل وقال مالك يقتل وعن الشافعي قولان كالذهبيين أصحهما انه يقتل * (باب حشر الجرح) * أجمع الأئمة على تجريم الجرح ونجاستها وان شرب كثيرها وقايلها وجب الحد وان من استعملها حكم بكفره واتفقوا على ان عصير العنب ١٥٥ اذا شرب وقذف زبده فهو جرح واختلافوا

فيه اذا مضى عليه ثلاثة أيام ولم يشد ولم يسكر فقال أحد اذا مضى على العصير ثلاثة أيام صار جرحا وحرم شربه وان لم يشد ولم يسكر وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يصير جرحا حتى يشد ويسكر ويقذف زبده * (فصل) * واتفقوا على ان كل شراب يسكر كثيره فعليه حرام ويسمى جرحا وفي شربه الحد سواء كان من عنب أو تمر أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة أو أرز أو عسل أو لبن أو نحو ذلك نعم كان أو مطبوخا إلا بأحنيقة فانه قال يبيع التمر والزبيب اذا اشتد كان جرحا فله وكثيره يسمى نقيعا لا جرحا فان أسكر في شربه الحد وهو خمس فان طبخا أدنى طبخ حل منهما ما يغلب على ظن الشارب منه انه لا يسكر من غير طرب فان اشتد احرم المسكر منهما ولم يعتبر في طبخهما أن يذهب ثلثاهما وأما بيذ الحنطة والشعير والذرة والارز والعسل فانه حلال عنده نقيعا ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويحذفه

* (فصل) واتفقوا على أن المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب أقل من ثلثه فانه حرام وانه اذا ذهب ثلثاه فانه حلال مالم يسكر فان أسكر حرم

بالجهاد - لاء - كلة الله عز وجل دون الغنيمة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الخس يقسم على ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل قد دخل فقرا وذو القربى فيهم دون أغنيائهم وأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس واحد وقد سقطت بوث النبي صلى الله عليه وسلم كسقط الصبي وأما سهم ذوي القربى فكانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعدده فلا سهم لهم وانما يستحقونه بالقرابة يستوفون فيه ذكورهم وانثاهم مع قول مالك ان هذا الخس لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه للامام بصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام القسرا به من الخس والني وعخراج الجزية ومع قول الشافعي وأحمد ان الخس يقسم على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بوثه صلى الله عليه وسلم وسهم لبني هاشم وبني المطلب ودون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان مخصصا لبني هاشم وبني المطلب لانهم ذوو القربى حقيقة وقد منعوا من أخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيمة وفقيرهم فيه سواء الآن للذكر مثل حظ الانثيين فلا يستحقه أولاد البنات منهم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لآبناء السبيل وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالقررة والحاجة لا بالاسم فالاول فيه تشديد من حيث حرمان أولاد البنات ومن حيث ان للذكر مثل حظ الانثيين وفيه تخفيف من حيث كبقية القسمة والثاني فيه تخفيف من حيث رد الامر الى الامام والثالث فيه تشديد من وجهه وتخفيف من الوجه الآخر كترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان سهم النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح من اعداد السلاح والكرار وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم النبي صلى الله عليه وسلم في احدى روايته انه يصرف في أهل الديوان وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالثغر ولسددها يقسم فيهم على قدر كفايتهم والرواية الاخرى اختارها الخوارج كذهب الشافعي فالاول والثالث موسع والثاني مضيق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد ان الفارس يعطى ثلاثة أسهم سهم له وسهمان للفارس مع قول أبي حنيفة ان الفارس سهمين فقط سهم له وسهم للفارس قال القاضي عبد الوهاب ولم يقل أحد بقول أبي حنيفة فيما علمت وحتى عنه انه قال اني أكره ان أفضل بمجمة على مسلم قال القاضي ومن قال ان للفارس سهمين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ولا تخالف لهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء أهل المدينة والاولى وأهل الشام والابن سعد واول مصر وسفيان الثوري والشافعي ومن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وبالجملة فلم يخالف في هذه المسئلة غير أبي حنيفة رضى الله عنه فان حملنا ذلك القول منه على انه قاله بدليل ظفر به أو باجتهاد فهو مخفف على غيره من الغائبين بتوفر سهمهم من الثلاثة والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحد مع قول أحمد يسهم للفارسين ولا يزد على ذلك واتفقه أبو يوسف وهنر واية عن مالك فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الغائبين بأخذ سهم للفارس الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسهم للغير مع قول أحمد انه يسهم له سهم واحد فالاول مخفف على الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب ففرس قات الفرس قبل القتال لم يسهم لفرسه بخلاف ما اذا مات في القتال أو بعدد فانه يسهم له عندهم مع قول أبي حنيفة انه اذا دخل دار الحرب فارسا ثم ماتت فرسه قبل القتال أسهم للفارس فالاول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول جمهور العلماء انه يسهم للفارس عربيا كان أو غيره مع قول أحمد انه يسهم

كثيره وقايله * (فصل) * والعقاع حلال يجوز شربه قال ابن قدامة الحنبلي في المصنف فان علم من شيء أنه لا يسكر كالقنقاع فلا بأس به وان غلغلان الهلة في لغيره لاسكار فلا يثبت الحكم بدونها أما اذا أتى على العصير ثلاث فقال أصحها لا يحرم وان لم يغل لغيره * (فصل) * واختلافوا في حد

السكران فقال أبو حنيفة السكران من لا يعرف السماء من الارض ولا الرجل من المرأة وقال مالك من استوى عنده الحسن والشيخ وقال الشافعي وأحمد من يتخطأ في كلامه ١٥٦ على خلاف عادته * (مصل) * واختلافوا في حد شرب الخمر فقال أبو حنيفة ومالك ثمانون وقال

الشافعي وأحمد ثمانون وعن أحمد
للأفعل سهمان وللبرذون سهم واحد ومع قول الأوزاعي ومكحول أنه لا يسهم إلا للفرس العربي فقط فالاول
تخفف على الفارس مشدد على الغائبين بأخذ السهم لغير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الفرس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفعل أقوى من
البرذون غالباً ووجه الثالث ان الخيل العربية لا تكثر عند العرب فكان الحكم دائراً معها * ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين ان الكفار لا يملكون ما يصيبونه من أموال المسلمين قال (١) ابن
هبة والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فاخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبله عبد لمحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة
يملكونه وهي الرواية الاخرى عن أحمد فالاول تخفف على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالعكس
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان في عدم ملكهم لأموال المسلمين إجماعاً لكلمة الدين ووجه
الثاني انه قد يتعدوا نفاذ ذلك من الكفار لمصلحة تعود على المسلمين أعظم من منافعها منهم فيكون ترك ذلك
في أيدي الكفار أولى وان لم يملكوه مشرعاً * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يرضخ لمن حضر الغنمة من مملوك
وصبي وامرأة أو ذمي والرضخ شئ يجتهد الامام في قدره ولا يكمله لهم سهماً مع قول مالك ان الصبي المراهق اذا
أطلق القتال وأجاز له الامام كل له السهم ولو لم يبلغ فالاول تخفف ودليله الاتباع والثاني مشدد على الغائبين
ودليله الاجتهاد له عدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول أصحابه ان الامام
اذا لم يجد حيلة قسمة ما خذوا عليها السكن لوقسمة الامام في دار الحرب فغزت القسمة بالاتفاق كما سأل الباب
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وذلك كما راجع الى رأى
الامام * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه لا بأس باستعمال الطعام والعلف والحيوان
الذي يكون بدار الحرب ولو بقدره ان الامام فان فضل عنه وأخرج منه شيئاً الى دار الاسلام كان غنمة قتل أو كثر
مع قول الشافعي انه ان كان كثيره فقبه ودوان كان زرافاً أصح القولين انه لا بد ومع ما حكى من قوله ان ما أخرج
الى دار الاسلام فهو غنمة فالاول تخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة ان ما أخرج
الى دار الاسلام يكون غنمة ولو قل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز
للامام أن يقول من أخذ شيئاً فهو له وأنه يشترط الا أن الاولى له أن لا يفعله مع قول مالك انه يكرهه ذلك لئلا
يشوب قصد المجاهد في جهادهم ارادة الدنيا ويكون من الخمس لامن أصل الغنمة وكذلك النخل كما عنده
من الخمس ومع قول الشافعي انه ليس بشرط لازم في أطهر القولين ومع قول أحمد انه شرط صحيح فالاول تخفف
على الغائبين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف بعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الغائبين
فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفاعل * ومن ذلك قول مالك لو أسر
أسير خلفه المشركون أن لا يخرج من ديارهم ولا يسرب على أن يتركوه يذهب ويحیی لزومه أن يفي
بذلك ولا يسرب منهم مع قول الشافعي انه لا يسره أن يفي وعليه أن يخرج ويمنه عين مكره فالاول
مشدد خاص بالأكابرة الصابرين على قضاء الله وقدره والأكابرة من أهل الوعد والصدق والثاني تخفف
على الأسير خاص بمن لا يطبق الصبر على خدمة الكفار ممن لا قدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره
في أسرار أفعال الحكمة الالهية فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
ان الامام مخير في الاراضي التي فتحت عنوة وغنمت في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها عليها
ويضرب عليهم خراجاً بين أن يصرفهم عنها أو يأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للامام

الشافعي أن يعون وعن أحمد
روايتان كالتذهيبين ورجح
الخرقي الثمانين وهذان في
حق الحر فالأول العبد دفعه
النصف من ذلك بالاتفاق
واتفقوا على ان حد الشرب
يقام بالسوط الاماروي عن
الشافعي انه يقام بالأيدي
والنعال وأطراف الثياب
* (فصل) * ولو أقر بشرب
الخمر ولم يوجد منه شيء قال
أبو حنيفة لا يحد وقال مالك
والشافعي وأحمد يحدون
وجد منه شيء الخمر ولم يقر
قال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد لا يحد وقال مالك يحد
ومن غصن بلقمة ولم يجد غير
خمر جازله أن يسد بها عنده
أبي حنيفة والشافعي وأحمد
وقال مالك في المشهور عنه
لا يسد بها الخمر على كل حال
وهل يجوز شرب الخمر
للضرورة كما عطش والتداوى
قال مالك وأحمد لا يجوز
وقال أبو حنيفة يجوز للعطش
لالتداوى وللشافعي أقوال
أصحها انه لا يجوز مطلقاً
والثاني يجوز القليل للتداوى
والثالث يجوز للعطش ما يقع
به الرى وتخريم الخمر لعله
هي الشدة وقال أبو حنيفة
هي محرمة لغيرها
* (باب التعزير) *
هو مشروع لكل معصية
لا حد فيها ولا كفارة وهل

هو فيما يستحق التعزير في مثله حتى واجب لله عز وجل أم غير واجب قال الشافعي لا يجب بل هو مشروع وقال أبو حنيفة ان
ومالك اذا غلب على ظنه انه لا يصلحه الا الضرب وجب وان غلب على ظنه صلاحه بغيره لم يجب وقال أحمد اذا استحق بغيره التعزير وجب
في الاصل المنقول منه التعبير بابن هبيرة ثائرة وابن أبي هبيرة ثائرة اهـ من هامش

*(فصل) * ولوعز والامام رجليه منته قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا ضمان عليه وقال الشافعي عليه الضمان والاب اذا ضرب ولده والمعلم اذا ضرب الصبي ضرب تأديب فثبت مال مالك وأحمد لا ضمان وقال أبو حنيفة والشافعي يجب ١٥٧ الضمان * (فصل) * وهل يبلغ بالتعزير

أعلى الحد وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يبلغه وقال مالك ذلك ان رأى الامام ان رأى أن يزيد عليه فعل وهل يختلف التعزير باختلاف أسبابه قال أبو حنيفة والشافعي لا يبلغ بالتعزير أدنى الحد ودنى الجملة وأدناها عند أبي حنيفة أربعون في الظهر وعند الشافعي وأحمد عشرون فيكون أكثر التعزير عند أبي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي وأحمد تسعة عشر وقال مالك للامام ان ضرب في التعزير أي عدد أدى اليه اجتهاده وقال أحمد هو خمسة باختلاف أسبابه فان كان بالوطء شبهة في الفرج كوطء الشريك أو بالوطء فيمادون الفرج فانه يضاعف عليه أدنى الحدود ولا يبلغ فيه أعلاها فيضرب بمائة الاسوطا وان كان بغير الفرج كقبلة أجنبية أو شتم أو سرقة دون نصاب فانه لا يبلغ به أدنى الحدود * (فصل) * ولو وجب حد على مريض فهل يؤخر قال أبو حنيفة ان كان رجلا لم يؤخر والعلى حامل وان كان حليدا أخران ربحي برؤه وقال أحمد لا يؤخر مطلقا وقال مالك والشافعي ان كان الحد قتل لم يؤخر الا

أن يغفلها على المسلمين أجمعين ولا غنمها مع قول مالك في إحدى روايته انه ليس للامام ان يقسمها بل تصير بنفس الظهور عليها وقفا على المسلمين ومع قوله في الرواية الاخرى ان الامام يخير بين قسمتها ووقفها لمصلحة المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغنائم كسائر الاموال الا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين وبسطة طواحقهم منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر رواياته ان الامام يفعل ما يراه الاصلح من قسمتها ووقفها الاول لا يخفف على الامام في فعله لا لمصلحة العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الغنائم والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصيرها ووقفها على المسلمين بغير اذنه والثالث فيه تخفيف على الامام في تخييره بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لمالك والرابع مشدد على الامام في وجوب قسمتها بين جماعة الغنائم بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام في وجوب فعل الاصلح للمسلمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما يقع من الاراضي غزوة في كل جريب من الحنطة قفيزا ودرهمين وفي جريب الشيرة قفيزا ودرهم مع قول الشافعي ان في جريب الحنطة أربعة قدرهم وفي الشيرة درهمين ومع قول أحمد في أظهر رواياته ان الشربة والحنطة سواهما في كل جريب واحد قفيزا ودرهم والقفيز المذكور ثمانية أرباط واما جريب العنب فقال أبو حنيفة وأحمد فيه عشرة وقال الشافعي جريب العنب كجريب الخيل واما جريب الزيتون فقال الشافعي وأحمد ان فيه اثني عشر درهما ولم يوجب له حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله تقدير بل المرجع فيه الى ما تحتمله الارض من ذلك لاختلافها فيجوز تقدير ذلك مستعينا عليه باهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الأئمة انما هو راجع الى اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على ما وضعه قال روايات مختلفة عن عمر كلها صحيحة وانما اختلفت لاختلاف النواحي انتهى فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد كترى ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز للامام ان يزيد في الخراج على ما وضعه الامام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولا يجوز له النقصان مع قول أحمد في إحدى رواياته انه يجوز له الزيادة والافتقار مع الاحتمال لا النقصان ومع قوله في الرواية الثالثة انه لا يجوز له الزيادة والنقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس لأبي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه القدوري بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخراج لا يوضع عمر رضي الله عنه أن ما سوى ذلك من اصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب الطاقة فان لم تنطق الارض بما يوضع عليها نقصها الامام وقال أبو يوسف لا يجوز للامام الزيادة والنقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله فهو على أصله في اجتهاد الائمة على ما تحتمله الارض مستعينا باهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول لا يجوز أن يضرب على الارض ما يكون فيه هضم لبيت المال رعاية لاسكان الناس ولا ما يكون فيه اضراب باب الارض تحميلا لها من ذلك ما لا يطابق ذوار الباب على أن تجمل الارض من ذلك ما يطابق وأرى أن ما قاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه للرشيد هو الجيد قال وأرى ان يكون لبيت المال من الحب الخس ومن الثمار الثلث انتهى فالاول في تخفيف على الامام من حيث انه ان يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وتشديد عليه من حيث انه ليس له النقصان والثاني مفصل وهي الرواية الاولى عن أحمد والرواية الثانية لا جدوى عن قول الشافعي وعين ما حكى عن أبي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن واما قول أبي يوسف فوجهه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه ادبا معه حديث ان الله تعالى ينطق على لسان عمر ولتقر برأيه عليه على ذلك بلا انكار فهو أتم نظرا من جميع الأئمة بعده ووجه الاقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه عمر أن الأئمة بعد

لحامل فحق تدهم وان كان حليدا فان ربح البراءة أخر والا فلا واختلفوا في صفة فامة الحد على المريض فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يضرب على حبيب حاله فان كان الجلاء مؤثما وخشى عليه التلف فانه يضرب بضعف فيه مائة عز جون أو باطراف الباب فان لم يخش التلف أقيم عليه الحد

متفرق فأسوط يؤمن معه تلف النفس وكذا الضعيف الخلق وقال مالك لا يضرب في حد الا بالسيوط ويفرق الضرب والعدد مستحق لا يجوز تركه فان كان الحدود مريضاً أخر إلى برته ١٥٨ * (فصل) * وهل يضرب الرجل قائماً أو قاعداً قال مالك يضرب قاعداً وقال أبو حنيفة والشافعي

قائماً وعن أحمد وإبنا
وهـ ليجرد قال أبو حنيفة
والشافعي لا يجـ رد في حد
القذف خاصة ويجرد في
عداء وقال مالك يجرد في
الحدود كلها وقال أحمد
لا يجرد في الحدود كلها بل
يضرب فيما لا يمنع ألم الضرب
كالقصاص والقسم يصين
واحتلفوا فيما يضرب من
الاعضاء فقال أبو حنيفة
وأحمد يضرب جميع البدن
الا الوجه والفرج والرأس
وقال الشافعي يتقى الوجه
والفرج والخاصرة وسائر
المواضع المخوفة وقال
مالك يضرب الظهر وما يقارب
(فصل) والرجل المرحوم
لا يجرد له وأما المرأة فتقال مالك
وأحمد يجرد لها ان ثبت عليها
الزنا بالينة وان ثبت بالافتراء
لم يجرد وقال أبو حنيفة الإمام
بالخيار في ذلك وهل يتفاوت
الضرب في الحدود أم هو على
السواء قال أبو حنيفة أشد
الضرب التعزير ثم الزنا ثم
الحرم ثم القذف وقال مالك
الضرب في ذلك سواء وقال
أحمد الضرب في حد الزنا أشد
منه في حد القذف وفي القذف
أشد منه في حد الحرم
(كتاب الصيال وضمان
الولاية والبهايم) يجوز دفع
كل صائل من آدمي أو بهيمة
على نفس أو طرف أو بضع

عمر أمناء على الامه فربما تغيرت الاحوال السني كانت أيام عمر بن زيادة نابات الارض وقوته أو بضعه وضعفه
فلما الزيادة اذا قويت الارض وأخرج كل فردان عشرة أراذب من القمح مثلاً والنقص اذا ضعف وأخرج
كل فردان ثلاثة أراذب فرضى الله عن الامنة أجمعين * ومن ذلك قول الشافعي لو صالح الإمام قوم آمن الكفار
على أن أراضهم لهم وجعل عليها شيئاً فهو كالجزية أن أسلموا سقط عنهم وكذا ان اشتراهم منهم مسـ لم مع قول
أبي حنيفة أنه لا يسقط عنهم مخرج أرضهم بأسلامهم ولا بشرائهم مسـ لم فالاول تخفف على الكفار باسقاط
الخارج عنهم اذا أسلموا والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر إلى المرتبة التي كان عليها من القواين وجه
صح * (قائدة) * قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايتهم أن مكة فتحت عنوة وقال الشافعي وأحمد
في الرواية الاخرى انهم افتتحت صلحا وعبارة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلحا فدورها وأرضها الحياطة ملك يبيع
انتهى فمن قال عنوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله أعلم * ومن ذلك قول مالك وأحمد
أنه لا يستعان بالمشركون على قتال أهل الحرب ولا يعاونون على عدوهم على الإطلاق وقال مالك الا ان كانوا
خداً ما للمسلمين فيجوز مع قول أبي حنيفة أنه يستعان بهم وبعاونون على الإطلاق متى كان حكم الاسلام
هو الغالب الجارى عليهم فان كان حكم الشرك هو الغالب كره ومع قول الشافعي ان ذلك جائز بشرطين
أحدهما أن يكون بالمسلمين فله ويكون بالمشركون كثرة والثاني ان يعلم من المشركون حسن رأى في الاسلام
وميل اليه قال متى استعان الامام بهم رخص لهم ولم يسهم فالاول فيه تشديد على المسلمين لو انهم طلبوا الاستعانة
بالمشركون ان لم يقع مائمه مالاً من الاستثناء والثاني تخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك الحكم
في القول الثالث فرجع الامر إلى المرتبة التي كان عليها من القواين ظاهر وكل ذلك راجع إلى رأى الامام
أو نائبه * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان الحدود تقام في دار الحرب على من تجب عليه في دار الاسلام
فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب ازمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل
أو من حقوق الآدميين فاذا زنى أو سرق أو شرب الخمر أو قذف أحد مع قول أبي حنيفة أنه لا يقام عليه حد من
زنا أو سرقه أو شرب خمر أو قذف الا ان يكون بدار الحرب امام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن
لاستوفى في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الاسلام وقال أبو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين
أقام عليهم الحدود في العسكر قبل الرجوع وان كان أمير سرية لم يقيم الحدود في دار الحرب ثم ان دخل دار
الاسلام من فعل ما وجب الحد سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فإنه يضمن بالدية في ماله عدداً كان أو خطأ
فالاول مشدد على المسلمين نصرته للشريعة المظاهرة وتعدى انصرتها على الخوف المتوقع من تغير قلوب العسكر
الموجب اضعاف العزم عن القتال والثاني تخفف على عسكر الاسلام بعدم إقامة الحدود في دار الحرب الا أن
يكون الامام حاضراً فان صولته وخوف العسكر منه تمنع من انكسار قلوبهم وضعفها عن القتال باقامة الحدود
على بعض اخوانهم بخلاف ما اذا كان العسكر مع أمير يكافله أبو حنيفة فيحمل كلام مالك والشافعي في قولهما
أنه تجب الحدود على من وقع فيما يوجبها لكن لا تقام الا دار جوع إلى دار الاسلام على خوف انكسار قلوب
العسكر وضعفها عن القتال وحرصهم عن طاعة الأمير ما اذا كانوا يخافون من سطوته فهو ملحق بالامام
الاعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام سقطت الحدود كلها الا القتل الترغيب في الجهاد بعد ذلك
واعتقادهم أن أمير العسكر ما ترك إقامة الحدود عليهم الا محبة فيهم فلا يأتون بعد ذلك عن الخروج معهم في
الجهاد اذا دعاهم بخلاف ما اذا أقام الحدود عليهم فانهم بما غرت نفوسهم منه وقالوا انه كرهنا فلا ننسافر
معه وغالبهم لا يتعقل أن إقامة الحدود عليه مصلحة له أبداً لجهلهم عن شهود وجوب تقديم أمر الشارع على
حفظ نفوسهم * وأضاف ان حقوق الله في الحدود السابقة مبنية على المسابقة الا القتل فان الملب فيه حق

أموال فان لم يدفع الباقي قتل فله فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة عليه الضمان ولو وجد قتيلين الآدميين
في داره ادعى انه دخل عليه بغير مشهور وقتله دفعه عن نفسه وأقام بيعة فوفقه في دخوله وذكر البيعة انه أراد بذلك فلا قود عليه وإن لم يقاتل

البينة ذلك فقد ذكر الشيخ أبو حامد أنه يقول منه و يسقط عنه القود والدية وقال الماوردي في الحاوي عندي أنه يسقط القود ودون الدية ولو
عن عاص يدانسان فانتزعهما من فيه فسقطت أسنانه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ضمان ١٥٩ عليه وقال مالك في المشهور وعنه يلزمه

الضمان (فصل) ولو اطلع
انسان في بيت انسان فرماه
فقتل عينية قال أبو حنيفة
يلزمه الضمان وقال الشافعي
وأحمد لا ضمان وعن مالك
روايتان كالمذهبين (فصل)
ولو ضرب في حدة فمات أو
أفضى الى هلاك قال مالك
وأحمد لا ضمان على الامام
والحق قتله ومذهب الشافعي
فيه تفصيل حاصله انه ان مات
في حدة اشرب وكان جلداه
باطراف الثياب والنعال
لم يضمن الامام قولا واحدا
وان ضربه بالنسوط فوجهان
أصحهما انه لا ضمان وحكي
ابن المذر عن الشافعي انه
ان ضرب بالنعال واطراف
الثياب ضربا لا يجاوز
الاربعين فمات فالحق قتله
ولا عقل فيه ولا قود ولا كفارة
على الامام وان ضربه اربعين
سوطا فمات فدينته على عاقلة
الامام دون بيت المال
(فصل) قال مالك والشافعي
وأحمد لا ضمان على ارباب
الهمائم فيما أنزلتهن من اذالم
يكن معهما صاحبهما وما نلته
لبلا فضا منه عليه وقال أبو
حنيفة لا يضمن الا ان يكون
معهما اكبأ أو فاند أو ساقا
او يكون قد أرسلها سواها
كان لبلا أو نمر أو ولو أنزلت
الداية شيئا وصاحبها عليها
قال أبو حنيفة يضمن صاحبها

الا كمين فلذلك لم يسقط خوفان وقوع فساد أعظم من فساد وجوب الدية على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من
التوجيه لكلام الامامة في هذا الوقت والله أعلم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء
كان بجعل أو بأجرة أو تبرع وسواء تعين على المستناب أو لم يتعين مع قول مالك انه تصح الاستنابة بالجعل اذالم
يكن الجهاد متعينا على النائب كالجهد والامامة قال ولا بأس بالجعل في الثغور كما مضى عليه الناس فالاول
مشدد على الجهادين بوجوب الخروج عليهم بأنفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول الخوف من أن يتواكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج أحدهم الى الجهاد فتضعف كلمة
الاسلام فان النفس من شأنها الكسل والجنب عن القتال لما فيه من وقوع الموت والجراحات الشديدة ووجه
الثاني أن النائب قائم مقام المستناب في نصره دين الاسلام فيكفيان المستناب يغار على دين الاسلام فكذلك
النائب غالبوا يصح جعل الاول على ما اذا كان النائب يقوم مقام المستناب وحمل الثاني على ما اذا كان يقوم
مقامه في نصره الدين كما أنشرنا اليه في التوجيه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو وطئ أحد الغائمين جارية من السبي
قبل القسم فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد لبل هو مملوك يرد الى الغنمة مع قول
مالك انه زان يحمد ومع قول الشافعي وأحمد انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد لحر يتهو عليه قيمته المهر يرد في
الغنمة متهو هل تصير أم ولد قال أحمد نعم وقال الشافعي في أصح قولي لا أمير فالاول فيه تخفيف على الوطئ في
عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في عدم ثبوت نسب الولد وجعله مملوكا يرد الى الغنمة والثاني مشدد عليه
بالحد والثالث فيه تخفيف عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحته في الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان
عليه قيمته المهر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر لا تخفى على الفطن ووجه كونها
صارت أم ولد على قول أحمد وثبوت نسب ولدها كونها الاحد عليه في طهها عنده ووجه مخالفة الشافعي له في عدم
صبر و رثا أم ولد وان كان قائلا بثبوت النسب والله لا حد عليه في وطئها الاحتياط ليكون نصيب الوطئ في
تلك الجارية جزأ ضعيفا بالنسبة لجميع الغائمين هذا ما ظهر لي من التوجيه في هذا الوقت * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك والشافعي في إحدى الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا البرجوا النجاة في
الاقاء في الماء ولا في الاقامة في السفينة فلهم الخبار بين الصبر وبين القاتلهم أنفسهم في الماء مع قول أحمد انهم
ان رجوا النجاة في الاقاء ألقوا في الثبات ثبتوا وان استوى الامر ان فعلوا ما شاؤوا وان أبقوا ما باله لا قتلها
أو غلب على ظنهم فروا يثبتان أظهرهما منع الاقاء لانهم لم يرجوا النجاة وبه قال محمد بن الحسن ومالك في رواية له
فالاول مفصل وكذلك الثاني وأحدثني التفصيل مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فتأمل
ومن ذلك قول مالك ان هذا يا أمراء الجيوش تكون غنمة فقبها الخس ولا يقتصون بها قال وهكذا ان هدى
الى أمير من أمراء المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فان هدى العدو الى أحد من المسلمين ليس بأمر فـ لا
بأس بأخذها وتكون له دون أهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة قال أبو يوسف ما هدى
ملاط الروم الى أمير الجيش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما هدى للرسول ولم يذكر عن أبي حنيفة خلافه
وقال الشافعي اذا هدى الى الوالى هدية فان كانت اشئ ناله منه حتما كان أم باطلا فحرام على الوالى أخذها
لانه يحرم عليه أن يأخذ على خلاص الحق جهلا وقد أزمه الله تعالى ذلك وأما أخذ الجعل على الباطل فهو حرام
كالباطل فان هدى اليه من غير هذين المعنيين أحد في ولايته ففضا لوشكره فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في
الصدقات لا بسبه عندي غيره الا أن يكافئه على ذلك بتدريس ميسره وان كانت من رجل لا سلطان له عليه وليس
بالبلد الذي به سلطانة شكره على احسان كان منه فأحب أن يقبلها ويحرمها لاهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ
على الخبر مكافأة فان أخذها وتوهمها لم تحرم عليه وقال أحمد في إحدى روايته انه لا يقتص به من هدى اليه

ما أنلته به هذ وقهها فاما ما أنلته من رحله فان كان بوضعه ضمن الركب وان رحت برحله فان كان موضع مأذون فيه شرعا كالشئ في الطريق
والوقوف في ملك الركب أو في الغلاة أو سوق الدواب لم يضمن وان كانت بموضع ليس بمأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في

دار انسان بغیر اذنه ضمن وقال مالك يدها وقمها او رجلها سواء فلا ضمة ان في شيء من ذلك اذالم يكن من جهة راكبها أو فائدتها أو ساقها سب من
غز أو ضرب وقال الشافعي ضمن ما جئت ١٦٠ بفمها يدها ورجلها أو ذنبها سواء كان من راكبها أو ساقها سب أو لم يكن وقال أحمد ما نلفقه

برجلها وما حياها عليها فلا
ضمن فيه وما جنته بغضا
أو يدها فبها الضمان

(فصل) ومن له هرة معروفة
بأكل الطيور وأرسلها
فأكلت طيراضته لا يلاكل
أنهم أراوان لم تكن معروفة
بذلك فلا ضمان لان العادة
ارسال الهرة ومن كان معه
كاتب معور فأرسله فأتلف
شيئا وجب عليه الضمان
(كتاب السير)

اتفق الأئمة على أن الجهاد
فرض كفاية إذا قام به من
المسلمين من فيه كفاية سقط
الحرج عن الباقي وعن
سعيدين المسبب أنه فرض
عين واتفقوا على أنه يجب
على أهل كل نغران قتالوا
من يلهمهم من الكفار فإن
عجزوا ساعدتهم من يلهم
الأقرب فالأقرب واتفقوا
على أن من لم يتعين عليه
الجهاد لا يخرج الإباذن أبويه
ان كانوا مسلمين وأن من
عليه دين لا يخرج الإباذن
غيره وأنه إذا اتقى الزحفان
وجب على المسلمين الحاضرين
الثبات وحرم عليهم الفرار
الآن يكونوا مخترفين لقتال
أو مختيرين إلى جهة أو يكون
الواحد مع ثلاثة أو المائة
مع ثلثمائة فيباح الفرار ولهم
الثبات مع ذلك لا سبامع
غلبة ظنهم بالظهور رواه

بل هي غنينة فيها الخس وفي الأخرى يختص بهم الامام فقوله مالك مشدد على الأمر على ما فيه من التفصيل مع
ما وافق فيه أبو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف تخفف على الأمير وقول الشافعي فيه تشديد في
أحد شقي التفصيل وتخفيف في الشقي الآخر والرواية الأولى عن أحمد موافقة لقوله مالك ووجه الرواية
الأخرى له من كون الهدية تختص بالأمير ان ذلك هو الغالب على من أهدى شيئا للأمر في وقت من الاوقات
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الغال من الغنمة قبل حيازتها إذا كان له
فيها حق لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه مع قول أحمد انه يحرق رحله الذي معه إلا المحض وما فيه روح من
الحيوانات وما هو جنة للقتال كالسلاح ورواية واحدة وأما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان فالأول فيه تخفيف
على الغال والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على ما إذا لم
يحصل بما غل تجرؤ على الغلول من غالب العسكر فيكون في التجرؤ بقر وجرو تغفر عن الغلول * ومن ذلك
قول أبي حنيفة وأحمد في المنصوص عنه ان مال النقي وهو ما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير مال كالجزية
المأخوذة على الرأس وأجرة الأرض المأخوذة بربهم الخراج أو ماز كوه فزعاهرو باؤمال المرتد إذا قتل في
ردته ومال كافر مات بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشرة إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين أو صولحو أعليه يكون
للمسلمين كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في غير مؤخره مقسوم بصره
الامام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يخمس وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم وفيما يصنع به بعد موته قولان أحدهما لمصالح المسلمين والثاني للمقاتلة وأما الذي يخمس منه ففيه
قولان الجديد أنه يخمس جميعه وهو رواية عن أحمد والقديم لا يخمس إلا ماز كوه فزعاهرو بأقواله وفيه
تشديد على الامام بعدم أخذ شيء من الأموال المذكورة نلفقه وجماعها كلها للمسلمين وقوله مالك فيه تخفيف
عليه بأخذ لفته شيء أو قول الشافعي ومابعد واضح فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والحمد لله رب العالمين
(باب الجزية)

* اتفق الأئمة على ان الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا تؤخذ من
عبدة الاوثان مطلقا واتفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى
يلبغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وأعمى وشيخ فان ولا على أهل الصوامع هكذا قال ابن هبيرة وذكر
الرافعي والنووي في ذلك خلافا عن الشافعي وعبارة النووي في المنهاج والمذهب وجوبها على زمن وشيخ
هرم وأعمى وراهب وأجير وقال الرافعي المنصوص ان الجزية بمشاة كراه الدرافية تنوي فيها أرباب العذر
وغيرهم واتفقوا على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط أن من جاء
منهم مسلما رددناه انما لا تردو على أنه لا يجوز زاحداث كنيسة ولا بيعه في المدن والامصار بدار الاسلام هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوليه
ان الجوس ليسوا بأهل كتاب مع القول الثاني للشافعي انهم أهل كتاب فالأول مشدد على الجوس بعدم
احترامهم وتخريم من أكلهم والثاني تخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاخذ فيه
بالاحتياط للمسلمين فلا ينال كعونهم ولا يلاكلون ذبيحتهم حتى يثبت ان لهم كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه
الثاني أنه ليس معنادليل صحيح ينفي كونهم من أهل الكتاب أو يثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع بشيء من
أحوالهم وأحكامهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من لا كتابه ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان من العجم
تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا من العرب مع قول مالك انها تؤخذ من كل كافر عريا كان أو عجميا
الامشرك فريش خاصة ومع قول الشافعي وأحمد في الظاهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا

تجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها (فصل) واختلفوا هل من شرط الجهاد الزاد والرحلة فقال أبو حنيفة والشافعي . فالأول
وأحمد نعم وقال مالك لا موضع الخلاف إذا تعين الجهاد على أهل بلد وكان بينهم وبين موضع الجهاد مسافة العصر فلا يجب عند الثلاثة الأعلى من

مالك إذا ورأه حاله يبلغه موضع الجهاد وعند مالك يجب مطاعاً (فصل) واختلفوا في جواز أنلاف أموال أهل الحرب إذا أخذها المسلمون ولم يمكنهم إخراجها إلى دار الإسلام وخافوا أخذها منهم فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد لا يجوز ذلك إلا بالسكينة (فصل) نساء الكفار إذا لم يقاثلن فلا يقاثلن باعق إلا أن يكن ذوات رأي والاعبى والمقعد والشجى والغنى وأهل الصوامع إذا كان لهم رأي وتدير قتلوا بالاتفاق وإن لم يكن لهم رأي ولا تدبر قال أبو حنيفة ومالك ١٦١ وأحمد لا يجوز قتلهم ولا الشافعي قولان

أظهرهم وأجوز قتلهم ومن لم يبلغه الدعوة هل على قاتله دية قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا وقال الشافعي على قاتله دية فإن كان ذميًا دية الدية أو نحو سبائكها غرامة (فصل) * واختلفوا في الدعوة فقال مالك من قرب دورهم - م - من الم يدعو العلمهم بالدعوة قبل يقاتلون ولا تلتبس غرتهم - م - ومن بعدت دورهم فالدعوة أقطع للشك وقال أبو حنيفة إن بلغتهم الدعوة فحسن إن يدعوه الإمام إلى الإسلام أو أداء الجزية قبل القتال وإن لم تبلغهم فلا ينبغي للإمام أن يبتدئهم - م - وقال الشافعي لأعلم أحداً من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الآن كون قوم من المشركين خلف السترك والخول لم تبلغهم الدعوة فلا يقاثلون حتى يدعوا إلى الإيمان فإن قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى عاقلة قاتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهب مالك أن الحكم كذلك (فصل) الأمان للكفار لا يصح الأمان مسلم بالغ عاقل مختار عند الشافعي

فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشرك كقرش والثالث مخفف على جميع عبدة الأوثان فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فعلى الفقير المعمل اثنا عشر درهما وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغنى ثمانية وأربعون درهما وفي الرواية الأخرى لا جدرانهم وكوله إلى رأى الإمام وليست مقدرة وفي رواية أخرى له ثلثان الأقل منهم مقدرون الأكثر وعنه رواية رابعة قائم مقدرة في حق أهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم اتباعاً لحديث ورد فيه وقال مالك في المشهور وعنه أنهم مقدرة على الغنى والفقير جميعاً أربعة دنانير وأربعة درهما لا فرق بينهما وقال الشافعي هي دينار يستوى فيه الغنى والفقير والمتوسط ووجوه الأقوال كلها ظاهرة فلرجوعها إلى اجتماع الأئمة بالنظر لأهل بلادهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معتملاً ولا شيء لا يؤخذ منه جريته مع قول الشافعي في أحد أقواله في عقد الجزية على من لا كسب له ولا يتمكن من الأداء أنه يخرج من بلاد الإسلام وفي القول الآخر أنه يقر ولا يخرج وإذا أقر في قول لا يؤخذ منه شيء وفي القول الآخر يجب الجزية ويحقن دمه بضمانهم أو يطالب عند يساره وفي قول إذا حال عليه الحول ولم يبدلها ألحق بدار الحرب فالأول مخفف على الذي الفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من الأقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الذي إذا مات عليه جزية سقطت بموته مع قول الإمام مالك والشافعي أنها لا تسقط فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها نجا وجبت على الذي أضاعه لثلايته وقوى بذلك المال على محار بنقوة - م - والآخر وجه الثاني أن ورثته قائم ومقامه في التقوى بذلك المال الخلف عنه فمكأنه لم يموت * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الجزية تجب على الذي يبول الحول ولنا المطالبة بهم بعد عقد الذمة مع قول مالك في المشهور وعنه والشافعي وأحمد أنها تجب بأخر الحول ولا تلك المطالبة بهم بعد عقد الذمة حتى تمضي سنة فإن مات في أثناء الحول فقال أبو حنيفة وأحمد أنها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ماضية من السنة فالأول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والأول من مسألة الموت تخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوه هذه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجزية إذا وجبت على ذمي ولم يؤدها حتى أسلم سقطت عنه بإسلامه وكذلك القول فيما لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها ثم أسلم قبل أدائها مع قول الشافعي أن الإسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانتها الأجرة لدار ولودخلت سنة في سنة ولم يؤد الأولى قال أبو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية بالتدخل مع قول الشافعي وأحمد أنها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالأول من المسألة الأولى تخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسألة التدخل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه ذلك ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المشركين إذا عاهدوا عاهدوا في قولهم مع قول أبي حنيفة أنه يشترط في ذلك بقاء المصلحة فمضى اقتضت المصلحة الفسخ بهذا إليهم عهدهم فالأول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على بقاء المصلحة فتكون من مسائل الاتفاق * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحرب إذا أمر بعمل التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشر إلا أن يكونوا يأخذون منافع قول مالك وأحمد لا يؤخذ منهم

(٢١ - ميزان في) وأبي حنيفة قال صبي والمجنون لا يصح أمانهم ما قال مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق ويصح أمان العبد المسلم إذا أمن شخصاً أو مدينة عند مالك والشافعي وأحمد وعصى أمانه إلا أن يكون مأذوناً في القتال * (فصل) * واتقوا على أنه إذا ترس المشركون بالمسلمين جاز لبيعة المسلمين الرمي ويقصدون المشركين واختلفوا فيما إذا أصاب أحد منهم مسلماً في هذه الحال فقال أبو حنيفة قوماً لا يلزمه دية ولا كفارة وللشافعي قولان أحدهما تلزمه الكفارة بلا دية والثاني تلزمه الدية والكفارة وعن أحمد وإبناث كالقولين أظهرهما

عنده لزوم الكفارة خاصة * (فول) * اذا بدأ مسلم قطاب المبارز لم يكن له ذلك وقال ابن أبي هبيرة من الشافعية يكره والمستحب أن لا يبارز الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه حاز وقال أبو حنيفة تجرم الا أن تكون المبارزة في منعة * (فصل) * واختلفوا في استرقاق من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة لاوثان قال أبو حنيفة فيجو زاسترقاق الجهم منهم دون العرب وقال مالك والشافعي وأحدى احدى روايته انه لا يجوز ذلك. طلقوا وتفقهوا على انه لو قتل الاسير ١٦٣ قاتل وهو في الاسر لم يجب على القاتل شيء بل يعزى وقال الاوزاعي يجب عليه الدية واذا أسلم الاسير

حقن دمه وهل يرق بالاسلام للشافعي قولان * (فصل) * لو أسلم كافر قبل أسره عصم نفسه وان كان في دار الحرب عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ما كان له من الدار في دار الحرب يغنم وأما غيره فان كان في يده أو يده مسلم أو ذمي لم يغنم وان كان في يد حربى غنم ولو دخل حربيون دار الاسلام لم يجز سبيهم عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز سبيهم

* (باب قسم الفء والغنيمة) * اتفق الاثمة على ان ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخليل والركب فهو غنيمة عينيه وعروضه فان كان فيه سائب استحقه القاتل من أصل الغنيمة سواء شرط ذلك الامام أو لم يشترطه عند الشافعي وأحمد وانما يستحقه القاتل اذا غرر بنفسه في قتل مشرك وأزال امتناعه وقال أبو حنيفة ومالك لا يستحقه الا ان يشترطه الامام ثم بعد الساب يفرد الخس من الغنيمة واختلفوا في خمسة الخمس فقال أبو حنيفة

العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله باثان ولم يشترط عليه أكثر من العشر فان شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه ومع قول الشافعي انه ان شرط عليه العشر حال أخذه أخذوا الا فلا ومن أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وان لم يشترط ذلك فالاول والثالث مفصل والثاني مشدد وكذلك قول أصحاب الشافعي هو مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان وكل ذلك راجع الى رأى الامام * ومن ذلك قول مالك ان الذمي اذا التجرم بالدال بلدانه يؤخذ منه العشر كالتاجر وان التجر في السنة مزاروا قال الشافعي الا أن يشترط وقال أبو حنيفة وأحمد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر أبو حنيفة وأحمد النصاب في ذلك فقال أبو حنيفة ونصابه في ذلك كنصاب مال المسلم وقال أحمد النصاب في ذلك للحر في خمسة دنانير وللذمي عشرة فالاول من أصل المسئلة فيه تشديد على الذمي والثاني مفصل والثالث مخفف بنصف العشر وقول أبي حنيفة في النصاب مخفف وقول أحمد فيه تشديد على الحربى وتخفيف على الذمي فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال راجع الى اجتماع أصحابهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان عهد الذمي ينقض بغيره الجزية وامتناعه من التجراء أحكام الاسلام عليه اذا حكموا كسباهم عليه مع قول أبي حنيفة انه لا ينقض عهدهم بذلك الا أن يكون لهم منعة بحاربون ثم يلحقون بدار الحرب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فراجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان مراد الشارع من تقريرهم في دار الاسلام بالجزية انما هو اذلالهم وصغارهم فاذا امتنعوا ومن اجراء أحكام الاسلام عليهم فقد خسر جوا الى اعزاز كلمة الكفر ومروا من طاعة امامنا ووجه الثاني ظاهر راجع الى رأى الامام فان حكم امتناع من ليس عنده منعة من اجراء أحكام الاسلام عليه بلام امتناع اقدر تنا على اذلاله ويقاع النكاليه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا ينقض عهد أهل الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين أو احادهم في نفس أو مال وذلك في ثمانية اشياء ستأتى في كلام ابن القاسم الا أن يكون لهم منعة فينبغي لكون على موضع ويحاربون نساء أو يلحقون بدار الحرب مع قول الشافعي انه متى قاتل الذمي المسلم من انتقض عهده سواء أسطر عليه تركه في عقد الجزية أم لم يشترط فان فعل ماسوى ذلك ففيه تفصيل فان لم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع قول مالك انه لا ينتقض عهده بالانكاح ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك الا قطع الطريق وقال ابن القاسم من أصحابه ينقض هذه الثمانية اشياء وهى أن يجمعوا على قتال المسلمين أو يزنوا أحدهم بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح أو يفتن مسلما عن دينه أو يقطع عليه الطريق أو يؤدي للمشركين جاسوسا أو يعين على المسلمين بدلالة في كتاب المشركين بأخبار المسلمين أو يقتل مسلما أو مسالمة عهدا وهذه الثمانية هى التي لا ينتقض أبو حنيفة العهد بها كمرات الاشارة اليها والافرق عند ابن القاسم بين ان تشترط عليهم الامور الثمانية المذكورة أم لم تشترط فالاول مخفف بالشرط الذى ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذى ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والرابع مشدد لدنقض العهد بالثمانية اشياء التى ذكرها فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ههنا * ومن ذلك قول أحمد انه اذا قتل الذمي ما فيه غصاصة ونقبصة على الاسلام وذلك في أربعة اشياء اذ كره الله عز وجل

ومالك يقسم على ثلاثة أسهم لليتامى سهم وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقرا وذوى القربى فيهم دون أغنيائهم فأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس والله وخمس واحد وقد سطا بموت النبي صلى الله عليه وسلم كسقط الصبي وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعده فلا سهم لهم وانما يستحقونه بالفقر خاصة ويستوى فيه ذكورهم ونائهم وقال مالك هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه الى الامام يصرف فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام

القربان من الخمس والثلث والحراج والجزية وقال الشافعي وأحد يقسم على خمسة أسهمهم للرسول صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يستطع حكمه بموته وسهم ابني هاشم وبني المطالب دون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان مختصا ببني هاشم وبني المطالب لانهم هم ذوو القربى وقد منعوا من أخذ الصدقات فعل هذا لهم غنيمتهم وبقيةهم فيه سواء الآن للذي كرم مثل حظ الانبياء ولا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لبناء السبيل وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالغفر والحاجة لا بالاسم ثم ١٦٣ اختلّفوا في سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

الى من يصرف فقال الشافعي

يصرف في المصالح من اعداد السلاح والكراع وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الفيء وعن أحمد الدينان وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالثغر ولسدها يقسم فيهم على قدر كفايتهم * (فصل) * واتفقوا على ان اربعة أخماس الغنيمة الباقية تقسم على من شهد الواقعة بنسبة القتال وهم من أهل القتال وان لا راجل سهم واحد واختلّفوا في الفارس فقال مالك والشافعي وأحمد ان له ثلاثة أسهم وسهمان للفارس وقال أبو حنيفة للفارس سهمان سهم له وسهم لفارسه قال القاضي عبد الوهاب القول بأن للفارس سهمين قال به عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ولا يخالف لهم في الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومن اتفقوا على أهل المدينة

بما لا يليق بجلاله أو ذكر كعبه المجيد أو دينه القويم أو ذكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقصه عنه سواء شرط ذلك أم لم يشرط مع قول مالك إذا سبوا الله ورسوله أو دينه أو كعبه بغير ما كفر وباه انتقص عنه سهم سواء شرط ذلك أو لم يشرط ومع قول أكثر أصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة السابقة وذلك ان مال بشرط في العهد لا ينتقص به العهد وأما ما شرط فعلى الوجهين وأما قول أبي إسحق المروزي ان حكمه حكم الثلاثة الاول وهي الامتناع من التزام الجزية والتزام أحكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول أبي حنيفة لا ينتقص العهد بشئ من ذلك وانما ينتقص بما اذا كان لهم منعة بقدر ونسبهم على الحاربه ويحقون بداء الحرب فالاول مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال الخمسة طاهرة لا تخفى على من له فهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من انتقص عهده من أهل الذمة أصبح قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يقتل ويسبي حريمه كخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بآبني أبي الحقيق ومع قول الشافعي في أظهر قولييه وأحمدان الامام بخير في بين الاسر فاق والقتل ولا يراد الى ما منه فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث فيه نوع تخفيف بالتخيير المذكور فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز للكافر دخول الحرم والاقامة فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الأئمة الثلاثة انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند أبي حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الكافر الحربي والذي لا يمنع من استيطان الجواز وهو مكة والمدينة وما حولهما مع قول الأئمة الثلاثة انه يمنع الا ان يكون الداخل منهم تاجرا أو يأذن له الامام ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام ثم ينتقل وأما ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال أبو حنيفة يجوز دخوله للمشركون بغير إذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا باذن من المسلمين وقال مالك وأحمد لا يجوز لهم دخولها بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان الجواز مخفف والثاني مشدد بالاسم متناه الذي ذكره والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان في المسائلين فالأئمة ما بين مشدد ومخفف ويصح حل الخفيف على ما اذار حرمته الاسلام بالدخول وحل المشدد على ما اذال حرمته من ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز زاحداث كنيسة فيما قرب المدن والامصار بداء الاسلام مع قول أبي حنيفة ان الموضع اذا كان قريبا من المدينة وهو قد رمل أو أقل لم يجوز ذلك فيه * وان كان أبعد من ذلك جاز فالاول مشدد والثاني مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو ائتمروا بكنائسهم أو بيعهم شئ في دار الاسلام جاز لهم ترميمه وتجديده مع اشتراط أبي حنيفة أن تكون الكنيسة أو البيعة في أرض فكتحت صلتها فان فكتحت عنوة لم يجوز ومع قول أحمد في أظهر رواياته واختاره بعض أصحابه وجاعته من اعلام الشافعية كابن سعيد الاصطغري وأبي علي ابن أبي هريرة انه لا يجوز لهم ترميم ما شئت ولا تجديد بناء على الاطلاق ومع قول أحمد في الرواية الثانية انه يجوز ترميم ما شئت دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية الثالثة جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على أهل الذمة بالشرط عند أبي حنيفة والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه

والاوزاعي وأهل الشام واللبث من سعدوا أهل مصر وسفبان الثوري والشافعي ومن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو نوري وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقبل ان لم يخالف في هذه المسئلة غير أبي حنيفة وحده ولم يقل بقوله أحد حتى عنه انه قال أكره ان أفضل له مهمة على مسلم ولو كان مع الفارس فرسان قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يسهم الا لفارس واحد وقال أحمد يسهم لفارسين ولا يراد على ذلك ووافقه أبو يوسف وهي رواية عن مالك والفارس سواء كان عربيا أو غريبا يسهم له وقال أحمد للفارس سهمان ولا يفرزون سهم واحد وقال الاوزاعي ومكحول

لا يسهم الا امر في فقط وذل يسهم لا غير قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يسهم وقال أحد يسهم له سهم واحد ولو دخل دار الحرب بفرس ثم مات الفرس قبل القتال قال مالك لا يسهم لفرسه بخلاف ما اذا مات في القتال أو بعده فإنه يسهم له وبه قال الشافعي وأحمد قال أبو حنيفة اذا دخل دار الحرب فارسا ثم مات قبل القتال أسهم للفرس * (فصل) * اختلف الأئمة هل تلك الكفار ما يصيبونه من أموال المسلمين فقال مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين ١٦٤ لا يملكونه قال ابن أبي هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فأخذها

تخفيف والرابع تخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم
* (كتاب الاقضية) *

اتفق الأئمة على انه لا يجوز أن يكون القاضى عبدا وعلى ان القاضى اذا أخذ القضاء بالرشوة لم يصرف قضايها وأجمعوا على انه لا يجوز للقاضى أن يقضى بغير علمه وعلى ان القاضى اذا لم يعرف لغة الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضى الى القاضى في الحقوق المالية جائز مقبول بخلاف كتابته اليه في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع فإنه غير مقبول خلافا لما لك فان عذره يقبل كتاب القاضى في ذلك كله كما سيأتي توجيهه في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له الاجتهاد يناقضه ويخالفه فإنه لا ينقض الاول وكذلك اذا وقع حكم غيره فلم يرد فإنه لا ينقض ما أجمعوا على انه لا يجوز تحكيم أحد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كما سيأتي في الباب وانما يكون التحكيم في غير الحدود واتفقوا على انه اذا أوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز أن يولى القضاء من ليس من أهل الاجتهاد كالجاهل بطرق الاحكام مع قول أبي حنيفة انه يجوز توليته من ليس بمجتهد واختلف أصحابه فيهم من شرط الاجتهاد ومنهم من أجاز ولاية العامي وقالوا يقدح في حكمه قال ابن هبيرة في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما يعني به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل الاستقرار مذهب الأئمة الاربعة التي أجمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز له العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقاضي الآن وان لم يكن من أهل الاجتهاد ولا تعبد في طلب الاحاديث وانتقاد طرقهم الاكن عرف من لغة الناطق بالشرعية عليه الصلاة والسلام ما يحتاج معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء انتهت الى امر من هؤلاء المجتهدين من الأئمة على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق في أقوالهم وتدونت العلوم وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما توضع فيه الحق وانما على القاضي الآن أن يقضى بما يأخذ عنهم أو عن واحد منهم فإنه في معنى من كان أداء اجتهاده الى قول فله وعلى ذلك فله اذا خرج من خلافهم مترجما موافق الاتفاق ما أمكنه كان أخذ بالخزم عاملا بالاولى وكذلك اذا قصد في موطن الخلاف ترجيح ما عليه الأكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور ودون الواحد فإنه يأخذ بالخزم مع جواز عمله بقول الواحد الا انني أكره له أن يكون مقتصر في حكمه على اتباع مذهب أبيه أو شيخه مثلا فاذا حضر عذره صحت وكان ما نشأ حرافه مما يقضي به الأئمة الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان الحاكم حنفيا وعلم أن مالكا والشافعي وأحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان أباح حنيفة غيره فعليه ان يجمع عليه هؤلاء الأئمة الثلاثة في ما ذهب اليه أبو حنيفة بغير عذر من غير أن يثبت عذره بالدليل ما قاله ولا أداء اليه اجتهاده فاني أخاف عليه من الله عز وجل أن يكون اتبع في ذلك هو اول من يكن من الذين يستمعون القول فيبينون أحسنه وكذلك ان كان القاضي مالكيا واختصم اليه اثنان في سؤركاب فقضى بظاهره مع علمه بأن الفقهاء كلهم قد قضوا بخاسته وكذلك ان كان القاضي شافعيًا واختصم اليه اثنان في متروك التسمية بعد افتقار أحدهما هذا معنى من بيع شاة مذكاة وقال آخر انما نعت من يبيع الميتة فقضى عليه بذهب وهو يعلم ان الأئمة الثلاثة

العدو ففها رعا عليهم المسلمون
فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبله عبد طلق بالروم ففها رعا عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة يملكونه وهي رواية عن أحمد * (فصل) * واتفقوا على أنهم اذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن للمد في ذلك حصصة فان اتصل المد بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة في دار الاسلام أو بعد أن أخذوها وقبل قسمتها قال أبو حنيفة يسهم لهم مالم تحز الى دار الاسلام أو يقسموها وقال مالك وأحمد لا يسهم لهم على كل حال وعن الشافعي قولان أحدهما يسهم والثاني لا يسهم واتفقوا على ان من حضر الغنيمة من مملوك أو امرأة أو وصي أو ذمي فلهم الرضخ وحوسهم يجتهد الامام في قدره ولا يكمل لهم سهمهم وقال مالك ان راحق الصبي وأطاق القتال وأجازه الامام كل له السهم وان لم يباغ * (فصل) * وقسم الغنائم في دار الحرب هل يجوز أم لا قال مالك والشافعي وأحمد يجوز وقال أبو حنيفة لا يجوز وقال أصحابه ان لم يجد الامام حوله قسمها خوفا عليها لكن الامام لو قسمها في دار الحرب نفذت القسمة على الاتفاق والطعام والعلف والحيوان يكون في دار الحرب هل يجوز ان يسلمه من غير إذن الامام فان فضل عنه وأخرج منه شيئا الى دار الاسلام كان غنيمة قتل أو كثر وعن أحمد رواية أخرى يرد ما ضل اذا كان كثيرا فان كان يسيرا فلا وقال الشافعي ان كان كثيرا له قيمة يرد وان كان نزرًا فقولان أحدهما له يرد وحكى عن مالك ان ما خرج الى الاسلام

حنيفة لا يجوز وقال أصحابه ان لم يجد الامام حوله قسمها خوفا عليها لكن الامام لو قسمها في دار الحرب نفذت القسمة على الاتفاق والطعام والعلف والحيوان يكون في دار الحرب هل يجوز ان يسلمه من غير إذن الامام فان فضل عنه وأخرج منه شيئا الى دار الاسلام كان غنيمة قتل أو كثر وعن أحمد رواية أخرى يرد ما ضل اذا كان كثيرا فان كان يسيرا فلا وقال الشافعي ان كان كثيرا له قيمة يرد وان كان نزرًا فقولان أحدهما له يرد وحكى عن مالك ان ما خرج الى الاسلام

فهو غنيمية * (فصل) * لو قال الامام من أخذ شيئا فهو له قال أبو حنيفة يجوز للامام أن يشترطه الآن الأول أن لا يفعل وقال مالك بكرهه ذلك الثلاثين بقصد المجاهدين في جهادهم ارادة الدنيا ويكون من الخس لان أصل الغنيمية وكذلك النفل كاه عنده من الخمس وقال الشافعي ليس بشرط لازم في اظهر القولين عنده وقال احمد هو بشرط صحيح وللامام أن يفضل بعض الغنائم على بعض قبل الاخذ والحيازة بالاتفاق * (فصل) * واتفقوا على ان الامام مخير في الاسارى بين القتل والاسترقاق ١٦٥ واختلفوا هل هو خير فيهم بين المن والغداة

وعقد الزمة قال مالك

والشافعي وأحمد هو خير

بين الفداء بالمال أو بالاستارى

وبين المن عليهم وقال أبو

حنيفة لا بين ولا بغادى وأما

عقد الزمة فقال أبو حنيفة

ومالك هو خير في ذلك

ويكونون أحراراً وقال

الشافعي وأحمد ليس له ذلك

لأنهم قد ملكوا * (فصل) *

لأسرى أسير فاحقه المشركون

أن لا يخرج من دارهم ولا

يجرب على أن يتخلوه يذهب

ويجى قال مالك يلزمه أن يبق

ولا يجرب منهم وقال الشافعي

لا يسعه أن يبق وعابه أن

يخرج ويخيه عين مكره وبه قال

أبو حنيفة * (فصل) * الاراضى

الغنومة عنوة بالعراق ومصر

هل تقسم بين غنائم أم لا قال

أبو حنيفة الامام بالخيار بين

أن يقسمها وبين أن يقرأ أهلها

عليها ويضرب عليهم خراجا

وبين أن يضربهم عنها وبأنى

يقوم آخرى ويضرب عليهم

الخراج وليس للامام أن

يقطعها على المسلمين أجمعين

ولا على غنائمها وعن مالك

روايتان احدهما ليس للامام

أن يقسمها بل يصير بنفس

الظهور وعابها وقطعها على المسلمين

على خلافه وكذلك ان كان القاضي حنبلياً فاختص اليه اثنتان فقال أحدهما لى عليه مال فقال لا تخر كان له على مال ولكن قضيته نفضى عليه بالبراءة مع علمه بان الأئمة الثلاثة على خلافه فهذا أو مثله مما أوجب أن يكون أقرب الى الأصل وأرجح في العمل ومقتضى هذا ان ولايات الحكام في عصرنا هذا صحيحة وانهم قد سدوا ثغرا من ثغور الاسلام بمساده فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو أهملت هذا القول ولم أذكره ومثبت على ما عليه الفقهاء من انه لا يصلح أن يكون قاضيا الامن كان من أهل الاجتهاد لحصل بذلك ضيق ورجح على الناس فان غالب بشر وط الاجتهاد الآن قد فقدت في أكثر القضاة وهذا كالأحالة والتناقض لما فيه من تعطل الأحكام وسد باب الحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية الحكام جائزة وان حكومتهم صحيحة نافذة وان لم يكونوا مجتهدين والله أعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام مقرر * ولنرجع الى أصل المسئلة فنقول ان الاول الذى شرط وجود الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الجرى على قواعد أهل العصر الاول من الساف من وجود كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني الجرى على قواعد الخلف فكان المقاد المذهب من مذاهب الأئمة المجتهدين الآن قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الأئمة الاربعة وكانه واحد من الأئمة قوله بقوله وتقيده به وبواعده لا يخرج عنها كما أشار اليه ابن هبيرة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قول أبي حنيفة انه يصح أن تكون قاضية في كل شئ تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شئ الا الحدود والجراح فانهم اتفقوا على عدمه مع قول محمد بن جرير يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شئ فالاول مشدد وعليه جرى الساف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن القاضي نائب عن الامام الاعظم وقد أجبروا على اشتراط ذكره ووجه الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا في ذلك الذكورة فان المعول على الشريعة المطهرة الثانية في الحكم لا على الحاكم بها وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن بلغ قوم ولوا أمرهم امرأة قال ذلك لما لوى جماعة الملك كسرى ابنته من بعده الملك وقد أجمع أهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يبلغنا ان أحدا من نساء الساف الصالح تصدرت لتربية المريدين أبد النقص النساء في الدرجة وان ورد البكال في بعضهم كمر يم ابن عمران وأسبى امرأة أفروع فذلك كالبكال بالنسبة للتقوى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسليكهم في مقامات الولاية وغاية أمر المرأة أن تكون عابدة زاهدة كرابعة العدوية وبالجملة فلا بد لم بعد عائشة رضي الله عنها مجتهد من جميع أمهات المؤمنين ولا كلمة تلحق بالرجال والحد لله رب العالمين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القضاء فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين عليه الدخول فيه اذا لم يوجد غيره مع قول أحمد في أظهره وإيانه انه ليس من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول مشدد وجوب تولية القضاء بالشروط الذى ذكره والثاني مخفف في عدم وجوبه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه من باب الامارة وتنهى الشارع عن طلبها المسافها من عدم الاختصاص والمنى فيها على الصراط المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لدينه وقد ضرب الساف الصالح وحسبوا اليه القضاء فما ولوا رضى الله عنهم أجمعين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يكره

والثانية ان الامام مخير بين قسمها ووقفها لمصالح المسلمين وقال الشافعي يجب على الامام قسمها بين جماعة الغنائم كسائر الاموال الا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين وبسعة ما أحقو فهم فيها فبقية ما عمن أحمد ثلاث روايات اظهرها ان الامام يفعل ما يراه الاصلح من قسمها ووقفها والثانية كذهب الشافعي والثالثة تصير وقفها بنفس الظهور * (فصل) * واختلف الأئمة في الخراج المضروب على ما يفتح عنوة فقال أبو حنيفة في جرب الخطة فقير ودرهمان وفي جرب السبعين ودرهم وقال الشافعي في جرب الخطة أربعة دراهم وفي السبعين درهمان

وقال أحد في أظهر الروايات الخنيفة والشعير سواء في حريب كل واحد منهما أقبر وزودهم والقبر المذكور ثمانية أروطال بالجزى وهو ستة عشر رطلا بالعرافى * وأما جريب النخل فقال أبو حنيفة فيه عشرة قدرهم واختلاف أصحاب الشافعى فيهم من قال عشرة ومنهم من قال ثمانية وقال أحد ثمانية * وأما جريب العنب فقال أبو حنيفة وأحد فيه عشرة وقول أصحاب الشافعى في العنب ثقلهم في النخل * وأما جريب الزيتون فقال الشافعى وأحد فيه اثنا ١٦٦ عشر درهما وأبو حنيفة لم يولد له نص في ذلك وقال مالك ليس في ذلك جميعه تعدد رطل

المرجع فيه إلى ما تحمله الأرض من ذلك لاختلافها فيجهتد الإمام في تقدير ذلك مستعينا عليه بأهل الخبرة قال ابن أبي هبيرة في الإفصاح واختلافهم انما هو راجع إلى اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأنهم كلهم انما عولوا في ذلك على مائة واختلاف الروايات عن أمير المؤمنين ع رضى الله عنه في ذلك كله صحيح وانما اختلفت لاختلاف النواحي والله تعالى أعلم * (فصل) * واختلاف الأئمة هل يجوز للإمام أن يزيل في الخراج على ما وضعه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أو ينقص عنه وكذلك في الجزية فأما أبو حنيفة فليس عنه نص في ذلك لكن حتى القدورى عنه بعد ذكر الأشياء المعين عليها الخراج بوضع عمر قال وما سوى ذلك من أصناف الأشياء بوضعها بحسب الطاقة فإن لم تطبق الأرض ما بوضع عليها نقصها الإمام واختلاف أصحابه فقال أبو يوسف لا يجوز للإمام القضاء ولا أن يادع مع الاحتمال وقال

القضاء في المسجد ولكن لا يكره أن يتعين عليه الدخول فيه وذلك إذا لم يجد غيرهم مع قول مالك بالنسيئة وفي قول الشافعى أنه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة فحكم فيها ولا كراهة فالأول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم وبيعكم وشراءكم وخصوص ما تكلم انتهى وإذا كان عند نبي لا ينبغي التنازع ولو بغير رفع الصوت فيه كما ورد فكيف بحضرة الله الخاصة في المسجد بل لو أفتى شخص بغير رفع الصوت لم يذم عليه إلى الأدب مع الله تعالى كما يعرف ذلك أهل حضرة الله تعالى من الأولياء ووجه الثاني أنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز رفعه كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص المظالم من العالم ثم إذا رفع أحد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهيته عن ذلك لا غير فذلك إمام مشهور * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه فيما شاهد من الأفعال الموجبة للعدو قبل القضاء بعده وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعده مع قول مالك وأحد أنه لا يقضى بعلمه أصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قول الشافعى في أظهر القولين أنه يقضى بعلمه إلا في حدود الله تعالى فالأول والثالث فيه ما تشدد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يكره للقاضي أن يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الأئمة الثلاثة أن ذلك يكره له وطريقه أن يوكل فالأول تخفيف خاص بالأكرام الذين لا يعبأون عن طريق الحق بالمحابة ولا يقبلونهم والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر أحد منهم بسوى بقلبه بين الخصمين إذا كان أحدهما محسنا بالحبمة إليه والمحابة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء لهذا أولى فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في إحدى روايته أنه يقبل شهادة الرجل الواحد في الترجعة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تأدية رسالته وفي الجرح والتعديل بل يجوز أبو حنيفة أن يكون امرأة أفعلمها كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعى وأحد في الرواية الأخرى أنه لا يقبل في ذلك أقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان الخصم في قرار بما قبل فيه عنه دهر رجل وامرأتان وان كان يتعلق بأحكام الأبدان لم يقبل فيه إلا رجلان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول جعله من باب الرأية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة ومعلوم أنه يشترط فيها العدول غالباً ولم يجعله من باب البين مع الشاهد كالشاهد * ومن ذلك قول الحقين من أصحاب الشافعى أن القاضي كيف عزل نفسه انعزل أن لم يتعين عليه وان تعين عليه لم يعزل في أصح الوجهين مع قول المساورى أنه ان عزل نفسه بعد جازأ وبغير عذر لم يجوز لكن لا يجوز أن يعزل نفسه إلا بعد إعلام الإمام واستعفائه لأنه موكل بعمل يحرم عليه ما ضاعته وعلى الإمام أن يعفيه إذا وجد غيره فيتم عزله باستعفائه وإعفاءه لا بأدبهما ولا يكون قوله عزت نفسه عزلاً لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزلهما فالأول فيه تشديد على الناس وتخفيف على القاضي بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد على القاضي في أصح الوجهين دون الوجه الآخر والثاني مفصل فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول

يجوز له ذلك مع الاحتمال وعن الشافعى يجوز للإمام أن يادع ولا يجوز له القضاء وعن أحد ثلاث روايات أحدها يجوز أصحاب له أن يادع إذا احتملت والنقصان إذا لم تحتمل والثانية تجوز أن يادع مع الاحتمال لا للنقصان والثالثة لا تجوز أن يادع ولا للنقصان وأما مالك فهو على أصله في اجتهاد الأئمة على ما تحمله الأرض مستعينا بأهل الخبرة * (فصل) * قال ابن أبي هبيرة لا يجوز أن يضرب على الأرض ما يكون فيه هضم لقوق بيت المال رعاية لأحد الناس ولا ما يكون فيه إضرار بأحد الأرض تحملاً لهما من ذلك ما لا يطبق فدار الباب على أن تحمل

الارض من ذلك ما تطيق وأرى أن ما قاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي صنّفه للرشد هو الجيد - فقال أرى أن يكون لبيت المال من الحب
الخير ومن الثمار الثلث * (فصل) * هل فتحت مكة صلحاً عنوة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في الظاهر روايته عنوة وقال الشافعي وأحمد
في الرواية الأخرى صلحاً * (فصل) * لو صالح قوم من الكفار على أن أراضهم لهم وجعل عليهم شيئاً فهو كالجزية أن أسلموا سقط عنهم
وكذا إن أسلموا منهم مسلم ومذقال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يسقط عنهم خراج أرضه ١٦٧ بأسلامه ولا بشرائه المسلم * (فصل) * هل

يستعان بالمشرّكين على قتال
أهل الحرب أو يعاونون على
عدوهم قال مالك وأحمد
لا يستعان بهم ولا يعاونون
على الإطلاق قال مالك إلا
أن يكونوا خداماً للمسلمين
فيجوز وقال أبو حنيفة
يستعان بهم ويعاونون على
الإطلاق متى كان حكم
الاسلام هو الغالب الجارى
عليهم فإن كان حكم الشرك
هو الغالب كره وقال الشافعي
يجوز ذلك بشرطين أحدهما
أن يكون بالمسلمين قلة ويكون
بالمشركين كثرة والثاني أن
يعلم من المشركين حسن رأى
في الاسلام وميل اليه ومتى
استعان بهم رضى عنهم ولم
يسهم * (فصل) * هل تقام
الحدود في دار الحرب على
من تجب عليه في دار الاسلام
قال مالك نعم تقام فكل فعل
يرتكبه المسلم في دار الاسلام
إذا فعله في دار الحرب لم يمه
الحد سواء كان من حقوق
الله عز وجل أو من حقوق
الأكبر من فاذن في أو سرق
أو شرب الخمر أو قذف حد
وبه قال الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة لا يقام عليه
حد من زنا أو سرقة أو شرب

أصحاب الشافعي ونقل عن النص أيضاً أن القاضى لو فسق ثم تاب وحسن حاله لا يعود قاضياً من غير تجديد ولاية
بخلاف الجنون والانعفاء إذا يصح فيه - ما العود ومع قول الهرورى في كتاب الاشراف ان القاضى لو فسق
وانعزل ثم تاب صار والباقي عليه الشافعي لان عدم صيرورته والباقي - باب الاحكام اذا الانسان لا ينقل
غالباً من فعل أمور يعصى بها فيفتقر الى مطالعة الامام فجوز للعبادة ومع قول القاضى حسين ان حدث
الفسق للقاضى وأخر التوبة انعزل وان عمل الافلاخ عن ذنبه وندم لم ينزل لانتفاء العصمة عنه فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما يحكم بعد سؤاله عن
العدالة الباطنة قولاً واحداً وأما ما عد ذلك فلا يسأل الا بعد أن يطعن الخصم في الشاهد في طعن سأل ومضى
لم يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفي بعد التهم في ظاهر أحوالهم مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته
والشافعي ان الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء أطمع الخصم
أم لم يطمع وسواء كانت الشهادة في حدام غيره ومع قول أحمد في الرواية الأخرى ان الحاكم يكتفي بظاهر
الاسلام ولا يسأل على الإطلاق فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان وبشكل من الاقوال الثلاثة وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الدعوى بالجرح المطلق تقبل مع قول
الشافعي وأحمد في إحدى روايته انما لا تقبل حتى يعين سبب الجرح ومع قول مالك ان كان الجرح علماً
بما يوجب الجرح مبر زان في عدالة قبل جرحه مطلقاً وان كان غير متصف به هذه الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب
فالاول مشدد على الشهود وما ينبغي على ردهم ادعاهم والثاني في تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على من لم يكن محفوظ الظاهر مما تزد به الشهادة والثاني وما
وافقه من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدمه فقل هذا لا بد من تبين سبب الجرح لينظر فيه الحاكم
ينرد أو يقبل * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل جرح النساء وتعديلهن للرجال مع قول مالك والشافعي
وأحمد في الظاهر روايته انه لا مدخل للنساء في ذلك فالاول مشدد على الشهود وما ينبغي على ردهم ادعاهم في صورة
التجريح والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المرأة قد تكون عالمة باحكام
الجرح والتعديل بل ربما تكون أعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى
مخالطة شديدة للجان من الرجال وهذا قل أن يتفق لامرأة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يكتفي في
العدالة بقول المازكي فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول هو عدل رضى لي وعلى ومع
قول مالك ان كان المازكي عالماً باباب العدالة قبل قوله في تزكيته فلان عدل رضى ولم يفتقر الى قوله على ولي
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول
على العالم العظيمة بأسباب العدالة والجرح الذي يحتاج لاموال الناس وابضاعهم والثاني على من
كان دورته في الاحتياط فان مثل هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال على ولي ارتفعت الريبة
وبذلك علم توجيه قول مالك * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضى أن يقضى على غائب
الا أن يحضر من يقوم مقامه من وكيل أو وصى مع قول الاثمة الثلاثة انه يقضى على الغائب مطلقاً واذا قضى

خراً وقذف الا أن يكون بدار الحرب امام فقيهه عليه نفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال
أبو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين أعلم عليهم الحدود في العسكر قبل القبول وان كان أميراً لم يقم الحدود في دار الحرب
وان دخل في دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقط الحد وعنه كراهة الا القتل فإنه يضمن الدية في ماله بعد كان أو خطأ * (فصل) * هل
يسهم لتجار العسكر وأجرانهم اذا شهدوا الواقعة وان لم يقاتلوا قال أبو حنيفة ومالك لا يسهم لهم حتى يتلوا وقال الشافعي وأحمد يسهم لهم وان

لم يقاتلوا للشافعي قول آخره لا يسهم لهم وان قاتلوا * (فصل) * هل تصح الاستنابة في الجهاد أم لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا سواء
كانت يجوز أو أحره أو تبرع وسواء تعين على المستناب أم لم يتعين وقال مالك تصح إذا كانت بجهد ولم يكن الجهاد متعينا على النائب كالأعداء
والأمة * (فصل) * قال مالك ولا بأس بالجماع في الغزو رمضى الناس على ذلك وقد أدى القاعد إلى الخارج مائة دينار في بعث أيام عمر رضي
الله تعالى عنه * (فصل) * واتفقوا ١٦٨ على أنه لا يجوز لأحد من الغائبين أن يباشر جارية من السبي قبل القسمة واختلفوا فيما يجب عليه

إذا وطئها فقال أبو حنيفة لا حد عليه بل عقوبة ولا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد في العنقة وعليه العفو عن الإصابة وقال مالك هو زان يحد وقال الشافعي وأحمد لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحرية وعليه قيمتها والمهر يرد في العنقة وهل نصير أم ولد قال أحمد نعم وللشافعي قولان أحدهما الاتصير * (فصل) * لو كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فهل يجوز لأهم الناء أن ينسهم في الماء أم لا ثبت قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في إحدى الروايتين إذا لم يرجوا النجاة لا في الألقاء ولا في الأقامة في السفينة فهم بالخيار بين الألقاء والصبر وقال أحمد إن رجوا في الألقاء ألقوا وأر في السفينة نبتوا وإن استوى الأمران فعلوا ما شاءوا وإن اختلفوا بالهلاك فيها أو غلب على ظنهم به فروا وإن أظهرهما منع الألقاء لأنهم لم يرجوا نجاة وهذا قول محمد بن الحسن الحنفى وهى رواية عن مالك * (فصل) * لوند بعير من دار الحرب إلى دار الإسلام

لاسان بحق على غائب أو وصي أو مجنون فعند أحدنا لا يحتاج إلى إحدافه وقال أصحاب الشافعي يحتاج إلى تحايفه في أصح الوجهين فالأول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين تخفف عن المدين بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه والأول من مسألة التخليف تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن صاحب الحق قد يكون الحق بمجته من الوكيل أو الوصي ووجه الثاني أنه قد يكون مثله ووجه الأول في مسألة التخليف إلا كفاها قضاء وجل المدعى على الصديق ووجه الثاني الاحتياط لأموال الناس ويصح حمل الأول على أهل الخوف من الله والثاني على من كان بالاضمن ذلك * (فصل) * وبني على ذلك مسألة في عالم التوحيد وهى أن من قال يجوز القضاء على الغائب يجوز أيضا للغائب على الشاهد في صفات الأبرار وعلا يقول صفات الحق تعالى غيره لا عينه فلا على الإنسان فإنه قد يسلب العلم والأبصار وجسمه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره التباين صفات خاتمة وعلى ذلك أهل الكشف حتى قال الشيخ يحيى الدين رحم الله الامام أباحنيفة قوله كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ اه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن كتاب القاضي إلى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع مع قول مالك أنه يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في ذلك كله فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط في إقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالآدميين فلا يقدم على إقامة حد أو الحكم بطلاق مثلا إلا بعد تثبيت وقد يكون الكتاب زور على القاضي ووجه الثاني أن منصب القاضي يشترط فيه التزوير عليه ولولا أنه غلب على ظنه أنه خط ذلك القاضي ما حكم بمقتضاه ويصح حمل الثاني على ما إذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا والأول على ما إذا كان بالاضمن ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه لو تكتاب قاضيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الظاهر عندى وما حكاه الطحاوى عن أبي حنيفة من أنه يقبل اغنا هو مذهب أبي يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج إلى إعادة البيعة عند الاستخار بالحق لأن ذلك لا يقبل إلا في البلدان الثانية فالأول مشدد لاستغناء القاضي عن المكتوبة بمشافتة بالحادثة أو بسماع البيعة منه والثاني الذى هو قول أبي يوسف تخفف إذا فرق في أخبار القاضي بذلك القضية بين أن يكونا في بلد واحد أو ببلدين لا ينفك ذلك بالقرب والبعد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وما لا شك في أحديهما وبينه من صفة تأدية الرسول كتاب القاضي إلى القاضي أن يقول الشاهدان للمكتوب اليه نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان قرأه علينا أو قرئ علينا بحضرته مع قول مالك في الرواية الأخرى أنه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان المشهود عليه وبذلك قال أبو يوسف رحمه الله فالأول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غرض له في معرفة الأحكام والثاني تخفف وهو محمول على العالم بالأحكام التي يفترض اليها في الحكم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه أنه لو حكم رجلان رجلان من أهل الاجتهاد في شئ وقالاه وضنا بحكمك فاحكم علينا لزمهما العمل بحكمه زاد مالك وأحمد وأبو حنيفة رأى قاضى البلد فينفذ بوضيه قاضى البلد إذا رفع اليه فإن لم يوافق رأى حاكم البلد فإنه يبطله وإن كان فيه خلاف بين الأئمة مع قول الشافعي في القول الآخر أنه لا يلزمهما العمل بحكمه الا بتراضيهما بل ذلك منه كالفتوى ثم إن

لاحد عليه بل عقوبة ولا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد في العنقة وعليه العفو عن الإصابة وقال مالك هو زان يحد وقال الشافعي وأحمد لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحرية وعليه قيمتها والمهر يرد في العنقة وهل نصير أم ولد قال أحمد نعم وللشافعي قولان أحدهما الاتصير * (فصل) * لو كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فهل يجوز لأهم الناء أن ينسهم في الماء أم لا ثبت قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في إحدى الروايتين إذا لم يرجوا النجاة لا في الألقاء ولا في الأقامة في السفينة فهم بالخيار بين الألقاء والصبر وقال أحمد إن رجوا في الألقاء ألقوا وأر في السفينة نبتوا وإن استوى الأمران فعلوا ما شاءوا وإن اختلفوا بالهلاك فيها أو غلب على ظنهم به فروا وإن أظهرهما منع الألقاء لأنهم لم يرجوا نجاة وهذا قول محمد بن الحسن الحنفى وهى رواية عن مالك * (فصل) * لوند بعير من دار الحرب إلى دار الإسلام

أودخل حربى بغير أمان قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يكون ذلك فنياً للمسلمين إلا أن الشافعي قال إلا أن يسلم الحربى قبل هذا أن يؤخذ فلا يسلب عليه وقال أحمد هو لمن أخذته خاصة * (فصل) * هذا بابا أمراء الجيوش هل يختصون بها أو تكون كهيئة مال النبي قال مالك تكون غنمه فيها الخس وهكذا أن أهدى إلى أمير من أمراء المسلمين لا يملك على وجه الخوف فإن أهدى العدو إلى رجل من المسلمين ليس بأمر فلا بأس بأخذه أو تتركه دون أهل المسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ما أهدى ملك الروم إلى أمير

الجيش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى الرسول ولم يذكر عن أبي حنيفة خلافاً وقال الشافعي إذا أهدى أحد إلى الوالي هدية فإن كانت لشئ نال منه حقاً أو باطلاً حرام على الوالي أخذها لأنه يحرم عليه أن يأخذ على خلاص الحق حلاً وقد أئزمه الله ذلك فحرام عليه أن يأخذ بالباطل والجعل على الباطل حرام فإن أهدى إليه من غير هذين المعنيين أحد من ولايته تفضلاً وشكراً فلا يقبل وإن قبها كانت منه في الصدقات لا يسعه عنه - دي غير إلا أن يكاتبه عليه بقدر ما يسعه وإن كانت من رجل لاسطان له عليه ١٦٩ وليس بالبلد الذي به سلطانه شكر على إحسان كالم منه فأوجب أن

يقبها أو بجعلها لاهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ على الخير مكافأة فإن أخذها وتولها لم تحرم عليه وعن أحمد روايتان أحدهما الاختصاص به من أهدت إليه بل هي غنيمة فيها الخس والآخرى يختص به الامام * (فصل) اتفقوا على أن الغال من الغنيمة قبل حيازته إذا كان له فيها حق أنه لا يقطع واختلافوا فيما ليس له فيها حق هل يحرق رحله ويحرم سهمه أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه وقال أحمد يحرق رحله الذي معه الا الحصص وما فيه روح من الحيوان وما هو جنة القتال كالسلاح رواية واحدة وهل يحرم سهمه عنه روايتان * (فصل) مال النفي وهو مأخوذ من مشرك لأجل كفره بغير قتال كالجزية المأخوذة على الرؤس وأجرة الأرض المأخوذة باسم الخراج أو ما تركوه فزاعوه ربوا مال المرتدا قتل في رده ومال كافر مات بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشر إذا اختلفوا

هذا الخلاف في مسألة التحكيم إنما يعود إلى الحكم في الاموال وأما النكاح واللعان والعنف والقصاص والحدود فلا يجوز ذلك فيها إجماعاً فالاول مشدد مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك وأحمد والثاني فيه تخفيف به عدم الزامهما بالحكم المحكم الا برضاهما فرجع الامر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنه - دعه شاهدان أنه حكم به قبلت شهادتهما في حكمه بذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقبل شهادتهما اولايرجع إلى قولهما حتى يتذكر أنه حكم به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوايه وأحمد إن القاضي لو قال في حال ولايته قضيت على فلان بحق أو بغيره قبل منه واستوفى الحق والحد مع قول مالك أنه لا يقبل قوله حتى يشهد له بذلك عدلان أو عدل ومع قول الشافعي في القول الآخر كذهب مالك فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي العدل الضابط والثاني على من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال بعد عزله قضيت كذا في حال ولايته لم يقبل منه مع قول أحمد أنه يقبل منه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي المعروف بركة الدين في غالب أحواله والثاني على القاضي الدين الخبير الذي يضرب به المثل في الضبط * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي أن حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وإنما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فإذا ادعى شخص على شخص حقاً أو أقام شاهدين بذلك فحكم الحاكم به بشهادتهما فإن كانا شهدا حقاً وصداً فقد حل ذلك الشيء المشهود له ظاهر أو باطن وان كانا شهدا زوراً فقد ثبت ذلك الشيء للمشهود له في الظاهر بالحكم وأما في الباطن أي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أم في الاموال مع قول أبي حنيفة أن حكم الحاكم إذا كان عقداً أو فسخاً يحل الامر عما هو عليه وينفذ الحكم به ظاهر أو باطل فالاول مشدد وهو خاص بأهل الورع والاحتياط والثاني مخفف وهو خاص بمن كان بالضد من ذلك فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال والابضاع ورجوعاً بحكم الحاكم بينة وظهرت زوراً فذلك نفذت ظاهراً فقط وياضاح ذلك أن الشارع أمرنا بأجزاء أحكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما أشار إلى ذلك في حديث أمثرت أن أقاموا للناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحى الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد أمرهم في الباطن إلى الله العالم بسرائرهم لأن أحدكم قد يقره أو يمسأه ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني أن منصب الحاكم الشرعي يحل أن ينتقض حكمه في الآخرة لأن الشارع له في الدنيا أن يحكم باجتهاده فكان شرعاً من الله تعالى ومعلوم أن الناس لا ناسخ للآخرة لأن الشارع له في الدنيا أن يحكم بالحق تعالى لا يؤخذ من حكمه بمباشر عن ومن هنا يعرف قول من قال إن الحقيقة لا تخالف الشريعة ومن قال إنها قد تختلفها كما سطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية فرحم الله الامام أبي حنيفة عما كان أدق نظره ومداركه ورضي الله عنه بعبقريته المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوكالة تثبت بخبر الواحد ولا يثبت عزل الوكيل الا بعدل أو مستورين مع قول الأئمة الثلاثة أنه يشترط في ثبوت الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الاول

(٢٢ - ميزان في) إلى بلاد المسلمين أو صلحو عليه هل يخمس أم لا قال أبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه هو للمسلمين كدنة فلا يخمس بل جميعه لصالح المسلمين وقال مالك كل ذلك في غير مرسوم بصرفه الامام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه وقال شافعي يخمس وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما الذي يصنع به بعده فقولا أن أحد مصالح المسلمين والثاني للامة لما الذي يخمس منه قولان الجديده يخمس جميعه وهي رواية عن أحمد والقديم لا يخمس الا ما تركوه فزاعوه ربوا * (باب الجزية) اتفق الأئمة على

ان الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا تؤخذ من عبدة الاوثان مطلقا واختلوا في الجوس هل هم أهل كتاب أو لهم شبهة كتاب فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ليسوا أهل كتاب وانما لهم شبهة كتاب وعن الشافعي قولان واختلوا في الجوس لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان من العرب والعجم هل تؤخذ منهم الجزية أم لا قال أبو حنيفة تؤخذ من العجم دون العرب وقال مالك تؤخذ من كل كافر عربيا كان أو عجميا الا مشركي ١٧٠ قرش خاصة وقال الشافعي وأحمد في الظاهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا (فصل)

على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بائنا من ذلك فلا يوثق بخبره أو شهادته وحده والله تعالى أعلم

(باب القسمة) *

اتفق الاثمة على جواز القسمة اذا اشركا قد يضرون بالشاركة - ذاما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك ان القسمة افرازان تساوت الاعيان والصفات فيموزع حق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشريكين ان يبيع حصته مع قول أبي حنيفة والشافعي ان القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كاشياب والعقار ما فيما لا يتفاوت فهي افرازان كالمكسبات والموزونات والمسدودات من الجوز والبيض وبه قال أحمد ويبنى على القولين ان من قال انه افرازان يجوز قسمة الثمار التي تجرى فيها الربا بالحرص ومن قال انها يبيع بمنع جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك واسكن منهما وجه الى التحفيف وجه الى التشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو طالب أحد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الآخر فان كان الطالب للقسمة منهما المتضرر بالقسمة لم يقسم وان كان الطالب لها هو المنتفع به أجبر المنتفع منهما عليهما مع قول مالك انه يجبر المنتفع على القسمة بكل حال ومع قول أصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المتضرر أجبر على أصح الوجهين ومع قول أحمد انه لا يقسم بل يباع ويقسم ثمنه فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال الاربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في احدى روايتيه ان اجرة القاسم على قدر الرؤس المقتسمين لا على قدر الانصاء مع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي وأحمد انهما على قدر الانصاء ثم هل هي على الطالب خاصة أو عامية وعلى المطالب منه قال أبو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي وأصحاب أجدانها على الجميع فالاقوال ما بين مشدد من وجهه ومخفف من وجهه وعكسه كثر في فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا تصح القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلبها أحدهم مع قول بقية الاثمة ان تصح القسمة فيه كبقية سائر الحيوانان بان تعديلا والقرعة ان تساوت الاعيان والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب الدعاوى والبيانات) *

اتفق الاثمة على انه اذا ادعى على رجل في بلد آخر فيه حاكم وطالب احضاره الى البلد الذي فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر وينتبه على الغائب وعلى انه لو تنازع اثمان في حائط بين ملكيهما غير متصل ببناء أحدهما اتصال البنيان جعل بينهما وان كان لاحدهما عليه جذوع قدم على الآخر وعلى انه لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعى انه عبده فكذبه فالقول قول المكذب بيمنه انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميزه فالقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل الابينة واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعدلين يحكم به ولا يخلف المدعى مع شهادته واتفقوا على ان البيعة على المدعى واليمين على من أنكر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة لو ادعى رجل على

واختلفوا في الجزية هل هي مقدرة أم لا فقال أبو حنيفة وأحمد في احدى رواياته هي مقدرة الاقل والاكثر فعلى الفقير المعتل اثنا عشر درهما وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية وأربعون درهما وعن أحمد رواية أنهم اموكولة الى رأى الامام وايسر مقدرة وعنه رواية ثالثة انه يتقدر الاقل منها دون الاكثر وعنه رواية رابعة انه في أهل اليمن خاصة مقدرة بدينار دون غيرهم اتباعا للحديث ورد فيهم وقال مالك في المشهور عنه تنقدر على الغني والفقير بغير جميعا أربعة دنانير وأربعون درهما لا يفرق بينهم وقال الشافعي الواجب دينار يستوى فيه الغني والفقير والمتوسط (فصل) واختلفوا في الجزية اذا لم يكن معتلا ولا شئ له فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يؤخذ منه شئ وعن الشافعي في عقد الجزية تهلى من لا كسب له ولا يتمكن من الاداء قولان أحدهما يخرج من بلاد الاسلام والثاني يعر ولا

يخرج واذا أقر في حاكمه فيه أقوال أحدها لا يؤخذ منه شئ والثاني تجب الجزية ويحقق دمه بضمائم او يطالب بها عند ساره رجل والثالث اذا حال عليه الحول ولم يذمها الحق بدار الحرب (فصل) واختلفوا في الذي اذا مات وعليه جزية فقال أبو حنيفة وأحمد تسقط بموته وقال مالك والشافعي لا تسقط وهل تجب بآخر الحول أو بأوله قال أبو حنيفة تجب بأوله ولما المطالبة بهم بعد عقد الذمة وقال مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد تجب بآخره ولا يطالب المطالبون بهم بعد عقد الذمة حتى تغشى السبعة فامات في أثناء الحول قال أبو حنيفة وأحمد تسقط

وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ماضية من السنة (فصل) ولو وجب عليه الجزية فلم يؤدها حتى أسلم فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد تسقط عنه الجزية بسلامه وكذلك لو كان عليه جزية سنين لم يؤدها ثم أسلم قبل أداها فأنها تسقط وقال الشافعي الإسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لأنهم أجرو الدار وقد وجبت ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الاولة تسقط جزية السنة الماضية بالداخل أم تجب جزية السنتين قال أبو حنيفة تسقط بالداخل وقال الشافعي وأحمد لا تسقط بل تجب جزية السنتين (فصل) ١٧١ واتفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء

أهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وضرب وشيخ فان ولا على أهل الصوامع هكذا قال ابن هبيرة ولكن قال الرافعي في عقد الجزية عليهم طريقة أن أحدهما وهو الذي أوردته جماعة أنه ينبغي على الخلاف في جواز قتلهم ان قتلنا بالحوادث ضربت الجزية عليهم والا فلا الحافا لهم بالنساء والصبيان والثاني القطع بالضرب لانها بمثابة كراه الدار فيستوى فيه أرباب العذرة وغيرهم والظاهر كيفه اقدر بالضرب وهو المنصوص قال النووي والمذهب وجوبه على زمن وشيخ وهرم وأعمى وراهب وأحمد بظاهر كلامه في الروضة ترجيح طريقة القطع وتضعيف طريقة البناء واختلافه في نساء بني تغلب وصبيانهم خاصة هل يؤخذ منهم ما يؤخذ من رجالهم فقال أبو حنيفة يؤخذ من نساءهم دون صبيانهم وقال مالك والشافعي لا يؤخذ من نساءهم ولا من صبيانهم جميعا بل بنو تغلب كفرهم في ذلك وقال أحمد يؤخذ من

أرجل آخر في بلاد لا كما فيه وطاب احضاره منه لم يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي وأحمد أنه يحضره الحالك سواء قربت المسافة أم بعدت فالاول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على أكبر الناس الذين يشق عليهم الحضور من تلك البلاد قياسا على المرضى وغيرهم من أصحاب الاعذار كما يحتمل الثاني على من لا يشق عليه ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الحالك لا يحكم بالبيئة على غائب ولا على من هرب قبل الحكم وبه اقامة البيئة ولكن يأتي من عند القاضي ثلاثة الى بابه يدعو الى الحكم فان جاءه والافق عليه بابه وحكى عن أبي يوسف انه يحكم عليه وقال أبو حنيفة لا يحكم على غائب بحال الا ان يتعلق الحكم بالحاضر مثل أن يكون الغائب وكبلا أو يكون جماعة شركاء في شيء فيدعى على أحدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا أقام الحاضر البيئة وسأل الحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البيئة للمدعى على الاطلاق وبه قال أحمد في إحدى روايته فالاول مخفف على الغائب مشدد على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد على الغائب بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال انه لا يقضى على الغائب العمل بالاحتياط وقد يظن بحجة وتبين للحاكم انه مغالوم لو كان حاضر ووجه من قال يحكم عليه ان البيئة كافية للحاكم فائمة مقام حضوره فان الذي تشهد به البيعة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره * ومن ذلك قول مالك والشافعي في الاصح من مذهبهم ان البيئة اذا قامت على غائب أو صبي أو مجنون فلا بد من تخفيف المدعى مع البيئة وعن أحمد روايتان أحدهما يخاف والثانية لا يخاف فالاول فيه تشديد ويدور على الاحتياط للغائب والصبي والمجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لاجد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل من قال يخاف المدعى مع البيئة على ما اذا كان في البيئة مقالا ولم يثبت والثاني على البيئة العادلة كالعلماء والصلحاء * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو مات رجل وخلف ابنه مسلما وابن نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه وانه يرثه أو مات من عرف انه كان نصرانيا وشهدت بيعة انه أسلم لم قبل موته وشهدت أخرى انه مات على الكفر انه يقدم بيعة الاسلام مع قول الشافعي في أحد قوليه ان البيتين يتعارضان فيسقطان ويصير كأن لا بيئة فيخلف النصراني ويقضى له ومع قوله الا تخلف ما يستعملان فيقرع بينهما ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال أحمد يرجع ثبوت الاسلام والثاني يرجع ثبوت الكفر وبقية الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قال لا بيئة لي أو كل بيئة لي زورتم أقام بيعة قبل مع قول أحمد ان لا تقبل فالاول فيه تخفيف على المدعى لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب أو غفلة والثاني فيه تشديد عليه ولا عذر لمن أقر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته ان بيئة الخارج مقدمة على بيئة صاحب البيعة الملك المطابق دون المضاف الى سبب لا ينكره كالمتمتع من الثياب التي لا تنزع الامرة واحدة والنساج الذي لا ينكر رفان بيئة صاحب البيعة تقدم حينئذ واذا أرفأ فان كان صاحب البيعة بمقتضى تاريخه قدم ايضا مع قول مالك والشافعي ان بيئة صاحب البيعة مقدمة على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب البيعة تفصيل الذي ذكره

نساءهم وصبيانهم جميعا كمن يؤخذ من رجالهم * (فصل) واتفقوا على انه اذا دعوا هذا المشركون عهدا في لهم به الا بأحنية فانه شرط في ذلك بقاء المصلحة فحتى انقضت المصلحة انفسخ العهد * (فصل) واتفقوا على ان المرافعة بين المشركين اذا هاجرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط من جاء منهم مسلما رد ذنابه انه لا ترد ثم اختلفوا في مهرها فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا رد مهرها وانما للشافعي قولان فيهما انه برد (فصل) اذا امر الحرب بالتيجارة على بلاد المسلمين هل يؤخذ منه شيء قال أبو حنيفة لا يؤخذ لان يكونوا يأخذون من مالك وأحمد يؤخذ المهر

وقال مالك هذا إذا كان دخوله بامان ولم بشرط عليه أكثر من العشر فان شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه وقال الشافعي ان شرط عليه العشر جائز أخذ منه والا فلا ومن أحسب أنه من قال يؤخذ منه العشر وان لم بشرط * (فصل) * ولو اتجر الذي من بلد الى بلد قال مالك يؤخذ منه العشر كلما اتجر وان اتجر في السنة مرارا وقال الشافعي لا يؤخذ منه الا أن بشرط وقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل الذي نصف العشر واعتبر أبو حنيفة وأحمد بن حنبل انصاب في ذلك فقال ١٧٢ أبو حنيفة انصاب في ذلك انصاب مال المسلم وقال أحمد انصاب في ذلك للعرب خمسة دنابر والذي

عشرة * (فصل) * واختلفوا فيما ينتقض به عهد الذي فقال مالك والشافعي وأحمد ينتقض به عهد الذي بمنع الجزية وبامتناعهم من اجراء أحكام الاسلام عليه اذا حكم حاكمنا عليه بها وقال أبو حنيفة لا ينتقض به عهدهم الا أن يكون لهم منعة بخارج بونا بها ولم يحقوا بداء الحرب * (فصل) * اذا فعل أحد من أهل الذمة ما يجب عليه تركه والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين أو آحادهم في نفس أو مال وذلك ثمانية أشياء الاجتماع على قتل المسلمين أو أن يزني بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح أو يفتن مسلما عن دينه أو يقطع عليه الطريق أو يؤوى للمشركين جاسوسا أو يعين على المسلمين بدلالة في كتاب المشركين بأخبار المسلمين أو يقتل مسلما أو مسلمة عمدا فهل ينتقض به عهد الذي بهذه الاشياء الثمانية أم لا قال أبو حنيفة لا ينتقض به عهد الثمانية ولا منع المذكورين قبل الآن يكون لهم منعة فيتعلمون على موضعهم ويحاربوننا

والثاني تخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البينة من الخارج قد تكون أقوى من وضع اليد لانه ما كل واضع يد على شيء يكون بحق ووجه الثاني عكسه وما كل بينة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال أهل الدين والورع والثاني على من كان بالضد من ذلك ويصح الحمل بالعكس أيضا اذا كان صاحب اليد من أهل الدين والورع دون الخارج فالحكم بحر والامر في ذلك ويحكم بمباراة أمر الذمته أولئمة الخصمين أو أحدهما وهو مع ذلك على شفير النار نسأل الله اللطف * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا تعارضت بينتان واحداهما أشهر عدل لم ترجح بذلك مع قول مالك انهما ترجح به فالاول فيه تشديد على أشهر البينتين والثاني تخفف عليهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والمدار على ما يقوم عند الحاكم * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد انسان وتعاضت البينتان لم يسقطا بل يقسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك انهما يخالفان ويقسم ذلك بينهما فان حلف أحدهما وانكح الآخر قضى للحالف دون النكاح ومع قول الشافعي في أحد قوليه انهما يسقطان معا كقولهم يكن بينة فالاول فيه تشديد على صاحب اليد بالخواج نصف ما يده للخارج وكذلك القول في الثاني وأما الثالث فظاهر لعدم ما يرجع به الحكم فان شاء الخاكم قسم وان شاء أقرع وان شاء توف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو ادعى شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غيره ذكر شروط الصحة مع قول الشافعي وأحمد انه ليس للحاكم سماع دعواه الإبرء ذكر شروط الصحة التي تفقر صحة النكاح اليها وهو ان يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها ان كان يشترط فالاول تخفف على المدعي والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ويصح حمل الاول على من عرف بالدين والورع والعلم والثاني على من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو نكح المدعي عليه عن البين لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول أحد ائمته ترد ويقضى بالنكاح مع قول مالك انه ترد ويقضى على المدعي عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد بعين أو شاهد وامرأتين ومع قول الشافعي انه ترد البين على المدعي ويقضى على المدعي عليه بنكوله في جميع الاشياء فالائمة ما بين مشدد في شيء وتخفف في آخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لا تغلظ البين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه انها تغلظ بهما فالاول تخفف والثاني مشدد ويصح حمل من قال بالتغليظ على أهل الرية ومن قال بالتخفيف على أهل الدين والصدق * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بأنه اعتق عبده فأنكر السيد لم تصح الشهادة مع قول الائمة الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول تخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعى ووجه الثاني مراعاة حق الله وهما أسرار لا تضر طرفي كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يدهما مشاهدها وهما ما كان في يدهما من طريق الحكم فاصالح للرجال فهو للرجال والقول قوله فيه وما صلح للنساء فهو للرجال والقول قولها فيه وما كان يصلح لهما فهو للرجال في الحياة وأما بعد الموت فهو للابن منهما مع قول مالك ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما بعد التحالف ومع قول أحمد ان كان المتنازع فيه مما يصلح للرجال كالطباقة والسعة والعامة فالقول قول الرجل فيه وان كان مما

أولىه قواد الحرب وقول الشافعي متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء شرط عليه تركه في عقد الذمة أو لم بشرط فان فعل يصلح هاس وي ذلك من السبعة الباقية فان لم بشرط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط في ذلك لصاحبه وجهان أحدهما ينتقض وهو الرجوع والثاني لا ينتقض وقال مالك لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلمة ولا بالامابة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك الاقناع الطريق وقال ابن القاسم من أحسب أنه ينتقض عهده وعن أحمد روايتان أظهرهما ان عهده ينتقض بالاشياء المذكورة الثمانية سواء شرط عليهم أو لم تشرط

والثانية لا تنتهض الا بالامتناع من بذل الجزية واجراء احكامنا عليه أو بأحدهما * (فصل) * وان فعل أحدهم ما فيه غضاظة ونفاسة على الاسلام وذلك أربعة أشياء ذكر الله عز وجل بمال يلق بحلاله سبحانه وتعالى أو ذكر كراهه الجرد أو ذكر دينه القويم أو ذكر رسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم بما لا ينبغي فهل ينتقض العهد بذلك أم لا قال أحد ينتقض سواء شرط ترك ذلك أو لم بشرط وقال مالك إذا سبوا الله أو رسوله أو دينه أو كتابه بغير ما كفر وباه فانه ينتقض سواء شرط تركه أو لم بشرط وقال أكثر أصحاب ١٧٣ الشافعي حكمه حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة وذلك

انه ان لم بشرط في العهد الكف عنه لم ينتقض به العهد وان شرط فعل الوجهين وقال أبو بصير المروزي حكمه حكم الثلاثة الاولى وهي الامتناع من التزام الجزية والتزام احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم وقال أبو حنيفة لا ينتقض بشئ من ذلك وانما ينتقض بالامرين السابقين أن يكون لهم منعة يقدرون معها على الحاربة أو الحق أو ابدار الحرب * (فصل) * واحتلوا فبين انتقض عهده من أهل الذمة ماذا يصنع به فقال أبو حنيفة متى انتقض عهده أبيع قتله متى قدر عليه وقال مالك في المشهور عنه يقتل وبسي كإفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ببني أبي الحقيق وقال الشافعي في أظهر قوايه وأحمد لا يرد من انتقض عهده منهم الى ما منه بل الامام فيه بالخيار بين الاسترقاق والقتل (فصل) هل يمنع الكافر من دخول الحرم أم لا قال أبو حنيفة يجوز له دخوله والاقامة

يصلح للنساء كالغنائم والوفيات فالقول قول المرأة فيه وان كان مما يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن يكون يدهما عليه من طريق المشاهدة أو من طريق الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما مع قول أبي يوسف ان القول قول المرأة فيه اجرت العادة انه قد رجحها من مالها فالاول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث ظاهر لعدم رجوع والاربع مفصل في غاية التحقيق والوضوح والخامس مشدد على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهازها وله وكان عنده كالعارية ان وجدها موافقة ساحتها به والا أخذ منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كان لشخص دين على آخر يحججه اياه وقدر له على مال فله أن يأخذ منه مقداره دينه بغير اذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك في احدي روايته انه ان لم يكن على غيره دينه فله أن يستوفي حقه بغير اذنه وان كان عليه غير دينه استوفى بقدر حقه بالمقاصصة ورد ما ضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وهي مذهب أحمد انه لا يأخذ الا باذنه وان كان عليه غير دينه استوفى سواء كان باذلا ما عليه أم ما ماله وسواء كان له على حقه دين أم لم يكن وسواء كان من جنس حقه أم لم يكن ومع قول الشافعي انه ان يأخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا لو كان له عليه بينة وأمكنه الاخذ بالحسنة فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقرابه ولكن يجمع الحق بساطته فله الاخذ فالاول مخفف على صاحب الدين في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه باشتراط الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحد دين آخر والرابع مخفف مطاوعة الرجوع الامر الى مرتبة الميزان وجوه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كما يظهر شرعي وتسمى بمسئلة الظاهر ولكن لا يخفى ان الاخذ باذنه أولى لاحتمال أن يكون ذلك المال ليس هو ملكه بقرينة وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه مع العلم فلا يبعد منه أن يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله تعالى أعلم

* (كتاب الشهادات) *

اتفق الاثمة على ان الشهادة شرط في النكاح وأما سائر العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها واتفقوا على ان القاضى ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى أن النساء لا يقان في الحد ودود القصاص وانهم يقبلن منفردات فيما يطلع عليه الرجال غالبا وعلى ان اللاعب بالشطرنج مكره (٢) واتفقوا على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع اذا ذكر كباشهود الاصل أو عدلاهما واتفقوا عليه ما لم يذكر اسمهما ونسبهما للقاضى لا يقبل شهادتهما على شهادتهما اخلافا لابن جرير الطبري فانه أجاز ذلك مثل أن يقول لا تشهد أن رجلا عدلا أشهد أن رجلا عدلا على شهادته ان فلان بن فلان له على فلان ألف درهم واتفقوا على انه لا تجوز شهادة الفرع مع وجود الاصل الا أن يكون هناك عذر يمنع شهادة شهود الاصل وكذلك اتفقوا على ان الشاهد من لونهما بأمر ثم رجعا بعد الحكم به لم ينتقض الحكم الذي حكم به شهادتهما فيه وعلى انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بهما بشهادتهما ما هذا ما وجدته من مسائل الاتفاقية * وأماما احتفاوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ان النكاح ثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التداعي مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك قول أحمد في أظهر روايته فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة

فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه وقال مالك والشافعي وأحمد يمنع ويجوز عند أبي حنيفة دخول لواحد من الكفار الى الكعبة وهل يمنع الكافر الحربى والذى من استوطن الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة ومخالبها قال أبو حنيفة لا ع وقال مالك والشافعي وأحمد منع الا أن يكون الداخل منهم تاجرا أو يأتونه الامام ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام ثم ينتقل وما سوى المسجون الحر من المساجد قال أبو حنيفة يجوز دخولها للمشركون من غير اذن وقال الشافعي لا يجوز زيارتهم دخولهم الا باذن المسلمين وقال مالك وأحمد لا يجوز زيارتهم دخولهم اجمالا * (فصل) * واتفقوا

على انه لا يجوز زاحداث كنيسة ولا بيعة في المدن والامصار بدار الاسلام واختلاف اهل يجوز زاحداث ذلك فيما قرب قال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز وقال أبو حنيفة ان كان الموضع قريسا من المدينة وهو قد رمل أو أقل لم يجوز فيه ما حدث ذلك وان كان أبعد من ذلك جاز ولو شعث من كنفهم وبيعهم في دار الاسلام شئ أو أنهم قد فعلوا بحد بنائه أو برم قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجوز ذلك بشرط أبو حنيفة في جواز ذلك ان تكون الكنيسة في أرض فخت ١٧٤ ملحقات فخت عنه ولم يجوز وقال أحمد في أطهر رروايته وهي التي اختارها بعض

أصحابه وجماعة من أعلام الشافعية كالشيخ سعيد الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة لا يجوز له - م ترميم ما شعث ولا تجديد بناء على الاطلاق والثانية عن أحمد جواز ترميم ما شعث دون بناء ما استولى عليه الخراب والثالثة جواز ذلك على الاطلاق

*(كتاب الاقضية) * لا يجوز أب تولي القضاء من ليس من أهل الاجتهاد كالجاهل بطرق الاحكام عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة تجوز ولاية من ليس بعقيد واختلاف أصحابه فهم من شرط الاجتهاد ومنهم من أجاز ولاية العاقل وقال ابن هبيرة في الافصاح والعصم في هذه المسئلة أن من شرط الاجتهاد انما عانى به ما كان الحال عليه قبل استقرار هذه المذاهب الاربعة التي اجتمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقاضي الآن وان لم يكن من أهل الاجتهاد ولا سفي

الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان النكاح لا ينعقد بغير دين مع قول أحمد وغيره انه ينعقد بشهادة عديمين فالاول مشدد والثاني مخفف ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النكاح انحط من المال لما فيه من الاحتياط للاوضاع واثبتت الانساب والخروج عن نكاح السفاح فيحتاج الى كمال الصفات في الشهود ووجه الثاني اطلاق الشاهد من في بعض الروايات فشميل العبيد اذا كانوا بالعبدين عتلاء مسلمين وقد يكون العبد أدمن من كثير من الاحرار كما هو مشاهد في الناس * ومن ذلك قول الائمة باستحباب الاشهاد في البيع مع قول داود انه واجب فالاول مخفف مجمل على حال أهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد مجمل على من كان بالضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل شهادة النساء فيما الغالب في مثله أن يطاع عليه الرجال كانه كاح والطلاق والعق و نحو ذلك سواء انفردن في ذلك أو كن مع الرجال مع قول مالك انهن لا يقبلن في ذلك وانما يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب السنية تختص بالنساء في المواضع التي لا يطالع عليها يهرن وبه قال الشافعي وأحمد فالاول فيه تخفيف على المدعى وتشديد على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أطهر رروايتيه انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك وأحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل أقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه لا يقبل الاشهاد اربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان استهلال الطفل يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لان فيه ثبوت اربعين وأما في حق الغسل والصلوة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع قول مالك تقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي تقبل فيه شهادة النساء منفردات الا أنه على أصله في اشتراط الاربع ومع قول أحمد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والرابع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال بأمرأة واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يقبل في الشهادة بالرضاع الاربع لان أو رجل وامرأتان ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات الآن ما لم ياكس بشرط في المشهود وعنه أن تشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة اربع ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة ذاتها ذلك في الجيران ومع قول أحمد يقبلن فيه منفردات وتجزي منهن امرأة واحدة في المشهود وعنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث بالشرط المذكور فيه وقول أحمد مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين ولكل واحد وجه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان شهادة الصبيان لا تقبل مع قول مالك انهم لا تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر مباح قبل ان يتفرقوا وهي رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة انهم لا تقبل في كل شئ أي بشرط ان يصاب المعتبر في ذلك الامر فالاول فيه تشديد على المدعى والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان فن الائمة من غلب حكم الارواح وجعل الحكم لها فان ادركها الاختلاف بكبر صاحبها ولا صغره فروح

طاب الاحاديث وانتقاد طرقها لكن عرف من لغة الناطق بالشرعية صلى الله عليه وسلم لا يجوز معه معرفة ما يحتاج اليه فيه الصغير وغير ذلك من شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه ودأبه فيه سواء وانتهى الامر من هؤلاء الائمة المجتهدين في ما رأوا حوايه من بعدهم وانحصر الحق في أقوالهم وتدونت العلوم وانتهى الى ما انقض فيه الحق وانما على القاضي في قضيته أن يقضي بما يأخذه عنهم أو عن الواحد منهم فانه في معنى من كان أداء اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج من خلافهم متوخيا واطن الاتفاق ما أمكنه كان أخذ بالجزم

علمه بالارثي وكذلك اذا قصد في مواطن الخلاف توحى ما عليه الا اكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه اخذ بالجمهور مع جواز عماله
بقول الواحد الا انني اكرهه ان يكون من حيث انه قد قرأ مذهب واحد منهم أو نشأ في بلد لم يعرف فيه الا مذهب امام واحد منهم أو كان أبوه
أو شيخه على مذهب واحد منهم فصر نفسه على اتباع ذلك المذهب حتى انه اذا حضر عنده خصمان وكان ماتساجرا فيه مما يقتضي الفتواه
الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان الحاكم حقيقا وعلم ان مالكا والشافعي ١٧٥ وأجدا تفاقوا على جواز هذا التوكيل وان

أباح حقيقته عنه فعدل عما
اجتمع عليه هو والآئمة
الثلاثة الى ما ذهب اليه أبو
حنيفة بفرد من غير ان
يثبت عنده بالدليل ما قاله
ولاداه اليه الاجتهاد فاني
أخاف على هذا من الله عز
وجل أن يكون اتبع في
ذلك هو وأنه ليس من
الذين يستمعون القول
فيتبعون أحدهم وكذلك
ان كان القاضي مالكيا
فاختصم اليه اثنتان في سؤر
الكتاب فقضى بطهارته مع
علمه بان الفقهاء كلهم قضوا
بجنايته وكذلك ان كان
القاضي شافعيًا فاختصم
اليه اثنتان في متروك التسمية
عند افعال أحدهما هذا
منعني من بيع شاة مذكاة
فقال لا يخرجها من ماله من
بيع الميتة فقضى عليه بذهبها
وهو يعلم أن الآئمة الثلاثة
على خلافه وكذلك ان كان
القاضي حنبليًا فاختصم
اليه اثنتان فقال أحدهما لي
له على مال فقضى ميتة فقضى
عليه بالبراءة وقد علم ان
الآئمة الثلاثة على خلافه
فهذا وأمثاله مما توحى اتباع

الصغير كروح الكبير وقد أجمع أهل الكشف على ان روح خلقت بالغة ذكرا كعارفة بما يجب لله وبما
يستحيل عليه لا تقبل الزيادة في جوهرها كالملائكة ولا مرق لها في المقامات عكس من غالب جانب الاجسام
على حكم الارواح فان الجسم يقبل الزيادة في جوهر ذاته كما هو مشاهد كما أشار اليه حديث رفع العلم عن
ثلاث فانه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الارواح فانهم اخلقت بالغة تكبروا لولا ذلك ما شهدت لله تعالى
بالربوبية وقبل ذلك منها يوم السبت ربكم وهما أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول
أبي حنيفة انه لا تقبل شهادة الحدود في القذف وان تاب اذا كانت توبته بعد الخدم قول الآئمة الثلاثة انه تقبل
شهادته اذا تاب سواء كانت توبته بعد الخدم أو قبله الا ان مالكا يشترط مع التوبة ان لا تقبل شهادته في مثل
الحذر الذي أقيم عليه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول العمل بظواهر الآيات والاختيار كظاهر قوله
تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ومن هنا قال مالك
يشترط في صحة توبة القاذف اصلاح العمل والكف عن المعصية وفعل الخير والتقرب بالطاعات ولا يتقيد
ذلك بسنة ولا غيرها قال أحمد ان مجرد التوبة كاف أي ولو لم يعمل صالحا بعد ما فعل العلماء ما بين مشدد في تحقيق
التوبة وفي مطايعها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء بعد
يغاب على القاذف أنه لا يعود الى ذلك الذنب على من ظهر لنا منه راحة فمحل الى المعاصي بعد التوبة وقول من قال
مجرد التوبة كاف على من لا يميل له الى تلك المعصية * ومن ذلك قول الشافعي ان صفة توبة القاذف ان يقول
قذفي باطل محرم وأنا نادى عليه ولا أعود اليه أي الى ما قلت مع قول مالك وأحمد ان صفتها ان يكذب نفسه قالوا
وتقبل شهادته قوله الزاني الزنا فالاول فيه تشديدي في الاصحاح عن التنصل من القذف والثاني مخفف فيه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان لعب الشمار نجح حرام وان أكثر منه وردت
شهادته مع قول الشافعي انه لا يحرم الا ان كان بعوض أو يشترط به عن فرض الصلوة لا قول يشكاه عليه بصفه
فالاول مشدد قياسا على ما ورد من النهي عن الردشير والثاني فيه تخفيف عند دفع الشرط الذي ذكره
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان لعبه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة غالبا فكان اللائق
به التحريم ووجه الثاني ان فيه تعلم المكابدة في حرب العدو من الكفار والبغاة فكان اللائق به عدم التحريم
لانه لم ينحصر للهو واللعب المنهي عنه في الشرع فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان شرب النبيذ المختلف
فيه لا يردبه الشهادة ما لم يسكر مع قول مالك وأحمد في احدي روايته انه يجرم ويفسق بشر به يردبه شهادته
ومع قول أحمد في الرواية الاخرى كذب أبي حنيفة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من
رواية أحمد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاقدام على تنسيق أحدها بما يكون بأمر
مجمع عليه ووجه الثاني ان من نصب الشاهد بعد عن الذنب والاضيق أموال الناس وحقوقهم يقبل
الظعن فيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان شهادة الاعمي لا تقبل أصلا مع قول الشافعي وأحمد ان تقبل فيما
طريقه السماع كالنسيب والموت والمالك المطلق والوقف والعق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح
والاجارة والاقرار ونحو ذلك سواء تحمها أعمى أو بصيرا ثم عوى ومع قول الشافعي انما تقبل في ثلاثة أشياء
ففيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا ضبط على انسان صبيغة اقرارا مثلا ثم لم يتركه من يده حتى أدى الشهادة عليه

الاكثر فيه عندي أقرب الى الاخلاص وأرجح في العمل ومعقني هذا ان ولايات الحكام في وقتنا هذا صححوا وانهم قد سدوا ثغرا من ثغور
الاسلام سده فرض كفاية ولو أهمات هذا القول ولم أذكره ومثبت على الطريق التي يمشي عليها الفقهاء يترك كل منهم في كتاب صنفه أو كلام
قاله انه لا يصح أن يكون قاضيا الا ان كان من أهل الاجتهاد ثم لم يترك شروط الاجتهاد لمحصل ذلك ضيق ورح على الناس فان غالب شروط
الاجتهاد الا سن قد فعلت في اكثر القضاة وهذا كالأحالة والتناقض وكأنه تعطل للحكام ودباب الحكم وهذا غير مسلم بل الصحيح في المسئلة

ان ولاية الحكم جائزة وان حكوماتهم صحيحة فائدة رايته أعلم * (فصل) * المرأة هل يصح ان تلي القضاء قال مالك والشافعي وأحمد لا يصح وقال أبو حنيفة يصح أن تكون قاضية في كل شيء يقبل فيه شهادة النساء وعندنا ان شهادة النساء تقبل في كل شيء الا في الحدود والجراح فهي عنده تقضي في كل شيء الا في الحدود والجراح وقال ابن جرير الطبري يصح ان تكون قاضية في كل شيء واقفا وعلى انه لا يجوز ان يكون القاضي عبدا * (فصل) * القضاء هل هو من فروض ١٧٦ الكفايات أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي نعم ويجب على من تعين عليه الدخول فيه اذا

لم يوجد غيره وقال أحمد في الظاهر روايته ايس هو من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا بالاتفاق * (فصل) * وهل يكره القضاء في المسجد أم لا قال أبو حنيفة لا يكره وقال مالك بل هو السنة وقال الشافعي يكره الآن يدخل المسجد للصلاة فتحدث حكومة فيحكم فيه * (فصل) * لا يقضي القاضي بغير علمه بالاجماع وهل يجوز له أن يقضي بعلمه أم لا قال أبو حنيفة فما شاهده الحاكم من الأفعال الموجبة للحدود قبل القضاء بعده لا يحكم فيه بعلمه وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء بعده وقال مالك وأحمد لا يقضي بعلمه أصلا وسواء في ذلك حقوق الله عز وجل وحقوق الأكسبين والصحيح من مذهب الشافعي انه يقضي بعلمه الا في حدود الله عز وجل * (فصل) * وهل يكره للقاضي أن يتولى الشراء والمبيع بنفسه أم لا قال أبو حنيفة لا يكره ذلك

فالأول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لا تقبل شهادة الآخر وان فهمت اشارته مع قول مالك انه تقبل اذا كانت اشارته مفهومة وهو أحد الوجهين لصحاب الشافعي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأبضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل بقبول شهادته ووجه الثاني ان الإشارة المفهومة قائمة مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انها أفصح من العبارة بقرينة قولهم لو نوى الصلوة خطف زيد فبان عمر ان تصح الان أشار اليه مع النية كقوله هذا وبقرينة ان الإشارة لا تحتمل التأويل بخلاف العبارة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان شهادة العبيد غير مقبولة على الإطلاق مع قول أحمد في المشهور عنه انها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأبضاع والحقوق فتدقيق العبارة في الزور أو عدم الضبط لئلا يصح عقاله فكان أشبه شيء بالمغفل ووجه الثاني انه قد يكون العبد باطاحا ذا كالح وقد قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاهم وقال صلى الله عليه وسلم ألا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحر على أسود البالتقوى * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان العبد لو تحمّل شهادة حال رقعه وأذاها بعد عتقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد في حال رقعه و ردت لم تقبل بعد عتقه وكذلك اختلافهم فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصحيح بلوغه فان الحكم فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالأول من المستلزمين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول في المستلزمين ان العبرة بحال الأداء ووجه الثاني فيهما ان العبرة بحال التحمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تجوز الشهادة بالاستعاضة في خمسة أشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء مع قول أصحاب الشافعي في الأصح من مذهبه جواز ذلك في ثمانية أشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء والمالك والعنق والوقف والولاية ومع قول أحمد انه تجوز في تسعة أشياء الثمانية المذكورة عند الشافعية والتاسعة الدخول فالأئمة مابين مشدد وتخفيف في الأمور التي تجوز فيها الشهادة بالاستعاضة من حيث الزيادة والنقص فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه أقوالهم ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة الديان يرى ذلك الشيء في يده يتصرف فيه مدة طويلة فيشهد به باليد وهل يجوز أن يشهره بالمالك وجهان أحدهما انه تجوز الشهادة فيه بالاستعاضة وبه قال أبو سعيد الاصطخري وأحمد في إحدى روايتيه والوجه الثاني انه لا يجوز وبه قال أبو إسحاق المروزي ومع قول أبي حنيفة تجوز الشهادة في الملك بالاستعاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الأخرى عن أحمد ومع قول مالك انه تجوز الشهادة باليد خاصة في المدة البسيطة دون الملك فان كانت المدة طويلة كعشرين سنين فمافوقها قطع بالملك اذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فيها ووجه لها الا أن يكون المدعي قريبا منه أو يخاف من سلطان ان عارضه فالأول من قول الشافعي ومن قول أبي سعيد الاصطخري ومن قول أحمد وتخفيف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة تخفيف وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشروط فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال واضحة * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تجوز شهادة أهل النعمة بعضهم على بعض وهي رواية

وقال مالك والشافعي وأحمد يكره موطنه ان يوكّل * (فصل) * اذا كان القاضي لا يعرف لسان الخصمين لاختلاف لغتهم فلا بد للقاضي ممن يترجم عن الخصم واختلّفوا في عدد من يقبل في ذلك وكذلك في التعريف لا يعرف وتأدية رسالتهم والجرح والتعديل فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه تقبل شهادة لرجل الواحد في ذلك كله بل قال أبو حنيفة ويجوز ان يكون امرأة وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى لا يقبل أقل من رجلين وقال مالك لا بد من اثنين فان كان الخصم في إفراز مال قبل فيه عزمه رجل وامرأتان وإن كان يملأ باحكام

الابان لم يقبل الارجلان * (فصل) * اذا عزل القاضي نفسه فهل ينزل أم لا نقل الحقون من أصحاب الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه انزل ان لم يعين عليه وان تعين عليه لم ينزل في أظهر الوجهين وقال الماوردي ان عزل نفسه له ذر جاز أو لغيره لم يجوز ولكن لا يجوز أن يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستمائه لانه موكل بعمل يحرم عليه ضاعته وعلى الامام أن يعفيه اذا وجد غيره فيتم عزله باستمائه واعفائه ولا يتركهم بأحد مما لا يكون قوله عزت نفسى عزلا لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه ١٧٧ فلا يعزله * (فصل) * قال الاصحاب

لوفسق القاضي ثم تاب وحسن

حاله فهل يعود قاضيا من غير

تجديد ولاية وجهان أحدهما

لا يعود بخلاف الجنون

والانغماء اذا لامع فيه

العدو وقال الهروي في

الاشراف لوفسق القاضي

وانزل ثم تاب صار واليا

نصر عليه يعنى الشافعي لان

ذلك يسد باب الاحكام فان

الانسان لا ينفك غالبا من

أمر به صلى بها في فقر الى

مطاعة الامام بخوف للعاجلة

وقال القاضي ان حدث

الفسق في القاضي وأصر

انزل وان عمل الاقلاع

بتوبة وندم لم ينزل لان نفاذ

العصمة عنه ولان هفوات

ذوى الهبات مقالة قل من

يسلم الامن عصم * (فصل) *

اختلف الأئمة في سماع

شهادة من لا تعرف عدالة

الباطنة فقال أبو حنيفة

يسأل الحاكم عن باطن

العدالة في الحدود والقصاص

قولا واحدا وفيما عدا ذلك

لا يسأل الا أن يطعن الخصم

في الشاهد في طعن سأل

ومتى لم يطعن لم يسأل ويسمع

الشهادة ويكتفى بعدلهم

عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انهم لا تقبل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
وجه الاول معاملة الكفار باعتقادهم فان أهل دينهم عندهم عدول ووجه الثاني معاملة من تعاملهم معاملة
المسلمين في الوصية في السفر اذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد انهم سائقون ويخلفان بالله مع شهادتهم ما ما خافوا
ولا كتموا ولا بدلا ولا غير وان الوصية الرجل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم الوقوف بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني انه قد يغلب على
طن الحاكم صدقه لاسيما كان عددا كثيرا فان لم يغلب على طن الحاكم صدق الكافر بن فينبغي عدم
القبول جري على قواعد الشريعة في كثير من المسائل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز للحكم
بالشاهد واليمين في الاموال والحقوق مع قول أبي حنيفة انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الاموال وحقوقها
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد
في احدى روايته انه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد في الرواية الاخرى انه يخلف المعتقد مع
شاهد ويحكم به بذلك فالاول مشدد ولعله اذا ذكر المعتقد دون ما اذا سكنت والثاني فيه تخفيف من حيث
الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من حيث الخلف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
مالك انه يحكم في الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي وأحمد انه لا يحكم
بهما معا معه قال الشافعي واذا حكم بالشاهد واليمين يغرر بالشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد
انه يغرر بالشاهد المال كله فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
مع ما ينبغي على ذلك من غرامة المال كله أو نصفه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تقبل شهادة العدو
على عدوه اذا لم تكن العدو بينهما متحيزا الى الفسق مع قول الأئمة الثلاثة انهم لا تقبل على الاطلاق
فالاول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالعكس وقد أفتى بعضهم بعدم قبول شهادة بني وائل على بني حرام
وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك لا تقبل شهادة الولد لوالده
وعكسه مع قول الشافعي انه لا تجوز شهادة الوالد من الطرفين للولدين ولا شهادة المولودين للوالدين
الذكور والانات سواء بعدوا أم قربوا مع قول أحمد في احدى رواياته تقبل شهادة الابن لابيه ولا تقبل
شهادة الاب لابنه ومع قوله في الرواية الاخرى انه تقبل شهادة كل منهما صاحبه ما لم تجز اليه نعماعا في الغالب
وله رواية اخرى كالجماعة أو ما شاهدة كل منهما على صاحبه فقبوله عند الجميع الامار وى عن الشافعي
انه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحد ولا تهما في الميراث فالعلماء ما بين مشدد وتخفيف
كأثر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه تقبل شهادة الاخ لاجيه والصديق
صدقه مع قول مالك لا تقبل فالاول فيه تخفيف على الناس لنقص شقة الاخوة والاصدقاء ومحبتهم عن شقة
لوالد والولد وحبهم فلا تحمله تلك المحبة والشفقة الضعيفة على ان يشهد لاجيه أو صدقه باطلا بخلاف الوالد
والولد كما هو مشاهد والثاني فيه تشديد على الناس اذا لم يتخلوا أحدهم غالبا من صدق أو أخ فرع بما لم يكن
حاضر لذلك العقد الا ذلك الاخ أو الصديق فاذا لم يقبلها ضاع حقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا تقبل
شهادة أحد الزوجين للأخرى مع قول الشافعي انها تقبل فالاول مشدد والثاني يخفف فرجع الامر الى

في ظاهر أحوالهم وقال مالك والشافعي وأحمد في احدى روايته

(٢٣ - ميزان في)

لا يكتفى الحاكم بظاهر العدالة حتى يعرف العدالة الباطنة سواء طعن الخصم أو لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد أو غيره وعن أحمد رواية
أخرى اختارها بعض أصحابه أن الحاكم يكتفى بظاهر الاسلام ولا يسأل على الاطلاق وهل تقبل الدعوى بالجرح المطابق في العدالة أم لا قال
أبو حنيفة تقبل وقال الشافعي وأحمد في أشهر روايته لا تقبل حتى يعين سببه وقال مالك ان كان الجرح غالبا يوجب الجرح مبرز في عدالة

قبل حرجه مطلقا وان كان غير منصف به - هذه الصفة لم يقبل الا تبين السبب وهل يقبل حرج النساء وتعديلهن قال أبو حنيفة يقبل وقال مالك والشافعي وأحمد في أشهر روايته لا مدخل لهن في ذلك وإذا قال المزكي فلان عدل رضا قال أبو حنيفة وأحمد يقبل ذلك وقال الشافعي لا يكفي حتى يقول هو عدل رضائي وعلى وقال مالك إذا كان المزكي عالما بأسباب العدالة قبل قوله في تركيته عدل رضا ولم يفتقر إلى قوله لي وعلى * (فصل) * ولا يقضي على غائب الا أن يحضر من يقوم ١٧٨ مقامه كوكيل أو وصي عند أبي حنيفة وعند الثلاثة يقضي عليه مطلقا وإذا قضى لانتان

بحق على غائب أو وصي أو مجنون فهل يحتاج إلى تحليف للشافعي وجهان أحدهما نعم وقال أحمد لا يحتاج إلى أحلافه * (فصل) * واتفقوا على أن كتاب القاضي إلى القاضي من مصر في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع غير مقبول إلا ما ليكا فإنه يقبل عنده كتاب القاضي في ذلك كما وافقوا على أن كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق المسالية جائز مقبول واختلفوا في صفة تأديته التي يقبل معها قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يقبل حتى يشهد اثنان أو كتاب القاضي فلان قرأه علينا أو قرئ عليه يحضر تناوع مالك في ذلك روايتان أحدهما كقول الجماعة والآخرى يكفي قولهما هذا كتاب القاضي فلان المشهود عنده هو قول أبي يوسف ولو تكاتب القاضيان في بلد واحد فقد اختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الطحاوي يقبل ذلك وقال البيهقي ما حكاه الطحاوي مذهب أبي يوسف ومذهب أبي حنيفة أنه لا يقبل وهو الاظهر عندى وقال الشافعي

مرتبتى الميزان ووجه الاول الاختصاص بالاحتياط فقد تغلب الشهوة على أحدهما فيرضى خاطره بشهادة الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة أهل الأهواء والبدع إذا كانوا متجنبين الكذب الا الخطايا بهم قوم من الرافضة يصدقون من حالف لهم ان له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل شهادتهم على الاطلاق فالاول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة البدوى على القروى إذا كان عدوا للبدوى في كل شيء مع قول أحمد أنه لا تقبل مطلقا ومع قول مالك انه لا تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها الا أن يكون تهما في البادية فالاول بخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر إلى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من تعينت عليه الشهادة لا يجوز له أخذ الاجرة عليها ومن لم تعين عليه حازه أخذ الاجرة الاعلى وجه للشافعي * ومن ذلك قول مالك في المشهور عن ان الشهادة على الشهادة جائزة رفعه كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الاكيمين سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي حنيفة انه لا تقبل في حقوق الاكيمين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوايه انها تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب فالاول بخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على الشهود وتشديد على الحدود فرجع الامر إلى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز أن يكون في شهود الفرع نساء مع قول مالك وأحمد أنه لا يجوز فالاول بخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز أن يشهد اثنان كل واحد منهما على شاهد من شهود شاهد الأصل وبه قال الشافعي في أظهر قوايه والقول الثاني يحتاج أن يكونوا أربعة فيكون على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القديم وأحمد أنه لو شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به فعليهما الغرم مع قول الشافعي في الجديد انه لا شيء عليهما فالاول فيه تشديد على الشهود والثاني مخفف عليهما فرجع الامر إلى مرتبتى الميزان ووجه الاول تأديب الشهود بلياً أخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن يقين ووجه الثاني أن المدار على الحكم لا عليهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم إذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوايه انه ينقض حكمه فالاول بخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به أحوط للدين فرجع الامر إلى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا تعزير على شاهد الزور وانما يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قول الائمة الثلاثة انه يعزروا بوقف في قومه فيعرفون أنه شاهد زور وزاد مالك فقال ويشهر في المساجد والاسواق وبجامع الناس فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى مرتبتى الميزان واسكن من القولين وجهه يصح حل الاول على من لم يعد الزور والثاني على من تكرر منه والله تعالى أعلم

* (كتاب العتق) *

اتفق الائمة على أن العتق من أعظم القربات المندوب اليها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما

وأحمد لا يقبل ويحتاج إلى إعادة البينة عند الاخير بالحق وانما يقبل ذلك في البلدان النامية * (فصل) * إذا حكم رجلان رجلان ما أهل الاجتهاد والارضين بحكمك فاحكم بيناهما بلزمتها حكمه قال مالك وأحمد يلزمتها حكمه ولا يعتبر رضاها بذلك ولا يجوز لحاكم البلد نقضه وان خاف رأيه غير غيره قال أبو حنيفة يلزمتها حكمه وان وافق حكمه رأى قاضى البلد وينفذ بمضيه قاضى البلد اذ رفع اليه وان لم يوافق رأى حاكم البلد فله أن يبطله وان كان فيه خلاف بين الائمة وللشافعي قولان أحدهما يلزمتها حكمه والثاني لا يلزم الا برضاها ما بل يكون

ذلك كالفقوى منه هذا الخلاف في مسألة الحكم النمايع ودالي الحكم في الاموال فلما اللعان والنكاح والقذف والقصاص والحدود فلا يجوز ذلك فيها اجماعا * (فصل) * ولو نسي الحاكم ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم بذلك قال مالك وأحد يقبل شهادتهما ويحكم بهم اقول أبو حنيفة والشافعي لا يقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يذكرانه حكم به * (فصل) * ولو قال القاضي في حال ولايته قضيت على هذا الرجل بحق أو بغيره قال أبو حنيفة وأحد يقبل منه ويستوفى الحق والحد وقال مالك لا يقبل قوله ١٧٩ حتى يشهد معه عدلان أو عدل وعن الشافعي

قولان أحدهما كذهب أبي حنيفة وهو الاصح والثاني كذهب مالك ولو قال بعد عزله كنت قضيت بذلك في حال ولايتي قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يقبل منه وقال أحد يقبل منه * (فصل) * حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فاذا ادعى مدع على رجل حقا وأقام شاهدين بذلك فحكم الحاكم بشهادتهما فان كانا شهدا بحق وصديق فقد حل ذلك الشيء للمشهود له وادله ظاهرا وباطنا وان كانا شهدا بغيره فقد ثبت ذلك الشيء للمشهود له في الظاهر بالحكم وأما في الباطن بينه وبين الله عز وجل فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أو في الاموال هذا قول مالك والشافعي وأحد وقال أبو حنيفة حكم الحاكم اذا كان عدا أو فسخا يجسب الامر عما هو عليه وينفذ الحكم به ظاهرا وباطنا * (فصل) * واتفقوا على أن الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاده

ما اختلف فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة ان لو اعتق شقة صالة في مملوك مشترك وكان موسرا عتق عليه جميعه ويضمن حصة شريكه وان كان معسرا عتق نصفه فقط مع قول أبي حنيفة انه يعتق حصته فقط ولشريكه الخيار بين أن يعتق نصيبه أو يستسعى العبد أو يضمن شريكه المعتقد ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن فالاول فيه تشديد على السيد ورحمة بالعبد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك على التفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة حتى الميزان واجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه انه لو كان عبيد بين ثلاثة لواء احدهم نصفه والاخر ثلثه والاخر سدس فاعتق صاحب النصف والسدس حصتهما معا في زمان واحد أو وكلا وكلا فاعتق حصتهما عتق كل واحد عليهما قيمة الشقة الباقى بينهما على قدر حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من ولايته مثل ذلك مع قول الائمة الثلاثة ان عليهما قيمة حصة شريكهما بينهما بالسوية على كل واحد نصف قيمة حصة شريكه وهو رواية لمالك فالاول فيه تشديد على السيدين بعتق العبد كله عليهما ووزن قيمة الشقة الباقى والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف أو الثلث فليتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبيده في مرضه ولا مال له غيرهم ولم يجز الورثة جميع العتق عتق من كل عبد ثلثه فقط ويستسعى في الباقي مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق الثلث بالقرعة فالاول فيه مراعاة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو اعتق عبدا من عبيده لا بعينه فله أن يخرج أتهم شاء مع قول مالك وأحد انه يخرج أحدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن السيد محسن بالعتق فله التفضل بين عبيده اعدم وجوب حق أحد منهم عليه ومعلوم أن القرعة انما شرعت خوفا من أن يأخذ الاغلب لنفسه ويعطى أحدهم الاول وكذلك الحكم في حق السيد مع عبيده ومن هنا علم توجيه القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبدا في مرض ماله ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استسعى العبد في قيمته فاذا أداها صار حرا مع قول الائمة الثلاثة انه لا ينفذ العتق فالاول يخفف على العبد الطالب للعتق والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبادرة من السيد الى عتق نفسه وجب جميع أعضائه من النار كورد ووجه الثاني المبادرة الى وفاة الدين الذي يعوق صاحبه عن دخول الجنة حتى يوفيه لأصحابه فانه ليس في الآخرة أصعب على العبد من الدين وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يله الاثراء أقواما في صناديق من نار مطبقة عليهم فقال يا أخى يا جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء أقوام ما تواؤوا في أعناقهم أموال الناس لا يمسحون لها وفاء فلكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لعبد الذي هو أكبر منه سنأنت والذي عتق ولا يثبت نسبته مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالاول مشدد بحصول العتق والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشوف الشارع الى حصول العتق من رق الخلق ورجوعه الى الحق تعالى المسالك الحقيقى ووجه الثاني حمل ذلك على انه أراد بذلك ملاطفة العبد كما يقول الاب الشفيق أو الام الشفيع لولدها ما هو كذا يا أبى وأيضا فان كون العبد في رق الخلق أقل

مخالفة فانه لا ينفذ الاول وكذا اذا رفع اليه حكم غيره فلم يره فانه لا ينعضه * (فرع) * أو صلى اليه ولم يعلم بالصيغة فهو وصى بخلاف الوكيل بالاتفاق وثبت الوكالة بخبر واحد عند أبي حنيفة ولا يثبت عزل الوكيل الا بعدل أو مستورين وعند الثلاثة يشترط فيما العدلان قال ولو قال قاض عزل لرجل حكمت عالم فلان بالفتم أخذها ملما فالقول قول القاضي بالاتفاق وكذا لو قال قطعت يدك بحق فقال بل ظانما * (باب القسم) * وهي جائزة بالاتفاق فيما قبل القسم اذ الشرع قد يتضررون بالمسارعة واختلف الائمة هل هي بيع أم افراز قال أصحاب أبي حنيفة القسم

تكون بمعنى البيع فيما يفاوت كالشباب والعذار ولا يجوز بيعه مما يحتو الذي هي فيه بمعنى الافراز وهو فيما لا يتفاوت كالحيات والموزونات
والمعدودات التي لا تتفاوت كالخوز والبيض فهي في هذه افراز وتبني حق حتى يجوز لكل واحد ان يبيع نصيبه مرا بجهة وقال مالك ان تساوت
الاعيان والصفات كانت افراز وان اختلفت كانت بيعا وللشافعي قولان أحدهما هي بيع والثاني افراز والذي نقرر من مذهبه آخر ان القسمه
ثلاثة أنواع الاول بالاجزاء كمنى ودار ١٨٠ متفقة الابنية وأرض مشتهية لاجزاء فتعدل السهام ثم يقرع الثاني بالتعديل كأرض تختلف

قيمة اجزائها بحسب قوة
انبات وقصر بماء الثالث
بالرد بان يكون في أحد
الجانبيين بئر أو شجر لا يمكن
قسمته فيرد من يأخذ قسطا
قيمه فتقسمه الرد والتعديل
بيعه وقسمه الاجزاء افراز
وقال أحمد هي افراز فعلى
قول من يراها افراز يجوز
عنده قسمه الثمار التي يجري
فيها الربا بالحرص ومن
يقول انها بيع يمنع ذلك
* (فصل) * ولو طلب أحد
الشريكين القسمة وكان
فيها ضرر على الآخر قال
أبو حنيفة ان كان الطالب
للقسمه منهما هو المتضرر
بالقسمه لا يقسم وان كان
الطالب لها ينقسم اجبر المنتفع
منهما عليها وقال مالك يجبر
المنتفع على القسمه بكل حال
ولا يحجب الشافعي اذا كان
الطالب هو المتضرر وجهان
أصحهما يجبر وقال أحمد
لا يقسم ذلك بل يباع ويقسم
ثمنه * (فصل) * وهل أجرة
القاسم على قدر الرؤس
المقسمين أو على قدر الانصاء
قال أبو حنيفة ومالك في
أحدى روايتيه هي على قدر
الرؤس وقال مالك في الرواية

مؤاخذه ممن كان في رق الحق لانه ما كل أحد يعرف آداب العبودية لله تعالى فكان سيده الأدنى كالجانب
عليه وهو من خاف ذلك الجانب فكان له راحة العذر بذلك فلكل من الائمة في هذه المسئلة مشهور ومن ذلك
قول أبي حنيفة انه لو قال لربيقة أنت لله ونوى بذلك العتق لم يعتق مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق فالاول مخفف
على السيد بترك العتق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه * ومن ذلك قول
الائمة الاربعة انه لو قال لعبد الذي هو أصغر منه سنا يا ولدي لم يعتق الا في قول للشافعي وصححه بعض أصحابه
واختار انه ان قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة كاقول في مسئلة ماذا كان العبد أكبر منه سنا
السابقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من ملك أبنيه أو أولاده أو أحد أبويه
أو أجداده أو أجدانه قربوا أم بعدوا اعتقوا عليه بنفس المالك وكذلك القول عنده فيما اذا ملك اخوته أو اخواته
من قبل الام والأب مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت
امراة لم تجز تزويجها من نفسها ومع قول الشافعي من ملك أمه له من جهة الأب والأم أو فرعه وان سفل فذكر
كان أو أنشئ عتق عليه سواء اتفق الولد والوالدة أو اخته فافسوا وعملكم ففرا كالأرث وأختبارا كالأشراء والهبة
ومع قول داود انه لا عتق في القرابة ولا يلزمه عتاق من ذكر فالاول فيه تشديد والثاني مشددا في يادته يعتق كل
ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث هو مشدد ووجهه الاقوال كلها ظاهرة لما فيها من الاكرام للاصول
والفروع والقرابات فلكل الائمة منه فقون على اكرام من ذكر ولكنهم بينوا كذا كثير أو كذا قليل
سعة الاكرام ووضعه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وأما وجه قول داود فلا يذكر الامشاقه لمن يفهم
الاسرار والله تعالى أعلم

* (كتاب التدبير) *

اتفق الائمة على ان السيد اذا قال لعبد أنت حر بعد موتى صار العبد مدبراً يعتق بموت سيده هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه ففي ذلك قول مالك انه لا يجوز بيع المدبر في حال الحيوة ويجوز بيعه بعد
الموت اذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه وان لم يجز له الثلث عتق
ما يجز له ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد مع قول الشافعي انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول أحمد في
أحدى روايتيه انه يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجز فالاول مفصل وقول
الشافعي مخفف على السيد وقول أحمد مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق من
جمله الصدقات وهي لا تكون الا عن ظهر غنى وفي الحديث ابد بنفسك ثم يمين تعول وفي كلام عمر رضي الله
عنه لا فرق بين أولى بالمعروف وقيل انه حديث ولا أثر بالي الانسان من نفسه ومن هنا عرف توجيه من قال
يجوز بيعه على الاطلاق فضلا عن كون ذلك بشرط * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حكم ولد المدبر حكم والده
الا أنه يفرق بين المطلق والمقيد أي فان كان التدبير مطلقا لم يجز بيعه وان كان مقيدا بشرط كرجوع من سافر
وشفا من مرض فبيعه جائز وبذلك قال مالك وأجدالاتهم لا فالأول في مطلق التدبير ومقيد مع قول
الشافعي في أحد قوليه انه لا يتبع أمه ولا يكون مدبرا فالاول مخفف على ولد المدبر في تبعيته لأمه في التدبير على
حكم التفصيل الذي ذكره الثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع

الآخرى والشافعي وأحمد على قدر الانصاء وهل هي على الطالب خاصة أم عليه وعلى المطلوب منه قال أبو حنيفة هي على
الطالب خاصة قول مالك والشافعي وأصحاب أحمد هي على الجميع * (فصل) * واختلفوا في قيمة الرقيق بين جماعة اذا طأها أحدهم هل تنعم
أم لا قال أبو حنيفة لا تنعم وقال الباقر تنعم القسمه ينقسم سائر الحيوان بالتعديل والفرع ان تساوت الاعيان والصفات * (باب الدعوى
والبيانات) * اتفق الائمة على انه اذا حضر رجل ودعى على رجل آخر ومطلب احضاره من بلد آخر فيه ساكنا الى البلد الذي فيه المدعى فانه

لا يحاط سؤاله واختلافه اذ كان في بادئ الامر فيه فقال أبو حنيفة لا يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما مسافة ترجع منها في يومه الى بلده وقال الشافعي وأحمد يحضره الحاكم وسواء قربت المسافة أو بعدت * (فصل) * وانتقوا على ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر وبينه على الغائب ثم اختلفوا هل يحكم بهم ادلى الغائب أم لا قال أبو حنيفة لا يحكم عليهم ولا على من هرب قبل الحكم وبعد إقامة البينة ولكن يأتي من عند القاضي ثلاثة نفر الى باب يدعونه الى الحكم فان جاءوا لافتح عليه بابه وحكى عن أبي يوسف انه ١٨١ يحكم عليه وقال أبو حنيفة لا يحكم على غائب بحال

الا أن يتعلق الحكم بالحاضر مثل أن يكون الغائب وكبلاً أو وصياً أو يكون جماعة شركاء في شئ فيدعى على أحدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا أقام الحاضر البينة وسأله الحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة للمدعى على الاطلاق وعن أحمد روايتان أحدهما جواز ذلك على الاطلاق كذهب الشافعي وكذلك اختلفوا فيما اذا كان الذي قامت عليه البينة حاضراً وامتنع من أن يحضر مجلس الحكم واختلف القائلون بالحكم على الغائب فيما اذا قامت البينة على الغائب أو على صبي أو مجنون هل يستخلف المدعى مع بنته أو يحكم بالبينة من غير استخلافه قال مالك وهو الاصح من مذهب الشافعي يستخلف عن أحمد روايتان أحدهما يستخلف والثانية لا يستخلف واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعد ان حكم به ولا يخلف المدعى مع شاهديه (فصل) له ما ذ

متشوف الى حصول الحق لكل من مسه اسم الرق سواء كان بشرط أم بغير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام الاخلاص في معاملة العبد له عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يكتفى عند تدبيره بحكم التبعية فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كثير على ان التدبير لا يقع الا بمن كان عنده بعض نخل وضع نفسه ولو لذلك لا يمكن نحر عتقه وفاز بالتعجيل بعق أعضائه من النازي لا آخره وبعق جسده من الاتفات التي تصيبه في الدنيا مما لا يتخلو عنه بنو آدم والله تعالى أعلم

* (كتاب الكتابة) *

اتفق الاثمة على ان كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومذروبة الهالك الا لاحد في قوله في رواية انه ما واجبة اذا دعا العبد سيده الهالك في قدر قيمته أو أكثر وصفته ان يكتب السيد عهده على مال معين يسعى فيه العبد ويؤديه اليه واتفقوا على كراهة كتابة الامة التي لا كسب لها كما عتقوا على ان السيد اذا كاتب عبده على مال آناه منه شيئاً عملاً بقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الاثمة الثلاثة رأوا في أحدي روايته انه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له ومع قول أحمد في الرواية الاخرى انها تكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قد سخر له من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيده فصير كماله كسب ووجه الثاني ان من لا كسب له اذا كتب طلبت نفسه الخروج من الرق وتحررت لذلك بعد ان كانت ساكنة وصار كل يوم عندها في الرق كأنه سنة فربما عاد ذلك الى السرقة والاختلاس من مال سيده أو غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الكتابة تصح حاله ومو جهة ولو كان أصله التاجيل مع قول الشافعي وأحمد انها لا تصح حاله ولا تخور الا منجمة وأقله نجمان فالاول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلب مكافأة السيد على كتابته له بتعجيل المال ان كان العبد من أهل المعروف ووجه الثاني طاب الشارع من السيد كمال الفضل والرجة للمكاتب بعد ادانته النجوم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المكاتب لو امتنع من الاداء ويده مال يفي بماعليه جبر على الاداء فان لم يكن يديه مال لم يجبر على الاكتساب مع قول مالك ليس له تجبر بنفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي وأحمد انه لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث تخفيف عليه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ابتداء السيد للمكاتب شيئاً مستحب مع قول الشافعي وأحمد ان ذلك واجب للادنية فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من باب السبر والكرام واللاق بذلك الاستحباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة الاعتراف في أمر الله عز وجل للسيد أن يعلى المكاتب شيئاً واللاق بذلك الوجوب على قاعدة أهل الله عز وجل * ومن ذلك قول الشافعي انه لا تدبر فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول أحمد انه مقدر وهو أن يحط السيد عن المكاتب ببيع مال الكتابة أو يعطيه مائة فضة منه ربعه ومع قول بعضهم ان الحاكم قد رد ذلك باجتهاد كاتعة ومع قول بعضهم ان السيد يعطيه ما تطالب به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد

رجل وخلف اباه مسلماً ابنا نصرانياً فدعى كل واحد منهما انه مات على دينه واذا احدى البنتين أنه مات وآخر كلامه الاسلام وشهدت الاخرى انه مات وآخر كلامه يصر كائن بالبينة فيجانب النصراني ويقضى له على قوله الاصح يستعملان في جميع المعنى في بده المال وان قلنا يستعملان وقلنا يقرع بينهما أقرع وان قلنا لا

وفي المسائل كلها يغسل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة في جميع المسائل تقدم بيعة الاسلام (فصل) لو تنازع
اثنان حائطين ماله بينهما غير متصل ببناء أحدهما اتصال البنيان جعل بينهما وادعى أحدهما عليه جذوع عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ان
كان لأحدهما عليه جذوع قدم على الآخر * (فصل) ولو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعى انه عبده فكذبه فالقول قول المكذب مع
بيعته انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا ١٨٢ لا تميز له فالقول قول صاحب البذل ان ادعى رجل نسبه لم يقبل الا بيعة هذا كله متفق عليه بين

الائمة ولو كان الغلام مراهاقا
فلاصحاب الشافعي وجهان
أحدهما كالبالغ والثاني
كالصغير (فصل) اتفقوا على
ان البيعة على المدعى واليمين
على من أنكر ولو قال لا بيعة
لي أوكل بيعة لزوجي ورث ما قام
بيعة قال أبو حنيفة وما لك
والشافعي يقبل وقال أحمد
لا يقبل واختلفوا في بيعة
الخارج هل هي أولى من
بيعة صاحب اليد أم لا قال
أبو حنيفة وأحمد في إحدى
روايتيه الخارج أولى وقال
أحمد في الرواية الأخرى
بيعة صاحب اليد أولى وهل
بيعة الخارج مقدمة على بيعة
صاحب اليد على الإطلاق
أم في أمر مخصوص قال أبو
حنيفة بيعة الخارج مقدمة
على بيعة صاحب اليد في الملك
المطابق وأما إذا كان مضافا
الى سبب لا يتكرر كالنسج
في الثياب التي لا تنسج الا مرة
واحدة والنتاج الذي لا يتكرر
فبيعة صاحب اليد تقدم
حينئذ وإذا أزرخا وكان صاحب
اليدهما سبق تاريخا فانه مقدم
وقال مالك والشافعي بيعة
صاحب اليد مقدمة على
الإطلاق وعن أحمد وإيتان

بوجوب الربع وما بهد فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك انه
لا يجوز بيع رقبة المكاتب الا أن مالها كافا ببيع مال المالك وبه هو والدين المؤجل بشمن حال ان كان غنيا
وهو الجدي من مذهب الشافعي مع قول أحمد يجوز بيع رقبة المكاتب ولا يكون البيع فضلا لا كتابة
فيقوم المشتري مقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حمل الاول على حال أهل الثروة والمال والثاني على أهل العدم والمحتاجين الى ثمنه في دين أو
غيره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال لبيعة كاتبتك على ألف درهم فأداهما عتق ولم يفتر الى أن يقول
فأذا ذيتها الى فأنث حرو وينوي العتق مع قول الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالا كبر الذين اذا
عرضوا لأحد باحسان لا يرجعون فيه والثاني خاص بمن كان بالضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة لم يجز مع قول أحمد ان ذلك
يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم
* (كتاب أمهات الاولاد) *

اتفق الائمة الاربع على أن أمهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن وهو مذهب السلف والخلف من فقهاء الامصار
وقال داود يجوز بيع أمهات الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالاول مشدد على السيد والثاني مخفف عنه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من مكارم الاخلاق فان وضع النطفة في تلك الامة
وقضاء وطرسيدها لجماعها مع اتيانها منه بما يتبين فيه خلق الاكسين يصير لها فضلا عما على سيدها فكان
من مكارم الاخلاق أن تكون معتقة من بعده ووجه الثاني أن السيد له أن يترك الاحسان المذكور واليهما
حتى يأتيه شيء عن الشارع بينهما عن يمينه فيحمل الاول على حال الاكبر من أهل الورع والثروة والدين ويحمل
الثاني على من كان دون ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو تزوج أمة غيره فأولدها ثم ملكها لم تصير أم
ولدهم ويجوز بيعها ولا تعتق بيمينه مع قول أبي حنيفة انها تصير أم ولد فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد
عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك في إحدى روايتيه انه لو ابتاع
أمة وهي حامل منه صارت أم ولد مع قول الشافعي وأحمد ومالك في الرواية الأخرى انها لا تصير أم ولد فيجوز
بيعها ولا تعتق بيمينه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لو استولد جارية ابنته صارت أم ولد مع قول الشافعي في أصح قوليه انها لا تصير أم ولد فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك انه لو استولد جارية
ابنته يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي في أحد قوليه انه يلزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني
لا يلزمه قيمة الولد مع قول أحمد انه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للسيد
إجارة أم ولد مع قول مالك انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه القولين ظاهر والحمد لله رب العالمين * (وليكن) * ذلك آخر ما تفرغ الله به من إيضاح كتاب الميزان
الشعرانية المدخلة للجمع أقوال المجتهدين ومصلحةهم في الشريعة المحمدية وتوجيه أقوالهم وقد حاولت الجمع

أحدهما ان بيعة الخارج مقدمة طلقا والآخرى كذهب أبي حنيفة * (فصل) * اذا تعارضت بشتان الآن
أحمداهما أشهر عدالة فهل ترجح أم لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ترجح وقال مالك ترجح بذلك ولو ادعى رجل دارا في يد انسان وتعارضت
البيعتان قال أبو حنيفة لا يسقطان وتقسيم بينهما وقال مالك يخالفان ويقسم بينهما ظن حلف أحدهما وإن كل الآخر قضى للعالم دون الناكل وإن
نسكلا جفا فنهروا إيتان أحدهما اتهم بينهما والآخرى توقف حتى ينفض الحال وللشافعي قولان أحدهما يسقطان معا كما ولم تكن بيعة

والثاني بسقطان ثم ما فعل ثلاثة أقوال أحدها القسمة والثاني القرعة والثالث الوقف وعن أحمد وابن أبي عمير أحدهما بسقطان معاً والثانية لابسقطان وتقسيم بينهما * (فصل) * ادعى اثنان شيئاً في يد ثالث ولا بينة لواحد منهما فاقتربه لواحد منهما لابعينه قال أبو حنيفة إن اصطفاها على أخذها فهو لهما وإن لم يصطفاها لم يعين أحدهما بخلاف كل واحد منهما على اليقين أنه ليس لهذا فإذا حلف لهما فلا شيء لهما وإن نكل لهما أخذ ذلك أو قيمته منه وقال مالك والشافعي بوقف الأمر حتى ينكشف المستحق أو يصطفاها ١٨٣ وقال أحمد يقرع بينهما فمن خرجت قرعته حلف واستحقه ولو ادعى

رجل أنه تزوج امرأة تزوجاً صحيحاً قال أبو حنيفة ومالك تسمع دعواه من غير ذكر شرط الصحة وقال الشافعي وأحمد لا يسمع الحاكم دعواه حتى يذكر الشرائط التي تفتق رخصة النكاح البها وهو أن يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهدني عدل ورضاهان كانت بكراً * (فصل) * إذا نكل المدعى عليه عن اليمين فهل ترد اليمين على المدعى أم لا قال أبو حنيفة لا ترد ويقضى بالنكول وقال مالك ترد ويقضى على المدعى عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد ويمين وشاهد وامرأتين وقال الشافعي ترد اليمين على المدعى ويقضى على المدعى عليه بنكوله في جميع الأشياء * (فصل) * اليمين هل تغلظ بالزمان والمكان أم لا قال أبو حنيفة لا تغلظ وقال مالك والشافعي تغلظ وعن أحمد روايتان كل مذهبي

بين أقوال الأئمة ومقلديهم وقوله كل منها جهدي ليجتمع الأخوان من مقلدي الأئمة الأربعة بين اعتقادهم بالحنان وقواهم بالاسان سائر أئمة المسلمين على هدي من ربهم إيماناً وتسليماً لم يصحوا إلى ذلك نظراً واستدلالاً كبيراً في الخطبة ويقولون بأخذ الأئمة المجتهدين بهديهم في أهوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك يتسهم في وجهه يأخذ بيده بخلاف من كان بالاضمن ذلك فانه بما نظر الأئمة إليه نظر الغضب لسوء أدبه معهم ونقصه عليهم بغير حق وإذا كان الأئمة كأهم متأديين مع بعضهم بعضهم تفاوتهم في العلم فكيف بمن هو على بالنظر إليهم وقد أرسل الإمام الألبان من سعد رضي الله عنه سؤالا للإمام مالك باليدنية يسأله عن مسألة فإرساله يقول له أما بعد فانك يا أبا أيمن إمام هدي وحكم الله تعالى في هذه المسألة ما قام عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك أيها الأخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب العالمين * (ولنشرع) * في ذكر

الخاصة الموعودين كرها في الخطبة فقول والله تعالى التوفيق * (وخاتمة) * في بيان نبذة صالحة تتعلق بأحكام أسرار الشريعة تناسب الميزان في النفاسة فمن كلام شيخنا العارف بالله تعالى سيدى على الخواص رضى الله عنه يطالع الناظر فيها على سبب مشروعية جميع التكاليف في سائر الأصناف وانما كلها كالسكفرة لا لكافة التي أكلها أبونا آدم عليه الصلوة والسلام من الشجرة فكبرت الميزان جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم إلى مرتبة الشريعة كما تقدم كذلك ردت هذه الخاصة جميع أبواب الفقه وما فيها من الأحكام إلى الكافة التي أكلها أبونا آدم عليه الصلوة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيته بعده بحكم القبضتين لاظهار ما يقع منه أو من بنيته المعصومين من الذنوب فانهم * وقد سألت شيخنا المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكاليف مع أن الله تعالى غنى عن العالمين وعن عباداتهم فقال رضى الله عنه سبب ذلك تمام التوبة لبني آدم إذا وقعوا فيها بنى الله تعالى عنه فكانت جميع التكاليف والآداب التي كلف الله تعالى بها أولاده كالسكفرة لهم فقلت له ان من يشبه من لا يجوز عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك مخالفة نهى كفارة والافهى رفع درجات كفى في حق الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقلت له فإذا كان رفع درجات في حق الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى فقال اعلم يا ولدى أن ما قصه الله تعالى عن الانبياء من معصية المعصية والخطيئة انما هو على سبيل المجاز لان أحد منهم لم يخرج عن حضرة الاحسان في لحظة من لبس أو نهار وتلك حضرة شاهدته للعق جل وعلا فلا يصح لاحد فيها عصيان وانما يقع العصيان ممن يجب عن شهوده تعالى فسمى معاصي الانبياء وخطاياهم كلها صوراً لا حقيقة بل يصير لهم الماسم بأفامة المعاذير لقومهم باطنة الذنوق وفي مخالفة وبصير أحدهم يعرف كيفية تعاميم قومه التنصل من الله بالتوبة والاستغفار إذا وقعوا في المخالفات وبصير أحدهم يعرف مقدار الهجر كما يعرف مقدار الوصل وعكسه إذا الشئ لا يعرف الا بعرضه قال وأوضح لك يا ولدى ذلك فأقول مثال واقعة السيد آدم عليه الصلوة والسلام مثال ملك مطاع قال يوم لا هل حضرته الخاصة انى يريد أن أحدث أمرافى الوجود أو نزل كتباً أو أرسل رسلاً بأمر ونهى وأجمع لمن أطاعهم دارا تسمى الجنة ولمن عصاهم دار تسمى النار وأخرج من ظهره دى آدم ذرية يعمرون الارض وأوجه البهم التكاليف بعد ان أقدر عليه الاكل من شجرة وبعد ان أنما عن القرب منها ظاهراً ثم أقيم عليه وعلى ذرية

أقراره وقال الشافعي يقبل إقراره في الحالفين ومذهب مالك وأحمد لا يقبل إقراره لواحد منهما إذا كانا اثنين فان كان المدعى واحداً فإقراره لا يثبت ولو شهد عدلان على رجل أنه اعتق عبده فأنكر العبد قال أبو حنيفة لا تصح الشهادة مع انكار العبد وقال مالك والشافعي وأحمد لا يصح بغيره * (فصل) * لو اختلف الزوجان في متاع البيت بينهما وبه ما عليه ثابتة ولا بينة قال أبو حنيفة ما كان في يدهما شاهد فهو لهما وما كان في يدهما من طريق الحكم فإصلح للرجل والقول قوله فيه وما يصلح للنساء فهو للمرأة والقول قوله فيه وما يصلح لهما فهو

لرجل في الحياة وأما بعد الموت فهو السابق منهما وقال مالك كل ما يصلح لواحد منهما فهو للرجل وقال الشافعي هو بينهما بعد التخالف وقال أحمد
إن كان المتنازع فيه مما يصلح للرجل كالمال والعمائم والقول قول الرجل فيه وإن كان مما يصلح للنساء كالقناع والوفيات فالقول قول
المرأة فيه وإن كان مما يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن تكون يدهما عليه من طريق الشهادة أو من طريق الحكم وكذا
الحكم في اختلاف ورثتهما أو أحدهما ١٨٤ وورثة الآخرة القول قول الباقي منهما وقال أبو يوسف القول قول المرأة في حاجته العادة

أنه قدر جهاز مثلها

*(فصل) * من له دين على
إنسان يمجهده إياه وقد رله
على مال فهل له أن يأخذ
منه مقداريته بغير إذنه أم لا
فقال أبو حنيفة له أن يأخذ
ذلك من جنس ماله وعن
مالك روايتان أحدهما
أنه إن لم يكن على غيره غير
دينه فله أن يستوفي حقه
بغير إذنه وإن كان عليه غير
دينه استوفى بقدر حصته
من المقاصصة وروى ما قبل
والثانية وهو مذهب أحمد
أنه لا يأخذ بغير إذنه سواء
كان بالذم عليه أو أمانة
وسواء كان له على حقه دين
أو لم يكن وسواء كان من
جنس حقه أو من غير جنسه
وقال الشافعي له أن يأخذ
ذلك مطلقا بغير إذنه وكذا لو
كان له عليه دين وأمكنه أخذ
الحق بالحقاكم فلا يصح من
مذهبه جواز الأخذ ولو كان
مقرابه ولكنه يمنع الحق
لسايطانه له الأخذ

*(باب الشهادات) *

اتفق الأئمة على أن الشهادة
شرط في النكاح وأما سائر
العقود كالبيع فلا تشترط
الشهادة فيها واتفقوا على

الذين عصوا الخ بجازا صور ياو على ذر يته الذي لم يصحوا حقة بقة ليجازاتهم آخر جهنم تلك الجنة التي أكل
فيم أن الشجرة إلى دار أخرى أنزل منها في الدرجة تسمى الدنيا وأجعل كمال مقامه فيها فمن طلب أن يكون
مكأن آدم فلا يتقدم في استخراج أحد من أهل الحضرة أن يتقدم لذلك غير السيد آدم فإنه تقدم وقال أنالها نالها
طالبا لتفد قضاء الله تعالى وقد رله في عبادته فمن كان حاضر المجلس هذا الاتفاق لم يحكم على آدم بالمعصية الخالصة
وإنما يحكم له بطاعة به في ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس فإنه يحكم عليه بالعصيان ولا بد لكل هي حضرة
المجوبين من أولاد آدم فكان ذلك من أكبر المصالح لهم ليعتوا في قضاء الله وقدره تارة بالمعصية فيظهر وراحمه
وعقوبه وتارة بطاعة فيظهروا كرمه ومجده فكان آدم عليه الصلاة والسلام تحمل عن أولاده المحبوبين
بذلك البكاء الصوري الذي وقع منه وكثرة الحزن غالبا ما كان يقع فيه أولاده الذين يتعدون حدود الله وكان
فرض واقعته باب المغفرة لأولاده لا بد لبقضية من فاتح يفهم بحكم القضاء والقدر لترتب على ذلك الحدود في
الدنيا والآخرة فقد بان لك يا أخي أن جميع التكاليف التي شرعها الله تعالى في الدنيا إنما كانت في مقابلة كل
آدم من الشجرة ضرورة فيمن أولاده أحد الأند عصي أو هم بمعصية أو بمكر أو بدخلاف الأولى ما عدا الانبياء
عليهم الصلاة والسلام فهي أي جميع التكاليف لبنية الذين لم يصحوا الامار فدرجات أو كفارة الذنب ونحوها
فيه أوعوبة لهم كالحدود التي أدب الله تعالى بعبادته اه * وصحبت سيدي عليا الخواص رجسه الله يقول
كان جميع ما وقع من آدم عليه الصلاة والسلام من معصية المعصية كالطاعة لله عز وجل فإن الله تعالى كان
راضيا عنه حال أكلمه من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلاة على حد سواء ومن قال في أبيه غير ذلك قياسا
على حال بني آدم فعليه الخروج من عهدته يوم القيامة وإنما قالوا لأنفسنا ولم نتغفر لنا ورتنا
لنكون من الخاسرين يعني معاشر أولادى الذين يعصون أمر الله فكانه بذلك كل من معصى أمر الله
نفسه وهو كالشافع فيهم عند ربه وجميع ما وقع له من تطاير التاج والسياب عن رأسه وبدنه والبكاء والندم
كان صور بالينقل ذلك عنه إلى بيته الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله إلى الأرض قال وإنما أخذته البطنة
بعد أكلمه من الشجرة لئلا يكر بذلك صورة ما يقع فيه بنوه فيستغفروا الله تعالى لهم كالبال أو تعوط وقد جاءت
شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بطلب المغفرة كما أخرج الإنسان من بيت الخلاوة وكذلك حدث في حوازيادة
على البطنة ما يقع لها ولبناتها من الخيض في كل شهر راتذكر بذلك معاصي بناتها وتستغفر لهن وانما رادت على
آدم بالخفيض في كل شهر لانها وقعت في صورة التزين لا آدمي أكلمه من الشجرة حتى أكل ولكونها أبضا هي
التي قطعت الثمرة من شجرة الزين وأعطاها لآدم ولا شك أن من يأثم الخالعة وهو مظهر لاستحسانه ذلك أعظم
في صورة الذنب ممن يأثم الخالعة ناسيا قال تعالى ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فاستغفر له عز ملاسي ما وقد
حافظه إبليس أنه له من الناصحين وقد بلغه أن بعض العارفين اجتمع بابليس فقال له كيف حافظ لآدم أنك
له من الناصحين وأنت تكذب فقال فإذا أضغمت لم أرت قضاء الله لا مرد له ورأيت قلوب الانبياء ساجدة سالمة
من خصال الفواحش معظمة لله تعالى كل التعظيم حلفت له بعبوده الذي يعرفه هو بشيونه وتحميله في ذنبه
وتعالى الله في عاوداته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من صفات التعظيم له فما حلفت له إلا بالمعبود الذي يتخلله
لأبائه الذي ليس كمثل شيء اه * (ثم اعلم) * يا أخي إن الجنة التي كان فيها آدم ليست بالجنة الكبرى المدخرة
في علم الله تعالى كقديسباد إلى الأذهان وإنما هي جنة البرزخ التي فوق جبل القياقوت كما قاله أهل الكشف

إن القاضي ليس له أن يلقى الشهود بل يسمع ما يقولون واحتلوا أهل ثبت النكاح بشهادة رجل وامرأتين قال أبو حنيفة ثبت قالوا

عند الداعي وقال مالك والشافعي لا يثبت عن أحد روايتان أظهرهما أنه لا يثبت باختلاف أهل ثبت بشهادة عديدين فعند أحمد يثبت وينعقد
النكاح بشهادة أربعين عند أبي حنيفة وأحمد واحتمل أصحاب الشافعي في ذلك والخياران الإيهاد في البيع مستحب وليس بواجب وحتى عن
داود أن الشهادة تعبر في البيع * (فصل) * والنساء لا يقبلن في الحدود والعصا من قبلن مفرات فيه الاطاع عليه الرجال كالولادة والرضاع

وما يخفى على الرجال غالباً واختلّفوا هل تقبل شهادتهم فيما الغالب في مثله أن يطلع عليه الرجال كالتسكاح والعلاق والعنق ونحو ذلك فقال أبو حنيفة تقبل شهادتهم في ذلك سواء انفردت في ذلك أو كن مع الرجال وقال مالك لا يقبل في ذلك ١٨٥ بل يقبل عنده في غير المال وما يشبهه

من العيوب التي بالنساء
والمواضع التي لا يطلع عليها
غيرهن هذا مذهب الشافعي
وأحد واختلّفوا في العدد
المعتبر منهن فقال أبو حنيفة
وأحد في أشهر روايته
تقبل شهادة امرأة واحدة
وقال مالك وأحد في رواية
أخرى لا يقبل أقل من
امرأتين وقال الشافعي
لا تقبل الا شهادة أربع نسوة
* (فصل) * واختلّفوا في
ثبت استئصال الطفل فقال
أبو حنيفة بشهادة رجلين
أورجل وامرأتين لانه ثبوت
أثر فاما في حق الصلاة عليه
والغسل فيقبل فيه شهادة
امرأة واحدة وقال مالك
يقبل فيه امرأتان وقال
الشافعي يقبل فيه شهادة
النساء منفردات الا أنه على
أصله في اشتراط الأربع
وقال أحمد يقبل في استئصال
الطفل شهادة امرأة واحدة
* (فصل) * واختلّفوا في
الرضاع فقال أبو حنيفة
لا يقبل فيه الا شهادة رجلين
أورجل وامرأتين ولا يقبل
فيه عنده منفردات وقال
مالك والشافعي يقبل فيه
منفردات الا ان مالك قال
في المشهور عنه يشترط شهادة
امرأتين والشافعي يشترط
شهادة أربع وعن مالك
رواية انه يقبل واحدة اذا

قالوا ان الكبري انما يحدّها الناس بعد الموت والحساب ومجازة الصراط فالوا هذه الجنة هي التي
يفتح من قبر المؤمن له طاقة منها ينظر بها يوم يتم عاقبة في قبره وكذلك القول في النار التي ترى في دار الدنيا في
المنام أو من طريق الكشف هي نار البرزخ فالوا هي التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن
الحق الذي سبب السوء انما رأى فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت فالوا هي التي وقع لآدم فيها الاكل
من الشجر وقادها الى الارض لقرهم امنها في الحكم وكل من مات من أولاده المطيعين تعود روحه الى
هذه الجنة وان كان عاصياً عادت روحه الى النار التي في البرزخ فالوا يزال بنو آدم في هذين المكانين حتى
تتقضى الدنيا ويغنى العدد وتتكامل المدد فيخرج الناس بنفقة المبعث الى الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى
أو النار الكبرى ولوان الجنة التي يقع لآدم مؤمن منها طاقة أو النار التي يقع للكافر منها طاقة كانت هي الجنة
الكبرى أو النار الكبرى لغات الحشر والنشر وما بعدهما ما ورد اه * قال سيدي علي الخواصر رحمه الله
ولما كان الغالب على جنة البرزخ مشابها لجنة الكبرى في الطهارة والتعديس لم تكن مجالاً لخارج القدر
فيهما من بول وغائط ودم ومخاط وغير ذلك مما قلوبهم من تلك الاكالة الصورية بل ذلك أنزل آدم وحواء الى
هذه الارض التي هي محل التعفن والاستحالات ليجر جانيها ذلك القدر الصوري في حقهما الخبيث في حق
العصاة من أولادهما اه * وسبغت أخى أفضل الدين رحمه الله يقول لما أكل آدم وحواء من شجرة النهي
تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة العسل من الرجال للنساء وعكسه ولذة الجساع كذلك تولد في ذريتهما
بسبب ذلك اذا أكلوا من شجرة النهي الخاصة بهم من وقوع في حرام أو مكره أو خلاف الأولى زيادة على
ما تولدوا في أوجهم الجنون والانغماس بغير مرض والمخاط والصنات والتكبر والتجبر والعقوبة واسباب
الآزار والسراويل والقمص والعمامة والغيبة والنميمة والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما
وردت الاخبار والآثار بانه ينقض الطهارة في تمام في جميع النواض وحدها كلها متولدته من الاكل
وليس لنا ناقض للطهارة من غير الاكل أبداً فان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه شيء ينقض طهارته
أبداً ما ذكرناه ومما نذكره فان الملائكة لا تبول ولا تتغوط ولا يجري لها دم ولا تشتهي الرجال والنساء ولا
الاستمتاع بالجنس بشيء من حدها ولا بالجساع ولا تجن ولا يغمى عليها ولا تعصى ربه أبداً ولا يغيره اذا عبد
لا يعصى ربه الا ان يحب عن شهوده تعالى ولا يحب عن شهوده تعالى الا ان أكل فلولاً يحايه بالا كل ما وقع في
معصية أبداً فلذلك أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم والأئمة المجتهدون بالطهارة اذا وقع من ناقض بالماء المطلق أو
بدله وأمرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالتطهر من النجاسة بالماء كذلك أو الجبر أو التراب في الاستنجاء وازالة
قذر النعل وذيل المرأة الطويل وأمرنا بالنزعة عن كل نجاسة خرجت من القبل أو الدبر وغيرهما حتى عن مس
المحل الخارج منه البول والغائط من قبل ودبر وأمرنا الشارع وكذلك العلماء برش السراويل بالماء الملامستها
لذكر الجوارح والخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم يتفحص سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك أمرني
جبريل وسبأني في توجبه الاحكام ان النقص عيس الفرع خاص باكابر العلماء والصالحين وعدم النقص خاص
بالعوام وانما أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم بالنقص من بول العلام اذ لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفاً
عائناً فمن غسل منه فذلك وان كان الرش أفضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع لا الى حكم العقول
* (فان قال قائل) كيف قلتم بنجاسة بول الاطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الاكل من شجرة النهي فالجواب
فد قال بعض أهل الكشف ان الاطفال المعاصي من حيث أرواحها كالمجانين كذلك من حيث أرواحها
وأيضاً فان بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول ان ولدته تآكل في هذا
الزمان الحرام والشبهات فكان بوله أقدر من بول من يأكل الحلال اه وقد جاءت أقوال المجتهدين في النقص
بما ذكرنا على قسمين مشدد ومخفف بحسب الأدلة التي استندوا اليها من الكتاب والسنة كما كان منهم من توسط

(٣٤ - ميزان في) فتا ذلك في الميزان وقال أحمد يقبل فيه منفردات وتجزي منهن امرأة واحدة في المشهور وعنه
* (فصل) * ولا تقبل شهادة الصبيان عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر مباح قبل أن ينفردوا

الان ماله كاشترط مع
 التوبة أن لا تقبل شهادته
 في مثل الحد الذي أقيم عليه
 وهل من شرط توبته
 إصلاح العمل والكف
 عن المعصية سنة أم لا فال
 مالك بشرط ظهور أفعال
 الخيرة عليه والتقرب بالطاعات
 من غير حد يستعمل لا غيرها
 وقال أحمد مجرد التوبة كاف
 واختلعا في صفة توبته
 فقال الشافعي هي أن يقول
 القذف باطل بحرم ولا أعود
 إلى ما فعلت وقال مالك وأحمد
 هي أن يكذب نفسه وتقبل
 شهادة ولد الزنا وغيره
 عند الثلاثة وقال مالك
 لا تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا
 (فصل) * والأب بالشرط
 مكر وبالاتفاق وهل يحرم
 أم لا قال أبو حنيفة هو محرم
 فإن أكرمه ردت شهادته
 وقال الشافعي لا يحرم إذا لم
 يكن على عوض ولم يستغل به
 عن فرض الصلاة ولم يتكلم
 عليه بخف والنبيذ الخفاف
 فيه فشر به لارتدبه الشهادة
 ما لم يسكر عند الشافعي وإن
 كان يسكر يحذر وقال أبو
 حنيفة النبيذ مباح ولا ترد به
 الشهادة ما لم يسكر وقال
 مالك هو محرم يفسق بشره
 وترد به الشهادة وعن أحمد
 روايات كذهب أبي حنيفة
 ومالك * (فصل) * شهادة

والملك المطلق والوقف والعقود

تقبل في ثلاثة أشياء ما طر به الاستغاضة والترجمة والموت ولا تقبل شهادته في الضبط حتى يتعلق بأمران سمع إقراره ثم لا يتركم منه بده حتى يؤدى الشهادة عليه ولا يقبل فيما عد ذلك * (فصل) * وشهادة الآخر لا تقبل عند أبي حنيفة وأحمد ١٨٧ وان فهمت اشارته وقال مالك تقبل اذا

كانت له اشارة تفهم واختلاف

صحاب الشافعي فهم من قال

لا تقبل وهو الصحيح ومنهم

من قال تقبل اذا كانت له

اشارة تفهم * (فصل) *

شهادة العبد غير مقبولة

على الاطلاق عند أبي حنيفة

ومالك والشافعي والمشهور

من مذهب أحمد انما تقبل

فيما عد الحدود والقصاص

ولو تحمل العبد شهادة حال

رقه واذا هابه عتقه فهل

تقبل أم لا قال أبو حنيفة

والشافعي تقبل وقال مالك

ان شهد في حال رقه فردت

شهادته لم تقبل شهادته بعد

عتقه وكذلك اختلافهم فيما

تحمله الكافر قبل اسلامه

والصبي قبل بلوغه فان الحكم

فيه عند كل منهم على

ما ذكرناه في مسألة العبد

* (فصل) * وتجوز الشهادة

بالاستغاضة عند أبي حنيفة

في خمسة اشياء في النكاح

والدخول والنسب والموت

وولاية القضاء والصحيح من

مذهب الشافعي جواز ذلك

في ثمانية في النكاح والنسب

والموت وولاية القضاء والمالك

والعق والوقف والولاء وقال

احمد الجواز في تسعة وهي

التمسية المذكورة عند

الشافعي والتامسة الدخول

وهل تجوز الشهادة بالاملاك

من جهة اليد بان يراه في يده

يتصرف فيه مدة طويلة

فذهب الشافعي انه يجوز ان يشهده باليد وهل يجوز ان يشهده بالمالك وجهان أحدهما عن أبي سعيد الاصطخري انه

يجوز الشهادة فيه بالاستغاضة ويرى ذلك عن أحمد والثاني عن أبي إسحق الرواسي انه لا يجوز وقال أبو حنيفة تجوز الشهادة في المالك بالاستغاضة

* (فان قيل) * ان قولكم ان علة الاتفاق على نجاسة البول لا دحي وغائطه الشرف ينتقص عليكم ببول الجمار وزبله فانهم أجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف في الجواب عن ذلك * (قلنا) * الجواب عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى حال الاكل فاشتم أغفل عن الله تعالى من الجمار ومن كل حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فانهم انقلبوا الغفلة عن الله تعالى تخفف بعض الآفة الامر في أحوالها وأزوالها وأزوالها يؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بجمعة الانعام في الاكل ولوانه أباح لنا الجمار والبغل لآزدينا كما غفلة وكان كالذبحة التي لم يذكر اسم الله عليها فانهم * (فان قيل) * فلا شيء لم يتفقوا على نجاسة فضلات الجمار كما هم مخاط وصنان ونحوهما فان ذلك كما متول من الاكل والشرب كبوله وغائطه * (فالجواب) * انما خففوا في ذلك لحظفة التبع والقدرة فيها بعد حصولها من صورة الاعام والشرب بخلاف البول والغائط والقي فانهم في الغالب يشبهون لون القدر في نظر الى شدة قدرتها قال بخاسستها ومن نظر الى خفتها قال بطهارتها كما تقدم بيانه في الكتاب فهذا كان أصل الحديث المتول من الاكل والشرب وجوب استئصال الماء والغراب في الطهارة فلو لا كنا من شجرة النسي ولم نكر وهاما أحدتنا ولا أمرا بنا بالطهارة بل كنا طاهرين على الدوام كالملائكة ولولا ما نص الله تعالى من صورته أينا آدم عليه الصلاة والسلام ما هتدينا لآبائنا من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نخال من الذنوب ولا كان الحق تعالى قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فالجديته رب العالمين * وأما وجهه تعلق الصلاة بأفواها بالاكل والشرب فهو ان الصلاة كلها انما سرعت قوتنا واستغفرا من حيث ان قوتنا وأحنا هو الوقوف بين يدي ربنا كما ماتت أبداننا من المعاصي أو ضعفت أو فترت بأكل الشهوات أو الوقوع في الغفلات فامرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء أو التراب المتعشدين للحسن ثم بالوقوف بين يديه المنعش للروح فنناجى ربنا بآبائنا وأواحية بعد موتهم بما وقعنا فيه مما تقدم فكأننا بذلك فتنابا باليقين الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن تعالى راضيا عنا كل ذلك الرضا الذي يقع لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لعقلنا عنه بتناولنا الشهوات نفوسنا من أكل وشرب وغدير ذلك ودخلنا الخلاء لنخرج تلك الفضلات الفذرة المنهضة السقي لتناصب حضرة تعالى ولذلك خفف الاثم عن الاكل وقالوا نسحق من الله ان نكشف ورتنا بين يديه كل قاييل حال البول والغائط كالامام مالك والاوزاعي والبخاري فكان الامام مالك والبخاري يدخلان الخلاء كل أسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر فرق بطلنه فصار يدخله في الشهر مرتين فكانت أمه تقول لمن يدخل عليها ادعوا العبد الرحمن فان به علة البطلان انتهى وفي الحديث ان الملايكة تقول عند دخول وقت الصلاة يا بني آدم قوموا الى ناركم التي أوقدتوها لظفوها فان قال قائل فلم تكرر الصلاة عندنا في اليوم والليلة خمس مرات (فالجواب) كان ذلك من رحمة الله تعالى بنا لتذكر ذنوبنا عند طهارتنا يحصل لنا لرضا الشرف كلما وقفنا بين يديه ليجبر بذلك كله الخلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلاة وصلاة فينبو أحدنا ويستغفر مما جناه من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا والمهل كما أنه اذا قال اذكر الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة يغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة فان كل ما مورس شرعى انما سرع كفارة لفعل وقع العبد فيه مما سيخط الله تعالى فيكون ذلك في مقابله كفارة كما يعرف ذلك أهل الكشف فلو كشف للعبد لراى ذنوبه تنساق عنه عناوشا لا كما كبر الله تعالى أى عن كل شيء يحظر به الله من صفات التعظيم فان الله تعالى أكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتعذر ذنوبه عناوشا لم يركع فتعذر كذلك ثم يعتدل فتعذر كذلك ثم يسجد فتعذر كذلك ثم يرفع رأسه فتعذر كذلك فلا يغفر عن صلاته وعليه ذنب من الذنوب التي تغفر بالصلاة لم يمسأقرناه الجواب عن قول القائل قد ورد أن الذنوب كلها تنحدر حال الوضوء فمن أين جاءه الذنوب التي تنساق عنه عيسته وشماله في الصلاة اذا صلى على أمر الوضوء فانهم وقد تقدم في أبواب الطهارة قولنا ان ذنوب العبد كلها كانت أقص وأقذر وأكثرا كلها

يتصرف فيه مدة طويلة فذهب الشافعي انه يجوز ان يشهده باليد وهل يجوز ان يشهده بالمالك وجهان أحدهما عن أبي سعيد الاصطخري انه يجوز الشهادة فيه بالاستغاضة ويرى ذلك عن أحمد والثاني عن أبي إسحق الرواسي انه لا يجوز وقال أبو حنيفة تجوز الشهادة في المالك بالاستغاضة

وتجو زمن جهة بدوت الدو بروى ذلك عن أحد وقال مالك نحو الشهادة باليد خاصة في المدة البسيرة دون المالك فان كانت المدة طوباة كعشر سنين فساوقها قطع له بالمالك اذا كان المدعى ١٨٨ حاضر حال تصرفه فيه او حوزة الا أن يكون المدعى قرابته أو يخاف من سلطان أن عارضة

طوباب بنظافة الماء أكثر ليكون انعش للبدن الذي مان من كثرة المعاصي بخلاف الماء المستعمل فرحم الله الامام بأبحنية ما كان أدق استنباطه وما كان أكثر احتياطه لهذه الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر من قلن من مثالا ضعفه بكثرة خروا خطايا بيبه ورحم الله بقية المجتهدين (فان قلت) * فاذا كانت الصلوات الخمس كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شيء شرعت النوافل هل هي لمساها يقع من الذنوب المستقلة أو هي جبر للتحال الواقع في الفراض كما قاله أهل الكشف فانهم قالوا لانقل الاعن كمال فرض وذلك بأن لا يحظر بباله شيء من الاكوان من حين يحرم بالصلاة الى أن يسلم منها (فالجواب) * انها اجواب للتحال الواقع في الفراض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من كملت فرائضه من كل الاولياء ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتهجد به أي بالقرآن نافله لانفسا قال تعالى لان الينبه على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم ويطيق به كل الاولياء ومن رزقته في المقام ويبقى أمشا لتعالى الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالنوافل أي يكمل كل نقص حدث في ركن أو سنة بنظيره في النوافل من الاركان والسنين فانهم (فان قلت) * فلم أكد الشارع صلى الله عليه وسلم بعض النوافل دون بعض (فالجواب) * فعل ذلك توسعة لامتته فانه لو أكدها كلها لكانت كالشديد الذي لا يطيقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التخفيف على أمته ما أمكن لعلمه بأن الله تعالى غني عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ركعتين قبل المغرب ثم تركهما او قال خشيت أن يتخذهما الناس سنة أي يوافقوا عليهما كالنوافل المؤكدة (فان قلت) * فلم شرعت النوافل ذوات الاسباب كالسجود والاستسقاء والعيدين وصلاة الجنائز ونحوها (فالجواب) * شرعت لحجاب العبد بالاكل عن شهوات الآيات العظام التي يخوف الله تعالى بمعبادته لاسيما مع كل الحرام والشهوات والشبهات حتى فساق قلبه فانه لا يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الرادع لمن ارتكب الخالفات فلو لا حجابها بالاكل وغفلت ناعن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولد ذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطابة الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب الشاردين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدم مشروعية الخطبة في صلاة الجنائز لان الموت في نفسه هو عظة باعقلان عقل واستبصر ولوعلى صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربهم باثباتهم من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات ما كان شرع معها الخطبة وأما حكمه التذكير في العيدين فانما شرع ذلك لحجاب الخلق بكثرة الجمع عن شهود وحسرة الرب وأما صلاة الجنائز فانما شرعت تأدية لبعض حقوق اخواننا المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم كالجبر لذلك الخلل الواقع منافي حقهم وأصل وقوع ذلك الخلل منافي حقهم انما هو محجبا بالاكل والشرب يزيد العبدان على ما ذكر التمسح بالاكل والشرب وليس ثياب الزينة لانهم اثمرا غائبا لقلوب المتنافرين من كثرة المزاحمة في الدنيا والاعراض النفسانية حين تحجبها بالاكل والشرب عن شهود الاخر فواحوالها وذلك لان تنلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين واثامه مشاعره بخلاف التنافر فانه يشتت نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان على الجماعة في الجملة بآلة تكبير الله تعالى أي عن ان يخرج شيء من الوجود عن حكم ارادته لانهم ابو ما فرح وسرور وغفلة عن الله في العادة أكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما أمرنا فيها بما باطنا من الفرح والسرور وشكر النعمة التي علينا بناسجها بالفعل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في السن أن يوافق الاطفال والخدم والغلمان في اظهار السرور وليس أحسن ما عنده من الثياب تعظيما لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسبب الميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان لباس الزينة له أثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب الثياب الدنسة وسوء سمع

نصف المال وقال مالك وأجد يغرم الشاهد المال كله (فصل) * هل تقبل شهادة العدو على عدوه أم لا قال أبو حنيفة تقبل انما سدى لم تكن العداوة بينهما فخرج الى الفسق وقال مالك والشافعي وأحمد لا تقبل على الاطلاق وهل تقبل شهادة الولد والوالدة والولد والوالدة أم لا قال أبو

حقيقة ومالك والشافعي لا تقبل شهادة الوالد من الطرفين للوالدين ولا شهادة الوالد للوالدين الذكور والاناث بعدوا أو قرى أو عن أحد ثلاث روايات أحدها كذهب الجماعة والثانية تقبل شهادة الأب لابنه ولا تقبل شهادة الأب لابنه ١٨٩ والثالثة تقبل شهادة كل واحد منهما

لصاحبه بالم تحريمه نفعافي الغالب وأما شهادة كل واحد منهما على صاحبه فقبوله عند الجميع إلا ما روى عن الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الوالد على والدة في القصاص والحد ودلالتهم في الميراث * (فصل) * وهل تقبل شهادة الأخ لأخيه والصديق لصديقه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد تقبل وقال مالك لا تقبل وهل تقبل شهادة أحد الزوجين للأخر قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا تقبل وقال الشافعي تقبل * (فصل) * أهل الأهواء والبدع هل تقبل شهادتهم أم لا قال أبو حنيفة والشافعي تقبل شهادتهم إذا كانوا متعصبين بالكذب الانحطائية من الرافضة فأنهم يصدقون من حلف عندهم أنه على فلان كذا فيشهدون له بذلك وقال مالك وأحمد لا تقبل شهادتهم على الإطلاق * (فصل) * هل تقبل شهادة بدوي على قروي إذا كان البدوي عدلا أم لا قال أبو حنيفة والشافعي تقبل في كل شيء وقال أحمد لا تقبل مطلقا وقال مالك تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها إلا أن يكره

سبدي على الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم أن يأبى الجماعة والعديد وغيرهم من الصلوات وفي باطنه غل أو حقد أو مكر أو خديعة أو حسد أو كبر على أحد من المسلمين فإن من أتى إلى الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يجتمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلاة * وسمعت يقول لصاحبه مرات يا كم أن تغار قركم الجماعة والعديدان وفي قلب أحدكم غل أو مكر أو خديعة لأحد من المسلمين وهذا وإن كان مطلوبا في سائر الأوقات من كل مسلم لكنه في الجماعة والعديدين آكد لا سيما من كان حاجا فان الحرم حضرة الله الخاصة في الأرض وفي الحديث لا يصعد لامة مشاحن على حتى يصططها الشارة لما ذكرناه فان القطيعة والشحناء تمنع نزول الرحمة على الخلق ومن هذا استحب العلماء المصالحاة على عداء قبل الحرب وجلاستقاء والتوبة ورد المطالمات لا يرد دعاء القوم فأعلم ذلك (وأما) وجه تعاقب الزكاة بجميع أنواعها بالكل والشرب فهو ظاهر لا تالمأ كنا مالا ينبغي لنا شرعنا عن شهود المالك في المال الذي بأيدينا كماله تعالى وأدعيته المالك في ذلك لنا مع الغفلة عن المالك الحقيقي فجمعناه وكثرناه ومنعنا من الفقر والمساكين شحنا من نفوسنا وشربنا من نفوسنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على الحق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المهاجرين وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى وأتوا الزكاة وقوله تعالى وأنفقوا مما رزقناكم وقوله وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال من صدقة وإن الله تعالى ليضاعف درهم أصدقه إلى سبعين ضعفًا ونسبنا بضامعي الزكاة فإن الله تعالى ما سهاز كاذب أي غشوا لا يتأمل العبد في ذلك ويخرج زكاة بطيب نفس وانشرح صدره وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول إنما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شدة نفوسنا على عباد الله وحرمانه إياهم من مال سيدهم الذي جعلنا من مستحقين فيه أي لا مال يكن له ملكا حقيقيا فذلك أمرنا بالشارع بأخراج نصيب مع اللوم من كل صنف من جميع أموال الزكاة على سبيل الغرض علينا تطهير الأموال والنشور واحسان الرجس الحاصل لها باليخيل والشح وتخالفنا لما أمرنا الله تعالى ورسوله بأخراجه وإزالة البركة في رزقنا والتزكية فانه ما كل مؤمن يشهد زكاة التوفى ماله إذا أخرج زكاته وإنما يشهد النقص فيه وقد دعت الملائكة بكفرهم إيان الله تعالى يعطى كل منفق خلفا وكل محمل تلعاودعاء الملائكة لا يردون تأمل غالب الناس في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الإيمان بكلام الله وكلام رسوله فإن الله تعالى وعدنا بخلاف الإنفاق في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الإيمان الكمال أن يكون الغائب الذي وعد الله به أو نود عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فإين إيمان البخيل بحق الله تعالى حينئذ الذي يدعيه مع أنه لو رأى به ود يا جالس به مدر من ذهب يقول كل من أعطاني نصفه أعطيت به دينار الصارغاب الناس يزجون عليه بأعطاه الدرهم لبا أحذوا الدنانير ولو أن انسانا قال لأحد من لا تعطه درهمك ليعطيك به ما دناير أسفه عقله ولم يسمع له فانظر يا نبي الله في هذه الميزان فأنت أعلم بحالك وأدع الإيمان بعد ذلك أو ترك الدعوى واستغفر ربك * وسمعت سبدي على الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر بأخراج زكاة فهو من أهل الجاهلين لانه ما أمر به بأخراجه الا وهو يريد أن يزدهم فضله فلا يلتزم به الفرح والسرور والحزن والغم انتهى * وأما نوافل الصدقات فأنما شرعت لجبر الخلال الواقع في كمال الغرض نظير الصلاة والصوم فربما تنقص بعض الناس من القدر المخرج أو من السرور وبالأخراج فنقص آخرهم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على أن الله تعالى ما وعد بالاجر على الزكاة إلا من أخرجهما من ماله ما صدره فارتفع عنه * وكان سبدي على الخواص رحمه الله يقول إنما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعًا للزول والبلاء على أبداننا فان زكاة الفرض ماهرة للمال والروح وصدقة التطوع

تحملها في البادية * (فصل) * ومن تعبت عليه شهادة لم يجزه أخذ الاجرة عليهم ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الاجرة الا على وجه من مذهب الشافعي * (فصل) * في الشهادة على الشهادة قال مالك في المشهور عنه هي جائزة في كل شيء من حقوق الله عز وجل وحقوق الايمان سواء كانت

في مال أوحداً وقصاص وقال أبو حنيفة تقبل في حقوق الأديمين سوى القصاص ولا تقبل في حقوق الله عز وجل كالحلود وقال الشافعي تقبل في حقوق الأديمين قولاً واحداً وهل ١٩٠ تقبل في حقوق الله عز وجل كحل الزنا والسرقه والشرب فيه قولان أظهرهما القبول والتفوق على

مطهرة للبدن من الخبث والرجس الحسى والمعنوى فمن لم يتصدق صدقة التطوع ولم يحجر النقص في زكاة الفرض فقد عرض بدنه للحكمة والجلب والحب الفرنجى والدماغى والقروح وسائر ما يؤذى بدنه انتهى * وأما زكاة الفطر فأنما شرعت لتكون رفعة صيام رمضان وتوقفاً على إخراجها فلا يرفع إلى السماء إلا بإخراجها الحديث حسن به بعضهم مع اجتماع أهل الكشف على ذلك وإنما كان رمضان لا يرفع إلا بإخراج زكاة الفطر لأنها كالإكفارة لما وقع من ذلك الصائم من تخرق صومه بالغيبة والنعيمه وتعاطى الشهوات المضادة لحكمة الصوم وأصل ذلك كما لا كل والشرب فإنه لما أكل كل شخب عن مراعاة مراقبة الله فوقه في تخرق صومه لتركه الأدب معه تعالى حين يتخلق باسم الصفة الصمدانية من تركه الأكل والشرب وجميع المفطرات فلولاً لا كل لما يحب ولا تخرق والحمد لله رب العالمين (وأما وجه تعلق الصوم بالأكل من شجرة النہى فربما كان أو نفلاً فهو لأن الصوم أنما شرع تظهيراً وتقوية للاستعداد فى التوجه إلى الله تعالى فى قبول التوبة من سائر المعاصى التى حدثت من أطول سنة ثمانية من حبسها بالأكل والشرب وغيبنا عن مراقبته ربنا وعن الحياء منه * وسمعت سيدى علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول أنما شرع صوم رمضان سد الجوارى الشيطان من البدن من العام إلى العام فلو كان الصائم يؤديه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلاً عليه بالسوسه وغيرها لكنه لما أذاه على حكم النقص خرقه فدخل إليه الشيطان من ذلك الخرق واحتاج إلى الجوارى صوم الاثنين والخميس وأيام اللبالي البيض ونحو ذلك * وسمعت به يقول أيضاً من شأن الصوم رقة القلب وذبول الاعضاء حتى لا تكاد أعضاء العبد تستشهى معصية السد بجوارى الشيطان التى انفتحت فى البدن باكل الشهوات حتى صار البدن كطافات شبكة الصيد فإذا صام انسدت تلك الطافات كما هو إلى ذلك الإشارة بحديث الجوارى وغيره الصوم جنة أى ترس يتقى به العبد دخول الآفات الدينية إلى قلبه انتهى وإنما كان رمضان ثلاثين يوماً وتسعاً وعشرين يوماً * (فان قيل) * ان فى الشريعة ما يفهم منه أن الأكل يقيم فى البطن أربعين يوماً الحديث من أكل لقمة من حرام لم يقبل له صلاة أربعين يوماً * (فالجواب) * ان هضم الطعام راجع إلى الحرارة التى فى القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة الهاضمة فى أينا آدم أشده فذهمت الطعام وأثرته فى شهر فنقص عشرة أيام عن هضم معدة غير ما انتهى فعلم ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الاضعافاً للشهوة والمنولة من الأكل فمن باغى فى أكل الشهوات والدمى فى رمضان فقد أخطأ بحكمة الصوم فى حق نفسه ولم يسد جوارى الشيطان من بدنه فركض فيه باليس بخيله ورجله فأنزف عليه دينه فلولاً لا كل لم نحتاج إلى صوم ولكننا كالألئكة لا يقع منام معصية أبداً طول عمرنا * (فان قيل) * فلم تشرعت الكفارة فى الجوع فى نهار رمضان * (فالجواب) * أنما شرعت لتكون الجامع خالف أمر به وقدم شهوته على رضاه به عليه وتعرض بذلك انزول البلاء عليه فكانت الكفارة مانعة من وصول العقوبة إليه وكذلك القول فى سائر الكفارات من ظهار وقتل ونحوهما من الجنابات على الدين وإيضاً فان الصائم قد يتخلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الأكل والشرب فلا يليق به النكاح الذى تنزه البارى جل وعلا عنه فقد علمت أنه لولا الأكل ما احتجنا إلى صيام نضع فيه شهواتنا ونكف به جوارحنا (وأما وجه تعلق الاعتكاف بالأكل من الشجرة فهو لأنه إنما شرع جمعاً لثلاث فلو ناعى ونباحين تفرقت في أودية الغلات بالأكل فكان الاعتكاف معيناً لما على صحة الحضور لاسيما فى رمضان لأجل حضور نلوبنا مع ربنا فى ليلة القدر التى هى خير من ألف شهرة فأنهم والحمد لله رب العالمين (وأما وجه تعلق الحج والصوم بالأكل من شجرة النہى فهو لأن الحج والعمرة كفران للذنوب العظام التى نشأت من حجاب الأكل فلولاً لا كل ما وقعنا فى هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم ان لكل

أنه لا تجوز شهادة المقر مع وجود شاهد الأصل إلا أن تكون مع عذر يمنع شهادة شهود الأصل من مرض أو غيبة تقصر فى مثل مسافتها الصلاة إلا ما يحكى فى رواية عن أحمد أنه لا تقبل شهادة شهود الفرع إلا بعد شهود الأصل وهل يجوز أن يكون فى شهود الفرع نساء أم لا قال أبو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز واختلفوا فى عدد شهود الفرع فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد تجزئ شهادة اثنين كل واحد منهما على شاهد من شاهد الأصل وللسانعى قولان أحدهما كقول الجماعة وهو الأصح والثانى يحتاج أن يكون أربعة فيكون على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان وشهود الفرع إذا زكيا شهود الأصل أو عدلاهما وأتباعا لهما ولم يذكر اسميهما ونسبهما للقاضى لا تقبل شهادتهما على شهادتهما وبأنه قال الأئمة الأربعة وكافة الفقهاء وحكى عن ابن جرير الطبري أنه أجاز ذلك مشل أن يقولوا نشهد أن رجلاً عدلاً أنه شهدنا على شهادته أن فلان بن فلان أقر فلان بن

فلان بألف درهم * (فصل) * إذا شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به قال أبو حنيفة ومالك والشافعي * مأمور القديم وأحد عليهما الغرم وقال الشافعي فى الجديد لا شئ عليهم ما رآنا نقول على أنه لا ينقض الحكم الذى حكم بهما إذا رجعا

قبل الحكم لم يحكم بشهادتهم واذا حكم ما كم يشهدا فاسقين ثم علم بعد الحكم حالهما قال أبو حنيفة لا ينقض حكمه وقال مالك وأحمد بن حنبل
حكمه وللشافعي قولان أحدهما ينقض والثاني لا ينقض * (فصل) * واختلافوا في عقوبة ١٩١ شاهد الزور فقال أبو حنيفة لا تعزب عليه

بل يوقف في قومه ويقال لهم
انه شاهد زور وقال مالك
والشافعي وأحمد يعزب
ويوقف في قومه ويعرفون
انه شاهد زور وزاد مالك
فقال ويشهر في الجوامع
والاسواق والجماع
* (كتاب العتق) *

اتفق الا على أن العتق من
أعظم القربان المذروب اليها
فلا يؤتى عتق شخصه في مملوك
مشتريه وكان موسرا قال
مالك والشافعي وأحمد يعتق
عليه جميعه ويضمن حصه
شريكه وان كان معسرا عتق
نصيبه فقط وقال أبو حنيفة
يعتق حصه فقط وشريكه
الخيار بين أن يعتق نفسه أو
يسعى العبد أو يضمن
شريكه المعتق ان كان موسرا
فان كان معسرا فله الخيار بين
العتق والسعي وليس له
التضمن ولو كان عبدين
ثلاثة لواحد نصفه وللآخر
ثلاثة وللآخر سدسه فاعتق
صاحب النصف والسدس
ملكهما ما عا في زمان واحد
ووكلا وكلا فاعتق ملكهما
قال مالك في المشهور عنه
يعتق كله وعليه ما عا
الشقص الباقي بينهما على
قدر حصته ما من العبد
ويكون لكل واحد منهما
من ولايته ثم قال أبو
حنيفة والشافعي وأحمد

ما موشري ذنبا في مقابلته يكفر به من طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك أننا لما لا ينبغي لنا
أكله شرع بل طهارا وشرفا نفسا مجنبا فعضينا ولوانا كئنا كئنا ما ينبغي لنا أكله شرعاً من غير زيادة لما وقع منا
معصية هذا في حقنا * وأما في حق أبينا آدم عليه الصلاة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والبكاه
صور بالاحقية كما تقدم أول البحث وكان الحج آخر ما بقي على العبد من المكفرات وأيضاً فان آدم عليه
الصلاة والسلام تاتي الكلمات هناك وتاب الله تعالى عليه هناك التوبة الصور به لا الحقيقة كإهوشان
الانبياء من ذريته * (فان قلت) * فلا شيء لم يجب الحج والعمرة للمرأة واحدة في العمر ولم يشكر را
كالصلوات والصوم والزكاة والطهارة * (فالجواب) * انما فعل الحق ذلك راحة بخلة من حيث ان راحته
سبقت غضبه فخفف فيهما العالم المشقة في فعلهما غالباً بالاسيما من أتى من مسيرة سنة بخلاف الطهارة والصلاة
والصوم وغيرهما وانما قال بعض الأئمة باستحباب العمرة لا وجوبها لانهم ادخلوا في أفعال الحج فكانت
كالنوافل مع الفرائض ثم ان في ذلك إشارة عظيمة لتأخير العمرة عن غيرها من الأفعال الواجبة في العمرة واحدة
في العمر ولولا هذه المغفرة لكرر الحق علينا الحج كل سنة مثلاً ليعترف لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فافهم * (فان
قلت) * فلم كان الوقوف بمعرفة أول أركان الحج بعد الاحرام إلا في طريق مصر دون الطواف والسعي
مثلاً * (فالجواب) * انما كان أول الأركان الوقوف اقتداءً بأبينا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من
بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة اتى على رأس جبل الياقوت الى مكة كان أول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف
بعرفة لانها كالباب الاول للملك والله المثل الأعلى ويليها مزدلفة وهي كالباب الثاني لارادنا وقرباً من مكة
* (فان قلت) * فلم سوي الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف * (فالجواب) * انما سمحهم
الحق تعالى بالدخول راحة لما عجزهم من شدة الشوق الى رؤية بيت ربهم الخالص فكان حكمهم
كحكم من هاجر الى دارسـيده فمكت بين يديه ينتظر ما يأمر به السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى
عرفات التي دخل منها في آدم عليه الصلاة والسلام ما وسعه الامتنان أمر به في ذلك * (فان قلت) *
فلا شيء أمر المحرم بالتحريم لبس الخيط مع ان من الادب عند ملاقاته الا كرايس أغفر التياب عادة
* (فالجواب) * انما أمر العبد بمثل ذلك إشارة الى ان من الادب من كل مذهب أن يأتي ربه خاشعاً ذليلاً مغلساً
متبرداً من جميع العلائق الدنيوية ليقبله السيد ويخلع عليه خلعة الرضا قال تعالى انما الصلاة وفات للفقراء
والمساكين الآية اذ العتيق اللابس للثياب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد ينفض الله تعالى
على الاعتياء بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالفقر بحسب ما سبق في علمه * (وسمعت سيدي علي الخواص
رحمه الله يقول من علامة قبول حج العبد وأنه خلع عليه خلعة الرضا عنه أن يرجع من الحج وهو متعاق
بالاخلاق المحمدي لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه على أحد من خلق الله ولا يراحم على شيء من أمور الدنيا
حتى يوت وعلامة عدم قبول حجه أن يرجع على ما كان عليه قبل الحج كما ان من علامة مقته أن يرجع وهو
يرى أن مثل حجه أولى بالقبول من حج غير لما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك وخروجه فيه من خلاف
العلماء لكن هذا المقت لا يشعربه كل أحد وانما يدركه أهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجعت سبب
مشروعية الحج الى الاكل من شجرة التهي والحج لله رب العالمين (وأما) وجه تعلق البيع والشراء وسائر
المعاملات بالاكل من شجرة التهي فهو ظاهر لا تنالها كنا وشربنا حينا بذلك عن كمال محبة اخواننا وعن
أكرامهم واعطائهم ما يحتاجون اليه مما نحن مستغنون به كونه من عبيد سيدنا وتعدنا حدود بنا
بالخلق والنسج وعدم الاشارة وطلبنا ان يكون كل ما في أيدي الخلق لنا ولو بغرر يق شرعي فأمرنا الله تعالى
بالبيع والشراء وحرم علينا الربا وشراء الخبز في البيع والشراء فدعا الله عدم منا اذا كل الخط الاوفر

عليها قيمة خاصة شريكة بينهما بالسوية على كل واحد نصف قيمة حصه شريكه وعن مالك وابنه مثل ذلك * (فصل) * لو عتق عبده
في مرضه ولا مال له غيرهم ولم تجز الورثة جميع العتق قال أبو حنيفة يعتق من كل واحد ثلثه ويستسعى في الباقي وقال مالك والشافعي وأحمد

يعتق الثالث بالقرعة ولو اعتق عبدا من عبده لابعينه قال أبو حنيفة والشافعي يخرج أجهم شاء وقاله مالك وأحمد يخرج أحدهم بالقرعة ولو اعتق عبدا في مرض موته ولأماله ١٩٣ غيره وعليه دين يستغرقه قال أبو حنيفة يستسي العبد في قيمته فإذا أداها صار حرا وقال مالك

والشافعي وأحمد لا ينفذ
العتق * (فصل) * ولو قال
لعبده الذي هو أكبر منه سنا
هذا بنى قال أبو حنيفة يعتق
ولا يثبت نسب به وقال مالك
والشافعي وأحمد لا يعتق
بذلك ولو قال ذلك لمن هو
أصغر سنا منه لا يعتق أيضا
الافق قول للشافعي صححه
بعض أصحابه واختار أنه ان
قصدا كرامه لم يعتق ولو
قال أنه لله ونوى به العتق قال
أبو حنيفة لا يعتق وقال مالك
والشافعي وأحمد يعتق
* (فصل) * ومن ملك
أبيه أو أولاده أو أجداده
أو وجدته قرى أو أجدادها
فبغس الملك يعتقون عليه
عند مالك وكذلك عنده إذا
ملك أخوته أو أخواته من
قبل الأم أو الأب وقال أبو
حنيفة يعتق هؤلاء عليه وكل
ذى رحم محرم من جهة
النسب لو كان امرأ لم يجز
له تزويجها من نفسه وقال
الشافعي من ملك أصله من
جهة الأب أو الأم أو فرعه
وان سفل ذكر أو أنثى
عتق عليه سواء كان اتفق
الولد والوالد أو اختلفا وسواء
ملكه نهر بالارث أو اختار
كالشراء والهبة قال داود
لاعتق بقرابة ولا يلزمه اعتاق
من ذكر

• * (باب التدبير) *

لا حينا وبين لنا العيوب التي من ضما ننا والتي من ضما ن غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وما يثبتنا وما
يصح فيه السلم والرهن وأحكام الفس والجر والصلح والحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض
والأقارب والمساقاة والأجارات وأحياء الموات وانما رغبتنا في الوقف والهبة والهبة شكر الماعذنا من النعمة
وكذلك علمنا حكم القفلة والاقط والجعالة والفرائض وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم التي
والغنيمة وكل ذلك أصله محابنا بالكل الذي لم يأذن لنا الشارع في كلهم من حيث عين الكل أو من حيث
الفعل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الأنوار القدسية فراجعها والحمد لله رب العالمين (وأما وجه
تعلق النكاح وقوابه بالكل من شجرة النهي فهو ان العبد إذا وكل تحركت شهوته الى الجماع
أو قد دما نه فلولا مشروعية النكاح لربما كان يقع في الزنا فيقتل شرعا وغيره على ثلاث المرات التي فيهم افكان
الفساد يعظم فلذلك أمر الشارع بالولي والشاهدين والصدقات يدخل اليه من الباب (وأما مشروعية
القسم لازوجات فاصلها لكل فائتمأ كل شرها وبما يحب عن حقوق زوجته عليه فضا حرها وتزوج
عليها أو أذاها حتى سالتها أن يطلقها بمال تعطيه له وتغدى نفسها منه وبما بطر فطلقها ابتداء من غير سؤال
ولأمال ثم ندع على ذلك فشرع الله له الرجعة وبما آلى من زوجته وظاهر منها ولا عنها وتزوج من أرضعته
وطوى الجارية من غير استبراء ونكح في العدة مع اشتد لرحم المرأة بولد الغير أو ما نه وبما شاع بنفقة
الزوجة والوالدين والذرية والخدام واليهام التي يركبها وينتفع بها العجابه بالكل عن حقوق جميع
الذكورات فامر باعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعها للثبوت في الدنيا والآخره والحمد لله رب
العالمين (وأما وجه تعلق ربيع الجنائيات وما يذكر فيه من المذر والأيامان والقضاء والعتق والكتابة
وحكم أمهات الاولاد من الاماء فوجه ظاهر وذلك ان العبد إذا وكل وشبع ربما بطر وطغت جوارحه
وبغت فقتل النفس التي حرمها الله تعالى أو قطع شيئا من جوارحها أو جرحه عدا أو خطأ أو قطع الطريق
أو سرق أو زنى أو واصل على الناس أو شرب المسكر أو قذف أعراض الناس أو حلف بالله صاذا أو كاذبا أو شمع
بالمال فلم يكذب بنفقه على المحتاجين اليه لا يذنر أو عهد مع الله على ذلك فأمره الله تعالى بالوفاء بنذره كالعقوبة
عليه لا كلا كرام وود المحبة من حيث ما هو عليه من الشح ومن حيث مزاجته للشارع في التشريع ببيع بإيجاب
ما جعله مباحا ومندوبا توسعة على الامة فلولا مشروعية الحدود لفسد نظام العالم بزادة القتل والنهب وانما
جعل في بعض الحدود كفارة يعتق أو اطعام أو صوم أو كسوة لما في ذلك الامور شدة العقوب ولتكون الكفارة
محابا ما تعامن وقوع العقوبة بأذن الله تعالى للعبد درجة وكل ذلك نشأ من محاب الكل الذي لم يأذن فيه
الشارع فافهم (وأما وجه تعلق العتق وما بعده بالاكل من الشجرة فهو ان السيد لما أكل وشرب تحجب فنتسى
خدمة الرقيق له واحسانه اليه ما وكذلك العبد لما أكل وشبع بطر فسق وخرج عن طاعة سيده وطلب أن
يخرج من تبعه عليه وأن يكون له مال كسيده وجعل كون الرق أحسن له فانه ما دام في كفالة سيده فهو مستغن
بمال سيده عن الشقاء والتعب في تحصيل ما يحتاج اليه في كل شيء احتاجه أخذ من بيت سيده فلما طلب العبد
ذلك نفس عنه الشارع بترغيب سيده في عتقه وأمره بكتابة ان علم انه يقدري على مال يغتدى به وكذلك أمره
بتدبيره رجوعه لما عنده أي السيد من حرصه على الدنيا ومحبته لها فلم تسع نفسه بعتق ذلك الرقيق الا بعد موته
فكان كمن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح فلم يكن عند السيد بشيء حرص على الدنيا لكان أمر بالعتق
فورا من غير كتابة ولا تدبير * وأما أم الولد فالتام بؤمر السيد بعتقه رجعة أو لجهله بجهته عليه حيث كانت
محبة للاستمتاعه وقضاء شهوته فرغبه الشارع في أن تكون عتقة بعد موته قهر اعليه وفاء بحقه أو كفارة عنه
لانهم ما كفي في الاستمتاع بهم بحكم الملك وأصل اخلاصه بجهته هو الاكل فانه لما أكل بحب فلم يوف بحق من خدمه

اتفقوا على أن السيد إذا قال لعبده أنت حر بعد موتى صار العبد مبرا يعتق بموته سيده واختلفوا هل يجوز بيع المديون واستمنع
أما قال أبو حنيفة لا يجوز بيعه إذا كان التدبير ما قواوا كان مقيدا بشرط كرجوع من سقهز بعينه أو شفاء من مرض بعينه فبيعه جائز

وقال مالك لا يجوز بيعه في حال المدة ويجوز بيعه بعد الموت ان كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عنق جميعه وان لم يحتج له الثلث عنق ما يمتد له ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد وقال الشافعي يجوز بيعه على الاطلاق وعن أحد روايتان احدهما كذهب الشافعي والاخرى يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين ولله المدة عند أبي حنيفة حكم أمه الا انه يفرق بين المقيد والمطلق كما تقدم وقال مالك وأحد ذلك الا انه لا فرق عندهما بين مطلق التدبير ومقيد وللشافعي قولان ١٩٣ أحدهما كذهب مالك وأحد والثاني لا يتبع أمه ولا يكون مدبرا

(باب الكتابة)

اتفقوا على ان كتابة العبد الذي له كسب مستحبة مندوب البهليل قال أحد في رواية عنه يوجبها اذا دعا لعبد سيده البهالي قد رقبته أو أكثر وصفتها أن يكتب السيد عبده على مال معين يسعى فيه العبد ويؤديه السيد وما للعبد الذي لا كسبه فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا تكره كتابته وعن أحد روايتان احدهما تكره والثانية لا تكره وكتابة الامه التي هي غير مكسبة مكروهة اجابا*(فصل) وأصل الكتابة أن تكون مؤجلة ولو كانت حاله فهل تصح أم لا قال أبو حنيفة ومالك تصح حاله ومؤجلة وقال الشافعي وأحد لا تصح حاله ولا تجوز الا بشفقة مؤجله نجحان فلو امتنع المالك من الوفاء يرد مال بقي بما عليه قال أبو حنيفة ان كان له مال جبر على الاداء وان لم يكن له مال لم يجبر على الاكتساب وقال مالك ليس له تجبر نفسه مع القدرة على

واستمتع به بل طلب منه مالا اذا طلب عتقه ولو لا الحجاب لكان نزه نفسه عن أخذ مال من المكاتب وأعتق عبده من غير تدبير وأعتق أم الولد قبل موته فاعلم ذلك (وأما) وجه تعاق وجوب نصب الامام الاعظم ونوابه بالا كل من شجرة الهوى فهو ظاهر لانه لولا الامام الاعظم ونوابه في سائر أقطار الارض من وزير وأمير وقاض وغيرهم لما قدر أحد على تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم كله اذا طلب الخلق أخذ حقوقهم من بعضهم بعضا بلا شوكه تخمهم وربما كان يقتل خلق كثير حتى يتكبروا من قتل رجل واحد وجوب عليه القتل فذلك قالوا لا يابى أن يقيم الحدود الا من يقتض ولا يقتض منه كالأولى بخلاف من تضر به فيضرب المفاهم ثم ان أصل ذلك كله الا كل فانه لولا الا كل لما حجب أحد ولا ترك ما أوجب الله تعالى عليه من الحقوق كما ان لولا الا كل لما تنازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤدي الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبس ولا تميز ولا ملازمة فتريم كآلية طائفة الاما والعملاء العالمين فكان من رحمة الله تعالى بعباده ان أهم الرعية ان يجتمعوا على نصب امام يحصى أموهم وأنفسهم وحرهم بوجوده حين علموا انه لا يقوم لادين شعار الا بذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر بنصب الامام لاعظم ونوابه لما في ذلك من الرئاسة والكبر الذي لا يكاد يسلم منه الا من عصمه الله فلو أمرنا بالشارع بطلب الامامة مصرى الكا فيه تضرى للفتنة والشارع لا يأمر بما فيه فتنة بل نهي عن الامارة الا أن يكون العبد مولا فيها فاعلم انه لولا الولا الذين لهم شوكه ما آمن أحد في داره فضلا عن البرارى ولاصح لاحد أحد الخراج من الفلاح ولاصح جهاد ولا وجد مال ينفق على المجاهدين والمرابطين رضاعت مصالح الخلق أجمعين فالجده لله رب العالمين *(وايكن)* ذلك آخر خاتمة كتاب الميزان الشرعية المدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية والجليلة الذي هدانا لها وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق *(وأنأأسأل بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الاربعة رضى الله تعالى عنهم ان يصلح ما برأى في هذا الكتاب من الخطأ والتعريف ولكن بعدامعان الفارق في الأدلة والتعاليق والتوجيهات والسلامة من التعصب لمذهب دون غيره و بعد معرفته بصحة دلائله ووضعه دليل الخفاف و بعد اطلاعه على جميع الفصول التي قدمناها بين يدي الميزان و بعد شهود عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والمتأخرين و بعد شهوده عين الشريعة كالكف ومذاهب الأئمة كالاصابع المتفرعة من الكف فكأنه ما تم أصبح أولى بالكف من أصبح فكذلك ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول فبطل توجيه كلام الأئمة المجتهدين و اذا كان المواقف أول من تكلم في فن احتاج ضرورة الى من يتعقب كلامه ويسد ذلك عليه اعسار استحضار المواقف كل ما ردد على منطوق ذلك الكلام ومفهوه حال التألف ولوانه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس الى شرح للمتون واحتاجت الشروح الى الحواشي ولا الحواشي الى الحواشي ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما ألفنا من الكتب انما هو بحسب ما يقع الله به على فاني حال التأليف ما عدا الكتب التي اختصرتها فرحم الله تعالى من عذرني في وقوعي في خطأ أو تحريف في هذا الكتاب انما رتبته عن الافهام ورحم الله من فتح الله على قلبه توجيه الشئ من أقوال الأئمة أو وضع مما وجهته به فألحقه بموضع من هذا الكتاب ثم عذرني في التزامي

(٢٥ - ميزان في) الاكتساب فيجبر على الاكتساب. نذكر في الشافعي وأحد لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ*(فصل) واذا كاتب السيد عبده على مال آتاه منه شيأ قال الله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وهل ذلك مستحب أم واجب قال أبو حنيفة ومالك هو مستحب وقال الشافعي وأحد هو واجب لانه واختلف من يجيبه هل له قدر من مال الله قال الشافعي لا تدبر فيه وقال بعض أصحابه ما احتاره السيد وقال بعضهم بقدره الحاكم باجتهاده للثمة وقال أنه هو مقدر وهو ان يحيط السيد عن المكاتب ربع الكتابة أو يعطيه مما

قبضه به * (فعل) * ولا يجوز بيع رقة المكاتب عند أبي حنيفة ومالك إلا أن مالكا أجاز بيع مال المكاتب وهو الذي المؤجل بشئ خال
أن كان عينا فمعرض أو عرضا فبعين وعن الشافعي قولان الجديد منهما أنه لا يجوز وقال أحمد يجوز بيع رقة المكاتب ولا يكون البيع فسخا
لكتابتها فيه قوم المشتري فيه مقام السيد الأول وإذا قال كاتبك على ألف درهم فإنه متى أداها عتقك وأبي حنيفة ومالك وأحمد لم يفتقر إلى أن
يقول فإذا أدبت إلى فانت حراً ونوى ١٩٤ العتق وقال الشافعي لابد من ذلك ولو كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة قال أبو حنيفة

ومالك والشافعي لا يجوز ذلك وقال أحمد يجوز * (باب أمهات الأولاد) * اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا تنابح وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الأمصار إلا ما يحكى عن بعض العصاة وقال داود يجوز بيع أمهات الأولاد ولو تزوج أمه فغيره وأولدها ثم ما كنها قال أبو حنيفة تصير أم ولد وقال مالك والشافعي وأحمد لا تصير أم ولد ويجوز له بيعها ولا تعتق بموته ولو ابتاع أمه وهي حامل منه قال أبو حنيفة تصير أم ولد وقال الشافعي وأحمد لا تصير أم ولد وقال مالك في إحدى الروايتين تصير أم ولد وقال في الأخرى لا تصير أم ولد ولو استولد جارية أباه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد تصير أم ولد للشافعي قولان أحدهما لا تصير والثاني تصير ثم ما الذي يلزم للدمن ذلك لابن أبي حنيفة ومالك أبو حنيفة ومالك لا يضمن قيمتها خاصة وقال الشافعي يضمن قيمتها ومهرها وفي ضمان قيمة الولد قولان أحدهما لا يضمن

أئمه كلام جميع المذاهب المستعملة والمدرسة فإنه أمر لا أعلم أحدا سبقني إلى التزامه ومن تأمل فيه وفهمه صار يقررمذاهب جميع المجتهدين حتى كأنه صاحبها واستحق أن يلقب بشيخ أهل السنة والجماعة في عصره ومن لم يلقه بذلك فقد ظلمه فاجتمع بأخى نصي وأمعن النظر فيه والزم الأدب مع سائر الأئمة لمجتهدين ليأخذوا يدي في أهوال يوم الدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله إلى الغنايم

حمد المن حتم بالمال الحنفية سائر الأديان وجعل شريعة نبيه لأفعال المكافئين أوضح منها جوا عدل ميزان وصلاة وسلاما على سيدنا محمد معدن الأسرار والعرفان من اهتدى بأفوار هدايته الإلهية العاصي والدان وعلى آله الهادين وأصحابه الراشدين (وبعد) وقد تم بهونه تعالى طبع كتاب الميزان الكبرى مؤلفه القطب الأكبر ذي لامداد الإلهية والفضل الأبهى العالم الأوحد الرباني سيدي عبد الوهاب الشعراني تلى هامشه بكتاب رحمة لامة في اختلاف الأئمة للعالم العلامة البحر الزاخر العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي فخرها الله عن هذه الامة خير الجزاء ورفع منازلها ومن اتبعها في الفردوس مع الصديقين والشهداء وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة الحمية بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الأزهر المنبر إدارة المقترة له فور به التقدير أحمد الباني الحاي ذي العجز والتقصير في شهر ذي القعدة سنة ١٣٠٦ هجرية على صاحبها أفضل الصلوات ثم الفقيه آمين



وقال أحمد لا يلزم قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها وهل للسيد اجارة أم ولد أم قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد ذلك وقال مالك لا يجوز له ذلك والله تعالى أعلم والحمد لله على أن يسرنا التأليف اختلاف الأئمة وأهملنا الطواغيت بحسنها وحسنها على الشكر على انعامه بالاعانة على انعامه ونسأله كما هو فوق وباع المني وحقق أن ينفعني به والمسلمين وأن يجعلنا من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين

* (فهرست الجزء الثاني من كتاب الميزان الكبرى الشعرانية) *

صفحة	كتاب	صفحة	باب
٦٩	كتاب الحوالة	٢	كتاب الزكاة
٧٠	كتاب الضمان	٤	باب زكاة الحيوان
٧١	كتاب الشركة	٥	باب زكاة النبات
٧٢	كتاب الوكالة	٦	باب زكاة الذهب والفضة
٧٣	كتاب الاقرار	٨	باب زكاة التجارة
٧٥	كتاب الوديعة	٨	باب زكاة المعدن
٧٥	كتاب العارية	٩	باب زكاة الفطر
٧٦	كتاب الغصب	١٢	باب قسم الصدقات
٧٨	كتاب الشفعة	١٥	كتاب الصيام
٧٩	كتاب القراض	٢٣	باب الاعتكاف
٨٠	كتاب المساقاة	٢٣	كتاب الحج
٨١	كتاب الاجارة	٣١	باب المواقيت
٨٤	كتاب احياء الموات	٣٢	باب الاحرام ومخاطوراته
٨٥	كتاب الوقف	٣٦	باب ما يجب بمخاطورات الاحرام
٨٦	كتاب الهبة	٣٨	باب صفة الحج والعمرة
٨٧	كتاب الملقطة	٤٣	باب الاحصار
٨٧	كتاب الاقيط	٤٥	باب الاصلحية والعقبة
٨٨	كتاب الجمالة	٤٧	باب النذر
٨٨	كتاب القراض	٤٩	كتاب الاطعمة
٩٠	كتاب الوصايا	٥٢	كتاب الصيد والذبايح
٩٣	كتاب النكاح	٥٤	كتاب البيوع
٩٧	باب ما يحرم من النكاح	٥٦	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
٩٩	باب الخيار في النكاح والرد بالعيب	٥٩	باب تفریق الصفقة وما يفسد البيع
١٠٠	كتاب الصداق	٥٩	باب الربا
١٠٢	باب القسم والنشوز وعشرة النساء	٦٠	باب بيع الاصول والثمار
١٠٣	كتاب الخلع	٦٠	باب بيع المصراة ولرد بالعيب
١٠٣	كتاب الطلاق	٦١	باب البيوع المنهية عنها
١٠٧	كتاب الرجعة	٦٢	باب بيع المراجعة
١٠٨	كتاب الايلاء	٦٢	باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
١٠٨	كتاب الظهار	٦٣	باب السلم والقرض
١٠٩	كتاب اللعان	٦٥	كتاب الرهن
١١١	كتاب الايمان	٦٦	كتاب التفليس والحجر
١١٧	كتاب العدد والاستبراء	٦٨	كتاب الصلح

صفحة	كتاب	صفحة
١٤٩	باب التميز	١١٩ كتاب الرضاع
١٥١	باب الصيال وضمنان الولاء والبهاثم	١٢٠ كتاب النفقات
١٥٢	كتاب السير	١٢١ كتاب الحضانة
١٥٤	كتاب قسم الفيء والغنمة	١٢٢ كتاب الجنائيات
١٦٠	باب الجزية	١٢٤ كتاب الدييات
١٦٤	كتاب الاقضية	١٢٨ باب القسامة
١٧٠	باب القسمة	١٢٩ باب كفارة القتل
١٧٠	كتاب الدعاوى والبيئات	١٣٠ كتاب حكم السحر والساحر
١٧٣	كتاب الشهادات	١٣١ كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنائيات
١٧٨	كتاب العتق	١٣١ باب الردة
١٨٩	كتاب التدبير	١٣٢ باب حكم البغاة
١٨١	كتاب السكينة	١٣٣ باب الزنا
١٨٢	كتاب أمهات الاولاد	١٣٨ باب حد القذف
١٨٣	خاتمة الكتاب في بيان نبذة صالحة تتعلق بالمرار	١٣٩ باب السرقة
	أحكام الشريعة تناسب الميزان	١٤٥ باب قطاع الطريق
	(تمت)	١٤٨ باب حد شرب المسكر

